

الإلهة العقلية والنقلية على أصول الاعتقاد

تأليف

سعود بن عبد العزيز بن محمد العريفي

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

الله مَلَكُ

إلى الوالدين الكريمين

﴿رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

الْأَلَةُ الْعَقْلِيَّةُ النَّقْلِيَّةُ
عَلَى أَصُولِ الْأَعْتِقَادِ

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها المؤلف لنيل درجة
الماجستير من قسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة،
وحصل على تقدير «ممتاز» مع التوصية بالطبع.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

شهر رجب ١٤١٩

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة - ص ب : ٢٩٢٨

هاتف : ٥٥٠٥٣٠٥ - فاكس : ٥٥٠٥٣٠٥

هاتف : ٥٤٥٧٦٠٦ - فاكس : ٥٤٥٧٦١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام ديناً، وصلى الله على رسوله النبي الأمي، الذي أرسله ربه شاهداً ومبشراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، فهدى الله به من الضلالة، وأرشد به من الغواية، واستنقذ به الناس من الظلمات إلى النور، وفتح به أعينا عمياً، وأذناً صماً، وقلوباً غلفاً.

أما بعد:

فإن الله - تعالى - قد فطر الخلائق كلها على عبادته والاستسلام لأمره، قال - تعالى -: ﴿بَلْ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَكُمْ قَدِينُونَ﴾^(١)، وقال - تعالى -: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾^(٢).

إلا أن حكمة الله البالغة اقتضت أن يخص بعض خلقه بالابتلاء، ويحملهم أمانة الاختيار؛ لتظهر فيهم آثار صفاته، بحسب ما يصير إليه حالهم، من الإيمان وملازمة الفطرة الأولى، أو معاندتها بالكفران.

وبنو آدم من هذا الفريق المخصوص بالابتلاء، كما قال - تعالى -: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾^(٣)، ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٣).

لذلك ينفرد بعضهم بين سائر الخلائق بالتخلف عن السجود الاختياري لله - تعالى -، كما قال - سبحانه -: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْ اللَّهَ يَسْجُدُونَ لَهُمْ مِنْ

(١) سورة البقرة: ١١٦.

(٢) سورة آل عمران: ٨٣.

(٣) سورة الإنسان: ٢، ٣.

فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ
وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴿١﴾

وإن كان السجود القهري لا يتخلف عنه أحد، كما قال - سبحانه -:
﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ (٢).

ثم إن الله - تعالى - رحمة بالخلق، وإعذاراً إلى المتخلفين عن
السجود لربهم، المعاندين لفطرتهم وفطرهم، أنزل الكتب، وأرسل
الرسول، كما روى مسلم بسنده عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه -
يرفعه: «... وليس أحد أحبَّ إليه العذر من الله، من أجل ذلك أنزل
الكتاب، وأرسل الرسول» (٣).

فوظيفة الرسل - عليهم السلام - إنما هي ردُّ الناس إلى فطرتهم،
وبيان ما يلزمهم من مقتضياتها، من توحيد فاطرهم، واتباع أمره ونهيه.
وكان من حكمة الله - سبحانه - ورحمته أن أيد أنبياءه ورسله
بآيات والبراهين، وعزز دعوتهم بالحجج والدلائل، التي من شأنها
أن تزيح عن الفطر حجب الشبهات، وتنفي عن القلوب خبث الشهوات،
وتستنقذ العقول من الظلمات، بإذن الله، وذلك أولاً بما جعل في
مخلوقاته من الدلالة على خالقها، وشهادتها بربوبيته وألوهيته، وكمال
وحكمته، - وفي ذلك برهان الأنبياء على ما يدعون إليه من التوحيد،
والإيمان بالبعث - ثم بما خص به أنبياءه من الآيات القولية والحسية،
الدالة على صدق نبوتهم.

وجميع هذه الآيات والبراهين والحجج، إنما هي موقظ للفطر،

(١) سورة الحج: ١٨.

(٢) سورة الرعد: ١٥.

(٣) الصحيح، كتاب التوبة، باب غيرة الله - تعالى - ... ، (٤/١٦٨٠) حديث
(٣٥).

ومذكّر لها بما عرفته من قبل، وغفلت عنه بعد، أو نسيته بسبب اجتيال الشياطين.

ولما كانت رسالة محمد ﷺ آخر الرسالات وخاتمتها، وحجة الله على عباده إلى يوم الدين، كان لها من الآيات والبراهين النصيب الأوفى، والحظ الأوفر، وفقا لسنة الله - تعالى - في تيسير أسباب الشيء بحسب حاجة العباد إليه، رحمة منه وفضلاً.

وكان من حكمة الله - تعالى - أن تكون أعظم آياتها باقية مستمرة، موافقة لبقاء الرسالة، ومبالغة في الإعذار إلى من بلغته، إذ وقف عليها دون واسطة.

كما أن من حكمته - سبحانه - جعلها معلومة بالطريق نفسه الذي يُعلم به شرعه؛ لتكون أوصل إلى الالتزام بمقتضاها؛ من عبادة الله، فلا تقف عند مجرد الإيصال إلى المعرفة. وهذا مما خصت به الرسالة الخاتمة؛ أن جعلت براهينها الكبرى كامنة فيما أوحى إلى نبيها.

ففي الصحيحين عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا وأعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجوا أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة»^(١).

فبين أن برهانه الأعظم، الذي خُصّ به من بين الأنبياء، هو هذا الوحي، وأن من شأنه أن يُهدى به أكثر من غيره من آيات النبوة، لقوة حجته وظهور سلطانه.

ولذا أنكر الله - سبحانه - على من طلب الآيات على صدق نبيه

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي، (٤/١٩٠٥) برقم (٤٦٩٦) (٦٨٤٦)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ، (١/١٢١) رقم (١٥٢).

عدم اكتفائهم بالقرآن، فقال: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ بَينِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٥٢﴾﴾ (١).

فدل ذلك على أن من أراد الإيمان، ولم يردّه عنه سوى طلب الدليل والبرهان، لا التعصب أو الهوى، أن القرآن كافٍ في ذلك غاية الكفاية، وأنه لا رجاء لأحد بعده في الإيمان، قال - تعالى -: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَمَأْيَ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ (٢).

هذا، وإن من أعظم نعم الله - تعالى - على أمة محمد ﷺ كمال الدين وتمامه، عقيدة وشريعة، ورضاه لها الإسلام دينا قويمًا، وحفظه لها إلى يوم القيامة، كما قال - سبحانه -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٣).

ولما كانت سعادة المرء في الدارين لا تحصل إلا بصحة إيمانه، ورسوخه في قلبه، ولا يكون ذلك إلا بوضوح الدواعي إليه من الحجج والبراهين، فقد أتم الله النعمة ببيان ما يضطر الخلق إلى معرفته، من العلم المفصل بخالقهم، وبالكون من حولهم، والحكمة من خلقهم، ومنتهى ما يصيرون إليه، وغير ذلك من أصول الاعتقاد ومسائله، وما يترتب عليها من الواجبات، وذلك في آياته القولية المشتملة على البراهين القاطعة، والدلائل اليقينية، على سائر ما أثبتته الرسل، من مسائل وأصول، دعوا الناس إلى اعتقادها، والعمل بمقتضاها، ورتبوا

(١) سورة العنكبوت: ٤٩ - ٥٢.

(٢) سورة الجاثية: ٦.

(٣) سورة المائدة: ٣.

على ذلك الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة.

وهذا يعني أنه مامن مسألة عقدية أثبتتها الشرع، يمكن الاحتجاج لها عقلاً، إلا وقد جاء دليلها العقلي في النقل، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله. وأن بيان الرسول للاعتقاد غير مقتصر على بيان مسائله، بل هو شامل لتقرير دلائله على أتم وجه. فتكميلُ الله - تعالى - لدينه شامل للمسائل والدلائل، كما أن تبليغ الرسول - ﷺ - للرسالة شامل للمسائل والدلائل.

وعلى هذا، فالابتداع في باب الدلائل كالابتداع في باب المسائل، سواء بسواء؛ إذ متعقل الابتداع، الذي هو اتهام الديانة بالنقص، موجود في هذا الباب. وإذا كان الإحداث في كمالات الديانة مذمومًا منهياً عنه لهذا الاعتبار، فكيف به في أصولها.

ولقد أخطأ كثير من المتكلمين خطأ فادحاً، وضلوا ضلالاً مبيناً، حين نظروا إلى نصوص الوحي على أنها دلائل سمعية، لا يصح الاحتجاج بها والإفادة منها في تقرير الدلائل إلا بعد إثبات النبوة، واستقرار أمر الرسالة، وراحوا يستجدون البراهين والحجج لدينهم، من المناهج الفلسفية، والطرق الكلامية، والأقيسة المنطقية.

فقد فتحت هذه النظرة الكلامية الخاطئة إلى نصوص الوحي باباً عظيماً للابتداع في الدلائل، ومن ثم في المسائل، ما كان له أن يُفتح، لو أنهم قدروا الوحي الإلهي حق قدره.

ولو أن هؤلاء قصرُوا هذا الحكم - أعني التوقف في الاحتجاج بالأدلة السمعية حتى تثبت النبوة - على ما كان سمعي الدلالة من دلائل الوحي، لربما كان لذلك وجه، ولوجدوا في الأنواع الأخرى من الدلائل النقلية الشرعية ما يغنيهم في باب إثبات النبوة، ولسلموا وسلمت الأمة من بعدهم، من شر كثير من البدع والضلالات.

وقد شارك المتكلمين في هذا الانحراف، بعض المنتسبين إلى السنة والحديث، ولكن من وجه آخر، ذلك حين قَصَرُوا في الاحتجاج العقلي على العقائد، اعتمادًا على أنها أمور ثابتة بالنقل، فلا داعي للحجاج العقلي في إثباتها. والذي دفعهم إلى هذا هو موقف المتكلمين السلبي من النقل، فقابلهم هؤلاء باعتبار الدلائل الثقيلة حجة لاتجوز مخالفتها، دون اعتناء بالتمييز بين العقلي والسمعي من وجوه حجيتها، بحسب حال المحتج له والمحتج عليه، فأورثهم ذلك ضعفًا في موقفهم، وتسلبًا للخصم عليهم، وإصرارًا من الطائفة الأولى على منهج الابتداع.

أما منهج السلف، فهو وسط بين هؤلاء وأولئك، فهم يتمسكون بالوحي لا يتجاوزونه، جريًا على منهاج النبوة: ﴿فَأَسْتَسِيكَ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (١)، إلا أنهم يعطون النقل حقه من الدلالة العقلية، فلا يحصرون حجته في الجانب السمعي، فكانوا بذلك أسعد الطوائف بالعقل الصريح، والنقل الصحيح.

هذا، وإنني لم أبرح أنظر في كتاب الله، وأتأمل كثرة ماورد فيه من مخاطبة العقل، وتوجيهه إلى النظر في الحجج والبراهين، المسوقة لإثبات أصول الإيمان، وأتعجب مع ذلك من استئثار أهل الأهواء والبدع من الفلاسفة والمتكلمين ومن شابههم بالاتصاف بالعقلانية، دون أهل السنة والجماعة؛ وذلك أنني ما علمت العقل في كتاب الله وفي الفطرة السوية إلا معظماً ممدوحاً أهله، مذمومًا فاقده والقاصر فيه، ولم أشك لحظة مافي هذه الحقيقة الشرعية الفطرية، فوقع في نفسي أن من التفريط حقاً، التنازل عن هذا الوصف من صاحبه الخلق به، لمن هو دونه، لمجرد ردة فعل قد لا تكون موزونة بالمنهج الشرعي.

(١) سورة الزخرف: ٤٣.

وقد كان السلف - رحمهم الله - على فقه وفطنة، حين سموا أصحاب العقل البدعي: أهل الأهواء والبدع، ضماً منهم بهذا الوصف الشريف - العقل - على من تلبس به زوراً وبهتاناً، فما سماه أهل البدع: «دلالات عقلية»، حقيقتها أهواء، وإلا ما خالفت الرسالة، قال - تعالى -: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبَعُهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (١٩) فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَن أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٠﴾ (١).

وقد شُغلت بهذه المسألة العظيمة - أعني غنى نصوص الكتاب والسنة بالدلائل العقلية اليقينية على أصول الاعتقاد ومساائله، وكفايتها في هذا الباب، وإغنائها عن الدلائل البدعية - منذ وقفت على نصوص لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله -، تؤكد أهمية هذا الأمر، وتنبه إلى ضرورة إدراكه إدراكاً تاماً، وتصوره بوضوح، لفهم منهج السلف في الاعتقاد على وجهه، ومعرفة حقيقة موقفهم من العقل ودلالاته، فوق في نفسي، أن يكون موضوع رسالتي حول هذه القضية، فاستعنت بالله - تعالى -، وسجلت هذا الموضوع بعنوان: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد.

وقد كان همي أول الأمر، جمع هذه الأدلة، والوقوف على مقدارها ووجوه دلالاتها، فبدأت بكتاب الله الكريم، أقف عند كل آية، أتأملها، وأنظر ما يمكن أن تحمله من دلالة عقلية تستقل بالحجة، ولا تستند إلى غيرها من الدلائل، فإن خفي علي شيء منها، استعنت بالله - تعالى - ثم بالتفاسير، حتى استخرجت من القرآن أدلة كثيرة، بحسب ما فهمته، فصنفتها وبوبتها على أصول الاعتقاد: التوحيد بأنواعه، والنبوة، والبعث. ثم ثنيت بالسنة النبوية المشرفة، وكم كنت

(١) سورة القصص: ٤٩، ٥٠.

أود استقراءها، كما هو الحال مع القرآن، ولكن مدة البحث المحدودة حالت دون ذلك، ففقت منها بتتبع أحاديث العقيدة من مظانها، ومن كتب العقيدة ذات المنهج الأثري السلفي، فخرجت من ذلك بنصيب طيب، إلا أنه ظهر لي أن الأصل في الحجاج العقلي في النقل هو القرآن، وجاء في السنة القليل منه، ومع ذلك فهو غالبا لا يزيد على ما في القرآن.

ثم تتبعت كتب ورسائل العقائد السلفية قديما وحديثا، فاستعرضتها جميعا إلا ماندر منها، واستخرجت منها ما يتعلق بموضوع البحث؛ تقرير الدلائل العقلية النقلية.

فظهر لي بعد جمع المادة العلمية أن البحث لا يتوقف عند مجرد جمع هذه الأدلة، وبيان الدلالة العقلية فيها - وهذا هو موضوع الباب الثاني من هذه الرسالة - بل لابد قبل ذلك من بيان أمور منهجية، يتجلى بها استقلال المنهاج الشرعي في الاستدلال العقلي، عن غيره من المناهج البدعية، وتظهر بها خصائصه ومسالكه التي يتميز بها.

كما لم يكن بد من التعريف بمفهوم الدليل العقلي النقلي، وتفصيل القول في معاني كل من الدليل والعقل والنقل، وأقسام كل منها، ثم بيان موقف الخلف من هذا النوع من الدلائل الشرعية، وحقيقة موقف السلف من العقل ودلالاته، ثم بيان العلاقة بين الإيمان والنظر العقلي، كل ذلك كان لابد من بيانه بالتفصيل، قبل الشروع في عرض الأدلة، ووجوه دلالاتها، فكانت هذه موضوعات فصول الباب الأول من الرسالة، الذي هو كالتمهيد للباب الثاني.

فتشكلت بذلك خطة البحث، من البابين المشار إليهما، ومما يندرج تحتها مما اقتضاه الموضوع من فصول، ومباحث؛ هي مجال الكتابة اللاحقة - إن شاء الله تعالى -، والتي سألتزم فيها - بحول الله

وقوته - بالضوابط والقواعد المتبعة في كتابة البحوث العلمية، من عزو الآيات، وتخريج الأحاديث، وعزو الأقوال إلى أصحابها، وتوثيق القضايا العلمية من مصادرها الأصلية ما أمكن، والتعريف بالغريب والمصطلحات والفرق ونحو ذلك، وترجمة الأعلام غير المشهورين بحسب ما أرى، وصناعة الفهارس التفصيلية للآيات، والأحاديث، والتراجم، والأبيات الشعرية، والمراجع والموضوعات.

كما سأتابع فيما يتعلق بخصوص موضوع البحث مايلي:

١ - الاختصار، والبعد عن الحشو، والاستغناء بوضوح العبارة عما لاتمس الحاجة إليه، من تكرار، أو تعليق، أو تأييد مجرد من دليل - ما أمكن -.

٢ - الاكتفاء ببيان وجه دلالة الآية على المطلوب عن التوسع في تفسيرها، إلا عند الضرورة، طلبًا للإيجاز، وإن وجد في الآية لفظ يحتاج إلى بيان أجعل ذلك في الحاشية، حرصًا على عدم تشتيت ذهن القارئ.

٣ - إلحاق الآية بالموضع المناسب لها من البحث، حسب ما يغلب عليها من دلالة، فإن دلت على عدة مطالب في آن واحد، لم ألزم ذكرها في سائر تلك المطالب، إلا إذا لم يوجد غيرها من الآيات يحمل هذه الدلالة.

٤ - إيراد النصوص النقلية المسوقة أصلاً للدلالة العقلية، أو التي تتضمن دلالة عقلية واضحة، أو إشارة جلية وتنبيهًا بينًا على دليل عقلي.

أما ما كان سبيله الاستنباط، مما يحتمله اللفظ القرآني، من وجوه الاستدلال العقلي، فلا طاقة لي بالتزامه، فهو بحر لا ساحل له.

٥ - إيراد الآيات بتمامها محبرة متميزة، وعدم الاختصار على

موضع الشاهد منها، لإيماني أن فهمها على وجهها لا يتم إلا بتأملها كاملة.

٦ - توثيق موقف الخلف من الأدلة العقلية الثقيلة، وكذلك سائر ما أورده عنهم مما يخالفون فيه منهج السلف من مصادرهم ما أمكنني ذلك، وعدم الاكتفاء بمجرد نقل الثقات عنهم، إلا حين يتعذر الوصول إلى المصدر الأصلي.

هذا وأحمد الله - تعالى - وأشكره على تيسيره وتوفيقه وعونه، فهو أهل للحمد في كل موطن، ثم أشكر قسم العقيدة بجامعة أم القرى على إتاحة فرصة الدراسة العليا، لي ولزملائي، وأخص بالشكر مشرفي الفاضل، فضيلة الدكتور أحمد بن ناصر آل حمد، على ما بذله أثناء فترة الإشراف من نصح وتوجيه وتسديد، كان له أثره البالغ في إنجاز الرسالة وتقويمها، كما لا أنسى شكر مشرفي السابق، فضيلة الدكتور محمد بن سعيد القحطاني، على ما قدمه من آراء قيمة، انتفعت بها في الرسالة، كما أشكر كلاً من فضيلة الدكتور أحمد بن عبداللطيف العبد اللطيف، وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن عبدالرحيم السايخ، اللذين تفضلاً بمناقشة هذه الرسالة وتسديدها، كما أشكر كل من أسهم في إنجاز البحث برأي أو دعوة أو كتاب، سائلاً الله - عز وجل - أن يجزل لهم المثوبة، وأن يجعلها في موازين حسناتهم، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباب الأول

الاستدلال العقلي النقلي على أصول الاعتقاد

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول:

الدليل العقلي ومكانته الشرعية.

الفصل الثاني:

غنى النقل بالأدلة العقلية على أصول الاعتقاد.

الفصل الثالث:

خصائص الأدلة العقلية النقلية.

الفصل الرابع:

مسالك الاستدلال العقلي النقلي.

الفصل الخامس:

موقف الخلف من الأدلة العقلية النقلية.

الفصل السادس:

الاستدلال العقلي بين الإفراط والتفريط.

الفصل الأول

الدليل العقلي ومكانته الشرعية

المبحث الأول

الدليل ومرادفاته القرآنية في اللغة وفي الاصطلاح، وعلاقة الاستدلال بالعلم

أولاً: الدليل ومرادفاته القرآنية في اللغة .
الدليل في اللغة هو المرشد والهادي، سواء كان أمانةً وعلامة،
أو ناصبها وواضعها، أو ذاكرها والمنبه عليها، وهو فعيل بمعنى فاعل
على المبالغة، كعليم وعالم، وقدير وقادر، ودليلٌ كذلك معدول عن
دال، والمصدر منه دلالة ودلالة بالفتح والكسر، والفتح أفصح، وقد
يسمى الدليل دلالة تسمية للشيء بمصدره، ويجمع الدليل على أدلة
وأدلاء^(١).

والاستدلال هو طلب الدليل، والمدلول هو مقتضى الدليل
ونتيجه.

وقد ذكر الإمام ابن تيمية أن الإمام أحمد جوز أن يسمى الله
تعالى دليلاً، كما جاء في الدعاء الذي علمه بعض أصحابه :
(يا دليل الحيارى، دلني على طريق الصادقين، واجعلني من عبادك

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٦٦/١٤، مادة (دل)، ومقاييس اللغة لابن
فارس: ٢٥٩/٢، مادة (دل)، والصاحح للجوهري: ١٦٩٨/٤، مادة
(دلل)، ولسان العرب لابن منظور: ٢٤٩/١١، مادة (دلل)، والكليات
لأبي البقاء الكفوي: ٤٣٩.

الصالحين^(١).

كما روى الخطيب البغدادي عن الإمام أحمد أنه قال: أصول الإيمان ثلاثة: (دال، ودليل، ومستدل. فالدال الله - عز وجل -، والدليل القرآن، والمستدل المؤمن، فمن طعن على الله وعلى كتابه وعلى رسوله فقد كفر)^(٢).

أما ورود لفظ الدليل في القرآن، فإنما جاء مراداً به الأمانة والعلامة^(٣)، كما جاء الفعل منه مراداً به الهداية والإرشاد^(٤)، ولم يرد لفظ الدليل في القرآن مراداً به ما ثبت العقائد، وإنما عُبر عن ذلك بالبرهان والحجة والسلطان والبصيرة، والآية والبينة، وهي كلها تتضمن معنى الدليل، وبعضها يزيد في المعنى على مجرد الهداية والإرشاد، بحسب أصل اشتقاقه، كما أن بين بعضها فروقاً يحسن التنبيه إليها:

١ - البرهان: هو الحجة الفاصلة بينة، ويعتبر فيه وصف الإيضاح والبيان، ولهذا جعل خاصاً بالقطعي من الأدلة، وفي الحديث: «... والصدقة برهان...»^(٥)، أي حجة لصاحبها يوم القيامة على صدق

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٧/٢، حيث أورد هذا، ورد على من منعه من أهل الكلام بأن تخصيصهم الدليل بما يُستدل به دون واضع الدليل، لا أصل له في لغة العرب، ولو فرض ذلك فإنه لا يمنع من إطلاقه على الله تعالى، كما جاء نظيره في قول المسلم: استعنت بالله واعتصمت به، والله تعالى أولى أن يستدل به من سائر الموجودات.

(٢) «الفقيه والمتفقه»: ٢٣/١. وذكر صاحب «المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل» (١١/١) أنه في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى.

(٣) انظر: سورة الفرقان: ٤٥.

(٤) انظر سورة سبأ: ١٤، والصف: ١٠.

(٥) قطعة من حديث أبي مالك الأشعري في صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، (١٧٢/١) برقم: (٢٢٣).

إيمانه^(١).

قال الراغب الأصفهاني: (البرهان بيان للحجة، وهو فُعلان، مثل الرجحان...، فالبرهان أوكد الأدلة، وهو الذي يقتضي الصدق أبدًا لامحالة)^(٢).

٢ - الحجة هي البرهان^(٣)، قال الأزهرى: (إنما سميت حجة لأنها تُحج، أي تقصد؛ لأن القصد لها وإليها)^(٤).

وذكر ابن فارس أن الحاء والجيم أربعة أصول، أولها: القصد، قال: «وممكن أن تكون الحجة مشتقة منه، لأنها تُقصد، وبها يُقصد الحق المطلوب»^(٥) ونقل الأزهرى عن الليث^(٦) قوله «الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وجمعها حُجج»^(٧).

والمصدر منها حجاج ومُحاجة، قال الأزهرى: (يقال: حاججته أحاجه حجاجاً ومُحاجة حتى حججته، أي: غلبته بالحجج التي أدليت بها)^(٨).

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٢٩٤/٦ - ٢٩٥، مادة (بره)، والصحاح للجوهري: ٢٠٧٨/٥، مادة (برهن)، ولسان العرب لابن منظور: ٥١/١٣، مادة (برهن)، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٥١/١، ١٤٤، و٦٢/٢ والنهية في غريب الحديث لابن الأثير: ١٢٢/١.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٤٥.

(٣) انظر الصحاح للجوهري: ٣٠٤/١، مادة (حجج).

(٤) تهذيب اللغة: ٣٩٠/٣، مادة (حج).

(٥) مقاييس اللغة: ٢٩/٢، ٣٠، مادة (حج).

(٦) هو الليث بن نصر بن سيار الخراساني، صاحب العربية، قيل إنه مصنف كتاب العين، كان كاتباً للبرامكة، ولم يذكر من ترجم له سنة وفاته، انظر بغية الوعاة للسيوطي: ٢٧٠/٢.

(٧) تهذيب اللغة: ٣٩٠/٣.

(٨) تهذيب اللغة: ٣٩٠/٣.

٣ - السلطان: تدل مادته في الأصل على القوة والقهر، والسلطان عند العرب الحجة^(١)؛ ولعل ذلك لأنها تتسلط على النفس، وتقهرها على الخضوع لها والتسليم بمقتضاها.

ولا يُجمع السلطان بمعنى الحجة، وإنما يجمع بمعنى سلطان الملك، قال الزجاج^(٢): (والسلطان إنما سمي سلطاناً؛ لأنه حجة الله في أرضه، واشتقاق السلطان من السليط، والسليط ما يضاء به، ومن هذا قيل للزيت سليط)^(٣). ومن هذا الاشتقاق الذي أشار إليه الزجاج يلحظ وصف الوضوح والظهور في تسمية الدليل سلطاناً.

ولم يرد لفظ السلطان في القرآن إلا بمعنى الحجة كما في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ بْنِدَا﴾^(٤)، وجاء في لسان العرب أن ابن عباس قال: «كل سلطان في القرآن حجة»^(٥).

٤ - البصيرة: وأصل معناها راجع إلى الوضوح^(٦)، ولذا أطلقت على البرهان والحجة، كما أطلقت على ما يعتقد في القلب^(٧)، وقد وصف الله - تعالى - القرآن بأنه بصائر، كما في قوله - تعالى -: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٨).

(١) انظر مقاييس اللغة لابن فارس: ٩٥/٣، مادة (سلط)، ولسان العرب لابن منظور: ٣٢١/٧، مادة (سلط).

(٢) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري صاحب معاني القرآن وإعرابه، إمام في اللغة، توفي سنة ٣١١هـ، انظر نزهة الألباء: ١٨٣ - ١٨٥.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٧٦/٣.

(٤) سورة يونس: ٦٨.

(٥) لسان العرب: ٣٢١/٧.

(٦) انظر مقاييس اللغة لابن فارس: ٢٥٤/١، مادة (بصر).

(٧) انظر تهذيب اللغة للأزهري: ١٧٥/١٢، مادة (بصر).

(٨) سورة الأنعام: ١٠٤.

٥ - الآية: هي العلامة^(١)، وُسِّمَت معجزات الأنبياء آيات؛ لأنها علامات على صدقهم، كما سميت الآية القرآنية آية؛ لأنها علامة على الرب - تعالى -^(٢).

٦ - البينة: هي وصف للآية، مأخوذة من قولهم: بان الشيء وأبان إذا اتضح وانكشف، فهو بائن ومبين^(٣)، قال الراغب: (البينة: الدلالة الواضحة عقلية كانت أو محسوسة)^(٤). فهي وصف يتناول كل ما يدل على الحق ويبيّنه من علامة منصوبة أو أمانة أو دليل علمي، ولذا فهي أعم من الحجة، فإن هذه إنما تتناول الأدلة العلمية التي يعقلها القلب وتُسمع بالأذن، أما البينة فالغالب أن تكون وصفاً للآية الحسية، كما في قوله - تعالى -: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِّنْ آيَاتِنَا﴾^(٥)، وقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾^(٦)، وفائدة هذا التفريق بين البينات والحجج، تقرير أن عدم إجابة الكفار في طلب الآيات الحسية، لا يعني عدم قيام الحجج ونزول البراهين، بل إنها لم تزل متتابعة يتلو بعضها بعضاً، وهي كل يوم في مزيد، وتوفى رسول الله ﷺ وهي أكثر ما كانت، وهي باقية إلى يوم القيامة^(٧).

وبهذا الاستعراض لأصل اشتقاق هذه الألفاظ القرآنية، المعبر بها عن أدلته السمعية والعقلية والحسية، تظهر لنا الحكمة في إثارتها على

-
- (١) انظر اللسان لابن منظور: ٦١/١٤. مادة (أيا).
 - (٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٢٣٨، ٢٦٢ - ٢٦٤.
 - (٣) انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٤٩٥/١٥، مادة (بان)، ومقاييس اللغة لابن فارس: ٣٢٨/١. مادة (بين).
 - (٤) المفردات: ٦٨.
 - (٥) سورة البقرة: ٢١١.
 - (٦) سورة الإسراء: ١٠١.
 - (٧) انظر مفتاح دار السعادة لابن القيم: ٤٤/١ - ١٤٧.

لفظ الدليل، فهي تتضمن الوضوح، والظهور، والبيان، والانكشاف، والاستقامة، والقطعية، والتسلط على النفس، وإرغامها على الخضوع لمدلولها، بينما لا يتجاوز لفظ الدليل معنى الهداية والإرشاد، والله - تعالى - أعلم.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أنه يمكن أن يكون من أسباب ذلك: أن لفظ الدليل قد يستعمل في غير الدلالة البرهانية القاطعة^(١).

ثانيًا: الدليل في الاصطلاح.

عرف الدليل اصطلاحًا بأنه: ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر^(٢). وهذا التعريف يمثل القدر المتفق عليه بين مُعرفيه من أهل الكلام^(٣) والمنطق^(٤)، وفيه التنبيه إلى خاصة الدليل: التلازم بينه وبين مدلوله، إذ هي الطريق الذي يكون منه وصول المستدل إلى مطلوبة، وكل ما استلزم شيئًا كان دليلًا عليه، ومالم يكن ثمت تلازم، فإنه لا يكون دليلًا، وسبيل العلم بوجه الدلالة في الدليل: إنما هو سبيل العلم بوجه لزوم اللازم للملزوم ليس إلا^(٥).

(١) انظر دراسات في المنطق ومناهج البحث، القسم الثاني: ص ١١ للدكتور محمد السيد الجليند.

(٢) انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: ٢٩٢/٢.

(٣) (الكلام: علم يبحث فيه عن ذات الله - تعالى - وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام). التعريفات للجرجاني: ص ١٨٥، وهو عند السلف من علوم أهل البدع، راجع كتاب ذم الكلام للهروي.

(٤) (المنطق: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر). التعريفات للجرجاني: ص ٢٣٢.

(٥) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٢٨٢، ٢٨٤، والرد على المنطقيين له أيضًا: ص ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥٢، ٤٠١، والمحصل للرازي: ص ٧٠، وتلخيصه للطوسي: ص ٧١ في حاشية المحصل.

وحيث اشتمل التعريف السابق على مرادنا عند الجميع ، لم نكن بحاجة إلى ذكر الآراء المختلفة فيما خرج عن ذلك .

وبعض المتكلمين يخص إطلاق الدليل بما يفيد اليقين ، ويستمي ما يفيد الظن علامة وأمانة^(١) ، وهذا اصطلاح حادث ، وتفریق مخالف للمعروف عن أهل اللغة من التسوية بين ما يوجب الظن وما يوجب اليقين في تسميته دليلاً^(٢) .

ولعل هذا التفریق جاء موافقة لما عليه المتكلمون من تقديم العقل على النقل ، ليكون إطلاق لفظ الدليل خاصاً بالعقلیات دون السمعيات^(٣) .

كما خصه بعضهم بما يرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس ، وما لا يُعرف باضطرار^(٤) .

وهذا تضيق لمفهوم الدليل لاداعي له ؛ فإن معرفة الله - تعالى - ضرورة عند أكثر الناس ، ومع ذلك كل شيء يدل عليه ، كما سيأتي - إن شاء الله - ، كما أن الله - تعالى - جعل الشمس دليلاً على الظل ؛ مع وقوعه تحت الحواس^(٥) .

أما الاستدلال الذي هو النظر في الدليل ، فقد عرفه صاحب تلخيص المحصل بأنه : (الانتقال من أمور حاصلة في الذهن ، إلى أمور مستحصلة هي المقاصد)^(٦) ، أي أنه ترتيب مقدمات الدليل ، وعرفه

(١) انظر المحصل للرازي : ص ٧٠ ، والمواقف للإيجي : ص ٣٥ .

(٢) انظر شرح اللمع للشيرازي : ٩٧/١ ، والواضح في أصول الفقه لابن عقيل : ٨٥/١ .

(٣) انظر المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين للدكتور محمد العروسي عبد القادر : ص ٢٥ .

(٤) انظر التمهيد لابن الباقلاني : ص ٣٩ .

(٥) انظر الآية ٤٥ من سورة الفرقان .

(٦) تلخيص المحصل للطوسي : ص ٥٧ . حاشية المحصل .

الإيجي بأنه: (الفكر الذي يطلب به علم أو غلبة ظن)^(١)، وهذا موافق لشمول إطلاق الدليل للقطعيات والظنيات.

ثالثاً: علاقة الاستدلال بالعلم.

يورد المتكلمون عادة في مصنفاتهم سؤالاً عن الاستدلال، هل يفيد العلم، أو يضاده؟^(٢).

وكثير منهم يقول: إن النظر مضاد للعلم، مع قوله: إنه مستلزم له، فيقع في التناقض، إذ ملزوم الشيء، لا يكون مضاداً له^(٣). وتحقيق جواب هذا السؤال - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - أن (النظر نوعان:

أحدهما: النظر الطلبي، وهو النظر في المسألة التي هي القضية المطلوب حكمها ليطلب دليلها، فالناظر هنا ينظر في المطلوب حكمه، هل يظفر بدليل يدل على حكمه أولاً يظفر، كطالب الضالة، والمقصود قد يجده وقد لا يجده، فهذا النظر هو الذي لا يجمع العلم بل يضاده؛ لأن الناظر هنا طالب للعلم بالقضية، ولو كان عالمًا بها لم يطلب العلم؛ لأن ذلك تحصيل حاصل.

الثاني: النظر الاستدلالي، وهو النظر في الدليل والعلم به، المستلزم للعلم بالمدلول عليه، فإذا تصور الدليل وتصور استلزامه للحكم على الحكم، وهو تصور الحد الأوسط المستلزم لثبوت الأكبر للأصغر، مثل من يعلم أن الخمر حرام، وأن كل مسكر خمر، فيلزم أن يعلم أن كل مسكر حرام، وهذا النظر هو ترتيب المقدمتين في النفس، وهذا النظر هو الذي يوجب العلم ولا يضاده.

(١) المواقف: ص ٢١.

(٢) انظر مثلاً الشامل للجويني: ٣١/١، والمواقف للإيجي: ص ٢٥.

(٣) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ٣٥٢.

وهذان النوعان للنظر العقلي مثالهما نظر العين، فإنه نوعان:
أحدهما: التحديق لطلب الرؤية، فهذا بمنزلة تحديق القلب في
المسألة ليعلم حكمها، وقد يحصل معه العلم وقد لا يحصل، ولا يكون
طالب العلم حين الطلب عالمًا بمطلوبه، كما أن المحقق لا يكون رائيًا
لمرادده حال التحديق.

والثاني: نفس الرؤية، فهي بمنزلة رؤية الدليل، كترتيب المقدمتين
والظفر بالحد الأوسط، فهذا يوجب العلم كما توجب رؤية العين العلم
بالمرئي^(١).

(١) الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ٣٥٢، ٣٥٣ بتصرف.

المبحث الثاني

تعريف العقل، ومكانته، وموقعه من مصادر المعرفة

أولاً: تعريف العقل في اللغة وفي الاصطلاح، ودوره في المعرفة والنظر.

١ - التعريف اللغوي:

العقل في اللغة: مصدر عَقَلَ يَعْقِلُ، تقول: عقلت البعير أعقله عقلاً، وأصل معنى مادته الحبس والمنع، وسمي عقل الإنسان عقلاً؛ لأنه يعقله؛ أي: يمنعه من التورط في الهلكة، كما يعقل العقال البعير عن ركوب رأسه، وهذا كما سمي عقل الإنسان حَجْراً لأنه يحجره عن فعل مالا يليق، وكما سُمي نُهيّة، لأنه ينهيه عما يضره، فكذلك العقل، يعقل الإنسان عن مشابهة الحيوان، ويقال: عقل الرجل يعقل عقلاً إذا كان عاقلاً، ويجيء المصدر منه على معقول، ولذا يقال: ماله معقول، أي: عقل، والمعقول أيضاً ماتعقله بقلبك^(١).

وقيل إنّه اشتق من المعقل، وهو الملجأ، فكأنّ الإنسان يلتجئ إليه في أحواله^(٢).

ولم ترد مادة العقل في القرآن إلا على صيغة الفعل: عقلوه، تعقلون، وورد من مرادفاته الحجر والنهي جمع نُهيّة، وقد أشرنا إلى معناه، كما ورد لفظ الألباب في عدة مواضع، وواحد الألباب:

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٢٣٨/١ - ٢٤٠، مادة (عقل)، ولسان العرب لابن منظور: ٤٥٨/١١، مادة (عقل)، ومقاييس اللغة لابن فارس: ٦٩/٤، مادة (عقل).

(٢) انظر «شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون» لابن ثباته المصري: ص ٢٦.

لب، وهو خالص الشيء ونقاوته^(١)، وسمي العقل لباً كما يقول الزبيدي^(٢): (لأنه خلاصة الإنسان، أو أنه لا يستمى ذلك إلا إذا خلص من الهوى وشوائب الأوهام، فعلى هذا هو أخص من العقل)^(٣).
كما جاء ذكر الأحلام بمعنى العقول والألباب^(٤) في قوله - تعالى -: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَامُهُمْ بِهَذَا﴾^(٥).

٢ - التعريف الاصطلاحي:

تعددت مسميات العقل بحسب استعمال هذا اللفظ^(٦)، إلا أن هذه المسميات لا تخرج في معانيها عن الأصل اللغوي لمادة العقل، الذي هو المنع والحبس.

وفيما يلي تفصيل هذه المعاني:

أ - يستعمل العقل بمعنى الغريزة المدركة، التي جعلها الله - تعالى - ميزة للإنسان على سائر الحيوان، وهي التي يفقدها المجانين، ويسقط بفقدائها التكليف الشرعي عن الإنسان، وقد جعل الحارث

(١) انظر مقاييس اللغة لابن فارس: ٢٠٠/٥، مادة (لب).

(٢) هو أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد الحسيني، صاحب تاج العروس شرح القاموس، من متأخري أئمة اللغة، توفي سنة ١٢٠٥ هـ. انظر ترجمته في أبجد العلوم لصديق حسن خان: ١٢/٣ - ٢٩.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: ١٨٧/٤.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٩٣/٣.

(٥) سورة الطور: ٣٢.

(٦) انظر إحياء علوم الدين للغزالي: ١٠١/١، والمسودة في أصول الفقه لآل تيمية: ص ٥٥٨، ٥٥٩، وفتح الحميد في شرح التوحيد لابن منصور (مخطوط): [١٨ - أ، ب]، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان علي حسن: ١٥٨/١، ١٥٩.

المحاسبي^(١) هذا المعنى هو المعنى الحقيقي للعقل، وإنما يطلق العقل على غيره من المعاني مجازاً^(٢).

ب- يعبر بالعقل عن المعارف الفطرية^(٣) والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء، كالعلم بأن الكل أكبر من جزئه، وأن الضدين^(٤) لا يجتمعان، وأن الحادث^(٥) لا بد له من محدث، وهذا المعنى هو المراد بقول القائل في الحكم على شيء ما: هذا ممتنع^(٦) في العقل، أو هذا واجب^(٧) عقلاً، أو هذا ممكن عقلاً، أي أن هذا الامتناع أو الوجوب أو الإمكان - وهو مالم يعلم امتناعه ولا وجوبه - معلوم في النفس علماً ضرورياً، لا يحتاج إلى دليل يثبت؛ لأن كل دليل مهما بلغت يقينته فإنما يستند إلى هذه العلوم الضرورية الأولية، فإذا انتفت لم يصح شيء أصلاً.

وهذان المعنيان من معاني العقل فطريان طبيعان غريزيان، يشترك فيهما جميع العقلاء على حد سواء، ولا يقع التفاوت فيها بينهم، إذ

(١) هو الحارث بن أسد المحاسبي، العارف صاحب التوالمف، صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه، توفي سنة ٢٤٣هـ، انظر ميزان الاعتدال للذهبي: ٤٣٠/١، ٤٣١.

(٢) انظر مائة العقل وحقيقة معناه، للحارث المحاسبي: ص ٢٠١ - ٢٠٤.

(٣) الفطرة هي الصفة التي يتصف بها كل موجود في أول زمان خلقته. الكليات للكفوي: ٦٩٧.

(٤) الضدان: صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد يستحيل اجتماعهما، كالسواد والبياض. التعريفات للجرجاني: ص ١٣٧.

(٥) الحادث هو الموجود بعد عدمه. انظر التعريفات للجرجاني: ص ٨٢.

(٦) الممتنع بالذات هو ما يقتضي لذاته عدمه. التعريفات للجرجاني: ص ٢٣٠.

(٧) (الوجوب: كون الشيء لازماً وغير جائز النقيض). دستور العلماء للأحمد نكري: ٤٥٠/٣.

النقص فيها ضرب من الجنون، ينزل بصاحبه عن رتبة العقلاء .
وهذا القدر من العقل هو الذي فضل الله - تعالى - به الثقلين على
أهل الأرض، وهو محل التكليف والأمر والنهي، وبه يكون التدبير
والتمييز^(١).

ج - يطلق العقل على إدراك المعارف النظرية، وما يستفاد من
التجارب الحسية، ويدخل في هذا ما أسماه الحارث المحاسبي فهم
البيان^(٢)، أراد بذلك إصابة العاقل المعنى الصحيح لكل ما يسمعه في
أمر دينه أو دنياه، ولكل ما يدركه بحواسه، فيدخل في ذلك فهم ما في
القرآن، وسائر كتب الله - تعالى -؛ من المواعظ والآيات البينات، كما
في قوله - تعالى - عن أهل الكتاب: ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ
بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٣) فأثبت أنهم عقلوه، أي فهموا معناه
وأدركوه، وإن كانوا خالفوه وكفروا به، فذلك لا يمنع من اتصافهم
بهذا المعنى من معاني العقل.

ويطلق بعض العلماء على هذا المعنى من معاني العقل: العلم،
كما ذكره الأصبهاني في كتابه الحجة، ثم عقد مقارنة بينه وبين العقل
بالإطلاق الأول، مفضلًا العلم عليه، أراد بذلك أن يقرر أن الدين
يدرك بالعلم لا بالعقل^(٤).

وهذا المعنى من معاني العقل هو الذي يسمّى فاقده والقاصر فيه
غبياً وجاهلاً وأحمق، ولا يسقط التكليف عنه، بخلاف المعنى الأول.

(١) انظر ما نقله السيوطي عن أبي المظفر السمعاني في صون المنطق للسيوطي:
ص ١٨١.

(٢) انظر مائة العقل: ص ٢٠٨.

(٣) سورة البقرة: ٧٥.

(٤) انظر الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني: ٥٠٣/٢.

والعقل بهذا المعنى أخص من العلم والمعرفة؛ لأن صاحبه يعقل ما علمه فلا يدعه يذهب؛ ولأن الإدراك مراتب بعضها أقوى من بعض، فأولها الشعور ثم الفهم ثم المعرفة ثم العلم ثم العقل^(١).

د - ويطلق العقل على العمل بمقتضى العلم، وهذا المعنى هو الذي نفاه الكفار عن أنفسهم بعد دخولهم النار، كما أخبر الله - تعالى - عنهم بقوله: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾^(٢)، وهو المراد في قوله - تعالى -: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَتَكُنُونَ مِنَ الْكَذَّابِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٤)، ونحوها من الآيات التي تنزل ترك العمل بمقتضى العلم منزلة عدم العلم والفهم أصلاً، باعتبار أن العمل هو مقتضى فهم الخطاب والعلم به^(٥).

وقد يُسمى العقل بهذا الإطلاق معرفة وبصيرة^(٦).
وجاء في تعريف الأصمعي^(٧) للعقل بهذا الإطلاق - فيما نقله

(١) انظر مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١/ ١٢٥.

(٢) سورة الملك: ١٠.

(٣) سورة الأنعام: ٣٢.

(٤) سورة البقرة: ٤٤.

(٥) انظر على سبيل المثال هذه المواضع من القرآن: البقرة: ٧٦، آل عمران: ٦٥، الأنبياء: ٦٧، وغيرها كثير، كلها تختتم الآية فيها بالاستفهام الإنكاري: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أي / العقل الذي ينفع صاحبه، ويبعثه على طلب النجاة لنفسه، يبايثر الباقي على الفاني، والتزام مقتضى ما فهم من خطاب الوعد والوعيد.

(٦) انظر مائة العقل للمحاسبي: ٢١٠.

(٧) هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الأصمعي، صاحب النحو واللغة والغريب والأخبار والملح، توفي سنة ٢١٣هـ. انظر نزهة الألباء للأنباري: ٩٠ - ١٠٠.

عنه ابن سيده^(١) -: (العقل : الإمساك عن القبيح ، وقصر النفس وحبسها على الحسن)^(٢) .

والعقل بهذا الإطلاق هو عقل التأيد، الذي يكون مع الإيمان، وهو عقل الأنبياء والصديقين^(٣) .

وتفاوت العقلاء في العقل بهذا المعنى معلوم ضرورة .

يقول ابن تيمية في معرض رده على القائلين بأن العقل جوهر قائم بنفسه : (العقل عند المسلمين وجمهور العقلاء إنما هو صفة، وهو الذي يُسمى عرضاً قائماً بالعقل، وعلى هذا دل القرآن في قوله - تعالى -: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٤)، ونحو ذلك، مما يدل على أن العقل مصدر عقل يعقل عقلاً، وإذا كان كذلك، فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم، بل الصحيح أن اسم العقل يتناول هذا وهذا)^(٥) .

وبناءً على ما قيل في معاني العقل، قال ابن القيم - رحمه الله تعالى -: (العقل عقلان: عقل غريزي طبيعي، هو أبو العلم ومريه ومثمره، وعقل كسبي مستفاد، وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته، فإذا اجتمعا في العبد استقام أمره، وأقبلت عليه جيوش السعادة من كل جانب، وذلك

(١) هو علي بن أحمد، وقيل ابن إسماعيل أبو الحسن النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي، إمام في اللغة والعربية، توفي سنة ٤٤٨هـ، وقيل غير ذلك. انظر إنباه الرواة للقفطي: ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٢) المخصص لابن سيده: ١٦/٣/١ .

(٣) انظر صون المنطق للسيوطي: ص ١٨١، وعزاه إلى السمعاني في الانتصار لأهل الحديث .

(٤) سورة الحديد: ١٧ .

(٥) مسألة في النفس والعقل، ضمن مجموع الفتاوى: ٢٨٦/٩ - ٢٨٧، وانظر الرد على المنطقيين: ص ١٩٦، ٢٧٦ .

فضل الله يؤتيه من يشاء، وإذا فقدهما أحد فالحيوان البهيم أحسن حالاً منه، وإذا فقد أحدهما أو انتقص، انتقص صاحبه بقدر ذلك^(١).

٣ - دور العقل في المعرفة والنظر:

أنكر بعض الناس^(٢) أن يكون العقل من أسباب المعارف أصلاً، محتجين بأن أحكامه متناقضة، وهذا منهم تعنت ومكابرة؛ فإن العلوم الثابتة ببديهة العقل ضرورية كالمحسوسات، مثل العلم بأن الشيء أعظم من جزئه، وأن جزؤه أصغر من كله، وكالعلم بأن المستويين في الزمان إذا اتصف أحدهما بالتناهي في الوجود، كان الآخر متناهيًا مثله ضرورة، ولو أراد أحد أن يشكك نفسه في مثل هذه الأحكام العقلية الضرورية الفطرية لعجز عن ذلك، فمن أنكر حكم العقل على الإطلاق، وأن يكون من أسباب المعارف، فهو بمنزلة من ينكر الحواس، ويعامل معاملتهم، كأن يقال له: بم علمت أن العقل ليس من أسباب المعرفة، فإن قال: بالعقل، نقض مذهبه، وإن قال: بالحس، كذب، فإن العقل عرض لا يحس، وهو ينكر الحس أصلاً، وإن قال: بالسمع، فهذا أنقض لمذهبهم؛ فإن معرفة صحة السمع لا تكون إلا بالعقل، فلم يبق لهم دليل على زعمهم، إلا المكابرة والعناد، وقد أجمع العلماء على أنه لا مناظرة مع أمثال هؤلاء^(٣).

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١١٧/١ بتصرف، وانظر الذريعة إلى مكارم الشريعة للراغب الأصفهاني: ص ١٦٩، وإحياء علوم الدين للغزالي: ١٠٢/١.

(٢) كالسوفسطائية والسمنية، انظر التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكة لأبي المظفر الإسفرايني: ١٤٩، والرد على المنطقيين لابن تيمية: ٣٢٩، حيث نبه إلى خطأ من يقول: إن السمنية ينكرون مالا يحسونه، وبين أن الصواب إنكارهم مالا يحس، وفزق بين القولين.

(٣) انظر تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي: ١٧/١، ١٨.

أما احتجاج هؤلاء بتناقض أحكام العقل فباطل، فإن قضايا العقل لا تكون متناقضة قط، وإنما يقع التناقض عند التقصير في النظر، ودخول الوهم والهوى. يقول أبو المعين النسفي^(١): (ولو كان فساد مافسد من النظر والاستدلال يوجب فساد كل نظر، مع قيام الدليل على صحته وثبوت القانون المميز بين صحيحه وفاسده، لكان ينبغي أن يخرج الخبر والحس من أسباب المعارف، لوجود الكذب في الخبر، والغلط في الحس عند البعض... وحيث لم يبطل الخبر والحس بذلك، لم يبطل العقل والنظر)^(٢).

والذي يقع به التناقض في أحكام العقل هو الإخلال بأحد شروط صحة النظر العقلي، وهي ثلاثة - كما يقول أبو إسحاق الشيرازي^(٣) - : أولها: أن يكون الناظر كامل الآلة، بأن يعرف كيفية ترتيب الأدلة بعضها على بعض.

ثانيها: أن يكون النظر في دليل لا في شبهة، ومن ههنا أخطأ من لم يوفق لإصابة الدليل، حيث كان نظره في شبهة، وهذا بمنزلة رجل صحيح العين، حادّ البصر، يقصد بلدًا معلومًا، فإن سلك المحجة المستقيمة إليه وصل إلى مقصوده، وإن سلك طريقًا إلى جهة أخرى بأن كان البلد في الشرق وسار هو نحو الغرب، فإنه لو سار ما ازداد إلا بعدًا، كما لم يسلك المحجة الموصلة إليه.

(١) هو ميمون بن محمد بن محمد بن معبد النسفي الفقيه الحنفي، المتكلم الماتريدي، توفي سنة ٥٠٨هـ. انظر هدية العارفين لإسماعيل البغدادي: ٤٨٧/٦.

(٢) تبصرة الأدلة: ٢٠/١، ٢١ بتصرف يسير.

(٣) هو إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبدالله الشيرازي الفيروزابادي، الشافعي، الإمام المحقق المتقن المدقق ذو الفنون، توفي سنة ٤٧٢هـ. انظر تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ١٧٢/٢ - ١٧٤.

ثالثها: أن يستوفي الدليل بشروطه، فيقدم مايجب تقديمه ويؤخر مايجب تأخيره، ويعتبر مايجب اعتباره؛ لأنه متى لم يستوف الدليل بشروطه، بل تعلق بطرف الدليل، أخطأ الحكم ولم يصل إلى المقصود، ويكون كالرجل يقصد بلداً، فإنه يحتاج أن يستوفي الخطى، ويقطع جميع المسافة إليه ليصل، فإن قصر دونه وقعد في أثناء المسافة لم يصل إلى المقصود^(١).

كما أنكر قوم النظر والاستدلال العقلي، مع إقرارهم بأن العقل من أسباب المعرفة، محتجين بما تقدم نقضه من ادعاء التناقض في أحكام العقل. وفي الرد على هؤلاء يقول أبو المعين النسفي: (الدليل على أن النظر طريق العلم: أن من اشتغل به واستوفى شرائط النظر أفضى به إلى العلم لامحالة)^(٢).

ويقال أيضاً: أنتم في أموركم الدنيوية مشغولون بالنظر غاية الاشتغال، لا تستوى معيشتكم ولا تنظم حياتكم إلا بذلك، فدل ذلك على عنادكم ومكابرتكم^(٣).

كما يقال: النظر في نفي النظر إثبات له، فإن ادعى النافي أنه علم ذلك بديهية أو بالحواس فجوابه: أنه لو صح ذلك لما وقع خلاف بيننا وبينكم، فنحن أصحاب الحواس السليمة والعقول الوافرة، فما بالنا لانعرف ماعرفتم؟

فإن قالوا: أنتم تعرفون، ولكن تعاندون، قيل لهم مثل قولهم، وقلب الأمر عليهم، فلم يبق إلا النظر، وبه استدلوا حيث قالوا: إن أحكام العقل متناقضة، فصح أن نافي النظر مثبت له كمثبته، فثبت

(١) شرح اللمع للشيرازي: ٩٤/١ - ٩٥ باختصار.

(٢) تبصرة الأدلة: ١٨/١، وانظر شرح اللمع للشيرازي: ٩٤/١.

(٣) انظر تبصرة الأدلة للنسفي: ١٨/١.

بإجماع العقلاء وغيرهم^(١).

ثانيًا: مكانة العقل كمصدر للمعرفة والعلم الإلهي.

مما لا شك فيه أن للعقل بجميع معانيه مكانة عالية، وما يرد من ذم أصحاب العقول أحيانًا فهو باعتبار نقصها أو اختلالها عندهم، فالذم متجه إلى نقص العقل لا إلى العقل ذاته. وهذا مما يزيد في إكبار العقل وتعظيم قدره: أن تكون زيادته مدحًا ونقصه ذمًا، ولم يرد في القرآن ولا في السنة في شأن العقل إلا ما يفهم منه أنه بهذه المثابة، وقد وردت مادته في القرآن تسعًا وخمسين مرة^(٢)، كلها يفيد أن انتفاء العقل مذمة، هذا سوى ذكر مرادفاته؛ كالألباب، والأحلام، والحجر، وذكر أعماله؛ كال تفكر، والتذكر، والتدبر، والنظر، والاعتبار، والفقه، والعلم؛ فهذه الأعمال العقلية لاتكاد تخلو من ذكرها سورة من كتاب الله - تعالى -، ويرد ذكرها على أنها أوصاف مدح وكمال للمتصف بها، وأن انتفاءها أو نقصانها مذمة شرعية، وهذا يدل دون شك على رفع الإسلام من شأن العقل، وتكريمه له واحتفائه به، كيف لا، وقد جعله مناطًا للتكليف، وشرطًا لقيام الحجة.

كما يدل على عناية الإسلام الفائقة بالعقل محاربته وتحريمه لكل ما من شأنه أن يعطله أو يضعفه، كالخمر وما في حكمه، أو يحول بينه وبين أدائه لوظيفته التي خلقه الله من أجلها، كال تقليد الأعمى، واتباع الهوى، والتعصب لغير الحق. كما حرم كل ما ينافيه من الأوهام الباطلة والخرافات، كالشائوم، والكهانة، والسحر، والشعوذة، وما جرى مجرى ذلك.

(١) انظر تبصرة الأدلة للنسفي: ١٨/١، ١٩.

(٢) حسب ما حصر في المعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي: ص ٤٦٨، ٤٦٩.

ومن ذلك صيانته وحفظه من التناول به إلى مالا يبلغه، وماليس في وسعه إدراكه، صيانة له وحفظًا، كما جاء في القرآن من النهي عن تتبع المتشابه^(١)، وكما جاء في السنة من النهي عن التفكير في ذات الله - تعالى -^(٢)، وعن الخوض في القدر^(٣)؛ فإن تلك مهامه ومتاهات لا أفسد للعقل من الخوض فيها مجردًا من نور الوحي.

وهذه من حسنات الإسلام الكبرى التي شوهاها أعداؤه، وصورها على أنها حَجَرٌ على العقل وتضييق عليه، ويكفي في رد هذه الفرية وتزييفها شهادة واقع العقل البشري، وما يعيشه من أزمت وتخطب وتيه وتناقض، من جراء إقحامه في غير مجاله، وتخطيه حدود إمكاناته. وإذ قد تبين بهذه الدلائل - وغيرها كثير - بعض ثناء الشرع على العقل وتكريمه له، واحتفائه به، وصيانته له، فلا بد من بيان موقعه من مصادر المعرفة، ومكانته بين مصادر الأدلة الشرعية. وبيان ذلك أن يقال:

إن العقل إنما يدرك الأشياء لأعلى وجه الإحاطة التامة والمعرفة الكلية، وإنما يعلمها بوجه جملي، ثم قد يعلم بعض التفاصيل من طريق السمع، أو من طريق ما تمده به الحواس من معلومات^(٤).

(١) انظر سورة آل عمران الآية: ٧.

(٢) كما في الحديث الذي رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ٥٢٥/٣ برقم (٩٢٧)، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان: ١٣٦/١ برقم (١٢٠) وقال: هذا إسناد فيه نظر، كما رواه الطبراني في الأوسط، وقد حسنه الألباني كما في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣٩٥/٤، برقم (١٧٨٨).

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه الطبراني عن ابن مسعود - رضي الله عنه -، وحسنه الألباني كما في السلسلة الصحيحة: ٤٢/١، برقم (٣٤).

(٤) انظر تفصيل النشاطين وتحصيل السعادتین للراغب الأصفهاني: ص ١٤٢.

ولو كان العقل مدرَكًا للأشياء جملة وتفصيلاً، محيطًا بالعلم بها إحاطة تامة لاستوى علم المخلوقات بعلم الخالق، ولاستغنى الخلق عن الوحي ولاستقلوا بعقولهم، وبطلان ذلك معلوم بالضرورة^(١).

ومما يوضح موقع العقل من مصادر الأدلة الشرعية خصوصاً، ومن مصادر المعرفة عمومًا: تقسيم العلوم من حيث إدراك العقل لها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: العلوم الضرورية الفطرية، وهي التي لا يمكن التشكيك فيها كما تقدم^(٢)، ويدخل في هذا القسم مانبه إليه الشرع من دلالة الفطرة على الخالق جل وعلا.

الثاني: العلوم النظرية المكتسبة بالنظر والاستدلال، فهذه يستند العقل في تحصيلها إلى القسم الأول، وهي نوعان:

١ - ماتمحص العمل فيه للعقل، وهذا عادة يكون في العلوم المفضولة، كالطبيعات والرياضيات والطب والصناعات، ويلحق بهذا النوع النظر في العقائد على المناهج البدعية، الكلامية والفلسفة.

(١) انظر الاعتصام للشاطبي: ٣١٨/٢.

(٢) وقد تسمى البديهية، وهي تسمية مرادفة للضرورية، وقيل: البدهي أخص، انظر التعريفات للجرجاني: ص ٤٣، ٤٤، وقد نبه ابن تيمية إلى أن الفرق بين البدهي والنظري إنما هو بالنسبة والإضافة، فقد بيده هذا من العلم ويتبدى في نفسه ما يكون بديهياً له، وإن كان غيره لا يتأله إلا بنظر قصير أو طويل، بل قد يكون غيره يتعسر عليه حصوله بالنظر^(١)، هـ من الرد على المنطقيين: ص ٨٨، ٨٩، وانظر ص ١٣، ١٤. وقد أساء الدكتور علي سامي النشار فهم كلام ابن تيمية هذا، وظن أنه يقول بقول السوفسطائية بنسبة الحقيقة، وكلام شيخ الإسلام محكم واضح، لا يوحى بما فهمه الدكتور لامن قريب ولامن بعيد، انظر مناهج البحث عند مفكري الإسلام للدكتور علي سامي النشار: ص ١٩١. وانظر ما يأتي في ص ٩٩.

٢ - ما اشترك فيه العقل مع أدلة الشرع، بالنظر فيها واستخراج ماتضمنته من دلائل ومسائل، ويدخل في هذا النظر في العقائد على المنهج الشرعي.

الثالث: العلوم الغيبية، وهذه لا يعلمها العقل إلا بتعليم، ويدخل فيها أكثر مسائل العقائد التفصيلية، وغاية حظ العقل منها - سوى الفهم والتسليم - إثبات إمكانها، ونفي امتناعها^(١).

وفي ضوء هذا التقسيم للمعارف والعلوم بالنسبة للعقل نعلم موقع العقل بين مصادر الأدلة الشرعية للاعتقاد، فهو - كما سيظهر - إن شاء الله تعالى - من خلال الأدلة المعروضة في الباب الثاني من هذا البحث - يوصل إلى معرفة أصول الاعتقاد الكبار على وجه الإجمال، كالإقرار بالخالق - جل وعلا -، ووجوب إفراده بالعبادة والتأليه، وإثبات الكمال والتنزيه له، كما قد يدرك وجوب الجزاء الأخروي، والبعث بعد الموت، وإرسال الرسل، إلا أن ذلك كله إنما يعرفه العقل ويثبت على وجه الإجمال لا التفصيل، إذ التفصيل وظيفة السمع، وهي مما لا طاقة للعقل بالاستقلال به، وغاية وظيفه العقل فيها كما أشرنا، إدراك إمكانها، بحسب ما جعل الله - تعالى - فيه من علوم ضرورية، ومعارف أولية^(٢).

وبهذا نعلم أن منزلة العقل من النقل إنما هي منزلة الخادم من سيده، أو كما قيل: العقل متوّل، ولى الرسول ثم عزل نفسه؛ لأن العقل دل على أن الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فالواجب على العقل التزام ما التزم، والعمل بمقتضى ما علم^(٣).

(١) انظر هذا التقسيم في «الاعتصام» للشاطبي: ٣١٨/٢، و«منهج الاستدلال

على مسائل الاعتقاد» لعثمان علي حسن: ١٧٦/١، ١٧٧.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣١/١، ٣٢.

(٣) المصدر السابق: ١٣٨/١.

وليس المراد أنه عزل نفسه عن العمل كلية، وإنما عزل نفسه عن التسلط على الشرع، وأخذ مكانه اللائق به. وهذا المثل أولى بتعظيم الشرع المعصوم، من قول بعض المتكلمين: (إن العقل مزكي الشرع، ولا يصح أن يأتي الشاهد بتجريح المزكي، ولا بتكذيبه، فإن ذلك إبطال له)^(١)؛ فإن هذا موحٍ بكون الشرع مفتقراً إلى العقل، تابعاً له؛ حيث جعل العقل أساساً له. والواقع أنه لم يركّه؛ فركاؤه ذاتي، وإنما دل عليه، والمزكي لا بد أن يكون أعلى وأوثق، أو مساوياً على الأقل، أو قريباً، ولا سبيل إلى ذلك مع الشرع.

والواجب شرعاً وعقلاً ألا يُعطى العقل أكبر من قدره، ولا تُتجاوز به حدوده؛ فإن في هذا إعناتاً له كما تقدم. ولا يقدّم على السمع ويحكم فيه، كما هو منهج أهل الكلام والفلسفة. بل لا ينصب العداء بينهما أصلاً. ولا يصح القول بتعارضهما عند التحقيق، فالعقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، بل يوافقه ويشهد له.

كما لا يهمل العقل ولا يقلل من شأنه؛ فإن هذا تفريط منافٍ لنصوص الشرع، وإنما جنح إليه بعض المتصوفة وأصحاب المنهج العبادي، وبعض المنتسبين إلى الحديث؛ منافرة منهم لما رأوا ما عليه أهل الكلام والفلسفة، من الإفراط في تحكيم العقل، والغلو في تعظيمه. هذا على وجه الإجمال هو منهج الكمال: الاعتدال والوسطية في الأخذ بأحكام العقل.

وقد مثل بعض العلماء منزلة العقل من الشرع بمنزلة البصر من الشعاع، فإذا فقد الشرع، عجز العقل عن أكثر الأمور، عجز العين عند فقد الشعاع^(٢).

(١) «العواصم من القواصم» لابن العربي: ص ١١٢.

(٢) انظر تفصيل النشأتين للراغب الأصفهاني: ص ١٤٠، ١٤٢، ومجموع

الفتاوى لابن تيمية: ٣/ ٣٣٨.

(وقال بعض أهل المعرفة: مقدار العقل في المعرفة كمقدار الإبرة عند ديباج أوخز، فإنه لا يمكن لبس ديباج ولاخز إلا أن يخاط بالإبرة، فإذا خيط بالإبرة فلا حاجة بهما^(١) إلى الإبرة، كذلك تضبط المعرفة بالعقل، لا أن المعرفة تحصل من العقل أو تثبت فيه)^(٢).

كما ضرب شيخ الإسلام ابن تيمية مثلاً لطيفاً، فيه بيان لمتزلة العقل من الشرع، وذلك أثناء ردّه على القائلين بتقديم العقل على الشرع عند التعارض، حيث مثل العقل في دلالاته على صدق الشرع وصحته بالعامي الذي علم عين المفتي، ودلّ غيره عليه، ويبيّن له أنه عالم ومفت، فإن دلالة هذا العامي على المفتي وتعريفه به لا توجب له أن يُقدّم قوله عليه إذا اختلف معه، بل لا يحق لهذا العامي أن يخالف حكم المفتي العالم، أو يعارض اجتهاده، ولا أن يقول لمن دله عليه من المستفتين: أنا الأصل في علمكم به، وأنه مفت وعالم، فيجب عليكم أن تأخذوا بقولي وتطرحوا قوله؛ لأنكم لو أخذتم بقوله المعارض لقولي قدّختم في الأصل الذي به علمتم أنه مفت وعالم.

وجوابهم له أن يقولوا: أنت أيها العامي لما شهدت بأن هذا مفت وعالم، ودللتنا عليه، شهدت بوجوب تقليده من دونك، وأخذنا بشهادتك له بالعلم والفتوى، واعتمادنا عليها لا يستلزم أن نوافقك في أحكامك واجتهاداتك المبنية على غير علم، وخطؤك وجهلك فيما خالفت فيه هذا العالم لا يستلزم القدح في علمك بأنه عالم مفت، وشهادتك بذلك.

(١) في الأصل: بها، ولعلها: بهما. وكلامه هنا عن نسبة العقل بمعنى الغريزة إلى المعرفة الحاصلة، لا إلى التكليف.

(٢) هذا النص مما أوردته السيوطي في كتابه «صون المنطق»: ص ١٨١، من كلام أبي المظفر السمعاني في كتابه: «الانتصار لأهل الحديث».

فإذا كان هذا هو شأن العامي مع المفتي في وجوب تقديم حكم المفتي على حكمه، مع كون المفتي يجوز عليه الخطأ، فكيف يكون شأن العقل مع الشرع، وهو يعلم أن مُبلّغه عن الله - تعالى - معصوم لا يجوز عليه الخطأ، فتقديم قول المعصوم على ما يخالفه من الاستدلال العقلي أولى من تقديم المستفتي لقول المفتي، على قول مخالفه العامي الذي دل عليه^(١).

وهذا المثال إنما ضرب على وجه التنازل، ومجاراة الخصم في دعوى وقوع التعارض بين العقل والنقل، فلو صح وقوع هذا لكان هذا حكمه ومثله، لكن الأصل الذي لاشك فيه: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ودرء تعارض العقل والنقل. وإنما يقع التعارض حقاً بين الشرع والبدع، التي سميت ظلماً وزوراً أحكاماً عقلية، وجُعِلت بحكم الهوى براهين يقينية، والعقل الصريح منها بريء. وفي سبيل إبطالها وإثبات انتفاء المعارض العقلي للشرع، ألّف شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كتابه العظيم: «درء تعارض العقل والنقل».

وفي بيان دور العقل في العلم الإلهي، يقول الإمام أبو المظفر السمعاني^(٢) في كتابه «الانتصار لأهل الحديث» - كما نقل عنه قوام السنة -: (إن الله - تعالى - أسس دينه وبناه على الاتباع، وجعل إدراكه وقبوله بالعقل، فمن الدين معقول وغير معقول، والاتباع في جميعه واجب).

ومن أهل السنة من قال: إن الله لا يعرف بالعقل، ولا يعرف مع عدم العقل، ومعنى هذا أن الله - تعالى - هو الذي يعرف العبد ذاته،

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١/١٣٨، ١٣٩.

(٢) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد بن جعفر السمعاني التيمي، الفقيه الإمام المشهور، له تصانيف في الفقه وأصوله والحديث، توفي سنة ٤٨٩ هـ. انظر الأنساب للسمعاني: ٣/٢٩٩.

فيعرف الله بالله لا بغيره، لقوله - تعالى - : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(١) ولم يقل : ولكن العقل ... وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : « والله لولا الله ما اهتدينا ... » ^(٢) فهذه الدلائل دلّت أن الله - تعالى - هو المعرّف، إلا أنه يعرّف العبد نفسه مع وجود العقل ؛ لأنه سبب الإدراك والتمييز، لأمع عدمه ؛ لأن الله - تعالى - قال : ﴿ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ^(٣) والله - تعالى - يعطي العبد المعرفة بهدأته، إلا أنه لا يحصل ذلك مع فقد العقل، ونظير هذا أن الولد لا يكون مع فقد الوطاء، ولا يكون بالوطاء، بل يكون بإنشاء الله - تعالى - وخلقته .
 إلى قوله : (واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول، وأما أهل السنة قالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء - صلوات الله عليهم -، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدين بُني على المعقول، لجاز للمؤمنين ألا يقبلوا شيئاً حتى يعقلوا ...) ^(٤) .

(١) سورة القصص : ٥٦ .

(٢) انظر صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، (٤/١٥٠٧)، حديث رقم : (٣٨٧٨) .

(٣) سورة الروم : ٢٤ .

(٤) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني : ٣١٨/١، ٣٢٠، وانظر صون المنطق للسيوطي : ص ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢ .

المبحث الثالث

تقسيم العقائد ودلائلها إلى سمعيات وعقليات، وأقسام الناس بالنسبة إلى ذلك

اشتهر عند المتكلمين تقسيم الدليل إلى عقلي وسمعي^(١)، وربما قالوا عقلي ونقلي، أو عقلي وشرعي^(٢)، وكثير منهم يقصد بوصف الدليل بأنه سمعي، أو نقلي، أو شرعي شيئاً واحداً، وهو أن الدلالة فيه ليست عقلية محضة، أي أن مقدماته ليست كلها عقلية، بل هي مركبة من العقليات والنقليات^(٣).

ولا يفرق كثير من المتكلمين في التعبير عن هذا المعنى بين هذه الأوصاف الثلاثة: السمعي، النقلي، الشرعي، فأياً استخدم فهذا مرادهم به، كما يفهم ذلك من تعريفهم لكل من الدليل العقلي والدليل السمعي.

ومما هو محل اتفاق بينهم، أنه لا يتصور دليل سمعي محض، بحيث تكون جميع مقدماته نقلية، إذ لا يعرف صدق النقل إلا بالعقل^(٤).

أما الدليل العقلي عندهم فهو ما كان عقلياً محضاً، بأن كانت

(١) انظر مثلاً كتاب التوحيد للماتريدي: ص ٤، والإرشاد للجويني: ص ٨.

(٢) انظر مثلاً أصول الدين للبغدادي: ص ٩، والمغني لعبد الجبار: ١٦٩/١٣ حيث يقسم المطالب إلى عقليات وشرعيات.

(٣) انظر تعريف الدليل النقلي في المواقف للإيجي: ص ٣٩، والمحصل للرازي: ص ٧١.

(٤) انظر المحصل للرازي: ص ٧١، والمواقف للإيجي: ص ٣٩.

جميع مقدماته عقلية.

ورغم أن هذا التقسيم للدليل قد يقال إنه اصطلاحي، إلا أنه لا يخلو من مأخذ، خصوصاً في عدم تفريقهم بين وصف الدليل بأنه سمعي، ووصفه بأنه شرعي ونقل، وجعلهم هذه الأسماء من قبيل المترادفات، وأنها في مقابل العقلي، وسوف يأتي بيان وجه الصواب في هذا.

لكن المأخذ الأعظم، هو جعلهم أصول الدين نوعين: عقليات وسمعيات، ثم حصرهم الأدلة النقلية في جانب السمعيات، ومنعهم أن تكون العقليات معلومة بالنقل؛ لأن ذلك يستلزم الدور^(١)، وهذا خاص عندهم بالعقليات التي تتوقف عليها صحة النقل، كثبوت الصانع والنبوة، أما العقليات التي لا تتوقف عليها صحة النقل؛ كالعلم بحدث العالم، والوحدانية؛ فيجوز عندهم إثباتها بالسمع^(٢).

(١) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، كأن يتوقف «أ» على «ب»، و«ب» على «أ»، أو «أ» على «ب» و«ب» على «ج» و«ج» على «أ»، انظر التعريفات للجرجاني: ص ١٠٥.

(٢) انظر المواقف للإيجي: ص ٣٩، ٤٠. والمعروف عند المتكلمين أن العلم بحدث العالم من مقدمات إثبات الصانع، - انظر مثلاً الإرشاد للجويني: ١٨، وتبصرة الأدلة للنسفي: ٧٨/١ - إلا أن صاحب المواقف قرّر ماوافق فيه الرازي الفلاسفة من أن الحدوث لا يمكن أن يكون علة للحاجة إلى المحدث. انظر الأربعين: ١٢٩/١. أما على منهج السلف؛ فلا يصح أيضاً كون العلم بحدث العالم من مقدمات صحة النقل؛ لأن العلم بالخالق فطري، لا يتوقف على العلم بحاجة العالم إلى محدث، ولأن القول بحدث العالم إن أريد به جنس الحوادث فهو باطل؛ لإفضائه إلى تعطيل الرب - جل وعلا - من أفعاله في الأزل، وإن أريد به آحاد الحوادث فهو حق، لكن ليس هو الطريق الوحيد للدلالة على الخالق، حتى يجعل من مقدمات صحة النقل.

والسبب الذي أوقع هؤلاء في هذا الحصر لدلائل الكتاب والسنة، هو نظرهم إليها على أنها أدلة سمعية تتوقف دلالتها على العلم بصدق المخبر بها، وغفلوا عن أن الكتاب والسنة كما جاء بالدلالة السمعية المتوقف في العلم بصحتها على العلم بصدق المخبر بها، كذلك قد جاء بالدلائل العقلية اليقينية على سائر الأصول الاعتقادية الشرعية التي يمكن أن تعلم بالعقل، من غير أن تكون هذه الدلائل العقلية مستندة في حجيتها إلى العلم بصحة النقل، فهي دلائل مطلقة، وحجة بذاتها لاتستند إلى غيرها، وإنما يتعلق النقل بها من جهة التنبيه، والإرشاد إليها، والتذكير بها، والدلالة عليها لاغير، ولذا يصح الاحتجاج بها على المصدق بالرسالة وغير المصدق، فالجميع سواء بالنسبة لحجيتها؛ لأن المستدل بها يأخذها إنشائيًا كأنها من وضعه هو^(١)، فلا يصح للمخالف في الدين أن يقول: لاتحتجوا علي بها، فإني لم أؤمن بصدق النقل بعد، وأنه وحي الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بل أثبتوا لي أولاً أن هذا كلام الله، أو كلام رسوله المعصوم، حتى أقبل احتجاجكم به؛ لأننا نقول له:

نحن ما احتججنا عليك بالوحي من جهة أنه وحي من الله يجب تصديقه والأخذ بمقتضاه، وليس هذا وجه الإلزام في احتجاجنا، وإنما احتججنا عليك بحجة عقلية محضة، وجه الإلزام فيها عقلي محض، دلنا عليها الله - تعالى - في كتابه، أو علّمنا إياها رسوله ﷺ، وما ابتدئناها من عند أنفسنا. فهذا جواب هذا وأمثاله.

فالمتكلمون أهملوا هذا النوع المهم من دلائل الكتاب والسنة، الجامع بين وصفي العقل والنقل. نعم: قد يوجد في كلامهم أحيانًا استشهاد ببعض الآيات المتضمنة دلالات عقلية، إلا أنهم لا يفعلون

(١) انظر الموافقات للشاطبي: ٥٢/٣، ٥٣.

هذا إلا على سبيل الاستثناس والاعتضاد، لا الاستغناء والاعتماد؛ فإنهم يتدعون أدلتهم أولاً من عند أنفسهم، ثم يبحثون بعد ذلك في النصوص النقلية ماعساه أن يكون محتمل الدلالة على ما ابتدعوا، والغالب أنهم يتعسفون في فهم بعض النصوص، ويشطحون في تفسيرها لتوافق ما ابتدعوا، ولو كان مخالفاً لما تقرر في النقل من مسائل الاعتقاد، كما هو معلوم من تفاسيرهم، وكما سيأتي التنبيه عليه في استشهادهم بقوله - تعالى -: ﴿ فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ لَا أُنَبِّئُكَ إِلَّا الَّذِي عَنَّا عِلْمٌ ﴾ (١)، وقوله - تعالى -: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (٢)، وغيرهما من الآيات، وعلى هذه الطريقة البدعية في الإفادة من النصوص النقلية يُنزل ما وجد من اعتراف كثير من أهل الكلام بتضمن القرآن خلاصة دلائل العقول.

ولاريب في صحة انقسام أصول الاعتقاد ومسائله إلى سمعيات ينحصر طريق العلم بها في السمع دون العقل، كتفصيل صفات الرب - تعالى -، والعلم بالجنة والنار وأوصافهما، وسائر تفاصيل الاعتقاد، وإلى عقليات تُعلم بالعقل كما تعلم بالسمع (٣).

لكن المهم: ماهي هذه الأصول العقلية التي تعلم بالعقل؟ فإن في تحديدها وضبطها تمييزاً مهما بين منهج أهل السنة والجماعة والمناهج الكلامية في باب الاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد.

فأهل السنة والجماعة - جرياً على منهجهم في الاكتفاء بالكتاب والسنة والاعتناء بهما في بيان أمور الدين أصولاً وفروعاً، مسائل

(١) سورة الأنعام: ٧٦.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) انظر لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية للسفاريني: ٣/٢.

ودلائل، عن غيرهما من المصادر - لا يثبتون أصولاً للدين سوى ما جاء في الكتاب والسنة من أركان الإيمان الستة، وما يتبعها من أركان الإسلام وشرائع الدين المعلومة منه بالضرورة.

وهم لا ينكرون أن منها ما يعلم بالعقل إجمالاً، مع كونه معلوماً بالسمع، ومنها ما لا يعلم إلا بالسمع، وأن التمييز بين النوعين يعلم بالعقل، فما أمكن معرفته والاستدلال عليه بالعقل من مسائل الاعتقاد الشرعية فهو عندهم من قسم العقليات، وما لم يكن للعقل سبيل إلى إثباته فهو من السمعيات، لكن هل يوجد أصل شرعي، أو مسألة شرعية اعتقادية يمكن معرفتها والاستدلال عليها بالعقل، ومع ذلك لم يأت لها في النقل دليل عقلي، أو إشارة إلى دليل عقلي يدل عليها ولو على وجه الإجمال؟.

أجاب ابن تيمية بأن في وجود هذا نظراً، وإن قال بوقوعه كثير من الناس.

لكن لو قدر وجوده - وهو ممكن - فإنه لا يلزم من ذلك نقص أو قدح في الدين^(١).

والذي ينبغي القطع به انتفاء مثل هذا، تمسكاً بعموم قوله - تعالى -: ﴿أَلَيْسَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٢)، وما في معناه من النصوص الدالة على كمال الدين وتمامه، وكما يكون كمال الدين في مسأله: كذلك يكون في دلائله، إلا أن هذا لا يعني ضرورة ورود دليل عقلي مفرد مستقل منصوص عليه بإزاء كل مسألة عقدية عقلية، بل يكفي في هذا أن يكون

(١) انظر الفتاوى لابن تيمية: ٢٣١/١٩ - ٢٣٣.

(٢) سورة المائدة: ٣. وانظر بحثاً قيماً في عموم هذه الآية، والردّ على ما يمكن أن يثار حوله من شبه، في كتاب: الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، للدكتور عابد السفيناني، ص: ١٣٦ - ١٤٦.

دليل المسألة داخلاً ضمن دليل عقلي عام منصوص عليه .

مثال ذلك : صفة العلو لله - تعالى - ، لاشك أنها صفة عقلية ، يعلم العقل والفطرة ثبوتها لله من جهة كونها صفة كمال لانقص فيها بوجه من الوجوه ، وقد جاءت النصوص متوافرة بإثباتها ، إلا أنها تدل عليها دلالة سمعية . ولم أقف على دليل عقلي في القرآن أو السنة يدل عليها بخصوصها ، كما هو شأن صفة العلم مثلاً ، فهل يعني هذا عدم وجود دليل عقلي نقلي لها ؟ .

كلا . فالأدلة العقلية النقلية الدالة على ثبوت الكمال المطلق لله - تعالى - ، تدل دلالة عقلية عامة على هذه الصفة ؛ لأنها كمال .

ومن هنا نعلم بطلان قول القاضي عبد الجبار المعتزلي عن آية المائدة السابقة : (المراد أنه أكمل الشرائع ، لا الأمور العقلية)^(١) ؛ فإنه مبني على أن الشرائع لا تتضمن الأمور العقلية ، وهي إن كانت لا تتضمن الأمور العقلية البدعية ، فهي دون شك محيطة بالأمور العقلية الشرعية . وقد يقال : إنه ليس هناك كبير اختلاف بين ما ذكر من منهج السلف في تمييز العقليات من السمعيات ومنهج المتكلمين في ذلك ، مادام العقل هو طريق التمييز عند الجميع ، فإن المتكلمين كذلك يجعلون العقل مرجعهم في هذا .

والواقع أنّ الخلاف مع المتكلمين ليس في طريق التمييز بين السمعيات والعقليات في الأصول والمسائل الاعتقادية الثابتة في النقل ، وإنما الخلاف معهم في تحديد هذه الأصول والمسائل ، وهل ينحصر مأخذها في النقل وحده ؟ .

فإن المتكلمين لم يقفوا في تحديد المطالب العقدي عندما ورد به النقل من مسائل وأصول ، بل تجاوزوا ذلك فابتدعوا مسائل وأصولاً

(١) المغني : ١٦٧/١٢ .

ما أنزل الله بها من سلطان، ثم ابتدعوا لها دلائل يلزم من الأخذ بها ردُّ كثير مما ثبت في النقل، ومن أعظم ما ابتدعوا في أصول الاعتقاد: اعتقاد حدوث العالم من طريق دليل الجواهر والأعراض^(١)، وابنى على الأخذ بهذا الدليل نفي الصفات عن الرب - جل وعلا -، فصار نفي الصفات عندهم أصلاً ضرورياً من أصول الاعتقاد، بعد أن كان إثباتها هو الأصل في دين الرسول، فلذلك سمى بعض الأئمة طريقتهم: ترتيب الأصول في تكذيب الرسول^(٢).

وهكذا يظهر أعظم الظهور أن عقليات أهل الكلام التي يجعلونها مقابل السمعيات، غير عقليات أهل السنة؛ فعقليات أهل السنة هي الأصول الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة، التي يمكن إثباتها والاستدلال عليها بالعقل، ودلائلها العقلية تؤخذ من النقل نفسه. أما عقليات أهل الكلام: فهي ما ابتدعوه وقرروه ابتداءً من مسائل ودلائل، دون الرجوع إلى الكتاب والسنة، والتحاكم إليهما في ذلك، وهي مع كونها مبتدعة غير شرعية، لاتستحق وصفها بأنها عقليات، لما ثبت في حكم العقل من بطلانها، أو بطلان كثير منها، وسيأتي بعض التفصيل في هذا، إن شاء الله - تعالى -.

(١) لا يلزم من هذا موافقة الفلاسفة في قولهم بقدوم العالم؛ لأنهم يعنون بذلك قدم بعض آحاده كالأفلاك والعقول والنفوس الصادرة عن الله بزعمهم، وهذا باطل دون شك؛ لإفضائه إلى التعطيل، وهو خلاف القول بأن الله - تعالى - لم يزل خالقا فعالاً لما يريد، وما يلزم ذلك من تسلسل الآثار والحوادث؛ فهذا هو الحق الذي يتعارض معه قول المتكلمين بحدث جملة العالم، ويثبتونه بدليل الجواهر والأعراض، فيفضي إلى تعطيل الله من أفعاله في الأزل، فلهذا صار أصلاً بدعياً. انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٢٠/١ - ٣٧١، وشرح حديث النزول له: ٤١٣ - ٤٢٠، ٤٤٢ - ٤٤٤.

(٢) انظر الفتاوى لابن تيمية: ٤٤٤/١٦.

ولنعد الآن إلى بيان التقسيم الصحيح للأدلة، حسب منهج السلف، الموافق للنقل الصحيح والعقل الصحيح، فنقول:

إن تقسيم الدليل إلى عقلي وسمعي تقسيم صحيح لا اعتراض عليه، إلا أن غاية ما في هذا التقسيم بيان الطريق الذي علم به ثبوت المسألة. وكون الدليل عقلياً أو سمعياً ليس صفة تقتضي مدحاً ولا ذمّاً، ولا صحة ولا فساداً، وإنما يقتضي ذلك كونه شرعياً أو بدعياً.

والدليل الشرعي لا يقابل بالعقلي، ولا يجعل قسيماً له، كما يفعل بعض المتكلمين^(١)، وإنما يقابل بالبدعي؛ فإن الشرعة تقابل البدعة، ثم الدليل الشرعي قد يكون سمعياً وقد يكون عقلياً، وعلى هذا فوصف الدليل بأنه شرعي يراد به أحد أمرين^(٢):

الأول: أن يكون الشرع أثبتته ودل عليه، وهذا على قسمين^(٣):

١ - ما كان معلوماً بالعقل، فيكون شرعياً عقلياً، كالأمثال المضروبة في القرآن، وغيرها من دلائل التوحيد والنبوة والبعث، وهذا هو موضوع هذه الرسالة.

٢ - ما لا يعلم إلا بخبر الصادق، فيكون شرعياً سمعياً، كالاستواء على العرش، وهذا القسم هو الذي ظن كثير من أهل الكلام أن الأدلة الشرعية منحصرة فيه.

الثاني: أن يكون الشرع أباحه وأذن فيه، ولولم ينه عليه. وضابط هذا: ألا يتصف الدليل بوصف يقتضي تحريمه شرعاً، كأن تكون إحدى مقدماته باطلة فيكون كذباً، والكذب محرم شرعاً، ولا سيما على الله - تعالى -، وكأن يكون المتكلم بالدليل يتكلم بلا علم، فهذا

(١) انظر المغني للقاضي عبد الجبار: ١٦٦/١٢.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٩٨/١.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٧١/٦، ٧٢.

محرم أيضًا، وكان يجادل به صاحبه في الحق بعدما تبين، فهذا كله يقتضي حرمة شرعية، فما سلم من هذه الأوصاف ونحوها فهو دليل شرعي بهذا المعنى؛ أي أنه غير ممنوع شرعًا، فيدخل في هذا الأخبار الصادقة، والأدلة العقلية المعلومة بالعيان ولوازمه، وسائر ما شهدت به الموجودات، والشرط في شرعية ذلك كله: ألا يلزم منه لوازم باطلة، تعارض ماثبت في النقل الصحيح، كما هو شأن الأدلة البدعية^(١).

وجود أدلة عقلية شرعية بهذا المعنى، على شيء من مسائل الاعتقاد الشرعية، هو الذي قال فيه شيخ الإسلام إن فيه نظرًا.

وبهذا التفصيل لمعنى وصف الدليل بأنه شرعي، نعلم خطأ من جعل هذا الوصف مرادفًا بإطلاق لوصف الدليل بأنه سمعي.

ووصف الدليل بأنه نقلي أو سمعي قد يراد به أنه منقول من النبي - ﷺ - مسموع منه، فيتناول سائر نصوص الكتاب والسنة، فيشمل العقلي وغيره، ويكون بهذا الاعتبار مرادفًا للشرعي، فلا يصح إذاً أن يجعل مقابلًا للعقلي.

لكن قد يطلق أيضًا على غير العقلي، بقصد التمييز بين النوعين، لانفي تضمن نصوص الشرع للعقليات، فلا حرج في المقابلة إذ ذاك، لكن غلبت المقابلة بهذا الاعتبار بين السمعي والعقلي.

أما وصف الدليل بأنه عقلي: فقد تقدم التنبيه إلى أن هذا الوصف لا يقتضي مدحًا ولا ذمًا، ولا صحة ولا فسادًا؛ وذلك أنه يحتمل أن يكون عقليًا شرعيًا على نحو ما تقدم بيانه، كما يحتمل أن يكون عقليًا بدعيًا، وهو ما كان مسوقًا لتقرير أصل بدعي، كنفي حلول الحوادث بذات الله - تعالى -، أو مسألة بدعية، كنفي الجسمية والتحيز، أو ما كان عائدًا بالإبطال على أمر ثابت بالكتاب والسنة، كدليل الجواهر والأعراض.

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٩٨/١ - ١٩٩.

ووصف الدليل بأنه سمعي، لا يعني كونه مبتوت الصلة بالعقل، بل لابد مع السمع من العقل للعلم بصحته^(١).

وقد تقدم قول المتكلمين بامتناع دليل سمعي بجميع مقدماته. بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية ذهب إلى أبلغ من هذا في بيان الصلة الوثيقة بين الدليل السمعي والعقل؛ حيث رأى أنه لا مانع من وصف الدليل السمعي بأنه عقلي، باعتبار أن العقل إذا تصوره علم أنه يدل، فتكون جميع الأدلة عقلية بهذا الاعتبار.

وذلك أن الدليل: هو ما أفضى النظر الصحيح فيه إلى العلم بالمدلول عليه، وإنما يكون النظر الصحيح لمن يعقل دلالة الدليل، وكونه مستلزمًا للمدلول، فمن عقل هذا استدل به، وإلا لم يستدل به، فالدليل إذا يدل بصفة هو في نفسه عليها لابصفة في المستدل، لكن كونه عقليًا يرجع إلى أن المستدل علمه بعقله، وهذه صفة في المستدل لافيه، وهذا هو الفرق بينه وبين العقلي المحض^(٢).

وهذا إنما يقال على سبيل بيان العلاقة بين الدليل السمعي والعقل، وأن الصلة بينهما غير مبتوتة كما قد يُتوهم، فلا ينبغي التوسع في إدخال الدليل السمعي في مسمى العقلي بإطلاق.

وكون الدليل سمعيًا لا يعني مطلقًا نزوله عن رتبة العقلي، لا من حيث الوضوح، ولا من حيث اليقينية. بل قد يقال: إن الدليل السمعي أكمل من حيث الوضوح والدلالة على قصد المتكلم؛ وذلك أن الدليل كما قال الإمام ابن تيمية: (قد يدل بمجرد، وقد يدل بقصد الدال على دلالة، والأول هو الدليل العقلي المحض، والثاني هو ما يسمى بالوضعي، والدليل السمعي داخل في جنسه، فما كانت دلالة بقصد من الدال،

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١/١٩٨، والنبوات له: ص ١٧٧.

(٢) انظر النبوات: ص ١٧٦.

فهو أحق وأكمل في الدلالة على مراد الدال من جميع أنواع الأدلة، كما هو شأن دلالة الكلام على مقصود المتكلم؛ - وهي دلالة سمعية - فإنها أكمل وأدلّ من جميع أنواع الأدلة على مراده، وذلك أن الدليل هنا في الحقيقة: إنما هو قصد الدال، وقد يفتقر الدليل الوضعي من العقل إلى أكثر مما يفتقر إليه العقل المجرد؛ لأنه يحتاج إلى أن يُعلم قصد الدال، ولكن ما يحصل بالدليل الوضعي من الدلالة أوضح وأكثر، وعلى هذا يصح تقسيم الأدلة إلى عقلي مجرد، ووضعوي يحتاج مع العقل إلى قصد من الدال، وحينئذ: إذا قيل في السمعيات: إنها ليست عقلية، فالمراد أنه لا يكفي فيها مجرد العقل، بل لابد من انضمام السمع إليه^(١).

فهذا من حيث الوضوح، أما من حيث اليقينية فهي غير مختصة بالدليل العقلي، كما أنها غير لازمة له، فقد يكون يقينياً وقد يكون ظنياً، وكذلك الدليل السمعي، منه ماهو يقيني، ومنه ماهو ظني، فما كان قطعياً من النوعين فهو الأحق بوصف الكمال من هذه الجهة، وهو الذي ينبغي تقديمه عند التعارض إن حصل^(٢).

وبهذا التحرير لمفهوم الدليل العقلي النقلي، يتبين لنا مدى بعد المتفلسفة والمتكلمة وغيرهم عن العلوم الشرعية ودلائلها، حيث قدموا عليها العلوم العقلية، وأن جهلهم هذا قد انبنى على مقدمتين: الأولى: أن العلوم الشرعية هي ما أخبر به الشارع تنصيماً عليها بأعيانها فحسب.

الثانية: أن ما يستفاد بخبر الشارع فرع للعقليات التي هي الأصول^(٣).

(١) النبوات: ص ١٧٧ بتصرف، وانظر منه: ص ٢٦٦ وما بعدها.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٨٧/١.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٩/٢٣٢، وانظر ذلك عند الباقلاني: ص ٣٣، من كتابه التمهيد.

وقد ظهر لنا أن كلتا المقدمتين باطلة:

فالشرعيات تشمل ما أخبر به الشارع، وهذه هي السمعيات، كما تشمل ما دل عليه وأوماً إليه من أنواع الأدلة، وذلك يتنظم جميع ما يحتاج إلى علمه بالعقل من براهين أصول الاعتقاد ومسائله، بل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (قد تدبرت عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة من الدلائل العقلية، فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية من الكدر، وتأتي بأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل، مع كثرتها واضطرابها)^(١).

كما تشمل الشرعيات كما ذكر ابن تيمية: ما أبيض علمه والاستدلال به كما تقدم، فيدخل في ذلك ما انفرد العقل بالدلالة عليه من المسائل الشرعية.

والزعم بأن الشرعيات فرع للعقليات: إن أريد به العقليات الشرعية التي ينبنى عليها صدق الرسول، كإثبات الصانع، وتأييده رسله بالآيات، ونحو ذلك، فهذا حق، لكن ليس هذا كل المراد، فهناك عقليات غير شرعية، تُجعل صحة الشرع متوقفة عليها، وهذا موضع البطلان في ذلك، إذ لا يتوقف صدق الرسول على جميع المعقولات، حتى تكون جميعها أصلاً للسمع، هذا فضلاً عن أن كثيراً مما يُدعى أنه من المعقولات التي تتوقف عليها صحة السمع هي في الحقيقة باطلة في العقل، فضلاً عن أن تكون أصلاً للسمع^(٢).

وكخلاصة لما سبق يقول الإمام ابن تيمية: (ويتبين بهذا التحرير أن ما خرج من العلوم العقلية عن مسمى الشرعية - وهو مالم يأمر به الشارع ولم يدل عليه - فهو يجري مجرى الصناعات، كالقلاحة والبنائة

(١) الفتاوى: ٢٣٢/١٩، ٢٣٣.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٨٩/١ - ٩٢.

والنساجة، وهذا لا يكون إلا في العلوم المفضولة المرجوحة.
ويتبين أن مسمى الشرعية أشرف وأوسع، وأن بين العقلية
والشرعية عمومًا وخصوصًا، ليس أحدهما قسيمًا للآخر، وإنما السمعي
قسيم العقلي.

وأنه يجتمع في العلم أن يكون عقليًا وهو شرعي بالاعتبارات
الثلاثة: إخباره به، أمره به، ودلالته عليه^(١).

وفي ختام هذا الفصل، أرى من المناسب أن أشير إلى أقسام
الناس بالنسبة إلى أنواع الأدلة، كما نبه إليها أبو المعين النسفي، في
كتابه «تبصرة الأدلة»، حيث ذكر أن ماجاء به الرسل من العلوم نوعان:
نوع تدركه العقول، ونوع لاتدركه، وذكر أن الناس على طبقتين:
أهل العقول الراجعة، ومن ليسوا كذلك.

ثم قسم أهل العقول الراجعة إلى صنفين:

الأول: متفرغون للنظر. الثاني: مشغولون باكتساب المعيشة.

ثم ذكر أن الله - تعالى - رحم الناس ببعثة الرسل، وإنزال الكتب،
تبيانًا لكل شيء، ثم بين كيفية هذه المرحمة بالنسبة لطبقات الناس،
 وأنواع العلوم.

فأما ما لاتدركه العقول: فالمرحمة عامة ببيانه لجميع أصناف
الناس.

وأما ما تدركه العقول، فالمرحمة في حق أهل العقول الراجعة
الذين تفرغوا للنظر: تكون بتسهيل ذلك عليهم، وتنبيههم إلى كيفية
الاستدلال.

وأما في حق غيرهم من أهل العقول المشغولين، أو أهل البلادة:

(١) مجموع الفتاوى: ٢٣٣/١٩.

فالمرحمة لهم بالمعجزات الثابتة بالتواتر، فهذا تخفيف عنهم.
ثم ذكر أن الدليل على ذلك سيرة الرسول ﷺ، وخلفائه، وسائر
الأئمة، وفصل القول في ذلك^(١).

وهو في كلامه هذا يرد على من يلزم عامة الناس بالنظر والاستدلال
العقلي، ليحصل لهم الإيمان الصحيح. وهو مُحَقٌّ في ردِّ هذا القول
الباطل، إلا أنه لا يخفى ما في كلامه من رفع لمنزلة الأدلة العقلية على
غيرها من أنواع الأدلة الشرعية، وقد تقدم بيان خطأ هذه النظرة الكلامية،
كما أنه قلل من شأن المعجزات، حيث جعل المرحمة بها من حق أهل
البلادة ومن في حكمهم، والصحيح أن المعجزات: إن كانت دليلاً
صحيحاً؛ فهي مرحمة للجميع، وإن لم تكن كذلك فأَيُّ مرحمة فيها؟
وسياتي إن شاء الله - تعالى - بيان قطعية دلالة المعجزات في
الفصل الخاص بالنبوة.

(١) انظر تبصرة الأدلة: ٣٣/١ وما بعدها.

الفصل الثاني

غنى النقل بالأدلة العقلية

سبقَت الإشارة^(١) إلى أن تضمن الكتاب والسنة لدلائل الأصول العقلية هو من مقتضى كمال الدين وتمام النعمة، المنصوص عليه في قوله - تعالى -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٢)، وهذا ما أود التأكيد عليه في هذا الفصل، من خلال بيان بعض الأدلة القرآنية المنبهة على هذا المعنى، ومن خلال مذكره بعض العلماء، من غنى نصوص الوحي بالدلائل البرهانية الكافية في إثبات سائر أصول الاعتقاد، بل ومن خلال اعتراف أصحاب المناهج الكلامية بذلك، مع كونهم من المخالفين لمنهج السلف في الاكتفاء بالكتاب والسنة مصدرًا لتلقي العقائد، هذا مع أن غنى النقل بالأدلة العقلية مسألة ثابتة بنفسها، لا تحتاج إلى شهادة وإثبات، ومن أراد الوقوف على ذلك فما عليه إلا مراجعة كتاب الله العزيز، وتدبر ما حوى من أنواع الهداية وعجائب البراهين، وقد جمعت في هذا البحث جملة صالحة منها، أسأل الله - تعالى - أن ينفع بها.

(١) ص: ٨.

(٢) سورة المائدة: ٣.

المبحث الأول

دلالة القرآن على اشتغال النقل على الأدلة العقلية

إن من يستعرض القرآن يجد التأكيد على هذا يتكرر كثيراً، إما في منطوق الآيات، وإما في مفهومها ولازم معناها، وفيما يلي بعض أنواع الأدلة القرآنية على هذا المطلب، ووجه دلالتها:

١ - التصريح بأن الله تعالى أرسل رسوله بالبينات والهدى، كقوله - تعالى -: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾^(١)، وقوله - تعالى -: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾^(٢)، وقوله - تعالى -: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾^(٣)، ونحوها من الآيات، التي تدل دلالة مطابقة، أو تضمن، على أن القرآن والرسول، كسائر الكتب والرسول، لابد أن يكونا قد بينا الأدلة العقلية اليقينية على سائر أصول الدين، أتم بيان وأكمل، إذ لا يكون الهدى والفرقان إلا ببيان ذلك، والبينات - كما تقدم - جمع بينة، وهي الآية الواضحة، وهذا المعنى شامل لجميع الأدلة.

يقول ابن تيمية: (والرسول - صلوات الله عليه - قد أرسل بالبينات والهدى، بين الأحكام الخبرية والطلبية، وأدلتها الدالة عليها، بين المسائل والوسائل، بين الدين: ما يقال، وما يعمل، وبين أصوله التي بها يُعلم أنه دين حق، وهذا المعنى قد ذكره الله في غير موضع، وبين

(١) سورة البقرة: ١٨٥، وانظر الآية: ١٥٩.

(٢) سورة الإسراء: ٩.

(٣) سورة الحديد: ٢٥.

أنه ﴿أَرْسَلَ رَسُولُهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾...، والهدى هو هدى الخلق إلى الحق، وتعريفهم ذلك، وإرشادهم إليه، وهذا لا يكون إلا بذكر الأدلة والآيات الدالة على أن هذا هدى، وإلا فمجرد خبر لم يعلم أنه حق، ولم يقدّم دليل على أنه حق، ليس بهدى^(١).

وقد قال الله - تعالى - لنبيه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾^(٢)، وأولى الأشياء بالبيان: دلائل الإيمان، وإذا كان الله - تعالى - قد بين في كتابه كثيراً من دقائق الأحكام، والحلال والحرام، كأحكام الطلاق والموارث والحج وغيرها، فكيف يقصّر كتابه عن بيان ماهو أهم من ذلك كله، ألا وهو دلائل الأصول، التي بها يكون تأسيس اليقين في القلوب، وتثبيت الإيمان في النفوس؟، ومن القواعد الشرعية المقررة: أن الشيء كلما كان الناس إلى معرفته أحوج، فإن الله - تعالى - يوسع عليهم دلائل معرفته بقدر مايسد هذه الحاجة ويزيد^(٣).

ويقول الله - تعالى - لنبيه أيضاً: ﴿وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا إِتْيَانَهُمُ الَّذِي ائْتَفَقُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، ومعلوم أن بيان الحق في مواضع الخلاف، لا يكون إلا بذكر الدلائل القاطعة، والبراهين اليقينية.

٢ - التصريح بتضمن نصوص الوحي براهين العقائد، كما في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِي﴾^(٥)، وذلك أن الرسول ﷺ أمر أن يبين أن برهانه مضمّن في هذا الذكر، الذي هو القرآن. قال ابن الوزير^(٦) - رحمه الله -: (هذه الآية دالة على أن كتب الله

(١) النبوات: ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) سورة النحل: ٨٩.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١/ ١٢٩.

(٤) سورة النحل: ٦٤.

(٥) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٦) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى، المعروف بابن الوزير اليماني، =

لاتخلو من البراهين المحتاج إليها في أمر الدين^(١).

ونحو هذه الآية في الدلالة على هذا المعنى قوله - تعالى -:

﴿ أَتُؤْتِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَتُؤَخِّرُهُ ۚ أَفَلَا تُؤْتِي عِلْمًا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾^(٢)

وكما في قوله - تعالى -:

﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾^(٣)، قال ابن جريج^(٤): (بالحق): الكتاب، بما تردّ به ما جاءوا به من الأمثال^(٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (أخبر - سبحانه - أن الكفار لا يأتونه بقياس عقلي لباطلهم، إلا جاءه الله بالحق، وجاءه من البيان والدليل وضرب المثل، بما هو أحسن تفسيرًا وكشفًا وإيضاحًا للحق من قياسهم)^(٦). وذكر أن التفسير في قوله - تعالى -:

﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ يعم التصوير، ويعم التحقيق بالدليل^(٧). أي أنه يشمل شرح المعاني، كما يشمل بيان حقها من باطلها بالدليل.

وكما في الآيات التي تذكر امتلاء القرآن بالأمثال، وخصوصًا قوله - تعالى -:

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنسَانُ

سِرًّا ﴾

من الزيدية الذين نصروا السنة ومنهج السلف، وله في ذلك مصنفات، توفي

سنة ٨٤٠هـ. انظر البدر الطالع للشوكاني: ٨١/٢ - ٩٣.

(١) إيثار الحق على الخلق: ص ١١، ١٠٤.

(٢) سورة الأحقاف: ٤.

(٣) سورة الفرقان: ٣٣.

(٤) هو أبو خالد عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الرومي الأموي، مولاهم،

الإمام الحافظ، فقيه الحرم، صاحب التصانيف، كان من أوعية العلم،

توفي سنة ١٥٠هـ. انظر تذكرة الحفاظ للذهبي: ١٦٩/١ - ١٧١.

(٥) رواه عنه ابن جريج بسنده، انظر جامع البيان: ١١/١٩.

(٦) مجموع الفتاوى: ١٠٦/٤، وانظر: ٨١/١٢.

(٧) انظر مجموع الفتاوى: ٦٧/١٤ و ١١٦/٤.

أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾^(١)، فإن ذكر الجدل هنا ينبه على أن الأمثال براهين وحجج، تفيد إحقاق الحق، وإبطال الباطل^(٢).

وسياتي ذكر الأمثال - إن شاء الله - ضمن مسالك الاستدلال العقلي.

٣ - إيجاب تبليغ الرسالة وبيان الدين، كقوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿فَهَذَا عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(٤)، ونحوهما من الآيات، ومعلوم أن بلاغ الدين لا يكون مبيناً إلا إذا كان مقروناً بذكر أدلته اليقينية، الكافية الشافية، المغنية عما سواها، فلا بد أن يكون البلاغ للدلائل كالبلاغ للمسائل.

ويشير إلى هذا شيخ الإسلام بقوله: (والمسائل والدلائل التي تستحق أن تكون أصولاً للدين لا يجوز أن يقال: لم ينقل عن النبي ﷺ فيها كلام، فإن هذا متناقض، والقول به يعني أحد أمرين:

الأول: أن الرسول ﷺ لم يبلغ أهم أمور الدين، وهي أصوله.

الثاني: أنه بينها فلم تنقلها الأمة.

وكلا الأمرين باطل، وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدين، ومن يقول هذا لا يخلو من ثلاثة أحوال:

الأول: أن يكون جاهلاً بحقائق ما جاء به الرسول - عليه الصلاة والسلام -، فيترتب على هذا جهله بأصول الدين وفروعه، دلائله ومسائله.

الثاني: أن يكون جاهلاً بما يعقله الناس بقلوبهم، فيدخل في الحقائق المعقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات.

(١) سورة الكهف: ٥٤.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٦٦/١٤.

(٣) سورة المائدة: ٦٧.

(٤) سورة النحل: ٣٥.

الثالث: أن يكون جاهلاً بكل الأمرين، فيظن من أصول الدين ما ليس منها، من المسائل والوسائل، ويظن عدم بيان الرسول ﷺ لما ينبغي أن يعتقد في ذلك^(١).

والرسول - صلوات الله وسلامه عليه - هو أعلم الخلق بأمور الدين، أصوله وفروعه، مسائله ودلائله، كما أنه أرغب الخلق في التعريف بها وبيانها والدعوة إليها، كما أنه أقدرهم على ذلك، فهو فوق كل أحد من الخلق في العلم والقدرة والإرادة، وهذه الثلاثة بها يتم المقصود، وغير الرسول لا يخلو: إما أن يكون في علمه بأمور الدين نقص أو فساد، وإما ألا يكون له إرادة في بيان ما علمه من ذلك، فلا يبينه: إما لرغبة أو لرهبة، وإما لغرض آخر، وإما أن يكون بيانه لها ناقصاً، فليس بيانه البيان عما عرفه الجنان^(٢).

ويقول أبو الحسن الأشعري - رحمه الله - مبينا لزوم بيان الأدلة العقلية المغنية عن طريق أهل الكلام لتحقيق البلاغ المبين: (لو كنا نحتاج مع ما كان منه - عليه السلام - في معرفة مادعانا إليه، إلى مارتبه أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلغاً، إذ كنا نحتاج في المعرفة بصحة مادعانا إليه، إلى علم ما لم يبين لنا، من هذه الطرق التي ذكروها)^(٣).
ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نقلاً عن الخطابي قولاً يؤكد ما قاله الأشعري: (إن الله تعالى لما أراد إكرام من هداه لمعرفته بعث رسوله محمداً ﷺ بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وقال له:

(١) مجموع الفتاوى: ٣/ ٢٩٤، ٢٩٥، بتصرف.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ١٣٨، ودرء تعارض العقل والنقل له: ٣٧١/٥ وما بعدها.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص ٢٠١، وقد نقله ابن تيمية في الدرء وعلق عليه، انظر: ٢١٦/٧.

﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(١)، وقال ﷺ في خطبة الوداع، وفي مقامات شتى، وبحضرته عامة الصحابة: «ألا هل بلغت؟»^(٢)، وكان الذي أنزل عليه من الوحي وأمر بتبليغه هو كمال الدين وتمامه، لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(٣)، فلم يترك ﷺ شيئاً من أمور الدين: قواعده وأصوله، وشرائعه وفصوله، إلا بينه وبلغه، على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه، إذ لاخلاف بين فرق الأمة، أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لايجوز بحال.

ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لاتزال الحاجة ماسة إليه أبداً في كل وقت وزمان، ولو أخر عنه البيان، لكان التكليف واقعاً بما لاسبيل للناس إليه، وذلك فاسد غير جائز^(٤).

ومما يمكن عده من هذا النوع قوله - تعالى -: ﴿سَرَّيْهُمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(٥)، وذلك من جهة التطابق بين الدلالة البرهانية القرآنية، والبرهانية العيانية، حيث يتصادق موجب الشرع المنقول، والنظر المعقول^(٦).

(١) سورة المائدة: ٦٧.

(٢) انظر صحيح البخاري: كتاب الحج باب الخطبة أيام منى، (٦١٩/٢)، (٦٢٠)، حديث (١٦٥٢).

(٣) سورة المائدة: ٣.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ٢٩٧/٧، وقد أسنده إلى «الغنية عن الكلام وأهله» للخطابي، وهو كتاب ألفه الخطابي لبيان أن دين المسلمين في غنية عن الابتداع في دلائل الأصول ومسائلها. وأورد النص السيوطي في صون المنطق: ص ٩٥.

(٥) سورة فصلت: ٥٣.

(٦) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية: ٣٠١/١.

المبحث الثاني

شهادة العلماء بغنى النقل بالدلائل العقلية

مع ماتقدم من أنواع الأدلة القرآنية، على غنى النقل بالدلائل العقلية، يمكن أن يُضمّ دليل آخر مستقل الدلالة، يؤخذ من مجموع الأدلة والبراهين العقلية المحتج بها في الكتاب والسنة على أبواب الاعتقاد، فإنه دليل قطعي على غنى النقل بالأدلة العقلية، وكفايته في هذا المجال، وطريق الوقوف على هذا الدليل: هو استقراء نصوص الكتاب والسنة، والنظر في دلالاتها العقلية.

وقد شهد كافة العلماء ممن له نظر واشتغال بالكتاب والسنة بذلك، حتى من كان منهم مخالفا لمنهج السلف.

ولشهادة العلماء الراسخين اعتبار في الميزان الشرعي، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾^(١)، وقد نبهنا القرآن إلى شهادة الذين أوتوا العلم بكمال هداية القرآن وأنه الحق، كما في قوله - تعالى -: ﴿ وَبَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾^(٢).

كما أن لشهادة المخالف واعترافه بالحق وزنها وأهميتها، ولذلك نبه إليها القرآن في مواضع، كما في قوله - تعالى -: ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْئَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ لَقَدْ جَاءَكَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾^(٣).

(١) سورة آل عمران: ١٨.

(٢) سورة سبأ: ٦.

(٣) سورة يونس: ٩٤.

وسأورد هنا - بحول الله وقوته - بعض أقوال العلماء، في غنى
نصوص الوحي بالدلائل العقلية اليقينية، الكافية في سائر أبواب الاعتقاد،
كما أتبعها بذكر ماوقفت عليه من اعتراف أصحاب المناهج الكلامية،
بأن غاية ما يصلون إليه من البحوث العقلية قد جاء القرآن بخلاصته
وأربى عليه.

* فهذا أبو الحسن الأشعري - رحمه الله تعالى - يؤلف رسالة
يوصي فيها أهل الثغر^(١) بالتمسك بالسنة وطريقة السلف في الاعتقاد،
ويطيل النفس فيها وهو يوصي بسلوك طريقة القرآن في الاستدلال على
العقائد، وأنها الطريقة المثلى والمنهج الأكمل، وفيها السلامة من
الآفات التي تعترى طرائق أهل البدع، ومن كلامه في هذه الرسالة قوله:

(إن فيهما - [يعني الكتاب والسنة] - الشفاء من كل أمر مشكل،
والبرء من كل داء معضل، وإن في حراستهما من الباطل على ماتقدم
ذكرنا له، آية لمن نصح نفسه، ودلالة لمن كان الحق قصده، وفيما
ذكرنا دلالة على صحة ما استندوا إلى الاستدلال^(٢)، وقوة لما عرفوا
الحق منه - [يعني السلف] - فإذا كان ذلك على ما وصفنا، فقد علمتم
بهت أهل البدع لهم، في نسبتهم لهم إلى التقليد، وسوء اختيارهم في
المفارقة لهم، والعدول عما كانوا عليه معهم، وبالله التوفيق)^(٣).

* ويقول أبو سليمان الخطابي في كتابه: الغنية عن الكلام وأهله
- كما نقل عنه قوام السنة وغيره -: (واعلم أن الأئمة الماضين، والسلف
المتقدمين، لم يتركوا هذا النمط من الكلام، وهذا النوع من النظر

(١) كل موضع قريب من أرض العدو يسمى ثغراً، والمراد به هنا: مدينة «باب
الأبواب» على بحر الخزر. انظر معجم البلدان لياقوت: ٣٠٣/١، ٧٩/٢.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: ما استندوا إليه من الاستدلال.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص ٢٠٣، ٢٠٤.

عجزًا عنه، ولا انقطاعًا دونه، وقد كانوا ذوي عقول وافرة، وأفهام ثاقبة، وقد كان وقع في زمانهم هذه الشبه والآراء، وهذه النحل والأهواء، وإنما تركوا هذه الطريقة وأعرضوا عنها لما تخوفوه من فتنتها، وحذروه من سوء مغبتها، وقد كانوا على بينة من أمرهم، وعلى بصيرة من دينهم، لما هداهم الله من توفيقه، وشرح به صدورهم من نور حكمته ومعرفته، ورأوا أن فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته، وتوقيف السنة وبيانها، غناءً ومندوحة عما سواهما، وأن الحجة قد وقعت بهما، والعلة أزيلت بمكانهما^(١).

وهذا الذي نبه إليه الخطابي من أن السلف لم يكونوا عاجزين عن الخوض في العقليات، وأنهم إنما أعرضوا عن الابتداع فيها، واكتفوا بما هداهم إليه الوحي منها، واستغنوا بالقرآن عن غيره في هذا المجال، قد أكد عليه الغزالي فيما بعد.

* فقد أجاب أبو حامد في كتابه: «إلجام العوام عن علم الكلام»^(٢)، من يقول: إن الصحابة - رضي الله عنهم - إنما أمسكوا عن الخوض في العقليات لقلّة الحاجة إلى ذلك في عصرهم، حيث إن البدع إنما نبعت بعدهم، من وجهين، الثاني منهما هو الذي عليه المعول، دون الوجه الأول:

والأول هو: أن الصحابة لم يقتصروا في بعض الفرعيات كالفرائض على الواقع، بل فرضوا فيه افتراضات كثيرة، لما علموا أنه لا ضرر فيه. ولا معول على هذا الوجه فيما يظهر؛ لأنه لم يذكر شواهد نقلية على هذه الدعوى، والمعروف عن الصحابة كراحتهم الفتوى في

(١) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني: ٣٧٣/١، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٢٨٦/٧، وصون المنطق للسيوطي: ص ٩٣، ٩٤.

(٢) انظر: ص ٨٢، ٨٣.

المسائل المفترضة^(١).

وأما الوجه الثاني فهو: (أنهم كانوا محتاجين إلى محاجة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد ﷺ، وإلى إثبات البعث مع منكره، ثم مازادوا في هذه القواعد التي هي أمهات العقائد على أدلة القرآن، فمن أقنعه ذلك قبلوه، ومن لم يقنع قتلوه، وعدلوا إلى السيف والسنان، بعد إنشاء أدلة القرآن، وماركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية، وترتيب المقدمات، وتحرير طريق المجادلة، وتذليل طرقها ومناهجها، كل ذلك لعلمهم بأن ذلك مثار الفتن، ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن، لا يقنعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان)^(٢).

ويقول أبو حامد: (ينبغي للخلق أن يعرفوا جلال الله وعظمته بقوله الصادق المعجز، لا بقول المتكلمين: إن الأعراض حادثة، وإن الجواهر لا تخلو من الأعراض الحادثة فهي حادثة، ثم الحادث يفتقر إلى محدث، فإن تلك التقسيمات والمقدمات الرسمية تشوش قلوب المؤمنين، لاسيما وهي صادرة من غير ملي بالدين، ولا مضطلع بحمل شريعة سيد المرسلين، والأولين والآخرين - صلى الله عليه وعلى آله أجمعين -، والدلالات الشرعية الصادرة عن الله اللطيف الخبير، وعن رسوله البشير النذير، تقنع وتسكن النفوس، وتغرس في القلوب الاعتقادات الصحيحة الجازمة، ولقد بعد عن التوفيق من سلك طريقة المتكلمين، وأعرض عن كتاب رب العالمين)^(٣).

* ويقول القاضي عياض أثناء كلامه عن وجوه إعجاز القرآن:

(١) انظر الفتوى في الإسلام للقاسمي: ص ١٣٤.

(٢) إجماع العوام عن علم الكلام: ص ٨٢، ٨٣.

(٣) إجماع العوام: ص ٧٨، ٧٩. وأبو حامد هنا إنما يخاطب العوام لا غير،

وانظر ما يأتي ص ١٥٢.

(فجمع فيه من بيان علم الشرائع، والتنبيه على طرق الحجاج العقلية،
والرد على فرق الأمم، ببراهين قوية، وأدلة بيّنة، سهلة الألفاظ،
موجزة المقاصد، رام المتحذلقون بعد أن ينصبوا أدلة مثلها، فلم
يقدرُوا عليها)^(١).

* ويقول ابن الوزير اليماني - وهو من المهتمين ببيان أدلة
القرآن العقلية وغنائها عن الأدلة البدعية، ومؤلفاته زاخرة بترديد هذه
المسألة -^(٢):

أصول ديني كتابُ الله لا العرضُ وليس لي في أصولٍ غيره غرضُ
ثم علق على هذا البيت بقوله:
(وأردت بهذا البيت معنيين:

أحدهما: أن القرآن معجز، وكل معجز لا يقدر عليه أحد من البشر
فإنه يعلم بدليل العقل أنه من عند الله - تعالى -...)^(٣). ثم يقول:
(الثاني: النظر في الأدلة التي أمر الله - تعالى - أن ننظر فيها أو
حسناً على النظر فيها... وهذا أمر لا يصلح أن يكون فيه خلاف بين
المسلمين البتة، ومن أداه الغلو إلى تقييح الاكتفاء بهذه الأدلة، وجب
على جميع المسلمين النكير عليه، والإغلاظ له، وقد ظهر لي أنه قول
أئمة الكلام، فضلاً عن أئمة أهل البيت - عليهم السلام -، وسائر علماء
الإسلام)^(٤).

(١) الشفا: ١/٣٩٠، ٣٩١.

(٢) انظر مثلاً كتابه: إيثار الحق على الخلق: ص ١٠٣ وما بعدها حيث أطال
الكلام في تقرير تضمن القرآن لدلائل الأصول، وكتابه: العواصم من القواصم:

٤٣٨/٣ وما بعدها، حيث أورد كلام بعض العلماء في تقرير ذلك.

(٣) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ٤٢٢/٣ - ٤٢٣.

(٤) العواصم والقواصم: ٤٣٦/٣، ٤٣٧.

وقال ابن الوزير أيضًا في موضع آخر وهو يبين دلائل غنى القرآن بأدلة أصول الدين العقلية: (النوع التاسع: إجماع علماء الإسلام من جميع الطوائف على أن القرآن يفيد ما ادعيت من معرفة أدلة التوحيد، من غير ظن ولا تقليد، وكما أن المتكلم ينظر في كتب شيوخه ليتعلم منها الأدلة من غير تقليد غيره، فكذلك من نظر في القرآن، يتعلم منه الأدلة من غير تقليد، بل القرآن العظيم هو الذي تعلم المتكلمون منه النظر، لكنهم غالوا في النظر)^(١).

وما ذكره ابن الوزير - رحمه الله تعالى - من أن المتكلمين تعلموا النظر من القرآن غير مسلم، ولو صح هذا لما اختلفنا معهم، ولما ألف ابن الوزير نفسه كتابه: «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»، ولعله قصد أنهم استأنسوا بتوجيه القرآن للنظر العقلي، للتجاسر على الخوض في المباحث العقدية بطريق النظر، ومع ذلك فالكثير من المتكلمين لم يعول في خوضه في العقائد على القرآن والسنة.

* ويقول شارح الطحاوية: (وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية، بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله)^(٢).

* ويقول السيوطي: (قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، ومامن برهان ودلالة وتقسيم وتحريم يبنى من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين لأمرين: أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾

(١) ترجيح أساليب القرآن: ص ٥١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ٧٦/١.

لِيَسْتَبَيِّنَ لَهُمْ^(١).

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام^(٢).

وبعد، فهذه بعض شهادات العلماء على غنى القرآن بالدلائل العقلية الأصولية، ولو أطلقنا لأنفسنا العنان في تتبع كلام أهل العلم في ذلك لظال بنا المقام، وسأختم ذلك بذكر شيء من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في تقرير هذا الأصل، مع أنه أشهر من أن يُنبه إليه، فإن أكثر مصنفاتهما إنما يدور حول تقرير كفاية الكتاب والسنة ومنهج السلف في بيان أمور الدين، مسائل ودلائل، وقد كان شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - أكثر تركيزاً من غيره من العلماء على هذه المسألة، حيث نبه في مصنفاته مراراً وتكراراً إلى النظرة الخاطئة التي ينظر بها كثير من أهل الكلام إلى نصوص الوحي، حيث يحصرون دلالتها في الجانب الخبري السمعي، دون العقلي، ويفرعون على ذلك تقديم العقل على النقل.

* ومما قاله - رحمه الله - في هذا الباب:

(فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يُنبئني عليه صدق المخبر معقولات محضة، فقد غلطوا في ذلك غلطاً عظيماً، بل ضلوا ضلالاً مبيناً في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها، أهل العلم والإيمان، من أن الله - سبحانه وتعالى - بين من الأدلة العقلية التي يُحتاج إليها في العلم بذلك، ما لا يقدر أحد من

(١) سورة إبراهيم: ٤

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ١٣٥/٢.

هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه^(١).
وقال في موضع آخر: (والكتاب والسنة يدلان بالإخبار تارة،
وبالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة، وخلاصة ما عند
أرباب النظر العقلي في الإلهيات، من الأدلة اليقينية، والمعارف الإلهية،
قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من
هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول من الأدلة العقلية والمعارف
اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين)^(٢).

ويقول في موضع آخر: (...) فإن الكتاب والرسول وإن كان
يخبر أحيانا بخبر مجرد، كما يأمر أحيانا بأمر مجرد فهو يذكر مع إخباره
عن الله - تعالى - وملائكته وكتبه ورسله من الدلالة والبيان والهدى
والإرشاد، ما يبين الطرق التي يُعلم بها ثبوت ذلك، وما يهدي القلوب
ويدل العقول على معرفة ذلك، ويذكر من الآيات والأمثال المضروبة
التي هي مقاييس عقلية وبراهين يقينية، ما لا يمكن أن يذكر أحد من
أهل الكلام ما يقاربه، فضلاً عن ذكر ما يماثله أو يفضل عليه، ومن تدبر
ذلك رأى أنه لم يذكر أحد طريقاً عقلياً يُعرف به وجود الصانع، أو
شيء من أحواله، من أهل الكلام والفلاسفة إلا وقد جاء القرآن بما هو
خير منه وأكمل وأنفع وأقوى وأقطع، بتقدير صحة ما يذكره هؤلاء^(٣).
ويقول أيضاً في موضع آخر: (الأدلة العقلية والسمعية متلازمة،
كل منهما مستلزم صحة الآخر، فالأدلة العقلية تستلزم صدق الرسل

(١) مجموع الفتاوى: ٢٩٦/٣، وانظر قريباً من هذا عنده في الفتاوى:

٣٣١/٣، ٣٣٢، ودرء تعارض العقل والنقل: ٢٨/١.

(٢) منهاج السنة النبوية: ١١٠/٢، وانظر نحو هذا الكلام في درء تعارض العقل

والنقل له: ٢٨٩/٧، ومجموعة الرسائل له: ١٩٥/٢، ١٩٦.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ٣٥٢/٧.

فيما أخبروا به، والأدلة السمعية فيها بيان الأداة العقلية التي بها يعرف الله، وتوحيده وصفاته، وصدق أنبيائه، ولكن من الناس من ظن أن السمعيات ليس فيها عقلي، والعقليات لا تتضمن السمعي، ثم افترقوا: فمنهم من رجع السمعيات وطعن في العقليات، ومنهم من عكس، وكلا الطائفتين مقصّر في المعرفة بحقائق الأدلة السمعية والعقلية^(١).

ولا يكتفي شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - بالتأكيد على غنى النقل بالأدلة العقلية، بل إنه يتجاوز ذلك إلى ما هو أبلغ منه؛ حيث يميل إلى نفي وجود مسألة شرعية يمكن أن يستدل لها عقلاً، ولم يأت لها الشارع بدليل عقلي، وإن جوّز وقوع مثل ذلك، وهو يقرر هذه المسألة بالتفصيل التالي:

مأعلم من طريق الشرع لا يخلو: إما أن يُراد به إخبار الشارع أو دلالة الشارع، فإذا عُني به مادل عليه الشارع فهذا يجتمع فيه أن يكون شرعياً عقلياً، وعامة أصول الدين الكبار قد دل الشارع على أدلتها العقلية، فهي مستفادة من الشرع من جهة دلالاته وهدايته إلى أدلتها العقلية اليقينية، لا من جهة إخباره بها فحسب، كما يظن كثير من الغالطين.

أما القسم الثاني: وهو ما يعلم بإخبار الشرع: فهذا أيضاً لا يخلو: إما أن يمكن علمه بالعقل أيضاً أو لا يمكن، فإن لم يمكن فهذا يعلم بمجرد إخبار الشارع، وإن أمكن علمه بالعقل ولم يدل الشارع على دليل له عقلي، فهذا يمكن وجوده، ولا نقص إذا وقع مثله في الشريعة، لكن في وقوعه نظراً، وإن قال به بعض الناس؛ فإن من تأمل وجوه دلالة الكتاب والسنة وما فيها من جلي وخفي، وظاهر وباطن، قد يقول: إن الشارع نبه في كل ما يمكن علمه بالعقل على دلالة عقلية، كما قد حصل الاتفاق على أن ذلك واقع في مسائل

(١) المرجع السابق: ٢٤/٨.

أصول الدين الكبار^(١).

* ومما قاله الإمام ابن القيم - رحمه الله - في هذا الباب :

(الأدلة السمعية نوعان؛ نوع دل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي، فهو عقلي سمعي، ومن هذا غالب أدلة النبوة والمعاد والصفات والتوحيد.. وإذا تدبرت القرآن رأيت هذا أغلب النوعين عليه، وهذا النوع يمتنع أن يقوم دليل صحيح على معارضته، لاستلزامه مدلوله، وانتقال الذهن فيه من الدليل إلى المدلول ضروري، وهو أصل للنوع الثاني، الدال بمجرد الخبر، فالقدح في النوعين بالعقل ممتنع بالضرورة، أما الأول فلما تقدم، وأما الثاني: فلاستلزام القدح فيه القدح في العقل الذي أثبتته، وإذا بطل العقل الذي أثبت السمع، بطل معارضه من العقلية)^(٢).

ولابن القيم - رحمه الله - عناية باستخراج الأدلة العقلية من النصوص القرآنية كما هو معروف من كتبه، وخصوصاً الصواعق المرسلة وإعلام الموقعين، وسيأتي نماذج منها في هذا البحث إن شاء الله - تعالى -^(٣).

وبعد، فهذا ما اتسع المقام لاستعراضه من شهادات أهل العلم بغنى النصوص النقلية بالأدلة العقلية، وكفايتها في هذا الباب، وأما اعتراف أصحاب المناهج الفلسفية والطرق الكلامية، فقد ذكره عنهم غير واحد من العلماء، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر كلام أبي الخطاب الكلؤذاني^(٤) - صاحب التمهيد في أصول الفقه - في

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٣٠/١٩، ٢٣١، والنبوات له: ص ٧٢.

(٢) الصواعق المرسلة: ٩٠٨/٣، ٩٠٩، وانظر كلاماً له بهذا المعنى أبسط من هذا في المرجع نفسه: ٧٩٣/٢، ٧٩٤.

(٣) انظر ص: ٢٥٢، ٢٥٥، وغيرها.

(٤) هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلؤذاني، أبو الخطاب =

تقرير وجوب المعرفة بالعقل، وأنها لا تحصل إلا بذلك، قال: (فهؤلاء الذين يقولون بوجوب المعرفة بالعقل، وأنها لا تحصل إلا بالعقل، ذكروا أن الرسل بينوا الأدلة العقلية التي يستدل بها الناظر، كما نبهوا الغافل ووكدوا الحجة، إذ كانوا ليس بدون من يتعلم الحساب والطب والنجوم والفقه من كتب المصنفين، لا تقليداً لهم فيما ذكروه، لكن لأنهم يذكرون من الكلام ما يدل على الأدلة التي يستدل بها بعقله... إلخ^(١)).

ويقول شيخ الإسلام في موضع آخر: (جميع الطوائف، حتى أئمة الكلام والفلسفة، معترفون باشتغال ما جاءت به الرسل على الأدلة الدالة على معرفة الله وتصديق رسله)^(٢).

وقد أقر غير واحد من المتكلمين المباينين في طريقتهم في العقائد لطريقة القرآن بغنى القرآن وكفايته في بيان دلائل الأصول، فهذا القاضي عبد الجبار المعتزلي يقول عن القرآن فيما نقله عنه ابن الوزير: (واتفق فيه أيضاً استنباط الأدلة التي توافق العقول، وموافقة ماتضمنه لأحكام العقل، على وجه يبره ذوي العقول ويحيرهم، فإن الله - سبحانه - ينه على المعاني التي يستخرجها المتكلمون بمعاناة وجهد بالفاظ سهلة قليلة تحتوي على معان كثيرة)^(٣).

وقد أورد ابن الوزير كلام عبد الجبار هذا مستشهداً به على إجماع الطوائف على تضمن القرآن للأدلة العقلية، والذي يظهر لي أنه

= البغدادي، الفقيه. أحد أئمة المذهب الحنبلي وأعيانه. توفي سنة ٥١٠ هـ.

انظر الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب: ١١٦/١ - ١١٨.

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٥٩/٩.

(٢) المرجع السابق: ٥٣/٩.

(٣) ترجيح أساليب القرآن: ص ١٦، وقد بحث عنه في المغني فلم أهد إليه.

لا يُفرح بمثل هذه الشهادة، فإنها لاتعني ميلاً إلى منهج السلف، بل إن
ظاهرها واضح الدلالة على أن مقصود القاضي بها إنما هو موافقة
القرآن لما يقرره المعتزلة من المعقولات، وذلك بحسب تأويلهم له.
وأولى بالاستشهاد على هذا المطلب مقاله أبو المعالي الجويني
- وهو إمام الأشاعرة في عصره بلا منازع -:

(وأما ما اعترضوا به من قولهم إن الاستدلال بالقرآن على
الدهرية^(١) ونفاة الصانع لا يتحقق، فهذا باطل من وجوه، أقربها شيان:
أحدهما: أن شيخنا - [يعني أبا الحسن الأشعري] - لم يستدل عليهم
بنفس الآية، وإنما استدل عليهم بمعناها، وهي تنطوي على وجه الاحتجاج،
والذي يوضح ذلك، أن الرب - تعالى - احتج بما ذكره على الكفرة
والمنكرين، فذكر شيخنا ليقيم الاحتجاج به على حسب ما أراد الله من
الاحتجاج، فوضح أن ماذكروه قدح في احتجاج الله على طوائف الكفرة.
والوجه الآخر: أن شيخنا لم يرد بذكر الآية احتجاجاً، بل رام
تقريب الأمر على منكري الكلام من الحشوية^(٢) والمقلدة؛ فإنهم ظنوا
أن كلاماً في التوحيد مما أبدعه المتأخرون، واستحدث الخلق بعد
انقراض سلف الأمة، فأوضح شيخنا في كل أصل من الأصول، أن

(١) الدهرية: طائفة من الملاحدة، يضيفون التأثير إلى الدهر كما يفهم من
نسبتهم إليه، وقد نقض القرآن قولهم بأنه لا دليل عليه أصلاً، قال - تعالى -:
﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُبْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا
يَظُنُّونَ﴾ [سورة الجاثية: ٢٤]. انظر البرهان في معرفة عقائد أهل
الاديان لأبي الفضل السكسكي: ٨٨.

(٢) الحشوية بإسكان الشين وفتحها، لقب يطلقه أهل الكلام على من تمسك
بظواهر نصوص الصفات، وهو مما يلمزون به أهل الحديث وأتباع السلف
من الألقاب. انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/١٧٦، وكشاف
اصطلاحات الفنون للتهانوي: ١٦٦/٢، ١٦٧.

الذي تركوه من الحجاج مذكور في كتاب الله، منصوص عليه، وأن كلامنا من تقدير التفسير للكتاب والشرح له، فهذا ما أراد به من ذكر الآي، وهذا غرض شديد لا ينكره متأمل مُحصل^(١).

وكلام أبي المعالي في الوجه الأول حق لاشك فيه، وأما ما ذكره في الوجه الثاني، من أن شيخه إنما أراد بالاستشهاد بالآيات القرآنية تقريب الأمر للحشوية والمقلدة، فيحتاج إلى دليل على أن هذا هو مراد شيخه، ثم أي فضيلة في هذا إن ثبت، فإن معناه أنه إنما يذكر الآيات اعتضادًا لا اعتمادًا، وأنها فضلة لامعول عليها، مادام أن ماتضمنته من دلالة عقلية معلوم لدى العقل استقلالاً، وأبو الحسن - رحمه الله - أجل من أن يكون هذا مراده، كما أن هذا مخالف لما استقر عليه حاله في رسالته إلى أهل الثغر، من الرجوع إلى منهج الكتاب والسنة في الجملة، وعلى كل حال: لا يُنكر أن بين من سماهم حشوية من قصر في النظر العقلي الشرعي، كما سيأتي في موضعه^(٢)، إلا أنهم ليسوا بأولى بالتقصير ممن أعرض عن النظر العقلي الشرعي، واستغنى عنه بالنظر العقلي البدعي، ورجوع الجويني نفسه في آخر حياته إلى مذهب التفويض^(٣) مشهور معلوم، وقد ألف فيه العقيدة النظامية، رجح فيها القول بالتفويض، ظاناً أنه مذهب السلف^(٤).

(١) الشامل: ١٦٦/١

(٢) ص: ١٦٧، ١٦٨.

(٣) هو نفي العلم بمعاني آيات الصفات، وإرجاع ذلك إلى الله - تعالى -، مع نفي الظاهر، والقطع بأنه غير مراد، وهذا غير مذهب السلف، الذين يشتون العلم بمعانيها، ويؤمنون بظواهرها على الوجه اللائق بالله - تعالى - من غير تمثيل، ويفوضون العلم بكيفية الصفات إلى الله - تعالى -، كالقول في الذات. انظر درء التعارض لابن تيمية: ٢٠٤/١.

(٤) انظر العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية بتحقيق الكوثري: ص ٣٢، =

ويقول أبو حامد الغزالي تلميذ إمام الحرمين - وقد تقدمت شواهد من كلامه - :

(اعلم أن حاصل مايشتمل عليه علم الكلام من الأدلة التي يُتَّفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه، وماخرج عنهما فهو إما مجادلة مذمومة، وهي من البدع . . وإما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق لها، وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات تزدريها الطباع وتمجها الأسماع، وبعضها خوض فيما لايتعلق بالدين، ولم يكن شيء منه مألوفاً في العصر الأول، وكان الخوض فيه بالكلية من البدع)^(١).

ولأبي حامد - رحمه الله - من جنس هذا الكلام الجيد مايندر وجوده لغيره من أهل الكلام، فهو مثلاً في موضع آخر يذكر البرهان العقلي الكلي على رجحان طريقة السلف في العقائد، وأنه يقوم على أربعة فصول:

الأول: أن النبي ﷺ هو أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد في المعاد، وأرغبهم في بيان ذلك، وأقدرهم عليه، إذ لامجال في ذلك للتجربة ولا للعقل.

الثاني: أنه - عليه السلام - ماكنتم شيئاً مما أوحى إليه، وذلك معلوم ضرورة من أحواله.

الثالث: أن أصحابه أعرف الناس بمعاني كلامه، لمعاصرتهم التنزيل، وملازمتهم، النبي - ﷺ -؛ ولأنهم أرغب الخلق في ذلك تعلمًا وتبليغًا، وأقدرهم على ذلك فهمًا ونقلًا.

الرابع: أنه عُلِمَ ضرورة أنهم في طول عصرهم إلى آخر أعمارهم

= ونقض المنطق لابن تيمية: ص ٦١، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية أيضاً: ١٨، ١٧/٢.

(١) إحياء علوم الدين: ٣٣/١.

مادعوا الخلق إلى الدين على طريقة الخلف، بل بالغوا في الزجر عنها، فدل على أنها ليست من الدين^(١).

ولست تجد أحسن من هذا الكلام موافقة للكتاب والسنة، ونصرة لعقيدة السلف، لولا ما يفسده به أبو حامد - رحمه الله - من تخصيصه بالعوام، ومن في حكمهم من أصحاب البلادة، والأفهام الغليظة، أما أذكى العالم، من حذاق الفلاسفة والمتكلمين، فلهم عند أبي حامد الكتب المضمون بها على غير أهلها، وأسأل الله أن يتجاوز عنا وعنه^(٢).

وممن سجلت اعترافاتهم للقرآن بالسبق في باب الاستدلال العقلي: فخر الدين الرازي، وهو من ملأ الدنيا بكتبه في المغفولات، وشحن تفسيره من ذلك بما انتقده عليه أئمة المسلمين^(٣)، حيث يقول في كتابه الأربعين في أصول الدين: (وأقر الكل بأنه لا يمكن أن يُراد في تقرير الدلائل على ماورد في القرآن)^(٤).

وذكر في كتابه الفلسفي: «المطالب العالية»، في كلامه على إثبات العلم بالصانع بطريقة حدوث الصفات، أن هذا النوع من الدلائل أوقع في القلوب، وأكثر تأثيراً في العقول، وأبعد عن جهات الشبهات لوجوه: أولها: معاضدة الحس والخيال للعقل في هذا النوع، مما يؤدي إلى زوال الشبهات.

وثانيها: أن كثرتها وتواليها يفيد القوة والجزم.

(١) انظر إجماع العوام عن الكلام: ص ٨٧، ٨٨.

(٢) انظر معارج القدس إلى معرفة مدارج النفس للغزالي: ٣٢، «والمضمون به على غير أهله»، ضمن رسائله: ٨٥/٤، وانظر ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية عن الغزالي في الرد على المنطقيين: ص ١٩٤ وما بعدها.

(٣) انظر مثلاً الإكسير في علم التفسير لنجم الدين الطوفي: ص ٢٦.

(٤) ٩٠/٢ من الكتاب المشار إليه.

وثالثها: أنها مع كونها دلائل، فهي منافع من وجه آخر، مما يؤدي إلى ميل الإنسان إليها، وعدم إنكارها والتأثر بالشبهات حولها. ورابعها: مباشرة الإنسان ولا بد ولو لبعضها، ومشاهدة شيء منها، وكثرة ممارستها، مما يفيد الملكة الراسخة^(١).

ثم قال: (وإذا عرفت هذه الوجوه المقتضية لرجحان هذه الطريقة على سائر الطرق، فنقول: لما كان الأمر كذلك، كانت الكتب الإلهية مملوءة من هذا النوع من الدلائل، لاسيما القرآن العظيم، وكذلك فإنك متى أوردت أنواعاً كثيرة من هذه الدلائل، طابت القلوب، وخضعت النفوس، وأذعنت الأفكار للإقرار بوجود الإله الحكيم)^(٢).

وللرازي وصية مشهورة رجع فيها إلى طريقة القرآن، ومما قال فيها بحسب ما ذكره ابن أبي أصيبعة^(٣): (ولقد اخترت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتتها في القرآن العظيم؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله - تعالى -، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية... (إلى أن قال) وأقول: ديني متبعة محمد سيد المرسلين، وكتابي هو القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما)^(٤).

وقد علق الإمام ابن القيم على كلام للرازي نحو هذا الأخير فقال:

-
- (١) انظر ٢١٦/١ من الكتاب المشار إليه.
(٢) ٢١٦/١ من الكتاب المشار إليه.
(٣) هو موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي، الحكيم الفاضل صاحب المصنفات، كان عالماً في الطب والأدب والتاريخ. توفي سنة ٦٦٨ هـ. انظر النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ٢٢٩/٧.
(٤) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة: ٤١/٣، وانظر نحوه في مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١٤٥/١.

(وهذا الذي أشار إليه بحسب مافتح له من دلالة القرآن بطريق الخبر، وإلا فدلالته البرهانية العقلية التي يشير إليها ويرشد إليها فتكون دليلاً سمعياً عقلياً أمرٌ تميز به القرآن، وصار العالم به من الراسخين في العلم، وهو العلم الذي يطمئن إليه القلب وتسكن عنده النفس ويزكو به العقل، وتستنير به البصيرة، وتقوى به الحجة، ولاسبيل لأحد من العالمين إلى قطع من حاج به، بل من خاصم به فلجت حجته، وكسر شبهة خصمه، وبه فتحت القلوب، واستجيب لله ولرسوله، ولكن أهل هذا العلم لا تكاد الأعصار تسمح منهم إلا بالواحد بعد الواحد، فدلالة القرآن سمعية عقلية، قطعية يقينية، لاتعترضها الشبهات ولا تتداولها الاحتمالات، ولا ينصرف القلب عنها بعد فهمها أبداً^(١).

ثم ذكر ابن القيم عن بعض المتكلمين - ولم يسمه - أنه قال: (أفنيث عمري من الكلام أطلب الدليل، وأنا لا أزداد إلا بعداً عن الدليل، فرجعت إلى القرآن أتدبره وأفكر فيه، وإذا أنا بالدليل حقاً معي، وأنا لا أشعر به، فقلت والله مامثلي إلا كما قال القائل:

ومن العجائب والعجائب جمّة قرب الحبيب وما إليه وصول
كالعيس في اليباء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول^(٢)

قال فلما رجعت إلى القرآن، إذا هو الحكم والدليل، ورأيت فيه

(١) مفتاح دار السعادة: ١٤٦/١.

(٢) لم أقف على قائلهما، وهي قرية من أبيات أبي العلاء المعري يقول فيها:
ومن العجائب أن يسير أمل مدحاً ولم يعلم بها المأمول
ما كان يركب غيرها لو أنه غرض القريض عليه وهو خيول
ويصدها قصر العنان فمالها يوم الرهان إلى الأمير وصول
والعيس أقتل ما يكون لها الصدى والماء فوق ظهورها محمول
انظر شروح سقط الزند: ص ٨٧٨ - ٨٨٠، بتحقيق عبدالسلام هارون وزملائه، نشر الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٨ هـ.

من أدلة الله وحججه وبراهينه وبيناته مآلو جُمع كلُّ حق قاله المتكلمون في كتبهم، لكأنت سورة من سور القرآن وآفة بمضمونه، مع حسن البيان، وفصاحة اللفظ، وتطبيق المفصل، وحسن الاحتراز، والتنبيه على مواضع الشبه، والإرشاد إلى جوابها، وإذا هو كما قيل - بل فوق ما قيل -:

كفى وشفى مافي الفؤاد فلم يدع لذي أرب في القول جدًا ولاهزلًا^(١)
وجعلت جيوش الكلام بعد ذلك تفد إليّ كما كانت، وتتراحم
في صدري، ولا يأذن لها القلب بالدخول فيه، ولا تلقى منه إقبالًا،
ولا قبولًا فترجع على أدبارها^(٢).

(١) لم أفق على قائله.

(٢) مفتاح دار السعادة: ١٤٦/١.

الفصل الثالث

خصائص الأدلة العقلية النقلية

مقدمة

المنهاج الشرعي والمنهاج البدعي

إن هذا البحث قد قام على أساس بيان استقلال المنهج الشرعي في الاستدلال العقلي على العقائد، مخالفاً المناهج العقلية البدعية، المستقاة من الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، وبعيداً عن التأثير بها، ومجلياً غنى نصوص الوحي وكفايتها في تقرير العقائد وإثباتها، بالأدلة العقلية اليقينية، فكان من الضروري بيان الخصائص التي تميز الطريقة العقلية الشرعية من البدعية، وتظهر فضلها عليها، بما يتناسب مع كونها وحياً من الله - تعالى - يهدي به عباده، لا يعتريه ما يعتري العلوم البشرية من النقص والتناقض والاختلاف، خصوصاً وقد جرى الخلط بين الطريقتين: الطريقة القرآنية النبوية، والطريقة المنطقية اليونانية، على ألسنة بعض علماء الشريعة، نذكر منهم مثلاً واحداً متميزاً في ذلك، ألا وهو أبو حامد الغزالي - رحمه الله - .

فقد ألف أبو حامد كتاباً سماه: «القسطاس المستقيم» مقتبساً هذه التسمية من قوله - تعالى -: ﴿وَرَبُّنَا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾^(١)، ذكر فيه ميزان معرفة الله - تعالى - وملائكته وكتبه ورسله وملكه وملكوته، وقد صاغ هذا الكتاب على صورة محاوراة بينه وبين صاحب له باطني من أهل التعليم، حول الطريق الصحيح إلى معرفة الله - تعالى -، والغريب

(١) سورة الشعراء: ١٨٢.

أنه في كتابه هذا ذمّ ميزان الرأي والقياس أشد الذمّ، حتى وصفه بأنه ميزان الشيطان، ولما سأله الباطني عن الميزان الذي يرتضيه لمعرفته قال: (أزنها بالقسطاس المستقيم، ليظهر لي حقها من باطلها، ومستقيمها ومائلها. . فقال - (الباطني) -: وما القسطاس المستقيم؟ قلت: - (الغزالي) -: هي الموازين الخمس التي أنزلها الله في كتابه، وعلم أنبياءه الوزن بها، فمن تعلم من رسول الله ﷺ ووزن بميزان الله فقد اهتدى، ومن ضل إلى الرأي والقياس، فقد ضل وتردى، (إلى أن قال): فاعلم أن موازين القرآن في الأصل ثلاثة: ميزان التعادل، وميزان التلازم، وميزان التعاند، لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إلى الأكبر والأوسط والأصغر، فيصير الجميع إلى خمسة^(١). ثم فصل القول فيها، وضرب لها أمثلة من القرآن.

فهذه الموازين الخمسة التي ذكرها أبو حامد زاعماً أنه تعلمها من القرآن، وأن الأنبياء، تعلموا الوزن بها من الملائكة، والملائكة من الله - تعالى -، هي بعينها المنطق اليوناني، فإن ماسماه ميزان التعادل هو بعينه القياس الاقتراني الحملّي، وأقسامه الثلاثة التي ذكرها ماهي إلا الأشكال الثلاثة الأولى من أشكال القياس الاقتراني الأربعة، فما سماه الميزان الأكبر، ماهو إلا الشكل الأول من القياس الاقتراني، حيث يكون الحد الأوسط محمولاً في المقدمة الصغرى موضوعاً في الكبرى، وما سماه: الميزان الأوسط، إنما هو الشكل الثاني، حيث يكون الحد الأوسط محمولاً في كلا المقدمتين، وكذلك ماسماه: الميزان الأصغر، إنما هو الشكل الثالث، حيث يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما.

وأما ماسماه: ميزان التلازم، فماهو إلا القياس الاستثنائي الشرطي المتصل، وماسماه ميزان التعاند، فإنما هو المنفصل من هذا

(١) انظر القسطاس المستقيم ضمن مجموعة القصود العوالي: ١٤/١ - ١٨.

القياس^(١)، فإذا أبو حامد لم يأت بشيء غير المنطق الأرسطي اليوناني، وإنما غير عبارته، وألبسه ثوباً شرعياً.

وما كان لأبي حامد - رحمه الله تعالى - أن يخلط هذا الخلط بين علوم الأنبياء، المنزلة من خالق السماء، وعلوم أهل الشرك والأوثان، مع ما فيها من الخلل والقصور، وقد أغناه الله - تعالى - بكتاب محفوظ مصون، كما قال - تعالى -: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٢).

وقد أثار هذا الخلط الغيورين على منهاج النبوة، فانتدبوا لبيان عوار المناهج اليونانية الوافدة، وكمال منهاج القرآني السماوي، ومن أشهر من تصدى لذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه العظيم: «نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان»، وهو المعروف بالرد على المنطقيين، كما ألف ابن الوزير في هذا السبيل كتابه: «ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان»، وألف السيوطي كتابه: «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام»، وإن كان هذان الكتابان ليسا كالأول في تفصيل نقد المنطق الأرسطي وبيان خطأ كثير من قضاياها^(٣).

(١) انظر التعريف بهذه المصطلحات المنطقية في معيار العلم للغزالي: ص ١٠٠ وما بعدها.

(٢) سورة فصلت: ٤٢.

(٣) ممن أقر لشيخ الإسلام بالفضل في هذا الكتاب - اعني الرد على المنطقيين - الدكتور علي سامي النشار في كتابه: منهاج البحث عند مفكري الإسلام: ص ٣٦٩ حيث يقول عن كتاب ابن تيمية: (أعظم كتاب في التراث الإسلامي عن المنهج، تتبع فيه مؤلفه تاريخ المنطق الأرسططاليسي والهجوم عليه، ثم وضع هو آراءه في هذا المنطق في أصالة نادرة وعبقريّة فذة). هذا مع العلم أن النشار يختلف مع ابن تيمية في كثير من أمور الاعتقاد.

وقد انتقد شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه مسلك أبي حامد هذا، في مواضع عدة، ومما قاله في ذلك: (وما زال نظار المسلمين يعيبون طريقة أهل المنطق، ويبينون مافيهها من العي واللكنة وقصور العقل وعجز النطق...).

وإنما كثر استعمالها من زمن أبي حامد - الغزالي - فإنه أدخل مقدمة من المنطق في أول كتابه المستصفى، وزعم أنه لا يثق بعلمه إلا من عرف هذا المنطق^(١).

وصنف كتابًا سماه: القسطاس المستقيم، ذكر فيه خمس^(٢) موازين: الضروب الثلاثة الحملات، والشرطي المتصل، والشرطي المنفصل، وغير عباراتها إلى أمثلة أخذها من كلام المسلمين، وزعم أنه أخذ تلك الموازين من الأنبياء (إلى أن قال): والمنطق الذي كان يقول فيه مايقول، ماحصل له مقصوده، ولا أزال عنه ماكان فيه من الشك والحيرة^(٣)، بل كان متوقعًا حائرًا فيما هو من أعظم المطالب العالية الإلهية، والمقاصد السامية الربانية، ولم يغن عنه المنطق شيئًا. ولكن بسبب ماوقع أثناء عمره، وغير ذلك^(٤)، صار كثير من النظار يُدخلون المنطق اليوناني في علومهم، حتى صار من يسلك طريق هؤلاء من المتأخرين، يظن أنه لا طريق إلا هذا...^(٥).

-
- (١) انظر المستصفى للغزالي: ١٠/١، وانظر نقض هذا في شرح الأصفهانية لابن تيمية: ص ١١٥، والرد على المنطقيين له: ص ٣٧٣.
- (٢) الأصح هنا أن يقال: «خمسة»، وهو الذي عليه عامة النحويين، إلا ما ندر. انظر النحو الوافي لعباس حسن: ٥٣٨/٤ حاشية رقم (٤).
- (٣) للوقوف على حيرة الغزالي - رحمه الله تعالى -، اقرأ كتابه: المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال.
- (٤) يعني من اشتها أمره، وتعظيم الناس له، أراد فيما يظهر أنهم اغتروا به.
- (٥) الرد على المنطقيين: ص ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، وانظر منه ص ٣٧٣.

ولإذا كان أبو حامد قد جانب مراد الشارع بالميزان المذكور في القرآن، في نحو قوله - تعالى -: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۖ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ (٨) وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ (٩)﴾^(١)، فلا بد من بيان المعنى الشرعي الصحيح لذلك، وفي ذلك يقول ابن تيمية: (والميزان قال كثير من المفسرين: هو العدل، وقال بعضهم: هو مابه توزن الأمور، وهو مابه يعرف العدل، وكذلك قالوا في قوله - تعالى -: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (٧)﴾^(٢): الأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية التي تجمع بين المتماثلات، وتفرق بين المختلفات، وإذا أُطلق لفظ الكتاب، كما في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ (٣)، دخل فيه الميزان؛ لأن الله - تعالى - يبين في كتابه من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية ما يعرف به الحق والباطل)^(٤). ويقول في موضع آخر مجملًا الرد على كلام الغزالي المتقدم: (ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان لوجه:)

أحدها: أن الله أنزل الموازين قبل أن يخلق اليونان....
 الثاني: أن أمتنا - أهل الإسلام - مازالوا يزنون بالموازين العقلية، ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني....
 الثالث: أنه مازال نظار المسلمين بعد أن عُرِّب وعرفوه يعيونه ويذمونه، ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية والشرعية)^(٥).

(١) سورة الرحمن: ٧ - ٩.

(٢) سورة الرحمن: ٧.

(٣) سورة البقرة: ٢١٣.

(٤) الرد على المنطقيين: ص ٣٣٣ وانظر منه: ص ٣٧١، ٣٨١ - ٣٨٤.

(٥) الرد على المنطقيين: ص ٣٧٣، ٣٧٤.

وهذه الوجوه التي ذكرها شيخ الإسلام إنما هي رد على زعم الغزالي أن المنطق الأرسطي هو الميزان العقلي الذي تعلمه من الأنبياء، وبها يعلم قطعاً بطلان هذا الزعم^(١)، أما نقد الموازين المنطقية نفسها، فليُرجع إليه في كتاب الرد على المنطقيين، فإنما صُنّف لهذا الغرض، ولا يتسع المقام لتلخيصه في بحثنا هذا، فضلاً عن كونه خارجاً عن صلب الموضوع^(٢).

وبعد، فهذا المثال يؤكد ضرورة بيان وجوه المفارقة بين المنهاج الشرعي والمنهاج البدعي، في باب الاستدلال العقلي للعقائد، وأهمية الوقوف على خصائص الطريقة العقلية القرآنية النبوية، ومميزاتها عما سواها من الطرائق الوضعية، وهذا ما قصدنا ذكره في هذا الفصل.

وما أروع مقاله العلامة ابن القيم - رحمه الله - وهو يشيد بأدلة القرآن، مُجَمِّلاً في كلامه ما نريد تفصيله من خصائص الأدلة القرآنية، حيث قال - رحمه الله تعالى -: (هذا وإن القرآن وحده لمن جعل الله له نوراً أعظم آية ودليل وبرهان على هذه المطالب، وليس في الأدلة أقوى ولا أظهر ولا أصبح دلالة منه من وجوه متعددة جداً، كيف وقد أرشد ذوي العقول والألباب فيه إلى أدلة هي للعقل مثل ضوء الشمس للبصر، لا يلحقها إشكال، ولا يغير في وجه دلالتها إجمال، ولا يعارضها تجويز واحتمال، تلج الأسماع بلا استئذان، وتحل من العقول محل الماء الزلال من الصادى الظمان، فضلها على أدلة أهل العقول

(١) كما يعلم خطأ من يرى أن الغزالي استنبط منطقاً من القرآن مباشرة، ولم يتبع المنهج اليوناني إلا في القدر المشترك، كما ذكر ذلك الدكتور الألمعي في مناهج الجدل في القرآن: ص ١١١.

(٢) قد لخص السيوطي كتاب الرد على المنطقيين لابن تيمية في كتابه: «جهد القريحة في تلخيص النصيحة»، وهو مطبوع مع كتاب صون المنطق للسيوطي أيضاً، بتحقيق علي النشار.

والكلام، كفضل الله على الأنام، لا يمكن أحدًا أن يقدر فيها قدرًا
يوقع في اللبس، إلا إذا أمكنه أن يقدر بالظهير صحوًا في طلوع
الشمس، ومن عجيب شأنها: أنها تستلزم المدلول استلزامًا بيّنًا، وتنبه
على جواب المعارض تنبيهًا لطيفًا، ففيها إقامة الدلالة، والجواب عن
المعارضة والشبهة، وهذا الأمر إنما هو لمن نور الله بصيرته، وفتح
عين قلبه لأدلة القرآن، وآتاه فهمًا في كتابه، فلا يُعجب من منكر أو
معارض أو معارض.

وقل للعيون العمي للشمس أعينُ سواك تراها في مغيب ومطلع
وسامح نفوسًا أطقًا الله نورها بأهوائها لاستفتي ولا تعي^(١)
وقال في موضع آخر: (والله سبحانه حاجّ عباده على ألسن رسله
وأنبياؤه فيما أراد تقريرهم به وإلزامهم إياه، بأقرب الطرق إلى العقل،
وأسهلها تناولاً، وأقلها تكلفاً، وأعظمها غناءً ونفعاً، وأجلها ثمرة
وفائدة، فحججه - سبحانه - العقلية التي بينها في كتابه، جمعت بين
كونها عقلية سمعية، ظاهرة واضحة، قليلة المقدمات، سهلة الفهم،
قريبة التناول، قاطعة الشكوك والشبه، ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا
كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ، ولعموم الخلق
أنفع، وإذا تتبع المتتبع مافي كتاب الله، مما حاج به عباده، في إقامة
التوحيد وإثبات الصفات، وإثبات الرسالة والنبوة، وإثبات المعاد
وحشر الأجساد، وطرق إثبات علمه بكل خفي وظاهر، وعموم قدرته
ومشيئته، وتفرد بالملك والتدبير، وأنه لا يستحق العبادة سواه، وجد
الأمر في ذلك على ما ذكرناه، من تصرف المخاطبة منه - سبحانه - في
ذلك، على أجل وجوه الحجاج، وأسبقها إلى القلوب، وأعظمها
ملاءمة للعقول، وأبعدها من الشكوك والشبه، في أوجز لفظ، وأبينه،

(١) الصواعق المرسله: ١١٩٩/٣ - ١٢٠٠. ولم أقف على قائل البيتين.

وأعذبه، وأحسنه، وأرشفه، وأدله على المراد^(١).
وبعد هذا العرض المجمل من ابن القيم - رحمه الله تعالى -،
لخصائص أدلة القرآن العقلية، أسلط الضوء فيما يأتي على أبرز هذه
الخصائص، وأتناولها بشيء من التفصيل من خلال المباحث التالية:

(١) الصواعق المرسلة: ٢/٤٦٠.

المبحث الأول

إن من أعظم ماتمميز به البراهين القرآنية عن دلائل المتكلمين والفلاسفة: ارتباطها الوثيق بالإيمان بالله - تعالى -، خشية وتعظيمًا وإجلالاً، ووصولها بنفس المستدل إلى الخضوع لمدلولها، والذل والانكسار بين يدي منزلها، فهي تجمع بين العلم باليقين، وتقدير الحق، وبين التأثر به والتفاعل معه والعمل بمقتضاه.

وقد نبهنا القرآن العظيم إلى هذا المعنى ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۗ وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ ۚ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ ۝ (٢٧) ۚ ﴾ (١) .

فانظر كيف جاء ذكر الخشية بعد ذكر براهين الربوبية، وكيف حُصرت الخشية فيمن يعقل هذه الدلائل من العلماء العابدين.

وهذا مالا تجده ولن تجده في المناهج الكلامية والفلسفية وطرقها الاستدلالية، وهذا يعرفه من عانى شيئاً من البحث والنظر على تلك المناهج.

وبالتأمل في كتب الفلاسفة والمتكلمين وسيرهم ينكشف شيء^١ من أحوالهم الإيمانية^(٢)، فإذا ما قورنت بأحوال السلف ومن تبعهم في سلوك الطريقة القرآنية في تقرير العقائد، ظهر بالفرق بين حالي

(۱) سورة فاطر: ۲۷، ۲۸.

(۲) انظر فيما يأتى ص ۹۵.

الفريقين، أثر كل من الطريقتين.

وقد مدح الله - تعالى - قوما بأنهم ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَإِنَّمَا فَكْتُبْتَكَ مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَقُصُّ أَنْ يَدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴿٨٤﴾^(١).

ومما تتجلى فيه خاصية الارتباط الوثيق بين المعرفة والعمل، في المنهاج القرآني لإقامة البناء العقدي، ما بينه الله - تعالى - لنبهه الكريم، من طرق دعوة الناس وهدايتهم، بأنواع الآيات والبيّنات، وذلك في قوله - تعالى -: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٢)، فهذه الطرق وإن كانت - كما يقول ابن تيمية - تشبه من بعض الوجوه الأقيسة الثلاثة المعروفة عن المناطقة: البرهانية والخطابية والجدلية^(٣)، إلا أنها أكمل منها من وجوه كثيرة: أهمها: أن التي في القرآن تجمع نوعي العلم والعمل، الخبر والطلب، على أكمل الوجوه، بخلاف الأقيسة المنطقية، فإنما فائدتها مجرد التصديق في القضايا الخبرية، سواء تبع ذلك عمل أم لا، فإذا كانت المواد يقينية كان برهاننا وأفاد اليقين، وإن كانت مشهورة أو مقبولة سمي خطابة، وذلك يفيد الاعتقاد والتصديق الذي بين اليقين والظن، وأما الحكمة في القرآن: فهي معرفة الحق وقوله والعمل به، والموعظة الحسنة: تجمع التصديق بالخبر والطاعة للأمر، وكذلك الجدل الأحسن: يجمع الجدل للتصديق وللطاعة، والناس على ثلاث مراتب:

(١) سورة المائدة: ٨٢، ٨٣، ٨٤.

(٢) سورة النحل: ١٢٥.

(٣) القياس البرهاني عند المناطقة هو المؤلف من اليقينيّات، والخطابي هو المؤلف من المقبولات أو المظنونّات، والجدلي هو المؤلف من المشهورات والمسلمات، انظر التعريفات للجرجاني: ٤٤، ٩٩، ٧٤.

- ١ - من يعترف بالحق ويتبعه، فهذا صاحب الحكمة.
 - ٢ - من يعترف به لكن لا يعمل به، فهذا يوعظ حتى يعمل.
 - ٣ - من لا يعترف به، فهذا يجادل بالتي هي أحسن^(١).
- فظهر بذلك أن طريقة الأنبياء التي نبه إليها القرآن بلغت الكمال في العلم والعمل، وظهر بجمعها بين الكمالين فضلها على الطريقة الكلامية.
- هذا مع أن غاية الطريقة القرآنية الأمر بعبادة الله - تعالى -، حيث جمعت بين العلم والعمل، وغاية الطريقة الكلامية الإقرار بوجود الله - تعالى -، وحصول هذا من غير عبادة وبإلّا على صاحبه، كإيليس، فلا وافق المتكلمون الطريقة القرآنية لافي الوسائل ولا في المقاصد^(٢).
- ويقول ابن تيمية: (وما أحسن ما وصف الله به كتابه بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾^(٣). فأقوم الطرق إلى أشرف المطالب ما بعث الله به رسوله، وأما طريق هؤلاء: فهي مع ضلالهم في البعض، واعوجاج طريقهم وطولها في البعض الأخرى، إنما يوصلهم إلى أمر لا ينجي من عذاب الله، فضلاً عن أن يوجب لهم السعادة، فضلاً عن حصول الكمال للأنفس البشرية بطريقهم)^(٤).
- هذا، وممن نبه على تميز المنهج القرآني والطريقة النبوية في

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٤٤/٢ - ٤٦، وقد أسهب شيخ الإسلام في كتابه «الرد على المنطقيين» في الرد على من يرى أن هذه الطرق الثلاثة المذكورة في القرآن هي من جنس البرهان والخطابة والجدل عند المناطق، انظر ص: ٤٤١، ٤٤٥، ٤٦٧ - ٤٦٩، من الكتاب المشار إليه.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٢/٢، ١٣.

(٣) سورة الإسراء: ٩.

(٤) الرد على المنطقيين: ص ١٦٢.

العقائد بهذه الخاصية المهمة: الاستاذ سيد قطب - رحمه الله - حيث يقول عن دلائل القرآن:

(وهذه الدلائل لاتذكر في القرآن الكريم في صورة قضايا لاهوتية، أو نظريات فلسفية، إن هذا الدين أكثر جدية من أن ينفق طاقة البشر في قضايا لاهوتية ونظريات فلسفية. إنما يهدف إلى تقويم صور البشر بإعطائهم العقيدة الصحيحة، لينتهي إلى تقويم حياة البشر الباطنة والظاهرة)^(١). ثم يقول:

(وتبقى مزية المنهج القرآني، في مخاطبة الفطرة بالحقائق الكونية، لافي صورة نظرية، ولكن في صورة واقعية، صورة تتجلى من ورائها يد المبدع وتقديره، ورحمته وتدبيره، صورة مؤثرة في العقل والقلب، موجبة للبصيرة والوعي، رافعة إلى التدبر والتذكر، وإلى استخدام العلم والمعرفة للوصول إلى الحقيقة الكبرى المتناسقة...)^(٢).

ويقول الشيخ محمد أحمد العدوي: (.. فإن هناك فروقاً بين أخذ العقائد من كتب الكلام وأخذها من القرآن الكريم، وهو أن كتب الكلام كتب علم - إن سلمت من الحشو والتعقيد - والقرآن كتاب علم وهداية، فترى نفسك وأنت تتلو الآية لتأخذ منها عقيدة، يطمئن له قلبك، وتخضع له جوارحك، وتحس بسلطان له على النفس، لاتحسه من كتاب آخر)^(٣).

(١) في ظلال القرآن: ١١٥٧/٢.

(٢) في ظلال القرآن: ١١٥٩/٢.

(٣) آيات الله في الآفاق، أو طريقة القرآن الكريم في العقائد: ص ك.

المبحث الثاني اليقينية

تتميز الأدلة التي أرشدنا الله - تعالى - إليها في كتابه العزيز، أو على لسان رسوله - عليه الصلاة والسلام - بأنها قد بلغت الغاية في الصدق واليقين، فهي براهين قطعية الدلالة على ماسيقت لإثباته وتقريره، فلا تقبل التشكيك والقدح والاعتراض، إلا من معاند مكابر، مشاق لله ولرسوله، ولهذا يكثر في القرآن العزيز وصف المعرضين عن براهين الإيمان بنحو هذه الأوصاف^(١).

والجزم باتصاف أدلة الكتاب والسنة بهذا الوصف واجب شرعاً، إذ هي من وحي الله - تعالى -، الذي وصفه بأنه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^(٢)، ويتناولها عموم قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾^(٤)، وقوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٥)، ونحو هذه الآيات، الدالة على عصمة نصوص الكتاب والسنة من الخطأ والاضطراب، أو الكذب والضلال، وأنها قد تضمنت أصدق العلوم وأنفعها، وأهداها إلى سواء السبيل.

(١) انظر مثلاً سورة البقرة: ١٣٧، ١٧٦، وسورة ص: ٢، وسورة غافر: ٥٧، وسورة فصلت: ٥٢.

(٢) فصلت: ٤٢.

(٣) النساء: ٨٧.

(٤) النساء: ١٢٢.

(٥) النجم ٣، ٤.

كما أن ثبوت هذه الخاصية للأدلة الشرعية، عقليها وسمعيها، معلوم من جهة الاستقراء، والنظر في هذه الأدلة، فما من ناظر منصف متجرد في دلائل القرآن وماصح من السنة، إلا ويخضع لها ويسلم بيقينيتها، وإذا قارنها بغيرها من دلائل المتكلمين أو الفلاسفة، شهد لها بالرجحان على جميعها، والسلامة مما يعتري هذه من الضعف والتناقض، أو التعقيد والإربابة، وقد سبق ذكر بعض شهادات أرباب الكلام بذلك.

وبسبب افتقار المناهج البدعية إلى هذه الخاصية، كثر في أصحابها الاضطراب والحيرة والقلق، والانزعاج من عدم استقرار نفوسهم على يقين لا يقبل التشكيك، كما هو معلوم من حال كثير منهم، ممن ندم آخر أمره من خوضه في العقائد على غير هدى من الله^(١).

وإذا كان أهل المنطق في طريقتهم الجدلية يكتفون عند الاحتجاج بمقدمة على الخصم بمجرد تسليمه بها، سواء كانت يقينية برهانية أم لا، فإن الطريقة القرآنية في الجدل لا يكتفى فيها بهذا، بل لابد من أن تكون المقدمة برهانية مع التسليم بها، وإن كان هناك من ينازع في هذه المقدمة، فإن القرآن يذكر له البرهان على صحتها^(٢)، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن

(١) انظر مثلاً ما قاله الشهرستاني في «نهاية الإقدام»: ص ٣، والوصية التي كتبها الفخر الرازي بين يدي موته، وهي في «عيون الأنبياء في طبقات الأطباء» لابن أبي أصيبعة: ٤١/٢، وما ذكره الغزالي عن نفسه في المنقذ من الضلال، وما ذكر عن أبي المعالي الجويني في سير أعلام النبلاء للذهبي: ٤٧١/١٨، ٤٧٧، وغير هؤلاء كثير، انظر درة تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٥٨/١ - ١٦٥، ٢٦٢/٣ - ٢٦٤.

(٢) انظر «معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول» لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى: ١٦٤/١٩ - ١٦٦.

شَيْءٌ قُلَّ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرِاطِيسَ يَبْدُونَهَا
 وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثَمَرُ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ
 يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾ (١)، فإن الخطاب في هذه الآية الكريمة يحتمل أن يكون
 موجهاً لأهل الكتاب، وذلك على قراءة من قرأ: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرِاطِيسَ
 يَبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالتاء، وهي قراءة الجمهور، كما يحتمل أن
 يكون موجهاً للمشركين، على قراءة من قرأ: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرِاطِيسَ
 يَبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالياء في الأفعال الثلاثة، وهي قراءة ابن كثير
 وأبي عمرو (٢)، فعلى الوجه الأول يكون الاحتجاج لنبوة محمد ﷺ
 على أهل الكتاب بنبوة موسى وإنزال التوراة من قبل، فالذي نبأ هذا نبأ
 هذا، والذي أنزل التوراة هو الذي أنزل القرآن، فلا وجه لقولهم: ما
 أنزل الله على بشر من شيء. فهذا احتجاج على جواز الإرسال
 والإنزال عموماً، ثم يبين برهان نبوة محمد - ﷺ - خصوصاً فقال لهم:
 ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا﴾ وعلى الوجه الثاني، حيث يكون الاحتجاج على
 المشركين، فإن كلاً من النبوتين يكون مطلوباً يُستدل به، فأما نبوة
 محمد ﷺ فدليلها: ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾، وإن كان من
 المشركين من ينازع في نبوة موسى أيضاً، فإن الله - تعالى - قد بين
 براهينها أعظم بيان، فيما قص عليهم في القرآن من نبأ موسى - عليه
 السلام -، فصارت الآية حجة بالغة على الفريقين، فالحجة على أهل
 الكتاب نبوة موسى، وعلى المشركين نبوة محمد، ولكل منهما من
 البراهين ما قد بين القرآن بعضه في مواضع متعددة (٣).
 والمقصود أن القرآن لا يكتفي بمجرد تسليم الخصم بالمقدمة،

(١) سورة الأنعام: ٩١.

(٢) انظر السبعة لابن مجاهد: ص ٢٦٢.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦٦/١٩.

بل إنه يسوق لها من البراهين ما يثبتها، فتكون حجة على من سلم بها، وعلى من نازع فيها كذلك.

يقول ابن تيمية: (والله تعالى لا يأمر المؤمنين أن يجادلوا بمقدمة يسلمها الخصم إن لم تكن علمًا، فلو قدر أنه قال باطلاً، لم يأمر الله أن يُحتج عليهم بالباطل، لكن هذا قد يفعل لبيان فساد قوله، وبيان تناقضه، لالبيان الدعوة إلى القول الحق، والقرآن مقصوده بيان الحق ودعوة العباد إليه)^(١).

وهذا الذي ذكره ابن تيمية - رحمه الله - في شأن احتجاج القرآن ومجادلته، أولى بالصواب مما ذكره أبو حامد الغزالي - رحمه الله - في القسطاس المستقيم، فإنه لما ذكر الآية السابقة الذكر، ممثلاً بها للميزان الأصغر، الذي هو الشكل الثالث من القياس الاقتراني الحملي، قال: (وإنما ذكر هذا في معرض المجادلة بالأحسن، ومن خاصية المجادلة أنه يكفي فيه)^(٢) أن يكون الأصلان مسلمين من الخصم، مشهورين عنده، وإن أمكن الشك فيه لغيره، فإن النتيجة تلزمه إذا كان هو معترفاً به، وأكثر أدلة القرآن تجري على هذا الوجه، فإن صادفت من نفسك إمكان الشك في بعض أصولها ومقدماتها، فاعلم أن المقصود بها محاجة من لم يشك فيه)^(٢).^(٣)

وقال في موضع آخر: (المادة الصحيحة التي تستعمل في النظر: كل أصل معلوم قطعاً، إما بالحس، وإما بالتجربة، وإما بالتواتر الكامل، أو بأول العقل، أو بالاستنتاج من هذه الجملة. أما الذي يستعمل في المحاجة والمجادلة، فما يعترف به الخصم ويسلمه، وإن لم يكن

(١) الرد على المنطقيين: ص ٤٦٨.

(٢) هكذا، والصواب: فيها.

(٣) القسطاس المستقيم، ضمن مجموعة القصور العوالي: ٣٣/١.

معلوماً في نفسه، فإنه تصير حجته عليه، وكذلك تجري بعض أدلة القرآن، فلا ينبغي أن تنكر أدلة القرآن إذا أمكنك التشكيك في أصولها، لأنها أوردت على طوائف كانوا معترفين بها^(١).

والمأخذ على هذا الكلام: احتمال أنه يكون القرآن في جدله وحججه مستخدماً لمقدمات لمجرد تسليم الخصم بها، بغرض إفحامه، وإن لم تكن في نفسها صادقة قد قام البرهان القاطع على صحتها ويقينيتها، وهذا لا يجوز أن توصف به أدلة القرآن، بل الواجب أن يقال: إن كلام الله - تعالى - لا يشمل إلا على حق اليقين، وإذا ضرب الله - تعالى - مثلاً مشتملاً على مقدمة مشهورة أو مسلمة، فلا بد وأن تكون يقينية، ولا يكتفى بمجرد تسليم المنازع من غير أن تكون المقدمة صادقة، أو بمجرد كونها مشهورة، وإن لم تكن صادقة، فمثل هذه المقدمات لا تشمل عليها كلام الله - تعالى -، الذي كله حق وصدق، وهو أصدق الكلام، وأحسن الحديث.

وليس الأمر كما يتوهمه الجاهل الضلال من الكفار المتفلسفة وبعض المتكلمين، من كون القرآن جاء بالطريقة الخطابية وعري عن البرهانية، أو اشتمل على قليل منها، بل جميع ما اشتمل عليه القرآن هو الطريقة البرهانية، وإن كان بأسلوب الخطابة أو الجدل.

والأقيسة العقلية التي اشتمل عليها القرآن هي الغاية في دعوة الخلق إلى الله، كما قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ في عدة مواضع^(٢)، والمثل هو القياس، ولهذا اشتمل القرآن على خلاصة الطرق الصحيحة، التي توجد من كلام جميع العقلاء من المتكلمين والمتفلسفة وغيرهم، ونزه الله عما يوجد في كلامهم من

(١) القسطاس المستقيم: ٥٥/١.

(٢) سورة الإسراء: ٨٩، وانظر سورة الكهف: ٥٤ والروم: ٥٨ والزمزم: ٢٧.

الطرق الفاسدة، ويوجد فيه من الطرق الصحيحة ما لا يوجد في كلام البشر بحال^(١).

وقد نبه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - إلى نكتة نافعة، هي في غاية الأهمية لتقرير ماسبق ذكره، وهي أن المقدمة التي تذكر لنظم دليل أو قياس، لها وصفان: ذاتي وإضافي، أما الذاتي: فهو أن تكون مطابقة للواقع، فتكون صدقًا، أو لا تكون مطابقة فتكون كذبًا، وجميع المقدمات المذكورة في أدلة القرآن وأقيسته صادقة.

وأما الوصف الإضافي: فكون هذه المقدمة معلومة عند زيد أو مظنونة، أو مسلمة، أو غير مسلمة، فهذا أمر لا ينضبط، فرب مقدمة هي يقينية عند شخص قد علمها، في حين أنها مجهولة عند من لم يعلمها، فضلًا عن أن تكون مظنونة عنده.

إذًا: فكون المقدمة يقينية أو غير يقينية، أو مشهورة أو غير مشهورة، أو مسلمة، أو غير مسلمة أمور نسبية إضافية، تعرض بحسب شعور الإنسان بها.

والقرآن كلام الله - تعالى - الذي أنذر به جميع خلقه، لم يخاطب به واحدًا بعينه حتى يخاطبه بما هو عنده يقيني، أو مشهور، أو مسلم من المقدمات، بل اعتُبر في مقدمات أدلته، وأمثاله الصفة الذاتية، وهي كون المقدمة صدقًا وحقًا يجب قبوله، وأما جهة التصديق فتتعدد وتنوع، فمن الناس من يعلم المقدمة بالإحساس والرؤية، ومنهم من يعلمها بالسمع والتواتر، كآيات الأنبياء ونحوها، فما كان جهة تصديقه عامًا للناس: أمكن ذكر جهة التصديق به، وما كان جهة تصديقه متنوعًا: أحيل كل قوم على الطريق التي يصدقون بها^(٢).

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤٥/٢ - ٤٧.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٤٧/٢، ٤٨.

المبحث الثالث

السهولة والواقعية والمباشرة

مما تميزت به الأدلة العقلية القرآنية عن القياس المنطقي، أنها تربط الناظر المستدل بمطلوبه مباشرة من غير تطويل بذكر المقدمات، كما أنها توصله إلى عين المطلوب، بخلاف الطريقة المنطقية التي إنما تدل على أمر كلي، يشترك فيه المطلوب مع غيره.

ولذلك عُبر عن الدليل العقلي في القرآن بالآية، وهي كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (.. العلامة، وهي تستلزم بنفسها لما هي آية عليه، من غير توسط حدٍّ أو وسط ينتظم به قياس مشتمل على مقدمة كلية، كالشعاع: فإنه آية الشمس، وكذلك النبات للمطر في أرض القفر، والدخان للنار، وإن لم ينعقد في النفس قياس، بل العقل يعلم تلازمهما بنفسه، فيعلم من ثبوت الآية ثبوت لازمها، والعلم بالتلازم قد يكون فطرياً وقد لا يكون^(١).

ولقد كان لافتقاد القياس المنطقي الأرسطي هذه الخاصية أثر في الحد من جدواه وفائدته العلمية، وذلك أن المطلوب من الأدلة والبراهين هو بيان العلم والطرق المؤدية إليه، وهذا مداره على العلم بالتلازم بين الدليل ومدلوله، فكل ما كان مستلزماً لغيره بحيث يكون ملزوماً له فإنه يكون دليلاً عليه وبرهاناً له، سواء أكانا وجوديين أم عدميين، أو أحدهما وجودياً والآخر عدمياً، فدائماً الدليل ملزوم للمدلول عليه، والمدلول لازم للدليل.

(١) مجموع الفتاوى: ٧٤٠/٢، وانظر الرد على المنطقيين له: ص ١٥١، ٣٤٤.

فعلى هذا: كل من عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه، سواء نظمه بالقياس المنطقي أم لم ينظمه، ومن لم يعرف دليل مطلوبه لم ينفعه هذا القياس.

فظهر أن ما ذكره المناطق من صور القياس ومواده، ليس فيه فائدة علمية، بل كل ما يمكن علمه بقياسهم المنطقي يمكن علمه بدونه، وما لا يمكن علمه بدون قياسهم لا يمكن علمه بدونه، فصار عديم التأثير في العلم وجودًا وعدمًا، لكن فيه تطويل متعب، كمن يريد أن يسلك طريقًا من الطائف إلى مكة، فيذهب أولاً إلى المدينة أو إلى اليمن ثم يعود إلى مكة، فهذا الطريق وإن كان موصلاً، إلا أن فيه مشقة وتعبًا، وقد يعرض لسالكه آفة تعطله، فكذلك الأمور الفطرية متى جُعل لها طرق غير فطرية، كانت تعذيبًا للنفوس بلا منفعة لها^(١).

والدليل الخفي قد ينتفع به بعض الناس، بل إن كثيرًا من الناس لا يثق به الدليل ما لم يكن خفيًا طويلًا متعبًا معقدًا، وذلك أن نفسه تعودت ألا تقبل إلا ما تعتث عليه، وفكرت فيه، وانتقلت فيه من مقدمة إلى مقدمة، فصارت هذه العادة عنده كالطبيعة له، فلا يعرف ولا يقبل ولا يسلم إلا ما حصل له بعد بحث ونظر، وجدل ومنع ومعارضة، وإن كان من أكثر الأمور وضوحًا.

فالطريق الطويل والمقدمات الخفية التي يذكرها كثير من النظار تنفع لمثل هؤلاء في النظر، كما تنفع في المناظرة لقطع المعاند وتبكيك الجاحد^(٢).

والأدلة العقلية القرآنية سلمت من هذه الآفة، فهي أدلة واضحة سهلة، قريبة من الناظر والمستدل ملابسة له، مع بلوغها الغاية في

(١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ٢٤٨ - ٢٥٠، ٢٥٢.

(٢) المرجع السابق: ٣٢٨، ٣٢٩.

اليقينية، وهي كذلك تدل مباشرة على المطلوب، وتعيّنه لطالبه، وهذا هو الفرق بين الآيات التي جعلها الله - تعالى - دليلاً عليه، والقياس المنطقي الشمولي، فإن الآية تدل على عين المطلوب الذي هي آية وعلامة عليه، أما القياس الكلي الشمولي فإنه لا يفيد إلا أمراً مطلقاً لاعميناً، وهذا القياس وإن كان صحيحاً، إلا أنه بهذا الإطلاق وهذه الكلية في دلالة يكون ناقص الفائدة، فكان الواجب في معرفة الرب - تعالى -، سلوك طريق الاستدلال عليه بآياته الكونية والشرعية، كما هي طريقة القرآن؛ لأنها هي التي تعين خالقها وتدل عليه بعينه، لا بقدر مشترك بينه وبين غيره؛ فإنه - تعالى - لا يدخل هو وغيره من خلقه تحت قضية كلية يستوي أفرادها^(١).

والمخلوقات كلها أدلة على الخالق - كما سيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله^(٢) - وكل مخلوق فهو دليل وآية على الخالق نفسه، يستلزم العلم به العلم بخالقه، كاستلزام العلم بشعاع الشمس العلم بالشمس، من غير احتياج إلى قياس كلي يقال فيه: كل محدث فلا بد له من محدث، أو كل ممكن فلا بد له من مرجح، فإن نفس الذوات المخلوقة مفتقرة إلى الصانع، وفقرها وحاجتها إليه وصف ذاتي لها، كما أن الغنى وصف ذاتي للرب الخالق، ولا علة لافتقارها غير نفس ماهيتها، كما أنه لا علة لغناه إلا نفس ذاته - تعالى -.

ومما يبين ذلك: أن الإنسان - وهو من الذوات المخلوقة - يعلم فقر نفسه وحاجتها إلى خالقه دون أن يخطر بباله أنها ممكنة تقبل الوجود والعدم، أو أنها محدثة مسبقة بعدم، بل قد يشك في هذه المقدمات أو يعتقدها، مع علمه بفقر نفسه وحاجتها إلى بارئها، فدل ذلك على

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤٨/١، والرد على المنطقيين له: ص ٣٤٤، ٣٥١.

(٢) انظر ص: ٢٠٩ وبعدها.

أنه من الخطأ توقيف العلم بافتقارها على العلم بعلة الإمكان والحدوث، فالقلب بفطرته يعلم افتقارها، ولو لم تخطر بباله هذه العلة أو تلك.

فإذن هذان الوصفان: الإمكان والحدوث، وإن كانا وصفين ثابتين للمخلوق، وهما أيضاً دليل صحيح على افتقاره لخالقه، إلا أنه ليس من الواجب اعتبار هذين الوصفين لافي تقرير فقر ذوات المخلوقات إلى خالقها، ولا في تقرير كونها آية لباريها، لكن أعيان هذه الذوات المفتقرة هي آيات على عین خالقها - تعالى -، بحيث لا يمكن أن يقع شركة فيه، فتبين بهذا مفارقتها للقياس الكلّي الشمولي وفضلها عليه^(١).

ولما كانت الآيات العقلية الشرعية بهذه المثابة من مباشرتها في الدلالة على مدلولها وتعيينه للناظر، لم يقف الناظرون في هذه الدلالة حيرى مترددين، متشككين في معرفة مطلوبهم وتعيينه، بل إنهم بمجرد زوال موانع الاستجابة عنهم، لم يحتاجوا مع ذلك إلى أكثر من مجرد النظر في هذه الدلائل الفطرية الإلهية، كما هو حال السحرة الذين قالوا لما رأوا الآيات: ﴿أَمَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿١٢١﴾^(٢)، وكحال الذين قالوا: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً سُبْحَنَكَ﴾^(٣)، فمدلول الآيات معين، ودلالاتها مباشرة، لا تتطلب سوى الوقوف عليها، وهذا مالا تجده في الأدلة البدعية، والأقيسة المنطقية، وكيفيك من خبرها ماتواتر من ندم أصحابها في آخر حياتهم^(٤).

ومن أهم ماتتميز به الأدلة العقلية الشرعية عن الطريقة الكلامية:

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٩/٢ - ١١.

(٢) سورة الأعراف: ١٢١، ١٢٢.

(٣) سورة آل عمران: ١٩١.

(٤) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ١١٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ودرء تعارض العقل والنقل له: ٢١٢/٣ - ٢٦٤، ونهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني: ص ٣.

الواقعية، وتتجلى هذه الخاصية في الفرق بين المنهجين في طريقة تقرير
الإمكان، للغيبيات التي أخبر بها الصادق؛ وذلك أن الإمكان على نوعين:
الإمكان الذهني: وهو أن يُعرض الشيء على الذهن فلا يعلم
امتناعه، ويقرر إمكانه لالعلمه بإمكانه، بل لمجرد عدم علمه بامتناعه،
مع أن ذاك الشيء قد يكون في الواقع ممتنعاً.

والإمكان الخارجي: وهو أن يُعلم إمكان الشيء في الواقع خارج
الذهن، بأن يعلم وجوده في الخارج، أو وجود نظيره، أو وجود ماهو
أبعد عن الوجود منه، فيكون ذاك الشيء أولى بالوجود منه^(١).

والذي جاء بيانه في القرآن في تقرير المعاد هو الإمكان
الخارجي، كما سيأتي بيانه عند عرض أدلة البعث في الباب الثاني^(٢)،
لم يُكتف في تقرير ذلك بمجرد الإمكان الذهني، فإن الإمكان الذهني
- كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -: (قد يراد به عدم العلم بالامتناع،
وقد يراد به الشك في الواقع، وكلا النوعين عدم علم)^(٣)، وهذا
لا يكفي في تقرير العقائد الدينية القائمة على اليقين.

أما استدلال طائفة من المتكلمين على إمكان الشيء بأنه لو قدر
في الذهن لم يلزم منه محال، من غير بيان انتفاء لزوم المحال، فإن
هذا مجرد دعوى لا يثبت بها حقيقة خارجية^(٤).

فظهر بذلك فضل الطريقة القرآنية الشرعية على الطريقة الكلامية البدعية.

(١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٢، والجواب
الصحيح له: ٤٠٤/٦ - ٤٠٧.

(٢) ص: ٥٦١.

(٣) النبوات: ص ٣٥١.

(٤) انظر تلخيص المحصل للطوسي في حاشية المحصل: ٣٤١، والجواب
الصحيح لابن تيمية: ٤٠٤/٦.

المبحث الرابع التنوع والكثرة

من المقرر شرعاً أن المطلوب كلما كان الناس إلى معرفته أحوج يسّر الله - تعالى - على الناس طرق معرفته^(١)، وذلك من سعة رحمة الله - تعالى - التي وسعت كل شيء، ومعرفة الله - تعالى - هي أعظم مطلوب يحتاجه الناس، فلذلك يسّر الله - تعالى - من طرق معرفته ما لم يتهيأ لمطلب آخر، ومن ألزم الناس بطريق معينة وحصرهم فيها دون مافتح الله لهم من طرق معرفته - كما يفعل كثير من المتكلمين - فقد ضيق رحمة الله، وتحجر واسعاً.

ومن مظاهر تيسير الله - تعالى - لخلق طرق معرفته: تنوع الآيات والبراهين الدالة عليه، وتعدد طرق معرفته بما لا يحصى كثرة، مما يجعل تواليها - كما يقول الرازي - يفيد القوة والجزم^(٢).

وقد مر نقل السيوطي عن العلماء قولهم: (قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحذير تبني من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله قد نطق به)^(٣).

وقد أرجح شارح الطحاوية طرق بيان الله - تعالى - لبراهين الإيمان - التي هي شهادة الله بوحدانيتها وصدق رسله - إلى ثلاثة طرق:

(١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ٢٥٤، ٢٥٥.

(٢) المطالب العالية: ٢١٦/١.

(٣) الإتيقان: ١٣٦/٢.

السمع والبصر والعقل، قال: (أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبيّنة لما عرّفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها غاية البيان...، وأما آياته العيانة الخلقية: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية. والعقل يجمع بين هذه وهذه، فيجزم بصحة ما جاء به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة^(١).

وهذه الطرق التي حصر فيها دلائل الإيمان وبراهينه ماهي إلا الآلات التي جعلها الله وسائل للمعرفة، وهما في الواقع طريقان، السمع والبصر، ولكن العقل يستخدمهما في الاستدلال والنظر، فهما كالأدوات له، وقد قابل الله - تعالى - هذين الطريقين بنوعين من الشهادة على وحدانيته وصدق أنبيائه، وهما شهادته القولية، وشهادته الفعلية، وقد انتظمتا سائر البراهين التي أقامها لتقرير أصول الإيمان.

فشهادته القولية هي ما أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، وهذه تعلم من طريق السمع، وهي مستندة إلى العلم بصدق الرسول، فمن علم ذلك لم يحتاج إلى الشهادة الثانية، وإلا نظر في دلائل النبوة.

وشهادته الفعلية هي مانصبه من دلائل الأنفس والآفاق، الدالة على الوحدانية والبعث والنبوة، وهي دلالة مستقلة، تعلم دلالتها وإن لم يكن هناك خبر عن الله^(٢).

ووجه تسميتها شهادة: أن الدليل يبين المدلول ويظهره، فهو بمنزلة المخبر به الشاهد عليه، والله - سبحانه - شاهد بما جعلها دالة عليه، إذ دلالتها إنما هي بخلقه لها، فخلق المخلوقات شهادة فعلية من الله - تعالى - على ما تدل عليه من وحدانية خالقها^(٣).

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي: ٤٨/١، ٤٩.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦٨/١٤.

(٣) انظر المرجع السابق: ١٦٩/١٤.

واليقين يحصل بكلا الطريقن: السمعي، والبصري العقلي، إلا أن حصول اليقين بمدلول الأدلة السمعية أيسر وأظهر، كما يقول ابن القيم؛ لأنها تدل بقصد الدال وإرادته، وعلمُ المخاطب بذلك أيسر من علمه باقتضاء الدليل العقلي لمدلوله، ولأن العلم بمدلول الدليل السمعي الدال على مقتضى الدليل العقلي أسبق، من جهة توقف العلم بمقتضى الدليل العقلي على العلم بمدلول الألفاظ التي صيغ بها^(١).

وقد نبه الله - تعالى - إلى هذا التنوع في طرق معرفته في عدة مواضع من كتابه، كما في قوله - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴿٦٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٦٧﴾﴾^(٢).

فقد ذكر السمع في الآية الأولى؛ لأن العلم بهلاك الأمم السابقة يكون بالخبر الثابت، إما عن طريق الأنبياء، أو عن طريق تواتره عند الناس، وهذا طريق علمه السمع.

بينما ذكر البصر في آيات الأنفس والآفاق؛ لأنها مشاهدة محسوسة، وهذا من كمال البيان القرآني وتمام هدايته؛ فإنه نبه على الدليل وعلى طريق معرفته.

ومن التنبيهات القرآنية إلى هذا التنوع في طرق معرفة براهين الإيمان، قوله - تعالى -: ﴿سَتَرْنَاهُمْ عَنْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٢﴾﴾^(٣).

فذكر أنه سيدل على صدق كتابه بدلائل الآفاق والأنفس، وهذه

(١) انظر الصواعق المرسله: ٧٥٧/٢.

(٢) سورة السجدة: ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة فصلت: ٥٣.

هي الدلائل الفعلية المعلومة بالبصر، ثم نبه إلى شهادته القولية المعلومة بالسمع، بذكر شهادته على كل شيء، فإن ذلك كاف في الدلالة على صدق رسوله، لا يحتاج معه إلى النظر في الآيات الكونية المشاهدة، وإنما يكفي في ذلك شهادة الله بصدق رسوله، وهي الآيات والدلائل التي أقامها لإثبات صدق النبوة^(١).

ومن مظاهر التنوع في الأدلة العقلية النقلية ما سيأتي ذكره في الفصل التالي من مسالك الاستدلال العقلي في القرآن وصوره.

ومن ذلك تنوع الأسلوب القرآني في التنبيه إلى الآيات والبراهين، ولفت الأنظار إليها، كما في الصيغ القرآنية التالية: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ...﴾^(٢)، ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٣)، ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾^(٤)، ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٥)، ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾^(٦)، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٧)، ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(٨)، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٩)، ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾^(١٠)، وغيرها كثير، تارة تأتي بأسلوب الاستفهام، وتارة بالاستنكار، وتارة بالتعليل، وتارة بالتقرير، وتارة بالاستعلام، وغيرها من الأساليب، كلها تُسبق أو تُلحق بذكر ما يأخذ اللب ويأسر العقل، من البراهين

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩٠/١٤.

(٢) سورة الروم: ٢٠ - ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ١١٣ - ٢٤٢.

(٤) سورة فاطر: ٤٠.

(٥) سورة النور: ١.

(٦) سورة البقرة: ٢١٩.

(٧) سورة النحل: ٦٧.

(٨) سورة يونس: ١٦.

(٩) سورة يونس: ٣.

(١٠) سورة الأنعام: ٥٠.

والدلائل، وقد بسطت كتب بلاغة القرآن وبعض التفاسير شرح هذه الأساليب وبيان تأثيراتها النفسية^(١).

(١) ممن توسع في هذا: الدكتور الألمعي في كتاب مناهج الجدل في القرآن: ص ٧٣ وما بعدها.

المبحث الخامس

قرب الدليل وملاسته للمستدل

من خصائص الأدلة العقلية الشرعية التي تميزها عن الأدلة البدعية: سهولة مأخذها، وقربها البالغ، بل ملاستها وإحاطتها التامة بالناظرين، فلا يجد الناظر والمستدل عتاً ومشقة في البحث عنها، بل لامناص له من الوقوف عليها والنظر فيها، فهي بين يديه، ومن خلفه، وعن يمينه، وعن شماله، ومن فوقه، ومن تحته، بل هي بين جنبيه، ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٢١) (١).

وتبين هذه الخاصية بالمثل القرآني الآتي:

يقول - تعالى - مبيناً آيات ربوبيته: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ (٧) ﴿وَلِلَّيْلِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ (١٨) ﴿وَلِلَّجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ﴾ (١٩) ﴿وَلِلَّأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ (٢٠) (٢).

وذلك أن هذا الخطاب موجه أولاً للعرب، ومن سنة العربي - كما يقول الخطابي -: (أن يركب راحلته فيسير عليها، فيما قرب من الأرض وما بعد، ... فإذا خلا بمكان لم ير إلا سماءً فوقه، وأرضاً تحته، وجبالاً عن يمينه وشماله، ومطيته التي يركبها، فإذا تأمل هذه الأشياء استبان فيها أثر الصنعة، ولطف الحكمة، مما جمع الله له من المرافق فيها؛ أن صانعها لطيف خبير عليم قدير... (٣).

(١) سورة الذاريات: ٢١.

(٢) سورة الغاشية: ١٧ - ٢٠.

(٣) نقلاً عن الإمام ابن تيمية في كتابه بيان تليس الجهمية: ١/ ١٨١ [بتصرف].

فأنت ترى كيف نبه القرآن العظيم إلى هذه الآيات الكونية، وجمعها في سياق واحد، انسجامًا مع إتيانها في الواقع مجتمعة في موضع واحد، وأمام ناظر واحد، فأي تأثير يكون لها على هذا الناظر؟ في حين أنها ملابسة له، فضلًا عن قربها منه، فهي السماء التي تظله، وهي الأرض التي تقله، بل هي الجبال التي يسير بينها، والناقة التي يمتطيها، وهي في الوقت نفسه منافع له مسخرة، فلا بد أن تكون مدبرة، فالسماء منها نزول الغيث، والأرض فيها النبات والجنات، والجبال أكنان، والإبل فيها منافع ومشارب ومحامل، فلذلك كانت طريقة القرآن - كما يقول الرازي - أوقع في القلوب وأكثر تأثيرًا في النفوس^(١).

(١) انظر المطالب العالية: ٢١٦/١ وقد سبق ذكر كلامه.

المبحث السادس إيجاز الدليل

لا أعني بالإيجاز هنا ما قصدته القاضي أبو بكر بن العربي حيث يقول في معرض اعتذاره عن علماء الكلام في إفراطهم في العقلیات، وإهمالهم الشرعیات: (الأدلة العقلية وقعت في كتاب الله مختصرة بالفصاحة، مشاراً إليها بالبلاغة، مذكوراً في مساقها الأصول، دون التوابع والمتعلقات من الفروع، فكمل العلماء ذلك الاختصار، وعبروا عن تلك الإشارة بتتمة البيان، واستوفوا الفروع والمتعلقات بالإيراد...)^(١).

وإنما أعني بالإيجاز الذي تميزت به الأدلة العقلية الشرعية: الإيجاز الذي لا يحتاج إلى إكمال وإتمام، إذ لا يحتاج إلى إكمال إلا الناقص، والنقص في بيان القرآن ممتنع، وأعني به أيضاً ما لا يُحتاج معه إلى استيفاء الفروع والمتعلقات بالإيراد؛ لأنها حشو لا يحتاج إليها الدليل، ولو كان فيها مزيد بيان وبرهان لما أهملها القرآن، والخلاصة أن الإيجاز المراد: بلاغة القول في سوق الدليل، من غير إخلال بأركانه، وهو ما عناه ابن أبي العز الحنفي بقوله:

(وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها: استدُل بها، ولم يُحتج إلى الاستدلال عليها، والطريقة الفصيحة في البيان أن تُحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما عليه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه الطريقة البرهانية)^(٢).

(١) قانون التأويل: ص ٥٠١، ٥٠٢.

(٢) شرح الطحاوية: ٣٨/١.

وهو مانبه إليه ابن رشد بقوله:

(الطرق الشرعية إذا تُوِّملت وُجِدت في الأكثر قد جمعت

وصفين:

أحدهما: أن تكون يقينية.

الثاني: أن تكون بسيطة غير مركبة، أعني قليلة المقدمات،

فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأولى^(١).

إذاً فالمعلومات الأولية، والقضايا الفطرية الضرورية، ليس من كمال البيان وتمامه أن تذكر في نظم الدليل، كما هي الطريقة المنطقية الركيكة، بل إن إثقال البيان بذكرها، وحشو الكلام بسردها وتفصيلها، والاستدلال عليها أو التنبيه إلى بدهيتها وأوليتها: كل هذا ضرب من العي، ينزه عنه الفصحاء البلغاء، فضلاً عن رب الأرض والسماء.

ومن هنا كان من منهج الاختصار في براهين القرآن، عدم الاستدلال على الضروريات، وإن خالف فيها أهل السفسة، لأمرين: الأول: ماتقدم ذكره من منافاة هذا لكمال البيان الإلهي.

والثاني: أن هؤلاء يستحيل الرد عليهم، فإن الاستدلال على الضروريات استدلال على قواعد النظر التي إليها المنتهى فيه، وهذا من الدور الممتنع^(٢).

ومن أمثلة الاختصار في أدلة القرآن العقلية قوله - تعالى - في شأن إبطال ألوهية عيسى عليه السلام - ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ^(١) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ^(٢) ﴿١٦﴾ ^(٣).

(١) الكشف عن مناهج الأدلة: ص ٥٩.

(٢) انظر العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير اليماني: ٧٩/٤.

(٣) سورة آل عمران: ٥٩، ٦٠.

فالبرهان في هذه الآية الكريمة على بطلان تأليه عيسى بحجة أنه خلق بالنفخة الإلهية برهان واضح غاية الوضوح، إذ لو كانت هذه الحجة صحيحة لكان آدم أولى بالتأليه من عيسى، وقد خلقه الله من غير أب ولا أم، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته، وعلمه الأسماء كلها، ولم يقل بتأليه آدم أحد من الخلق، حتى النصارى أنفسهم، فظهر بهذا القياس الجلي بطلان دعواهم، فأنت ترى كيف نُظِم هذا الدليل في الآية الكريمة بأوجز عبارة، وكيف حذفت إحدى مقدماته، على طريقة الأقيسة الإضمارية، وهي قولك:

لو كانت صفة خلق عيسى مبرراً لعبادته، لكان آدم أولى بذلك، إذ صفة خلقه أبلغ، ومع ذلك لم يستحق العبادة، فدل على بطلان تأليه عيسى^(١).

فهذه المقدمة حذفت في الآية دون شعور القارئ بنقص في نظم الدليل، وما ذلك إلا للعلم بها فطرةً، كما أن اختصارها في الآية لم يجعل دلالتها مستغلقةً لا يمكن فهمها، حتى يأتي علماء الكلام ببيانها وإتمام نقصها، كما يذكر ابن العربي في كلامه السابق، بل إن العربي بفطرته الصافية يدرك برهان الآية دون عناء، وهو لم يسمع أصلاً بمنطق اليونان، ولا طرائق الجدل عند أهل الكلام.

وبعد، فهذه أبرز الخصائص التي تميز الأدلة العقلية النقلية عن الأدلة الكلامية القائمة على المنطق اليوناني، وقد يكون هناك خصائص أخرى جزئية تتبع ما ذكرت، أو خصائص لم أقف عليها، لكن الذي ذكرته أبرزها وأشهرها فيما وقفت عليه وظهر لي، والله أعلم.

(١) انظر المعجزة الكبرى لأبي زهرة: ص ٣٤٢.

الفصل الرابع مسالك الاستدلال العقلي النقلي

سبقت الإشارة إلى تنوع الأدلة العقلية النقلية ضمن الخصائص التي تميزها عن المناهج البدعية، ومن أهم مظاهر هذا التنوع ما سنورده - إن شاء الله - في هذا الفصل، من صور ومسالك الأدلة العقلية النقلية، وهي صور كثيرة ومتداخلة، يرد بعضها من خلال عرض بعضها الآخر، فما يأتي من دليل على هيئة مثل، قد يكون في نفس الوقت من باب قياس الأولى، أو من جنس السبر والتقسيم، وهكذا. وقد فصل بعضهم هذه الصور والطرق، حتى أوصلها إلى نحو عشرين طريقاً^(١).

وسأكتفي في هذا الفصل بذكر أبرز هذه المسالك والصور.

(١) انظر مناهج الجدل للدكتور الألمعي: ص ٧٣-٨٧، والمعجزة الكبرى للشيخ أبي زهرة: ص ٣٤٠-٣٥٢.

المسلك الأول

ضرب الأمثال والجمع بين المتفقات والتمييز بين المختلفات

الأمثال المضروبة في القرآن والسنة هي أوسع المجالات التي كان من خلالها عرض الأدلة العقلية النقليّة، وذلك أن ضرب المثل هو القياس العقلي بعينه، فإن المثل مأخوذ من المثل، وهو النموذج الذي يقاس عليه، لوجود المماثلة والمشابهة بينه وبين ما يقاس عليه^(١).

وضرب المثل هو تقديره وصياغته، وجمعه في القلب واللسان^(٢).

يقول القاضي أبو بكر بن العربي: (المِثْلُ والمَثَل بكسر الميم وإسكان الثاء وفتحهما: عند قوم بمعنى واحد، كقولهم: شَبَّه وشَبَّه، وعند المحققين: المِثْل بكسر الفاء وإسكان العين: عبارة عن شَبَّه المحسوس، وبفتحهما: عبارة عن شَبَّه المعاني المعقولة)^(٣).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (القياس هو ضرب المثل، وأصله تقديره، فضرب المثل للشيء: تقديره له، كما أن القياس أصله تقدير الشيء بالشيء، ومنه ضرب الدرهم وهو تقديره...) ^(٤).

وإذا كان ضرب الأمثال هو القياس، والقياس هو ضرب الأمثال، فمن الطبيعي أن يكون ضرب الأمثال المعنوية^(٥) على نوعين هما نوعا

(١) انظر الأمثال في القرآن الكريم للدكتور محمد جابر الفياض: ٢٧ - ٣٤.

(٢) انظر مجموع الفتاوى: ٤١/١٦ والأمثال في القرآن الكريم: ٧٤.

(٣) قانون التأويل: ص ١٤٢.

(٤) مجموع الفتاوى: ٥٤/١٤.

(٥) التنصيص على المعنوية لأن اللفظية ليست كذلك، انظر مجموع الفتاوى =

القياس، وبتميز هذين النوعين يمكن الوقوف على كثرة الأمثال في القرآن، وامتلاء القرآن بها، ووجه كونها أمثالاً.

فأما النوع الأول: فالأمثال المعينة، التي يقاس فيها الفرع بأصل معين، موجوداً أو مقدراً، وهي من جنس قياس التمثيل، حيث يجمع بين المتماثلين بالصفات المعبرة في الحكم المقصود إثباته أو نفيه.

وصحة الاحتجاج بهذا القياس مشروطة بكون الجامع بين الفرع والأصل هو علّة الحكم، أو دليلها وملزومها، لامطلق الشبه غير المؤثر؛ وذلك أن الأقيسة المستعملة في الاستدلال باعتبار الجامع ثلاثة: قياس علّة، وقياس دلالة، وقياس شبه، فقياس العلة هو ما يُعطى فيه النظر حكم نظيره، بحكم ما يشتركان فيه من جامع هو علّة للحكم، وقياس الدلالة مثله، إلا أن الجامع فيه بين النظيرين هو دليل العلة وملزومها، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٢٦) (١). فالمقيس هنا هو البعث، والمقيس عليه إحياء الأرض الميتة، والعلة الموجبة هي قدرة الله - تعالى - العامة، وكمال حكمته، والجامع هنا هو دليل العلة وملزومها، وهو إحياء الأرض.

فهذان النوعان من القياس جاءا في القرآن محتجا بهما، أما قياس الشبه، فإنه يجمع فيه بين الأصل والفرع بمجرد الشبه، لا بالعلّة الموجبة للحكم، ولا بدليلها، وهذا قياس باطل، ولذلك لم يحكه الله - تعالى - في كتابه إلا عن المبطلين، كما في قول إخوة يوسف عنه: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (٢)، وكما في قول الكفار لنبيهم:

= لابن تيمية: ٦٤/١٤.

(١) سورة فصلت: ٣٩.

(٢) سورة يوسف: ٧٧.

﴿ مَا نَزَّلْنَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّنَّا ﴾^(١). (٢)

ومن أمثلة الأمثال المعينة قوله - تعالى - : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾^(٣)، فإن هذا ونحوه تشبيه للمثل العلمي بالمثل العلمي؛ لأنه هو الذي بتوسطه يحصل القياس، حيث ينظر المعتبر في أحد المثلين فيتمثل في علمه، وينظر في الآخر فيتمثل في علمه، ثم يعتبر أحدهما بالآخر فيجدهما سواء، فيعلم أنهما سواء في أنفسهما لاستوائهما في العلم^(٤).

وهذا النوع من الأمثال في صورته السابقة - التي يُعين فيها المتماثلان - محدود العدد في القرآن، حيث لا يتجاوز بضعة وأربعين مثلاً^(٥)، ولذلك لم يكن من الصواب حصر أقيسة القرآن فيه، فإن القرآن مملوء بالأمثال^(٦)، كما دل على ذلك القرآن نفسه، في نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾^(٧)، وتظهر هذه الحقيقة بالتعرف على النوع الثاني من الأمثال كما سيأتي، كما تظهر كذلك بمعرفة الصور الأخرى التي تجيء فيها الأمثال المعينة.

ففي بعض المواضع من القرآن يُكتفى بذكر الأصل المعتبر به ليستفاد حكم الفرع منه، من غير تصريح بذكر الفرع، وذلك كقوله - تعالى - : ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّجِيلٍ وَأَعْنَابٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا

(١) سورة هود: ٢٧.

(٢) انظر إعلام الموقعين لابن القيم: ١/١٨١، ١٨٦، ١٩٨.

(٣) سورة البقرة: ١٧.

(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٦/١٤، ٥٧.

(٥) انظر المرجع السابق: ٥٨/١٤، وإعلام الموقعين لابن القيم: ١/١٧٧.

(٦) انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ص ٦٦٠، ٦٦١.

(٧) سورة الزمر: ٢٧.

أَلَا تَهْتَرُكُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ . . . ﴿١﴾ الآية، وكسائر ما جاء في القرآن من القصص، فهذه كلها أمثال هي أصول يقاس عليها ويعتبر بها، من غير حصر الفروع المقيسة عليها، ولكل إنسان منها نصيب بحسبه، قال الله - تعالى - بعد ذكر أمثال هذه القصص والعبر: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (٢)، وقوله - تعالى -: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (٣)، وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (٤).
والاعتبار هو القياس بعينه (٥).

وأما النوع الثاني : فالأمثال الكلية ، وهي من جنس قياس الشمول، وذلك - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -: (من جهة مطابقة المفرد المعين للمعنى العام الشامل للأفراد، فإن الذهن يرتسم فيه معنى عام يماثل الفرد المعين، وكل فرد يماثل الآخر، فصار هذا المعنى يماثل هذا، وكل منهما يماثل المعنى العام الشامل لهما، وبهذا - والله أعلم - سمي ضرب مثل، وسمي قياساً، فإن الضرب : الجمع، والجمع في القلب واللسان، وهو العموم والشمول، فالجمع والضرب والعموم والشمول في النفس معنى ولفظاً ، فإذا ضُرب مثلاً فقد صيغ عمومًا مطابقًا، أو صيغ مفردًا مشابهًا، فتدبر هذا فإنه حسن إن شاء الله) (٦).

وبهذا البيان لحقيقة ضرب الأمثال في القرآن، يزول الإشكال الذي قد يُتوهم في تسمية بعض الأمثال أمثالاً، كمن يتساءل عن قوله

(١) سورة البقرة: ٢٦٦.

(٢) سورة يوسف: ١١١.

(٣) سورة الحشر: ٢.

(٤) سورة آل عمران: ١٣.

(٥) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٨/١٤.

(٦) مجموع الفتاوى: ٤١/١٦ وانظر: ٥٨/١٤.

- تعالى -: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ ضُرْبَ مَثَلٍ فَاستَعْمُوا لَهُ...﴾ (١) الآية، فيقول:
أين هذا المثل المضروب؟ وذلك أنه لا يعرف من المثل إلا ما كان على
صورة الأمثال المعينة (٢).

ولم ينتبهوا إلى كون الأمثال المضروبة في القرآن تُحذف منها
القضية الجلية؛ لأن في ذكرها تطويلاً وعبثاً، وكذلك ذكر النتيجة
المقصودة بعد ذكر المقدمتين يعد تطويلاً، وذلك أن غالب الأمثال
المضروبة والأقيسة - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -: (إنما يكون
الخفي فيها إحدى القضيتين، وأما الأخرى فجلية معلومة، فضارب
المثل وناسب القياس إنما يحتاج أن يبين تلك القضية الخفية، فيُعلم
بذلك المقصود، وأما الجلية الكبرى فهي أعم، وكلما كان الشيء أعم
كان أعرف في العقل، لكثرة مرور مفرداته في العقل، فلا حاجة لذكرها،
إذ خير الكلام ما قل ودلّ، واعتبر ذلك بقوله - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا
إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (٣)، ما أحسن هذا
البرهان، فلو قيل بعده: ومافسدتا، فليس فيهما آلهة إلا الله، لكان
هذا من الكلام الغث الذي لا يناسب بلاغة التنزيل (٤).

وينبها شيخ الإسلام إلى أمر آخر لا بد من معرفته للوقوف التام
على حقيقة الأمثال القرآنية وماتضمنته من الأقيسة العقلية، حيث يقول:
(ينبغي أن يُعرف أنّ مدار ضرب المثل ونصب القياس على العموم
والخصوص، والسلب والإيجاب، فإنه مامن خبر إلا وهو إما عام أو
خاص، سالب أو موجب، فالمعين خاص محصور، والجزئي خاص

(١) سورة الحج: ٧٣.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٨/١٤.

(٣) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٤) مجموع الفتاوى: ١٤/٦٠ - ٦١ [بتصرف].

غير محصور، والمطلق إما عام وإما في معنى الخاص، فينبغي لمن أراد معرفة هذا الباب أن يعرف صيغ النفي والعموم، فإن ذلك يجيء في القرآن على أبلغ نظام.

مثال ذلك: «أن صيغة الاستفهام» يحسب من أخذ بيادى الرأي أنها لا تدخل في القياس المضروب؛ لأنه لا يدخل فيه إلا القضايا الخبرية، وهذه طلبية، فإذا تأمل [و] ^(١) علم أن أكثر استفهامات القرآن أو كثيرًا منها إنما هي استفهام إنكار، معناه الذم والنهي إن كان إنكارًا شرعيًا، أو معناه النفي والسلب إن كان إنكار وجود ووقوع... لكن النفي بصيغة الاستفهام المضمن معنى الإنكار هو نفي مضمن دليل النفي، فلا يمكن مقابله بمنع، وذلك أنه لا ينفى باستفهام الإنكار إلا ما ظهر بيانه، أو ادّعى ظهور بيانه، فيكون ضاربه: إما كاملاً في استدلاله وقياسه، وإما جاهلاً، كالذي قال: ﴿مَنْ يُعِى الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيَّةٌ﴾ ^(٢) . ^(٣)

وهكذا يُعلم من كثرة الأمثال في القرآن، غناه بالأقيسة العقلية الدالة على المطالب العقدية، يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى -: (وقد أرشد الله - تعالى - عباده إلى القياس في غير موضع من كتابه... وضرب الأمثال وصرّفها في الأنواع المختلفة، وكلها أقيسة عقلية ينبه بها عباده على أن حكم الشيء حكم مثله، فإن الأمثال كلها قياسات يُعلم منها حكم المثل من الممثل به.. وقال - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ الْأَمْثَلُ

(١) يمكن اعتبار هذه الواو زائدة، حيث يستقيم الكلام بدونها، ويكون ما بعدها جواب (إذا)، وإلا احتاج الكلام إلى تمام يكون جواب الشرط، وهذا ليس موجودًا في السياق، وتقديره: (فإذا تأمل وعلم أن استفهامات القرآن... علم أنها طلبية أريد بها الإخبار، وعلى هذا فإنها تدخل في القياس المضروب).

(٢) سورة يس: ٧٨.

(٣) مجموع الفتاوى: ١٤/٦٢، ٦٣، ٦٥.

نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴿٤٣﴾^(١)، فالقياس في ضرب الأمثال من خاصة العقل، وقد ركز الله في فطر الناس وعقولهم التسوية بين المتماثلين، وإنكار التفريق بينهما، والفرق بين المختلفين وإنكار التسوية بينهما^(٢).

والذي أشار إليه ابن القيم - رحمه الله تعالى - في آخر كلامه السابق، من الجمع بين المتفقات، والتفريق بين المختلفات، هو الأساس الذي ينبنى عليه كل قياس، وهو أمر فطري، وبديهية عقلية أولية، جعلها الله في عباده كما أشار - رحمه الله -، وهي من الميزان الذي وضعه الله تعالى - لعباده، وأمرهم أن يزنوا به، كما قال - تعالى -: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴿٩﴾﴾^(٣)، وأنزله مع كتابه ليقوم الناس بالقسط، كما قال - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ ﴿٤﴾﴾ وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾^(٥).

ومن مواضع استخدام هذا الميزان الفطري في مجال إثبات العقائد: الاستدلال به في باب الجزاء الآخروي، وإثبات الثواب والعقاب، كما في قوله - تعالى -: ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكُمْ﴾^(٦)، وقوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيهَا إِن مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾^(٧)، وقوله - تعالى -: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ أَمَثَلُهَا﴾^(٨).

(١) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٢) إعلام الموقعين: ١٧٧/١.

(٣) سورة الرحمن: ٧ - ٩.

(٤) سورة الشورى: ١٧.

(٥) سورة الحديد: ٢٥.

(٦) سورة القمر: ٤٣.

(٧) سورة الأحقاف: ٢٦.

(٨) سورة محمد: ١٠.

وقوله - تعالى -: ﴿ أَفَجَعَلُ السَّيِّئِينَ كَالْمُحْسِنِينَ ﴾ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ (١) وما في معناه.

ففي هذه الآيات وأمثالها يُذكر الله - تعالى - العقول، وبنه الفطر، بما أودع فيها، من إعطاء النظر حكم نظيره، وعدم التسوية بين الشيء ومخالفه في الحكم، وكل هذا من الميزان الذي أنزله الله مع كتابه، وجعله قرينه ووزيره (٢).

ومن استخدام هذا المسلك العقلي في السنة النبوية مارواه الإمام أحمد وابن جرير، أن هرقل كتب إلى النبي - ﷺ -: «إني أدعوني إلى جنة عرضها السموات والأرض، أعدت للمتقين، فأين التار؟ فقال رسول الله - ﷺ -: «سبحان الله، أين الليل إذا جاء النهار» (٣).

قال الحافظ ابن كثير: (وهذا يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون المعنى في ذلك: أنه لا يلزم من عدم مشاهدتنا الليل إذا جاء النهار ألا يكون في مكان، وإن كنا لانعلمه، وكذلك التار تكون حيث شاء الله عز وجل...

الثاني: أن يكون المعنى: أن النهار إذا تغشى وجه العالم من هذا الجانب، فإن الليل يكون من الجانب الآخر، فكذلك الجنة في أعلى عليين، فوق السموات والأرض، تحت العرش، وعرضها كما قال الله - عز وجل -: ﴿ كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٤)، والنار أسفل سافلين، فلا

(١) سورة القلم: ٣٥، ٣٦، وانظر سورة الجاثية: ٢١، وسورة ص: ٢٨.

(٢) انظر أعلام الموقعين لابن القيم: ١٨٠/١، ومنهاج السنة لابن تيمية: ١٠٨/٥، ١١٠، ٣٤٦/٨، ٣٤٧.

(٣) المسند: ٤٤١/٣، ٤٤٢، وجامع البيان: ٩٢/٤، وقال ابن كثير في البداية والنهاية: (هذا حديث غريب، وإسناده لا بأس به، تفرد به أحمد). ١٦/٥.

(٤) سورة الحديد: ٢١.

تتألف بين كونها كعرض السموات والأرض وبين وجود النار، والله أعلم^(١).

ومن أمثلة استخدام هذا النوع من الاستدلال العقلي عند أئمة السلف: إلزام الإمام ابن جرير الطبري للمعتزلة ومن وافقهم في القول بخلق القرآن بأنه لا فرق بين قولهم: خلق القرآن قائماً بغيره مع كونه صفة له، وقول القائل: خلق لوثاً في غيره فيكون هو المتلون، كما خلق كلاماً في غيره فكان هو المتكلم به. وكذلك لا فرق بين هذا وأن يقال: خلق حركة في غيره فيكون هو المتحرك بها، والقول بهذا كفر عند المعتزلة، ولا سبيل لهم إلى التفريق بينه وبين قولهم في الكلام^(٢).

وهكذا فإن النصوص النقلية وكلام السلف مليان باستعمال هذا المسلك في أكثر أصول الاعتقاد ومسائله، إلا أنه فيما يتعلق بالصفات الإلهية لا يأتي إلا في صورة قياس الأولى، كما سيتبين في المبحث التالي.

(١) تفسير القرآن العظيم: ٤٣٥/٢.

(٢) انظر التبصير في معالم الدين لابن جرير الطبري: ص ٢٠٣.

المسلك الثاني قياس الأولى

ذكرت في المسلك السابق أن ضرب الأمثال في القرآن على نوعين: الأمثال المعينة، والأمثال الكلية، وأنها من جنس قياسي التمثيل والشمول، والذي أريد التنبيه عليه هنا، هو أن استخدام هذين القياسين في القرآن وعند أئمة السلف، لم يكن على الصورة المستخدمة عند المنطقيين، بل انفرد بخاصية اعتبار الأولوية.

وبيان ذلك أن القياس كما هو معلوم: تتنوع عباراته وتراكيبه، فتارة يُركب على وجه الشمول بأقسامه، وتارة يركب على وجه التمثيل، بأن يجعل المشترك بين الأصل والفرع - الذي يسمى عند الأصوليين: مناط الحكم، والوصف، والعلة، والمشارك، والجامع، والمناسب، ونحو ذلك - هو الحد الأوسط في قياس الشمول المنطقي، ثم القياس تارة يعتبر فيه القدر المشترك، من غير اعتبار الأولوية؛ كتحریم النبيذ قياسًا على الخمر بجامع الإسكار، وتارة يعتبر فيه الأولوية، فيؤلف على وجه صورة قياس الأولى، كتحریم ضرب الوالدين، قياسًا على قول: «أف»، قياسًا أولويًا، فهذا القياس الأولوي وإن أمكن جعله نوعًا من قياسي الشمول والتمثيل، إلا أن له خاصية يمتاز بها عن سائر أنواع القياس، وهي: أن يكون الحكم المطلوب أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه^(١).

قال ابن تيمية: (وهذا النمط هو الذي كان السلف والأئمة

(١) انظر شرح الأصفهانية لابن تيمية: ص ٤٨، ٤٩.

- كالإمام أحمد وغيره من السلف - يسلكونه من القياس العقلي في أمر الربوبية، وهو الذي جاء به القرآن^(١).

وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - سبب ذلك بقوله :
(... العلم الإلهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمول تستوي أفرادها، فإن الله - سبحانه وتعالى - ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها... ولكن يُستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾^(٢).)^(٣)

هذا وقد جاء استعمال قياس الأولى في القرآن في تقرير كثير من أصول الاعتقاد، ومن أكثر أبواب الاعتقاد اعتماداً على هذا الضرب من الأدلة العقلية: إثبات صفات الكمال لله - تعالى -، ولشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - رسالة في ذلك، بين فيها غاية البيان كيفية دلالة قياس الأولى على ثبوت الكمال المطلق للرب - جل وعلا -^(٤).
كما جاء استعمال هذا القياس كثيراً في تقرير إمكان المعاد، وغيره من أبواب الاعتقاد، كما سيأتي التنبيه على بعض ذلك في الباب الثاني من هذا البحث.

أما استعمال هذا القياس عند أئمة السلف: فمن أمثله ما احتج

(١) المرجع السابق: ص ٤٩.

(٢) سورة النحل: ٦٠.

(٣) الفتاوى: ٢٩٧/٣، وانظر الرد على المنطقيين له: ص ١٥٠ - ١٥٤، ٣٥٠، ٣٥١.

(٤) تُسمى: الأكملية، أو «تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال»، وهي موجودة في المجلد السادس من مجموع الفتاوى: ٦٨ - ١٤١، وكذلك في مجموعة الرسائل والمسائل: ١٩١/١ - ٢٤١.

به الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - على الجهمية في دعواهم حلول الله - تعالى - في مخلوقاته، وسيأتي التنبيه عليه في موضعه^(١).

وإذ قد تبين بما سبق المراد بقياس الأولى، فإنه يظهر بذلك عدم الدقة في تعريفه بما ذكره الدكتور الجليند بأنه: (إثبات الحكم بناءً على ثبوت نظيره، أو لما الشيء أولى بالحكم منه)^(٢)؛ لأن هذا خلط بين قياس الأولى وقياس التمثيل؛ فإن اعتبار الأولوية خاصة في قياس الأولى لا بد منها.

(١) ص: ٣٨٦ من هذه الرسالة.

(٢) دراسات في المنطق ومناهج البحث: ص ٧٩، وقد نسب هذا التعريف لابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ٣٢/١، وبعد مراجعة هذا الموضع لم أجد تعريفاً لقياس الأولى، وإنما وجدت بياناً لطرق العلم بالإمكان الخارجي.

المسلك الثالث

السبر والتقسيم

من المسالك العقلية التي استخدمها الشرع في تنظيم أدلته العقلية مسلك السبر والتقسيم. وهو يتركب من أصليين:
الأول - حصر أوصاف المحل، وهذا هو التقسيم.
الثاني - اختبار تلك الأوصاف، لإبطال الباطل منها وإبقاء الصحيح، وهذا هو السبر^(١).

ومن أمثلة استعماله في القرآن في إثبات العقائد قوله - تعالى -: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾^(٢)، وسيأتي تقريرها^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كُنَّا مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَذْهَبَ كُلَّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٤) ومن استعماله في كلام السلف: قول الإمام عبدالعزيز الكناني^(٥) - رحمه الله تعالى - لبشر المريسي الجهمي^(٦) في

(١) انظر البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي: ٢٢٢/٥، ومنهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة للدكتور أحمد عبداللطيف: ص ١٧٣.

(٢) سورة الطور: ٣٥

(٣) ص ٢٥٧.

(٤) سورة المؤمنون: ٩١.

(٥) هو عبدالعزيز بن يحيى بن عبدالعزيز بن مسلم الكناني المكي، ممن تفقه بالشافعي، له مصنفات عدة، أشهرها: الحيدة، وهي مناظرة جرت بينه وبين بشر المريسي حول خلق القرآن، كان حياً إلى سنة ٢٤٠هـ. انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٤٤/٢، ١٤٥.

(٦) هو أبو عبدالرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم البغدادي المريسي، من كبار الفقهاء، جرّد القول بخلق القرآن، ودعا إليه، حتى كان =

المناظرة التي جرت بينهما: (تقول إن كلام الله مخلوق؟ فقال: أنا أقول إن القرآن مخلوق، فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: أن تقول إن الله - عز وجل - خلق القرآن في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائمًا بذاته ونفسه)^(١). ثم بين - رحمه الله - بطلان هذه الأقسام الثلاثة، فثبت بطلان القول بخلق القرآن من أساسه^(٢).

وقد استخدم الإمام ابن جرير الطبري الدليل نفسه في الرد على المعتزلة، في قولهم بخلق القرآن^(٣).

كما استخدمه الإمام أحمد في الرد على الحلولية^(٤)، حيث يقول - رحمه الله -: (وإذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله، حين زعم أنه في كل مكان، ولا يكون في مكان دون مكان، فقل له: أليس كان الله ولا شيء؟ فسيقول: نعم، فقل له: حين خلق الشيء هل خلقه في نفسه أو خارجًا عن نفسه؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل:

واحد منها: إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه كفر حين زعم أنه خلق الجن والشياطين وإبليس في نفسه.

وإن قال: خلقهم خارجًا عن نفسه ثم دخل فيهم كان أيضًا كفرًا، حين زعم أنه في كل مكان وحُش قذر ردي.

وإن قال: خلقهم خارجًا عن نفسه ثم لم يدخل فيهم، رجع عن

= عين الجهمية في عصره وعالمهم، فمقته أهل العلم وكفروه، مات سنة ٢١٨هـ. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٩٩/١٠ - ٢٠٢.

(١) الحيدة بتحقيق جميل صليبا: ص ١٢٦.

(٢) انظر المرجع السابق: ص ١٢٨.

(٣) انظر التبصير في معالم الدين: ص ٢٠٢.

(٤) هم طوائف من الرافضة وغلاة الصوفية، يقولون بحلول الله - تعالى - في خلقه. انظر «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين»، لأبي المظفر الإسفراييني: ص ١٣٠.

قوله أجمع، وهو قول أهل السنة^(١).

وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - على كلام الإمام أحمد السابق بقوله: (وهذه القسمة حاصرة كما ذكره أحمد: أنه لا بد من قول من هذه الأقوال الثلاثة)^(٢).

كما استخدم شيخ الإسلام هذا الدليل في إثبات صفة العلو لله تعالى -، كما سيأتي بيانه في موضعه^(٣).

وقد رد شيخ الإسلام - رحمه الله - على من يقول من المنطقيين: إن هذا النوع من نظم الأدلة لا يفيد اليقين وإنما يفيد الظن، بأنه لا فرق بينه وبين قياس الشمول الذي يخصونه باليقينية، فيلزمهم فيه ما قالوه في غيره من الظنية، وذلك أن التقسيم من جنس القياس الشرطي المنفصل، فإن أنكروا إفادته اليقين مطلقاً، بطل جعلهم الشرطي المنفصل من صور القياس البرهاني، وإن أقروا بأنه قد يفيد اليقين بطل قولهم الأول: إنه من الجائز أن يكون التقسيم غير حاصر، فلا سبيل إلى اليقين^(٤).

ومن المعلوم أن مسلك السبر والتقسيم لا يكون يقينياً إلا حيث كانت القسمة حاصرة، فلا يبقى أحد الأقسام مغفولاً عنه، إذ قد يكون الحق فيه، وكلما كان الحصر قطعياً كان الدليل قطعياً^(٥).

ومثال القسمة الحاصرة ما تقدم عن الإمامين الكناني وأحمد ابن حنبل. ومثال غير الحاصرة قول الفخر الرازي: إذا تعارض العقل والنقل فإما أن يُقدّما جميعاً، أو يؤخرا جميعاً، وهذان ممتنعان، وإما

(١) الرد على الزنادقة والجهمية: ص ٤٠.

(٢) بيان تلبس الجهمية: ٥٥٠/٢.

(٣) انظر مجموع الفتاوى: ١٥٢/٥.

(٤) انظر الرد على المنطقيين: ص ٢٣٥، ٢٣٧.

(٥) انظر شرح مختصر ابن الحاجب لأبي الثناء الأصفهاني: ١٠٤/٣.

أن يقدم النقل، وهذا باطل؛ لأن العقل أصله، فلم يبق إلا تقديم العقل على النقل، فيكون هو الحق^(١).

فهذه القسمة غير حاصرة؛ لأنه أغفل القسم الخامس المتضمن للحق، وهو أن يقدم النقل تارة، والعقلي تارة، بحسب قطعية كل منهما، فالقطعي مقدم على الظني مطلقاً، وأما تعارض القطعيين فممتنع مطلقاً^(٢).

(١) بمعناه من أساس التقديس: ص ٢٢٠.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٨٧/١.

المسلك الرابع

الافتقار إلى الدليل نفيًا وإثباتًا

من المبادئ العقلية التي لاختلاف حولها: أن العلم هو ما دل عليه الدليل، إما نفيًا، أو إثباتًا، وأن عدم العلم بثبوت الشيء، لا يعني العلم بعدم ثبوته، كما أن عدم الوجدان لا يعني عدم الوجود.

وقد استخدم القرآن العظيم هذه القاعدة في مجادلة المشركين ومنكري النبوات، حيث إن غاية ما يستندون إليه في تكذيبهم وعنادهم: أنهم لا علم لهم بما جاءتهم به الرسل، وهذا في حد ذاته لا يصلح أن يكون مسوغًا للتكذيب، فضلًا عن أن يكون حجة لهم على شركهم وتكذيبهم، بل غاية ما يسعهم إذ لم يعلموا صدق الرسل، أن يتوقفوا في شأنهم حتى ينظروا فيما أيدهم الله به من الآيات الدالة على صدقهم، أما أن يبادروا بالتكذيب لمجرد أنهم عُلِّموا ما لم يعلموا، فهذا مخالف لصريح العقل.

كما أنهم لم يأتوا ببرهان على صحة شركهم أصلاً.

وإن القاريء للقرآن ليجد التنبيه إلى هذه القاعدة العقلية الصريحة واردًا في كثير من المواضع، إما في صورة نفي العلم عن المخالف، كما في قوله - تعالى -: ﴿ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾^(١)، وقوله - تعالى -: ﴿ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٢)، وقوله - تعالى - في قصة مؤمن آل فرعون: ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ

(١) سورة الزخرف: ٢٠.

(٢) سورة يونس: ٦٨.

مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ^(١)، وقوله - تعالى -: ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾^(٢)، وإما بمطالبتة بالحجة والبرهان على باطله كما في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هَآئِنَا بُرْهَانُنكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿أَتُؤْتُونَ بِكُتُبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَتُزَكَّىٰ مَن عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٤)، وغيرها من الآيات.

فحال هؤلاء المشركين المكذبين كما قيل:

لم يقبلوا الحق بالبرهان، ورضوا بالباطل من غير برهان^(٥).
إذ عدم علمهم بما جاءتهم به الرسل، ليس برهانا على كذب الرسل، ولو كانوا عالمين بجميع ما جاءتهم به رسلهم، لما كان هناك حاجة لإرسال الرسل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (عدم العلم ليس علما بالعدم، وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، فهم إذا لم يعلموا ذلك لم يكن هذا علما منهم بعدم ذلك، ولا بعدم علم غيرهم به، بل هم كما قال الله - تعالى -: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾^(٦).)^(٧).

وكما يقال هذا لمن كذب الرسل، يقال أيضا لمن ردّ شيئا مما جاؤوا به، بزعم أن الدليل العقلي لا يثبت، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية لمن أنكر شيئا من الصفات الإلهية التي أخبر بها الرسل:

(١) سورة غافر: ٤٢.

(٢) سورة الزخرف: ١٩.

(٣) سورة النمل: ٦٤.

(٤) سورة الأحقاف: ٤.

(٥) انظر دلائل التوحيد للقاسمي بتحقيق خالد العك: ص ٢٦٥.

(٦) سورة يونس: ٣٩.

(٧) الرد على المنطقيين: ص ١٠٠.

(عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل، كما على المثبت، والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبتته الدليل السالم عن المعارض المقاوم^(١)).

وبهذا يُعلم عدم دقة قول بعض المتكلمين: مالا دليل عليه يجب نفيه، أو بطلان الدليل مؤذن ببطلان المدلول^(٢).

وذلك أنه لا سبيل لكون النفي قطعياً إلا بحصر محله حصراً تاماً، أو انكشاف العلم به للنافي انكشافاً تاماً، وهذا مالا سبيل لمكذبي الرسل إليه؛ إذ كلامهم في الغيبيات.

وهذا بخلاف الاستدلال القرآني على نفي الولد بانتفاء الدليل عليه، فإنه استصحاب للأصل؛ وهو أن العلم الإلهي لا يُكَلَّم فيه إلا بدليل صحيح، هذا من وجه، ومن وجه آخر يقال: إن التافي هنا محيط علماً بمحل الاستدلال، فصار نفيه برهاناً^(٣).

والذين وقعوا في تكذيب الرسل قديماً وحديثاً، أو ردّ شيء مما جاؤوا به؛ إنما وقعوا في ذلك لظنهم أن ما لم يعلموا إمكانه مما أخبرت به الرسل، أنه ممتنع، مع أنهم لا دليل عندهم على امتناعه إلا عدم علمهم بإمكانه، لما لم يجدوا في الشاهد نظيراً له، أو أنه خالف

(١) التدمرية: ص ٣٣، ٣٤، وانظر الجواب الصحيح له: ٤٥٨/٦، ٤٥٩.

(٢) ذكره عن بعض المتكلمين صاحب المواقف: ص ٣٧، وعده طريقاً ضعيفاً، ونسبه ابن خلدون في مقدمته إلى ابن الباقلاني، انظر المقدمة، ضمن التاريخ: ٤٩٨/١، وانظر إبطاله في الكافية في الجدل لإمام الحرمين: ٣٨٦-٣٩٣.

(٣) انظر ما سيأتي في ص: ٣٨٤.

ما اعتادوه وألفوه، وهذا غلط بين، وخلط يفضي إلى التكذيب؛ فإن عدم العلم بإمكان الشيء لا يعني العلم بامتناعه، وما أخبرت به الرسل شرطه ألا يُعلم امتناعه، لكن قد تحار العقول في كيفية إمكانه؛ لأنه ليس مما تحيط به، أو أنه ليس من مألوفاتها، فالرسل تخبر بمحارات العقول، لا بمحالاتها.

يقول شيخ الإسلام: (ما عُلم بالسمع وقوعه يكفي فيه الإمكان الذهني، وهو كونه غير معلوم الامتناع، ... وهذا الموضع يغلط فيه كثير من النظائر، فيظنون أنه يُحتاج فيما يُطلب الدليل على وقوعه، أو فيما قام الدليل على وجوده العلمُ بإمكانه قبل ذلك، وإنما يجب ألا يعلم امتناعه، فالرسل - صلوات الله وسلامه عليهم - تخبر بمحارات العقول، ومالا تعرفه العقول، أو ما تعجز عن معرفته، فما علم العقل إمكانه، ولم يعلم هل يكون أم لا يكون، تخبر الرسل بوقوعه أم عدم وقوعه، ومالم يعلم بالعقل إمكانه ولا امتناعه، تخبر الرسل أيضًا إما بإمكانه، وإما بوقوعه المستلزم إمكانه، وما علم عدمه لا تخبر بوجوده، فلا تأتي الرسل - صلوات الله عليهم - بما يُعلم نقيضه، ولكن تأتي بمالم يكن يُعلم، كما قال - تعالى -: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (١)، ﴿وَعَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُن تَعْلَمُونَ﴾ (٢). (٣).

(١) سورة البقرة: ١٥١.

(٢) سورة النساء: ١١٣.

(٣) شرح الأصفهانية: ص ٥٦.

المسلك الخامس

دلالة الأثر على المؤثر

استعمل هذا المسلك في إثبات وجود الله - تعالى -، كما استعمل في إثبات صفاته، على نحو ما سيأتي بيانه عند عرض الأدلة، ويقابله عند المتكلمين ما يسمى بإنتاج المقدمات للتنتاج، أما في القرآن فإنه يتجلى في الآيات التي في الأنفس والآفاق، من حيث دلالتها على خالقها وماوجب له من صفات الكمال، والفرق بين استعمال هذا المسلك عند المتكلمين، واستعماله في القرآن الكريم: أن الآيات المستدل بها تعين عين المطلوب، وتحدد ماهي علامة عليه، في حين أن الاستعمال الكلامي لهذا المسلك، لا يدل إلا على أمر كلي، كقولهم: العالم متغير، وكل متغير حادث، وكل حادث له محدث، فالعالم له محدث. فهذه دلالة كلية، لاتعيين فيها لهذا المحدث، ولاتمنع وقوع الشركة فيه، بخلاف دلالة الآيات، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا ضمن الخصائص.

كما أن من نقاط المفارقة بين المنهج المنطقي والمنهج القرآني في هذا الباب: أن المناطقة يشترطون مقدمتين في نظم هذا الدليل، فما زاد عن ذلك فهو بمثابة أقيسة مركبة، وما نقص فالأخرى فيه محذوفة، فهو قياس مضمّر، وهذا الشرط تعسف من المناطقة لامبرر له، لذلك لم يتقيد به المتكلمون^(١)، والصواب في ذلك هو الطريقة

(١) انظر «منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة» للدكتور أحمد عبداللطيف: ص ١٦٨ - ١٦٩.

الفطرية القرآنية، وهي أن المقدمات تُذكر بحسب حاجة المستدل له، فمن الناس من لا يحتاج إلا إلى مقدمة واحدة، ومنهم من يحتاج إلى مقدمتين، ومنهم من يحتاج إلى أكثر من ذلك، ومنهم من لا يحتاج إلى استدلال أصلاً، بل هو يعلم المطلوب ضرورة^(١).

تلك أهم المسالك والصور التي جاء نظم الأدلة العقلية النقلية عليها، وأشملها لغيرها من صور الأقيسة والأدلة، وهناك مسالك أخرى ذكرها بعض الباحثين: بعضها مندرج ضمن الصور السابقة، وبعضها الآخر يعتبر من طرق الجدل القرآني^(٢).

-
- (١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ١٦٨.
(٢) انظر مناهج الجدل في القرآن للدكتور زاهر الألمعي: ص ٧٣ وما بعدها، والمعجزة الكبرى لأبي زهرة: ص ٣٤٠ وما بعدها.

الفصل الخامس

موقف الخلف من الأدلة العقلية النقلية

المبحث الأول

تحديد الخلف ومجمل موقفهم من النقل

يطلق مصطلح الخلف عند الكلام في العقائد على من خالف منهج السلف في الاعتقاد ممن ينتسب إلى الإسلام. ولئن كان هذا يشمل كثيرًا من الطوائف، فإن الذي يعنينا هنا هم أصحاب دعوى الاستدلال العقلي لإثبات أصول الاعتقاد، ممن لم يقطعوا النسبة بينهم وبين نصوص الوحي من كل وجه، بل ربما انتسبوا إليها فيما يقررونه من العقليات، والغالب بل المؤكد أنهم صادقون في دفاعهم عما يعتقدونه أصولاً للدين^(١)، وإن لم يوفقوا في أكثر ذلك إلى الصراط المستقيم، وهؤلاء هم المتكلمون على اختلاف مذاهبهم، اعتزالية^(٢)

-
- (١) بلغ الأمر ببعضهم أن قال: إن الدعوة إلى نبد علم الكلام مكيدة للدين، وقد رد عليهم ابن الوزير بقوله: (لو كان ذلك مكيدة للدين لكان سيد المرسلين أول من كاد للدين، وكذلك جميع الصحابة والتابعين). يعني بنهيهم عن الابتداع، وعلم الكلام لاشك في بدعيته. انظر العواصم والقواصم: ١١٨/٤.
- (٢) نسبة إلى الاعتزال، والمعتزلة هم أصحاب وأصل بن عطاء الغزال، الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، واستقر مذهبهم على القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن قال بها فهو معتزلي، ومن وافقهم في بعضها فلديه من الاعتزال بحسب ما وافقهم فيه، وهم فرق كثيرة، استوفى بيان مذهبهم أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين: ١/ ٢٣٥ - ٣٣٧.

كانت أو كُلاّبية^(١)، فإن لهم من الاشتغال بنصوص الكتاب والسنة والانتساب إليهما - ولو في الجملة - مالميس لغيرهم.

فالفلاسفة الباطنية^(٢) القائلون بالوهم والتخييل، هم أبعد الناس عن الاستدلال بما جاء به الرسول - عليه الصلاة والسلام - . وذلك أن الرسول عندهم إنما خاطب الناس بما يصلحهم وينفعهم من معاشهم، من اعتقاد الربوبية، والبعث والحساب والجزاء، وسائر أصول الاعتقاد، من غير اعتقاد منه بحقيقة ذلك كله، وإنما أوهمهم بذلك، وخيّل لهم من باب الكذب للمصلحة، وهو محمود غير مذموم، فلا يصح عند هؤلاء الاعتماد على أخبار الأنبياء عند التحقيق، لافي المسائل ولا في الدلائل، وهذا هو السرّ في عدم عنايتهم بتفسير القرآن والحديث وعلوم السلف، وإن اشتغلوا بشيء من ذلك فلحاجة الجمهور، لا لاعتقادهم بموجبه، فحال هؤلاء بخلاف حال المتكلمين؛ فإنهم يعظمون القرآن في الجملة، ويعتنون بتفسيره، على ما هم عليه من البدع^(٣).

(١) نسبة إلى عبدالله بن سعيد بن كُلاب، من متكلمة الصفاتية - مثبتة الصفات -، صنف مصنفات ردّ فيها على الجهمية والمعتزلة وغيرهم، واتخذ طريقة يميل فيها إلى مذهب السلف، لكن فيها نوع من الابتداع، ومن أشهر من سار على طريقته: أبو الحسن الأشعري في أول أمره بعد ترك الاعتزال، وأبو منصور الماتريدي، توفي ابن كلاب سنة ٢٤٥هـ تقريباً. انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٦٦/١٢ - ٣٦٨. والطبقات لابن السبكي: ٢/٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) هم كل من دان بالفلسفة اليونانية من المسلمين، ورام إلbasها ثوباً إسلامياً، ومن أشهرهم أبو نصر الفارابي وابن سينا، وقد يُسمّون المتفلسفة، وينسبون للباطنية؛ لقولهم بأن للشرع ظاهراً يدين به العامة، وباطناً يعرفه الحكماء. انظر اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ١٢٦ - ١٢٨ والسبعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية: ١٧٩ - ١٨١.

(٣) انظر الفرقان بين الحق والباطل ضمن فتاوى ابن تيمية: ٢٠٦/١٣، ٢٠٧ وكذلك ٤٣٩/١٦ - ٤٤٤. والرد على المنطقيين له: ص ٣٩٤، ٤٤١.

أما المتصوفة، وأصحاب المناهج العبادية، فلا يخفى بعدهم عن النظر العقلي، شرعيًا كان أم بدعيًا، كما سيأتي التنبيه على ذلك. إن شاء الله - تعالى -^(١).

ولئن كان وصف الخلفية منطبقًا على سائر المتكلمين باعتبار مبايئتهم المنهج السلفي في الاعتقاد، فلا شك أنهم في هذه المباشرة ليسوا على حد سواء: فمنهم الجهمية الغلاة، الذين أخرجهم السلف من عداد فرق الأمة، وحكموا بمروقهم من الدين^(٢)، وهؤلاء لاعناء في تبين موقفهم من دلائل النقل، وقد كفروا به من قبل، كما أن منهم المعتزلة والكلابية ومن تبعهم، أو وافقهم من الفرق وأرباب المذاهب والمقالات، الذين ورثوا عن الجهم بعض بدعته، ولم يستوجبوا بهذه التركة ما استوجبه مورثها من التكفير، وهؤلاء أيضًا ليسوا سواء، فالمعتزلة أشد إغلاً في الابتداع والتجهم من متقدمي الكلابية، كأبي الحسن الأشعري وابن الباقلاني وغيرهما، كما أن هؤلاء أقرب إلى السنة والسلف من متأخري الأشعرية^(٣)، ممن جاء بعد أبي المعالي الجويني، كالغزالي وابن العربي، وهؤلاء أخف ممن جاء بعدهم، ممن تبع الرازي في خلطه بين الفلسفة وعلم الكلام، واستخلص من آرائه مذهباً نسبته إلى أبي الحسن الأشعري، بل إلى أهل السنة والجماعة، وزعم أن طريقته في الاعتقاد أعلم وأحكم، وإن كانت طريقة السلف فيما يرى أسلم^(٤).

(١) انظر ص: ١٤٢.

(٢) انظر السنة لعبدالله بن الإمام أحمد: ١٠٦/٢ وما بعدها.

(٣) انظر تطور المذهب الأشعري في «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للدكتور عبدالرحمن المحمود: ص ٥٠٩ وما بعدها.

(٤) انظر هذا الزعم في شرح جوهرة التوحيد للباجوري: ص ٩٩، وانظر نقضه في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٧٨/٥، وقد بين أنهم يعنون =

والمقصود: أن بيان موقف الخلف من الأدلة العقلية الشرعية هو بيان لموقف هؤلاء جميعاً، فإن السمة العامة فيهم اعتدادهم بالعقل، وتعويلهم عليه، وتقديم أحكامه مطلقاً، مع إظهارهم تعظيم الشريعة، والدفاع عن أصول الدين، والرد على الزنادقة والملحدين، بما يبتدعونه من الأدلة والحجج. ولئن كان الاستدلال العقلي هو مقصدهم، وتأييد الشريعة هو غايتهم، وإثبات النبوة هو مطلبهم، ولئن كانوا يحتاجون على استقلالهم عن السمع في استدلالهم العقلي، بأن هذا لازم حتى لا يقعوا في الدور، حيث لا يمكن الاحتجاج بعلوم النبوة حتى تثبت النبوة في نفسها، فهل اقتصروا في ابتداعهم في دلائل الاعتقاد على موقف التأييد المزعوم، بأن يكتفوا بالمسائل الشرعية الثابتة بالكتاب والسنة، ويسعفوها هم بما يبتدعونه من الدلائل العقلية؟ أم أنهم تجاوزوا ذلك إلى الابتداع في المسائل، والمعارضة والمناقضة في الدلائل؟

وهل عولوا حقاً في استدلالاتهم العقلية على ماتضمنه القرآن من البراهين، ووقفوا منها موقف المساند المعاضد، أو الشارح والمبين؟ بل هل حرصوا أصلاً على توثيق الصلة بين دلائلهم البدعية، والدلالات القرآنية والنبوية، أم أن ذلك كان تبعاً لتدين بعضهم، أو وسيلة لتفنيق بدعهم الاستدلالية؟ كل هذا وغيره سوف يظهر - إن شاء الله تعالى - من خلال مواقفهم التالية، التي تصور حقيقة موقف الخلف من الأدلة العقلية النقلية، ولكن لابد قبل ذلك من التنبيه إلى أمرين:

الأول - أن الابتداع في دلائل الاعتقاد مشمول بالنهي العام عن الابتداع في الدين، بل هو أولى بأن يتناوله النهي والذم الشرعي من الابتداع في العبادات، لما للأصول من زيادة أهمية على الفروع، ومن

= بمذهب السلف مذهب أهل التفويض القائلين: إن معاني أخبار الصفات غير معلومة، وظواهرها غير مرادة.

يظن أنه يأتي بأدلة تقرر المسائل الاعتقادية الشرعية، خارجة عما جاء به الشرع نفسه، فهو في الضلالة كمن يظن أنه يمكنه أن يحدث عبادات غير ما جاء به الشرع، توصل إلى مقصود الشارع^(١)، فالأمران داخلان فيما رواه الإمام مسلم بسنده عن جابر - رضي الله عنه - مرفوعاً: «... وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(٢).

والأمران تناولهما عدم الإذن الإلهي في نسبته إلى الشرع، المذكور في قوله - تعالى -: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾^(٣)، فالابتداع في العقائد كالابتداع في العبادات، بل هو أشد.

كما أن الابتداع في دلائل الاعتقاد كالابتداع في مسائله، لا يجوز أن يُدخل شيء من ذلك في أصول الدين ولا في فروعه، ومن نسب شيئاً من المسائل المبتدعة؛ كنفى الصفات، والقدر، ونحوها إلى أصول الدين، فإنه يُعلم بالاضطرار بطلان هذه النسبة، حيث لم يدل على ذلك كتاب ولا سنة، فكيف وقد دلا على نقيضه.

وكذلك من نسب شيئاً من الدلائل المبتدعة إلى أصول الدين، كالاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض، فهذا مما يُعلم بطلانه بالاضطرار، وذلك باعتراف حذاق أهل الكلام أنفسهم، بل أقر بعضهم بحرمة هذه الطريقة في دين المرسلين، والمحققون منهم على بطلانها^(٤).

ويكفيك شاهداً على هذا ما سأورده من كلام الإمام أبي الحسن

(١) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٥٨، ٥٩.

(٢) الصحيح، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، (٤٩٦/٢)، برقم (٨٦٧).

(٣) سورة الشورى: آية «٢١».

(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣/٣٠٣-٣٠٦.

الأشعري - رحمه الله تعالى -، وهو الخبير بعلم الكلام وتفصيله^(١)، وقد أقام على الاعتزال مدة طويلة ثم رجع عنه^(٢).

يقول - رحمه الله تعالى - محذراً من الابتداع في دلائل الاعتقاد:
(... وذكرت لكم جملاً من الأصول، مقرونة بأطراف من الحجاج، تدلكم على صوابكم في ذلك، وخطأ أهل البدع فيما صاروا إليه من مخالفتهم وخروجهم عن الحق الذي كانوا عليه قبل هذه البدع معهم، ومفارقتهم بذلك الأدلة الشرعية، وما أتى به الرسول - عليه السلام - منها، ونبه عليها، وموافقتهم بذلك لطرق الفلاسفة والصادقين عنها، والجاحدين لما أتت به الرسل - عليهم السلام - منها)^(٣).

ويقول - رحمه الله تعالى -:

(ونقل أهل كل زمان حجة على من بعدهم، من غير أن يُحتاج - أرشدكم الله - في المعرفة لسائر ما دعينا إلى اعتقاده إلى استئناف أدلة غير الأدلة التي نبه النبي ﷺ عليها، ودعا سائر أمته إلى تأملها، إذ كان من المستحيل أن يأتي بعد ذلك أحد بأهدى مما أتى، أو يصلوا إلى ما بعد عنه - عليه السلام -)^(٤). ثم يقول:

(وإذا ثبت بالآيات صدقه ﷺ فقد علم صحة كل ما أخبر به... وكان ما يُستدل به من أخباره - عليه السلام - على ذلك أوضح دلالة من دلالة الأعراض التي اعتمد على الاستدلال بها الفلاسفة ومن اتبعها من القدرية وأهل البدع المنحرفين عن الرسل - عليهم السلام -)^(٥).

(١) انظر درء التعارض لابن تيمية: ٤٦٢/٧.

(٢) المرجع السابق: ٢٣٦/٧، ٢٣٧.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص ١٣٤، ١٣٥.

(٤) المرجع السابق: ص ١٨٢.

(٥) المرجع السابق: ص ١٨٥ - ١٩٢.

ويقول أيضًا: (فلو كنا نحتاج مع ماكان منه - عليه السلام - في معرفة ما دعانا إليه إلى ما رتبته أهل البدع من طرق الاستدلال لما كان مبلغًا، إذ كنا نحتاج في المعرفة بصحة ما دعانا إليه إلى علم ما لم يبينه لنا من هذه الطرق التي ذكروها، ولو كان هذا كما قالوا لكان فيما دعانا إليه وقوله بمنزلة اللغو، ولو كان ذلك كذلك لعارضه المنافقون وسائر المرصدين لعداوته في ذلك ولم يمنعهم منه مانع...)^(١) . هـ.

هذا كلام أبي الحسن بلفظه، وإنما أطلت بذكره لما علم من مخالفة من ينتسب إليه لما صار إليه حاله أخيرًا، ومهما يقل في الذي استقر عليه أمره، فإنه يبقى التباين واضحًا بين نهج هذا الإمام في الاستدلال على العقائد وموقفه من الأدلة العقلية الشرعية، وبين نهج من ينتسب إليه، كما سيظهر بعد ذكر موقفهم من النقل ودلالاته العقلية.

هذا ومما يؤكد الحرمة الشرعية لسلوك طرائق المتكلمين المبتدعة في الاستدلال على الاعتقاد، تلك اللوازم الباطلة، والمحاذير الناجمة عن سلوك مثل هذه الطرق.

فإن من اعتمد في دينه عليها يلزمه أحد أمرين:

١ - أن يطلع على ضعفها، فتكافأ عنده أدلة القائلين بقدم العالم والقائلين بحدوثه، أو يتردد بين القولين فيرجح هذا تارة وهذا تارة.

٢ - أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد في الشرع والعقل، كالقول بأن الله - تعالى - لا داخل العالم ولا خارجه^(٢).

ناهيك عما يحدثه هذا التردد والتناقض من الاضطراب والشك

(١) المرجع السابق: ٢٠١.

(٢) انظر ذلك في مؤلفات الإمام ابن تيمية: مجموع الفتاوى: ٣/ ٣٠٣ - ٣٠٦،

ومنهاج السنة: ٣/ ٢٨٨ - ٢٨٩، والرد على المنطقيين: ص ٣٢٣ - ٣٢٤،

واقضاء الصراط المستقيم: ص ٦٠٢.

في نفس صاحبه، فيكون وصفه كما قال القرطبي - رحمه الله - في وصف المتكلمين: (إنهم أعرضوا عن الطرق التي أرشد الله - تعالى - إليها إلى طرق مبتدعة ومناقشات لفظية، يرد بسببها على الآخذ فيها شبه يعجز عنها، وأحسنهم انفصلاً عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها)^(١).

ثم إن في مثل هذه الطرق الباطلة من إفساد فطر الناس وعقولهم وأديانهم ما لا يعلمه إلا الله - تعالى -.

الأمر الثاني - مما ينبغي التنبيه إليه قبل عرض موقف الخلف من الأدلة العقلية النقليّة هو أن موقفهم منها ماهو إلا فرع لموقفهم من النقل على وجه العموم.

والمبتدعة لهم في نصوص الأنبياء طريقتان:

الأولى - طريقة التجهيل، وأصحابها هم المفوضة، وحقيقة قولهم: إن الأنبياء وأتباعهم يجهلون حقائق معاني ما وصف الله - تعالى - به نفسه في كتابه.

الثانية - طريقة التبديل، وأصحابها صنفان:

أهل الوهم والتخييل من المتفلسفة والباطنية وملاحدة الصوفية، وهناك من يوافقهم في الإلهيات أو بعضها دون المعاد، وقد تقدمت الإشارة إلى موقف هؤلاء من النقل ودلالاته^(٢).

والصنف الثاني هم أهل التحريف والتأويل، من أهل الكلام، وهم من حيث الجملة على ثلاث درجات في نظرتهم إلى النقل ودلالاته

(١) نقله عن كتابه «المفهم شرح مسلم» ابن الوزير في العواصم والقواصم:

١٠٢/٤.

(٢) انظر ص: ١٤٤.

العقلية، فمنهم المعرض عنها إعراضاً تاماً، فأشبهه في ذلك أهل الوهم والتخيل، وأصحاب الرياضة والذوق، ومنهم المقرُّ بها، لكنه يقرّها على غير وجهها ومعناها الصحيح، ولعل أكثر أهل الكلام على هذا، ومنهم من يقرّ بها ويعرفها على وجهها، فيوافق السنّة في هذا القدر^(١).

والذي دعى أهل البدع من المعرضين عن النقل ودلالاته، أو المحرفين لها إلى هذه المواقف هو أنهم أصّلوا أصولاً تناقض الحق، ورأوا أنها تناقض ما جاء به الرسول - عليه الصلاة والسلام -، فقدموها على ما جاء به الرسول، فلم يكفهم أنهم لم يهتدوا ولم يدلّوا على الحق حتى أصّلوا أصولاً تناقضه^(٢).

هذا وقد تمثل موقف الخلف من أدلة النقل العقلية في المواقف التي سأجليها - إن شاء الله تعالى - في المبحثين التاليين.

(١) انظر الفتاوى لابن تيمية: ٤٧١/١٦، ٤٣٩ - ٤٤٤.

(٢) انظر الفتاوى لابن تيمية: ٤٣٩/١٦.

المبحث الثاني إعراض الخلف عن الأدلة العقلية النقلية

ليس من العسير الوقوف على هذه الظاهرة في كتب المتكلمين ومصنفاتهم، وبمنظرة سريعة يستعرض فيها القارئ بعض مراجعهم المعتمدة في أصول الدين، كالمغني وشرح الأصول الخمسة وغيرها من كتب المعتزلة، أو أربعين الرازي ومواقف الإيجي وشرح العقائد النسفية وغيرها من كتب الماتريدية والأشاعرة، يستطيع أن يتوصل من خلالها إلى أن الإعراض عن نصوص الوحي، وإهمال الأدلة الشرعية، سمعها وعقلها: سمة بارزة للمتكلمين في مصنفاتهم، خصوصا فيما يتعلق بالإلهيات، فإنك لا تكاد تجد نصا قرآنيا أو حديثا نبوياً، يوردونه للاستشهاد، أو حتى للاستئناس، أو يربطون بينه وبين ما يقررون من عقليات، إلا من طريق متكلف ظاهر بطلانه كما سيأتي^(١).

ويتجلى لك ذلك أكثر إذا ما قارنت المصنفات الكلامية بمصنفات أهل السنة في الاعتقاد، كالواسطية، وشرح الطحاوية، ومعارج القبول، وغيرها، وبضدّها تتميز الأشياء^(٢).

ولاعجب من موقف المتكلمين هذا، فقد وقع في وهم بعضهم خلو الشريعة من الحجاج العقلي اليقيني، فهذا عبد الجبار المعتزلي

(١) انظر ص: ١٥٨.

(٢) هذا فضلا عن أن كتب الاعتقاد عند أهل السنة في الأصل هي دواوين النقل، فهي القرآن العظيم بما ثبت من تفاسيره المأثورة، وبما احتملته آياته من دلالات على مقتضى لغة العرب التي نزل بها، وهي كذلك دواوين السنة بما احتوته من أبواب متعلقة بالاعتقاد.

يقول تحت عنوان: «بيان ما يجوز أن يدل عليه الخطاب وسائر الأدلة السمعية»: (ليس يصح الاحتجاج بذلك في إثبات التوحيد والعدل، وإنما نوره لنبيين خروج المخالفين عن التمسك بالقرآن، مع زعمهم أنهم أشد تمسكاً به، ونبين أن القرآن كالعقل في أنه يدل على ما نقول، وإن كانت دلالته على طريق التأكيد)^(١). وربما صرح أو ألمح كثير منهم إلى أن ما جاءت به الشريعة من دلائل الأصول إنما هو خطاب للجمهور، فجاء خالياً من البرهان اليقيني، إذ إنه من شأن الخواص دون العوام، لذلك سلكوا مسلك إجماع العوام عن علم الكلام، كما في كثير من مصنفات الغزالي^(٢).

وربما استأنس هؤلاء في الحكم بخلو الشريعة من الحجج العقلية بنحو قوله - تعالى -: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾^(٣)، مع أن معنى الآية ظاهر في أن المراد نفي المحاجة في الحق بعدما تبين^(٤)، والذي يحكم بخلو الشريعة من الحجج اليقيني لا يخلو من أحد حالين:

إما أن يكون جاهلاً بقدر الشريعة، وحقيقة ما تضمنته نصوصها من أنواع الدلائل، وهذا أخف الحالين، وإما أن يكون مكذبا معانداً، يعرف الحق وينكره، للعلة التي بينها الله - تعالى - في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَكِّدُونَ فِي عَايَاكُمِ اللَّهَ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَنَّهُمْ أَنِ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرًا مَّا هُمْ بِيَلْفِغِيهِ فَاسْتَغْزَى اللَّهُ إِلَهُكُمْ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٥).

وإن الباحث ليعجب من أناس لا يشك في تعظيمهم للشريعة من حيث الجملة، كما لا يشك في سعة اطلاعهم على ما تضمنته نصوصها

(١) انظر المغني لعبد الجبار المعتزلي: ٩٤/١٧.

(٢) انظر مثلاً كتابه إجماع العوام عن علم الكلام ص: ٧٨ وما بعدها.

(٣) سورة الشورى: ١٥.

(٤) انظر مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١٤٥/١.

(٥) سورة غافر: ٥٦.

من الدلائل، خصوصًا ما تضمنه القرآن، فكثير منهم على إحاطة تامة بعلومه، وربما سطوروا في تفسيره الأسفار الطوال، واستنبطوا من آياته دقائق المسائل، مما يدل على عمق فهمهم له، ثم بعد ذلك يصدر من مثلهم حكمٌ بخلو القرآن من الحجاج العقلي البرهاني على العقائد، أو يعرضون عن حججه وبراهينه حتى مع الاعتراف بتضمنه لها، حقا إن هذا الأمر محير، والذي يظهر أنه لا يمكن تفسير مثل هذه الظاهرة إلا في ضوء قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُمُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُمْ قَرِينٌ﴾ (٢١) وَلَئِنْ لَيْسَ دُونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ (١)، ونحوها من الآيات الدالة على أن الله - تعالى - يختم على قلب من لم يسلم زمامه للقرآن، ويجعلُ بينه وبينه حجابا مستورا، فلا يفقهه على وجهه إلا قليلا، جزاءً وفاقا على تقديمه هواه على ما أنزل الله.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - معلقًا على الآية

السابقة:

(قوله تعالى: ﴿يَعْشُ﴾ ضَمَنَ معنى يُعرض، ولهذا عُدِّي بحرف الجر (عن)، كما يقال: أنت أعمى عن محاسن فلان، إذا أعرضت فلم تنظر إليها، فقوله: ﴿يَعْشُ﴾ أي يكن أعشى عنها، وهو دون العمى، فلم ينظر إليها إلا نظرًا ضعيفا، وهذا حال أهل الضلال، الذين لم ينتفعوا بالقرآن، فإنهم لا ينظرون فيه كما ينظرون في كلام سلفه؛ لأنهم يحسبون أنه لا يحصل المقصود، وهم الذين عشوا عنه، فقيضت لهم الشياطين، تقترن بهم وتصدهم عن السبيل، وهم يحسبون أنهم مهتدون، ولهذا لاتجد في كلام من لم يتبع الكتاب والسنة بيان الحق علما وعملا أبداً، لكثرة ما في كلامه من وساوس الشياطين) (٢).

(١) سورة الزخرف: ٣٦، ٣٧.

(٢) منهاج السنة: ٤٣٣/٥.

ذلك هو السرّ في غلظ حجابهم عن فهم كتاب الله - تعالى - ، وإدراك ما حوى من أنواع الدلائل والبراهين ، وهو أنهم لم يقدّروا القرآن حق قدره ، وأسأؤوا الظن به حيث جعلوه غير كاف في معرفة توحيد الله - تعالى - وأسمائه وصفاته ، وأن المعول في معرفة ذلك هو عقول الحيارى والمتهوكين ممن لا يتورع أن يخالف صريح القرآن مخالفة ظاهرة^(١) .

والحق أن الإعراض عن بيان الرسول - عليه الصلاة والسلام - للأدلة والبراهين والحجج هو من أعظم أصول الضلال ، في الدنيا والآخرة ، أما في الدنيا فقد تبين ذلك من واقعهم ، وأما في الآخرة فقد بين النبي ﷺ أن الميت يُسأل في قبره : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن أو الموقن فيقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبناه واتبعناه ، وأما المنافق أو المرتاب فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته^(٢) ، فحري بمن أعرض عن البينات والهدى الذي جاء به الرسول ﷺ أن يكون على الحال الثاني والعياذ بالله^(٣) .

(١) انظر مجموع الفتاوى : ٥١/١٦ .

(٢) ثبت هذا في صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس ، (٤٥/١) حديث رقم : (٨٦) .

(٣) انظر النبوات لابن تيمية : ص ٥٨ .

المبحث الثالث

نظرة الخلف إلى الأدلة العقلية النقلية

سأوضح نظرة الخلف إلى الأدلة العقلية النقلية من خلال مطلبين:

المطلب الأول

توهين الخلف للأدلة العقلية النقلية

لأصحاب المنهج الخلفي في الاعتقاد نظرة خطيرة إلى الدلائل النقلية، حيث منعوا إفادتها اليقين إلا في نطاق ضيق جدًا، وذلك - بزعمهم - لتوقف دلالاتها على أمور ظنية، والموقوف على الظني ظني^(١). وهم في نظرتهم هذه وإن كانوا يقصدون الدلالات السمعية كما هو ظاهر، إلا أنهم في الحقيقة لا يفرقون في هذه النظرة بين ما كان سمعي الدلالة وما كان عقليها من الدلائل النقلية، بل إنهم لا يشيرون إلى هذا التقسيم للدلالات النقلية من الأساس، كما تبين سابقًا، وسوف أورد فيما يلي نماذج وشواهد على هذا الموقف الخلفي من الأدلة العقلية الشرعية.

فمن ذلك قصرها على طبقة العوام من الناس، باعتبار أنها خطائية لابرهانية، وهذا يناسب حال عامة الناس دون خاصتهم ممن لا يقنعه

(١) انظر الأربعين للرازي: ٢٥١/٢ - ٢٥٤، وانظر نقض هذا في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣١٩/٥ ومابعداها، والصواعق المرسلة لابن القيم: ص ٧٩٥ ومابعداها.

سوى البرهان اليقيني، فأولئك تناسبهم أدلة أهل الكلام اليقينية، ولا حاجة عليهم بأدلة القرآن العقلية!.

وممن نحا هذا المنحى في جعل أدلة القرآن مناسبة لعامة الناس: أبو حامد الغزالي في كتابه إلجام العوام عن علم الكلام، حيث ذكر بعض الأدلة العقلية من القرآن على أصول الاعتقاد، وأنها تصلح للعوام بشرط ألا يزداد عليها ولا يتعمق فيها^(١)، وجعل أكثر أدلة القرآن خطابية في الدرجة الثالثة بعد براهين الفلاسفة وأوهام المتكلمين^(٢)!، وقد أورد اعتراضاً بأنه لافرق بينها وبين أدلة المتكلمين من حيث كونها جميعاً فتحة لباب النظر أمام العامة، فلم لا يغلق كلّه؟

وأجاب بأن الدلالة تنقسم إلى نوعين:

الأول: ما يحتاج فيه إلى تفكر وتدقيق خارج عن طاقة العامي وقدرته، فهذا لا يجوز للعامي إقحام نفسه فيه.

الثاني: ما هو جلي سابق إلى الأفهام ببادئ الرأي من أول النظر، بما يدركه كافة الناس بسهولة، فهذا لاحظ فيه^(٣).

ثم قال ضارباً المثل لأدلة القرآن مع أدلة المتكلمين:

(فأدلة القرآن مثل الغذاء، ينتفع به كل إنسان، وأدلة المتكلمين مثل الدواء، ينتفع به آحاد الناس، ويستضرُّ به الأكثرون، بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي والرضيع والرجل القوي، وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى، ولا ينتفع بها الصبيان أصلاً)^(٤).

(١) انظره: ص ٧٨.

(٢) انظر الإلجام: ص ١١٣.

(٣) انظر إلجام العوام عن علم الكلام: ص ٨٠.

(٤) إلجام العوام: ص ٨١.

ولقد صدق أبو حامد فيما ضربه من مثل لأدلة القرآن وأدلة المتكلمين، وقد وافقه في هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض كلامه^(١)، لكن المأخذ عليه أنه لم يجعل المانع من خوض العامة في أدلة المتكلمين، ضعفها أو اضطرابها وتناقضها، وإنما المانع عنده من ذلك أنها تشوش قلوب العوام^(٢)، وإن كانت في نفسها أولى بوصف اليقينية من أدلة القرآن التي أجاز للعامة الوقوف عليها والاستدلال بها، حيث كانت تنفعهم، وتسكن نفوسهم، وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة^(٣)، فالفضل فيها إذاً ليس أمراً ذاتياً، بل هو بحسب أثرها في عامة الناس، ولو لم تكن في ذاتها يقينية عند التحقيق كحال أدلة المتكلمين!^(٤)

وقد صرح أبو حامد في نفس الكتاب بأن تقديم النظر في الألفاظ على معرفة التقديس تقصير يؤدي إلى التشبيه^(٥).

ومن أجراً مارأيت من كلام المتكلمين في الأدلة العقلية القرآنية ما ذكره ابن تيمية - رحمه الله - عن أبي الحسن الطبري، المعروف بإلكيا الهراسي^(٦)، فقد نقل عنه قوله: (وفي القرآن حجاج، وإن لم يكن فيه

(١) انظر الرد على المنطقيين: ص ٢٥٤، ٢٥٥ ومجموع الفتاوى: ٩٥/١٣ - ٩٦.

(٢) انظر الجام العوام: ص ٧٩.

(٣) انظر الجام العوام: ص ٧٩، وقد صرح محقق الكتاب في حاشية هذه الصفحة بعدم تضمن القرآن أدلة عقلية برهانية كما عند المتكلمين.

(٤) انظر المرجع السابق: ص ١١٣.

(٥) انظر المرجع السابق: ص ١٠٤.

(٦) هو علي بن محمد بن علي، أبو الحسن الطبري، المعروف بإلكيا الهراسي، تخرج على إمام الحرمين، ودرس في النظامية، توفي سنة ٥٠٤ هـ. انظر تبين كذب المفتري لابن عساكر: ص ٢٨٨، والطبقات الكبرى لابن السبكي: ٢٣١/٧ - ٢٣٤.

الغلبة والفلج، غير أن العامي يكتفي به، كقوله - تعالى -: ﴿ أَفَعَيْنَا بِالْحَلَقِ الْأَوَّلِ ﴾^(١)، وليس من أنكر الحشر ينكره لأجل العياء، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾^(٢)، ﴿ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى ﴾^(٣)، وليس هذا يدل على نفي الولد قطعاً^(٤).

وهذا الكلام قد جمع فيه صاحبه بين عدم فهم حجج القرآن على وجهها، والجرأة عليها بتوهينها ونفي القطعية عنها.

وقدرّد على هذا شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - بما حاصله أن الآية التي ذكرها إنما هي احتجاج على المشركين بطريق الأولى في بطلان قولهم: إن له البنات ولهم البنين، لم يحتج بذلك على نفي الولد مطلقاً، أما إذا أراد أن يحتج على نفيه مطلقاً، فإنه لا يذكر هذه الحجة، بل يذكر الحجة المناسبة للمطلوب، كقوله - تعالى -: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(٥)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ وَخَلَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴾^(٦)، يبيح السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صُلْبَةٌ وَخَلَقَ كُلُّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(٧)، وسيأتي تقرير دلالة الآية في مبحث التنزيه^(٨).

أما آية البعث التي ذكرها فقط غلط في فهمها غلطا فاحشاً كما سيأتي في الفصل الخاص بأدلة البعث^(٩).

(١) سورة ق: ١٥.

(٢) سورة النحل: ٦٢.

(٣) سورة النجم: ٢١.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٦٠/٧.

(٥) سورة البقرة: ١١٦.

(٦) سورة الانعام: ١٠٠ - ١٠١.

(٧) انظر ما يأتي ص ٣٨٢.

(٨) انظر ص: ٥٨١.

والمقصود من هذا المثال أن هذا وأمثاله من المتكلمين كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية لم يفهموا أدلة القرآن على وجهها، وظنوا أن حجاجهم أكمل من حجاج القرآن، وأنهم حققوا أصول الدين أعظم من تحقيق الصحابة والتابعين^(١)، وكفاك بهذا توهينا لأدلة القرآن والسنة.

ومن الشواهد على توهين أهل الكلام لأدلة القرآن العقلية: ما ذكره التفتازاني من أن الحجة في قوله - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢) إقناعية، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات^(٣)، وسيأتي نقض هذا في الفصل الخاص بتوحيد الربوبية^(٤).

ومن الشواهد في هذا الباب قول ابن عاشور^(٥) - بعد أن قرر أن دليل القرآن على الوحداية إقناعي خطابي، متابعا في ذلك شارح النسفية -: (أما الدليل البرهاني الخالص على استحالة تعدد الآلهة بالذات، فله مقدمات أخرى قد وفي أئمة الكلام بسطها بمالا رواج بعده لعقيدة الشرك ...) ^(٦).

(١) انظر الدرء: ٣٦١/٧.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) انظر شرح العقائد النسفية: ص ٢٩، وانظر تعليق السيوطي على ذلك في صون المنطق: ص ٢٠.

(٤) انظر ص: ٣١٤ وما بعدها.

(٥) هو محمد الطاهر بن عاشور، عالم فاضل، من علماء تونس المشهود لهم بالعلم، اشتهر بتفسيره الكبير الذي سماه: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. توفي سنة ١٣٩٣ هـ. انظر التفسير العلمي للقرآن في الميزان لأحمد أبو حجر: ص ٢٦٣، الحاشية.

(٦) التحرير والتنوير: ١١٦/١٩. وانظر: ١٥٤/٢٤، حيث قال عن قول مؤمن آل فرعون: فيما أخبر الله عنه: ﴿لَا جَرَرَ أَنَا تَدْعُونَنِي إِلَىٰ لَيْسَ لَمْ دَعَوُهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [غافر: ٤٣]: (وهذا دليل إقناعي، غير قاطع للمنازع في إلهية رب هذا المؤمن). وقارن هذا بما قاله ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ٣٥٧/١.

ومفهوم كلامه هذا أن الدليل القرآني على التوحيد غير برهاني، أو أنه غير خالص البرهانية، أو أنه قد يكون بعده رواج للشرك، فلم يستأصل شجرة الشرك من جذورها، وهذا مفهوم غاية في الخطورة، ماكان ينبغي لصاحب هذا التفسير أن يجعل له محملاً في عبارته هذه، والله - تعالى - يقول: ﴿فَأَيَّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ (١)، فالذي لاتنفعه أدلة القرآن، أتى له أن تنفعه أدلة أهل الكلام.

وبعد، فتلک أربعة أمثلة على توهين الخلف لحجج القرآن، وقفت عليها دونما بحث وتقصي، ولو تتبعنا هذا لوجدنا أمثلة كثيرة قطعاً، لكنني لم أتعن ذلك؛ لأن هذه النظرة الكلامية إلى نصوص الكتاب والسنة معلومة ظاهرة من منهجهم العام في التعامل معها، ولست أنكر وجود بعض المنكرين من المتكلمين أنفسهم، لهذه النظرة الجافية لأدلة القرآن، إلا أن هذا الإنكار من الندرة بحيث لايمثل إلا شذوذاً عن الموقف العام لأهل الكلام من دلائل الكتاب والسنة.

(١) سورة الجاثية: ٦.

المطلب الثاني

جعل الأدلة العقلية النقلية تابعة لعقلياتهم

ذكرت فيما سبق إعراض الخلف عن الأدلة العقلية التي تضمنتها النصوص بدعوى بعضهم عدم وجودها أصلاً، أو بدعوى بعضهم الآخر عدم يقينيتها أو كفاءتها، لكن هذا لا يمنع أن يرى الباحث بعض المحاولات النادرة عند بعض المتكلمين، للربط بين مايقرون من العقليات، وبين نصوص القرآن والسنة، إلا أن هذه المحاولات لاتخرج بهم عن منهجهم العام، القائم على الثقة المطلقة بالعقل، وتقديمه على النقل على كل حال، فهم لايتجهون إلى مضامين النصوص النقلية إلا بعد استقرارهم على نتائج بحوثهم العقلية، وفراغهم من الاستدلال تماماً.

يقول القاضي عبدالجبار في بيان مايجوز أن يدل عليه الخطاب وسائر الأدلة السمعية: (قد بينا من قبل، أنه لايدل على مالولا العلم به لما عُلم كونه دلالة؛ لأن ذلك يوجب كون الفرع دالا على أصله؛ لأن من حق الدلالة أن تكون كالأصل لما تدل عليه، فإذا كان المدلول أصلاً للدلالة أدى إلى أن كل واحد منهما أصل لصاحبه، وذلك يتناقض، فلهذه العلة لايجوز أن يدل الخطاب على التوحيد والعدل ومقدماتهما؛ لأننا لنعلمه دلالة إلا بعد العلم بجميع ذلك)^(١).

(١) المفتي: ٩٣/١٧، وانظر رسائل العدل والتوحيد لبعض أئمة المعتزلة: ١٢٤/١، والإرشاد للجويني: ص٣٥٨، ٣٦٠، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: ص١٣٢، والمواقف للإيجي: ص٣٩.

ويقول: (وإنما يجب أن يُذكر الكتاب فيما حل هذا المحل، على جهة التأكيد، وإيراد مناقضة قول الخصم)^(١).

وأهل البدع إذا وجدوا في ظواهر الآيات ما يمكن أن تُجعل عقلياتهم مدلولاً له انتحلوه، وكثير منهم لا يترددون في ليّ أعناق النصوص حتى تدل قسراً على ما قرروه سلفاً، ضاربين بأسلوب القرآن ولغته وضوابط تفسيره عرض الحائط، فالآية تدل على ما أرادوا، ولو كانت لغة العرب وتفسير السلف يبيان ذلك؛ ولذلك ظهر التكلف في استخراج الأدلة العقلية من القرآن على هيئة لا يطمئن لها قلب العارف بأسلوب القرآن ومنهجه في الاستدلال.

ومن أظهر الأمثلة على هذا المنهج البدعي في استلال الدلالات من الآيات: استشهاد الفلاسفة والمتكلمين، كل على طريقته، بقوله - تعالى - على لسان خليله إبراهيم - عليه السلام - : ﴿فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ لَا أُجِبُ الْآفِلِينَ﴾^(٢)، وسيأتي تفصيل الرد عليهم في الفصل الخاص بتوحيد العبادة^(٣).

ومن ذلك جعلهم دليل التمانع هو مدلول قوله - تعالى - : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٤)، مع أن الآية دلت على أعظم مما دل عليه دليل التمانع، وإن كان دليلاً صحيحاً في ذاته، كما سيأتي.

ومن أمثلة التكلف الظاهر في استخراج الأدلة العقلية من القرآن: استدلال ابن حزم بقوله - تعالى - : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾^(٥)

(١) المغني: ١٢/١٦٦، ١٦٧، وانظر: ٩٤/١٧.

(٢) سورة الأنعام: ٧٦.

(٣) انظر ص: ٤٣٥.

(٤) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٥) سورة الرعد: ٨.

وقوله - تعالى -: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾^(١) وقوله - تعالى -: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾^(٢) على حدوث العالم^(٣)، مع أن حدوث العالم أمر محسوس ومشاهد، كما أنه يكفي في إثباته دلالة السمع، ولا يتوقف على إثباته العلم بالصانع وثبوت النبوة، والطريقة الفلسفية التي استدل بها على ذلك وجعل الآيات مشيرة إليها لا يشك عارف بأسلوب القرآن وطريقة الأنبياء أنها لا علاقة لها بالآيات، لامن قريب ولا من بعيد.

وكذلك أبو الحسن الأشعري في كتابه اللمع، جعل طريقة الجواهر والأعراض عند المتكلمين من مدلول قوله - تعالى -: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ...﴾^(٤) الآيات، وغيرها من الآيات التي تذكر أطوار خلق الإنسان، ظناً منه أن النطفة فيها جواهر باقية، وأن نقلها في الأعراض يدل على حدوثها، فجعل حدوث جواهر النطفة مستنداً عليه في الآية^(٥)، وليس هذا مدلول الآية، فإن النطفة نفسها حادثة بعد أن لم تكن، مستحيلة عن دم الإنسان، وسوف تستحيل إلى مضغة، والله تعالى يخلق الجوهر الثاني من المادة الأولى بالاستحالة، وبعدم المادة الأولى، لا يبقى جواهرها بأعيانها دائماً كما يظن المتكلمون^(٦).

والمقصود أن كثيراً من المتكلمين إن استشهدوا بالكتاب فإنما

(١) سورة فاطر: ١.

(٢) سورة الجن: ٢٨.

(٣) انظر الفصل: ١٥/١ - ٢١، والمحلى له: ٤/١، ٥، وابن حزم وموقفه من الإلهيات للدكتور أحمد الحمد: ص ١٢٣ - ١٢٥. وانظر نقد ذلك في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٢٤/١.

(٤) سورة الواقعة: ٥٨ - ٦٢.

(٥) انظر اللمع: ص ٢٠ وقد تقدم كلام الأشعري في ذم طرق المتكلمين المبتدعة مما يفيد رجوعه عنها، انظر ص: ١٢٣، ١٢٤.

(٦) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤٧٠/١٦.

يكون ذلك تبعًا لا ابتداءً، اعتضادًا لا اعتمادًا، وهذا هو عكس المنهاج القويم تمامًا. يقول الإمام ابن تيمية: «الواجب أن يُجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل، ويعرف برهانه ودليله إما العقلي، وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد»^(١).

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أن أئمة القائلين بتقديم العقل على النقل قد صرحوا بأن قبولهم لبعض الأدلة السمعية لم يكن من أجل كونها ثابتة عن رب العالمين، أو عن رسوله الأمين، وإنما لاعتقادهم أن العقل قد دل على مقتضاها، فهي عندهم للاعتضاد لا للاعتماد، ولكي يحتجوا به على من ينزعهم من المصدقين بالسمع، لذلك فلا تعجب إذا رأيت كثيرًا من الأدلة السمعية المردودة من قبلهم أقوى بكثير من التي يقبلونها^(٢).

(١) الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى: ١٣/٦٤٥ - ٦٤٦.

(٢) انظر درة التعارض: ١٧٥/١.

الفصل السادس

الاستدلال العقلي بين الإفراط والتفريط

المبحث الأول

الإفراط والتفريط في النظر العقلي

الاستدلال العقلي على العقائد شأنه شأن سائر أبواب الاعتقاد، وقع فيه الانحراف من جانبي الإفراط والتفريط^(١): فكما أن الانحراف في باب صفات الرب وتنزيهه - جل وعلا - قد تقاسمه أهل التعطيل، وأهل التمثيل، والانحراف في باب الإيمان وقع من طرفي: الغلو في تكفير أصحاب الكبائر، والتفريط من المرجئة في إخراج العمل من مسمى الإيمان، وكما وقع الانحراف على هذا النحو في باب القدر، وباب الصحابة، وغيرها من أبواب الاعتقاد، كذلك وقع الانحراف في الأمة في النظر العقلي من جانبيين، أهل الإفراط والإغراق في العقلية، من أهل الكلام ومن تأثر بهم، وأهل التفريط والتقصير في هذا الباب، من الصوفية وأهل التقليد.

وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض المنتسبين إلى السنة والحديث^(٢).

ولاتنافي بين كون الإفراط في النظر العقلي انحرافا وابتداعا، وكونه مشروعًا وممدوحًا في الأصل، فكمن أمر هو مطلوب شرعًا،

(١) الإفراط في أمر ما هو تجاوز الحد فيه، والتفريط فيه هو التقصير به عن رتبته التي هي له. انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٤/ ٤٩٠.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣/ ٣٣٩.

بل من أصل الاعتقاد والعبادة، يصبح بالإفراط فيه والغلو سببا للضلال، كما هو الحال في المحبة والخوف والرجاء، فإنها مع كونها أركان العبادة الثلاثة، التي لا يكون عابداً لله من لم يأت بها جميعاً، إلا أن من عبد الله بالحب وحده كالصوفية فهو زنديق، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجيء، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري خارجي، كما أثر عن السلف^(١).

وأكثر أهل الكلام يجعلون العقل وحده أصل علمهم بالله، ويجعلون الإيمان والقرآن والسنن تابعة له، فالمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية المستغنية بنفسها عما سواها، فهي مقابل نصوص الوحي بمنزلة المحكم من المتشابه، فإليها المرد وال مرجع، وعليها المعول، وإذا صنفوا في الاعتقاد فإنهم يقدمون في كتبهم الكلام في النظر في الدليل والعلم، وأن النظر يوجب العلم، وأنه واجب، ثم إذا صاروا إلى ماهو الأصل والدليل للذين استدلوا بدليل مبتدع في الشرع وباطل في العقل، كاستدلالهم بحدوث الأعراض على حدوث الأجسام وغير ذلك^(٢).

وهم مع هذا ينسبون مخالفيتهم في منهجهم هذا من أهل الحديث وغيرهم إلى الجهل والجمود، وقلة العقل، وبلاغة الفهم، وينبزونهم بالحشو والتجسيم والتشبيه.

ولأهل الكلام شبهة معروفة يحتجون بها على إفراطهم في العقلية، ويثربون بها على أهل السنة مخالفتهم لهم في هذا المنهج، وهي أن النظر العقلي الكلامي أداة لكشف شبهات الملحدين، والرد على المعاندين من أهل الملل والنحل والفلسفات المختلفة، وهذا مالا يفي

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٨١/١٠.

(٢) انظر المرجع السابق: ٣٣٨/٣ و ١٦٠/١٩.

به الاقتصار على القرآن وحده.

وبهذه الشبهة اعتذر القاضي أبو بكر بن العربي عن علماء الكلام في إفراطهم في العقلیات^(١)، وكذلك شيخه أبو حامد الغزالي^(٢).

وقد أورد ابن الوزير اليماني هذه الشبهة، وقدّھا بما ملخصه: أن المخالفين إما أن يطلبوا من أهل السنة تعريفهم بأدلتهم حتى يسلّموا، أو يوردوا شبههم عليهم لفتنتهم.

فأما المقام الأول وهو مطالبة أهل السنة بالأدلة اليقينية، السالمة من المعارض، فلا حاجة لنا فيه إلى علم الكلام، ويكفيّنا فيه القرآن والسنة لوجوه:

أولها - أن يقال للمتكلمين: ما تقولون إذا قال الكفرة: إن أدلتكم المحررة شبه ضعيفة وخيالات باردة؟

فما أجبتهم به عليهم بعد الاستدلال والنزاع والخصومة فهو جوابنا عليهم قبل ذلك كله.

فإن قالوا: إنه يحسن منا بعد إقامة البراهين أن نحكم عليهم بالعناد، وأما أهل الأثر وترك علوم الجدل والنظر فإنه يقبح منهم ذلك قبل إقامة البراهين.

قيل: إن الحجة لله - تعالى - قد تمت قبل نصبنا ونصبكم للبراهين، بما خلق الله لهم من العقول، وأرسل إليهم من الرسل، وفطرهم عليه من الإسلام له، وتوحيده ومعرفة، فنحن أولى منكم بالحكم عليهم بذلك، بعد عرض أدلتنا عليهم.

ثانيها - أن من المتكلمين طوائف لا يوجبون النظر في علم الكلام، فمنهم من قال بأن المعارف ضرورية، وجعل النظر شرطاً اعتيادياً غير

(١) انظر قانون التأويل: ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) انظر إحياء علوم الدين: ٣٣/١.

مؤثر، وهم أقوى هذه الطوائف حجة، وعلى هذا الغزالي في القسطاس المستقيم^(١)، ومنهم من يقول: إن المعارف ضرورية مطلقاً بعد تمام العقل، وخطورها في الخاطر، وزوال السهو عن تصورها، ومنهم من يجيز تقليد أهل الحق، وهو قول طوائف من المعتزلة والشيعة.

فإذا تقرر أن هذه الطوائف الثلاث من جلة علماء الكلام على هذا القول، فما بالهم يعترضون على المحدثين ويشغبون عليهم القول بعدم وجوب النظر في الكلام؟

ثالثها - النظر في أنواع الأدلة الشرعية بحق يورث علماً قاطعاً بغيتها في هذا الباب.

وأما المقام الثاني: وهو قولهم ماتفعلون إذا أورد عليكم شبه من الفلاسفة وغيرهم وليس عندكم من علم الكلام ماتردون به عليهم؟ فالجواب عليه من وجهين:

الأول - نفعل كفعل الصحابة والتابعين وأهل المعارف الضرورية من المؤمنين.

فإن قيل: إنهم إنما استغنوا عن علم الكلام لفرط ذكائهم وكمال عقولهم.

قلنا: وما المانع أن يكون في كل عصر من هو كذلك؟ بل هذا هو المعروف، بل إنه لا يفهم مقاصد علم الكلام الذي يوجبونه على الوجه المرضي إلا من كان كذلك، فليستغن إذاً بالقرآن والسنة وعلم السلف عن الكلام في الرد على الملاحدة.

الثاني - أن أصول المعتزلة تقتضي عدم الخوض في الشبهات، إذ كان عندهم النظر واجباً على العبد، والبيان واللفظ واجبين على

(١) بحث عن هذا في القسطاس المستقيم فلم أعتد إليه.

الله - تعالى -، فلا حاجة إذاً إلى تعلم الكلام، بل يترك الخوض فيه حتى ترد الشبهة القادحة، ثم نفعل إذ ذاك الواجب علينا وهو النظر، والله - تعالى - يفعل ما يجب عليه عند المعتزلة، وهو البيان واللفظ^(١).

والمقصود أن أهل الكلام قد لاقوا إجماعاً من أئمة السلف وأهل الحديث على ذم إفراطهم في العقليات، واستقلالهم بها عن الوحي الإلهي، حتى صنفوا في ذلك المصنفات، ككتاب «ذم الكلام وأهله»^(٢) لشيخ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري^(٣)، وكتاب «الغنية عن الكلام وأهله»^(٤) للإمام الخطابي وغيرها^(٥).

بل إن بعض المتكلمين ذكر اتفاق أئمة السلف على ذم طريقة المتكلمين، كما فعل الغزالي في الإحياء^(٦).

ومما زاد في سوء موقف المتكلمين هذا وذم الأئمة لهم: أن كثيراً منهم فرطوا فيما أمر به الشرع من الأعمال، فجمعوا فساد العمل إلى فساد العلم، حتى كان فيهم شبه باليهود من هذا الوجه^(٧).

(١) بتلخيص من «العواصم والقواصم» لابن الوزير: ٢٧/٤ - ٩٣. وانظر ردّ هذه الشبهة أيضاً في مجموع الفتاوى: ١٠٥/٤ وما بعدها.

(٢) وصفه شيخ الإسلام بقوله: المصنّف الكبير. انظر درء تعارض العقل والنقل: ١٤٥/٧.

(٣) هو الحافظ الإمام الزاهد أبو إسماعيل عبدالله بن محمد بن علي بن محمد الأنصاري الهروي، قال الذهبي: (كان سيفاً مسلولاً على المخالفين، وجدعاً في أعين المتكلمين، وطوداً في السنة لا يترزّل). تذكرة الحفاظ: ١١٨٤/٣، توفي سنة ٤٨١هـ.

(٤) أورد السيوطي في صون المنطق شيئاً كثيراً من هذا: ص ٩١.

(٥) ممن اعتنى بجمع أقوال الأئمة في ذلك السيوطي في كتابه «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام».

(٦) انظر منه: ١١٤/١.

(٧) انظر منهاج السنة لابن تيمية: ٤٢٨/٥.

وقد كان من أسوأ مظاهر غلو المتكلمين في العقليات توقيف الكثير منهم صحة الإيمان على النظر العقلي، كما سيأتي بيانه في آخر هذا الفصل.

وقد بلغ إفراط المتكلمين في العقليات حدًا جعل بعضهم يدرك أن عقائد عامة الناس في خطر من الزيغ والشك بسببهم، فحاول أن يحصر المباحث العقلية الكلامية فيمن هو أهل لها من الخاصة دون العامة، وفي سبيل ذلك ألف أبو حامد الغزالي كتابه «إجماع العوام عن علم الكلام» ومما ذكر فيه أن الاستدلال العقلي على العقائد لا يجوز إلا بشرطين: الأول: ألا يزداد على أدلة القرآن والسنة، فلا تسلك طرق المتكلمين وشطحاتهم.

الثاني: البعد عن التعمق والإيغال في الدقائق، وقفوا ما ليس للإنسان به علم^(١).

أما عاقبة الأمر في إفراط المتكلمين في العقليات فيمثل رجوع كثير من أئمتهم آخر الأمر إلى منهج التسليم لنصوص الوحي، وندمهم على هذا الإفراط، وخير مثال على ذلك إمام الأشاعرة في عصره، بل إمام المتكلمين قاطبة، ومقدمهم، وأشدّهم إفراطًا في العقليات: فخر الدين الرازي، وهو من هو في فرط الذكاء، وتحصيل أفكار المتقدمين والمتأخرين، من العلماء والحكماء والمتكلمين، حتى إنه ألف مما ألف موسوعته الكلامية التي سماها: «نهاية العقول في دراية الأصول» ومن عنوان هذا الكتاب يظهر أنه ضمّنه غاية ما توصل إليه من النظر العقلي في المطالب الأصولية، ثم بعد هذا كله يقول آخر حياته كلمته المشهورة: نهاية إقدام العقول عقال^(٢).. فسلم أخيرًا أن العقل لا بد

(١) انظر إجماع العوام: ص ٧٨.

(٢) ذكرها عنه ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ١/١٦٠، وقال إنه قال =

له في نهاية إقدامه أن يذعن لعقال الشرع.

هذا هو الطرف الأول من طرفي الانحراف في الموقف من العقل ودلالاته، طرف الإفراط الذي يمثله المتكلمون، وقد قابلهم في الطرف الآخر - طرف التفريط - طوائف من المتصوفة، وبعض المنتسبين إلى السنة والسلف، ممن أهملوا النظر العقلي الصحيح، ولم يحسنوا استخدام العقل كما ينبغي، تغليبا لما عندهم من العلوم الضرورية، والمعارف اليقينية، التي نالوها بالرياضات، أو بالكشوف والإلهام، أو بما ثبت لديهم من الأدلة السمعية المتواترة، أو المشهورة.

وكثير من الصوفية يذمون العقل ويعيبونه^(١)، ويرون الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لاتنال إلا بعدمه، ويقرون من الأمور ما يكذب به صريح العقل^(٢).

ويقولون: إن الإنسان إذا صفت نفسه على طريقتهم المبتدعة، فاضت عليه العلوم بلا تعلم^(٣)، وكثيرا ما تكون عباداتهم التي يصفون بها أنفسهم مبتدعة، مخالفة للسنة، فيجمعون بين فساد العمل ونقص العلم، حتى صار فيهم شبه من النصارى من هذا الوجه^(٤).

وأما من قصر في النظر العقلي ممن ينتسب إلى السنة والحديث؛ فإنهم لما رأوا ما عليه أهل الكلام من العقلليات المستلزمة لمخالفة الكتاب والسنة؛ نفروا من جنس النظر العقلي، وصاروا يصنفون كتباً

= هذا في كتابه: أقسام اللذات، وهو مخطوط في الهند، كما يقول الدكتور محمد رشاد سالم في تعليقه على الموضوع السابق من الدرء.

(١) انظر إحياء علوم الدين: ١/١٠٥.

(٢) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية: ٣/٣٣٨.

(٣) انظر مناهج الأدلة لابن رشد: ص ٥٩.

(٤) انظر منهاج السنة لابن تيمية: ٥/٤٢٩.

يقدمون فيها مايدل على وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة، لكنهم قد يخلطون صحيح الآثار بضعيفها، أو يستدلون بما لايدل على المطلوب، ثم هم إن استدلوا بالقرآن فإنما يستدلون به من جهة أخباره، لا من جهة دلالاته، فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على إثبات الربوبية والوحدانية والنبوة والمعاد، وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك، فكانوا يسمون كتبهم أصول السنة والشرعية ونحو ذلك، وجعلوا الإيمان بالرسول قد استقر فلا يحتاج أن تُبين الأدلة الدالة عليه، وهم مع ذلك يشددون النكير على أهل الكلام، ويبدعونهم ويضللونهم، وربما كفروهم لكونهم أصولاً أصولاً تخالف ما قاله الرسول، فإذا اطلع أهل الكلام على حالهم هذا زادوا في مناقضتهم ونسبتهم إلى الجهل^(١).

فهؤلاء ومن مائلهم هم أهل التفريط في العقل ودلالاته، وكل من أهل الإفراط في العقل والتفريط فيه منحرف عن الجادة، وكلا الطرفين مذموم:

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم^(٢)

وكلا الطائفتين - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - يلحقهما الملام، لكونهما عرضتا عن الأصول التي بينها الله بكتابه^(٣)، ويقول في موضع آخر:

(وكل من هؤلاء وهؤلاء أدخلوا في مسمى الشرع والعقل والسمع ما هو محمود ومذموم)^(٤). ويقول: (وليس ماجاء به الرسول

(١) انظر الفتاوى لابن تيمية: ١٦١/١٩، ١٦٢.

(٢) البيت لابن الزُّبَيْرِي فيما ذكر، ولم أجده في شعره الذي جمعه د. يحيى الجبوري، مع أن فيه قصيدة على نفس الوزن والقافية.

(٣) انظر معارج الوصول، ضمن الفتاوى: ١٦٢/١٩.

(٤) النبوات: ص ٩٤.

موافقا لما قال هؤلاء ولا هؤلاء: ﴿ مَا كَانَ لِإِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَتْ حَنِيفًا مَّسْلَمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (١)، وما كان رسول الله ﷺ ولا أصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأي، ولا على طريقة أهل البدع من أهل العبادة والتصوف، بل كان على مابعثه الله من الكتاب والحكمة (٢).

والمنهاج العقلي الشرعي الذي أنزله الله - تعالى - في كتابه، وارتضاه لأوليائه، وسنّه رسله الكرام، - عليهم أفضل الصلاة والسلام -، وسط بين هذين الطرفين، فلا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا إجحاف، بل هو منهاج الوسطية الذي يجمع ماعند الطائفتين من الحق، وينبذ ما في مسلكيهما من الباطل، وهو منهاج الاستقامة والسنة، الذي كان عليه سلف هذه الأمة، ومن تبعهم من الأئمة، من أهل الحديث والفقه والتفسير، ومن الزهاد والعباد؛ فإنهم سلموا مما وقع فيه أهل الكلام من تقديم عقلياتهم على الوحي الإلهي، والابتداع في مسائل الدين ودلائله، كما سلموا من إعراض الصوفية عن التفكير والتدبر في آيات الله - تعالى - (٣)، والسلف بريئون مما ينسبه إليهم الجهالة من تعطيل العقل ودلالاته، وإهمال النظر بالكلية، كما أن منهجهم بريء ممن ينتسب إليه من أهل التقليد والجمود، والجهل والجفاء، ممن يذم العقل مطلقاً.

(١) سورة آل عمران: ٦٧.

(٢) منهاج السنة: ٤٢٩/٥.

(٣) إعراض الصوفية عن التفكير في المخلوقات نتيجة طبيعية لقولهم بالفناء. يقول الحافظ الذهبي: (وإنما أراد قداماء الصوفية بالفناء نسيان المخلوقات وتركها، وفناء النفس عن التشاغل بما سوى الله، ولا يسلم إليهم هذا أيضاً، بل أمرنا الله ورسوله بالتشاغل بالمخلوقات، ورؤيتها والإقبال عليها، وتعظيم خالقها). سير أعلام النبلاء: ٣٩٣/١٥.

وهكذا فإن الوسطية في باب النظر العقلي خاصة من خصائص أهل السنة والجماعة في منهجهم العقدي، وفضيلة من فضائله، حيث سلموا من التأثير بأهل البدع في تناقضهم في هذا الباب، وهذا جارٍ مع ما عليه أهل السنة والجماعة من التوسط في سائر أصول الاعتقاد بين فرق الأمة.

ولاشك أن المصيبة على الدين وأهله كانت أعظم من قبل المتكلمين من أهل الإفراط، والصوفية من أهل التفريط، إلا أن لأهل التفريط في النظر العقلي الشرعي من غير الصوفية دوراً في وقوع الانحراف عن الصراط المستقيم في هذا الباب، خصوصاً وأنهم ينسبون موقفهم هذا إلى أهل السنة، ويصورونه على أنه منهج السلف وأصحاب الحديث، فيقع بذلك نفرة من مذهب السلف، ورغبة عن منهجهم في الاستدلال على العقائد، لدى كثير من النظائر والدارسين لأصول الدين، لما تقرر لديهم وترسخ عندهم - وهم لا يلامون على ذلك - من أن العقل الصريح مصدر صحيح للمعرفة، وأحكامه ودلالاته صادقة لاشك فيها، فكيف يُذم العقل مطلقاً، وينهى عن اتباع أحكامه، دون تقييد هذا الذم والنهي بما كان مبتدعاً مشكوكاً في صحته، أو مخالفاً للوحي الثابت، وهذا يدعونا إلى بيان حقيقة موقف السلف من النظر العقلي؛ لنقف على براءتهم من الإعراض التام عن العقل ودلالاته، وأنهم أولى به ممن ينتحلونه من أهل الأهواء والبدع.

المبحث الثاني

موقف السلف من النظر العقلي، والمصطلحات الكلامية

إن حرصي على بيان موقف السلف من النظر العقلي لمخالفهم ليس بقدر حرصي على بيانه لأتباعهم - وأنا واحد منهم إن شاء الله تعالى -، وذلك أن بعض المنتسبين إلى الحديث والسنة - كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - فيما سبقت الإشارة إليه^(١) - قد حصل لديهم ردة فعل تجاه المتكلمين وأصحاب المناهج العقلية^(٢)، حتى صارت بينهم وبين العقل وما يتصل به جفوة ونفور، وكأن الذم الشرعي لحق أهل الكلام لمجرد استعمالهم اسم العقل في التعبير عن مناهجهم، مع أن هذا في حقيقته انتحال لاسم مدح شرعي لا ينبغي أن يسلم لهم، ولا أن تتاح لهم فرصة الاستئثار به، بل ينبغي أن ينازعوه، كما نوزعوا في انتحالهم لقب أهل السنة، والواقع أن الذم لم يلحق أهل الكلام لمجرد استعمالهم اسم العقل مقابل الشرع، بل ولا لمجرد ابتداعهم مصطلحات حادثة، وإنما لحقهم الذم في عقلياتهم الباطلة المناقضة لصريح العقل وصحيح النقل، ولبطلان المعاني التي عبروا عنها بهذه المصطلحات الحادثة.

فالواجب التمييز والدقة في هذا الباب؛ فذلك أمر في غاية الأهمية؛ لأن كثيراً من مصطلحات أهل الكلام ألفاظ مجملة تحتل حقاً وباطلاً، وربما يقع من لم يميز ويستفصل في المراد بها في نفي ما تضمنته من الحق، أو إثبات ما احتملته من الباطل، والواجب هنا أن تجعل الألفاظ

(١) راجع ص: ١٦٧، ١٦٨.

(٢) انظر النبوات: ص ٩٣، ٩٤ وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير: ص ٦٢١.

الشرعية الموجودة في كلام الله - تعالى - ورسوله - عليه الصلاة والسلام - هي الأصل، بعد أن يُعرف معناها الصحيح الذي أراده المتكلم بها، ويقاس بعد ذلك عليها ما يذكره الناس من ألفاظ بعد معرفة مرادهم بها^(١).

والمقصود أن ما يستعمله أهل البدع من مصطلحات كلامية كالنظر والجوهر والعرض والقدم ونحوها مما يستخدمونه عند كلامهم في العقائد لا ينبغي أن يكون في حد ذاته مزعجاً بقدر ما قد يكون تحتها من المعاني الباطلة، والاحتمالات المناقضة للسنة، واستمع إلى دقة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - حيث يقول: (والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به رسوله، والاستدلال بما يبينه الله ورسوله، بل ولا ذموا كلاماً هو حق، بل ذموا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضاً، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل)^(٢).

ويقول - رحمه الله تعالى -: (السلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة لكلف الجوهر^(٣) والعرض^(٤) والجسم وغير ذلك؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه، لاشتغال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات... فإذا عُرِفَت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووُزِنَت بالكتاب

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٥٥/١٧.

(٢) الفرقان بين الحق والباطل، ضمن الفتاوى: ١٤٧/١٣.

(٣) الجوهر يطلق على معاني: منها الموجود القائم بنفسه، ومنها الحقيقة والذات. انظر كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي: ٢٨٨/١، ٢٨٩.

(٤) العرض هو الموجود الذي يحتاج إلى محل يقوم به، أو هو ما يعرض في الجوهر، مثل الألوان والطعوم. انظر التعريفات للجرجاني: ص ١٤٨، ١٤٩.

والسنة: بحيث يُثبت الحق الذي أثبتته الكتاب والسنة، ويُنفى الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة، كان ذلك هو الحق، بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً في الوسائل والمسائل من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم... إلخ^(١).

بل إن شيخ الإسلام يذهب إلى أوسع من هذا حيث يقول: (وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحة، كمخاطبة العجم من الروم والفرس وترك بلغتهم وعرفهم فإن هذا جائز حسن للحاجة، وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه)^(٢).

بل إنه يرى أن أدلة المبتدعة قد تنفع نسيباً، وإن كانت باطلة في نفسها، لكون غيرها أبطل منها، فينتفع بها أقوام ينتقلون بها إلى خير مما كانوا عليه^(٣).

وبهذا الكلام يُرد على من انتقد على شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - من أهل السنة والحديث خوضه في الرد على أهل الفلسفة والكلام بمصطلحاتهم وألفاظهم^(٤)، فإنه - رحمه الله - قد بين أنه إنما يستخدمها ليتبين ما وافق الحق من معانيها وما خالفه، ففي هذا عظيم

(١) الفتاوى: ٣/٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢) المرجع السابق: ٣/٣٠٦.

(٣) انظر الفتاوى: ١٣/٩٥ - ٩٦.

(٤) مثل قول الذهبي في ترجمته: (وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا وجسر عليها) عن الشهادة الزكية لمرعي الحنبلي: ص ٤١، ومثل قول الشيخ الألباني: (وكم كنا نود ألا يلج ابن تيمية - رحمه الله - هذا المولج؛ لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام الذي تعلمنا منه التحذير والتنفير منه)، السلسلة الصحيحة: ٢٠٨/١ حديث (١٣٣). وانظر الذيل على طبقات الحنابلة، لابن رجب: ٢/٣٩٤.

المنفعة، وهو كما يقول شيخ الإسلام من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه^(١).

ولأجل هذا نرى شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - يحتفي كثيرًا بما في كلام الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - من ردود عقلية على الجهمية والزنادقة، في نفيهم لعلو الله - تعالى -، وقولهم بالحلول، لما في ذلك من دلالة على اهتمام أئمة السلف بدلائل العقول، على الطريقة الشرعية الفطرية، ولما فيه من ردٍّ على من يتهم السلف بالنصية المطلقة، وضعف الحجة العقلية، والاقتصار على السمع.

يقول شيخ الإسلام: (... الإمام أحمد ونحوه من الأئمة، هم في ذلك (يشير إلى القياس العقلي) جارون على المنهج الذي جاء به الكتاب والسنة، وهو المنهج العقلي المستقيم، فيستعملون في هذا الباب (يعني الصفات الإلهية) قياس الأولى والأخرى والتنبيه، في باب النفي والإثبات ... فمسلك الإمام أحمد وغيره مع الاستدلال بالنصوص وبالإجماع مسلك الاستدلال بالفطرة، والأقيسة العقلية الصحيحة المتضمنة للأولى^(٢) .

والحقيقة أنه لم يتصدَّ أحد لتجريد منهج السلف في الاستدلال العقلي على أصول الاعتقاد كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، وله في ذلك نصوص هي غاية في الأهمية، يتأكد على كل باحث في منهج أهل السنة والجماعة الاطلاع عليها. كما أنه - رحمه الله تعالى - نقد بجرأة نادرة من أهمل الجانب العقلي من الاستدلال الشرعي، واقتصر منه على الجانب السمعي، من المتسبين للمنهج السلفي، كما مر بعض ذلك^(٣)، وكما في قوله: (إن كثيرًا من

(١) انظر الفتاوى: ٣٠٨/٣.

(٢) بيان تلبيس الجهمية: ٥٣٥/٢ - ٥٣٧.

(٣) راجع ص: ١٦٧، ١٦٨.

المنتسبين إلى العلم والدين قاصرون، أو مقصرون في معرفة ما جاء به من الدلائل السمعية والعقلية، فطائفة قد ابتدعت أصولاً تخالف ما جاء به هذا وهذا، وطائفة رأت أن ذلك بدعة فأعرضت عنه، وصاروا ينتسبون إلى السنة لسلامتهم من بدعة أولئك، ولكن هم مع ذلك لم يتبعوا السنة على وجهها، ولا قاموا بما جاء به الرسول من الدلائل السمعية والعقلية، بل الذي يخبر به من السمعيات مما يخبر به عن ربه، وعن اليوم الآخر. غايتهم أن يؤمنوا بلفظه من غير تصور لما أخبر به، بل قد يقولون مع هذا إنه نفسه لم يكن يعلم معنى ما أخبر به؛ لأن ذلك عندهم هو تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، وأما الأدلة العقلية فقد لا يتصورون أنه أتى بالأصول العقلية الدالة على ما يخبر به، كالأدلة الدالة على التوحيد والصفات، ومنهم من يقر بأنه جاء بهذا مجملًا ولا يعرف أدلته، (..) الخ كلامه رحمه الله^(١). وكقوله في موضع آخر: (كثير من أهل الحديث والسنة قد ينفي حصول العلم لأحد بغير الطريق التي يعرفها، حتى ينفي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك)^(٢) وكقوله في موضع ثالث: (..) ولهذا ظن طوائف من عامة أهل الحديث والفقه والتصوف أنه لا يتكلم في أصول الدين، ولا يتكلم في باب الصفات بالقياس العقلي، وأن ذلك بدعة، وهو من الكلام الذي ذمه السلف، وكان هذا مما أطمع الأولين فيهم لما رأوهم ممسكين عن هذا كله، إما عجزًا أو جهلاً، وإما لاعتقاد أن ذلك بدعة وليس من الدين، (..) الخ كلامه^(٣).

وقال بعد ذكر إفراط أهل الكلام وتفريط الصوفية في العقليات:

(١) الفتاوى: ٢٥١/١٦ - ٢٥٣.

(٢) المرجع السابق: ٣٣٨/١١.

(٣) بيان تلبيس الجهمية: ٥٣٦/٢.

(وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث، تارة بعزل العقل عن محل ولايته، وتارة بمعارضة السنن به)^(١).

وقال بعد أن ذكر أن بيان الرسول ﷺ لأصول الدين جامع بين الطريقتين السمعي والعقلي: (دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين ليست بمجرد الخبر، كما تظنه طائفة من الغالطين من أهل الكلام والحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم، بل الكتاب والسنة دلا الخلق وهدياهم إلى الآيات والبراهين والأدلة المبينة لأصول الدين)^(٢). بل إنه صرح - كما سبقت الإشارة^(٣) - بأن من يسمون كتبهم: أصول السنة والشرعية ونحو ذلك، ويقدمون في هذه المصنفات ما يدل على وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة، والحديث وكلام السلف، ويجعلون الإيمان بالرسول قد استقر فلا يحتاج أن يُبين الأدلة الدالة عليه، صرح - رحمه الله تعالى - بأن هؤلاء يلحقهم الملام كما يلحق المتكلمين، حيث إنهم قصرُوا استدلالهم بالقرآن في جانبه السمعي دون جانبه العقلي، وأن لهم نصيباً من الإعراض عن الأصول التي بينها الله في كتابه، كما هو حال المتكلمين، وأن هذا الإعراض من الطائفتين من أعظم أسباب العداوة بينهما، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٤).^(٥)

وفي بيان أن أهل السنة لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية كما قد يقع من بعض من يتسبب إليهم يقول - رحمه الله تعالى -: (واعلم أن أهل الحق لا يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا فيما علم العقل صحته،

(١) الفتاوى: ٣/٣٣٩.

(٢) المرجع السابق: ١٦٠/١٩.

(٣) ص: ١٦٨.

(٤) سورة المائدة: ١٤.

(٥) انظر مجموع الفتاوى: ١٦١/١٩.

وإنما يطعنون فيما يدعي المعارض أنه يخالف الكتاب والسنة، وليس في ذلك - والله الحمد - دليل صحيح في نفس الأمر، ولا دليل مقبول عند عامة العقلاء، ولا دليل لم يُقدح فيه بالعقل^(١).

ويقول - رحمه الله تعالى -: (إذا كان الشرع قد دل على شيء، أو أوجبه، وقُدِّر أن في العقل ما يوافق ذلك، لم يضر ذلك، وإن كان قد يُستغنى عنه، فلا يُطعن في صحته للاستغناء عنه)^(٢).

وفي الذب عن أهل الحديث والسنة، ودفع ما ينبرهم به أهل الكلام من الإعراض عن النظر العقلي بالكلية يقول - رحمه الله تعالى -: (ومن العجب أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل، وربما حُكي إنكار النظر عن بعض أئمة السنة، وهذا مما ينكرونه عليهم).

فيقال لهم: ليس هذا بحق. فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكير والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة، ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة، من النظر والتفكير والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ النظر والاستدلال ولفظ الكلام؛ فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال^(٣).

وبعد، فالمقصود بيان حقيقة موقف السلف والأئمة من النظر العقلي، وأنهم لا يذمون مطلقاً، وإنما يذمون البدعي منه، وهو ما عاد

(١) درء التعارض: ١٩٤/١.

(٢) المرجع السابق: ٣٩/٩.

(٣) الفتاوى: ٥٥/٤، ٥٦.

بالنقض على الشرعيات، أما النظر العقلي الشرعي، فهم أهله وأئمته، كيف وقد جاء الأمر به صريحاً في القرآن والسنة.

وإنما أطلت النقل هنا عن شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -، لمكانته العالية لدى العلماء في كل مجال، وتميزه في هذا المجال خاصة، مع أن كلامه في هذا الموضوع أكثر مما ذكرت بكثير، وهو - رحمه الله تعالى - ليس بمتهم في ولائه للسنة، واتباعه المحض للسلف، وما يصدر منه من نقد لبعض المنتسبين للسلف ممن قصر في النظر العقلي، فهو أخرى بالقبول مما قد يصدر من غيره.

وممن نحا منحى شيخ الإسلام هذا في التأكيد على غنية المنهج السلفي بالدلائل العقلية، والكشف عن حقيقة موقف السلف من النظر العقلي: الإمام ابن الوزير اليماني - رحمه الله تعالى -، ولا يبعد أن يكون متأثراً في هذا بشيخ الإسلام، ومن مهم كلامه في ذلك قوله: (.. أهل الحديث والأثر، وأتباع السنن والسلف، الذين ينهون عن الخوض في علم الكلام، ولا يحتجون على مذهبهم إلا بما عرفته عقولهم من غير تقليد، مما علمه الله - تعالى - رسله، وسائر عبادته من الأدلة، وكيفية الاستدلال، ولا ينظرون إلا فيما أمرهم أن ينظروا فيه، كما أن طلبة علم النظر يتعلمون من كتب شيوخهم من غير تقليد، فكذلك أهل الأثر ينظرون من غير تقليد في كتاب الله، ويستدلون بذلك، وبما جرى من رسول الله ﷺ وأصحابه، وسلف الأمة المجمع على صلاحهم من الاستدلال به على الله - تعالى -، وعلى نبوة أنبيائه) إلى أن قال: (فهؤلاء كتابهم القرآن، وتفسيرهم الأخبار والآثار، ولا يكاد يوجد لهم كتاب في العقيدة، فإن وجد فالذي فيه إنما هو بمعنى الوصية المحضة بالرجوع إلى الكتاب والسنة، وهم لا يعنون بالرجوع إليهما نفي النظر، وترك العقل والاستدلال البتة.. وإنما ينكرون من علم النظر أمرين:

أحدهما - القول بأن النظر فيما أمر الله - تعالى - بالنظر فيه وجرت به عادة السلف غير مفيد للعلم، إلا أن يُردَّ إلى ما ابتُدع من طريق المتكلمين، بل هو عندهم كاف شاف وإن خالف طرائق المتكلمين. وثانيهما - أنهم ينكرون القول بتعين طرائق المنطقيين والمتكلمين للمعرفة، وتجهيل من لم يعرفها وتكفيره^(١).

ويقول - رحمه الله تعالى -: (وأهل السنة لا ينكرون النظر، بل أهل المعارف الضرورية، وإنما تختلف الناس في النظر النافع دون الضار، فعند أهل السنة أن النظر النافع: هو فيما أرشد الله - تعالى - إلى النظر فيه، من معجزات الأنبياء وبدائع المصنوعات، على منهاج الأنبياء وأصحابهم، وهذا القدر من النظر نافع بإجماع الأمة من المحدثين والمتكلمين، والذي يختص به أهل الكلام مختلف فيه، والمجمع عليه أولى من المختلف فيه)^(٢).

وقال في موضع آخر عن علماء السلف: (إنهم ماجهلوا هذه العلوم الضرورية، والمعارف الأولية، التي لا يخلو مكلف من معرفتها، وإن كانوا محافظوا اصطلاح أهل العقول من مجرد أسمائها الاصطلاحية، ولو كانوا ممن جهل جليات العقلیات، ما صح منهم استنباط الخفيات في الفقهيات، فإليهم المنتهى في الذكاء وصفاء الأذهان، ومعرفة البرهان وحفظ السنة والقرآن، ولكن العبارات مختلفة... ولكل أهل فن عرف واصطلاح، كما ذلك لكل أهل زمن وبلد)^(٣). وكلامه - رحمه الله - في هذا الباب يطول ذكره^(٤).

(١) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ٣/٣٣٢ - ٣٣٤.

(٢) المرجع السابق: ٩٤/٤.

(٣) العواصم والقواصم: ٣٤٧/٤.

(٤) انظر المرجع السابق: ٣/٤٤٠، ٤٤١.

وإذا كانت هذه هي حقيقة موقف السلف من العقل ودلالاته، فلا يعني هذا أنه من الضرورة أن يكون لأئمة السلف كلام في أصول الدين بالأدلة العقلية، فنحن نعلم أنا إذا رجعنا إلى أقوال أئمة السلف المأثورة في كتب السنة، فإننا نجد لها لاتعدو الوصية بلزوم الكتاب والسنة، كما أشار ابن الوزير في كلامه السابق، لكن يوجد في كلام بعضهم من ذلك بقدر ما دعت إليه الحاجة، من الرد على الملاحدة والزنادقة والمعطلة، كما في كلام الإمام أحمد - رحمه الله - في الرد على الزنادقة، وكما في كلام عثمان بن سعيد الدارمي، وابن قتيبة، وابن جرير الطبري، وغيرهم من أئمة السلف، وأشهرهم وأكثرهم كلاماً في ذلك الإمام أحمد - رحمه الله تعالى -؛ لأنه ابتلي بمخالفتي السنة فدعته الحاجة إلى ذلك^(١).

وعلى كل حال: فالقوم استغنوا بما في القرآن من هذا النوع من الدلائل الشرعية، عن أن يتكلفوا غيرها، ورأوا أن من لم يكفه القرآن، فمن العبث الاشتغال بالاحتجاج عليه، وقد قال الله - تعالى -: ﴿فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدُ يُؤْمَنُ بِهِ﴾^(٢).

(١) انظر دره التعارض لابن تيمية: ١٥٤/٧، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٦.

ونقض التأسيس له: ٥٣٧/٢.

(٢) سورة المرسلات: ٥٠.

المبحث الثالث

الإيمان والنظر العقلي

سبقت الإشارة إلى أن من مظاهر إفراط المتكلمين في النظر العقلي: توقيف أكثرهم صحة الإيمان أو كماله الواجب على تحصيل النظر العقلي، على اختلاف بينهم في القدر المصحح أو المكمل منه للإيمان، وفي تكفير المقلد التارك للنظر، أو الاكتفاء بتفسيقه، تبعاً لاعتبار النظر شرطاً أو شرطاً للإيمان^(١).

وقد ذكر شارح الجوهرة أن حاصل الخلاف في إيمان المقلد ستة أقوال:

- الأول - عدم صحته، فيكون كافراً.
- الثاني - صحته مع كونه عاصياً بترك النظر، سواء أكان أهلاً له أم لا.
- الثالث - صحته مع كونه عاصياً بترك النظر مع أهليته له، أما إن لم يكن أهلاً للنظر فلا يكون عاصياً.
- الرابع - أن من قلّد القرآن والسنة القطعية صح إيمانه.
- الخامس - صحة إيمانه مطلقاً، والنظر شرط كمال.
- السادس - صحة إيمانه، وحرمة النظر، قال: وهو محمول على المخلوط بالفلسفة.

(١) انظر مثلاً شرح الأصول الخمسة لعبدالجبار المعتزلي: ص ٦٧، وأصول الدين للبغدادي: ص ٢٥٤، وتبصرة الأدلة للنسفي: ٢٥/١ - ٣١، والمواقف: ص ٢٨، وشرح أم البراهين: ص ٦١، ٦٢ مع حاشية الدسوقي. وشرح الجوهرة: ص ٣٤ - ٣٦.

ورجح القول الثالث^(١).

وأقرب هذه الأقوال إلى مذهب أهل السنة: القولان الخامس والسادس، لكن على غير ما أراد، فليس شرط الكمال عندهم النظر الكلامي في الأدلة البدعية، وإنما هو النظر الشرعي في الآيات الأفقية والنفسية والقرآنية، كما أن النظر المحرم عندهم هو النظر الباطل، سواء كان مخلوطاً بالفلسفة أو بالكلام أو بغير ذلك من المناهج المبتدعة. ويقترب بعض المتكلمين من مذهب السلف في تصحيح إيمان العوام المقلدين، وجعل النظر شرط كمال^(٢)، إلا أنه يخالفه في المراد بالنظر، فالنظر عنده يكون في الأدلة الكلامية لا الأدلة الشرعية.

وليس المقصود هنا بسط هذه المسألة وذكر المذاهب فيها، والنظر في أدلتها ومناقشتها، وإنما المقصود التنبيه إلى إفراط كثير من أهل الكلام في إيجاب النظر العقلي، وأن هذا مخالف للكتاب والسنة، ولعقيدة أهل السنة والجماعة وسلف الأمة، الذين توسطوا في هذه المسألة - كما هو منهجهم في سائر المسائل - بين المغالين والمقصرين.

كما أن من مقصودنا التنبيه إلى أن ما ينسبه بعض أهل الكلام إلى السلف من القول بحرمة النظر مطلقاً غير صحيح، وأن المحرم عندهم إنما هو النظر البدعي؛ أي النظر في دلائل المتكلمين المبتدعة، كدليل الجواهر والأعراض، وغيره من الدلائل البدعية، التي يجعلونها أصول دينهم، ويوجبون النظر فيها على كل مكلف، بل يجعلونه أول الواجبات، ويقدمونه على الإيمان، أما النظر الشرعي في الدلائل الشرعية المبنوثة في آيات الآفاق والأنفس، وفي آيات الكتاب، فهو عند السلف

(١) انظر شرح الجوهرة: ص ٣٤، ٣٥.

(٢) انظر الأربعين في أصول الدين للغزالي: ص ٢٠، وإيثار الحق على الخلق

لابن الوزير: ص ٢٣، ٦٤.

من أعظم أسباب الإيمان، لكنهم لا يوقفون صحة الإيمان عليه، ولا يجعلونه أول الواجبات، بل أول الواجبات على المكلف هو عبادة الله وحده، والإيمان به وبرسله.

وقد أجمع المسلمون على أن النبي ﷺ لم يكن يطلب من المؤمنين إظهار الأدلة على صحة إيمانهم، كما أنه لم يكن يناظر الكفار قبل قتالهم، وإنما كان يدعوهم إلى الإيمان والتوحيد رأساً، ولو اعتذر الكفار بعدم وضوح الأدلة العقلية، وطلبوا الإمهال حتى ينظروا فيها لما عذرهم^(١).

كما وإن مما يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ إذا أخبر أمته بشيء من أنباء الغيب، كصفات الله - تعالى -، فإنه لم يرد منهم ألا يؤمنوا بذلك إلا بعد قيام دليل آخر عليه غير خبره، بل إنه يوجب عليهم التصديق به مباشرة، وإن لم يعلموه بعقولهم، فإن لم يصدقوا الرسول في ذلك بمجرد إخباره به، أو ترددوا في تصديقه لم يكونوا مؤمنين بالرسالة^(٢).

والحقيقة أن من حَكَم عقله في أخبار الرسول، فلا يقبل منها إلا ما علمه بعقله، أنه لا فرق عنده بين وجود الرسول وأخباره، وبين عدم الرسول وأخباره، وقد أشبه حاله من قال الله - تعالى - عنهم: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ ۗ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٣).^(٤)

والمقصود أن الأدلة النقلية متواترة ومتظاهرة على أن الإيمان بالرسول ﷺ وبما جاء به من أنباء الغيب غير متوقف على تحصيل النظر العقلي، بل الواجب شرعاً المباشرة بالدخول في الإيمان والتوحيد،

(١) انظر العواصم والقواصم لابن الوزير: ٧٦/٤، ٧٧.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٣٣٦/٥ وشرح الأصفهانية: ص ١٢.

(٣) سورة الأنعام: ١٢٤.

(٤) انظر شرح الأصفهانية: ص ١٢.

ومن قال غير ذلك ففيه شبه بقوم نوح، حيث قالوا له فيما قصه الله - تعالى -: ﴿ وَمَا نَرِيكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا تُكَاْبِدُوا أَلَرَّيْ ﴾ (١).

قال البغوي: (معناه: اتبعوك ظاهراً، من غير أن يتدبروا ويتفكروا باطناً) (٢).

وقال ابن الوزير: (وهذا الذي ذمهم به هو عين ما يمدحون به، فإن الحق الظاهر لا يحتاج إلى روية ولا فكر ولا نظر، بل يجب اتباعه والانقياد إليه متى ظهر) (٣).

ولا يعني هذا أن النظر العقلي على الوجه الشرعي غير مطلوب شرعاً، أو أنه لا أثر له، بل هو من أعظم العبادات والقربات، وليس صاحب النظر والتفكير والاعتبار كغيره في مراتب الإيمان، بل إن النظر قد يكون واجباً في حق بعض الناس دون بعض، كمن يحصل له شبهة في أمر ما، يخشى منها فساد الدين، ولا تزول هذه الشبهة إلا بالنظر والاستدلال، فالواجب إزالة هذه الشبهة، وما لا يحصل الواجب إلا به فهو واجب.

والنظر مع الإيمان هو التفكير والتدبر الذي أمر الله - تعالى - به في كتابه الكريم، وأمر به رسوله - عليه الصلاة والسلام -، وهذا قد يقال إن الأمر فيه للوجوب، كما دل عليه ما رواه ابن حبان بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال عن آيات آل عمران (٤) وقد تضمنت ذكر خلق السموات والأرض: «ويل لمن قرأها ولم يتدبرها» (٥).

(١) سورة هود: ٢٧.

(٢) معالم التنزيل: ٣٨٠/٢.

(٣) العواصم والقواصم: ٣٣٤/٣.

(٤) انظر سورة آل عمران، الآيات: ١٩٠ - ١٩٤.

(٥) انظر الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، باب التوبة، بتحقيق

شعيب الأرنؤوط، (٣٨٧/٢) رقم (٦٢٠) وقال المحقق: إسناده قوي على

شرط مسلم، وأخرجه أبو الشيخ في أخلاق النبي: ص ٢٠٠، ٢٠١.

وكما دلت على ذلك صيغة الأمر في نحو قوله - تعالى -: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾^(١). لكن الفرق بين هذا النظر وبين النظر الذي يوجبه المتكلمون من وجهين:

الأول - أن هذا نظر مع الإيمان، بل هو إيمان.

ونظر المتكلمين نظر قبل الإيمان.

الثاني - أن هذا نظر في دليل شرعي، وذاك نظر في دليل بدعي. هذا وقد يعترض أهل البدع، من أصحاب النظر الكلامي، أو من أصحاب التجرد والرياضة، على أهل السنة، في جعلهم الإيمان ابتداءً أول الواجبات على المكلف، بأن يقولوا: من أين لنا صحة هذا الإيمان حتى يصير أصلاً يبنى عليه الاعتقاد؟ فنحن إنما أتبعنا أنفسنا التعب الطويل لتقرير هذا الأصل؛ لأن مالاتم معرفة الله ورسوله إلا به فمعرفة لا بد أن تتقدم على ذلك، وإلا لزم الدور؟^(٢).

وقد ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - هذا الاعتراض، وأجاب عليه بالوجه التالية:

الأول - المعارضة بالمثل: فيقال لمن سلك الطريقة الكلامية أو الطريقة الرياضية: من أين لك ابتداءً أن هذه الطريقة موصلة إلى المراد؟.

والواقع أنه ليس معه إلا مجرد إخبار مخبر أنه سلك هذا الطريق فوصل، أو خاطر يقع في قلبه أن هذا الطريق موصل، فإذا كان لا بد في الطريقة القياسية والعملية من تقليد في الأول، فالطريقة الإيمانية إذا فرض أنها كذلك لم يقدح ذلك فيها، وتكون هي أولى بالاتباع، إذ لا طريق إلا هي، أو ما يفضي إليها، أو يقترن بها، فهي شرط قطعاً في

(١) سورة عبس: ٢٤.

(٢) انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار المعتزلي: ٥٢٧/١٢.

ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦٩/٢.

درك المطلوب، وماسواها ليس بشرط، بل قد يعتريه الفساد فيحصل به الشقاء الأعظم^(١).

الثاني - أن سالك الطريقة القياسية أو الرياضية لا يعرف صحتها، وأنها موصلة، حتى نفضي به إلى المعرفة، وأما قبل ذلك فهو لا يعرف، والطريقة الإيمانية أقل أحوالها أن تكون كذلك؛ فإنه إذا أخذ الإيمان بالله ورسله مسلماً، ونظر في موجهه، وعمل بمقتضاه، حصل له بأدنى سعي مطلوبه من معرفة الله، وأن الطريق التي سلكها صحيحة، فإن نفس تصديق الرسول فيما أخبر به عن ربه وطاعته يقرر عنده علماً يقينياً بصحة ذلك، أبلغ من طريقي النظر والرياضة^(٢).

الثالث - أن الإقرار بالله - تعالى - قسمان: فطري، وإيماني؛ فالأول ثابت في الفطرة، لا يحتاج إلى دليل، بل هو أرسخ المعارف؛ وأما الثاني فيكون بأدنى نظر فيما جاء به الرسول ﷺ، أو في حاله، أو في آياته، أو نحو ذلك، وهذا يحصل العلم بالنبوة أقوى بكثير مما تحصله المطالب القياسية والوجدية من الأمور الإلهية، ثم إذا قوي النظر في أحوال الرسول حصل من اليقين الضروري الذي لا يمكن دفعه ما يكون أصلاً راسخاً^(٣).

الرابع - يقال لمن يطلب المعرفة الخاصة - التي يمتاز بها العلماء والعارفون عن العامة - من إحدى هاتين الطريقتين المبتدعتين: إن كنت عالماً بصدق الرسول فكيف تدع الاستدلال بما جاء به، والافتداء به إلى طريق الابتداع؟ وقد أكمل الله - تعالى - له الدين، وأنزل عليه الكتاب تبياناً لكل شيء؟^(٤).

(١) انظر مجموع الفتاوى: ٦٩/٢ - ٧١.

(٢) انظر المرجع السابق: ٧٢/٢.

(٣) انظر المرجع السابق: ٧٢/٢.

(٤) انظر مجموع الفتاوى: ٧٢/٢، ٧٣.

الخامس - أكثر من سلك الطريقين المنحرفين لم يعتقد أن هناك طريقاً ثالثاً، فلا يهتدون إلى الطريقة الإيمانية النبوية، ولا يعرفونها، ولا يظنونها طريقة إلى مطلوبهم، وذلك لعدم وجود من سلكها في اعتقادهم، أو كتبوا نفوسهم عنها ظلماً^(١).

السادس - طريقتا النظر والرياضة ليستا باطلاً محضاً، بل يفضي كل منها إلى حق ما، لكن ليس هو الحق الواجب، وكثيراً ما يقترن معه الباطل، فلا يحصل بكل منهما بمجرد أداء الواجب، ولا اجتناب المحرم، ولا تحصيلان المقصود الذي فيه سعادة العبد، من نجاته ونعيمه، وذلك أن الطريقة القياسية لا تعطى إلا أمراً كلياً لا يمنع الشبهة، وأما الرياضية الذوقية فتعطي انقياد القلب وخضوعه إلى الصانع المطلق، فمجرد النظر والعمل - مجتمعين ومنفردين - لا يحصّلان إلا أمراً مجملًا كما هو الواقع، وذلك صحيح، فإن ثبوت الأمر المجمل حق، فإن ضمًّا إلى ذلك العلم النبوي المفصل حصل الإيمان النافع، وزال ما يخاف من سوء عاقبة دينك الطريقين^(٢).

وهكذا يظهر لنا أن الإيمان عند أهل السنة والجماعة غير مبتوت الصلة بالنظر العقلي، كما قد يظن بعض المتكلمين، بل هو من أعظم أسبابه، لكن بشرط أن يكون نظرًا في دليل صحيح.

(١) انظر المرجع السابق: ٧٣/٢.

(٢) انظر المرجع السابق: ٧٤/٢ - ٧٨.

الباب الثاني

الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول:

أدلة وجود الله تعالى.

الفصل الثاني:

أدلة توحيد الربوبية.

الفصل الثالث:

أدلة الكمال والتنزيه.

الفصل الرابع:

أدلة توحيد العبادة.

الفصل الخامس:

دلائل النبوة.

الفصل السادس:

أدلة البعث والجزاء.

الفصل الأول
أدلة وجود الله تعالى
المبحث الأول
الفطرة
المطلب الأول
إثبات وجود الله - تعالى - في القرآن بين الفطرة والنظر

لاخلاف بين السلف والخلف في أن الإقرار بوجود الله - تعالى - أصل سابق لكل أصل عقدي، وإنما الخلاف بينهم في طريق حصوله. ومذهب السلف أن معرفة الله - تعالى - فطرية ضرورية، لا تتوقف على نظر واستدلال، إلا عند فساد الفطرة بطاريء ما، فعندها تكون نظرية في حق من فسدت فطرته، لكن تُسلك في هذا النظر الطرق الشرعية دون البدعية، على نحو ما سيأتي إن شاء الله - تعالى -^(١).

ومراد السلف بفطرية المعرفة بالخالق إنما هو المعرفة الإجمالية، أما التفصيلية فلا سبيل إليها سوى الوحي^(٢).

وخالفهم الخلف في هذا الأصل، فقالوا: إن معرفة الخالق نظرية. وأوجبوا بذلك النظر على عامة المكلفين، ورتبوا على ترك ذلك التكفير أو التفسيق على نحو ما سبق ذكره^(٣). وهذا النظر الذي أوجبه الخلف على كل مكلف، وجعلوا معرفة الخالق مترتبة عليه: إنما هو نظر في

(١) انظر ص: ٢٠٩ وما بعدها.

(٢) انظر بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية: ٢٤٨/١.

(٣) راجع ص: ١٨١.

أدلة مبتدعة، ليست مأخوذة من الكتاب والسنة، ولم يعرفها سلف الأمة. والسلف في قولهم بفطرية معرفة الخالق لا ينكرون الاستدلال على وجود الله - تعالى - بإطلاق، فهم يعلمون أكثر من غيرهم قدر ما في القرآن من ذلك، كما لم يغيب عنهم ما في القرآن من ذكر منكري الخالق - جل وعلا -، كمنرود^(١) وفرعون^(٢) والدهرية^(٣)، وإنما ينكرون ما يذهب إليه أهل الكلام، من جعل النظر طريقاً لتحصيل أصل المعرفة بالخالق، في حق جميع الناس دون تفصيل.

ويعتبر السلف ماورد في القرآن الكريم من الأمر بالنظر في ملكوت السموات والأرض، وما خلق الله من شيء، من أعظم أسباب زيادة الإيمان واليقين، كما هو شأن الخليل - عليه السلام - إذ قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَئِمُتُؤْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَئِن لِّيُظْمِنَ قَلْبِي﴾^(٤).

يقول الإمام أبو المظفر السمعاني - فيما نقله عنه السيوطي -: (وعلى أننا لا ننكر النظر بقدر ماورد به الكتاب والسنة، لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين، وثلج الصدر، وسكون القلب...)^(٥).

كما أن النظر في هذه الآيات فيه أعظم شفاء وأحسن دواء لمن

(١) هو ملك زمانه نمزود بن كوش بن كنعان بن حام بن نوح، معاصر لنبي الله إبراهيم - عليه السلام -، ادعى الربوبية وكذب بدعوة إبراهيم فأهلكه الله. انظر تاريخ الطبري: ١٧٢/١ - ١٧٤.

(٢) قيل اسمه الوليد بن مصعب بن معاوية! كان فرعون مصر في زمن نبي الله موسى - عليه السلام -، وهو ممن ادعى الربوبية كما أخبر القرآن، فأهلكه الله بالغرق. انظر تاريخ الطبري: ٢٣١/١، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي: ٤٩/٢.

(٣) سبق التعريف بهذه الطائفة ص ٧٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٥) صون المنطق: ص ١٧١.

فسدت فطرته، فوقع في إنكار الخالق - جل وعلا-، أو غير ذلك مما يخالف الفطر السليمة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (المعرفة وإن كانت ضرورية في حق أهل الفطرة السليمة، فكثير من الناس يحتاج فيها إلى النظر، والإنسان قد يستغني عنه في حال، ويحتاج إليه في حال)^(١).

وهذا النظر في حال فساد الفطرة قد يكون واجباً، إذا لم يكن صلاحها إلا به^(٢).

وعند تأمل الدلائل العقلية على وجود الله - تعالى -، الواردة في الكتاب والسنة، والمتمثلة في دلائل الأنفس والآفاق، نجد أنها سقت أصلاً لتقرير قضيتين:

الأولى - أفراد الله - تعالى - بالعبادة.

والثانية - الإيمان بالبعث والجزاء.

ونجد أن إثبات وجود الله - تعالى - يأتي ضمناً في الدلائل المسوقة لتقرير هاتين القضيتين، ولا تكاد تجد آية متضمنة لإثبات وجود الله، إلا وتكون مسوقة أصلاً إما للدلالة على توحيد العبادة، أو على البعث والجزاء.

ويمكن أن يُستثنى من هذه القاعدة آيات معدودة، جاء فيها قصد الاستدلال على الربوبية جلياً، وهي قوله - تعالى -: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾^(٣)، والآيات التي فيها ذكر مناظرتي إبراهيم وموسى - عليهما السلام -، مع النمرود وفرعون^(٤).

وكذلك الشأن بالنسبة لدلائل توحيد الربوبية، فإن المتأمل لا يكاد

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٣/ ٣٠٤.

(٢) انظر المرجع السابق: ٨/ ٣٥٨.

(٣) سورة الطور: ٣٥.

(٤) انظر سورة البقرة: ٢٥٨ وسورة الشعراء: ٢٣ - ٢٨.

يقف على آية تقتصر على الدلالة عليه دون أن تتضمن الدلالة على توحيد العبادة، ولا يمكن أن يُعد هذا إهمالاً أو قصوراً في الاستدلال على وجود الله - تعالى -، وذلك للأمور التالية:

أولاً - أن المستند الأكبر المعول عليه في هذه القضية هو المعرفة الفطرية، فكل إنسان يعرف من نفسه ضرورة أنه مخلوق مدبر، وإنما وقع الكفر وإنكار الصانع من بعض الناس لفساد فطرهم، إما باجتياال الشياطين، أو بفعل المربين، أو بغير ذلك من مفسدات الفطرة، التي ورد الشرع بالتحذير منها.

والملاحظ على غالب ماورد في القرآن من دلائل الربوبية، أنه جاء في صورة التنبيه والتذكير، وإثارة الفطر والعقول، وذلك أن معرفة الخالق والإقرار بربوبيته، بل وإرادته بالتأله ومحبته، كل ذلك كامن في أعماق الفطرة، وإنما كان دور الدلائل الماثلة في ما خلق الله من شيء، وما ورد من التنبيه إليها في الآيات القرآنية، أن تستثير هذه الفطرة من مكانها، وتزيل ما ران عليها، فحال بينها وبين مقتضاها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : (ليس في الرسل من قال أول ما دعا قومه : إنكم مأمورون بطلب معرفة الخالق، فانظروا واستدلوا حتى تعرفوه، فلم يكلّفوا أولاً بنفس المعرفة، ولا بالأدلة الموصلة إلى المعرفة، إذ كانت قلوبهم تعرفه وتقر به، وكل مولود يولد على الفطرة، لكن عرض للفطرة ماغيرها، والإنسان إذا ذكر ذكر ما في فطرته، ولهذا قال الله في خطابه لموسى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ ﴾^(١) ما في فطرته من العلم الذي به يعرف ربه، ويعرف إنعامه عليه، وإحسانه إليه، وافتقاره إليه، فذلك يدعوه إلى الإيمان)^(٢).

(١) سورة طه : ٤٤.

(٢) مجموع الفتاوى : ٢٣٨ / ١٦.

والذين بلغ بهم فساد الفطرة إلى حد إنكار الربوبية بالكلية إنما هم أفراد قلائل، وطوائف محدودة على مدى التاريخ^(١)، وهم مع ذلك في حقيقة الأمر إنما يجحدون ماتقَرَّ به نفوسهم وتعرفه قلوبهم، فلاشتغال بنقض دعوى هؤلاء دون تجاوزها إلى تقرير توحيد العبادة، والنبوة والمعاد، - وهي العقائد التي بها نجاتهم وفلاحهم في الدنيا والآخرة - ضرب من مجارات السفهاء، ينزّه عنه كلام رب العالمين، ويحمل ماورد في القرآن من ذلك على قلته - كما نظرتي فرعون ونمرود - على أنه من باب دفع الصائل، وإقامة الحجة، وإخماد الخصم المعاند، وإقامه الحجر، لا من باب الدعوة إلى الإيمان المنجي في الآخرة؛ فإن ذلك لا يكون إلا مع توحيد العبادة.

ثانياً - أنّ ما في القرآن من دلائل توحيد الألوهية والمعاد: فيها أعظم غنية في هذا الباب، وكونها مسوقة أصلاً للدلالة على التوحيد أو المعاد، أو غير ذلك، لا يمنع من الاستدلال بها على هذا المطلب؛ فإنها تدل عليه من طريق التضمن، بشرط ألا يُتوقف بدلالتها عند هذا المطلب، ويهمل ماسيقت له أصلاً، من إثبات توحيد الإلهية والمعاد، كما وقع في ذلك المتكلمون^(٢).

(١) لا ينتقض هذا بموجة الإلحاد الحديثة في الغرب، فلها ظروفها الخاصة، التي تؤكد أنها إنما كانت ثورة اجتماعية على ظلم الكنيسة واستغلالها الدين، لذلك لم تلبث هذه الموجة أن انحسرت، ولا سيما في المعسكر الشرقي، حيث كان الإلحاد إلحاد سلطه لا يمثل الشعوب، بدليل عودة الجمهوريات السوفياتية إلى الانتساب للإسلام بعد انهيار الاتحاد.

(٢) من نقاط المفارقة الرئيسة بين منهج السلف، ومنهج المتكلمين في العقائد: إهمالهم التام لتوحيد العبادة، الذي هو قطب الرّحى في دعوة الرّسل، فلا يتعرض له المتكلمون في كتبهم، وينشغلون عنه بما يعرفه الناس فطرة، من وجود الله - تعالى - ووحدانيته.

ثالثاً - أنه ليس في إقرار الناس بوجود الله - تعالى - متمدح، فإن إبليس يشاركهم في ذلك بآتم المعرفة، ولا يترتب على ذلك إيمان في الدنيا ولا نجاة في الآخرة، وإنما الإيمان والنجاة في التزام مقتضى هذا الإقرار الفطري، بتحقيق التوحيد والخلوص من الشرك، فكان المناسب الاشتغال بما يتعلق به الفلاح في الدنيا والآخرة، ويتضمن الأول، دون الاشتغال بما لامدحة فيه، ولا نجاة تترتب عليه، مع كونه لا يتضمن الثاني، ولا يؤدي غرضه.

وباعتبار ماسبق، يتجلى لنا السبب في ندرة النصوص الشرعية المقتصرة في دلالتها على إثبات ربوبية الله - عز وجل -، أو إثبات وحدانيته، دون مجاوزة ذلك إلى تقرير توحيد العبادة والبعث والنبوة. ولعل فيما قدمت ما يبرر ذكر المعرفة الفطرية أهم وأول دليل شرعي على وجود الله - عز وجل -، ضمن بحث مقتصر على الأدلة العقلية دون السمعية، ومما يبرر ذلك أيضاً الاعتبارات التالية:

أولاً - أن دليل الفطرة وإن لم يكن عقلياً يأخذ صورة من صور الاستدلال العقلي المتنوعة، كالسبر والتقسيم، وقياس الأولى^(١)، فليس هو أيضاً دليلاً سمعياً تتوقف دلالته على ثبوت الرسالة.

ثانياً - أن المعرفة الفطرية هي الأصل والأساس للأدلة العقلية، وذلك أن المعرفة الفطرية تتناول أمرين:

الأول - العلوم الأولية البديهية المغروزة في كل نفس، والتي لا تقتصر إلى استدلال، بل إليها مرجع كل استدلال، وهي محل اتفاق بين جميع العقلاء، مثل: أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأن الجزء أصغر من الكل، وأن الحادث لا بد له من محدث، وما ماثل ذلك من العلوم التي لا تقبل التشكيك ولا تحتمل القدح، ولا يوثق بشيء

(١) سبق التعريف بهذه المصطلحات ص: ١٢٥، ١٢٨.

إطلاقاً إن أمكن إنكارها، أو القدح فيها^(١).

الثاني - تلك القوة الكامنة في النفس، التي تقتضي معرفة الحق وإرادته وطلبه، وإيثاره على الباطل، فهي معلومة لدى كل إنسان سوي الفطرة، ومن أعظم الحق الذي تعرفه وتطلبه وتريده: أن لها خالقاً بارئاً مصوراً، يستحق عليها المحبة والشكر على الإيجاد والإمداد^(٢).

فبهذين الأمرين تقوم قائمة الدليل العقلي، فمواده مرجعها أخيراً إلى هذه العلوم الفطرية التي خلقها الله في النفس البشرية، وعليها بناء العلوم والمعارف، كما أن تأثير الدليل العقلي في النفس مهما كانت قوته ووضوحه، وإخضاعه النفس لدلالته، إنما يحصل بما في النفس من فطرة على قبول الحق وإرادته وطلبه.

(١) انظر الفصل لابن حزم: ٤٠/١.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٤٥٨/٨.

المطلب الثاني

دلالة الفطرة على وجود الله - تعالى -

المراد بقولنا: إن معرفة الله فطرية: أن كل إنسان يولد على صفة تقتضي إقراره بأن له خالقا مدبراً، وتستوجب معرفته إياه، وتألهه له^(١).

وهذه الصفة ذاتها هي القوة المغروزة في الإنسان، التي تقتضي اعتقاده للحق دون الباطل، وإرادته للنافع دون الضار، وإذا كان قد علم بالبراهين اليقينية القاطعة، أن وجود الخالق هو أعظم الحقائق، وأن معرفته والتأله له أعظم المنافع، فإنه يتعين بذلك أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمان به^(٢).

وقد جاء التنبيه إلى هذه المعرفة في عدة مواضع من القرآن والسنة، أذكر فيما يلي أهمها:

١ - قوله - عز وجل - : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ۝ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا

(١) اعتمدت هنا ما دل عليه القرآن والسنة من أن المراد بالفطرة الإسلام، وأعرضت عن ذكر الخلاف أو الإشارة إليه؛ لأن الغرض هنا إنما هو بيان الناحية العقلية في دلالة الفطرة، ومن أراد التوسع فليراجع المجلد الثامن من درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية، والباب الثلاثين من شفاء العليل لابن القيم.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٤٥٨/٨، وشفاء العليل لابن القيم: ص ٥٠٠.

بِمَا فَعَلَ الْمُتَظِلُّونَ ﴿١٧٢﴾ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٣﴾ (١).

وفي المراد بالأخذ والإشهاد قولان للمفسرين:

الأول - ماجاءت به السنة من أن الله - تعالى - مسح على ظهر آدم - عليه السلام -، فاستخرج منه ذريته، فأشهدهم على أنفسهم بربوبيته، فأقروا له بلسان المقال (٢)، وهذا قول جمهور المفسرين من أهل الأثر (٣).

الثاني - أن المراد بالأخذ والإشهاد خلقهم على الفطرة، المتضمنة الإقرار بالخالق، والشهادة له بالربوبية، فالإشهاد والإقرار على هذا القول حاصلان بلسان الحال، لا بلسان المقال.

وقد ذكر الإمام ابن القيم عشرة وجوه في نظم الآية تدل على رجحان القول الثاني، أهمها أنه - تعالى - قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾، ولم يقل: من آدم، ثم قال: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾ ولم يقل من ظهره، ثم قال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ بالإنفراد في قراءة بعض السبعة، و﴿ذرياتهم﴾ بالجمع في قراءة بعضهم الآخر (٤)، ولم يقل: ذريته، ثم قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾، والشاهد لا بد أن يكون ذاكرة لما شهد به (٥).

فإذا أخذنا بهذا القول للوجوه التي ذكرها ابن القيم، فإن معنى الآية يكون حينئذ: اذكر يا نبينا لبني آدم أخذنا لهم من أصلاب آبائهم، وخلقنا لهم على الفطرة مقرين بخالقهم، شاهدين على أنفسهم بأنه ربهم (٦).

(١) سورة الأعراف: ١٧٢ - ١٧٤.

(٢) انظر المسند: ٤٤/١، ٤٥، ٢٧٢، والموطأ: ٨٩٨/٢، ٨٩٩، وسنن أبي داود: (٤٧٠٣)، والترمذي: (٣٠٧٥) و(٣٠٧٨)، وغيرها من المواضع، وشرح الطحاوية بتحقيق التركي والأرناؤوط: ٣٠٣/١ - ٣٠٨.

(٣) انظر الروح لابن القيم: ص ٢٢٨.

(٤) انظر السبعة لابن مجاهد: ص ٢٩٨.

(٥) انظر كتابه الروح: ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٦) انظر الروح لابن القيم: ص ٢٣٠، ودرء تعارض العقل والنقل: ٨/٤٨٧.

٢ - ما جاء في جواب الرسل للكفار لما قالوا لهم: ﴿إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ ﴿١﴾ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (١).

وقد ذكر الحافظ ابن كثير أن قول الرسل ﴿أَفِى اللَّهِ شَكٌّ﴾ يحتمل أمرين:

الأول - أفي وجوده شك؟

والثاني - أفي تفرد باستحقاق العبادة دون غيره شك (٢)؟

ورغم أن السياق القرآني يدل على الثاني - لأن الشك متوجه فيه لمضمون دعوة الرسل، ومعلوم أن مضمون دعوتهم توحيد العبادة - إلا أن اللفظ يتناول الشك في الله - تعالى - من كل وجه، بما في ذلك الشك في وجوده، والعبرة بعموم اللفظ كما هو معروف (٣).

فيكون الرسل قد احتجوا على الكفار بحجتين:

الأولى - الفطرة، فإن قولهم: ﴿أَفِى اللَّهِ شَكٌّ﴾: استفهام تقرير مفاده النفي (٤)، أي أن الله - تعالى - فوق الشك، وأن الشك في إلهيته مما تنكره الفطر، وهذه الحجة داخلية، نابعة من نفس الإنسان.

والثانية - العقل، وذلك في قولهم: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، فإن هذا استدلال بالخلق على الخالق، وهذه الحجة خارجية، مأخوذة من دلالة الأثر على المؤثر.

٣ - قوله عز وجل: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيُّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا

(١) سورة إبراهيم: ٩، ١٠.

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم: ٥٧٧/٢.

(٣) انظر الرسالة للشافعي: ص ٥١ فقرة: ١٧٣ وما بعدها.

(٤) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٣٩/١٦.

يَعْلَمُونَ ﴿٢٠﴾^(١)، وقد جاء نصب (فطرة) على الإغراء: بمعنى: الزموا فطرة الله، على أصح الأقوال^(٢). كما جاء مثل ذلك في قوله - تعالى -: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَمَّ عٰكِدُونَ﴾^(٣)، قال مجاهد: فطرة الله^(٤).

وقوله - تعالى -: ﴿لَا يَبْدِيلُ لِحَلْقِ اللَّهِ﴾، إما أن يكون خبراً بمعنى الطلب، فيكون المراد: لا تبدلوا خلق الله، بإفساد الفطرة التي فطر الناس عليها، وإما أن يكون خبراً على بابه، فيكون المعنى: لا يقدر أحدٌ على تغيير خلق الله^(٥).

والاحتمال الأخير؛ إن أريد به أن الفطرة لا تتغير ولا تبدل مطلقاً، فإنه يرده مارواه الشيخان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»^(٦)، فهو صريح في تمكن المربي من إفساد الفطرة وتبديلها.

وإن أريد به أنه لا يقدر أحد على تبديل سنة الله - تعالى - في خلق الناس جميعاً على الفطرة، وأنه مامن مولود إلا ويولد عليها، لا مبدل ولا مغير لهذه الفطرة من أصلها، وإن كان يطرأ عليها بعد ذلك ما يفسدها ويغيرها، فهذا حق لا شك فيه.

(١) سورة الروم: ٣٠.

(٢) انظر حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٢١/٧.

(٣) سورة البقرة: ١٣٨.

(٤) انظر تفسير البغوي: ١٢١/١.

(٥) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٤٧٨/٣، وتفسير البيضاوي: ٢٢٠/٢.

(٦) انظر صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلى عليه...، (٤٥٦/١)، برقم (١٢٩٢)، وصحيح مسلم: ، كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة...، (٤/١٦٢٤)، برقم (٢٦٥٨).

وقد يكون المراد بالتغيير المثبت في الحديث: الحيلولة دون أداء الفطرة لوظيفتها، وإظهارها لمقتضاها، لا أنها تنعدم فلا يبقى لها أثر بالكلية، فإن ذلك لو حصل لما ظهر مقتضى الفطرة وقت الشدائد، ولما بقي فيها حجة على من أفسدت فطرته صغيراً، وعلى هذا التفسير لتبديل الفطرة، فلا منافاة بين الحديث وبين الاحتمال الثاني لقوله - تعالى -: ﴿لَا يَبْدِيلُ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾.

٤ - ماورد من ذكر استيقاظ الفطرة عند الشدائد، وظهور أثرها، وبروز مقتضاها على النفوس، من اللجوء بالدعاء إلى الله - تعالى -، والتوجه إليه دون غيره بالاستغاثة، فهي تُقبل عليه إقبال العارف بمن يملك نجاته، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾^(١)، ومافي معناها من الآيات^(٢) التي تنبه إلى عودة الناس عند الشدائد إلى مقتضى الفطرة التي فطروا عليها، وهذا من أعظم الشواهد الحسية على وجود المعرفة الفطرية واستقرارها في النفس.

٥ - استفهامات التقرير بالربوبية، نحو قوله - تعالى -: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ مَعَهُ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾^(٦) أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٧) أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾^(٨) أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٩) أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مَنْ

(١) سورة الزمر: ٨.

(٢) انظر مثلاً: الأنعام: ٤٠، ٤١، ويونس: ٢٢، والعنكبوت: ٦٥، والروم:

٣٣، ولقمان: ٣٢، وفصلت: ٥١.

السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٦٤﴾^(١).

فهذه الآيات وما شابهها تتضمن تقريراً للناس بأمر تعرفه فطرهم، وهو ما غرسه الله فيها من معرفته^(٢).

٦ - وقد دلت السنة النبوية على ما دل عليه القرآن، ففي الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مامن مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء». ثم يقول أبو هريرة - رضي الله عنه -: ﴿فِطَرَتُ اللَّهِ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾. الآية^(٣).

وروى مسلم بسنده عن عياض بن حمار أن رسول الله ﷺ قال - فيما يرويه عن ربه أنه قال -: «وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً»^(٤).

فإن قيل: ألا يلزم من استقرار معرفة الله - تعالى - في الفطرة عدم وقوع إنكار الخالق؟ والحاصل أنه واقع بالفعل، فكيف اجتمع إنكاره مع كونه معروفاً بالفطرة؟

كما قد يقال أيضاً: إذا كانت معرفة الخالق والإقرار به ثابتاً في كل الفطر، فكيف ينكر ذلك كثير من النظائر، والأصوليين، المشتغلين

(١) سورة النمل: ٦٠ - ٦٤، وانظر في مثل معنى تلك الآيات: يونس: ٣١، ٣٢، والعنكبوت: ٦١، ٦٣، ولقمان: ٢٥، والزخرف: ٨٧.

(٢) انظر دلائل التوحيد للقاسمي: ص ٢٥، ٢٦.

(٣) سبق تخريجه قبل صفحتين.

(٤) الصحيح، كتاب الجنة...، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار، (٤/١٧٤١)، حديث رقم: (٢٨٦٥).

بإقامة الأدلة العقلية على المطالب الإلهية؟

والواقع أن الاعتراض بمثل هذا نابع عن فهم قاصر لمعنى كون الإنسان مفطوراً على الإسلام، ومخلوقاً على الحنيفية، إذ ليس المراد بهذا ما توهمه هذا المعترض، من أن الإنسان حين خرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويطلبه فعلاً^(١)، فإن الله - تعالى - يقول: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾^(٢)، وإنما المراد: أن فطرته مقتضية موجبة لدين الإسلام، بمعنى أن نفس الفطرة تستلزم الإقرار بالخالق ومحبه والإخلاص له، وذلك يحصل شيئاً بعد شيء بحسب كمال الفطرة، إذا سلمت من المعارض^(٣).

فمن أنكر الصانع إنما أنكره لفساد فطرته بطاريء ما، حال بينها وبين مقتضاها، فجاء التصريح في القرآن بأن الكفار في قرارة أنفسهم يعرفون الحق، وإن لم يدعوا له، كما قال - تعالى - في شأن فرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤)، وقال في أهل النار: ﴿بَلْ بَدَأْتُمْ مَا كَانُوا يَخْفَوْنَ مِنْ قَبْلُ﴾^(٥) وقال عن كفار قريش: ﴿فَأَنذَرْتَهُمْ لَا يُكَذِّبُوكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾^(٦).

بل إن نفس كلمة «كفر» مأخوذة من الستر والتغطية، وهذا أصل

(١) لا يتعارض هذا مع ما سبق تقريره ص ١٩٨، من أن الفطرة تقتضي معرفة الحق وطلبه، إذ المقصود هنالك وجود القوة المقتضية لذلك، والمنفي هنا وقوع ذلك على التمام.

(٢) سورة النحل: ٧٨.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٨٣/٨، ٣٨٤ وشفاء العليل لابن القيم: ص ٤٧٩.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٢.

(٥) سورة الأنعام: ٢٨.

(٦) سورة الأنعام: ٣٣.

معناها في اللغة^(١)، وأطلقت على الكافر؛ لأنه يستر ويغطي مقتضيات فطرته بحُجُب الشبهات والشهوات، فإذا زالت هذه الحجب بالحجج والبيانات ظهرت مقتضيات الفطرة، كما حصل لسحرة فرعون، حيث قالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا﴾^(٢)، فكان أسلوب القرآن في الاستدلال بالخلق على الخالق كثيرًا ما يأتي في صورة التذكير، لافي صورة إنشاء معرفة جديدة لم تكن مغروزة في النفس، وهذا هو شأن المعارف الأولية.

أما إنكار بعض النظار، أو كثير منهم لدلالة الفطرة، فإن أول من عُرف به في الإسلام هم أهل الكلام، الذي اتفق السلف على ذمه وتضليل أهله، ومع ذلك فإن إنكارهم لها لا يعني أبدًا انتفاءها لديهم؛ فإن الإنسان قد يقوم بنفسه من العلوم والإرادات وغيرها من الصفات ما لا يعلم أنه قائم بنفسه، وقيام الصفة بالنفس غير شعور صاحبها بأنها قامت به، كما أن وجود الشيء في الإنسان غير علم الإنسان به، ومثال ذلك: صفات بدنه؛ فإن منها ما لا يراه مطلقا، ومنها ما لا يراه إلا إذا تعمد، ومنها ما لا يراه لمانع في بصره، فكذلك صفات نفسه^(٣).

ويذكر شيخ الإسلام أنّ مما يبين ذلك أن الأفعال الاختيارية لا تُتصوّر إلا بإرادة تقوم بالفاعل، ويمتنع أن يفعلها وهو غير ناوٍ لها مريد، كالصلاة والصيام والحج والوضوء، ومع ذلك نجد كثيرا من العلماء، فضلا عن العامة، يستدعون النية بالفاظ يتكلفونها، ويشكون في وجودها مرة بعد مرة، حتى يخرجوا إلى ضرب من الوسوسة يشبه الجنون، وكذلك حب الله - تعالى - في قلب كل مؤمن، لا يندفع ذلك

(١) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ١٩١/٥.

(٢) سورة طه: ٧٢.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٤٠/١٦، ٣٤١.

حتى يزول الإيمان بالكلية، ومع هذا فكثير من أهل الكلام أنكروا محبة الله، وقالوا: يمتنع أن يكون مُحِباً، أو محبوباً^(١)، وجعلوا هذا من أصول الدين، وكذلك الشأن في المعرفة: هي موجودة في قلوب هؤلاء، ولكن أنكروها، وقالوا: لا تحصل إلا بالنظر، كما قالوا في المحبة، ثم قد يكون ذلك الإنكار سبباً لامتناع معرفة ذلك في نفوسهم؛ فإن الفطرة قد تفسد وتزول، كما أنها قد تكون موجودة ولا ترى^(٢).

وقد اعتذر بعض العلماء عن المتكلمين في موقفهم هذا من الفطرة؛ بأنهم إنما سلكوا طريق النظر مبالغة في تقرير الربوبية، وقطعاً لأطماع الملاحدة^(٣).

وظاهر أن هذا الاعتذار إنما هو في حق من أقر منهم بكفاية المعرفة الفطرية، أما من أنكر كفايتها فلا يصلح هذا الاعتذار له.

والمتكلمون مع تعويلهم التام على النظر العقلي في إثبات الربوبية لم يستطيعوا تجاهل شهادة الفطرة بها كلية، فتجد في كلام بعض أئمتهم من الاعتراف بها وتقرير حجيتها ما يخالف موقفهم العام منها.

فهذا الراغب الأصفهاني يقول: (معرفة الله - تعالى - العامة - أي الإجمالية - مركوزة في النفس، وهي معرفة كل أحد أنه مفعول، وأن له فاعلاً فعله، ونقله من الأحوال المختلفة)^(٤).

وهذا الشهرستاني يصرح بشهادة الفطرة على وجود الله - تعالى -،

(١) هذا لازم مذهبهم في تأويل المحبة بالإرادة، ولم أقف على تصريح لأحد منهم بهذا الامتناع، انظر الكشف للزمخشري: ٣٤٥/١، ٣٤٦ وشرح الأسماء والصفات للرازي: ٣٦٣، ٣٦٤.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٤١/١٦ - ٣٤٤.

(٣) ذكر هذا القاسمي عن القزويني كما في دلائل التوحيد: ص ٢٥، ولم أعرف من القزويني هذا ولا كتابه الذي ينقل عنه القاسمي.

(٤) الذريعة إلى مكارم الشريعة: ص ١٩٩.

ويفضل دلالتها على دلالة الحدوث والإمكان، فيقول: (ماشهد به الحدوث، أو دل عليه الإمكان بعد تقديم المقدمات، دون ماشهدت به الفطرة الإنسانية من احتياج في ذاته إلى مدبر هو منتهى الحاجات، فيُرجب إليه ولا يرغب عنه، ويُفزع إليه في الشدايد والمهمات؛ فإن احتياج نفسه أوضح له من احتياج الممكن الخارج إلى الواجب، والحادث إلى المحدث)^(١).

وهذا الفخر الرازي - أكثر المتكلمين إغراقاً في المعقولات - يذكر في تفسيره عند قوله - تعالى -: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ﴾ وجوه دلالة الفطرة على وجود الله - تعالى -، فيذكر لطمة الصبي، وما قال بعض العقلاء؛ من أنها تدل على وجود الصانع؛ لأن الصبي يصيح سائلاً عمن ضربه، فدل على أنه مفطور على أن كل حادث لابد له من محدث، فإذا شهدت الفطرة بهذا فشهادتها بافتقار جميع الحوادث إلى الفاعل أولى.

ثم ذكر دلالة هذه اللطمة على التكليف ووجوب الجزاء ووجود الرسول. وذكر - ثانياً - شهادة الفطرة باستحالة حدوث دار منقوشة متقنة البناء محكمة التركيب، إلا بوجود نقاش عالم، وبأن حكيم، فمن باب أولى أن تشهد الفطرة بافتقار العالم إلى الفاعل المختار الحكيم، ثم ذكر ظهور مقتضى الفطرة عند الشدائد، وغير ذلك مما جعله وجوهاً لشهادة الفطرة بوجود الله - تعالى -^(٢).

بل وهذا الفيلسوف ابن رشد^(٣) يقول بعد أن قرر دليلي الاختراع

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام: ص ١٢٥.

(٢) انظر مفاتيح الغيب: ٩١/١٩ - ٩٣.

(٣) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، له إمامة في الفقه والخلاف، اعتنى بتلخيص كتب أرسطو عناية تامة. توفي سنة ٥٩٥ هـ. انظر عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ١٢٢/٣ - ١٢٦، وعن عقيدته انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٢٣٧/٦ - ٢٤٥.

والعناية من القرآن على وجود الله - تعالى -: (فهذه الطريق هي الصراط المستقيم، التي دعا الله الناس منها إلى معرفة وجوده، ونبههم عليه بما جعل في فطرتهم من إدراك هذا المعنى، وإلى هذه الفطرة الأولى المغروزة في طباع البشر الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ (١).

وقد نقل القاسمي عن القزويني أنه أقر بالمعرفة الفطرية، وأن أهل الكلام يعلمون أن شهادة الفطرة أقرب إلى الخلق، وأسرع تعقلاً من دلالة الإمكان والحدوث (٢).

(١) مناهج الأدلة: ص ٦٢.

(٢) انظر دلائل التوحيد: ص ٢٤، ٢٥.

المبحث الثاني

دلالة المخلوقات على الخالق

تمهيد

دلالة كل شيء على الله - تعالى -

لقد جاءت الأدلة العقلية الشرعية على إثبات الربوبية مناسبة في كثرتها لمكانة هذا الأصل من الاعتقاد.

وإذا كان من رحمة الله - تعالى - وحكمته أن ييسر للناس طرق العلم وأنواع الأدلة بقدر حاجتهم إليها^(١)، فليس أمرُ الناس أحوج إليه من معرفتهم بربهم - عز وجل -، فكانت السبل الشرعية المبذولة للدلالة على هذا الأصل العظيم فوق الحصر، وغاية ما يوجد في كلام من تكلم في أدلته إنما هو ذكر لأجناسها وأنواعها، أو أهمها وأشهرها، أو ذكر لوجوه الدلالة التي تنتظم أفرادًا كثيرة منها، وربما يُذكر وجه منها على أنه دليل واحد، وهو في الحقيقة جنس تحته أدلة لا تُحد، كما قال ابن رشد في دلالة الاختراع: (وفي هذا الجنس دلائل كثيرة على عدد المخترعات)^(٢).

ويمكننا أن نقول ابتداءً: إن كل شيء يدل على وجود الله - تعالى -؛ إذ مامن شيء إلا وهو أثر من آثار قدرته - سبحانه -، وما ثم إلا خالق ومخلوق، والمخلوق يدل على خالقه فطرةً وبداهةً، إذ مامن أثر إلا

(١) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ٢٥٤، ٢٥٥، وشرح الطحاوية

لابن أبي العز: ص ٨٦ بتخريج الألباني.

(٢) مناهج الأدلة: ص ٦١.

وله مؤثر، كما اشتهر في قول الأعرابي الذي سئل: كيف عرفت ربك؟ فقال - بفطرته السليمة -: البعرة تدل على البعير، والأثر يدل على المسير، أفسماء ذات أبراج، وأرض ذات فجاج، وجبال وبحار وأنهار، أقلا تدل على السميع البصير؟^(١).

وقد نبه القرآن العزيز إلى دلالة كل شيء على الله - تعالى -، كما في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْنَىٰ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢)، ووجه الدلالة هنا كامن في لفظ الربوبية، فإنه يتضمن السيادة والملك والتدبير^(٣)، والخلق من لوازم ذلك، إذ لا يكون مالكا للعالمين ومدبرا لهم إلا خالقهم، وذلك مضمون قوله - تعالى -: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، وفي هذا المعنى قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٥) وفيه التصريح بالخلق، وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبِّي هَذِهِ الْبَلَدَةُ الَّتِي حَرَّمَهَا وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ﴾^(٦)، وفيه التصريح بالملك، وقال - تعالى -: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ بَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾^(٧)، وقال - تعالى -: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأُمُورَ مَا مِنْ شَيْءٍ

-
- (١) انظر ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان لابن الوزير: ص ٨٣.
 (٢) سورة الأنعام: ١٦٤.
 (٣) انظر القرطبي لابن مطرف: ٣ ومفردات الراغب: ١٨٤، وقد ورد النهي عن إطلاق الربوبية على المخلوق عند إضافته إلى المكلفين من الخلق، كقول: اسق ربك، أطعم ربك، بخلاف إضافته إلى غير المكلفين، فإنه يجوز إطلاقها على المخلوق، كقولهم: رب الثوب، ورب الدار، لعدم وقوع عبادة غير الله في هذه الحال، انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٤٢/٩.
 (٤) سورة الفاتحة وغيرها خمسة مواضع، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: ص ٢١٧.
 (٥) سورة الزمر: ٦٢.
 (٦) سورة النمل: ٩١.
 (٧) سورة الأعراف: ٥٤.

إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ كُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ^(١)، وهنا صرح بالتدبير والخلق.

والمقصود: أن كل ما ذكر في القرآن من إضافة الربوبية أو شيء من معانيها إلى المخلوقات - جميعها أو بعضها، سواء عبّر عنها بلفظ «العالمين» أو مافي معناه -، كل ذلك يتضمن إشارة إلى دلالة هذه المربوبات على ربها، وشهادة هذه الآثار بوجود مؤثرها، فدل ذلك على أن القرآن لا تكاد تخلو سورة من سوره، بل ربما آية من آياته، إلا وفيها إشارة إلى دليل وجود الله - تبارك وتعالى -، وبذلك يتقرر ما ذكرنا، من أن أدلة وجود الله - عز وجل - تفوق العدّ والحصر، ويتأكد قول أبي العتاهية:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد^(٢)

ويتبين صحة ما قيل: إن لله طرائق، بعدد أنفاس الخلائق^(٣).

وعلى هذا النحو من الاستدلال بآثار الربوبية في العوالم على الرب - جل وعلا -، جرى استدلال الأنبياء - عليهم السلام -، أمام من جحد الربوبية، كما كان لإبراهيم مع النمرود، فيما أخبر الله - تعالى - عنه بقوله: ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُحِیْ وَیُمِیتُ﴾^(٤)، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ یَأْتِی بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ﴾^(٥) أي أن الدليل على وجوده: حدوث هذه الأشياء بعد عدمها، وعدمها بعد وجودها، وهذا دليل

(١) سورة یونس: ٣.

(٢) انظر دیوانه: ص ١٢٢، ونسبه ابن كثير في تفسيره إلى ابن المعتز، انظر: ٢٦/١.

(٣) انظر دلائل التوحید للقاسمي: ص ٢٢.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٨.

ضروري، لذلك لما كابر النمرود، وزعم أنه يحيي ويميت، لم يسلم له إبراهيم - عليه السلام -، ولم ينتقل إلى حجة أخرى، بل طرد الحجة نفسها^(١)، حتى أظهر مكابرة خصمه، فكأنه قال له: إن كنت صادقاً في زعمك أنك تحي وتميت، فالذي يحي ويميت هو الذي يأتي بالشمس من المشرق، فأت بها من المغرب لتثبت دعواك. ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾^(٢).

وهذا كلم الله موسى - عليه السلام -، لما قال له فرعون: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَىٰ﴾ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾^(٣) أي: أنه قد ثبت خلق وهداية للخلائق، ولا بد لها من خالق وهاد، وذلك الخالق والهادي هو الرب، لا رب غيره^(٤).

وهذا الجواب - كما يقول البيضاوي -: (في غاية البلاغة، لاختصاره وإعرابه عن الموجودات بأسرها على مراتبها، ودلالته على أن الغني القادر بالذات، المنعم على الإطلاق هو الله - تعالى -، وأن جميع ماعدها مفتقر إليه منعم عليه في حد ذاته وصفاته وأفعاله)^(٥).

وفي المراد يقول موسى عن الله - تعالى -: ﴿الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ يقول صاحب أضواء البيان: (فيه للعلماء أوجه لا يكذب بعضها بعضاً، وكلها حق، ولا مانع من شمول الآية لجميعها)، ثم ذكرها،

(١) انظر الصواعق المرسلة: ٢/٤٩٠، ٤٩١، وعمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير لأحمد شاكر: ١٦٨/٢، وقد غلط ابن القيم من قال إن إبراهيم - عليه السلام - انتقل إلى حجة أخرى، ومن قال بهذا: الغزالي في القسطاس المستقيم، انظر مجموعة القصور العوالي: ١/١٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٣) سورة طه: ٤٩، ٥٠.

(٤) الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي: ٣/٢٠٩.

(٥) تفسير البيضاوي: ٢/٤٩.

وهي باختصار:

- أنه - تعالى - أعطى كل شيء نظير خلقه في الصورة والهيئة أزواجا لهم، ثم هداهم لطريق المنكح...

- أنه - تعالى - أعطى كل شيء صلاحه ثم هداه إلى ما يصلحه.

- أنه - تعالى - أعطى كل شيء صورته المناسبة له، فلم يجعل الإنسان في صورة بهيمة...

- أنه - تعالى - أعطى كل شيء صورته وشكله الذي يطابق المنفعة المنوطة به...

- أنه - تعالى - أعطى الخلائق كل شيء يحتاجون إليه، ثم هداهم إلى طريق استعماله^(١).

وقد جاء استدلال موسى على الربوبية بدلالة المخلوقات مؤكداً مرة بعد مرة، لما في هذه الدلالة من ضرورة عقلية، كما في قوله - تعالى -: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٢) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٢١﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمْ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾^(٢)، فكان جواب موسى - عليه السلام - على إنكار فرعون للمخالق - جل وعلا - بأنه أعرف من أن ينكر^(٣)، وأظهر من أن يشك فيه، فإن العلم به مستقر في الفطر، مغروز في القلوب، كما أن افتقار

(١) انظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي: ٤/٤٥٢، ٤٥٣.

(٢) سورة الشعراء: ٢٣ - ٢٨.

(٣) قول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ سؤال إنكار، لاسؤال استعمال عن الماهية؛ لأن فرعون لم يكن مقرراً بالصانع البتة، والسؤال عن الماهية إنما يكون بعد الاعتراف بالوجود، انظر منهاج السنة لابن تيمية: ٢/٢٧١، ودرء التعارض له: ١٠/٢٧٢، ٢٧٣، وشرح الطحاوية: ١/٢٦.

السموات والأرض وما بينهما، والمشرق والمغرب، وسائر الموجودات، إلى الصانع، واستقرار ذلك في فطر الناس، أمر لا يمكن إنكاره إلا عناداً، وقد ذكر موسى في حجته السموات والأرض والليل والنهار والأولين والآخرين، فذكر الأعلى والأسفل، والميامن والمياسر، والمتقدم والمتأخر، وهذه هي الجهات الست للإنسان، وذكر التقدم والتأخر بالزمان بعد ذكر التقدم والتأخر بالمكان، وذكر خلق الإنسان بعد أن ذكر الخلق العام، وفي ذلك كله إمعان في التنبيه على دلالة كل شيء على الخالق - جلّ وعلا -، ولم يقل موسى في احتجاجه: إن كنتم موقنين بكذا وكذا، بل أطلق، فكانه أراد أن يقول لهم: أي يقين كان لكم بشيء من الأشياء فأول اليقين: اليقين برب العالمين، وكذلك لما رماه فرعون بالجنون أجابهم موسى بأنكم أولى بهذا الوصف؛ فإن العقل مستلزم لعلوم ضرورية يقينية، وأعظمها في الفطرة الإقرار بالخالق، فلما ذكر موسى أولاً أن من أيقن بشيء فهو موقن بالله، - واليقين بشيء هو من لوازم العقل -، بين ثانياً أن الإقرار به - تعالى - هو أيضاً من لوازم العقل^(١).

والمقصود بالتنبيه إلى أن منهج الأنبياء في الاستدلال على الربوبية هو استشهاد هذا الكون بأجمعه، واستنطاق الفطرة بما تعرفه وتقرّ به، من حاجة الخلق إلى خالق، وافتقار البرية إلى باريء.

يقول أبو سليمان الخطابي - فيما نقله عنه الإمام ابن تيمية -: (إنك إذا تأملت هيئة هذا العالم ببصرك، واعتبرتها بفكرك، وجدته كالبيت المبني، المعد فيه ما يحتاج إليه ساكنه من آلة وعتاد، فالسما مرفوعة كالسقف، والأرض ممدودة كالسباط، والنجوم منضودة^(٢)

(١) لخصت تقرير هذه الآيات من كلام ابن تيمية في درء التعارض: ٢٧٤/١٠،

٢٧٥، ومن مجموع الفتاوى: ٣٣٥/١٦، ٣٣٦.

(٢) أي مضمومة بعضها إلى بعض. انظر غريب الحديث للخطابي: ٣٨/٢، ٨٩/٣.

كالمصاييح، والجواهر مخزونة كالذخائر، وضروب النبات مهيئة للمطاعم والملابس والمشارب، وصنوف الحيوان مسخرة للمراكب، مستعملة في المرافق، والإنسان كالمملك البيت، المخول فيه، وفي هذا كله دلالة واضحة على أن العالم مخلوق بتدبير وتقدير ونظام، وأن له صانعا حكيما، تام القدرة، بالغ الحكمة^(١).

فالعالم كله إذا شاهد ودليل على وجود الله - تعالى -؛ لذلك سمي عالما، يقول ابن تيمية: (العالم بالفتح مثل الخاتم: ما يعلم به، كما أن الخاتم ما يختم به، . . . ويسمى كل صنف من المخلوقات عالما؛ لأنه علم وبرهان على الخالق - تعالى -)^(٢).

وهذه الدلالة مستندة إلى حقيقة فطرية بديهية تقدمت الإشارة إليها^(٣)، ألا وهي افتقار الأثر إلى مؤثر، واستحالة وجوده بدونه، وإلى هذه القضية الأولية مردّ الأنواع والوجوه التي تتصرف إليها هذه الدلالة، دلالة المخلوق على الخالق، والذي يحدد وجه الدلالة هو طبيعة الأثر في المخلوق، الناتجة عن صفة قائمة بالخالق - جل وعلا -، فمثلا وجود المخلوق من أصله بعد عدمه هو أثر دال على خالقه القدير البديع، الذي اخترعه من العدم، على غير مثال سابق، وإذا اعتبرت مافي هذا المخلوق من أثر الإتقان والتسوية، ذلك ذلك على وجود خالقه العليم الحكيم، الذي أتقنه وسواه، وهكذا إذا نظرت إليه من جهة مافي من العناية والموافقة لغيره من المخلوقات، أو من جهة مافي من التدبير والتسخير، أو غير ذلك من الآثار القائمة بهذا المخلوق أو ذاك،

(١) بيان تلييس الجهمية: ١٨٠/١. وانظر فصل (حقيقة الكون) من كتاب

مقومات التصور الإسلامي، لسيد قطب.

(٢) النبوات: ص ٢٦٨، وانظر أصول الدين للبغدادي: ص ٣٤.

(٣) انظر فيما سبق ص: ١١٦.

الشاهدة بوجود خالقه .

وعلى هذا النحو تتنوع وجوه الدلالة في المخلوقات على الخالق - جل وعلا - ، وقد تجتمع هذه الوجوه أو كثير منها في مخلوق واحد ، فيكون آية لوجود الله - تعالى - من نواح مختلفة .

كما قد يقتصر بعض المخلوقات على وجوه محدودة ، فدلالة حصاة ملقاة في الفلاة ليست كدلالة خلق الإنسان ، وهكذا خلق الإنسان ليس كخلق السموات والأرض ، كما وللناظر والمستدل دور في هذا لا يخفى^(١) .

وفيما يلي سوف أذكر - إن شاء الله تعالى - ماوقفت عليه من أهم مظاهر الدلالة في المخلوقات - من حيث الجملة - على خالقها ، مراعيًا عدم التكرار ما أمكن ، فإن بين هذه المظاهر تلازما وتداخلا قد يتعسر معه تمييز بعضها عن بعض .

ثم أتبع ذلك بذكر صور هذا الدليل من القرآن ملخصة في جنسين يشتملان المخلوقات كلها :

الأول - خلق الإنسان .

الثاني - خلق السموات والأرض وما بث الله فيهما من دابة .

مستأنسا في هذا التقسيم بقوله - تعالى - : ﴿ سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴾^(٢) وقوله - تعالى - : ﴿ وَمِنْ ءَايَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾^(٣) .

(١) انظر آيات الله في الآفاق ، أو طريقة القرآن في العقائد لمحمد أحمد العدوي : ص ١ .

(٢) سورة فصلت : ٥٣ .

(٣) سورة الشورى : ٢٩ .

المطلب الأول

مظاهر دلالة المخلوقات على الخالق

سأبين بحول الله - تعالى - في هذا المطلب مظاهر دلالة المخلوقات على الخالق من خلال خمس دلالات:

أولاً - دلالة الخلق والاختراع

يراد بهذه الدلالة: ماظهر من اختراع جواهر الأشياء الموجودة^(١)، أي: إيجادها بعد العدم.

ولعل هذه الدلالة أقرب الوجوه وأظهرها، فإن وجود الموجودات بعد العدم، وحدثها بعد أن لم تكن، يدل بداهة على وجود من أوجدها وأحدثها، وما من شك أن هذه الدلالة قائمة على العلم بحدوث هذه المخلوقات، وعدم قدمها وأزليتها، بيد أن العلم بهذا حاصل بالضرورة، من طريقي الحس والخبر الصادق.

يقول ابن تيمية: (نفس حدوث الحيوان والنبات والمعدن والمطر والسحاب ونحو ذلك معلوم بالضرورة، بل مشهود لا يحتاج إلى دليل، وإنما يعلم بالدليل ما لم يعلم بالحس وبالضرورة، والعلم بحدوث هذه المحدثات علم ضروري، لا يحتاج إلى دليل، وذلك معلوم بالحس أو بالضرورة: إما بإخبار يفيد العلم الضروري، أو غير ذلك من العلوم الضرورية)^(٢).

(١) انظر مناهج الأدلة لابن رشد: ص ٦٠.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٢١٩/٧.

وليس شرطاً أن يقف كل أحد على حدوث كل شيء حتى يصدق بذلك، بل إن ذلك غير ممكن، كما يفهم من قوله - تعالى -: ﴿ مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلَقَ أَنْفُسَهُمْ ﴾^(١).

أما ما ابتدعه المتكلمون من الاشتغال بإثبات هذه الحقيقة الضرورية، واختراع دليل الجواهر والأعراض للتدليل عليها، فمفارقة واضحة للمتبع الشرعي القرآني، واستدلال عقيم بالغامض الخفي المشكوك فيه، بل المقطوع ببطلانه، على الواضح الجلي، الذي هو حق لا يخالجه شك، وسيأتي - إن شاء الله - الحديث عن مفارقة الطريقة الكلامية لطريقة القرآن في الاستدلال بحدوث المخلوقات، عند الكلام على خلق الإنسان^(٢).

ولقد أحسن ابن رشد حين ردّ العلم بهذه القضية والتي قبلها - أعني حاجة الحادث إلى محدث، والمخترع إلى مخترع - إلى الفطرة، حيث يقول: (وأما دلالة الاختراع فيدخل فيها وجود الحيوان كله، ووجود النبات، ووجود السموات، وهذه الطريقة تُبنى على أصلين موجودين بالقوة في جميع فطر الناس، أحدهما: أن هذه الموجودات مخترعة، وهذا معروف بنفسه في الحيوان والنبات... فإننا نرى أجساماً جمادية ثم تحدث فيها الحياة، فنعلم قطعاً أن ههنا موجدًا للحياة ومنعماً لها، وهو الله - تبارك وتعالى -، وأما السموات فنعلم من قبل حركاتها التي لا نفتر أنها مأمورة بالعناية بما ههنا، ومسخرة لنا، والمسخر مأمور مخترع من قبل غيره ضرورة.

وأما الأصل الثاني: فهو أن كل مخترع فله مخترع، فيصح من هذين الأصلين أن للموجود فاعلاً مخترعاً له^(٣).

(١) سورة الكهف: ٥١.

(٢) ص ٢٥٩ وما بعدها.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة: ص ٦١.

وسبب تفريق ابن رشد بين الحيوان والنبات وبين السموات في طريق إدراك حدوثها أنا نعلم حدوث الأولين بالحس والمشاهدة، أما حدوث السموات والأرضين والكواكب والشمس والقمر وغيرها مما لم نشاهد حدوثه وإنما نقف على حدوثها من طرق أخرى غير الحس والمشاهدة، نحو ما ذكره من التسخير والعناية، ونحو ما نراها عليه من النظام والإتقان والإحكام والتقدير والتدبير، وغير ذلك من ملزومات الحدوث، فهذه كلها مسالك للعلم الضروري بحدوثها، غير طريق المشاهدة والحس.

وقد جاء التنبيه على دلالة الخلق في القرآن في عدة مواضع، كقوله - تعالى -: ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ (٣٥) أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ (١) وقوله - تعالى -: ﴿ أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئًا ﴾ (٢) وقوله - تعالى -: ﴿ وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكْ شَيْئًا ﴾ (٣)، فدللت هذه الآيات على حاجة المخلوق إلى خالق ضرورة، ودلت أيضًا على بطلان قول المتكلمين: إن الله - تعالى - عندما يخلق شيئًا من شيء، وإنما يتم ذلك بتغيير الصفات والأعراض، مع بقاء الجواهر على حالها، وأنكروا أن تكون نفس الأعيان القائمة بنفسها انقلبت حقيقتها فاستحالت ذاتها (٤).

وكذلك سائر الآيات التي تذكر الخلق، وتحدث عن حدوث الذوات وصفاتها، فكلها تشير إلى هذه الدلالة، مثل قوله - تعالى -: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَجْعَلُهُمْ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدَّكَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ.

(١) سورة الطور: ٣٥، ٣٦.

(٢) سورة مريم: ٦٧.

(٣) سورة مريم: ٩.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٢٢٠/٧ وما بعدها، و١٩٦/٥، وسيأتي - إن شاء الله - نقد هذا القول في ص: ٢٦٠.

وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِزَابًا فِيهِ مِنْ بَرَقٍ صِيبٌ بِهِ مِنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ
يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ ﴿٤٣﴾ يَقْلِبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿٤٤﴾ وَاللَّهُ
خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي
عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾ (١)

وقد نبه ابن رشد إلى أن من أراد معرفة الله - تعالى - حق المعرفة
من طريق دليل الاختراع، فعليه أن يتعرف على جواهر الأشياء، ليقف
على الاختراع الحقيقي في جميع الموجودات؛ لأن من لم يعرف
حقيقة الشيء لم يعرف حقيقة الاختراع (٢).

وينبغي التنبه هنا إلى أن التعرف على جواهر الأشياء وخواصها
إنما هو شرط في معرفة الله - تعالى - حق المعرفة من طريق دليل
الاختراع فحسب كما ذكر ابن رشد، وقد أحسن بذكر هذا القيد، فإن
من الخطأ الإطلاق والتعميم في هذا المقام؛ لأننا نعلم أن الأنبياء
- عليهم السلام - وأكثر أتباعهم من الأولياء والصالحين هم أعرف
الخلق بالله قطعاً، ولم تتوقف معرفتهم به على معرفة جواهر الأشياء،
والوقوف على حقيقة الاختراع فيها، فلديهم إلى معرفة الله ما هو أعظم
من هذا الطريق، ألا وهو الوحي بالنسبة للأنبياء، والإيمان بالنسبة
لأتباعهم (٣).

وقد يعبر عن دلالة الخلق هذه أو الاختراع - كما يسميها ابن
رشد - بعبارات أخرى، كالعجز والنقص والافتقار (٤)، وكالحدوث

(١) سورة النور: ٤٣ - ٤٥.

(٢) انظر مناهج الأدلة: ص ٦١.

(٣) انظر مجموع الفتاوى: ١/٢ وما بعدها فهو مهم جداً.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٢٦٥/٣، ومجموع الفتاوى له:

٩/٢ - ١٢، والرد على المنطقيين له: ص ٣٤٥.

والإمكان في الذوات والصفات^(١)، وذلك أنا إذا شاهدنا وجود بعض الموجودات بعد عدمها، وعدمها بعد وجودها - كالحوانات والنباتات والمعادن والسحاب والمطر والرعد والبرق، وكما نشاهد من حركات الكواكب، وتعاقب الليل والنهار، وحدوثهما بعد بعضهما - فإننا بذلك نعلم يقينا بحدوثها وافتقارها إلى محدث، ولا يكون هو محدثا، كما نعلم ضرورة إمكانها وحاجتها إلى واجب بنفسه، وكل ما كان محدثا ممكنا فهو مربوط بمصنوع فقير، لا بد له من رب خالق غني^(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (كل واحد من الحدوث والإمكان دليل على الافتقار إلى الصانع، وإن كانا متلازمين... وكون الممكن والمحدث مفتقرا إلى الفاعل هو من لوازم حقيقته، لا يحتاج أن يعلل بعلّة جعلته مفتقرا، بل الفقر لازم لذاته، فكل ماسوى الله فقير إليه دائما، لا يستغني عنه طرفة عين، وهذا من معاني اسم الصمد، فالصمد: الذي يحتاج إليه كل شيء، وهو مستغن عن كل شيء، وكما أن غنى الرب ثبت له لنفسه لا لعلّة جعلته غنيا، فكذلك فقر المخلوقات وحاجتها إليه ثبت لذواتها، لا لعلّة جعلتها مفتقرة إليه)^(٣).

وقد يُساق دليل الخلق والاختراع هذا في هيئة تقرير الافتقار إلى مسبب الأسباب في وجود الموجودات، كما هو تعبير ابن خلدون^(٤) حيث يقول: (اعلم أن الحوادث في عالم الكائنات، سواء كانت من

(١) انظر شرح الأصفهانية: ص ١٦، والممكن هو ما كان قابلاً للوجود والعدم،

والحادث ما كان مسبوقا بعدم، انظر الأربعين لرازي: ١/١٠١.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣/٢٦٥، ٢٦٦.

(٣) الرد على المنطقيين: ص ٣٤٦.

(٤) هو عبدالرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن خلدون، اشتهر بمقدمة تاريخه، التي أسس فيها قواعد علم الاجتماع، توفي سنة ٨٠٨. انظر البدر الطالع للشوكاني: ١/٣٣٧.

الذوات أو من الأفعال البشرية أو الحيوانية، فلا بد لها من أسباب متقدمة عليها، بها تقع في مستقر العادة! وعنهما يتم كونه، وكل واحد من تلك الأسباب حادث أيضاً، فلا بد له من أسباب أخرى، ولا تزال تلك الأسباب مرتقية، حتى تنتهي إلى مسبب الأسباب وموجدها وخالقها، لا إله إلا هو - سبحانه -^(١).

وواضح أن مضمون هذا الكلام إنما هو إبطال التسلسل في المؤثرات، وذلك أن دلالة الخلق والاختراع لا تتم إلا بإثبات بطلان تسلسل الأسباب - التي جعلها الله - تعالى - واسطة في وجود المحدثات - إلى مالا نهاية، فالإنسان مثلاً سبب وجوده والداه، وكذلك الشأن في الوالدين، فلو تسلسل الأمر إلى مالا نهاية لكان في ذلك شبهة تقدح في الحاجة إلى الخالق - جل وعلا -، بيد أن هذه الشبهة ظاهرة البطلان عند جميع العقلاء، بل هي معلومة الفساد بالضرورة، وقد أمر النبي - عليه الصلاة والسلام - بالاستعاذة بالله - تعالى -، والانتهاز عند ورود هذه الوسوس والشبهات الشيطانية، كما روى البخاري بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الشيطان أحدكم فيقول: من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ربك؟ فإذا

(١) المقدمة: ص ٤٩٠، مع تاريخه ابن خلدون.

وقد وصف ابن خلدون هذا الدليل بأنه أقرب الطرق والمآخذ، وقوله: (في مستقر العادة) هذا بناء على مذهبه الأشعري في إنكار تأثير الأسباب، أما السلف فيثبتون تأثيرها مع كونها من قدر الله - تعالى -، فالله - تعالى - يفعل بها، لا عندها كما يقول الأشاعرة، وانظر نحو كلام ابن خلدون هذا أو قريباً منه في الفلسفة القرآنية للعقاد: ص ١١٥، فقد ذكر من أدلة وجود الله - تعالى - في القرآن برهان الخلق، أو البرهان الكوني، وفحواه - كما ذكر - أن المتحركات لا بد لها من محرك، والممكنات لا بد لها من موجد واجب الوجود.

بلغه فليستعذ بالله ولينته»^(١). وهو عند مسلم بلفظ: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل: آمنت بالله»^(٢).

وفي بعض الروايات في غير الصحيحين: «فإن فعلتم فقولوا: الله قبل كل شيء، وهو كائن بعد كل شيء، وهو خالق كل شيء»^(٣).

وذكر شيخ الإسلام أن بعض أهل الكلام سئل: لِمَ لَمْ يبين النبي ﷺ البرهان المبين لفساد التسلسل والدور، وإنما أمر بالاستعاذة؟ فكان جوابه أن هذا مثل من عرض له كلب ينبح عليه ليؤذيه ويقطع عليه طريقه، فتارة يضربه بعصاه، وتارة يطلب من صاحب الكلب أن يزجره، فالبرهان هو الطريق الأول، وفيه صعوبة والاستعاذة بالله هو الثاني وهو أسهل.

وقد أنكر شيخ الإسلام كلا من السؤال والجواب غاية الإنكار، إذ بُنِيَ على أن وسواس التسلسل يندفع بطريقتين؛ أحدهما: البرهان، والآخر: الاستعاذة، وأن النبي ﷺ إنما أمر بالثاني دون الأول، وقال: إن (هذا خطأ، بل النبي ﷺ أمر بطريقة البرهان حيث يؤمر بها، ودل على مجاميع البراهين التي يرجع إليها غاية نظر النظر، ودل من البراهين على ما هو فوق استنباط النظر، والذي أمر به في دفع هذا الوسواس ليس هو الاستعاذة فقط، بل أمر بالإيمان وأمر بالاستعاذة، وأمر بالانتهاة،

(١) الصحيح، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، (٣/١١٩٤)، حديث رقم: (٣١٠٢).

(٢) الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، (١/١١١)، حديث رقم: (١٣٤).

(٣) انظر الأسماء والصفات للبيهقي: ص ٢٤، ٢٥، وكتاب العظمة لأبي الشيخ: ٤٥/١، ٤١٤، وصون المنطق للسيوطي: ص ٤٥.

ولا طريق إلى نيل المطلوب من النجاة والسعادة إلا بما أمر به، لا طريق غير ذلك^(١) ثم بين ذلك من وجوه عدة، حاصلها:

أولاً - أن الشبهات القادحة في العلوم الضرورية لا يمكن الجواب عنها بالبرهان، وأن غاية البرهان أن ينتهي إليها، فإذا وقع الشك فيها انقطع طريق النظر والبحث، وإذا تبين هذا، فالوسوسة والشبهة القادحة في العلوم الضرورية لا تُزال بالبرهان، بل متى فكر العبد ونظر، ازداد ورودها على قلبه، وقد يغلب الوسواس حتى يعجز عن دفعه عن نفسه، كما يعجز من حل الشبهة السوفسطائية، وهذا يزول بالاستعاذة بالله؛ فإن الله - تعالى - هو الذي يعيد العبد، ويجيره من الشبهات المضلة.

ثانياً - أن النبي ﷺ لم يأمر بالاستعاذة وحدها، بل أمر العبد أن ينتهي عن ذلك مع الاستعاذة، إعلاماً منه بأن هذا السؤال هو نهاية الوسواس، فيجب الانتهاء عنه، ليس هو من البدايات التي يزيلها مابعداها، فإذا وصل العبد إلى غاية الغايات، ونهاية النهايات، وجب وقوفه، فإذا طلب بعد ذلك شيئاً وجب أن ينتهي.

ثالثاً - أن النبي ﷺ أمر العبد أن يقول: «أمنت بالله»، وفي رواية: «ورسوله»، فهذا من باب دفع الضد الضار بالضد النافع، فإن هذا القول إيمان، وذكر الله يُدفع به ما يضاذه من الوسوسة القادحة في العلوم الضرورية الفطرية^(٢).

ويقول شيخ الإسلام في موضع آخر: (ومعلوم بضرورة العقل أن المحدث لا بد له من محدث، وأنه يمتنع تسلسل المحدثات، بأن يكون للمحدث محدث، وللمحدث محدث، إلى غير غاية، وهذا يسمى تسلسل المؤثرات والعلل والفاعلية، وهو ممتنع باتفاق العقلاء...

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٣/٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) انظر هذه الوجوه في درء تعارض العقل والنقل: ٣/٣٠٩، ٣١٨.

ومعلوم أن المحدث الواحد لا يحدث إلا بمحدث، فإذا كثرت الحوادث وتسلسلت، كان احتياجها إلى المحدث أولى، وكلها محدثات، فكلها محتاجة إلى محدث، وذلك لا يزول إلا بمحدث لا يحتاج إلى غيره، بل هو قديم أزلي بنفسه - سبحانه وتعالى -^(١).

وإذ قد تبين بطلان التسلسل في العلل، فينبغي التنبيه إلى أن انتهاء المحدثات إلى مُحدث لا يكون هو محدثا، يلزم منه أن حدوثها مترتبة على أسبابها لم يكن من فعل تلك الأسباب استقلالاً، بل هو أيضاً من خلق الله وفعله بتلك الأسباب، وإنما كان خلقها وإحداثها أولاً مباشراً مجرداً عن السبب، ثم صار خلقها وإحداثها بعد ذلك مرتباً على أسباب مخلوقة أيضاً، وهذا هو مضمون ما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «لا عدوى ولا صفر ولا هامة» فقال أعرابي: يا رسول الله، فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيخالطها البعير الأجرب فيجربها؟ فقال رسول الله ﷺ: «فمن أعدى الأول؟»^(٢).

قال ابن حجر: (وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة، وحاصله: من أين جاء الجرب للذي أعدى بزعمهم؟ فإن أجيب: من بعير آخر، لزم التسلسل، أو سبب آخر فليفصح به، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعى، وهو أن الذي فعل بالجميع ذلك هو الخالق القادر على كل شيء، وهو الله - سبحانه وتعالى -)^(٣).

(١) مجموع الفتاوى: ٤٤٥/١٦.

(٢) الصحيح، كتاب الطب، باب لا صفر، (٥/٢١٦١)، حديث رقم (٥٣٨٧).
والهامة: البومة، كانوا يتشاءمون بها، وقيل غير ذلك. وصفر: الشهر، كانوا يتشاءمون من السفر فيه، أو هو داء يأخذ البطن، كما جزم الإمام البخاري. انظر فتح الباري لابن حجر: ١٠/١٨١، ٢٥٢.

(٣) فتح الباري: ١٠/٢٥٢، وانظر بدائع الفوائد لابن القيم: ٤/١٢٧.

ثانيًا - دلالة العناية^(١)

ويراد بالعناية مانشهده ونحسّ به من الاعتناء المقصود بهذه المخلوقات عمومًا، وبالإنسان على وجه الخصوص، والذي يتجلى فيما نراه وندركه من موافقة هذه الموجودات للإنسان أتم الموافقة، وكذلك في موافقة هذه الموجودات بعضها لبعض، وذلك لا يكون قطعًا إلا من قبل فاعلٍ قاصدٍ لذلك مريد^(٢).

فهذه الدلالة تبني على أصلين:

الأول - العلم بهذه الموافقة.

الثاني - أن هذه الموافقة هي ضرورة من قبل فاعلٍ قاصدٍ مريد^(٣).

فأما الأصل الأول فيُستحصل - كما يقول ابن رشد - باعتبار موافقة الموجودات للإنسان، كالليل والنهار، والشمس والقمر، والأزمنة الأربعة، والأمطار والمياه بأنواعها، والرياح والأرض، وكثير من الحيوان والنبات، وكذلك أعضاء البدن والحيوان، وجزئيات كثيرة لاتحصى، ومعرفة منافع الموجودات داخلة في هذا الجنس، وكلما كان الوقوف على منافع الموجودات وحكمها والغاية التي وجدت لأجلها أطول وأكثر تأملًا، كان الوقوف على هذه الدلالة أتم.

وأما في الأصل الثاني: فهو قضية بديهية فطرية، لايجحدها إلا مكابر، وبذلك تكون دلالته في غاية القوة والحجّة، حيث قامت على

(١) مصدر عنى يعني عناية، بمعنى قصد. انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ١٤٦/٤.

(٢) انظر مناهج الأدلة: ص ٦٠.

(٣) المرجع السابق: ص ٦٠.

معلومات أولية بدهية، ومشاهدات حسية في تناول الجميع .
كما أنها تكون قد جمعت بين القطعية في الدلالة، والوضوح
والبساطة للخاصة والعامه^(١).

يقول ابن رشد شارحًا دليل العناية هذا: (. . .) وذلك كما أن
الإنسان إذا نظر إلى شيء محسوس، فرآه قد وُضع بشكل ما، وقدر ما،
ووضع ما، موافق في جميع ذلك للمنفعة الموجودة في ذلك الشيء
المحسوس، والغاية المطلوبة، - حتى يعترف أنه لو وُجد بغير ذلك
الشكل، وبغير ذلك الوضع، أو بغير ذلك القدر، لم توجد فيه تلك
المنفعة - علم على القطع أن لذلك الشيء صانعا صنعه، ولذلك وافق
شكله ووضعه وقدره تلك المنفعة، وأنه ليس يمكن أن تكون موافقة
اجتماع تلك الأشياء لوجود المنفعة بالاتفاق^(٢).

ويضرب ابن رشد لذلك مثالا برجل رأى حجرا على الأرض،
على صفة يتأتى منها الجلوس وضعا وقدرًا، فإنه يعلم يقينا بأنه إنما
صنعه صانع، ومتى لم يشاهد شيئا من هذه الموافقة للجلوس، فإنه
يقطع بأن وجوده في ذلك المكان، وعلى صفة ما، إنما هو بالاتفاق،
ثم يقول ابن رشد: (وكذلك الأمر في العالم كله، فإنه إذا نظر الإنسان
إلى ما فيه من الشمس والقمر، وسائر الكواكب، التي هي سبب الأزمنة
الأربعة - يعني فصول السنة - وسبب الليل والنهار، وسبب الأمطار
والمياه والرياح، وسبب عمارة أجزاء الأرض، ووجود الناس، وسائر
الكائنات من الحيوانات البرية، وكذلك الماء، موافقا للحيوانات
المائية، والهواء للحيوانات الطائرة، وأنه لو اختل شيء من هذه الحلقة
والبنية لاختل وجود المخلوقات التي ههنا، علم على القطع أنه ليس

(١) مناهج الأدلة: ص ٥٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٦٠.

يمكن أن تكون هذه الموافقة التي في جميع أجزاء العالم للإنسان والحيوان والنبات بالاتفاق، بل ذلك من قاصد قصده، ومريد أرادته، وهو الله - عز وجل -، وعلم على القطع أن العالم مصنوع، وذلك أنه يعلم ضرورة أنه لم يمكن أن توجد فيه هذه الموافقة لو كان وجوده عن غير صانع، بل عن الاتفاق^(١).

ودليل العناية هذا، ودليل الاختراع قبله، هما دليلًا للشرع على وجود الله - تعالى - في رأي ابن رشد، إضافة إلى المعرفة الفطرية^(٢) والآيات القرآنية المنبهة على وجود الله - تعالى - لا تخرج في نظره عن هذين الجنسيتين من الأدلة^(٣)، وهي عنده ثلاثة أنواع:

١ - نوع ينبه على العناية فحسب، كقوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾... الآيات^(٤)، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾^(٥).

٢ - نوع ينبه على الاختراع فحسب، كقوله - تعالى -: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ خَلْقٍ﴾^(٦)، وقوله: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الآيات^(٧).

٣ - ونوع ينبه على الداليتين معًا، وهي أكثر الآيات الواردة في هذا المعنى^(٨).

وقد نبه ابن رشد بعد تقريره هذين الدليلين إلى أن هذه الطريقة

(١) مناهج الأدلة: ص ٩٨.

(٢) انظر مناهج الأدلة: ص ٦١، ٦٣.

(٣) المرجع السابق: ص ٦١.

(٤) سورة النبا: ٦ - ١٦.

(٥) سورة الفرقان: ٦١.

(٦) سورة الطارق: ٥.

(٧) سورة الغاشية: ١٧ - ٢٠.

(٨) انظر مناهج الأدلة: ص ٦١.

في الاستدلال على وجود الله - تعالى - هي الصراط المستقيم التي دعا الله الناس فيها إلى معرفة وجوده، ونبههم عليه بما جعل في فطرهم من إدراك هذا المعنى^(١).

كما نبه إلى أنها طريقة الخواص، كما هي طريقة الجمهور، وإنما الاختلاف بينهما في أمرين:

الأول - التفصيل، فبينما يقف الجمهور عند المعرفة الحسية بما يدل على العناية والاختراع، لا يتجاوزون ذلك، يزيد العلماء على ذلك بمعرفة ما يدرك بالبرهان، من العناية والاختراع، كمعرفة منافع أعضاء الإنسان والحيوان.

الثاني - التعمق في معرفة الشيء الواحد نفسه، ومثال ذلك: النظر في المصنوعات البشرية، فإن الجمهور إنما يعرفون من أمرها أنها مصنوعات، وأن لها صانعا، وأما العلماء فيفضلون بزيادة علم بصنعتها، وبوجه الحكمة فيها، مما يلزم منه أن يكونوا أعلم بالصانع من جهة صنعه من الجمهور، الذين لا يعلمون إلا أنها مصنوعة فقط^(٢).

وما ذكره ابن رشد من الاختلاف بين الخواص والعوام في كيفية النظر في دلالاتي الاختراع والعناية حق، إلا أن ههنا أمرا يجدر التنبيه إليه، وهو أنا إذا سلمنا بأن ميزة الخواص على العوام هي التفصيل والكثرة والتعمق في إدراك الحكم والفوائد والغايات، فهل الأنبياء والأولياء وسادات المؤمنين، من الصحابة والتابعين، وأئمة المسلمين، الذين بلغوا الدرجات العالية في كمال الإيمان، هل هم بهذا الاعتبار من الخواص أم من العوام؟.

فإننا نعلم يقينا أن الغالب عليهم أنهم لم يعانون شيئا من علم

(١) المرجع السابق: ص ٦٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٦٣ - ٦٤.

الطبايعيين، من الحكماء والأطباء والفلكيين، ولم يتكلفوا شيئاً من ذلك، وكذلك بالنسبة للعلوم العصرية الحديثة، والمكتشفات المتأخرة، نقطع أنهم ماعرفوا عنها شيئاً، فهل نقول: فاتهم فضل ذلك؛ إذ لم يتعمقوا أو يتعرفوا على تفاصيل الحكم في المخلوقات؟ أم نقول: إن القدر المطلوب لرسوخ اليقين في القلوب قد وفى القرآن بالإشارة إليه، وأتى فيه بما لا مزيد عليه، أما ما وراء ذلك من التعمق والتفصيل، فليس مما يتوقف عليه زيادة إيمان و يقين، نعم؛ يتوقف عليه زيادة معرفة بالصانع من جهة صنعته كما قال ابن رشد، ولقد أحسن بذكر هذا القيد، ولكن مطلق المعرفة بالخالق، غير الإيمان الشرعي، الممدوح صاحبه في القرآن، ولعل من أعظم ما يشهد لهذا الذي قلناه أن أكثر الناس اليوم علمًا بتفاصيل ودقائق الصنائع، وخصائص المخلوقات وحكمها هم من الكفار، إما كتابيين، أو ملاحدة أو وثنيين، وهؤلاء قصاراهم أن يثبتوا وجود الصانع ويقروا به، ومع ذلك لا يصح أن يُثبت لهم إيمان يستحقون عليه المدح.

والذي دعا هنا إلى التنبيه إلى هذا الأمر: ما وقع قديما من كثير من أهل الكلام، ولا يزال يقع من كثير ممن يؤلفون في العقائد، من تسمية مجرد إثبات الصانع إيمانا، وهو خطأ فاحش، ناتج عن الجهل بحقيقة الإيمان في الكتاب والسنة واعتقاد السلف^(١).

وقد اعتمدت على ابن رشد في تقرير دلالة العناية؛ لأنه قد وافق في ذلك منهج السلف إجمالاً في طريق إثبات وجود الله - تعالى -، وتجرد لبيان ما قصد الشرع ببيانه من طرق معرفة الله - تعالى -، كما أبلى بلاءً حسناً في نقد منهج المتكلمين العقيم في الاستدلال لهذه

(١) من أوضح الأمثلة لذلك: كتاب «قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن» فهو على ظرافته لم يخل بوصف الإيمان على أحد من مثبتي الصانع.

القضية^(١)، وكان له سبق - فيما أعلم - في تقرير دلالاتي الاختراع والعناية على نحو ماسبق، وإن كان مسبقاً في الإشارة عموماً إلى أدلة القرآن العقلية على وجود الله - تعالى -، كما في كلام أبي سليمان الخطابي وغيره^(٢).

ومع ذلك فقد اعتبر شيخ الإسلام ابن تيمية ابن رشد مقصراً في حق أدلة القرآن، رغم موافقته له على ماقرر من أدلة، وتحسينه لها في الجملة^(٣).

يقول ابن تيمية: (فهذا الرجل - يعني ابن رشد - مع أنه من أعيان الفلاسفة، المعظمين لطريقتهم، المعتنين بطريقة الفلاسفة المشائين، كأرسطو^(٤) وأتباعه، بين أن الأدلة العقلية الدالة على إثبات الصانع مستغنية عما أحدثه المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم من طريقة الأعراض ونحوها، وأن الطرق الشرعية التي جاء بها القرآن هي طرق برهانية تفيد العلم للعامة والخاصة، والخاصة عنده يدخل فيهم الفلاسفة، والطرق التي لأولئك هي مع طولها وصعوبتها لاتفيد العلم لا للعامة ولا للخاصة.

هذا مع أنه لم يقدر القرآن قدره، ولم يستوعب أنواع الطرق التي في القرآن، فإن القرآن قد اشتمل على بيان المطالب الإلهية بأنواع من

(١) انظر مناهج الأدلة: ص ٤٩ وما بعدها.

(٢) انظر بيان تلبيس الجهمية: ١٧٧/١، وموقف ابن حزم من الإلهيات للدكتور أحمد الحمد: ص ١٣٤.

(٣) انظر بيان تلبيس الجهمية: ١٧٦/١.

(٤) هو أرسطو طاليس - أي تام الفضيلة - بن نيقوماخس الفيثاغوري الجهراشني، تلميذ أفلاطون، إليه انتهت فلسفة اليونانيين، وهو خاتمة علمائهم، وسيد حكمائهم، وهو واضع المنطق اليوناني، لذا سمي بالمعلم الأول، توفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد، وأتباعه يسمون: المشاؤون، وفلسفته تسمى المشائية القديمة، نسبة إلى طريقته في التدريس وهو يطوف في الرواق وقد أحاط به تلامذته. انظر إخبار العلماء بأخبار الحكماء للقفطي: ص ٢١، ٢٢، والموسوعة العربية للفلسفة: ١٢٧٣/٢، ١٢٧٤.

الطرق، وأكمل الطرق^(١).

هذا، ويمكن تلخيص الاستدراكات على كلام ابن رشد عن دلالاتي الخلق والعناية في النقاط التالية:

١ - عدم إعطاء المعرفة الفطرية حقها من الأهمية والحجية، فابن رشد وإن ألمح إلى الفطرة بقوله بعد ذكر الاختراع والعناية: (فهذه الطريق هي الصراط المستقيم التي دعا الله الناس فيها إلى معرفة وجوده، ونبههم عليه بما جعل في فطرتهم من إدراك هذا المعنى، وإلى هذه الفطرة الأولى المغروزة في طباع البشر الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنْ بُنَىٰ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ إلى قوله ﴿قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾^(٢).

إلا أن هذا ليس بصريح في كفاية المعرفة الفطرية في تحصيل أصل اليقين، والإقرار بوجود الله - تعالى - دون الحاجة إلى نظر، وغاية مايدل عليه كلامه: التسليم باستناد الأدلة العقلية التي ذكرها - الاختراع والعناية - إلى العلوم الفطرية البديهية، كالعلم بحاجة الأثر إلى مؤثر، ونحو ذلك، وهذا إنما هو جزء من المعرفة الفطرية، لايشمل كل ماقرره الشرع في آيات الفطرة وأحاديثها التي سبقت الإشارة إليها.

وقد صرح ابن رشد بإيجاب النظر، وعدم كفاية المعرفة الفطرية، موافقا في ذلك المتكلمين، كما في قوله: (وليس لقائل أن يقول: إنه لو كان ذلك واجبا على كل من آمن بالله - أعني لايصح إيمانه إلا من قبل وقوعه على هذه الأدلة - لكان النبي ﷺ لايدعو أحدا إلى الإسلام إلا عرض عليه هذه الأمثلة؛ فإن العرب كلها تعترف بوجود الباري)^(٣).

٢ - حصر أدلة الشرع في العناية والاختراع، وقد انتقد ابن تيمية

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٣٣٣/٩.

(٢) مناهج الأدلة: ص ٦٢، ٦٣.

(٣) مناهج الأدلة: ص ٤٧.

ابن رشد في هذا كما مرّ في كلامه السابق، وابن تيمية يرى أن الطرق الشرعية التي نبه القرآن عليها لإثبات وجود الله - تعالى - كثيرة جدًا، لا تكاد تنحصر^(١).

ويمكن الاعتذار عن ابن رشد في هذا الحصر بأنه إنما نبه على جنس الأدلة، ولم يتطرق إلى تعيين الأفراد، بل إنه صرح كما مر في كلامه بدخول أفراد في هذين الجنسيتين لاحصر لها.

إلا أن هذا الاعتذار إنما ينفعه بالنسبة لما استُدرِك عليه من الأدلة التي يمكن ردّها إلى دليلي الاختراع والعناية، كدليل حدوث الذوات وصفاتها، ودليل العجز والافتقار، أما ما سوى ذلك كدلالة الفطرة السالفة، وكدلالة العقابة الحسنى للأنبياء وأتباعهم، والسوآى لمخالفهم، وظهور دينهم على سائر الأديان، وكدلالة المعجزات والكرامات وآيات الأنبياء، فإن لها دلالة على وجود الله - تعالى - كما سيأتي تقريره^(٢)، فهذه كلها لا يمكن الاعتذار عن ابن رشد في إهمالها.

٣ - قصر دلالة بعض الآيات القرآنية على العناية فقط، والصحيح أن كل ما دل على العناية دل على الاختراع من باب الالتزام^(٣)، فلا وجه لقصر دلالتها على العناية. وابن رشد نفسه لما شرح آيات سورة النبأ التي جعلها مقصورة الدلالة على العناية^(٤)، قال في تفسير قوله - تعالى -: ﴿وَلَنَبَيِّنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾: (فعبّر بلفظ البنيان عن معنى الاختراع لها)^(٥).

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٦٦/٩ وما بعدها.

(٢) انظر ص: ٣٠٥ وما بعدها.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٣٣١/٩.

(٤) انظر مناهج الأدلة: ص ٦٢.

(٥) مناهج الأدلة: ص ١٠٠.

ثالثاً - دلالة الإتقان والتقدير

وقد تسمى هذه الدلالة: دلالة القصد، أو الغاية، أو النظام^(١)، وهي وإن أمكن إدراجها ضمن دلالة العناية، إلا أن في إفرادها بالذكر زيادة تنبيه وتفصيل، استدعته أهميتها البالغة، ودلالة العناية جنس عظيم يندرج تحته أنواع كثيرة من الأدلة، لايحسن إغفالها.

وقد أشار القرآن العزيز إلى هذه الدلالة في مواضع كثيرة، كقوله - تعالى -: ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ ﴾^(٢)، وقوله - تعالى -: ﴿ صُنِعَ اللَّهُ لِدَيْهِ أُنْفُسٌ كُلُّ شَيْءٍ ﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿ الَّذِي أَحْصَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾^(٤)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُكِ ﴾^(٥)، وغير ذلك من الآيات المنبهة إلى ما وجد عليه العالم من نظام دقيق، وإحكام مقصود، لا يمكن بحال أن يكون من غير مكنون، ولا أن يستمر ويدوم دون خلل من غير مدبر مقدر.

وقد تأتي الإشارة القرآنية إلى وجود ذلك في جملة المخلوقات، كقوله - تعالى -: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٦)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَخَلَقَ

(١) انظر الفلسفة القرآنية للعقاد: ص ١١٥ وما بعدها.

(٢) سورة الملك: ٣، والتفاوت: الاختلاف في الأوصاف. انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ص ٣٨٦.

(٣) سورة النمل: ٨٨.

(٤) سورة السجدة: ٧.

(٥) سورة الذاريات: ٧، قال ابن عباس: ذات الجمال والبهاء، والحسن والاستواء،

انظر تفسير ابن كثير: ٢٤٤/٤، وأصل الحبك: الإحكام، انظر المفردات في

غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ص ١٠٦ ومعجم مقاييس اللغة: ١٣٠/٢.

(٦) سورة القمر: ٤٩.

كُلُّ شَيْءٍ فَعَدَدُهُ نَقِيرًا ﴿٦﴾ ﴿١﴾، وقوله - تعالى -: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ ﴿٨﴾ ﴿٢﴾ وقوله - تعالى -: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٦﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٦﴾﴾ ﴿٣﴾
وقوله - تعالى -: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ ﴿٢﴾ ﴿٤﴾.

كما قد يأتي التنبيه على ذلك أحياناً في بعض المخلوقات، كقوله - تعالى -: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ ﴿١٦﴾ ﴿٥﴾، وقوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾ ﴿٦﴾ ﴿٦﴾، وقوله - تعالى -: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ﴾ ﴿٧﴾ ﴿٧﴾.

فهذه الآيات وأمثالها تلفت نظر المستدل إلى دلالة المخلوقات على باريها من خلال ما يشاهد فيها من الانضباط والالتزام التام بنظام

(١) سورة الفرقان: ٢، قال الزمخشري: (المعنى: أنه أحدث كل شيء مراعى فيه التقدير والتسوية، فقدرة وهيأه لما يصلح له). الكشاف: ٨٨/٣، وقال ابن عطية: (تقدير الأشياء هو حدها بالأمكنة والأزمان والمقادير والمصلحة والإتقان). المحرر الوجيز: ١٩٩/٤.

(٢) سورة الرعد: ٨.

(٣) سورة الأعلى: ٢، ٣.

(٤) سورة الطلاق: ٣.

(٥) سورة الحجر: ١٩، وقد ذكر الرازي في تفسير (موزون) عدة أوجه هي:
١ - أنه بقدر الحاجة. ٢ - أنه موزون التركيب والمقادير، من الأرض، ومن السماء، ومن الهواء، وتأثير الشمس في الحر والبرد؛ فإنه - تعالى - وزنها بميزان الحكمة حتى حصلت هذه الأنواع. ٣ - أي: متناسب محكوم عليه عند العقول السليمة بالحسن واللطافة ومطابقة المصلحة. ٤ - الأشياء التي توزن. انظر مفاتيح الغيب: ١٧٢/١٩، وقد رجح ابن جرير في تفسيره قولاً يشمل الثلاثة الأول: ١٥/١٤.

(٦) سورة الشورى: ٢٧.

(٧) سورة المؤمنون: ١٨.

في غاية الدقة، ما كان له أن يوجد على هذه الحال دون قيم ومدبر، وفي ذلك أعظم دليل على بطلان الخرافة القائلة بحدوث العوالم عن طريق المصادفة.

ولاتزال الآيات القرآنية تنبه إلى هذه الدلالة وتشير إليها، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَكُنْ لَهُمُ الْيَتْلُ فَنَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ٢٧﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ٢٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ ٢٩﴾ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا الْيَتْلُ سَابِقَ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ٣٠﴾^(١)، وقوله - تعالى -: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ الْيَتْلُ سَكَنًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ٩٦﴾^(٢). وقوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ٢٠﴾ فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ٢١﴾ إِنْ قَدَّرِ مَعْلُومٍ ٢٢﴾ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ٢٣﴾^(٣).

والآيات المنبهة إلى هذه الدلالة كثيرة جدًا.

ومن الوجوه اللطيفة التي يعبر بها عن دليل الإتيان هذا: ما ذكره بعض المتكلمين من الاستدلال ببقاء الكائنات على رقيها، في حين أن الصناعات البشرية تأخذ في الترقى، وما ذلك إلا لارتباط ذلك بترقي صانعيها في العلم، فبقاء العالم على كمال صنعته وإتقانها، وعدم تدرجه في ذلك من النقص نحو الكمال، يدل على كمال صانعه وأزليته وربوبيته^(٤).

والذي أخشاه من هذا الوجه ما يستشعر فيه من انسجام مع ما

(١) سورة يس: ٣٧ - ٤٠.

(٢) سورة الأنعام: ٩٦.

(٣) سورة المرسلات: ٢٠-٢٣، والشاهد منها قوله (فقدَرنا) بالتشديد على قراءة

نافع والكسائي. انظر السبعة لابن مجاهد: ص ٦٦٦.

(٤) انظر دلائل التوحيد للقاسمي: ص ٥٤.

اشتهر من قول أبي حامد الغزالي: (ليس في الإمكان أبدع مما كان)،
بمعنى أنه غير داخل في القدرة الإلهية خلق العالم أحسن مما هو عليه
الآن، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً^(١).

(١) انظر شرح جوهرة التوحيد للبيجوري: ص ٤٠.

رابعاً - دلالة التسخير^(١) والتدبير

مرجع هذه الدلالة إلى العناية، والفرق بينها وبين الدلالة السابقة: أنها تدل على الخالق من جهة الخضوع الكوني العام لسيطرة قاهرة تامة، لا تملك الخروج عليها ذرة واحدة، وتمثل هذه السيطرة في السنن والنواميس الكونية الدقيقة التي تسير عليها العوالم دونما تخلف، فهي دلالة من جهة القهر، لها تعلق بصفات القدرة والجبروت للخالق - جل وعلا -، بينما تتعلق دلالة الإحكام والإتقان بصفات العلم والحكمة، واللفظ والخبرة.

وإذا نظرنا إلى هذا العالم وجدناه بجميع أجزائه مقهوراً مسيراً مدبّراً مسخراً، تظهر فيه آثار القهر والاستعلاء لمسيّره، وتتجلى فيه شواهد القدرة لمخضعه ومذّله، بما لا يدع مجالاً للشك في وجود مدبّر يدبّره، وقدير يمسك بمقاليده، كما قال - تعالى -: ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢).

وقد جاء ضمن الأسئلة التقريرية التي أمر الله نبيه ﷺ أن يحتج بها على الكفار: ﴿وَمَنْ يُدْبِرِ الْأُمُورَ﴾^(٣)، حيث إن الحس والفطرة يشهدان بضرورة مدبر لهذا العالم، فكان إقرار الكفار بذلك.

وإذا تأملنا الآيات القرآنية المنبهة إلى هذه الدلالة وجدنا بعضها

(١) قال الراغب: (التسخير: سياقة إلى الغرض المختص قهراً). المفردات: ص ٢٢٧.

(٢) سورة الشورى: ١٢.

(٣) سورة يونس: ٣١.

يشير إلى التسخير المطلق للكائنات، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِى﴾^(١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ كُلٌّ يَجْرَى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾^(٢)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالسَّحَابُ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، وبعضها الآخر ينبه إلى تسخير المخلوقات للإنسان، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِى وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ﴾^(٥) ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾^(٦)، وقوله - تعالى -: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٧)، وقوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِى سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حَبْلَةً حَلِيقَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٨)، وقوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ فَجْرَى فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِى﴾^(٩)، وقوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(١٠)، وقال في تسخير الأنعام: ﴿كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(١١) ﴿وَذَلَّلْنَاهَا لَكُمْ فَمِنْهَا

(١) سورة الأعراف: ٥٤.

(٢) سورة فاطر: ١٣.

(٣) سورة البقرة: ١٦٤.

(٤) سورة النحل: ٧٩.

(٥) سورة إبراهيم: ٣٢، ٣٣.

(٦) سورة النحل: ١٢.

(٧) سورة النحل: ١٤.

(٨) سورة الحج: ٦٥.

(٩) سورة لقمان: ٢٠.

(١٠) سورة الحج: ٣٦.

رَكُوبِهِمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٦﴾ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبٌ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٧﴾ وقال ﴿١﴾
 فِي الْأَرْضِ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَتَشَوْا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ
 رِزْقِهَا﴾ ﴿٢﴾، وقال: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾ ﴿٣﴾ وقال: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَا
 فَنِعْمَ الْمُهَيَّوْنَ﴾ ﴿٤﴾.

ومن الإشارات اللطيفة إلى دلالة التدبير في المخلوقات على
 الخالق - جلّ وعلا -: قوله - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ
 يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٥﴾.

فإن هذا استدلال بما هو مشاهد محسوس من اختلاف الناس في
 سعة الرزق وضيقه، ولابد لذلك من سبب، ولا يمكن أن يكون ذلك
 راجعاً لمحض عقل الرجل وجهله؛ وإلا لما رأينا العاقل القادر في
 أشدّ الضيق، والجاهل المريض الضعيف في أعظم السعة، كما لا يمكن
 أن يكون لأجل الطبايع والأنجم والأفلاك؛ لأننا نرى الساعة الواحدة
 يولد فيها الملك الكبير القاهر، وغيره من ضعفة الناس والحيوانات،
 بل والنبات، فلا يمكن بحال أن يكون الطالع هو المؤثر في ذلك، وإذا
 بطلت هذه الأقسام، فلا بد لذلك من مؤثر قادر عالم حكيم، وهو الله
 - تبارك وتعالى - ﴿٦﴾.

(١) سورة يس: ٧٢، ٧٣.

(٢) سورة الملك: ١٥.

(٣) سورة النبأ: ٦.

(٤) سورة الذاريات: ٤٨.

(٥) سورة الزمر: ٥٢.

(٦) انظر مفاتيح الغيب للرازي: ٢٦/٢٨٩.

خامسًا - دلالة التخصيص

وتنص هذه الدلالة على أنه يجوز عقلا أن يكون كل جزء من العالم على خلاف صورته وصفته وحالته التي هو عليها الآن، فكونه على هذه الصورة التي هو عليها الآن يحتاج إلى مخصص يخصصها بالوجود، دون غيرها من الصفات والأحوال الممكنة الأخرى^(١).

وتقرير شرعية هذه الدلالة يحتاج إلى شيء من التفصيل والدقة، وذلك أن بعض المتكلمين كالجويني قد احتفوا بهذه الدلالة وأولوها اهتمامًا كبيرًا^(٢)، إلا أنهم ساقوها في صورة تتلاءم مع مذهبهم الأشعري، في نفي التعليل في أفعال الله - تعالى -، المفضي إلى إنكار حقيقة الحكمة فيها، مما حدا ابن رشد إلى ردّ هذه الدلالة وإنكار شرعيتها، متعللاً باستلزامها هذا المحذور^(٣).

وقد انبرى ابن تيمية لبيان شرعية هذا الدليل، وأن له أصلًا في القرآن، وأنه لا يلزم من الأخذ به وتقريره على المنهج الشرعي إنكارًا لحكمة الله - تعالى - في تخصيص الموجودات بصفاتها.

يقول ابن تيمية: (ومن سلك طريقة أبي المعالي في هذا الدليل لا يحتاج إلى أن ينفي الحكمة، بل يمكنه إذا أثبت الحكمة المرادة أن يثبت الإرادة بطريق الأولى، وحينئذ فالعالم بما فيه من تخصيصه ببعض

(١) انظر «بين ابن تيمية وابن رشد في الإلهيات» لمنيف العتيبي: ٣٥٨/١ وما بعدها، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.

(٢) انظر العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية للجويني: ص ١٦، والإرشاد له: ص ٢٨.

(٣) انظر مناهج الأدلة لابن رشد: ص ٥٥، ٥٦.

الوجوه دون بعض دال على مشيئة فاعله، وعلى حكمته أيضًا ورحمته، المتضمنة لنفعه وإحسانه إلى خلقه.

وإذا كان كذلك فقولنا: إن ماسوى هذا الوجه جائز، يراد به أنه جائز ممكن في نفسه، وأن الرب قادر على غير هذا الوجه، كما هو قادر عليه، وذلك لا ينافي أن تكون المشيئة والحكمة خصصت بعض الممكنات المقدورات دون بعض^(١).

أما المستند الشرعي لهذه الدلالة فيمكن في الآيات القرآنية التي تدل على إمكان تحوّل المخلوقات إلى مقادير مضادة تمامًا لما هي عليه الآن^(٢).

مثل قوله - تعالى -: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿ نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴾^(٤) عَلَى أَنْ يُبَدِّلَ أَمْرَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٥) الآيات إلى قوله - تعالى -: ﴿ لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾^(٦).

وقوله - تعالى -: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَاسَمْعُونَ ﴾^(٧) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَوْ لَاسَبْرُونَ ﴾^(٨)، والآيات المتضمنة لهذه الدلالة كثيرة^(٩)، تنص على أن الصفات التي وجدت عليها الموجودات متعلقة بمشيئة الله - تعالى -، ولو أراد لجعلها على حال مغايرة لما هي عليه.

(١) درء تعارض العقل والنقل: ١١١/٩ - ١١٢.

(٢) انظر بين ابن تيمية وابن رشد في الإلهيات لمنيف العتيبي: ٣٦٢/١.

(٣) سورة الفرقان: ٤٥.

(٤) سورة الواقعة: ٦٠ - ٧٠.

(٥) سورة القصص: ٧١، ٧٢.

(٦) انظر مثلاً: سورة الانفطار: ٨، الملك: ١٦، ١٧، ٣٠.

وبعد، فهذه على وجه الإجمال مظاهر دلالة المخلوقات على خالقها، ولعل هناك مظاهر أخرى أكثر تفصيلاً، إلا أن الغالب أنها لاتخرج عما سبق ذكره، وقد يتجلى للقارئ شيء منها في المطلب التالي، حيث يكون الحديث عن صور الاستدلال بالمخلوقات على الخالق في القرآن الكريم.

المطلب الثاني

صور الاستدلال بالمخلوقات على الخالق

الصورة الأولى

خلق الإنسان

إن الاستدلال بخلق الإنسان قد لقي عناية خاصة وبالغة في القرآن، قد لا تكون لغيره من أنواع الاستدلال بالمخلوقات، التي قد تفوق خلق الإنسان قدرًا وأهمية، ولعل من أبلغ الأدلة على ذلك: أنه ذكر في أول آية أنزلها الله - تعالى - على نبيه - عليه الصلاة والسلام -:

﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمَاءِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ﴾^(١)، فذكر الخلق مطلقًا، ثم كان التخصيص بالذكر من نصيب خلق الإنسان.

ومن حكمة هذا التخصيص أن الناس جميعًا مشتركون في مباشرة هذه الدلالة، فالإنسان هو المستدل، وفي الوقت ذاته هو الدليل والبرهان والآية، فهذه الدلالة يعلمها الإنسان من نفسه، ويذكرها كلما تفكر في خلقه، ومن يراه من بني جنسه^(٢).

كما وإن في قرب هذه الدلالة من كل إنسان ما قد يسدّ بعض القصور الحاصل منه في النظر في ملكوت السموات والأرض، حيث إن في بدن الإنسان من آثار الصنعة ما يماثل نظيره في سائر المخلوقات.

وإذا كان الاستدلال بخلق الإنسان على الربوبية بهذه المثابة، فلا عجب إذا أن جاءت الدعوة إلى التبصّر في الأنفس بأسلوب الإنكار على

(١) سورة العلق: ١، ٢.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٦٢/١٦، ٢٦٣.

من ترك ذلك، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (٢١)، بل قد صرح بعض العلماء بوجوب النظر في خلق الإنسان، أخذًا من قوله - تعالى -: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (٢). (٣)

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وهي شرعية دل القرآن عليها، وهدى الناس إليها، وبينها وأرشد إليها، وهي عقلية: فإن نفس كون الإنسان حادثًا بعد أن لم يكن، ومولودًا ومخلوقًا من نقطة، ثم من علقه، هذا لم يعلم بمجرد خبر الرسول، بل هذا يعلمه الناس كلهم بعقولهم، سواء أخبر به الرسول أم لم يخبر، لكن الرسول أمر أن يُستدل به، ودل به، وبينه واحتج به، فهو دليل شرعي، لأن الشارع استدل به، وأمر أن يُستدل به، وهو عقلي؛ لأنه بالعقل تعلم صحته) (٤).

لقد جاء في القرآن ذكر خلق الإنسان في كثير من آياته، مجملًا تارة، ومفصلاً تارات، تنبيهًا إلى دلائل القدرة والحكمة، والعلم والعظمة، والكمال والجلال للخالق المبدع، فتارة بذكر أطوار خلقه، وتفصيل القول فيها بما يهر العقول، ويلجئها إلى التسليم بالربوبية لصاحب هذا الصنع والتقدير، وتارة بالتنبيه إلى حسن صورته، وتسوية خلقته، وعدلها، وتارة بالتنبيه إلى ماركبه فيه من جوارح وحواس، وتارة بذكر ماصنف إليه البشر من ألوان وألسنة وأجناس، إلى غير ذلك من مجالات التفكير والاعتبار، والتأمل والادكار.

(١) سورة الذاريات: ٢١.

(٢) سورة الطارق: ٥.

(٣) انظر أضواء البيان للشنقيطي: ٧٧٨/٥.

(٤) النبوات: ص ٧١، ٧٢.

ولعل أكثر مايلفت النظر في ذكر دلالة خلق الإنسان في القرآن،
كثرة الاستدلال بأطوار خلقه، ومراحل نشأته وحياته.

فقد جاء ذكر هذه الأطوار مجملًا في عدة آيات، مفصلاً في أكثر منها،
فمن مواضع إجمالها قوله - تعالى -: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ
خَلْقِ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَن تَصْرِفُونَ ۝ (١)﴾
وقوله - تعالى -: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ۝ (٢)﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ۝ (٣)﴾.

فتأمل كيف جعل التخليق في بطون الأمهات، وما سبقه من الدلائل
في الآية الأولى، دليلاً على ربوبية الله - تعالى -، وانفراده بالملك
واستحقاق الإلهية، وكيف جاء التعجب من الانصراف عن مقتضى
هذا البرهان القاطع، وما ذلك إلا لشدة وضوحه وجلاله.

وكيف جعل نوح - عليه السلام - في الآية الثانية - ذلك التخليق
والتطوير مقتضياً لتوقير الله - جل وعلا -.

أما تفصيل ذلك، فقد جاء في عدة سور من القرآن مقتضباً ومبسوطاً،
فقال - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن نَّرَابٍ
ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ ۚ (٣) لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ
فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّ أَحْسَنَ إِلًا أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِّتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ
وَمِنْكُمْ مَّن يُّتَوَفَّى وَمِنْكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ
عِلْمٍ شَيْئًا وَبَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن

(١) سورة الزمر: ٦.

(٢) سورة نوح: ١٣، ١٤.

(٣) تعددت أقوال العلماء في المراد بذلك، ولعل أظهرها أن معنى مخلقة: تامة،
وغير مخلقة: غير تامة، فيتبع ذلك التفاوت تفاوت الناس في خلقهم وصورهم
وطولهم وقصرهم وتامهم ونقصانهم. انظر أضواء البيان للشقيطي: ٢١/٥٧،
٢٢. وسيأتي بيان معنى النطفة والعلقة والمضغة بعد قليل.

كُلِّ ذَوْجٌ بِهِيَج ﴿٥﴾ ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾^(١) ومع أن هذه الآية مسوقة أصلاً لإثبات البعث، فإنها لم تخلُ من إشارة إلى دلالة الخلق على الله - جل وعلا -، وإن كان المراد الدلالة على تفردِه باستحقاق الإلهية، كما هو شائع في القرآن، وكما يدل على ذلك قوله - تعالى - في آخر السورة نفسها: ﴿ذَلِكَ يَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾^(٢)، إلا أن الدلالة على وجود الله - تعالى - وربوبيته في الآية هي من باب دلالة التضمن، ومن باب الأولي، كما سبق أن تقرر^(٣).

وقد قال البيضاوي: («ذلك» إشارة إلى ما ذكر من خلق الإنسان... «بأن الله هو الحق» أي بسبب أنه الثابت في نفسه، الذي به تتحقق الأشياء)^(٤).

وقال ابن عاشور^(٥): (ويجوز أن تكون الباء للملابسة، أي: كان ذلك الخلق وذلك الإنبات البهيج ملابساً لحقية إلهية الله، وهذه الملابس ملابساً الدليل لمدلوله، وهذا أرشق من حمل الباء على معنى السببية، وهو أجمع لوجوه الاستدلال،... ووجه كون هذه الأمور الخمسة المعدودة في هذه الآية ملابساً لأحوال خلق الإنسان وأحوال إحياء الأرض: أن تلك الأحوال دالة على هذه الأمور الخمسة: إما بدلالة المسبب على

(١) سورة الحج: ٥، ٦.

(٢) سورة الحج: ٦٢.

(٣) انظر ص: ٢٠٠.

(٤) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٨٤/٦، وقد تعقبه الخفاجي صاحب الحاشية بأن ما ذكره فيه تكلف وبعد، واستظهر أن الإشارة في قوله - تعالى - (ذلك) إنما هي إلى البعث المستدل عليه بخلق الإنسان. وانظر فتح القدير للشوكاني: ٤٣٧/٣.

(٥) سبقت ترجمته في ص: ١٥٥.

السبب، بالنسبة إلى وجود الله وإلى ثبوت قدرته على كل شيء... الخ^(١).
ولقد ذكر الله - تعالى - تفصيل هذا الدليل في مواضع آخر في غير
سياق إثبات البعث، فقال - تعالى - في سورة المؤمنون: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا
الْإِنْسَانَ مِنْ سُلالَةٍ^(٢) مِنْ طِينٍ^(٣) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً^(٤) فِي قَرَارٍ^(٥) مَكِينٍ^(٦) ثُمَّ خَلَقْنَا
النُّطْفَةَ عَلَقَةً^(٧) فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً^(٨) فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا
الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أُنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ^(٩) فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ^(١٠)﴾^(١١).

- (١) التحرير والتنوير: ٢٠٤/١٧، ٢٠٥.
- (٢) السُّلالة: فعالة من سللت الشيء من الشيء إذا استخرجته منه، وهذه الصيغة تدل على القلّة، والمراد هنا خلق آدم - عليه السلام - من تراب. انظر أضواء البيان: ٧٧٧/٥، وكذلك كل ذكر لخلق الناس من تراب في القرآن فالتحقيق أن المراد به هذا. انظر أضواء البيان: ٢٠/٥.
- (٣) النطفة في اللغة: الماء القليل الصافي، والمراد بها هنا المنيّ، ومنى الرجل داخل باتفاق، وفي تناول اللفظ لمنى المرأة خلاف، ويدل على دخوله قوله - تعالى - ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢] أي أخلط من ماء الرجل وماء المرأة. ومن لا يرى دخوله يفسر الأمشاج بأخلط من الدم. انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ص ٤٦٩، ٤٩٦، وأضواء البيان: ١٩٣/٤ - ١٩٥.
- (٤) وهو رحم المرأة.
- (٥) العلق: الدم الجامد، والعلقة: القطعة منه، انظر المفردات في غريب القرآن: ص ٣٤٣، وأضواء البيان للشنقيطي: ٢١/٥، قال ابن فارس: (وقياسه صحيح؛ لأنه يعلق بالشيء). معجم مقاييس اللغة: ١٢٥/٤.
- (٦) وهي اللحمة الصغيرة، سميت بذلك؛ لأنها بقدر ما يمضغ. انظر القرطبي لابن مطرف: ٣٢/٢.
- (٧) معنى ذلك أنه - تعالى - نفخ فيه الروح، وجعله سميعاً بصيراً، واستكمل خلقه، وجعله بشراً سوياً، هذا حاصل أقوال المفسرين في ذلك، انظر تفسير ابن جرير الطبري: ٩/١٨ - ١١.
- (٨) أي المقدرين، والعرب تطلق الخلق وتريد التقدير. انظر أضواء البيان: ٨١٧/٥.
- (٩) سورة المؤمنون: ١٢ - ١٤.

وقد ذكر هنا أولاً خلق آدم، في حين لم يُذكر في قوله - تعالى -: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(١)، وفي ذلك نكتة مهمة، وهي أن آية العلق هذه مسوقة لإثبات الخالق والنبوة، فلم يذكر فيها ما تكون النبوة طريق العلم به؛ لأن الاستدلال إنما يكون بمقدمات يعلمها المستدل، ولما كان الناس جميعهم يعلمون أن الإنسان يُخلق من علق، جاء الاستدلال بذلك على الربوبية والنبوة، وإنما ساغ ذكر خلق آدم ضمن أطوار خلق الإنسان في غيرها من الآيات؛ لأن النبوة قد ثبتت إذ ذاك، فلا مانع إذاً من ضمّ هذا الطور الأول إلى بقية الأطوار، لتكتمل السلسلة، فتكون الآية أدل على عظمة الخالق - تعالى - وقدرته^(٢).

ولا يخفى ما في هذا من دلالة على كمال المنهج القرآني في الاستدلال.

ونحو هذه الآية قوله - تعالى -: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ يُنْفِخُ فِيكُمْ مِنْ عِلْقٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُوَفِّي مِنْ قَبْلِ وَلِتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٣).

وقوله - تعالى -: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ معطوف على قوله: ﴿وَلِتَبْلُغُوا أَجْلاً مُّسَمًّى﴾، أي أن مما أَرَادَهُ اللهُ - تعالى - من خلق الإنسان على هذه الحالة الدلالة على وجود خالقه، وعلى انفراده بالربوبية واستحقاق العبادة، قال ابن عاشور: (فمن عقل ذلك من الناس فقد اهتدى إلى ما أريد منه، ومن لم يعقل ذلك فهو بمنزلة عديم العقل؛ ولأجل هذه النكتة لم يؤت لفعل «تعقلون» بمفعول ولا بمجرور؛ لأنه نُزِلَ منزلة اللازم، أي رجاء أن يكون لكم عقول، فهو مراد له من ذلك

(١) سورة العلق: ٢.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/٢٦٠-٢٦٢.

(٣) سورة غافر: ٦٧.

الخلق^(١).

وقد ذكر - تعالى - هذه الأطوار والأحوال موصوفة بالقوة والضعف ،
كما في قوله - تعالى - : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴾^(٢)
قال أبو حيان : (والترداد في هذه الهيئات شاهد بقدرة الصانع وعلمه)^(٣) ،
فناسب ختم الآية بهاتين الصفتين .

وذكر الله - عز وجل - أن هذا التخليق والتطوير للإنسان حصل له
داخل ثلاث ظلمات ، ألا وهي ظلمة البطن ، وظلمة الرحم ، وظلمة
المشيمة المنطوية على الجنين^(٤) ، فقال - عز وجل - : ﴿ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ
أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ﴾^(٥) ، وفي ذلك زيادة دلالة
على عظمة الخالق - جل وعلا - ، وبالعقد قدرته ، قال - تعالى - : ﴿ مَا لَكُمْ
لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾^(٦) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا^(٧) ، وقال في آخر آية الزمر : ﴿ فَأَنَّى
تَصِفُونَ ﴾^(٨) ، أي كيف يصرفكم صارف عن الله - تعالى - بعد كل
هذه البراهين الساطعة ، والحجج القاطعة .

وقد نبهنا الله - تعالى - في كتابه أيضا إلى إحسانه صورة الإنسان ،
وتسوية خلقته وعدله ، وأن ذلك كله من الدلائل على الخالق - جل
وعلا - ، فقال - تعالى - : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً
وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ

(١) التحرير والتنوير : ١٩٨/٢٤ ، ١٩٩ .

(٢) سورة الروم : ٥٤ .

(٣) البحر المحيط : ١٨٠/٧ .

(٤) انظر أضواء البيان للشنقيطي : ٧٧٨/٥ ، ٧٧٩ .

(٥) سورة الزمر : ٦ .

(٦) سورة نوح : ١٣ ، ١٤ .

(٧) سورة الزمر : ٦ .

فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿١١﴾ وقال - تعالى -: ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿٦﴾ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾^(٢)، وصح عن النبي - عليه الصلاة والسلام - فيما رواه الترمذي بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - أنه كان يقول في سجوده: «سجد وجهي للذي خلقه، وشق سمعه وبصره بحوله وقوته»^(٣) وفي رواية عن علي - رضي الله عنه - يرفعه: «سجد وجهي للذي خلقه وصوره، وشق سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين»^(٤).

وقد ذكر الرازي عن الفراء^(٥) والزجاج^(٦) في قوله - تعالى -: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ أن المراد: من الصور المختلفة بحسب الطول والقصر، والحسن والقبح، والذكورة والأنوثة، ثم قال الرازي: (ودلالة هذه الحالة على الصانع القادر في غاية الظهور؛ لأن النطفة جسم متشابه الأجزاء، وتأثير طبع الأبوين فيه على السوية، فالفاعل المؤثر بالطبيعة في القابل المتشابه لا يفعل إلا فعلاً واحداً، فلما اختلفت الآثار والصفات، دل ذلك الاختلاف على أن المدبر هو القادر المختار)^(٧).

(١) سورة غافر: ٦٤.

(٢) سورة الانفطار: ٦ - ٨.

(٣) السنن، أبواب الصلاة، باب مايقول في سجود القرآن، (٢/٤٧٤)، حديث رقم: (٥٨٠)، وانظر سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب مايقول إذا سجد، (٢/٦٠)، برقم (١٤١٤)، وقد صححه أحمد شاكر كما في تحقيقه لسنن الترمذي، والألباني كما في صحيح سنن الترمذي: برقم (٤٧٤).

(٤) سنن الترمذي، كتاب الدعوات، باب رقم: (٣٢)، (٥/٤٨٦)، حديث رقم (٣٤٢١)، وقد صححها الألباني كما في صحيح سنن الترمذي: رقم (٢٧٢١).

(٥) انظر معاني القرآن: ٢٤٤/٣.

(٦) انظر معاني القرآن وإعراجه: ٢٩٥/٥.

(٧) التفسير الكبير: ٨١/٣١.

ومما يبين عظمة حسن هذا التصوير، وعظمة مصوره: التأمل في تميز صورة الإنسان عن سائر الحيوان، وإدراك الفطر أنها الأكمل والأجمل، والأحسن والأعدل، حتى كان من عقوبة الله - تعالى - لمن لم يرع تلك النعمة، سلب ذلك التميز عنهم، بأن مسخهم قردة وخنازير^(١)، ولا يعني هذا أن غير الإنسان من الخلق غير حسن أو معدول؛ فإن كل خلق الله حسن، كما قال - تعالى -: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾^(٢)، لكن نحن نتحدث عن إحسان صورة الإنسان خصوصا، وتميزها عن غيرها، ودلالة ذلك على الخالق - جل وعلا -.

ومما نبه الله - تعالى - إليه في القرآن من أحوال خلق الإنسان: جعله زوجين؛ ذكرا وأنثى، كما قال - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ نُرْسٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾^(٣)، وقال - تعالى -: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٤)، وقال - تعالى -: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(٥) من نطفة إذا تمنى^(٦)، وقال - تعالى -: ﴿يَجْعَلُ مِنْهُ الدَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾^(٧)، وقال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُمْ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(٨)، ووجه دلالة هذه الآيات على الخالق القادر - سبحانه وتعالى - كما يقول البيضاوي: إنه (خلق من مادة واحدة بشرًا ذا أعضاء

(١) قال - تعالى - في اليهود: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرَّةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

(٢) سورة السجدة: ٧.

(٣) سورة فاطر: ١١.

(٤) سورة الروم: ٢١.

(٥) سورة النجم: ٤٥، ٤٦.

(٦) سورة القيامة: ٣٩.

(٧) سورة الفرقان: ٥٤.

مختلفة، وطباع متباعدة، وجعله قسمين متقابلين، وربما يخلق من نقطة واحدة توأمين ذكرًا وأنثى^(١)، فدل ذلك على الخالق القدير، ولو كان ذلك بالطبع كما يقول الطبائعون، لما وُجد الضدان من المادة الواحدة، مع كون الظروف متساوية.

وظاهرة الزوجية وخلق الأضداد والمتقابلات ليست من خصائص خلق الإنسان، بل هي في كل ما خلق الله - عز وجل -، كما قال - سبحانه وتعالى -: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(٢)، قال ابن قتيبة: (يريد به ضدين: ذكرًا وأنثى، وأسود وأبيض، وحلوا وحامضًا، وأشباه ذلك)^(٣).

ومن مظاهر التنوع في خلق الإنسان ما ذكره الله - تعالى - في قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَخْلَفَ لَهُ لُغَةً وَيَرْفَعُ الصَّوْتُ فَتَعْلَمُ أَنَّ إِلَهًا مُبْدِي السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْأَلْسِنَ لِلْعَالَمِينَ﴾^(٤)، ولا شك أن اقتران هذا الاختلاف في الألسن والألوان في هذه الآية الكريمة بخلق السموات والأرض، له دلالة على كبير شأن هذه الآية من آيات الله - تعالى -.

بل إن له ميزة عليها من جهة الاختلاف، فإن الواحد من البشر لا يشتهه بغيره حتى لا يتميز منه، على كثرة عددهم، في حين أن السموات متشابهة، وفي هذا الاختلاف من الحكم والمصالح ما يدل على خالقه، فإن الإنسان يحتاج إلى التمييز بين الأشخاص ليحفظ حقه، ويعرف عدوه من صديقه، وذلك بالبصر من جهة اختلاف الألوان والصور، وبالسمع من جهة اختلاف الألسن والأصوات، فسبحان العليم الحكيم،

(١) تفسير البيضاوي: ١٤٥/٢.

(٢) سورة الذاريات: ٤٩.

(٣) تأويل مشكل القرآن: ص ٣١٤.

(٤) سورة الروم: ٢٢.

حيث جعل الاختلاف مختصاً بهذا دون باقي الحواس (١).

ولاشك أن هذا الاختلاف من البراهين القاطعة على بطلان إسناد التأثير إلى الطبائع، كما يقول الملاحدة؛ لأنه لا يكون إلا بإرادة مخصصة (٢).

وكذلك ورد الاستدلال على الخالق - جل وعلا - بما رُكِبَ في الإنسان من وسائل الإدراك، وذلك في أكثر من موضع، كما قال - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٣)، وقال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (٤)، وقال - تعالى -: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (٥).

وبعد، فهذه بعض التنبيهات القرآنية إلى خلق الإنسان، ودلالة أحواله وأطواره، وبعض تفاصيله، على خالقه - جل وعلا (٦) -، بل وعلى وحدانيته، وانفراده باستحقاق الألوهية دون غيره.

وفي تقرير دلالة ذلك إجمالاً على وجود الخالق - جل وعلا -، يقول أبو الفرج صدقة بن الحسين البغدادي (٧) - كما نقل عنه شيخ

(١) انظر تفسير الرازي: ١١١/٢٥، ١١٢، وآيات الله في الأنفس والآفاق، أو طريقة القرآن الكريم في العقائد لأحمد العدوي: ص ٤.

(٢) أضواء البيان للشنقيطي: ص ٤٨٦.

(٣) سورة النحل: ٧٨.

(٤) سورة المؤمنون: ٧٨.

(٥) سورة الملك: ٢٣.

(٦) ومن أراد التوسع في هذا فليراجع كتاب: الدلائل والاعتبار في الخلق والتدبير للجاحظ، والحكمة في المخلوقات للغزالي: ص ٥٥، ومفتاح دار السعادة لابن القيم: ١٨٧/١ - ١٩٦.

(٧) صدقة بن الحسين بن بختيار بن الحداد البغدادي، أبو الفرج، توفي سنة ٥٧٣هـ، ذكر ابن تيمية أنه من المتأخرين المنتسبين إلى أحمد، الذين مالوا =

الإسلام في درء التعارض -: (وجه دلالة الإنسان من نفسه على الله - تعالى - أنه كان نطفة، ثم تقلبت به الأحوال إلى أن انتهى إلى حال الكمال، فلا بد لهذا التنقل والتغير من مغير، ولم يكن التغير في وقت أولى من وقت، فلا يخلو ذلك المغير: إما أن يكون قد اقتضى تغييرها على سبيل الإيجاب من غير اختيار، بالطبع أو القالب^(١)، أو يكون اقتضى تغييرها على سبيل الاختيار، وهو الفاعل، ولا يخلو ذلك الفاعل: إما أن يكون هو الإنسان، أو غيره.

وإن كان غيره فلا يخلو: إما أن يكون من جنسه أو من غير جنسه، فإن كان من جنسه، فإما أن يكون أبويه، أو غيرهما، فإن كان من غير جنسه فهو قولنا، وسنبطل سائر الأقسام ونثبت هذا الأخير.

أما أنه لا يجوز أن يكون الإنسان قد تشكل لأجل أن الرحم على شكل القالب؛ فلأن الكلام فيمن شكل ذلك القالب، كالكلام فيمن شكل الإنسان؛ ولأن القالب يقتضي تشكيل ظاهر مايلقى فيه، فما الذي اقتضى تشكيل باطن الإنسان، ووضع أجزاء الباطن مواضعها؟ ولا يجوز أن يكون المقتضي لتغيير الإنسان وتشكيله طبيعة غير عالمة ولا مختارة؛ لأن الإنسان أبلغ في الترتيب والحكمة من بناء دار وصناعة تاج، وكما لم يجر أن يحصل ذلك ممن ليس بعالم، فكذلك الإنسان. ألا ترى أن أعضاء الإنسان مقسومة على حسب المنفعة، وموضوعة مواضعها؟

= إلى بعض كلام المعتزلة، انظر درء تعارض العقل والنقل: ٢٧٠/١، وذكر عنه ابن الجوزي عظام، استدلل بها على سوء معتقده، انظر المنتظم: ٢٤٣-٢٤٥، ودافع عنه آخرون، انظر لسان الميزان لابن حجر العسقلاني: ٢٢٤-٢٢٦.

(١) يعني بالقالب: الوعاء الذي صنع فيه الإنسان، وهو الرحم.

ولا يجوز أن يكون الإنسان هو الذي غير نفسه من حال إلى حال؛ لأنه لو قدر على ذلك في حال ضعفه، لكان في حال كماله أقدر، وإذا عجز عن خلق مثله، وخلق أعضائه في حال كماله، فهو عن ذلك في حال الضعف أعجز.

ولا يجوز أن يكون المغير له من حال إلى حال أبويه؛ لأنه ليس يجري حسب إثارهما، ألا ترى أنهما يريدانه فلا يكون، ويكرهانه فيكون، ويريدانه ذكراً فيكون أنثى، ويريدانه أنثى فيكون ذكراً، فإذا لم يكن لأبويه في ذلك تأثير، فغيرهما مما لا تعلق له به أجدر، فصح أن للإنسان فاعلاً مخالفاً له^(١)، وهو الله - تعالى -^(٢).

يقول ابن تيمية: (الحجة المتقدمة - وهي الاستدلال بحدوث الإنسان - حجة صحيحة، وهي من الحجج التي دل عليها القرآن وأرشد إليها)^(٣). وبنحو هذا قرر الأشعري هذه الحجة باختصار^(٤)، وإن كان في بعض المواضع قد فارق الطريقة الشرعية القرآنية في إثبات وجود الله - تعالى -، كما سيأتي بعد قليل، كما ذكر نحو هذا التقرير عن أبي حنيفة - رحمه الله -^(٥).

ولا يخفى أن ما ذكره أبو الفرج في تقريره السابق لدلالة خلق

(١) أي: من غير جنسه.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٢٥/٨، ٣١-٣٣، حيث نقل ابن تيمية هذا النص، وذكر أنه في كتاب «محجة الساري في معرفة الباري» لأبي الفرج البغدادي.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ٣٣/٨.

(٤) انظر اللمع في الرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسن الأشعري: ص ١٩، ٢٠، وانظر كذلك تقرير الخطابي لهذه الحجة كما نقلها عنه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية: ١/١٧٨.

(٥) ذكرها عنه الخوارزمي في مفيد العلوم ومبيد الهموم: ص ١٢، كما ذكر ذلك د. يحيى فرغل في الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية: ص ٤٠.

الإنسان على وجود الخالق - جل وعلا -، هو ماتضمنه قوله - تعالى - :
﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾^(١)، فهذه الآية الكريمة تقرر
دلالة آيات خلق الإنسان في غاية القوة والوضوح .

وقد روى البخاري بسنده عن جبير بن مطعم - رضي الله عنه - أنه
قال : «لما سمعتها كاد قلبي أن يطير»^(٢) . وفي لفظ : «وذلك أول ما
وَقَرَّ الْإِيمَانَ فِي قَلْبِي»^(٣) .

يقول ابن تيمية في تقرير معنى الآية : (هذا تقسيم حاصر، يقول :
أُخْلِقُوا مِنْ غَيْرِ خَالِقٍ خَلَقَهُمْ؟ فهذا ممتنع في بدائنه^(٤) العقول . أم هم
خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ؟ فهذا أشد امتناعاً، فعُلم أن لهم خالقاً خلقهم .

وهو - سبحانه - إنما ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكار ليتبين أن
هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهية، مستقرة في النفوس، لا يمكن
أحدًا إنكارها، فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدعي وجود حادث بدون
محدث أحدثه، ولا يمكنه أن يقول : هو أحدث نفسه)^(٥) .

وللفخر الرازي وجه استدلال آخر لطيف في خلق الإنسان، أخذه

(١) سورة الطور: ٣٥ .

(٢) الصحيح، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الطور، (٤/١٨٣٩)، حديث
رقم (٤٥٧٣) .

(٣) المرجع السابق: كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا، ٤/١٤٧٥
حديث رقم (٣٧٩٨) .

(٤) جمع بديهية، وقد كتبت في مطبوعة الرد على المنطقيين: (بداية)، ويظهر
لي أن ما أثبتته أنسب للسياق .

(٥) الرد على المنطقيين: ص ٢٥٣، وانظر الفتاوى: ١١/٢، والصواعق المرسلة
لابن القيم: ٢/٤٩٣، ٤٩٤، والفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ضمن
الفتاوى: ١٣/١٥١، وتعليق الخطابي على الآية في الأسماء والصفات
للبهقي: ص ٤٩٥، ٤٩٦ .

من قوله - تعالى -: ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ ﴾^(١)، حيث يقول في تقرير دلالة الآية: (والمقصود أن الانتقال من تلك الحالة الخسيسة، إلى هذه الحالة العالية الشريفة، لا يحصل إلا بتدبير مدبر حكيم عليم)^(٢)، ثم ذكر أن هذا الوجه أوفق في تقرير وجه الاستدلال على وجود الصانع الحكيم من تفسيره بأنه خصيم لربه مكر لخالقه؛ لأن الآيات سقت لتقرير وجه الاستدلال على وجود الصانع، لا لتقرير وقاحة الناس وتماديهم في الكفر.

وينبها الأشعري إلى وجه آخر لدلالة خلق الإنسان على الخالق - جل وعلا -، فيقول: (ويدل ترتيب ذلك على محدث قادر حكيم، من قبل أن ذلك لا يجوز أن يقع بالاتفاق، فيتم من غير مرتب له، ولا قاصد إلى ما وجد منه)^(٣) فيها^(٤)، دون ما كان يجوز وقوعها عليه، من الهيئة المخالفة لها، وجواز تقدمها في الزمان، وتأخرها بذلك إلى محدثها ومرتبها؛ لأن سلالة الطين والماء المهيّن يحتمل من الهيئات ضروريا كثيرة، لا يقتضي واحد منها سلالة الطين، ولا الماء المهيّن بنفسه، ولا يجوز أن يقع شيء من ذلك فيها بالاتفاق، لاحتمالها غيره)^(٥).

وهو في كلامه هذا ينبه إلى دلالة الإتقان والقصد في خلق الإنسان، على وجود خالق مبدع له. وسياق كلامه يشير إلى دليل الجواز، الذي احتفى به المتكلمون بعده، كالجويني وغيره، وهو دليل صحيح في ذاته، إلا أن المتكلمين قد أضفوا إليه صورة قاتمة، بسبب جدلهم المذموم، وتعقيداتهم المضلة، مما كاد يسلبه بساطته وسهولته، وسلاسة

(١) سورة النحل: ٤.

(٢) تفسير الرازي: ٢٢٦/١٩.

(٣) الضمير يعود إلى الترتيب.

(٤) الضمير يعود إلى الأجسام.

(٥) رسالة إلى أهل الثغر: ص ١٤٦ - ١٤٧.

أسلوبه^(١)، كما في كلام الأشعري هنا.

أمّا استدلال المتكلمين بخلق الإنسان على الخالق - جل وعلا - فقد جاء موافقا لمنهجهم البدعي في إثبات الصانع وحدث العالم، المتمثل في إثبات الأعراض، ثم إثبات حدوثها، ثم إثبات أن الأجسام لا تخلو منها، ثم إثبات أن مالا يخلو من الحوادث فهو حادث، وهذا مبني على امتناع حوادث لا أول لها، وطرُد ذلك في سائر الأجسام مبني على القول بتمائلها، فبذلك يشبتون أن العالم حادث، والحادث لا بد له من محدث، فبذلك يُثبت الصانع عندهم^(٢).

فلم يجعلوا خلق الإنسان دليلاً مباشراً على خالقه، كما جاءت به الطريقة القرآنية، بل أخذوا أولاً يستدلون على أن الإنسان مخلوق محدث، بأن النطفة والعلقه والمضغة لا تنفك من أعراض حادثة، كالاتتماع والافتراق وغير ذلك، ومالا يخلو من الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها، كما هو قانونهم، إذًا فالإنسان حادث مخلوق، يحتاج إلى خالق.

وهكذا حملوا ما جاء في القرآن من ذكر خلق الإنسان أطواراً على

(١) انظر تصوير هذا الدليل عند المتكلمين ونقد ابن رشد لهم وتعقب ابن تيمية له في (بين ابن تيمية وابن رشد في الإلهيات) لمنيف العتيبي: ٣٤٥/١ - ٣٦٧، وقد مرّ الحديث عنه عند الحديث عن دلالة التخصيص في المخلوقات.

(٢) انظر على سبيل المثال: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي: ص ٩٣-٩٥، والمحيط بالتكليف له أيضاً: ص ٣٦، والتمهيد للباقلائي: ص ٣٨ وما بعدها، والإنصاف له أيضاً: ص ٢٧ وما بعدها، والشامل للجويني: ص ٦٨ وما بعدها من الجزء الأول، والإرشاد له أيضاً: ص ٢٨، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: ١٩ وما بعدها، وكتاب أصول الدين لعبد القاهر البغدادي، الأصلين الثاني والثالث: ص ٣٣ وما بعدها، وكتاب الداعي إلى الاسلام لابن الأنباري: ص ١٢٣ وما بعدها، وشرح المواقف للجرجاني: ٥/٥.

هذه الطريقة، مع أن المفارقة بين طريقتهم والطريقة القرآنية ظاهرة؛ فإن ما جعله القرآن دليلاً جعلوه هم مستدلاً عليه، فالقرآن يجعل خلق الإنسان وحدوثه مقدمة بدهية تعرف بالحس، ويبنى عليها ضرورة وجود خالق أبدعه، كما مر في قوله - تعالى -: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾، وهم يزعمون أن الحس إنما يدرك حدوث الأعراض دون الأجسام، وأن حدوث جواهر النطفة والعلقة والمضغة لا يُعرف بالبدئية، والذي دعاهم إلى هذا هو قولهم: إن الأجسام كلها مركبة من الجواهر المنفردة، وأن ما يطرأ على الأجسام من أحوال وتخليق إنما يكون بإحداث أعراض في تلك الجواهر لا غير، كالأكوان الأربعة، التي هي الاجتماع والافتراق والتحريك والتسكين، وغيرها من الأعراض، وهذا هو الشأن عندهم في كل ما يحدثه الله - تعالى - من سحاب ومطر وزرع وثمر وحيوان، وغير ذلك من أنواع المخلوقات، فالذي يفعله الله - تعالى - فيها إنما هو جمع وتفريق لجواهرها^(١)، وهو ما يسمونه

(١) يقول فخر الدين الرازي في المطالب العالية: ١٩٩/٦: (وأما القائلون بحدوث الجواهر والأجسام فقد اتفقوا على أنه - تعالى - يخلق هذه الجواهر ثم يؤلفها ثم يركبها، فيتولد من تأليفها وتركيبها هذه الأجسام العظيمة). ولنقض هذا الاتفاق المزعوم في حقيقة كيفية خلق الله - تعالى - للمخلوقات، انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٩٢/٥ - ٢٠٣، حيث قرر أن استحالة جسم إلى جسم آخر، مشهود ومعروف عند العامة والخاصة، وأن القول ببقاء أجزاء الجسم بعينها بعد استحالتها إلى حالة أخرى - كالمني إذا صار آدمياً، والهواء إذا صار ناراً - أن هذا مكابرة للحس، والصواب أن نفس حقيقة الشيء استحالت، فخلق من الأولى ما هو مخالف لها، وفنيت الأولى، ولم يبق من نفس حقيقتها شيء، ولكن بقي ما خلق منها، كما يبقى الإنسان الذي خلق من أبيه بعد موت أبيه.

وقد نبه الشيخ - رحمه الله تعالى - على أهمية معرفة هذه المسألة على وجهها بقوله: (ومن عرف هذا زاحت عنه شبهات كثيرة في الإيمان بالله =

إحداث أعراضها، وهو الذي يُعلم عندهم بالحس وبديهة العقل، أما حدوث أعيان الأجسام، أو مايسمونه بالجواهر، فإنما يعلم بطريقتهم السالفة الذكر.

وزعموا أن أحدا لا يمكنه أن يقيم دليلاً على حدوث الأجسام إلا بطريقتهم هذه في الاستدلال، وهذا مخالف لما عليه جمهور العقلاء من السلف والخلف، إذ إنهم يثبتون تحول الأجسام بعضها إلى بعض، ويقولون بأن الرب - تعالى - لا يزال يحدث الأعيان، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَنِي مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾^(١)، وقوله - تعالى -: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾^(٢)، فحدوث عين الإنسان في بطن أمه ليس مما يستدل عليه، بل هو معلوم لكل أحد، وأوضح عنده مما استدل به أهل الكلام على حدوثه لو كان صحيحا، فكيف إذا كان باطلاً؟

ولو كان صحيحا من نفسه لم يكن معلوماً إلا بأدلة دقيقة غامضة،

= تعالى وباليوم الآخر، في الخلق والبعث، وفي إحياء الأموات وإعادة الأبدان، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الموضع، فهذا الموضع يحتاج إلى تحقيقه كل من نظر في هذه الأمور، فإنه بمعرفته تُحل كثير من الشبهات المتعلقة بالله وباليوم الآخر، ويُعرف من الكلام الذي ذمّه السلف، والمعقول الذي يقال إنه معارض للرسول، ما يبين به أن هؤلاء خالفوا الحس والعقل) درء تعارض العقل والنقل: ١٩٦/٥ ثم ساق على ذلك أدلة حسية ونقلية وعقلية تشهد لما قرره.

وانظر كلامه في هذه المسألة أيضا في درء تعارض العقل والنقل: ٢١٩/٧ ومابعدا، والفتاوى: ٢٧١/١٦، ٢٧٢، وسيأتي طرف منه، والنبوات له: ص ٧٥ ومابعدا.

(١) سورة مريم: ٩.

(٢) سورة مريم: ٦٧.

لا يمكن أن تكون من أصل الدين، فإن أصل الدين يجب أن يقوم على مقدمات أولية بينة معلومة بالبدية^(١).

فطريقهم كما يقول ابن تيمية: (تتضمن جحد ما هو المعلوم، وهو حدوث الأعيان الحادثة، وهذا معلوم للخلق، وإثبات ما ليس بمعلوم بل هو باطل، وهو أن الإحداث لها إنما هو جمع وتفريق للجواهر، وأنه إحداث للأعراض فقط... فالقرآن استدل بما هو معلوم للخلق، من أنه ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾^(٢)، وهؤلاء جاؤوا إلى هذا المعلوم فزعموا أنه غير معلوم، بل هو مشكوك فيه، ثم زعموا أنهم يذكرون الدليل الذي به يصير معلوماً، فذكروا دليلاً باطلاً لا يدل على حدوثه، بل يُظن أنه دليل وهو شبهة، ولها لوازم فاسدة^(٣).

ويقول ابن الوزير منكرًا على المتكلمين هذه الطريقة: (ليت شعري - على كلام المتكلمين -، لِمَ حَضَّ الله الخلق على النظر في السموات ونحوها؟ وما الفرق في دلالة الأعراض بين السماء وذرة من تراب؟)^(٤).

وممن نبه على بدعية هذه الطريقة وخفائها، غموضها وخطورتها، وصرح بزمها: الإمام أبو الحسن الأشعري^(٥)، وهو مع ذلك لم يسلم من التأثير بها عند استدلاله بخلق الإنسان على وجود الله - تعالى -، حيث يقول معلقاً على قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾^(٦) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿١٣﴾ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً...^(٦) إلخ الآية مانصه:

(١) انظر الفتاوى: ٢٦٧/١٦ - ٢٧٢، ودرء تعارض العقل والنقل: ٢١٩/٧ وما بعدها.

(٢) سورة العلق: ٢.

(٣) الفتاوى: ٢٧١/١٦، ٢٧٢.

(٤) البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع: ص ١١٦.

(٥) انظر رسالته إلى أهل الثغر: ص ١٨٥ - ١٨٧.

(٦) سورة المؤمنون: ١٢ - ١٤.

(وهذا من أوضح ما يقتضي الدلالة على حدث الإنسان، ووجود المحدث له، من قبل أن العلم قد أحاط بأن كل متغير لا يكون قديماً، وذلك أن تغيره يقتضي مفارقة حال كان عليها قبل تغيره، وكونه قديماً ينفي تلك الحال، فإذا حصل متغيراً بما ذكرناه من الهيئات التي لم يكن قبل تغيره عليها دل ذلك على حدوثها، وحدث الهيئة التي كان عليها قبل حدوثها؛ إذ لو كانت قديمة لما جاز عدمها، وذلك أن القديم لا يجوز عدمه، وإذا كان هذا على ما قلنا، وجب أن يكون ما عليه الأجسام من التغير منتهاً إلى هيئات محدثة، لم تكن الأجسام قبلها موجودة، بل كانت قبلها محدثة^(١). فهو هنا بنى استدلاله على أصل المتكلمين في إثبات حدوث العالم، وهذا من البقايا التي بقيت عند الأشعري من أصول المعتزلة العقلية، بعد رجوعه عن مذهبهم^(٢).

إلا أن طريقة الأشعري هذه أوضح من طريقة المتكلمين، وأخصّ دليلاً ومدلولاً؛ فإن هيئات الإنسان وصوره المختلفة ودلالاتها على حدوث الإنسان، وإن كانت من جنس طريقة الأعراض، إلا أنها أخص من مطلق دلالة حدوث الأعراض على حدوث ما قامت به من جواهر وأجسام^(٣).

والحاصل هنا أن مفارقة الطريقة الكلامية البدعية للطريقة القرآنية من وجهين:

أحدهما: أنهم جعلوا الحوادث إنما هي أعراض لا أعيان، وهذا

(١) رسالة إلى أهل الثغر: ص ١٤٤-١٤٦، وانظر اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع له: ص ٢٠، حيث بدأه بمسألة في إثبات الصانع قرر فيها دلالة خلق الإنسان، على الطريقة القرآنية، إلا أنه لم يلبث أن ذكر شبهة احتمال قدم النطفة، ثم ردّها على منهج المتكلمين في إثبات حدوث العالم.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٢٢١/٧، والنبوات: ص ٧٣.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٢٢٨/٧.

وإن كان فيه دليل صحيح على إثبات الصانع، من جهة حاجة الأعراض إلى محدث، إلا أن فيه قصورًا من جهة قَصْر الحدوث على الأعراض دون الأجسام.

ثانيهما: استدلالهم بحدوث الأعراض على حدوث محالّها، وهذا لا يتم إلا بامتناع حوادث لا أول لها، وبالقول بتمائل الأجسام، وهذه مقدمات ينازعهم فيها أكثر العقلاء، بل يبينون فسادها بصريح المعقول^(١).

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٢٣٥/٧، وفيه عمومًا بيان بطلان هذه المقدمات بالتفصيل.

الصورة الثانية

خلق السموات والأرض والدواب

تكلمنا فيما مضى عن المجال الأول من مجالات الاستدلال بالمخلوقات على الخالق، ألا وهو آيات الأنفس، وسنذكر هنا المجال الآخر، حسب ما جاء في قوله - تعالى -: ﴿ سَتَرِيهِمْ عَيْنَتَنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴾^(١)، ألا وهو آيات الآفاق، التي تتمثل فيما ذكره الله - تعالى - في قوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾^(٢)، فإننا إذا فصلنا الكلام على مضمون هذه الآية، نكون بإذن الله - تعالى - قد استوفينا التنبيه على دلالة آيات الله - تعالى - في الآفاق، فإن الآية قد شملت العالم العلوي بذكر السموات، والعالم السفلي بذكر الأرض، وجميع الأحياء بذكر الدواب المبتوثة، ولا يعني استيعاب التنبيه على دلالة المخلوقات إحصاءها نوعاً نوعاً، وبيان دلالة كل منها، فإن هذا لا يحصيه إلا خالقه - جل وعلا -، ولكن المقصود استيعاب ماورد التنبيه عليه في القرآن، وأنه شامل لأنواع المخلوقات.

ودلالة خلق السموات والأرض على الخالق لا تنقل أهمية عن دلالة خلق الإنسان، بل قد جاء في موضعين من القرآن التصريح بتفوقهما في الكبر والشدة على الإنسان، كما في قوله - تعالى -: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ﴾^(٤) رَفَعَ سَتَكُمَا

(١) سورة فصلت: ٥٣.

(٢) سورة الشورى: ٢٩.

(٣) سورة غافر: ٥٧.

فَسَوَّيْنَاهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا ﴿٢٩﴾ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴿٣٠﴾ ﴿١﴾، وكان خلقها وفطرها هو دليل الرسل بعد الفطرة، كما في قوله - تعالى - : ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ﴿٢﴾.

وقد جاء الأمر الصريح بالنظر في خلق السموات والأرض، كما جاء في شأن خلق الإنسان، قال - تعالى - : ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ﴿٣﴾، كما جاء الإنكار على الكفار في إعراضهم عما في السموات والأرض من آيات تدل على ربوبيته - تعالى -، وانفراده باستحقاق الألوهية دون غيره، وعلى المعاد والحساب والجزاء، كما في قوله - تعالى - : ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ ﴿٤﴾ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ﴿٦﴾، وقوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ ﴿٧﴾، وقال - تعالى - : ﴿وَكَايْنِ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ ﴿٨﴾ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿٩﴾، في حين مدح الله - تعالى - أولي الألباب بأنهم : ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ قائلين : ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ ﴿١٠﴾. ﴿٧﴾

والآيات الداعية إلى التفكير في خلق السموات والأرض، المنكرة على من غفل عن آياتهما، كثيرة جدًا، يضيق المقام عن ذكرها، وحسبنا

(١) سورة النازعات: ٢٧ - ٣٠.

(٢) سورة إبراهيم: ١٠.

(٣) سورة يونس: ١٠١.

(٤) سورة ق: ٦ - ٨.

(٥) سورة الأعراف: ١٨٥.

(٦) سورة يوسف: ١٠٥، ١٠٦.

(٧) سورة آل عمران: ١٩١.

ذكر ماتضمنت من لفات إلى مافي خلق السموات والأرض وما بينهما من وجوه الدلالة على الخالق البديع - جل وعلا - .

وأود قبل ذلك أن أنه في هذا الشأن إلى ظاهرة قرآنية تلفت الانتباه، ألا وهي تكرار ذكر خلق السموات والأرض بالحق، ومافي معناه من نفي خلقهما باطلاً ولعباً، كما في قوله - تعالى - : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(١)، وفي هذا المعنى آيات كثيرة جداً^(٢)، وبعضها جاء بالحصر المتضمن مزيداً من التأكيد، كما في قوله - تعالى - : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾^(٣)، وهذه ظاهرة مهمة، حري بالم تأمل في كتاب الله أن يقف عندها، ويستوحي دلالتها، والمعنى أن الله - تعالى - لم يخلق تلك المخلوقات باطلاً، بل خلقها صادرةً عن الحق، مشتملةً عليه، آيلةً إليه، فالحق سابق لخلقها، مقارن له، غاية له، فالحق السابق: صدور ذلك عن علمه وحكمته، والحق المقارن: ما اشتملت عليه من الحكم والمصالح والمنافع، والآيات الدالة على الخالق وصفاته، وصدق رسله، ولقائه، وأما الحق الذي هو غاية خلقها فهو غايتان: غاية تراد من العباد؛ وهي معرفتهم بخالقهم وعبادتهم له، وغاية تُراد بهم؛ وهي الجزاء بالعدل والفضل، والثواب والعقاب^(٤). وإلى هذه المعاني أشارت الآيات التي تذكر خلق السموات والأرض وما بينهما بالحق، بحسب

(١) سورة العنكبوت: ٤٤ .

(٢) انظر السور التالية: الأنعام: ٧٣، إبراهيم: ١٩، النحل: ٣، الروم: ٨، الزمر: ٥، التغابن: ٣، الجاثية: ٢٢، الأحقاف: ٣، وبمعناها في: يونس: ٥، والأنبياء: ١٦ - ١٨، وص: ٢٧، والدخان: ٣٩ .

(٣) سورة الحجر: ٨٥ .

(٤) انظر بدائع الفوائد لابن القيم: ١٦٢/٤ - ١٦٧، وأضواء البيان: ٣٦٥/٧ وما بعدها .

سياقها. فتارة يشير السياق إلى كون الحق الذي خلقت السموات والأرض به هو إفراد الله - تعالى - بالإلهية دون غيره، كما في قوله - تعالى -: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (١)، وتارة يشير إلى البعث والعدل والجزاء، كما في قوله - تعالى -: ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ (٢)، وتارة يكون ذكر الخلق بالحق مطلقاً كما في أكثر الآيات التي جاءت بهذا المعنى، فيشمل كل هذه المعاني المتلازمة، كما يشمل بالأولوية دلالة خلق السموات والأرض على خالقها وفاطرها، وهذا ما نريد تفصيله في هذا المقام.

١ - آيات السماء:

تطلق العرب لفظ (السماء) على عدة معانٍ، يجمعها ويربط بينها: العلو، فإن السماء مشتقة من السمو، والسين والميم والواو أصل يدل على العلو، يقال: سموت إذا علوت، والعرب تسمي السحاب سماءً، والمطر سماءً، وكذلك سقف البيت، وكل عالٍ مطل فهو سماء، حتى يقال لظهر الفرس سماء، ويتوسعون حتى يسموا الثبات سماءً (٣).

ولفظ السماء في القرآن العزيز متردد بين هذه المعاني، فمن إطلاقه على السحاب قوله - تعالى -: ﴿ وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ (٤)، وعلى المطر قوله - تعالى -: ﴿ يُزِيلُ السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ قِطَارًا ﴾ (٥)، وعلى سقف البيت قوله - تعالى -: ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ (٦)، وعلى مطلق العلو قوله:

(١) سورة النحل: ٣.

(٢) سورة الجاثية: ٢٢.

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٩٨/٣.

(٤) سورة النحل: ٦٥.

(٥) سورة نوح: ١١.

(٦) سورة الحج: ١٥.

﴿كَأَنَّمَا يَضَعُكَ فِي السَّمَاءِ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَفَرَعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾^(٢).

وأطلق لفظ السماء في أكثر المواضع على ذلك الخلق العظيم، الموصوف في الكتاب والسنة بأنه سبع طباق، لها أبواب تستفتح، وسكان من الملائكة والنبیین، وبينها مسافات مقدرة، وأوصاف أخرى، تدل على أنها أجرام محسوسة، غير الكواكب، وإنما الكواكب زينة دنياهن.

والمأمل في الموارد التي ذكرت فيها السماء في القرآن بهذا المعنى الأخير، سواء بالإفراد أو بالجمع^(٣)، لا بد وأن يسلم بادئ ذي بدء، بأن قدرًا كبيرًا من هذا العالم العلوي، إنما ثبت العلم به من طريق السمع، إذ ليس هو بأجمعه داخلًا تحت الحس البشري، وأظهر مثال لذلك السموات السبع، فإننا إذا استبعدنا الرأي القائل: إنها الكواكب السيارة^(٤)؛ لظهور ضعفه، لم يبق لنا طريق للعلم بكونها سبعة سوى السمع.

هذا وإن كون السموات السبع أجرامًا محسوسة، بعضها فوق بعض، فيها سكان من الأنبياء والملائكة، ولها أبواب تُستفتح وتولج، وبينها مسافات مقدرة بكذا وكذا، إلى غير ذلك من الأوصاف الثابتة بالسمع، هو حقيقة شرعية، ثبتت بالكتاب والسنة الصحيحة الصريحة، بما لا مجال معه للتأويل^(٥)، وإذا تقرر هذا، فإنه يترتب عليه أن ما ورد من الاستدلال بخلق السماء، وما فيها من آيات، ليس كله من باب الاستدلال العقلي، بل إن منه قدرًا كبيرًا هو من باب الاستدلال السمعي،

(١) سورة الأنعام: ١٢٥.

(٢) سورة إبراهيم: ٢٤.

(٣) نقل الألوسي عن صاحب الإتقان قوله: حيث يراد العدد يؤتى بالسماء مجموعة، وحيث يراد الجهة يؤتى بها مفردة. انظر روح المعاني: ٢١/١٧.

(٤) انظر التحرير والتنوير: ٨٥/١.

(٥) انظر مثلاً صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، (٣/١١٧٣)، حديث رقم: (٣٠٣٥).

إذ العلم به إنما حصل من طريق السمع، وهذا الاستدلال السمعي على ربوبية الله - تعالى - وإن كان صحيحا، إلا أنه متوقف على ثبوت النبوة، فمثله كمثله ما تقدم ذكره من خلق الإنسان من طين.

كما يترتب على ذلك أيضا أن ما ورد في القرآن من الأمر الصريح بالنظر إلى السماء ليس مقصورا على الرؤية البصرية فحسب، بل إنه يتناول كذلك الرؤية الإيمانية القلبية المستمدة من نور الوحي، إذ ليس ما تتناوله الرؤية البصرية من السماء الدنيا هو كل ما في السموات من عظمة وكبر وسعة، بل إن وراء ذلك سموات أخرى لاتقل عنها عظمة واتساعا ودلالة على باريها، إلا أن رؤيتها إيمانية علمية لابصرية، ولا يمنع ذلك من دلالتها على بديع صنع الله - تعالى - . فإنها بالإضافة إلى كونها حاصلة بالرؤية القلبية العلمية المستمدة من الإيمان بالوحي، فهي كذلك حاصلة بمشاهدة السماء الدنيا وما فيها من آيات، فإنها تدل على البقية من باب قياس الغائب على الشاهد، وهو مقبول بين المخلوقات دون الخالق، فالسماوات الدنيا تدلنا على ما في غيرها من الحبك والإتقان، وعدم التفاوت والفروج، كما قال الله - تعالى - عنها: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاةَ سَفَافًا مَّخْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾^(١)، وإن مما يقرب الأمر، التأمل في ذكر العرش، فكم ورد في القرآن والسنة مضافا إلى الرب - تبارك وتعالى - على أنه من دلائل ربوبيته وشواهد عظمته، ونحن إنما علمنا به من طريق السمع، لم نره طرفة عين، إلا بإيماننا رؤية قلبية علمية، كما روي عن الحارث بن مالك - رضي الله عنه - أنه قال: (. . .) وكأني أنظر إلى عرش ربي بارزا . . .)^(٢)، وقد قال الله - عز وجل - : ﴿قُلْ مَنْ

(١) سورة الأنبياء: ٣٢.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٣/ ٢٦٦ - ٢٦٧، برقم (٣٣٦٧) وابن المبارك في الزهد: ١٠٦، باب الهرب من الخطايا والذنوب، برقم (٣١٤) . =

رَبِّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨١﴾^(١)، ففي اقتران العرش بالسبع مايوحى بما ذكرنا، من أن الغالب في رؤيتها أنها علمية لا بصرية.

وفي ضوء ماتقدم يفهم قوله - تعالى - فيما قص عن نوح: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا ﴿١٦﴾﴾^(٢)، يقول سيد قطب - رحمه الله تعالى -: (إنما وجه نوح قومه إلى السماء، وأخبرهم كما علّمه الله أنها سبع طباق، فبين القمر نور، وفيهن الشمس سراج، وهم يرون القمر ويرون الشمس، ويرون ما يطلق عليه اسم السماء، وهو هذا الفضاء ذو اللون الأزرق، أما ماهو؟ فلم يكن ذلك مطلوباً منهم، ولم يجزم أحد إلى اليوم بشيء في هذا الشأن، وهذا التوجيه يكفي لإثارة التطلع والتدبر فيما وراء هذه الخلائق الهائلة من قدرة مبدعة، وهذا هو المقصود من ذلك التوجيه)^(٣).

وهكذا القول في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾^(٤)، وقوله ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا

= والبيهقي في شعب الإيمان: ٣٦٢/٧ - ٣٦٣، باب في الزهد وقصر الأمل، برقم: (١٠٥٩٠) و(١٠٥٩١) و(١٠٥٩٢) وفي الزهد الكبير: ٣٥٥ برقم: (٩٧٣)، وعبدالرزاق الصنعاني في المصنف: ١٢٩/١١ برقم: (٢٠١١٤) وابن أبي شيبه في الإيمان برقم: (١١٥). وأسانيد الحديث ضعيفة، انظر تخريج الإحياء للعراقي في حاشية إحياء علوم الدين للغزالي: ٢٣٤/٤ والإصابة لابن حجر: ٢٨٩/١ ومجمع الزوائد: ٦٢/١ وتخريج الألباني لكتاب الإيمان لابن أبي شيبه: ٣٨ الحاشية.

(١) سورة المؤمنون: ٨٦.

(٢) سورة نوح: ١٥، ١٦.

(٣) في ظلال القرآن: ٣٧١٤/٦، وانظر للأهمية مقالته عن السموات، في مقومات التصور الإسلامي: ٣٢٦ - ٣٢٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٩.

أَوْ كَرِهًا قَالْنَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ﴿١٢﴾ وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ فَإِذْ جَافِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٢﴾ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ حَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿١﴾﴾ (٢)، وغيرها من الآيات التي ذكرت فيها السموات السبع، فالمقصود أن الاستدلال بالسماء على الله - تعالى - يجمع بين الطريقتين: الحسي والإيماني، وينحصر الطريق الحسي بالنسبة للبشر من غير الأنبياء في السماء الدنيا، ومافيه من آيات الربوبية، فإذا تقرر هذا، فلنشر الآن إلى مانبه إليه القرآن من أنواع الدلالة فيها.

أ - رفع السماء وإمساكها.

تتجلى في رفع السماء وإمساكها دلالات العناية والتسخير والتقدير، كما في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ (٣) وَلَئِن زَالَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿١١﴾﴾ (٤)، وقوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَأَلْفَلَكَ تَجَرَىٰ فِي الْيَمْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٦٥﴾﴾ (٥)، وقوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴿٦٦﴾﴾ (٦)، وقوله - تعالى -:

(١) سورة فصلت: ١١، ١٢.

(٢) سورة الملك: ٣، ٤.

(٣) أي (كراهة أن تزولا، فإن الممكن حال بقائه لا بد له من حافظ، أو يمنعهما أن تزولا؛ لأن الإمساك منع)، تفسير البيضاوي: ٢/ ٢٧٥.

(٤) سورة فاطر: ٤١.

(٥) سورة الحج: ٦٥.

(٦) يحتمل أنها بعمد لا ترى، ويحتمل أنها بلا عمد أصلاً، و(ترونها) تأكيد لنفي ذلك، وهذا هو الأليق بالسياق، والأكمل في القدرة كما يقول ابن كثير، انظر تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٥٤٧.

(٧) سورة الرعد: ٢ ونحوها في لقمان: ١٠.

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾^(١) ﴿٢﴾ وقوله - تعالى -: ﴿وَالِإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾^(٣).

يقول ابن الوزير في تقرير دلالة الآيات السابقة:

(هذه حجة أجمع عليها الكفرة مع المسلمين؛ فإن الجميع اتفقوا على أن العالم في الهواء^(٤)، أرضه وسماؤه، وما فيه من البحار والجبال، وجميع الأثقال، وقد ثبت بضرورة العقل أن الثقل لا يستمسك في الهواء إلا بممسك، وأن هذا الإمساك الدائم المتقن لا يكون من غير رب عظيم، قدير عليم، مدبر حكيم)^(٥).

ويجدر التنبيه هنا إلى أنه قد اشتهر عند أصحاب التفسير العلمي للقرآن تفسير هذا الإمساك بالجابية، وبذلك فسروا العمد في آيتي الرعد ولقمان، والإمساك في آيتي فاطر والحج^(٦)، والذي يظهر ضعف هذا التفسير لوجوه:

-
- (١) (أي قائمة ثابتة بأمره لها وتسخيرها إياها)، تفسير ابن كثير: ٤٧٤/٣.
 - (٢) سورة الروم: ٢٥.
 - (٣) سورة الغاشية: ١٨.
 - (٤) يقصد بالهواء الفضاء والفراغ، وهو إطلاق معروف عند العرب، ومنه قوله - تعالى -: ﴿وَأَفْزَدْتُمْ هَوَاءً﴾^(١٦) أي: خالية من الخير، ومنه قول حسان لأبي سفيان بن الحارث: فأنت مجوف نخب هواء. انظر تفسير الطبري: ٢٤١/١٣.
 - (٥) إيثار الحق على الخلق: ص ٥٤ باختصار.
 - (٦) انظر مثلاً «الدروس الدينية» للشيخ محمد مصطفى المراغي: ص ٦١ - ٦٤، نقلاً عن «التفسير العلمي للقرآن» للدكتور أحمد أبو حجر: ص ٢٣٢ الحاشية، والإسلام يتحدى لوحيد الدين خان: ص ١٢٥. وانظر كلاماً مهماً لسيد قطب - رحمه الله - في نقد تفسير القرآن بالنظريات العلمية، وبيان طبيعة المنهج القرآني في عرض الحقائق الكونية، في كتابه: مقومات التصور الإسلامي: ٣٢٢ - ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩.

* أن الأليق بالسياق، والأكمل في القدرة أنها بلا عمد، و(ترونها) تأكيد لنفي ذلك^(١).

* أن اللغة لا تؤيد تفسير العمد بالجاذبية، كما أنه لم يرد بذلك نقل.

* أن الله - تعالى - يقول: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾^(٢)، وهذا يوحي بأن إمساك العالم هو بمحض الأمر الإلهي دون سبب، وهذا ما يؤيده التفسير الأول لقوله - تعالى -: ﴿يَغْيِرُ عَمَدَ تَرَوْنَهَا﴾.

* أن هذا التفسير قائم على أن المراد بالسموات: الكواكب، وقد تقدم أن هذا مخالف لصريح السنة، من كونها أجراماً محسوسة، غير الكواكب.

ب - بناؤها وحبكها وإيساعها.

تتجلى في بناء السماء وحبكها وإيساعها دلالة الإتقان والإحكام، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾^(٣) وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ^(٤) ﴿٥﴾، وقوله - تعالى -: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾^(٦) وقوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ﴾^(٧) ﴿٣١﴾.

(١) انظر تفسير ابن كثير: ٥٤٧/٢.

(٢) سورة الروم: ٢٥.

(٣) الأيد: القوة، مصدر آد يثيد، ومن ظن أنها جمع يد فقط غلط غلطا فاحشاً، انظر أضواء البيان: ٦٦٩/٧.

(٤) (لموسعون) إما أن يكون معناها: (وسعنا أرجاءها)، أو هي من الوسع بمعنى الطاقة، فيكون المعنى: وإنا لقادرون. انظر تفسير ابن كثير: ٢٥٠/٤ وتفسير البضاوي: ٤٣١/٢.

(٥) سورة الذاريات: ٤٧.

(٦) سورة البقرة: ٢٢.

(٧) سورة الأنبياء: ٣٢.

قال إياس بن معاوية^(١): السماء على الأرض مثل القبة^(٢).
وروى ابن جرير بسنده عن ابن عباس وابن مسعود وغيرهما من الصحابة
- رضي الله عنهم -، قالوا في تفسير قوله - تعالى -: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾:
بناء السماء على الأرض كهيئة القبة، وهي سقف على الأرض^(٣).
ويقول - عز وجل -: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا
وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾^(٤)، قال ابن عاشور: (والمراد بالسماء هنا ماتراه
العين من كرة الهواء التي تبدو كالطبق، وتسمى الجو)^(٥).
ويقول - تعالى -: ﴿وَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَرِ السَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا﴾^(٦) رَفَعَ سَمَكَهَا فَنَوَّطَهَا^(٦)،
ويقول - تعالى -: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ

-
- (١) هو إياس بن معاوية بن قرة، أبو وائل، تابعي، تولى قضاء البصرة زمن عمر
بن عبدالعزيز، وتوفي سنة ١٢٢. انظر المعارف لابن قتيبة: ص ٢٦٤.
(٢) انظر تفسير ابن كثير: ٥٤٧/٢ وتفسير البضاوي: ٣٧/١.
(٣) جامع البيان: ١٦٢/١.
(٤) سورة ق: ٦.
(٥) التحرير والتنوير: ٢٦/٢٨٦، وقد فسر ابن عاشور السموات بالكواكب - التي
هي عنده المجموعة الشمسية عدا الأرض - استظهاراً، وأنها هي المشاهدة
بأعين المخاطبين، فالاستدلال بها استدلال بالمحسوس، وفسر طباقاً في
قوله - تعالى -: ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾ بأنها مصدر طابق، أي أن السموات
شديدة المطابقة لبعضها، أي متناسبة في النظام، وإليه الإشارة بقوله: ﴿مَا
تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾ انظر التحرير والتنوير: ١٦/٢٩، ١٧، ٣٨٥/١،
وماذهب إليه ابن عاشور - رحمه الله تعالى - مخالف لما دل عليه صريح
السنة في حديث المعراج وغيره، كما يردّه تخالف العدد بين السموات
السبع والكواكب في المجموعة الشمسية، فقد استقر الأمر أخيراً على أنها
تسعة بما فيها الأرض، أما ماذكر من الاستدلال بالمحسوس فقد تقدم
التفصيل فيه. وانظر التفسير العلمي للقرآن في الميزان: ص ٣٨١، ٣٨٢.
(٦) سورة النازعات: ٢٧، ٢٨.

فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴿٢﴾ ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿١﴾، ويقول - تعالى -: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْحُبُوبِ ﴿٧﴾﴾ (٢) ويقول: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴿٥﴾﴾ (٣).

جـ - تزيينها بالكواكب والنجوم.

تتجلى في تزيين السماء بالكواكب والنجوم دلالات العناية والإتقان، والتقدير والنظام، يقول الله - تعالى -: ﴿إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَكِبِ ﴿١﴾﴾ (٤)، ويقول - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّظِيرِ ﴿١٦﴾﴾ (٥)، ويقول - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ ﴿٦﴾﴾، ويقول - تعالى -: ﴿وَزَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٧﴾﴾ (٧)، ويقول - تعالى -: ﴿نَبَارَكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا ﴿١٨﴾﴾ (٨)، ويلاحظ تخصيص السماء الدنيا بهذه الزينة، وذلك واضح في سياق قوله - تعالى -: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٧﴾﴾ (٩)، وما ذاك - والله أعلم - إلا لأنها هي التي في مدى الرؤية الحسية البصرية، دون بقية

(١) سورة الملك: ٣، ٤.

(٢) سورة الذاريات: ٧.

(٣) سورة الشمس: ٥.

(٤) سورة الصافات: ٦، وفي المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني:

(الكواكب: النجوم البادية، ولا يقال لها كواكب إلا إذا بدت)، ص ٤٢٠.

(٥) سورة الحجر: ١٦، وفي المفردات للراغب: (البروج: القصور، الواحد

برج، وبه سمي بروج النجوم لمنازلها المختصة بها) ص ٤١.

(٦) سورة الملك: ٥.

(٧) سورة فصلت: ١٢.

(٨) سورة الفرقان: ٦١.

(٩) سورة فصلت: ١٢.

السموات، وفي هذا مزيد تأكيد على ضعف تفسير السموات السبع بالكواكب.

وإنه لمن عجيب أمر العناية الإلهية بهذا الإنسان أن تجعل هذه المخلوقات العظيمة الهائلة زينة في السماء، من أجل أن ينظر هو إليها، فيتعرف على مزيّنها ومقدّرها.

د - الليل والنهار والشمس والقمر.

إن من آيات السماء الليل والنهار والشمس والقمر، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتَيْنِ فَمَحْوًا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ (٢).

وتتجلى دلالة هذه الآيات من خلال أوصاف كثيرة فيها:

فمن ذلك تسخيرها وتدبيرها، كما في قوله - تعالى -: ﴿يُفْثِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُ وَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْآخِرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣)، وقوله - تعالى -: ﴿يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ (٤)، وقوله - تعالى -: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ (٥).

ومن ذلك تقديرها وانتظامها، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ

(١) سورة فصلت: ٣٧.

(٢) سورة الإسراء: ١٢.

(٣) سورة الأعراف: ٥٤.

(٤) سورة الزمر: ٥.

(٥) سورة إبراهيم: ٣٣.

أَيُّلُ فَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا أَيُّلُ سَابِقَ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾ (١)

ومن ذلك اختلاف الليل والنهار، ومافي معناه من التكوير والإيلاج والإغشاء والتقليب، كما في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ فِي اخْتِلَافِ أَيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ أَيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنَ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ (٢)، وقوله - تعالى -: ﴿يُكَوِّرُ أَيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى أَيْلَ﴾ (٣)، وقوله - تعالى -: ﴿يُولِجُ أَيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي أَيْلَ﴾ (٤)، وقوله - تعالى -: ﴿يَقْبِضُ أَيْلَ النَّهَارِ﴾ (٥)، وقوله - تعالى -: ﴿يَقْبِضُ اللَّهُ أَيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (٦)، ووجه دلالة هذه الآيات تشير إليه آية المؤمنون: ﴿وَلَهُ اخْتِلَافُ أَيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (٧)، فإنها تفيد اختصاص الله - تعالى - بذلك، حيث لا يقدر عليه غيره، كما أفادته اللام من قوله (وله)، وتقديم الجار والمجرور على متعلقه (٨). ومن ذلك أنها مسخرة من أجل الإنسان، مكيفة على مايلاتمه،

(١) سورة يس: ٣٧ - ٤٠.

(٢) سورة يونس: ٦، ومعنى الاختلاف أنه إذا جاء هذا ذهب هذا، وإذا ذهب

هذا جاء هذا، انظر تفسير الطبري: ٨٦/٧.

(٣) سورة الفرقان: ٦٢.

(٤) سورة الزمر: ٥.

(٥) سورة فاطر: ١٣.

(٦) سورة الأعراف: ٥٤ والرعد: ٣.

(٧) سورة النور: ٤٤.

(٨) سورة المؤمنون: ٨٠.

(٩) انظر حاشية الشهاب على تفسير البضاوي: ٣٤٣/٦.

كما يظهر من عدة وجوه، منها:

* السكن في الليل، وطلب المعاش في النهار، كما دل عليه قوله - تعالى -: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَاسَمْعُونَ ﴾ (٧٦) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (٧٦) وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٧٦) (١).

يقول ابن القيم معلقاً على هذه الآيات: (خص الله سبحانه النهار بذكر البصر؛ لأنه محله، وفيه سلطان البصر وتصرفه، وخص الليل بذكر السمع؛ لأن سلطان السمع يكون بالليل، وتسمع فيه الحيوانات ما لا تسمع في النهار؛ لأنه وقت هدوء الأصوات، وخمود الحركات، وقوة سلطان السمع، وضعف سلطان البصر، والنهار بالعكس؛ فيه قوة سلطان البصر وضعف سلطان السمع) (٢).

وفي معنى الآيات السابقة قوله - تعالى -: ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ (١٠) وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ (١١) (٣).

يقول ابن رشد: (يريد أن الليل جعله كالسترة واللباس للموجودات التي ههنا من حرارة الشمس، وذلك أنه لولا غيبة الشمس بالليل لهلكت الموجودات، التي جعل الله حياتها بالشمس، وهي الحيوان والنبات، فلما كان اللباس قد بقي من الحر، مع أنه سترة، وكان الليل يوجد فيه هذان المعنيان، سمّاه الله - تعالى - لباساً، وهذا من أبدع الاستعارة،

(١) سورة القصص: ٧١ - ٧٣، والسرمد: الدائم، انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ص ٢٣١.

(٢) مفتاح دار السعادة: ١/ ٢٠٨.

(٣) سورة النبأ: ١٠، ١١.

وفي الليل أيضا منفعة أخرى للحيوان، وهو أن نومه يكون مستغرقا، لما كان ذهاب الضوء الذي يحرك الحواس إلى ظاهر البدن، الذي هو اليقظة، ولذلك قال - تعالى -: ﴿ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴾^(١)، أي مستغرقا من قبل ظلمة الليل^(٢).

ولوضوح دلالة هذه الآيات جاء التعجيب من حال الكفار معها، كما أفاده الاستفهام في قوله - تعالى -: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا آلِيلَ لَيْسِكُنَا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾^(٣)، وذلك أنها آية ملازمة لهم طوال حياتهم، تخطر ببالهم مرتين كل يوم^(٤).

* علم الحساب والمواقيت، الذي تتوقف عليه مصالح الناس، وذلك باعتبار جريان الشمس والقمر، كما نبه إلى ذلك قوله - تعالى -: ﴿ وَقَدَرُوا مَنَازِلَ لِّتَعْلَمُوا عَدَدَ اللَّيْلِ وَالْحِسَابَ ﴾^(٥)، وقوله - تعالى -: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾^(٦)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا ﴾^(٧)، قال البيضاوي: (أي على أدوار مختلفة يُحسب بهما الأوقات، ويكونان علمي الحُسبان، وهو مصدر حَسَبَ بالفتح)^(٨).

وكذلك قوله - تعالى -: ﴿ وَجَعَلْنَا آلِيلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَحَوَّنَا آيَةَ آلِيلٍ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ اللَّيْلِ وَالْحِسَابَ ﴾^(٩).

-
- (١) مناهج الأدلة: ١٠٠.
 - (٢) سورة النمل: ٨٦.
 - (٣) انظر التحرير والتوير: ٤٣/٢٠.
 - (٤) سورة يونس: ٥.
 - (٥) سورة البقرة: ١٨٩.
 - (٦) سورة الأنعام: ٩٦.
 - (٧) انوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣١٣/١.
 - (٨) سورة الإسراء: ١٢.

هـ - الظل .

نبه الله - تعالى - إلى كيفية مدّ الظل وقبضه في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ (١) ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٢﴾ (١)، وقوله - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ يَنْفَعُونَا ظِلُّهُ عَنْ آلِيمِينَ وَالشَّمَايِلِ﴾ (٢) سُبْحَانَ اللَّهِ وَهُمُ دَاخِرُونَ ﴿٣﴾ (٣).

وفي تصدير الآيتين بالاستفهام إثارة للاهتمام، بما ينبه على وجود دلالة ذات شأن في الآية.

وقد روى ابن جرير عن جماعة من السلف أن المراد بمدّ الظل في الآية الأولى: (ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس) (٤).

وذكر الرازي أن حقيقة الظل أمر متوسط بين الضوء الخالص والظلمة الخالصة، وهذا المتوسط هو أعدل الطرفين، ولذلك وصفت به الجنة في قوله - تعالى -: ﴿وَطِلَّ مَدُورٌ﴾ (٥)، (٦).

وقال في معنى قوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ (١٠): (إن الناظر إلى الجسم الملون وقت الظل كأنه لا يشاهد شيئاً سوى الجسم واللون، ونقول: الظل ليس أمراً ثالثاً، ولا يعرف به إلا إذا طلعت الشمس، ووقع ضوءها على الجسم، زال ذلك الظل.. فلولا الشمس لما عرف الظل.. فلماذا قال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ (١٠)، أي خلقنا الظل أولاً، لما فيه من المنافع واللذات، ثم إننا هدينا العقول

(١) سورة الفرقان: ٤٥، ٤٦.

(٢) أي يتراجع ويدور من جانب إلى جانب. انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ص ٤١٦، والقرطبي لابن مطرف: ٢٤٣/١.

(٣) سورة النحل: ٤٨.

(٤) التفسير: ١٨/١٩.

(٥) سورة الواقعة: ٣٠.

(٦) انظر التفسير الكبير: ٨٨/٢٤.

إلى معرفة وجوده بأن أطلعنا الشمس، فكانت دليلاً على وجود هذه النعمة، ﴿ثُمَّ قَبَضْنَاهُ﴾ أي أزلنا الظل لادفعية، بل يسيراً يسيراً^(١).

أما سجود الظلال في الآية الثانية، فقد فُسر بالخضوع والاستسلام، والانقياد لتدبير الله - تعالى -^(٢)، ونحوها قوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظُلُمٌ لَّهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾^(٣)، وفي هذا تتجلى دلالة التسخير والتدبير المتقدم ذكرها.

وذكر الرازي أيضاً في وجه الاستدلال بالظل على وجود الله - تعالى - أن حصول الظل أمر نافع للأحياء والعقلاء، وهو من الجائزات قطعاً، لوجوده بعد العدم، وعدمه بعد الوجود، فلا بد له ضرورة من صانع قادر مدبر محسن يقدر بالوجه النافع، وما ذاك إلا من يقدر على تحريك الأجرام العلوية، والأجسام الفلكية، على الوصف الأحسن والأكمل، وليس ذاك إلا الله - سبحانه وتعالى -^(٤).

وهذا كما نرى استدلال بالاختراع والعناية والإتقان والنظام والتسخير والتخصيص معاً.

وقد أورد الرازي على دلالة الظل على الربوبية اعتراضاً، بأن الظل إنما هو أمر عديمي، فكيف يصح كونه دليلاً؟ وردّ عليه بأن الظل ليس عدماً محضاً، بل هو أضواء مخلوطة بظلم، وقال: (والتحقيق أن الظل عبارة عن الضوء الثاني، وهو أمر وجودي)^(٥).

(١) التفسير الكبير: ٨٨/٢٤.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٤١٧، ٤١٨، وزاد المسير لابن الجوزي: ٣١٩/٤، ٤٥٣.

(٣) سورة الرعد: ١٥.

(٤) انظر تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): ٨٩/٢٤.

(٥) مفاتيح الغيب: ٨٩/٢٤.

ويمكن أن يردّ أيضًا بأن تهيئة أسباب الظل، وتيسير المصالح والمنافع المترتبة عليه، أمور وجودية تصحح الاستدلال به، كما هو شأن الاستدلال بالليل، مع كونه ظلمة محضة.

وقد نبه الله - تعالى - إلى دلالة الظل السابقة بقوله في معرض الامتنان: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا﴾^(١).

وفي ختام الكلام على آيات السماء وما يتعلق بها أود أن أنبه إلى أمر مهم، وهو أن الاستدلال بهذه الآيات لا يكفي فيه مجرد الدراسة النظرية في الكتب، والاطلاع على ماحوت من أوصاف وأشكال وهيئات، بل لابد من التأمل المباشر، والنظر البصري إلى السماء، وخصوصًا في الليل، فإن أكثر آياتها إنما تظهر فيه، وقد حُرِّم أكثر الناس في هذا الزمن من مزاوله التفكير في السماء وآياتها بسبب حياة التمدن، حيث تحول كثرة أضواء المصابيح الكهربائية دون النظر إلى النجوم، ومن جرب النظر في السماء في ليلة ظلماء، وقابل بين ما يراه من آياتها، وما يتلوه من آيات القرآن، فإنه سيرى تمام المطابقة بين الآيات المتلوة والآيات المشهودة، ولن يجد أي عناء في فهم دلالاتها وإدراك معانيها، ولامانع من الاستعانة في ذلك بالوسائل الحديثة، التي تمكن المشاهد من النظر إلى آفاق أبعد وأوسع، مما يكون له أثره في زيادة مجال التفكير والاعتبار، وإن كان القدر المطلوب والكافي للاستدلال والتفكير حاصلًا بدونها.

٢ - آيات الأرض:

لا حاجة إلى تكرار الكلام عن الأرض كأحد الأجرام السابحة في الفضاء، فقد مرّ ما يغني عن ذلك عند الحديث عن السماء وآياتها، وإنما الحديث هنا عن الأرض كموطن للإنسان.

ومجال الاستدلال السمعي بالنسبة لآيات الأرض أضيق منه بالنسبة

(١) سورة النحل: ٨١.

للسماء، إذ الأرض في متناول الحواس، وآياتها قد تكون أقرب إلى الحس والشعور من آيات السماء، لما بينها وبين الإنسان من رباط الأمومة والمواطنة، فهي مسكنه المعد، وفراشه الممهد، بعد أن كان جزءاً منها، ومع ذلك فلا بد أن تغيب عن بعض الناس جوانب من الأرض لم يطلعوا عليها، وقد تحوي أنواعاً من الآيات في الحيوان والجماد، وما يسمّى بالظواهر الطبيعية، وغير ذلك مما يسمع كثير من الناس بوجوده، ويوقنون به من طريق التواتر، دون أن يقفوا عليه وينظروا إليه بأبصارهم، ومع ذلك فالمؤمنون منهم إذا علموا بشيء من ذلك سبجوا الخالق - جل وعلا -، وعظموه، وأثنوا عليه بما علموا من دلائل قدرته وعظمته، ولم يمنعهم من ذلك أنه إنما علم من طريق السمع.

والمقصود هنا ذكر مجمل ما جاء في القرآن من التنبيه إلى ظواهر العناية والتسخير، والإحكام والإتقان، في هذا الخلق العجيب.

أ - فمن ذلك تهيئة الأرض للسكنى، وإعدادها لتكون موطناً ملائماً للإنسان، ويتجلى ذلك في أوصاف كثيرة، نبّه القرآن عليها بالفاظ متنوعة، وأساليب متعددة، وذلك - والله أعلم - لإثارة الانتباه، ولفت الأنظار لما تحمل من دلالة، فجاء ذكر فرش الأرض للإنسان في قوله - تعالى -: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾^(١)، وبمعناه جاء ذكر مهدها في عدة مواضع، كما في قوله - تعالى -: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾^(٣)، وكذلك بسطها، كما في قوله - تعالى -: على لسان نوح - عليه السلام -: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾^(٤)،

(١) سورة البقرة: ٢٢.

(٢) سورة طه: ٥٣ والزخرف: ١٠.

(٣) سورة النبا: ٦.

(٤) سورة نوح: ١٩.

ومدّها، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا﴾^(١)، وسطحها، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَالِىَ الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾^(٢)، وتذليلها، كما في قوله - تعالى -: ﴿هُوَ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا﴾^(٣)، ووضعها، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾^(٤)، فهذه الأوصاف المتقاربة تنبه إلى دلالة العناية في تهيئة سطح الأرض للإنسان، من حيث جعل مذللاً ممهداً كالفرش والبساط، وتنبيه كذلك إلى دلالة الخلق، في كيفية صنع هذا السطح على أتم وصف، وخصوصاً آية الغاشية، حيث وُجه النظر إلى كيفية سطح الأرض.

وجاء كذلك التنبيه إلى وصف آخر يدل على العناية التامة، ألا وهو التثبيت والإرساء، كما في قوله - تعالى -: ﴿أَمْنَ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾^(٥)؟ وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِى جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾^(٦)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالْفَنِّ فِي الْأَرْضِ رَوْسَى أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾^(٧)، وهذه الرواسي التي جعلها الله - تعالى - أوتاداً للأرض أن تميد وتضطرب جاء ذكرها أيضاً في القرآن مرات متعددة، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَالْجِبَالِ أَوْتَادًا﴾^(٨)، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوْسَى شَمِخْتٍ﴾^(٩)، ﴿وَالْجِبَالِ أَرْسُنَهَا﴾^(١٠)، والإرساء هنا،

-
- (١) سورة ق: ٧.
(٢) سورة الغاشية: ٢٠.
(٣) سورة الملك: ١٥.
(٤) سورة الرحمن: ١٠.
(٥) سورة النمل: ٦١.
(٦) سورة غافر: ٦٤.
(٧) (أي: أن تتحرك بكم يمينا وشمالاً)، مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١٢٦/٢.
(٨) سورة لقمان: ١٠.
(٩) سورة النبأ: ٧.
(١٠) سورة المرسلات: ٢٧.
(١١) سورة النازعات: ٣٢.

وإن كان وصفاً للجبال، إلا أنها برسوها تكون مثبتة للأرض، مانعة لها بإذن الله - تعالى - من الميّد والتزلزل.

ومن شواهد العناية والتسخير في خلق الأرض: جعل السبل، الذي جاء ذكره في أكثر من موضع، كما في قوله - تعالى -: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (١)، وفي كلام نوح لقومه فيما حكى الله - تعالى - عنه: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ (٢)، ﴿لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾ (٣)، وكذلك في كلام موسى لفرعون وقومه فيما حكاها الله - تعالى - عنه: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ (٤)، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (٥)، وقوله: ﴿وَالْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (٦)، وقد صرح في هذه الآيات بذكر حكمة جعل السبل، وهي الاهتداء، والاهتداء هنا يحتمل معنيين، أحدهما: اهتداء الناس إلى مقاصدهم في سيرهم في الأرض، والثاني: الاهتداء إلى حكمة الخالق بالنظر في خلق الأرض وما فيها من آيات (٦).

ومن أوصاف الأرض التي تحمل دلالة العناية: ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ (٧) ﴿أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا﴾ (٨).

(١) سورة الزخرف: ١٠.

(٢) سورة نوح: ١٩، ٢٠.

(٣) سورة طه: ٥٣.

(٤) سورة الأنبياء: ٣١.

(٥) سورة النحل: ١٥، ١٦.

(٦) انظر تفسير البضاوي مع حاشية الشهاب: ٤٣٤/٧.

(٧) سورة المرسلات: ٢٥، ٢٦. وكفات: اسم للشيء الذي يكفت فيه، أي

يجمع ويضم فيه، انظر التحرير والتنوير: ٤٣٢/٢٩.

قال الفراء: (تكفتم أحياء على ظهرها في بيوتهم ومنازلهم، وتكفتم أمواتا في بطنها، أي تحفظهم وتحرزهم)^(١).

ب- ومن الأوصاف التي تكررت كثيرا في القرآن على أنها من الدلائل الكبرى على الربوبية والبعث معًا: إحياء الأرض بعد موتها، وجعلها صالحة للإنبات، وفتح السماء بالماء، وشق الأرض بأنواع الزرع والنبات، كما جاء في قوله - تعالى -: ﴿وَأَيُّ لَئِمَّةٍ لِّلْأَرْضِ الَّتِي تَحْيِيهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ﴿٢٢﴾ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّجِيلٍ وَأَعْنَبٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ﴿٢٣﴾ لِّيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤﴾ سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ ﴿٢٥﴾ كُلَّهَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾^(٢)، وقوله - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾﴾^(٣)، مع قوله - تعالى -: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿٢١﴾ أَنَّا صَبَّأْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٢﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٣﴾ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٤﴾ وَعَسَا وَقَصَا ﴿٢٥﴾ وَزَيَّنَّاهَا وَمَخَلَّا ﴿٢٦﴾ وَحَدَّائِقُ غُلَبًا ﴿٢٧﴾ وَفَكَهْةً وَأَبَّا ﴿٢٨﴾ مَتَّعَا لَكُمْ وَلَا تُغْنِيكُمْ ﴿٢٩﴾﴾^(٤)، فإن الفتق والشق في هاتين الآيتين بمعنى، على أرجح الأقوال في تفسير الآية الأولى^(٥)، وأليقها بالسياق، وقال - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَرَّمْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿٦﴾ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٨﴾﴾^(٦).

(١) معاني القرآن: ٢٢٤/٣.

(٢) أي الأجناس، انظر القرطبي لابن مطرف: ٨٨/٢.

(٣) سورة يس: ٣٣-٣٦.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٠.

(٥) سورة عبس: ٢٤-٣٢.

(٦) انظر تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): ١٦٢/٢٢، ١٦٣، وأضواء البيان

للشقيطي: ٦١٣/٤-٦١٥.

(٧) سورة الشعراء: ٧-٩.

وفي تقرير دلالة إحياء الأرض بالنبات على وجود الخالق - جل وعلا -، يقول القاسمي: (من أظهر البراهين على وجوده - تعالى -: الحياة على الأرض، إن نباتية أو حيوانية، فإن الحي لا يتولد إلا من حي، وبه يُستدل على نفي التولد الذاتي، وهو زعم تولد الحي من المادة، وذلك لأن المادة خالية من الحياة، ساكنة خاضعة للنظام الذي وضعه لها خالقها، ويستحيل أن تولد حياة في ذاتها أو غيرها، لاسيما العقل الإنساني بجميع قواه وغرائزه، فإنه لا بد له من خالق عالم حكيم، إذ المواد لا تولد عقلاً، ولا تستطيع أن تُخرج كائناً جهازياً متصفاً بأوصاف مباينة لنظام المادة^(١)).

وما ذكره القاسمي قد أشار إليه قوله - تعالى -: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾^(٢).

وذكرُ النبات والزرع آيةً عظيمة على الخالق - جل وعلا - في القرآن العظيم من الكثرة والتنوع بحيث يضيق المقام عن حصره، وإنما يجري التنبيه على أمثلة يسيرة.

ومن التنبيهات والإشارات القرآنية في هذا الصدد: لفت الانتباه إلى تنوع الثمار والألوان والأصناف الخارجة من الأرض، مع تجاوزها وتماثلها في البيئة التي نشأت فيها، كما جاء في قوله - تعالى -: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَعَيْرُ صِنَوَانٍ^(٣) يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِّضَ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٤)، وقد ذكر الرازي في تفسيره أن تقرير دلالة هذه

(١) دلائل التوحيد: ٥٠.

(٢) سورة الروم: ١٩.

(٣) (والصنوان: النخلات يكون أصلهن واحد)، معاني القرآن للفراء: ٥٨/٢، ٥٩.

(٤) سورة الرعد: ٤.

الآية على وجود الفاعل المختار من وجهين:

الأول - اختلاف قطع من الأرض بالطبيعة والماهية مع تجاورها، ووقوعها تحت تأثير متماثل من ظروف البيئة، والعوامل الجوية والفلكية، فلا بد أن يكون هذا الاختلاف في الصفات بتقدير العليم القدير.

الثاني - أن القطعة الواحدة من الأرض تُسقى بماء واحد، فيكون تأثير الشمس فيها متساوياً، ثم إن تلك الثمار تجيء مختلفة في الطعم واللون والطبع والخاصية، ونحن نعلم بالضرورة أن نسبة الطباع والأفلاك للكل على السوية... وهذا يدل دلالة قطعية على أن الكل بتدبير فاعل مختار^(١)، ونحو دلالة هذه الآية ماجاء في قوله - تعالى -: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾^(٢) ﴿٣١﴾ (٣).

وقريب منه أيضاً قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا مَخْرُجًا مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ^(٤) دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَرَيْوُءُهُ^(٥) إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٦) ﴿٣٢﴾.

قال البيضاوي في تعليقه على آخر هذه الآية: (أي لآيات على وجود القادر الحكيم وتوحيده، فإن حدوث الأجناس المختلفة والأنواع المفتتة من أصل واحد، ونقلها من حال إلى حال، لا يكون إلا بإحداث قادر يعلم تفاصيلها، ويرجع ماتقتضيه حكمته، مما يمكن من أحوالها،

(١) انظر مفاتيح الغيب: ٦/٢٠ - ٧، ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٨٢/١.

(٢) سورة النحل: ١٣.

(٣) انظر مفاتيح الغيب: ٤/٢١.

(٤) هي عذوق النخل، انظر القرطبي لابن مطرف: ١٦٨/١.

(٥) أي: إدراكه ونضجه، المرجع السابق: ١٦٨/١.

(٦) سورة الأنعام: ٩٩ ونحوها في: ١٤١.

ولا يعوقه عن فعله نِدَّ يعارضه، أو ضدَّ يعانده^(١).

ولا تقتصر دلالة التنوع والتلون هذه على النبات وحده، بل تشمل أيضا ما جاء في قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَخْلًا مِنْ تَحْتِهَا وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَبِيدٌ سُودٌ ۖ وَمِنْ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُمْ كَذَلِكَ ۖ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(٢).

فإن قيل: إنما حصل هذا التنوع والاختلاف لاختلاف القوابل، وغير ذلك من الأسباب، فالجواب أن تلك الأسباب والقوابل هي جميعا من فعل الله - تعالى -، فهو سبحانه الذي أعد القوابل، وهو الذي أمد كل شيء بحسب ما أعده له^(٣).

ج - ومن آيات الأرض: الرياح والسحاب والمطر، وهي من الآيات التي ثنى القرآن ذكرها والتنبيه على دلالتها على الربوبية، وأوما إلى ذلك من خلال صفات ووظائف لهذه الرياح، تدل على المقدر المدبر الحكيم، فمن ذلك ما جاء في قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيَذْفِكَ عَنْ رَحْمَتِهِ وَلِيَجْرىَ الْفَلَاحُ بِأَمْرِهِ وَلِيَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٤)، فوصفت الرياح في هذه الآية بأنها مبشرات؛ لأنها علامة على المطر تُبشِّر به، قال - تعالى -: ﴿وَلِيَذْفِكَ عَنْ رَحْمَتِهِ﴾، وذلك بإنزال الغيث من السماء، ونحو ذلك قوله - تعالى - في آية أخرى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا بِقَالَا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيَّنَّ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٥)، وقد جاء هذا المعنى

(١) تفسير البضاوي مع حاشية الشهاب: ١٠٥/٤.

(٢) سورة فاطر: ٢٧، ٢٨.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٨٢/١.

(٤) سورة الروم: ٤٦.

(٥) سورة الأعراف: ٥٧.

بصيغة الاستفهام في قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ۖ أُولَٰئِكَ مَعَ اللَّهِ﴾^(١)، كما بينت الآية وظيفة أخرى للرياح، ألا وهي إجراء الفلك وتسييرها، كما جاء في قوله - تعالى -: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾^(٢) إِنَّ شَأْنَ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيُظِلُّنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾^(٣)، وفي هذا من النفع العظيم ما لا يخفى، ولذلك قال: ﴿وَلْيَتَنَفَّسُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ وذلك بأنواع التجارات التي تحملها هذه السفن^(٤).

ومن وظائف الرياح الدالة على أنها مسخرة مأمورة مدبرة: ما جاء في قوله - تعالى -: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾^(٥)، وذلك أنها تقوم بعملية التلقيح، إما للسحاب فينزل المطر، وإما للنبات فينتج الثمر، والأول أليق بسياق الآية، ولأمانع من دخول المعنيين في عموم لفظ (لواقح)، والله أعلم^(٦). وهذا يجزنا إلى الحديث عن خلق المطر وإنزاله من السحاب،

(١) سورة النمل: ٦٣.

(٢) سورة الشورى: ٣٢، ٣٣.

(٣) لا يؤثر على هذا السفن الحديثة التي تسير بالوقود، فإنها لم تظهر إلا حديثاً، ومع ذلك فلم يُستغن عن الشراعية بالكلية، ثم إن المراد من الآية مجرد الاستدلال بآثار العناية، وذلك حاصل بالتأمل فيما مضى من الزمان، وقد قال - تعالى -: ﴿وَمَا يَكُونُ لَكُمْ أَنْتُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفَلَكِ الْمَشْهُورِ﴾^(١) وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾^(٢) [سورة يس: ٤١، ٤٢] وروى ابن جرير في تفسيرها عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: أتدرون ما قوله - تعالى -: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾؟ قلنا: لا، قال: هي السفن جعلت بعد سفينة نوح - عليه الصلاة والسلام - على مثلها، وذكر ابن كثير أن هذا التفسير هو قول جمع من مفسري السلف. انظر جامع البيان: ١٠/٢٣، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ١٣٠/٣.

(٤) سورة الحجر: ٢٢.

(٥) انظر على سبيل المثال تفسير البضاوي: ٢٨٩/٥ مع حاشية الشهاب.

بل وخلق السحاب نفسه، فقد جاء تفصيله في القرآن في أكثر من آية، مما يدل على بالغ أهميته آية من آيات الربوبية، كما في قوله - عز وجل -: ﴿الرَّزَّازَ اللَّهُ يُزْجِي^(١) سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ^(٢) يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ، وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَاقُوهَ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ^(٣)﴾.

يقول ابن تيمية: (وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف بأن الله - تعالى - يخلقه من الهواء، ومن البخار المتصاعد، لكن خلقه للمطر من هذا كخلق الإنسان من نطفة، وخلق له للشجر والزرع من الحب والنوى، فهذا معرفة بالمادة التي خلق منها، ونفس المادة لا توجب ما خلق منها باتفاق العقلاء، بل لا بد مما به يخلق تلك الصورة على ذلك الوجه، وهذا هو الدليل على القادر المختار الحكيم، الذي يخلق المطر على قدر معلوم وقت الحاجة إليه، والبلد الجزر يسوق إليه الماء من حيث أمطر، كما قال - تعالى - ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ^(٤)﴾... الآية، فالأرض الجزر لا تمطر ما يكفيها، كأرض مصر، لو أمطرت المطر المعتاد لم يكفها، فإنها أرض إيليز^(٥)، وإن أمطرت مطراً كثيراً، مثل مطر شهر، خربت المساكن، فكان من حكمة الباري ورحمته أن أمطر أرضاً بعيدة، ثم ساق ذلك الماء إلى أرض مصر، فهذه الآيات يُستدل بها على علم الخالق، وقدرته، ومشيبته،

(١) (الترجية دفع الشيء لينساق)، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ص ٢١٢.

(٢) أي القطر والمطر، انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٦٧/٢.

(٣) سورة النور: ٤٣، وانظر نحوها في سورة الروم: ٣٠.

(٤) سورة السجدة: ٢٧.

(٥) الإيليز: الطين الذي يخلقه نهر النيل على وجه الأرض بعد ذهابه، وهو لفظ دخيل. انظر المعجم الوسيط: ٣/١. مادة (أبا).

وحكمته، وإثبات المادة التي خُلق منها المطر والشجر، والإنسان والحيوان، مما يدل على حكمته^(١).

٣ - الدواب .

وقد ذكرها الله - تعالى - في أكثر من موضع ضمن آيات الخلق العظيمة، منها قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝﴾^(٢)، وبثّ الدواب في الأرض قد جاء في غير موضع على أنه من دلائل الربوبية، كما في قوله - تعالى -: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۚ وَالْفَلَقِ فِي الْأَرْضِ رَوْسٍ أَنْ نَمِيدَ بِكُمْ ۚ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ۚ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ۝ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ۚ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۝﴾^(٣)، والبتّ في هذه الآيات إشارة إلى إيجاد الله - تعالى - مالم يكن موجوداً، وإظهاره إياه^(٤).

وقد تنوع ذكر الدواب في القرآن، فتارة تُذكر مجملة كما سبق، وتارة تذكر أصنافاً منها وأجناس، ويُنبه إلى مافيه من وجوه الدلالة على خالقها - جل وعلا -، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ لَّكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ ۚ شُفِيَكُمْ بِمَا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ۝﴾^(٥)، وقوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ ۚ وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارُهَا أَثْنَا وَمِئْتًا إِلَى حِينٍ ۝﴾^(٦)، وقوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَنْعَامَ لِيَرْتَكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝ وَلَكُمْ فِيهَا

(١) منهاج السنة النبوية: ٤٤٣/٥، ٤٤٤.

(٢) سورة الجاثية: ٣، ٤.

(٣) سورة لقمان: ١٠، ١١، وانظر سورة البقرة: ١٦٤، والشورى: ٢٩.

(٤) انظر المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني: ٣٧.

(٥) سورة النحل: ٦٦، ونحوها في المؤمنون: ٢١، ٢٢.

(٦) سورة النحل: ٨٠.

مَنْفَعٌ وَلِتَبْلُغُوا عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَى الْفَلَاحِ تَحْمَلُونَ ﴿٨١﴾
وَرَبِّكُمْ ءَايَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴿٨٢﴾، وقوله - تعالى - : ﴿وَالْأَنْعَامَ
خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ
تُرْيَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِلَيْفِهِ إِلَّا يَسِيرُ
الْأَنْفُسُ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٧﴾ وَالْحَيْلَ وَالْعِالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً
وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾﴾، وقوله - تعالى - : ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ
وَفَرَسَاتٌ﴾ (٣).

والتنبيه في هذه الآيات جاء منصبا على منافع هذه الدواب
وتسخيرها، كما قال - تعالى - : ﴿كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦٦﴾﴾ (٤)،
وهذا لا يكون إلا عن مرید مقدر حكيم.

كما أن الدلالة حاصلة من طريق آخر غير المنافع، ألا وهو خلقها
البدیع المحكم المتقن، كما في قوله - تعالى - : ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ
كَيْفَ خَلَقَتْ ﴿١٧﴾﴾ (٥)، وجمالها وبهاؤها وزينتها، كما في قوله - تعالى - :
﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْيَحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾﴾ (٦).

كما قد تأتي من طريق التنبيه إلى هداية هذه الدواب إلى أداء
وظيفتها الكونية، في غاية من الدقة والانضباط، كما في قوله - تعالى - :
﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿١٨﴾ ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ
الشَّعَرَةِ فَاسْكُرِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ

(١) سورة غافر : ٧٩ - ٨١.

(٢) سورة النحل : ٥ - ٨.

(٣) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٤) سورة الحج : ٣٦.

(٥) سورة الغاشية : ١٧.

(٦) سورة النحل : ٦. وانظر ما قاله سيد قطب عن دلالة الجمال والزينة في
الكون، في مقومات التصور الإسلامي : ٣٣٨ - ٣٤٣.

فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣١﴾ وقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ ﴿٣٢﴾ .
 قال ابن القيم : (ولا تزدرين العبرة بالشيء الحقير من الذرة
 والبعوض ؛ فإن المعنى النفيس يُقتبس من الشيء الحقير ، والازدراء
 بذلك ميراث من الذين استنكرت عقولهم ضرب الله - تعالى - في كتابه
 المثل بالذباب ، والعنكبوت ، والكلب ، والحمار ، فأنزل الله - تعالى - :
 ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ ﴿٣٣﴾ ، فما أغزر
 الحكم وأكثرها في هذه الحيوانات التي تزدرىها وتحتقرها ، وكم من
 دلالة فيها على الخالق ولطفه ورحمته وحكمته ، فسل المعطل^(٤) : من
 ألهمها هذه الحيل ، والتلطف في اقتناص صيدها الذي جعل قوتها ، ومن
 جعل هذه الحيل فيها ، بدل ما سلبها من القوة والقدرة ، فأغناها ما أعطاه
 من الحيلة عما سلبها من القوة والقدرة ، سوى اللطيف الخبير؟^(٥) .

(١) سورة النحل : ٦٨ ، ٦٩ ، وانظر ما قاله ابن القيم عن التَّحَلُّة في كتابه القيم

«مفتاح دار السعادة» : ٢٤٨ / ١ .

(٢) سورة الأعلى : ٣ .

(٣) سورة البقرة : ٢٦ .

(٤) أي الملحد ، الذي يعطل الربوبية .

(٥) مفتاح دار السعادة : ٢٤٤ / ١ .

المبحث الثالث

دلالة دلائل النبوة على الربوبية

إن الاستدلال بدلائل النبوة على الربوبية قسيم الاستدلال بها على النبوات، وسأذكر هنا ما يتعلق بأمر إثبات الربوبية، وأرجىء الاستدلال على النبوات إلى حينه - إن شاء الله تعالى -.

ودلائل النبوة تشمل عدة أمور أهمها: آيات الأنبياء التي يظهرها الله - تعالى - على أيديهم، تصديقاً لهم في دعوى الرسالة، وتسمى عند علماء الكلام بالمعجزات، ويتبع ذلك حصول العاقبة والتَّصَرُّف للرسول وأتباعهم باطراد، مع قلة العدد والعدد، كما تشمل أيضاً كرامات الأولياء، التي يظهرها الله - تعالى - على أيدي أتباع الرسل إكراماً لهم، وهي من جنس آيات الرسل، وتُعتبر امتداداً لها، إذ هي شاهدة بصدقهم، حيث أكرم بها أتباعهم، ويدخل فيها ما يحصل لعباد الله المؤمنين من إجابة الدعوات، وكشف الكربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الكرامات.

ومع أن دلائل النبوة موجهة أصلاً لإثبات دعوى النبوة والرسالة، إلا أن لها دلالة - دون شك - على وجود محدثها وموجدتها، وذلك من جهتين:

أولاهما - أن منها ما هو خارق للعادة، لا يقدر عليه إلا خالق السموات والأرض، ومسيّر نظام العالم على تلك العادة المخروقة، فدل اقتران خرق تلك العادة مع دعوى الرسالة، على وجود رب قادر على كل شيء، هو الذي أرسل هذا الرسول، وصدقه بهذه الآيات.

هذا فضلاً عن دلالتها على صدق الرسول نفسه، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - عند الكلام على النبوات.

يقول ابن الوزير: (وأما دلالة المعجزات فهي من أقوى الدلالات، وأوضح الآيات؛ لجمعها بين أمرين واضحين، لم يكن نزاع المبطلين إلا فيهما، أو في أحدهما، وهما: الحدوث الضروري، والمخالفة للطبائع والعادات... وعلى كل حال، فالنبوات، وآياتها البينة، ومعجزاتها الباهرة، وخوارقها الدامغة، أمر كبير، وبرهان منير، ما طرق العالم له معارض البتة، خصوصاً مع قدمه وتواتره... وقد اعتضد ذلك بأمرين، أحدهما: استمرار نصر الأنبياء في عاقبة أمرهم، وإهلاك أعدائهم بالآيات الرائعة. وثانيهما: سلامتهم وأتباعهم، ونجاتهم على الدوام من نزول العذاب عليهم، كما نزل على أعدائهم، ولو مرة واحدة^(١)).

ثانيتهما - أن ماسوى الخوارق من دلائل النبوة، قد ثبت به صدق الرسول، الذي قد أخبر عن الرب الخالق العظيم، وعن صفات جلاله وكماله، بما لا يدع مجالاً للشك في كمال ربوبيته وعظمته، فضلاً عن وجوده أصلاً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهذه طريقة السلف من أئمة المسلمين، في الاستدلال على معرفة الصانع وحدوث العالم؛ لأنه إذا ثبت نبوته بقيام المعجز [وجب تصديقه على ما أنبأهم عنه من الغيوب، ودعاهم إليه من وحدانية الله - تعالى - وصفاته وكلامه]^(٢)).

(١) إشار الحق على الخلق: ٥٤، ٥٥.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٣٥٢/٨، وما بين [] هو من كلام الخطابي في كتابه «الغنية عن الكلام وأهله» وإنما أضاف إليه ابن تيمية أول الكلام. وانظر شهادة عالم معاصر قد تفرس في الفلسفة والتصوف بأولوية هذه الطريقة، وهو الدكتور/ عبدالحليم محمود في كتابه «الإسلام والعقل»: ص ١٣٠ وما بعدها وص ١٧٧ وما بعدها، وانظر «المدخل إلى دراسة علم =

ويقول أيضًا: (الآيات التي يُستدل بها على ثبوت الصانع تدل المعجزة كدلائلها وأعظم، وإذا كانت دلالتها على صدق الرسول معلومة بالاضطرار... فكذلك من نازع في إثبات صانع يقلب العادات، ويغيّر العالم عن نظامه، فأظهر المدعي للرسالة المعجز الدال على ذلك، علم بالضرورة ثبوت الصانع الذي يخرق العادات، ويغير العالم عن نطاق المعتاد).

وبالجملة، فانقلاب العصا حية أمر يدل نفسه على ثبوت صانع قدير عليم حكيم، أعظم من دلالة ما اعتيد من خلق الإنسان من نطفة، فإذا كان ذاك يدل بنفسه على إثبات الصانع فهذا أولى^(١).

ويقول ابن القيم: (وهذه الطريقة [يشير إلى الاستدلال على الخالق بآيات الأنبياء] من أقوى الطرق وأصحها، وأدلها على الصانع وصفاته وأفعاله. وارتباط أدلة هذه الطريق بمدلولاتها أقوى من ارتباط الأدلة العقلية الصريحة بمدلولاتها، فإنها جمعت بين دلالة الحس والعقل، ودلائلها ضرورية بنفسها، ولهذا يسميها الله - سبحانه - آيات بينات)^(٢).

وقبل أن أنتقل إلى الحديث عن أنواع هذه الدلالة، وماورد في الشرع من التنبيه إليها، أود أن أنبه على أن الجانب السمعي في هذا الدليل إنما هو ناحية ثبوته، وهي حاصلة باستفاضة الأخبار وتواترها، أما نفس دلالاته فلاشك أنها حسية عقلية، فمتى ثبت الخبر ثبتت هذه الدلالة، ولا يضر توقفها على ثبوت الخبر، وسيأتي مزيد بيان لهذا - إن شاء الله تعالى - في فصل النبوة^(٣).

= الكلام» للدكتور حسن الشافعي: ص ١٦٧.

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٤٣/٩، ٤٤.

(٢) الصواعق المرسلّة: ١١٩٧/٣.

(٣) انظر ص: ٥٠٢ وما بعدها.

كما أن ما اشتهر من جعلها أدلة حسية مغايرة للأدلة العقلية غير دقيق، فإن الحواس ماهي إلا أدوات يستخدمها العقل لاكتساب المعارف، فلا يقال: إنها دلائل غير عقلية فلا علاقة لها بهذا البحث. وفيما يلي أشير إلى أمثلة لما ورد في القرآن من التنبيه على أنواع هذه الدلالة.

أولاً - آيات الأنبياء (المعجزات).

وأشهر آيات الأنبياء وأكثرها ذكرًا في القرآن: الآيات التي أظهرها الله - تعالى - على يد نبيه موسى - عليه الصلاة والسلام -، وهي خير مثال على مرادنا في هذا المبحث، حيث جابه بها موسى منكري الصانع، وهم فرعون وقومه، قال الله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَمَسَّ بِئْسَ الْيُسْرَىٰ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا ۖ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرَ ۖ﴾^(١)، والآيات التسع هي: اليد، والعصا، والسنون، ونقص الثمرات، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، ذكر هذا ابن كثير عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة، والشعبي، وقتادة، وقال: (وهذا القول ظاهر جلي، حسن قوي)^(٢).

وقوله - تعالى -: ﴿بَصَآئِرَ﴾ أي: هي حجج وأدلة تبصر بصدق ما يدعيه موسى، من أن الله - تعالى - هو رب العالمين، وأنه وحده الإله الحق المبين، وأنه أرسله إلى فرعون وقومه.

ووصفه لها بالآيات البينات تأكيد على دلالتها على ناصبها

(١) سورة الإسراء: ١٠١، ١٠٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ٧٤/٣. وانظر تفسير ابن جرير: ١٧١/١٥، ١٧٢، حيث أورد روايات عن السلف في تحديد الآيات التسع، بينها اختلاف حول بعض الآيات.

وموجدها، وعلى صدق من ظهرت على يده؛ إذ الآيات هي العلامات التي يتوصل بها إلى معرفة غيرها، ووصفها بأنها بينات معناه أنها جليات واضحات ظاهرات الدلالة على مدلولها.

والمقصود: أن موسى - عليه السلام - احتج بالمعجزات على من أنكر وجود الخالق - جل وعلا -، بل وعلى من ادعى مقام الربوبية، كما هو واضح من قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، فإن القادر وحده على خرق العادة وإظهار هذه الآيات هو رب السموات والأرض وما بينهما، ومسير الكون على مشيئته وإرادته. وهذه الحجة كما يقول ابن القيم (ليس في طرق الأدلة أوثق ولا أقوى منها، فإن انقلاب عصا ثعلبنا عظيمًا يبتلع ما يمر به، ثم يعود عصا كما كانت، من أدل دليل على وجود الصانع، وحياته، وقدرته، وإرادته، وعلمه بالكلية والجزئية، وعلى رسالة الرسول، وعلى المبدأ والمعاد، فكل قواعد الدين في هذه العصا، وكذلك اليد، وفلق البحر طرقًا، والماء قائم بينها كالحيطان، وفتق الجبل من موضعه، ورفع على قدر العسكر العظيم فوق رؤوسهم، وضرب حجر مربع بعصا، فتسيل منه اثنتا عشرة عينًا، تكفي أمة عظيمة، وكذلك سائر آيات الأنبياء... فكل طريق من هذه الطرق أصح وأقرب وأسهل وأوصل من طرق المتكلمين)^(١).

ثانيا - حصول العاقبة للأنبياء وأتباعهم، والدائرة على أعدائهم. قد مر مذكره ابن الوزير^(٢) من أن دلالة آيات الأنبياء قد اعتضدت بأمرين:

(١) الصواعق المرسله: ١١٩٨/٣.

(٢) إيثار الحق على الخلق: ص ٥٤، ٥٥، وانظر البرهان القاطع لابن الوزير أيضًا: ص ١١٦.

أحدهما - استمرار نصر الأنبياء في عاقبة أمرهم، وإهلاك أعدائهم.
 ثانيهما - سلامتهم وأتباعهم، ونجاتهم على الدوام من نزول العذاب عليهم، كما نزل على أعدائهم ولو مرة واحدة.
 وقد كثرت الإشارة في القرآن إلى هذه الدلالة، بما يلفت النظر إلى أهميتها دليلاً من أدلة الربوبية، فضلاً عن دلالتها على النبوة، ومن أمثلة ذلك الآيات التالية:

قال - تعالى -: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ (١).

وقال - تعالى - لفرعون: ﴿ فَأَلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَفِلُونَ ﴾ (٢).

وقال - تعالى - بعد قصه قوم لوط: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ (٣) ﴿ وَإِنَّمَا لِسَبِيلٍ مُّقْبِرٍ ﴾ (٤) ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٥) ، وفي سورة الصافات: ﴿ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ آلَكُمْ فَاتَّبِعُوا أَوْامِرَ اللَّهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (٦) ﴿ وَإِلَّا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ شِقَاقِ آلِكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٧).

وقال - تعالى -: ﴿ وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أَمْطَرْنَا مَطَرًا سَوَاءً أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرْتَضُونَهَا ﴾ (٨).

وقال - تعالى - عن نوح: ﴿ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ وَجَعَلْنَاهَا آيَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (٩).

(١) سورة التوبة: ٧٠.

(٢) سورة يونس: ٩٢.

(٣) سورة الحجر: ٧٥ - ٧٧.

(٤) سورة الصافات: ١٣٧ ، ١٣٨.

(٥) سورة الفرقان: ٤٠.

(٦) سورة العنكبوت: ١٥.

وقال - تعالى - عن إبراهيم: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١).

وقال - تعالى -: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَنَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٢) ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسْتَفْزَعُوا الشُّوْاعَ أَنَّ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ (٣).

وقال - تعالى - عن قوم فرعون: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَافًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ﴾ (٤)، وقال - تعالى - لموسى: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ (٥).

وقال - تعالى - عن قوم لوط: ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ (٦) وفي موسى: ﴿إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى﴾ (٧) إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ (٨)، وقال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأُنْبِيَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ (٩) حِجْمَةٌ بَلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ التَّذْذِيرَ (١٠)، وقال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاءَكُمْ فَهَلْ مِنْ مُّذَكِّرٍ﴾ (١١)، وقال - تعالى - بعد ذكر ماحل بكفار أهل الكتاب على أيدي المؤمنين: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (١٢).

والآيات في هذا كثيرة جدًا، أضعاف مذكر (١٣)، تنص على أن ما

(١) سورة العنكبوت: ٢٤.

(٢) سورة الروم: ٩، ١٠، ونحوها في المؤمن: ٢١، ٨٢، وفاطر: ٤٤.

(٣) سورة الزخرف: ٥٦.

(٤) سورة إبراهيم: ٥.

(٥) سورة الذاريات: ٣٧ - ٤٦.

(٦) سورة القمر: ٤، ٥.

(٧) سورة القمر: ٥١.

(٨) سورة الحشر: ٢.

(٩) انظر مثلاً المواضع التالية: آل عمران: ١٣٧، والأنعام: ٦، ١١، =

حل بكفار الأمم السابقة من العذاب هو من آيات الربوبية، مع كونه من أعظم علامات صدق الرسل.

يؤكد هذا مجيء لفظ « آية » مطلقاً دون ذكر متعلقه، فلم يُقل: آية على كذا، بل أطلق ليشمل الدلالة على سائر أصول الإيمان، الألوهية والنبوة والبعث.

وقد نهت الآيات إلى أن العلم بهذه الدلائل والعبر يكون من طريقين:

١ - خبري سمعي، مستند إلى ثبوت النقل، كما في قوله - تعالى -: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُوءُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾^(١). فإن الاستفهام هنا إنكاري؛ لأنهم قد بلغتهم أخبارهم، وتواترت إليهم، وعلموها يقيناً^(٢).

٢ - حسي، وهو ما يشاهد من آثار هذه الأمم المعذبة المهلكة، كما نبه إلى ذلك قوله - تعالى -: ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسْكَنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ ﴾^(٣) وكما في قوله - تعالى -: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا ﴾^(٤)، وقوله: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا أَفَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾^(٥).

= والأعراف: ٤، ١٠٠-١٠٢، وهود: ١٠٠-١٠٣، ويوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٦، ١١١-١١٢، والكهف: ٥٩، ومريم: ٧٤، ٩٨، وطه: ١٢٨، والحج: ٤٦، والمؤمنون: ٣٠، وسبأ: ١٩، ويس: ٣١، والصفافات: ٧٣، والأحقاف: ٢٦، والقمر: ٦-١٤، والطلاق: ٨-١٠، والمرسلات: ١٦-١٨، وسورة الفيل.

(١) سورة إبراهيم: ٩.

(٢) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور: ١٩٦/١٣.

(٣) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٤) سورة الرعد: ٤١.

(٥) سورة الأنبياء: ٤٤.

فقد ذكر ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس أنه قال في تفسيرها: أولم يروا أنا نفتح لمحمد الأرض بعد الأرض. وذكر عن الحسن البصري أنه قال: يعني بذلك ظهور الإسلام على الكفر. ثم قال ابن كثير: (والمعنى: أفلا يعتبرون بنصر الله لأوليائه على أعدائه، وإهلاكه الأمم المكذبة، والقرى الظالمة، وإنجائه لعباده المؤمنين)^(١).

وكما في قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَنْوَاغَى الْقَرْيَةَ الَّتِي أَمْطَرَتْ مَطَرًا سَوِيًّا أَفَلَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَهَا﴾^(٢).

وكما في قوله - تعالى - عن ثمود: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٣).

وكما في قوله - تعالى -: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَكِنِهِمْ﴾^(٤).

ثالثا - إجابة الدعوات وكشف الكربات.

وقد دل على هذا النوع من دلائل الربوبية قوله - تعالى - ضمن دلائل ربوبيته ووحدانيته: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُ لَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا نَذْكُرُونَ﴾^(٥).

ولاشك أن حصول إجابة دعوة المضطر، وكشف الكرب عنه، بعد رفع يديه إلى السماء، واستغاثته بخالقه، من أعظم الأدلة على وجود رب قادر، سميع بصير، رؤوف رحيم بعباده، فإن اقتران الإجابة بالدعاء،

(١) تفسير القرآن العظيم: ١٩٩/٣، وانظر منه: ٥٧١/٢، ٥٧٢.

(٢) سورة الفرقان: ٤٠.

(٣) سورة النمل: ٥٢.

(٤) سورة العنكبوت: ٣٨.

(٥) سورة النمل: ٦٢، والآية دلت على الربوبية من جهة التضمن، وعلى الألوهية بالمطابقة.

وحصول عين المدعو به، دليل عقلي حسي صريح على وجود السميع المجيب، ولا يعترض على ذلك بعدم حصول الإجابة في بعض الحالات؛ فإنه ليس من شرط صحة هذا الدليل أطوار الإجابة في كل حالة استغاثة، فإنه قد توجد موانع تمنع من الإجابة في بعض الحالات، كما أن الحكمة الإلهية قد تقتضي أحيانا عدم الإجابة العاجلة.

أما ما يزعمه عبّاد الأوثان من استجابتها لهم، فإنه لا يخرج عن إحدى ثلاث: إما أنهم يكذبون، كما دل على ذلك صريح القرآن: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(١)، وإما أن يكون ذلك استدراجا لهم، كما قال - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢)، وكما قال النبي - ﷺ -: «إذا رأيت الله - تعالى - يعطي العباد ما يسألون على معاصيهم إياه، فإنما ذلك استدراج»^(٣)، وإما أن يكون ذلك من تلاعب الشياطين بهم، وخداعهم لهم، كما في قوله - تعالى -: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْتِثَارًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾^(٤) لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا تُخْذَنْ مِنْ عِبَادِكِ نَصِيبًا مَفْرُوضًا^(٥) . وقوله - تعالى -: ﴿بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ آلِهَةً أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾^(٦) قَالِ يَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفَعًا وَلَا ضَرًّا^(٧) .

(١) سورة الأحقاف: ٥ .

(٢) سورة الأعراف: ١٨٢ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند: ١٤٥/٤، عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه -، وابن جرير في التفسير: ١٩٥/٧، وهذا لفظه، وقد حسن إسناده الحافظ العراقي، كما في تخريج الإحياء: ١٣٨/٤، وصححه الألباني، كما في السلسلة الصحيحة: ٧٠٠/١، برقم (٤١٣) .

(٤) سورة النساء: ١١٧، ١١٨ . وقد فسر بعض السلف الإنثاء في الآية بما لاحياة فيه من الأوثان. انظر تفسير الطبري: ٢٧٩/٥ .

(٥) سورة سبأ: ٤١، ٤٢ .

والشياطين قد تتمثل للكفار، من المشركين وأهل الكتاب، عند دعائهم من يعظموهم من دون الله، وربما قضت لهم بعض حوائجهم، وخاطبتهم بعض المغيبات، لكن لا يبلغ ذلك إجابتهم فيما لا يقدر عليه إلا الله بحال^(١). أما اليقين بحصول الإغاثة من الله - تعالى - للمضطرين، وإجابته للداعين، فإنه يحصل أيضا من طريقين: طريق السمع، وطريق الحس والمشاهدة.

فمن حضر حادثة الإجابة كانت له حسيّة مشاهدة، ومن أمثلة ذلك إنجاء الله - تعالى - لأنبيائه وأوليائه، كما قال - تعالى - عن نوح - عليه السلام -: ﴿وَلَقَدْ نَادَيْنَا نُوْحًا فَلْنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾^(٢)، وقال - تعالى - عنه أيضا: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَتَى مَغْلُوْبًا فَانْتَصَرَ﴾^(٣) ففُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ بِمَاؤُْمُهُمْ^(٤). وكما قال - تعالى - عن إبراهيم الخليل - عليه الصلاة والسلام -: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوِّمٍ يُّؤْمِنُونَ﴾^(٥)، وقد جاء في الصحيح أنه - عليه السلام - قال حين أُلقي في النار: حسبي الله ونعم الوكيل^(٥).

وكما ثبت في صحيح البخاري^(٦) من حديث أنس، في قصة الأعرابي الذي دخل والنبي ﷺ يخطب، فطلب منه الاستسقاء، فدعا النبي ﷺ حتى مُطروا، ولم يكن في السماء سحاب قبل دعائه - عليه

(١) انظر إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم: ٣٣٦/١.

(٢) سورة الصافات: ٧٥.

(٣) سورة القمر: ١٠، ١١.

(٤) سورة العنكبوت: ٢٤.

(٥) انظر صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب (إن الناس قد جمعوا لكم)، (٤/١٦٦٢)، حديث رقم (٤٢٨٧).

(٦) انظر كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء في المسجد الجامع، (١/٣٤٣)، حديث رقم (٩٦٧).

الصلاة والسلام -، فأجابه الله - تعالى - قبل أن ينزل يديه من دعائه .
وهو حديث ثابت مشهور .

والأمثلة على هذا لاتعد ولا تحصى^(١)، ولا يزال يحصل من إجابة
الله - تعالى - للدعوات، وتفريج الكربات، ما يعلمه أهل الإيمان، ومن
نور الله بصيرته، فهذا كله مشاهد محسوس لمن حضره وباشره، ومن
لم يحضره فإنه يعلم به من طريق الخبر الصحيح، إما من طريق الوحي،
كما في القرآن والسنة، وإما من أخبار الثقات العدول، كما في كثير
من كتب التواريخ والسير والتراجم .

(١) راجع مثلاً كتاب «المستغِيثين بالله - تعالى - عند المهمّات والحاجات
والمتضرعين إليه سبحانه بالرجبات والدعوات وما يسر الله الكريم لهم عن
الإجابات والكرامات» للإمام أبي القاسم بن بشكوال .

الفصل الثاني

أدلة توحيد الربوبية

مقدمة

أدق ما يعرف به توحيد الربوبية أن يقال: هو إفراد الله - تعالى - بالخلق والملك والتدبير^(١).

وذلك أن المراد بتوحيد الربوبية هو إفراد الله - جل وعلا - بجميع معاني الربوبية اللغوية والشرعية، ونفي الشريك عنه في أي منها، فيشمل بذلك توحيد الله - تعالى - في أفعاله المتعلقة بمشيئته، كالخلق والتدبير، كما يشمل سائر صفات الربوبية الذاتية، كالملك والقيومية والصمدية، بل ويشمل سائر صفات الكمال الإلهية باعتبارها من لوازم الربوبية، لكن جرى الاصطلاح على جعل الأسماء والصفات قسما مستقلا عن توحيد الربوبية، باعتبار أن الغالب عليه توحيد الرب في أفعاله، وعلى هذا التقسيم سيجري البحث فيما يأتي من دلالة الربوبية على الألوهية، أما الصفات فسأفرد الحديث عنها في الفصل الخاص بأدلة الكمال والتتزيه^(٢).

(١) انظر تجريد التوحيد المفيد للمقرئ: ص ٨٠، وشرح السفارينية: ١/١٢٨، وتيسير العزيز الحميد: ص ٣٣، والقول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين: ٥/١ - ٧.

(٢) قد يذكر من معاني توحيد الربوبية: توحيد الله في ذاته، وهذا إن كان المراد منه مجرد نفي تعدد الذوات الإلهية فهو الذي ذكرنا من نفي الشريك عن الله - تعالى - في صفات الربوبية الفعلية والذاتية، أما إن كان على مراد المتكلمين حيث يقولون: واحد في ذاته لا قسم له، ويفسرونه بنفي التركيب والتبعيض، فهذا من بدع المتكلمين المفضية إلى نفي الصفات الإلهية، =

واقترار بعض العلماء في تعريف توحيد الربوبية ؛ بأنه توحيد الله في أفعاله هو من باب التغليب أو التقريب^(١).

وقد دلت الفطرة على توحيد الربوبية، كما دلت على وجود الله - تعالى -، وذلك أن اتجاه النفوس حال الاضطراب إنما يكون إلى جهة واحدة، وملجأ واحد، لاتلوي على غيره، ولا ترجوا الإغاثة عند سواه، وفي هذا أكبر دلالة على أن النفوس مفطورة على أن ربها ومدير شؤونها والقادر على أمرها إنما هو رب واحد لا شريك له، وقد مرت بنا الآيات القرآنية الدالة على هذا المعنى، كقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُهُ﴾^(٢).

ومن التنبهات القرآنية إلى دلالة الفطرة على توحيد الربوبية، ما ذكره الله - تعالى - من قول نبيه يوسف - عليه السلام - لصاحبي السجن: ﴿أَزْيَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^(٣)؛ فإن هذا السؤال

= وهو قول قائم على افتراض ذات مجردة من الصفات، وهذا لا وجود له إلا في الأذهان، ويمتنع وجوده في الأعيان.

انظر مثلاً: «رسالة التوحيد» لمحمد عبده: الصفحات ٥٨، ٦٤، ٦٥ وانظر «المدخل إلى دراسة العقيدة» للدكتور البريكان: ص ٨٧؛ حيث ذكر أن توحيد الربوبية يشمل الإيمان بوحداية الله - تعالى - في ذاته، ولم يبين المراد بذلك.

وانظر للأهمية ما قاله ابن تيمية عن التركيب في الرد على المنطقيين: ص ٣١٤، ٣١٥؛ حيث بين أن تسمية ما يوصف بالصفات تركيباً هو اصطلاح غير شرعي فلا يلتفت إليه، ودرء تعارض العقل والنقل: ٣٣٩/٩، وشرح حديث النزول: ص ٨٣ - ٩٥.

(١) انظر مثلاً «مجموعة التوحيد» لابن تيمية وابن عبد الوهاب وغيرهما من العلماء: ص ٥.

(٢) سورة الإسراء: ٦٧.

(٣) سورة يوسف: ٣٩.

استنطاق للفطرة، واستشهاد لها بما تعرفه وتدرکه من وحدانية فاطرها، إذ ليس المراد بسؤاله هذا المفاضلة بين حالين موجودين؛ فإن تعدد الأرباب لاخير فيه أصلاً، بل ليس له وجود في الحقيقة، بدليل قوله - تعالى - في الآية التي تليها: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ ﴾^(١)، يعني لامسمياتٍ لها في الحقيقة^(٢).

وكما أن مجرد الإقرار بوجود الله - تعالى - لا يكفي لثبوت وصف الإيمان الشرعي لصاحبه، ولا ينفع عند الله - تعالى - في الآخرة، فذلك توحيد الربوبية لا يغني عن صاحبه شيئاً مالم يأت بمقتضياته من توحيد الألوهية والعبادة، والإيمان باليوم الآخر.

وأوضح دلالة على هذا وأجلاها ما ذكره الله - تعالى - عن كفار مكة، من إقرارهم بهذا النوع من أنواع التوحيد، وذلك في كثير من الآيات، كقوله - تعالى -: ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾^(٣).

(١) سورة يوسف: ٤٠.

(٢) انظر تفسير الرازي: ١٤١/١٨، التحرير والتنوير: ٢٧٥/١٢، الظلال: ١٩٨٩/٤، وقد تضمنت هذه الآية بجانب التنبيه إلى فطرية التوحيد برهاناً عقلياً ظاهراً على الوحدانية، ألا وهو وصف الواحد بأنه قهار؛ فإن القهر التام يستلزم الوحدة، حيث إن الشركة تنافي تمام القهر. وانظر الصواعق المرسلة لابن القيم: ٤٦٦/٢.

(٣) سورة يونس: ٣١. ولا تعني تلك الإجابة الصحيحة أنهم كانوا محققين لهذا النوع من التوحيد، فالإقرار به من حيث الجملة شيء، وتحقيقه شيء آخر. انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٤٤/٩ - ٣٤٨، وتجريد التوحيد المفيد للمقريري: ص ٢٠، ٢١، و«الدين الخالص» لصديق حسن: ١٨٢/١، ١٨٣.

ووجه الدلالة هنا أنهم مع كونهم مقرين بذلك فهم لم يزالوا متصفين بالكفر والشرك، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴾^(١)، قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: من إيمانهم أنهم إذا قيل لهم: من خلق السموات؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله، وهم مشركون به^(٢).

وكذلك كما أن دلالة القرآن العقلية على وجود الله - تعالى - تركزت حول الاستدلال بالمخلوقات على الخالق - جل وعلا -، فإنها أيضاً في الدلالة على توحيد الربوبية قد ارتكزت على المخلوقات، من حيث إن انتظامها وصلاح أمرها وعدم فسادها مستلزم لانتفاء تعدد الأرباب، فبيان وجه هذه الدلالة كامن في تقرير هذا التلازم، وهو ماسنيينه - إن شاء الله تعالى - في هذا البحث.

ومما يجدر التنبيه إليه: أن المتكلمين لا يرون توقف العلم بصحة النبوة على العلم بوحدانية الخالق، لذلك فهم لا يمتنعون من إثباتها بالدلائل السمعية، كما هو شأنهم في إثبات وجود الخالق - جل وعلا -^(٣).

ولقد اتجهت أنظار العلماء في الاستدلال العقلي لهذا المطلب إلى ثلاث آيات من كتاب الله - تعالى -، لم تكد تتجاوزها إلى غيرها، ألا وهي: قوله - تعالى - في سورة المؤمنون: ﴿ مَا أَخَذَ اللهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللهُ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾^(٤).

(١) سورة يوسف: ١٠٦.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره: ٧٧/١٣، وأخرج نحوه عن عكرمة، ومجاهد، وقتادة.

(٣) انظر مثلاً معالم أصول الدين للرازي: ٧٤.

(٤) سورة المؤمنون: ٩١.

وقوله - تعالى - في سورة الأنبياء: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسَبِّحْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١).

وقوله - تعالى - في سورة الإسراء: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا تُبْعَثُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ (٢) سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ (٣).

أما الآية الأولى فلا خلاف في دلالتها على هذا المطلب، حيث صرحت بذكر الخلق الذي هو من أظهر معاني الربوبية، وإن كان هناك تباين بين كلام العلماء في كيفية تقرير دلالتها. وأما آيتا الأنبياء والإسراء فإنهما محل خلاف بين من تكلم في دلالتها.

فبعض أهل السنة على أن الآيتين مسوقتان لتقرير توحيد العبادة، والمتكلمون وبعض أهل السنة يجعلونهما داليتين على توحيد الربوبية، مسوقتين لتقريره، كآية المؤمنون.

وللتحقيق في هذا الخلاف، وحتى نقف على الدليل العقلي الشرعي على توحيد الربوبية، فلا بد لنا من تفصيل القول حول معنى كل من الآيات الثلاث، ومعرفة مدى التطابق والتباين بين دلالاتها.

ولما كان المتكلمون يرون أن دلالة الآيات الثلاث هو دليل التمانع المشهور عندهم، ويقررونها بذلك، كان لابد لنا أولاً من عرض هذا الدليل في صوره المتعددة، ومعرفة ماوجه إليه من نقد، وما أجيب به عن ذلك، وذلك لنعلم عند تفصيل الكلام عن الآيات الثلاث، مدى صحة النسبة بينها وبين دليل المتكلمين، وهل يتجه إليها ماوجه إليه من اعتراضات.

(١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٢) سورة الإسراء: ٤٢ - ٤٣.

المبحث الأول

دليل التمانع عند المتكلمين بين الظن واليقين

يقوم دليل التمانع على افتراضه بين الأرباب لو وجدوا، أي يكون بعضهم مانعا لبعض من إنفاذ أمره وتنفيذ مراده .
ويقرر المتكلمون فرض التمانع هذا على وجهين، بحسب جهة التمانع وموجبه^(١).

١ - فباعتبار توارُدِ القُدَرِ على المحل الواحد، يقررون امتناع وجود إلهين قادرين، نسبةً المقدورات إليهما سواء^(٢)، بأن ذلك يستلزم أحد أمرين كلاهما ممتنع باتفاق:

الأول - كون المقدور المعين بين قادرين مستقلين بإيجاده، هذا على فرض وقوعه بهما.

الثاني - الترجيح بلا مرجح، إذا فرضنا وقوعه بأحدهما؛ لأن نسبة الممكنات إلى الإلهين المفروضين تكون على السوية، إذ المقتضي للقادرية: ذات الإله، وللمقدورية الإمكان^(٣).

٢ - وباعتبار تعاند الإرادات وتضاربها حول المحل الواحد،

(١) انظر روح المعاني للآلوسي: ٢٥/١٧ - ٢٦.

(٢) يخرج بهذا فرض وجود إلهين أحدهما أقوى قدرة من الآخر، فإنه لا حاجة لتقرير امتناعه، إذ المعجز مطلقاً مناف للالوهية بداهة. انظر التحرير والتنوير لابن عاشور: ٤٢/١٧.

(٣) انظر المواقف للإيجي: ٢٧٨، ٢٧٩، وشرحه للجرجاني: ٦٩/٥، وانظر هذا التقرير بتفصيل أكثر في الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: ص ٥٠، ٥١، والأربعين في أصول الدين للرازي: ٣١٣/١.

يقررون الدليل بأنه: إذا أراد أحد الإلهين شيئاً، فإما أن يمكن الآخر إرادةً ضده أو يتمتع، وكلاهما محال.

أما الأول: فلاستلزامه اجتماع الضدين، إن فرض وقوع مراد كل منهما.

وأما الثاني: فلاستلزامه عجز الإله المفروض فيه كمال القدرة، حيث عجز عن مضادة الإله الآخر، مع كونها ممكنة في نفسها^(١).

وقد أورد على دليل التمانع هذا عدة انتقادات وقوادح على كلا التقريرين، سلب بموجبها وصف القطعية، ووُصم بمقتضاها بأنه حجة إقناعية ظنية، لا يقينية^(٢).

الشبهة الأولى - تجويز أن تكون قدرة كل من الإلهين مشروطة بالآ لا يفعل الآخر معه، فلا يقدح ذلك في القدرة، كما يكون الإله الواحد قادراً على أحد الضدين بشرط عدم الآخر، حيث يستحيل اجتماع الضدين، فيكون كل من الضدين مقدوراً بشرط عدم الآخر، فهو مقدور على سبيل البديل لا الجمع، ولا يقدح ذلك في قدرة الإله الواحد باتفاق.

فكذلك يقال في القادرين: كل منهما قادر على الفعل المعين حال عدم قدرة الآخر عليه^(٣).

(١) انظر شرح المقاصد للفتازاني: ٣٥/٤، والمواقف: ص ٢٧٩، ومعالن أصول الدين للرازي: ٧٤ - ٧٥.

(٢) الحجة الإقناعية هي التي تقبل الزوال بالتشكيك، إذ كانت مركبة من الظنيات، أو من الظنيات واليقينيات، ولا تكون الحجة برهانية في اصطلاح المتكلمين إلا إذا كانت مركبة من اليقينيات فحسب، انظر الكليات للكفوي: ص ٤٤٠، وشرح السفارينية: ٤٣/١.

(٣) انظر هذا النقد في درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٦٢/٩، ومعه جوابه عنه، وشرح المقاصد للفتازاني: ٣٥/٤، ٣٦، حيث ذكره وأجاب عنه أيضاً، والتحرير والتنوير: ٤٢/١٧.

وقد أورد ابن تيمية هذا الاعتراض وأجاب عنه بأنه تشبيه باطل،
(وذلك أن القادر على الضدين يفعل كلاّ منهما بمشيئته، وإذا فعل
أحدهما لم يكن عاجزاً عن فعل الآخر، لكنه قادر عليه إن اختاره،
والجمع بينهما ممتنع لذاته، ليس بشيء، وذلك لا ينافي القدرة بوجه
من الوجوه... بخلاف إذا قيل إنه لا يمكنه الفعل إلا إذا أمكنه غيره،
ولم يُرد أن يفعل معه، ولو أراد الآخر أن يفعل ما فعله لم يقدر أن
يفعله هو؛ فإنه حينئذ لا يكون قادراً بنفسه، بل يكون غير قادر حتى
يمكنه الآخر، ويمتنع من أن يفعل ما يفعله)^(١).

كما أوردته التفتازاني، وأجاب عنه بنحو جواب ابن تيمية، وعبارته:
(أن الممكن في ذاته ممكن على كل حال، ضرورة امتناع الانقلاب،
والممتنع فيما ذكرتم من تحيز الجسم هو الاجتماع، أعني كونه في آن
واحد في حيزين، فكذا ههنا: يمتنع اجتماع الإرادتين، وهو لا ينافي
إمكان كل منهما، فتعين أن لزوم المحال إنما هو من وجود الإلهين)^(٢).

وقد أورد التفتازاني هذه الشبهة في صورة أخرى، وهي:
أن الإله الواحد إذا وُجد المقدور فإنه لا يبقى قادراً عليه، ضرورة
امتناع إيجاد الموجود، فيلزم من ذلك أنه لا يصلح للألوهية، وأجاب
بنفسه عليها بقوله:

(عدم القدرة بناءً على تنفيذ القدرة ليس عجزاً، بل كمالاً للقدرة،
بخلاف عدم القدرة بناءً على سد الغير طريق القدرة عليه، فإنه عجز
بتعجيز الغير إياه)^(٣).

الشبهة الثانية - جواز اتفاق الإلهين وعدم اختلافهما، وممن

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٣٦٢/٩.

(٢) شرح المقاصد: ٣٦/٤.

(٣) شرح المقاصد: ٣٦/٤.

وجَّهها إلى هذا الدليل: ابن رشد الفيلسوف^(١)، والتفتازاني المتكلم^(٢).
وقد أجيب عن هذه الشبهة بتقرير لزوم التمانع بينهما لو وُجدا،
ومنع جواز الاتفاق، لما يؤدي إليه من القدح في قدرة كل منهما.
وبيان ذلك أنه مع تقدير اتفاق إرادتيهما، فإنه يمتنع أن يكون
الفعل الواحد المعين - المتفق عليه بينهما - مفعولاً لهما معاً في نفس
الوقت، بل يجب أن يكون أحدهما منفرداً به دون الآخر، وحينئذ يمتنع
تعلق قدرة الآخر بهذا الفعل، لالشيء إلا لكون قدرة الأول قد تعلقت
به، مع كونه ممكناً في ذاته.

إذا تقرر هذا، عُلِمَ أنه لا يتصور وقوع الاتفاق بينهما في الإرادة
إلا على سبيل التداول في تنفيذ المراد، إما بالزمان؛ بأن يفعل هذا
حيناً وهذا حيناً، وإما بالمكان؛ بأن يعمل هذا بعضاً وهذا بعضاً، وإما
بالتفويض؛ بأن يفوض أحدهما إلى الآخر القيام بالفعل، وحينئذ يكون
هذا نقصاً في حق كل واحد منهما ينافي الإلهية، حيث لم يقدر على
الاستقلال عن الآخر.

ولو فُرض أن كلا منهما قادرٌ على الاستقلال، ولكن لا يمكنه منه
وجود الآخر، كان هذا مثل العجز وأشد، حيث مُنع من مقدوره^(٣).
الشبهة الثالثة - أن كون كل من الإلهين المفترضين عالماً بوجوده
المصالح والمفاسد يوجب عدم اختلافهما؛ فإن كلا منهما إذا علم المصلحة
في أحد الضدين امتنع من إرادة الآخر^(٤).

(١) انظر مناهج الأدلة: ص ٦٧.

(٢) انظر شرح العقائد النفسية: ص ٢٩، ناقضاً بذلك ما قرره في شرح المقاصد
من برهانية هذا الدليل، انظره في: ٣٦/٤.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٦٩/٩.

(٤) انظر شرح المقاصد للتفتازاني: ٣٦/٤.

ونحو هذا مذكّره ابن عاشور في تفسيره - محتجاً به على أن إمكان التمانع لا يوجب نهوض الدليل - من أن الاختلاف في الإرادة إنما يجيء من تفاوت العلم في الانكشاف به، ولذلك يقل الاختلاف بين الحكماء، والإلهان يُفترض فيهما التساوي في العلم والحكمة، فعلمهما وحكمتهما يقتضيان انكشافاً متماثلاً، فلا يريد أحدهما إلا ما يريده الآخر، فلا يقع بينهما تمنع.

ثم أجاب ابن عاشور على هذا بأنه وإن كان احتمالاً صحيحاً، إلا أنه يصير تعدد الإله حينئذ عبثاً لافائدة فيه^(١).

أما التفتازاني فقد كان أكثر توفيقاً في الجواب، حيث يقول بعد إيراد السابق: (لو سُلم كون الإرادة تابعة للمصلحة ففرض الكلام فيما إذا استوت في الضدين وجوه المصالح)^(٢).

أما مذكّره ابن عاشور من أن إمكان التمانع لا يوجب نهوض الدليل، فقد تقدم قريباً منع جواز الاتفاق، وأن الاختلاف والتمانع لازم قطعاً.

وعلى فرض إمكانه وجوازه لا لزومه، فإنه يكفي لنهوض الدليل، لما تقدم بيانه من إفضائه إلى نقص قدرة كل من الإلهين، حيث قُيّدت إرادته بالآخر.

ومما يُرد به على هذه الشبهة التي أوردت على دليل التمانع: التأمل في وصف الرب، باعتباره أعلى الموجودات وأكملها على الإطلاق، فإن هذا يوجب الوجدانية، ويمنع التعدد والاشتراك، وذلك - كما يقول العقاد -: (لأن الكمال المطلق لا يكون كمالين مطلقين؛ ولأن الأبد لا يكون أبدين؛ ولأن الوجودين اللذين يتفقان في البداية

(١) انظر التحرير والتنوير: ٤٣/١٧.

(٢) شرح المقاصد: ٣٦/٤.

والنهاية في تقدير كل شيء، وتصديق كل عمل، ولا يختلفان في وصف من الأوصاف، ولا في لازمة من لوازم هذه الأصناف، هما وجود واحد لا وجودين، وليس بينهما من فاصل الذات ما يجعلها ذاتين اثنتين^(١).

وبما سبق من عرض دليل التمانع عند المتكلمين، ونقض الشبه الواردة عليه، يتبين لنا صحة هذا الدليل عقلاً، وقطعية دلالاته على توحيد الربوبية، وهذا كافٍ لتجويض الاستدلال به شرعاً، حيث أدى إلى ما يقرره الشرع من توحيد الربوبية، ولم يلزم منه نفي شيء مما جاء به الشرع، كما هو الشأن في دليل الجواهر والأعراض، الذي مر ذكره في الفصل الأول من هذا الباب.

ومع القول بصحته، وتأديته المطلوب على مراد المتكلمين، فإنه محدود الفائدة، إذ القول باللهين متكافئين من كل وجه إنما هو فرض فرضه المتكلمون، لم يقل به أحد من بني آدم^(٢)، وهذا من تقصير المتكلمين عن بلوغ الغاية التي قصد إليها القرآن، كما سيظهر عند بيان مدى اتصال دليل التمانع بالآيات الثلاث السالفة الذكر؛ فإن صحته في نفسه شيء، وكونه هو مدلول الآيات والمراد منها شيء آخر، ولا يلزم من كونه صحيحاً في نفسه أن يكون هو مراد الله - تعالى - من كلامه، فما كل كلام صحيح يفسر به القرآن لأدنى مناسبة، بل العبرة بمدلول ألفاظ القرآن نفسها، وما تحتمله من المعاني، وما لا تحتمله، وبسياق الآيات، وما قبلها، وما بعدها، مما يبين المراد منها وما سيق لتقريره، وهذا ما ستعرض له في المبحث الثاني.

(١) الفلسفة القرآنية: ص ١١٩.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٣٤٤/٩.

المبحث الثاني

دلالة القرآن العقلية على توحيد الربوبية

سبقت الإشارة إلى الآيات الثلاث، التي استأثرت باهتمام من تكلم في الدليل العقلي القرآني على توحيد الربوبية، وأن بعض المتكلمين يربطون بين دلالتها وبين دليل التمانع، وأنهم يخالفون فهم السلف للآيات، حيث يقصرون دلالتها على توحيد الربوبية.

والغرض هنا في هذا المبحث بيان ذلك، من خلال تفصيل الكلام حول كل من الآيات الثلاث، وبيان الصواب، أو الراجح في معناها، وماتحتمله من الدلالة ومالا تحتمله، مما ذكره المفسرون من أهل الكلام وغيرهم.

أولاً - قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بُدَّوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ (١).

جاءت هذه الآية الكريمة في سياق الرد على المشركين، الذين زعموا كذبا وبهتاناً أن الملائكة المكرمين بناتُ الله، حيث يقول الله - جل وعلا - في هذا السياق الكريم : ﴿ أَفَأَصْفَكَ رِجْكَم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنثًا إِنَّكُمْ لَنَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ (٢) وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا (٣) قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بُدَّوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا (٤) سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا (٥) تَسْبِيحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا (٦).

(١) سورة الإسراء : ٤٢ .

(٢) سورة الإسراء : ٤٠ - ٤٤ .

فَالْآيَةُ إِذَا - كما هو واضح من السياق - جاءت ردًّا على زعم المشركين هذا، الذي جعلوه مسوِّغًا لاتخاذهم الملائكة آلهةً يعبدونها مع الله - تعالى -.

وقد رتبت الآية الكريمة بطلان كون الآلهة مع الله - تعالى - كما هو زعم المشركين - على أن ذلك يستلزم أن تبتغي هذه الآلهة المزعومة سبيلًا إلى الله - تعالى - ذي العرش .

يُفْهَم هذا الترتيب من أداة (لو) وجوابها في الآية، ولكن هل هي في هذا الموضع امتناعية تفيد امتناع الجواب لامتناع شرطه، كما هو مشتهر عند النحويين؟ أم أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، كما هو قول المحققين فيما ذكر ابن هشام^(١)، وكما يُفْهَم من تعريف سيويه للو، حيث قال عنها: (إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره)^(٢)؟ سوف نرى أن لهذا السؤال

(١) انظر «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»: ص ٣٤٠.

(٢) الكتاب: ٢٢٤/٤، وقد قال أبو حيان عن هذا التعريف: (وهو أحسن من قول النحويين: إنها حرف امتناع لامتناع)، البحر المحيط: ٨٨/١، وانظر في هذا البحث النحوي كتاب «دراسات لأسلوب القرآن» لمحمد عبد الخالق عضيمة: القسم الأول: ٦٤٢/٢، ٦٤٣، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي: ٢٧٧/١، ومابعداها، حيث ذكر تحقيقًا مهمًا لوالده تقي الدين عن استعمال «لو» في القرآن في رسالة سماها: «كشف القناع في حكم لو للامتناع» قال فيها: (تبتعت مواقع «لو» من الكتاب العزيز والكلام الفصيح فوجدت المستمر فيها انتفاء الأول، وكون وجوده - لو فرض - مستلزما لوجود الثاني، وأما الثاني: فإن كان الترتيب بينه وبين الأول مناسبًا ولم يخلف الأول غيره فالثاني منتف في هذه الصورة، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾...) وقال بعد ذلك: (وإنكار كون «لو» امتناعية جحد لضروريات، ودعوى ذلك مطلقًا منقوضة بما لا قبل به، والضابط فيه ما ذكرت)، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٧٧/١ - ٢٧٩.

وجوابه ارتباطاً وثيقاً بالخلاف الواقع حول المراد من ابتغاء السبيل، الذي جعل في الآية لازماً لتعدد الآلهة، ودليلاً على بطلان ألوهيتها، فإن في المقصود من ابتغاء السبيل إلى ذي العرش في هذه الآية قولين للمفسرين سلفاً وخلفاً، كلاهما يحتمله السياق^(١).

الأول - أنه للمغالبة والمعازة والمنازعة في الملك، وهذا القول مذكور عن ابن عباس^(٢) والحسن^(٣) وسعيد بن جبير^(٤) ومقاتل^(٥).

وعلى هذا القول تكون دلالة الآية كدلالة قوله - تعالى -: ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كُنَّا مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذْ أَذْهَبَ كُلَّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾^(٦).

القول الثاني - أنهم يبتغون إلى ذي العرش سبيلاً للتقرب والتزلف. وهذا القول مروى عن قتادة^(٧)، ومجاهد^(٨).

(١) ممن ذكر احتمال الآية للقولين صاحب التحرير والتنوير، انظر: ١١١/١٥ وقد صرح بأن مآلهما واحد، والسعدي في تفسيره، ١١٠/٣، ١١١، والشنيطي في أضواء البيان: ٥٣٩/٣ وقد صرح بأن كلا القولين حق يدل عليه القرآن.

(٢) ذكره عنه القرطبي بدون سند. انظر الجامع لأحكام القرآن: ٢٦٥/١٠، ٢٦٦.

(٣) ذكره عنه ابن الجوزي في زاد المسير، انظر: ٣٨/٥، والواحد في الوسيط: ١٠٩/٣.

(٤) رواه عنه ابن أبي حاتم، كما ذكر السيوطي في الدر المنثور، انظر: ٣٣١/٤، وذكره عنه ابن الجوزي في زاد المسير: ٣٨/٥، والقرطبي في الجامع: ٢٦٥/١٠، وابن عطية في المحرر الوجيز: ٤٥٨/٣.

(٥) ذكره عنه - بدون سند - أبو الليث السمرقندي في بحر العلوم، انظر: ٢٦٩/٢.

(٦) سورة المؤمنون: ٩١.

(٧) رواه عنه ابن جرير بسنده، انظر: ٩١/١٥.

(٨) ذكره عنه الألويسي في روح المعاني، انظر: ٧٩/٨، ولم يذكر من رواه عنه.

وقد مال إلى ترجيح كل من القولين جمع من المحققين، مستندًا كل منهم إلى أدلة.

فممن رجع القول الأول: الإمام البغوي في تفسيره، حيث ذكر القولين ثم قال: (والأول أصح)^(١).

كما ذكر ابن عطية أنه قول أبي علي الفارسي^(٢) والنقاش^(٣) والمتكلمين؛ أبي منصور وغيره^(٤).

وممن رجع أيضًا أبو السعود، حيث يقول في تفسيره بعد ذكر القولين:

(والأول، هو الأظهر الأنسب [بقوله] ﴿سَبَّحَهُ﴾ فإنه صريح في أن المزداد بيان أنه يلزم مما يقولونه محذور عظيم من حيث لا يحتسبون، وأما ابتغاء السبيل إليه - تعالى - بالتقرب فليس مما يختص بهذا التقرير، ولا مما يلزمهم من حيث لا يشعرون، بل هو أمر يعتقدهونه رأسًا)^(٥).

وممن رجع ذلك أيضًا الشوكاني^(٦)، والشنقيطي وقال: إنه المتبادر من الكلام^(٧)، والصحيح الذي هو الحق من التفسيرين^(٨).

(١) معالم التنزيل: ١١٦/٣.

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، من أكابر أئمة النحويين، توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري: ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٣) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون الموصلي ثم البغدادي، أبو بكر النقاش، إمام أهل العراق في القراءات والتفسير، ضعفه جماعة، توفي سنة ٣٥١هـ. انظر طبقات المفسرين للسيوطي: ص ٨٠ - ٨٢.

(٤) انظر المحرر الوجيز: ٤٥٨/٣.

(٥) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: ١٧٤/٥.

(٦) انظر فتح القدير: ٢٣٠/٣.

(٧) انظر أضواء البيان: ٥٤٠/٣.

(٨) المرجع السابق: ٢٩٣/٧.

أما القول الثاني فقد اقتصر إمام المفسرين ابن جرير الطبري على ذكره، وتبعه على ذلك ابن كثير^(١)، وهو الذي رجحه ابن تيمية وقال إنه الصحيح^(٢).

وتبعه شارح الطحاوية، وذكر أنه المنقول عن السلف^(٣).
وقد استند من رجع القول بالتقرب إلى الأدلة الآتية:

١ - أن المشركين لم يكونوا ينكرون الصانع، أو يقولون: إن ألهمهم تُمانع الله - تعالى - وتغالبه، مع أن الله - تعالى - يقول في الآية: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾، فدل ذلك على أن المراد بالآية توحيد العبادة والألوهية، لا الربوبية^(٤).

٢ - أن تعديّة الفعل: ﴿ابْتَغُوا﴾ بآلى يوحى ذلك، كما هو في قوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾^(٥)، أي: إلى عبادته وطاعته، ولو كان المراد الممانعة والمغالبة لكان الأنسب تعديته بعلى، كما هو الشأن في قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا﴾^(٦)،^(٧).

٣ - أن اتخاذ السبيل مأمور به مرغّب فيه، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾^(٨)، وقوله - تعالى -: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ

(١) انظر جامع البيان للطبري: ٩١/١٥، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٤٧/٣.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٣٥/٩.

(٣) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز: ٤١/١، ٤٢.

(٤) انظر الموضوعين السابقين.

(٥) سورة المزمل: ١٩.

(٦) سورة النساء: ٣٤.

(٧) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٥٠/٩.

(٨) سورة المائدة: ٣٥.

يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴿١﴾، فدل هذا على أن المراد في الآية التقرب والتزلف، لا الممانعة (٢).

٤ - أن هذا القول هو المروي عن السلف، وقد ذكره ابن جرير كما تقدم، ولم يذكر غيره.

أما أدلة أصحاب القول الأول، فمرجعها إلى أن هذا القول هو الأنسب للسياق، والمتبادر من الكلام، ويمكن تفصيل ذلك بما يلي:

١ - أن الآية أتت بتسبيح الله عن لازم قولهم إن معه آلهة، وهو ابتغاؤها السبيل إليه، فدل ذلك على أنه محذور عظيم، وأنه يلزم قولهم من حيث لا يحتسبون.

وهذا لا ينطبق على القول بالتقرب والتزلف (٣).

٢ - أن الآية سُبقت بذكر ادعاء المشركين أن الملائكة بنات الله - تعالى وتنزه -، فأشبه هذا السياق قوله - تعالى - في سورة المؤمنون: ﴿بَلْ أَتَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠﴾ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذَا لَذَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴿٤﴾﴾.

هذا وبالتأمل في أدلة القولين نجد أنها متقاربة في عدم قطعيتها بترجيح أحدهما، ولعل هذا مادعى كثيرا من المفسرين إلى عدم الترجيح بينهما (٥)، خصوصا وأن كليهما يحتمله السياق، ولكن يبقى الكلام في أيهما أولى بأن يكون المراد من الآية، فإن هذا الخلاف حولها هو من اختلاف التضاد لا التنوع، فلا يمكن أن يكون القولان مرادين من الآية معًا.

(١) سورة الإسراء: ٥٧.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٥٠، ٣٥١.

(٣) انظر روح المعاني: ٧٩/١٥.

(٤) سورة المؤمنون: ٩٠، ٩١.

(٥) انظر مثلاً تفسير القاسمي: ٢٣١/١٠، ونظم الدرر للبقاعي: ٣٨٤/٤.

وما ذكره القائلون بالتقرب والتزلف من أن المشركين لم يكونوا منكرين للصانع، ولا قائلين بممانعة آلهتهم له، يمكن الجواب عليه بأن القرآن قد صرح بأنهم ادعوا الولد لله - تعالى -، ومن لازم هذا أن يكون متصفاً بالربوبية كوالده^(١)، فتحدث الممانعة، فأقام الحجة عليهم من لازم قولهم، كما دلت على ذلك آية المؤمنون.

كما أن الترابط والتلازم بين معنى الإلهية ومعنى الربوبية، المتمثل في اقتضاء الربوبية لاستحقاق الألوهية، وفي انبناء استحقاق الألوهية على الاتصاف بالربوبية، يجعل من قول المشركين: «إن مع الله تعالى آلهة تستحق العبادة»، ملزوماً للقول بربوبية هذه الآلهة، وإن لم يصرحوا بها، فأقام الحجة عليهم بإبطال لازم دعواهم^(٢).

وصورة هذا التلازم: لو كان هؤلاء الآلهة التي تعبدونها مع الله - تعالى - تستحق العبادة للزم من هذا اتصافها بالربوبية، وهذا باطل بدليل حتمية حصول المغالبة والمعازة، المفضية إلى خراب العالم، وهو منتفٍ حساً، فيكون استحقاقها للعبادة باطلاً، وهو المطلوب.

فهذا استدلال على بطلان قولهم ببيان انتفاء لازم اللازم.

أما ما ذكر من أن هذا هو قول السلف، فهو معارض بما ورد عن السلف من القول بالتفسير الآخر، فلا إجماع منهم على أحد القولين. أما بقية ما ذكروا، فلا يعدو أن يكون مرجحات محتملة، لا تنهي الخلاف.

(١) انظر روح المعاني للآلوسي: ٢٥٩/٩، ٢٦٠، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ١١٤/١٩، وقد استدلل على ذلك بقوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبْدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

(٢) انظر الكشف للزمخشري: ٧/٣، وانظر تعليق ابن المنير عليه في الصفحة نفسها.

وكذلك ما ذكره من رجح القول بالمغالبة، لا يعدو أن يكون احتمالاً لا يقطع بترجيح هذا القول.

فإن التسييح على القول بالتقرب يكون من ادعائهم الآلهة مع الله - تعالى -، وهو في حد ذاته محذور عظيم يجب تنزيه الله - تعالى - منه، ولو لم يرد ذكر المغالبة والممانعة.

أما ما ذكر من مشابهة سياق هذه الآية لسياق آية «المؤمنون»، من ذكر ادعاء المشركين الولد لله - تعالى -، ونقض ذلك بدلالة الآية محل البحث، فهو الذي يُبقي في النفس ميلاً إلى ترجيح القول بأن المراد من ابتغاء السبيل هو المغالبة والمعازة، والمنازعة في الملك.

ومما يجدر التنبيه إليه أن «لو» في الآية على هذا القول تكون امتناعية^(١)، ويكون نظم الدليل هكذا:

لو وُجد مع الله - تعالى - آلهة (أرباب) للزم من ذلك أن يلتمسوا الطريق لمغالبته في الملك، ولتنتج عن ذلك خراب العالم، وذلك منتفٍ حساً، فدل ذلك على انتفاء وجود الآلهة.

أما على القول بالتقرب والتزلف فإن (لو) تكون مفيدة لامتناع الشرط خاصة دون الجواب^(٢)، إذ لا يتفق القول بامتناعه مع هذا القول

(١) انظر إشارة الألوسي إلى هذا في روح المعاني: ٧٩/١٥.

(٢) لعل عدم الانتباه لهذه المسألة هو الذي أوقع الرازي في أن يقول في تفسير الدليل على القول بالتقرب (فلما لم تقدر أن تتخذ لأنفسها سبيلاً إلى الله فكيف يُعقل أن تقربكم إلى الله) مفاتيح الغيب: ٢٠/٢١٧، وهذا خطأ واضح؛ فإنه على هذا القول تكون الآلهة المزعومة قادرة على اتخاذ السبيل، بنص قوله - تعالى -: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [سورة الإسراء: ٥٧] وكان الصحيح أن يقال في تقرير الدليل على هذا القول: إذا كانت هذه الآلهة التي تزعمون تقرب إلى الله، وتبتغي إليه السبيل بعبادته، فهذا دليل فقرها، وعدم صلاحيتها للالوهية، وعليكم أن تتجهوا إلى من تقرب إليه دون غيره.

في الآية؛ فإنه مبني على حصول الجواب وتحقيقه لا امتناعه، وقد تقدم أن القول باقتصار إفادة (لو) على امتناع الشرط أصوب عند محققي النحويين من القول بإفادتها امتناع الجواب لامتناع الشرط.

والحاصل من هذا البحث: أن الآية دلت على بطلان اتخاذ آلهة تعبد مع الله - تعالى - من خلال إبطال ربوبيتها، وذلك ببيان اللازم لتعدد الأرباب، من حتمية الصراع المفضي إلى خراب العالم، فالآية إذاً تجمع الدلالة على المطلبين: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية^(١)، والله أعلم.

ثانياً - قوله - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾^(٢).

جاءت هذه الآية الكريمة في أوائل سورة الأنبياء، بعد ذكر تنزيه الله - تعالى - عن اللهو واللعب، وتهديد الكفار بجزاء وصفهم الله - تعالى - بالنقائص، وبيان أن الخلق جميعاً مربوبون لله - تعالى -، وذكر تسبيح الملائكة الدائم لله - تبارك وتعالى -.

وجاء في الآية السابقة لها مباشرة استنكار عبادة آلهة لا تتصف بصفات الربوبية، التي هي مسوغات استحقاق المعبود لأن يعبد.

قال الله - عز وجل - في هذا السياق:

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ ﴿١١﴾ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًَا﴾^(٣)

(١) وهذا ما وُفق إليه الشيخ السعدي - رحمه الله تعالى - في تقرير معنى الآية. انظر تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: ١١٠/٣، ١١١.

(٢) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣) فسّر اللهو بالعبث واللعب مطلقاً، فيكون المعنى: ما خلقنا الخلق من غير حكمة وقصد جليل وغاية عظيمة، وفسّره بعض السلف بأنه اتخاذ الزوجة والولد، وجعلوا الآية ردّاً على النصارى في ادعائهم بنوة عيسى - عليه السلام -، وعلى هذا القول يكون هذا السياق مشابهاً لسياق آيتي الإسراء والمؤمنون، إلا أن الآلوسي جعل التفسير الأول هو الظاهر والمناسب =

لَا تَتَّخِذْنَهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَعَلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمْ الْأَوَّلُ مِمَّا نَصِفُونَ ﴿١٨﴾ وَلَمْ يَكُنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٢٠﴾ أَمِ اتَّخَذُوا إِلَٰهًا مِنْ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴿٢١﴾ (١) لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَٰهٌ إِلَّا (٢) اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴿٢٣﴾ أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ إِلَٰهًا قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾ (٣)

فالآية كما هو واضح جاءت في سياق الرد على المشركين، الذين كانوا يعبدون مع الله - تعالى - آلهة أخرى، كما أنها أتبعَت بما يؤكد أن الرد كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى عبادة هذه الآلهة من دون الله - تعالى -، وذلك في قوله - تعالى -: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ إِلَٰهًا﴾، فوصف الآلهة بأنها متخذة من دون الله - تعالى - يدل على أنهم ماكانوا

= للسياق، انظر روح المعاني: ٢٠/١٧، وسيأتي مزيد بيان لهذه الآية إن شاء الله عند ذكر أدلة التنزيه.

(١) لم يدع المشركون لآلهتهم أنها تُنشر الموتى، بل كان أكثرهم ينكر البعث، ولكن لما كان هذا لازم قولهم باللهيتها - إذ لا يُعبد بحق إلا من يقدر على الإنشاز، وهم يزعمون أنها تُعبد بحق - جعل ذلك كصريح الدعوى، فأنكر عليهم. انظر الكشف للزمخشري: ٧/٣. وسيأتي مزيد بيان لهذا.

(٢) (إلا) هنا بمعنى غير أو سوى عند عامة المفسرين إلا ما ذكره الماوردي من أن فيها وجهًا آخر، وهو أن تكون بمعنى الواو، فيكون المعنى: لو كان فيهما آلهة مع الله لفسدتا، وقد قرر الدليل على الوجه الأول بأنه إبطال عبادة غير الله - تعالى - بعجزه عن قدرة الله، كأنه أراد عما يقدر الله عليه من تدبير العالم وإصلاح أمره، أما الوجه الثاني فقرره بالتمانع. انظر النكت والعيون للماوردي: ٤٤٢/٣، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢٠٠/٢، وتفسير القرطبي: ٢٧٩/١٧، ومعني اللبيب: ٩٩.

(٣) سورة الأنبياء: ١٦ - ٢٤.

يعبدونها لاعتقادهم أنها متصفة بالربوبية، شريكة الله - تعالى - في الخلق والملك والتدبير^(١)، وإنما كانوا يتخذونها وسائط وشفعاء عند الله - تعالى -، فأشبهه هذا قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٢).

ورغم وضوح السياق في تأدية هذا المعنى نجد عامة المتكلمين عندما يقررون دلالة هذه الآية وماشابهها من أدلة التوحيد في القرآن لا يصلون إلى هذا المراد الذي دل عليه السياق، بل يقفون بدلالة الآية عند إثبات الوجدانية، وانفراد الله - تعالى - بالربوبية دون هذه الآلهة المزعومة.

وفي هذا تفريط ظاهر في التوحيد الذي بعثت من أجله الرسل، وأنزلت لبيانه الكتب.

كما أن المتكلمين يبالغون في الربط بين هذه الآية، وبين دليل التمانع الذي يعولون عليه في تقرير الوجدانية.

ودليل التمانع مع كونه صحيحًا مؤديًا للغرض منه، ليس بالضرورة أن يكون هو المدلول المباشر لهذه الآية، كما يرى المتكلمون.

يقول ابن تيمية: (الذي ذكره النظار عن المتكلمين، الذي سموه دليل التمانع، برهان تام على مقصودهم، وهو امتناع صدور العالم عن اثنين، وإن كان هذا هو توحيد الربوبية، والقرآن يبين توحيد الإلهية وتوحيد الربوبية،... وليس الأمر كما ظنه هؤلاء، بل هو برهان صحيح عقلي كما قدره فحول النظار)^(٣). ثم قرر دليل التمانع على نحو ما سبق.

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٤٤/٩.

(٢) سورة الزمر: ٣.

(٣) درء تعارض العقل والنقل: ٣٥٤/٩، ٣٥٥.

ويقول في بيان أن دليل التمانع ليس هو مقصود الآية: (ومقصود القرآن توحيد الإلهية، وهو مستلزم لما ذكره من غير عكس، ولهذا قال - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، فلم يقل: لو كان فيهما إلهان، بل المقدر آلهة غير الإله المعلوم أنه إله، فإنه لم يناع أحد في أن الله إله حق، وإنما نازعوا: هل يتخذ غيره إلهًا مع كونه مملوكًا له؟^(١)).

وإذا تقرر أن الآية مؤدية في دلالتها لتوحيد الربوبية، حتى مع كونها مسوقة للألوهية، فهل مذكروه المتكلمون في تقرير دلالة التمانع هو مدلول الآية بصورة مباشرة؟ أم أنه يلتقي معها في مجرد كونه من لوازم مدلولها، كما يرى شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -؟. هذا ماسنعرفه إن شاء الله - تعالى - بعد تفصيل القول في دلالة الآية.

وعامة المتكلمين عندما يذكرون دليل التمانع يُرجعون إلى هذه الآية قبل غيرها، باعتبار أنها رتبت امتناع تعدد الأرباب على كونه مستلزمًا لفساد السموات والأرض، وهذا منتف وقوعه حسًا ومشاهدة، فيلزم انتفاء التعدد.

ومما يزيد الاستغراب أن أكثر المتكلمين إذا استدلوا بالتمانع على الوجدانية يبادرون إلى الاستشهاد بهذه الآية^(٢)، على أنها مضمنة هذا الدليل، ولا يبادرون إلى آية «المؤمنون»، التي هي أصرح في تأدية مرادهم، وأقرب إلى مذكروا من هذه الآية.

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٣٦٩/٩، ٣٧٠، وانظر ص: ٣٧٨ من الجزء نفسه.

(٢) انظر مثلاً: الإنصاف للباقلاني: ص ٤٩، والغنية في أصول الدين للمتولي الشافعي: ص ٦٧.

وربما اكتفى بعضهم بذكر آية الأنبياء هذه، وربما ذكر بعضهم معها آية «المؤمنون»، على أنها تفصيل لما فيها من دلالة.

وكان الأولى بهم الانصراف مباشرة إلى آية «المؤمنون»، حيث صرحت بذكر التمانع في الربوبية، قبل الالتفات - في هذا الصدد - إلى آية الأنبياء، التي تحتمل ما أرادوا من الاستدلال بالتمانع، وتحتمل معنى آخر غيره، كالقولين أنفًا في آية الإسراء.

فما قيل في آية الإسراء - من احتمالها أن تكون دالة على توحيد الألوهية، على تفسير ابتغاء السبيل إلى ذي العرش المذكور فيها بأنه للتقرب والتزلف، واحتمالها كذلك أن تكون دالة على توحيد الربوبية على التفسير بالمغالبة والمنازعة - فإنه يقال هنا أيضًا في هذه الآية، بحسب تفسير المراد بفساد السموات والأرض، المجعل لازماً لتعدد الآلهة، وبرهاناً على امتناعه.

فلقد رتبت الآية نفى كون الآلهة مع الله - تعالى - على استلزام ذلك لفساد السموات والأرض، ولا فرق بين أن يقال في المراد بالآلهة في هذه الآية الأرباب، أو الآلهة بحق، إذا اعتبرنا أن الإله لا يكون حقاً إلا إذا اتصف بالربوبية، وإنما الفرق المؤثر في تحديد معنى الآية ونظم دليلها هو الحاصل بين ما ذكر من أقوال في تفسير المراد بفساد السموات والأرض، الذي جعل في الآية لازماً لتعدد الآلهة، وتلك الأقوال هي:

- ١ - أنه فساد أهل السموات والأرض، وهذا ما ذكره الفراء وابن جرير^(١).
- ٢ - أنه الفساد الناشئ عن عبادة غير الله - تعالى -، وهو ما يقابل الصلاح الناشئ عن توحيد الله بالألوهية، فهو فساد معنوي، وهذا ما انتصر له ابن تيمية، وبالغ في تقريره^(٢).

(١) انظر معاني القرآن: ٢/٢٠٠، وجامع البيان: ١٣/١٧.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٩/٣٧٢-٣٧٧، ومنهاج السنة: ٣/٣٣٠-٣٣٥.

٣ - أنه اختلال نظام العالم وخرابه، فهو فساد مادي، وهذا قول أكثر من تعرض لهذه الآية من المفسرين والمتكلمين^(١).

٤ - أنه عدم تكون السموات والأرض من الأصل، وهذا ذكره شارح المقاصد^(٢).

وهذا الأخير هو أضعف ما قيل في ذلك، بل إنه ظاهر البطلان والتكلف، إذ لا يصح أبدًا، لالغة ولا شرعًا تسمية عدم الوجود فسادًا^(٣).

والقولان الأولان بمعنى واحد، بدلالة أن ابن جرير صرح في تقرير معنى الآية بذكر العبادة فقال: (لو كان في السموات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوى الله الذي هو خالق كل الأشياء، وله العبادة والألوهة التي لا تصلح إلا له ﴿لَفَسَدَتَا﴾ يقول: لفسد أهل السموات والأرض)^(٤).

وعلى هذا التفسير للفساد، فإن الآية لادلالة فيها على توحيد الربوبية إلا من جهة التضمن، وذلك أمر آخر، وسوف نرجى بيان تقرير دلالة الآية على هذا التفسير إلى حين الكلام على أدلة توحيد الإلهية، حيث المكان الملائم لهذا التقرير.

وإنما الذي يهمنا في هذا الفصل هو تقرير دلالة الآية على القول الآخر في تفسير الفساد المذكور فيها.

ولقد كدت أعرض عن ذكر دلالة الآية على هذا الوجه، لما

(١) انظر تفسير البغوي: ٢٤١/٣، والكشاف للزمخشري: ٧/٣، وتفسير النسفي:

٧٥/٢، وتفسير ابن كثير: ١٩٤/٣، وفتح القدير للشوكاني: ٤٠٢/٣،

وتفسير السعدي: ٢٧٢/٣، ٢٧٣، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ٣٧/١٧.

(٢) انظر: ٣٧/٤.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٤١/٩، ٣٧١.

(٤) جامع البيان: ١٣/١٧.

رأيته من كلام ابن تيمية وغيره^(١) في تخطئة هذا القول، وقوة الحجة في ذلك.

إلا أنني آثرت ذكر ذلك لأمرين:

الأول - أن كثيرًا من العلماء المشهود لهم بسلفية المنهج قد قبلوا تقرير الآية على هذا القول، كالبغوي^(٢) وابن كثير^(٣) والشوكاني^(٤) والسعدي^(٥).

الثاني - صحة دليل التمانع في نفسه، الذي فُسرَت به الآية على هذا الوجه، بشهادة ابن تيمية نفسه كما تقدم، مع إنكاره دعوى أنه دليل الآية كما تقدم.

أما تقرير دلالة الآية على هذا الوجه في تفسير الفساد، فمن أحسن ما رأيت فيه قول الزمخشري^(٦) في الكشف: (والمعنى: لو كان يتولاهما ويدبر أمرهما آلهة شتى، غير الواحد الذي هو فاطرهما، لفسدتا، وفيه دلالة على أمرين:

(١) يقول المقبلي: (وليست الآية الكريمة هي دليل التمانع كما يزعمون، حتى يرد عليها ما ذكرنا؛ لأنه لم يدع أحد إلهاً حكيمًا مماثلاً للباري تعالى، والآية رد على المدعين لوقوع الآلهة، وإنما ادعوا أصنامًا وحجارة ونحوها...)
الأرواح النوافح حاشية على العلم الشامخ: ص ٣٠٢.

(٢) انظر معالم التنزيل: ٢٤١/٣.

(٣) انظر تفسير القرآن العظيم: ١٩٤/٣.

(٤) انظر فتح القدير: ٤٠٢/٣.

(٥) انظر تيسير الكريم الرحمن: ٢٧٢/٣، ٢٧٣.

(٦) هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر، العلامة أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي، النحوي، اللغوي، المتكلم المعتزلي، المفسر، يلقب بجار الله، ممن برع في الأدب والنحو واللغة، وكان متظاهرًا بالاعتزال داعية إليه، توفي سنة ٥٣٨ هـ. انظر طبقات المفسرين للسيوطي: ص ١٠٤، ١٠٥.

أحدهما - وجوب ألا يكون مدبرهما إلا واحدا.
والثاني - ألا يكون ذلك الواحد إلا إياه وحده، لقوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾.
فإن قلت: لم وجب الأمران؟

قلت: لعلمنا أن الرعية تفسد بتدبير الملكين، لما يحدث بينهما
من التغالب والتناكر والاختلاف؛ ... ولأن هذه الأفعال^(١) محتاجة
إلى تلك الذات المتميزة بتلك الصفات، حتى تثبت وتستقر^(٢).

ومانبه إليه الزمخشري من دلالة الاستثناء في الآية على معنى زائد
في الآية على مجرد نفى التعدد - وهو ألا يكون ذلك الواحد إلا الله
القدير على كل شيء - قد سبقه بالإشارة إليه الماوردي^(٣) في تفسيره،
حيث ذكر إنه على هذا الوجه في تفسير الاستثناء يكون المقصود بالآية
إبطال ألوهية غير الله - تعالى -، من جهة عجزه عن القيام بأمر السموات
والأرض، مما يفضي إلى فسادهما.

بل إن الماوردي ينبه إلى دلالة أشرف وأهم، حيث ينص على
أن المقصود بإبطال عبادة غير الله - عز وجل -، بناءً على عجزه عن
التدبير^(٤).

وهذا يدعونا إلى ذكر ماوفق إليه غير واحد من المفسرين، من
التنبيه إلى دلالة الآية على توحيد الإلهية، حتى على القول بتفسير

(١) يشير إلى تدبير أمر السموات، أو إلى ما ذكر في الآية التي قبلها من الإنشار.

(٢) الكشف: ٣/٧، ٨.

(٣) هو علي بن محمد بن حبيب القاضي، أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي،
كان حافظاً للمذهب، عظيم القدر، مقدماً عند السلطان، له المصنفات
الكثيرة في كل فن، توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر طبقات المفسرين للسيوطي:
ص ٧١، ٧٢.

(٤) انظر النكت والعيون: ٣/٤٤٢.

الفساد باختلال نظام العالم .

ومن هؤلاء الشيخ عبدالرحمن السعدي، حيث فسر فساد السموات والأرض بأنه فساد لهما في ذاتهما، وفساد لمن فيهما من المخلوقات^(١)، وشيخ الإسلام ابن تيمية يقرر هذا الجمع بين الدالتين في بعض المواضع، مع أنه يصرح في مواضع أكثر بأن الفساد في الآية إنما يقصد منه الفساد المعنوي، الناشئ عن عبادة غير الله - تعالى -؛ فمن ذلك قوله في نص يحتاج إلى تأمل، للتوفيق بينه وبين سائر كلامه في تأكيد مباينة هذه الآية لما قاله المتكلمون، يقول مبيناً وجه لزوم الفساد في الآية:

(ووجه بيان لزوم الفساد: أنه إذا قُدِّرَ مدبران، [ما تقدم من أنه]^(٢) يمتنع أن يكونا غير متكافئين؛ لكون المقهور مربوباً لارياً، وإذا كانا متكافئين امتنع التدبير منهما، لأعلى سبيل الاتفاق، ولا على سبيل الاختلاف، فيفسد العالم بعدم التدبير. . وهذا من جهة امتناع الربوبية لاثنين، ويلزم من امتناعهما امتناع الإلهية، فإن ما لا يفعل شيئاً لا يصلح أن يكون رباً يعبد، ولم يأمر الله أن يعبد)^(٣).

والذي أراه أن هذا هو الاتجاه المرضي في تقرير دلالة الآية، وأنه أولى من قصر دلالتها على أحد نوعي التوحيد دون الآخر، والله أعلم. وقد نبه ابن المنير^(٤) في تعليقه على الكشاف إلى لطيفة مهمة، في

(١) انظر تفسير السعدي: ٢٧٢/٣، ٢٧٣.

(٢) يبدو لي أن هذه العبارة زائدة، وقد أضافها المحقق من بعض النسخ الخطية.

(٣) منهاج السنة: ٣٣٣/٣، ٣٣٤، أما نفيه أن تكون طريقة المتكلمين هي طريقة القرآن فانظره في درء تعارض العقل والنقل: ٣٧٨/٩.

(٤) هو ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجُدامي المالكي، المعروف بابن المنير، قاضي الإسكندرية، كان إماماً فاضلاً متبحراً في العلوم، توفي سنة ٦٨٣هـ. انظر النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي: ٣٦١/٧.

تقرير دلالة الآية على معنى التمانع، ربما يكون فيها تضيق لشقة الخلاف .
وهي أن الآية الكريمة سُبقت بقوله - تعالى - : ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا إِلَهًا
مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾ ^(١) ، وفي هذا إلزام لهم بلازم ما ادعوه
لمعبوداتهم من استحقاق العبادة، وهو كونها قادرة على إحياء الموتى ،
ثم أبطل بعد ذلك بهذه الآية ^(٢) الدعوى ولازمها .

وجاء الإبطال مقتصرًا على صورة واحدة من الصور المفترضة
لتعدد الآلهة، كانت أدق الصور والأقسام المفترضة، وهي أن تكون
هذه الآلهة موصوفة جميعها بصفات الكمال، الشاملة للقدرة على إحياء
الموتى .

وأعرضت الآية عن الصور الأخرى، كأن لا يتصف بالكمال أحد
من الآلهة، أو أن يتصف به أحدها دون البقية؛ لأن هذه مما يُعلم بطلان
التعدد فيها بالبداهة، ولا ينتظم هذا إلا على أن يكون المقصود من قوله
- تعالى - : ﴿ هُمْ يُنْشِرُونَ ﴾ إلزام المشركين ادعاء الكمال لآلهتهم ^(٣) .

وهذا يوافق ما مرّ في المطلب السابق، من أن عدم إنكار مشركي
العرب لتوحيد الربوبية لا يمنع من أن يكون الاستدلال له مطلبًا شرعيًا،
فيكون الشرع قد نزل من لم يأت بمقتضاه من توحيد العبادة منزلة من
أنكره .

وهناك نظرة أخرى في تفسير الفساد المذكور في الآية، أرى أن
فيها جمعًا بين الأقوال، وهي أن نقول: إن الفساد يقع في السموات

(١) سورة الأنبياء: ٢١ .

(٢) أي قوله - تعالى - : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٢] .

(٣) انظر حاشية ابن المنير على كشف الزمخشري: ٧/٣، وقد قال ابن المنير
بعد هذا الشرح النفيس: (فتأمل هذا الفصل بعين الإنصاف تجد أنفس
الأنصاف). وقد ذكر نحوه، أو قريبًا منه الآلوسي في تفسيره: ٢٧/٩، ٢٨ .

والأرض بحسب وقوع عبادة غير الله - تعالى -، فهو نسبي .
وعلى هذا القول يكون الفساد منحصرًا في الأرض، بدلالة قوله
- تعالى - : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾^(١)، وقوله
- تعالى - : ﴿وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^(٢) فإنه جاء خلال
الأمر بدعاء الله - تعالى -، وهو مخ العبادة .

أما السموات فقد سلمت من الفساد، لسلامة سكانها من الانصراف
عن عبادة الله - تعالى -، أو الفتور عنها .

وعلى هذا يكون معنى الآية : لو كان في السموات والأرض آلهة
مع الله تعبد عبادة عامة لأدى ذلك إلى فساد السموات والأرض بعامته .
والذي يمكن أن يورد على هذا المعنى هو أنه متعارض مع تصريح
الآية بانتفاء وقوع الفساد، كما هو مستفاد من أداة الشرط (لو) وجوابها .

ويمكن الجواب عن هذا بما سبق ذكره من أن المحققين من
النحاة على أن (لو) إنما تفيد امتناع الشرط دون جوابه، وبأن الفساد
المتنفي وقوعه هو الفساد العام المطبق الشامل للسموات والأرض ومن
فيهن، كما قال - تعالى - : ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ
وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾^(٣) .

لكن يرد أيضًا على هذا المعنى أنه يلزم منه عدم تقييد الآلهة في
الآية بأنها آلهة بحق، حتى يتناول السياق الآلهة الموجودة فعلاً وإن
كانت زائفة، وهذا خلاف المتبادر من ظاهر الآية من أن المعنى : لو
كان فيهما آلهة غير الله تستحق أن تعبد لأوجب ذلك فساد السموات
والأرض .

(١) سورة الروم : ٤١ .

(٢) سورة الأعراف : ٥٦ .

(٣) سورة المؤمنون : ٧١ .

كما أنه يتنافى مع دلالة الآية على امتناع الشرط كما هو ظاهر، والله أعلم.

ثالثاً - قوله - تعالى - : ﴿ مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ ^(١) كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ^(٢) عِلْمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ^(٣) ۝ ﴾ .

تضمنت هذه الآية الكريمة أصرح الأدلة العقلية القرآنية على توحيد الربوبية، إذ بُني امتناع تعدد الآلهة ^(٣) فيها على اتصافها جميعاً بصفات الربوبية، التي من أظهرها الخلق، والقدرة، والعلو على كل شيء، مما يدل صراحة على أن المراد بالإله فيها الرب ^(٤).

ولهذا لم يحصل خلاف بين مفسري السلف والخلف على دلالتها على هذا المطلب، كما هو الحال في الآيتين السابقتين، وإن كان هناك تباين في كيفية تقرير هذه الدلالة.

(١) (الذهاب هنا مستعار للاستقلال بالمذهب به، وعدم مشاركة غيره له فيه) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور: ١١٤/١٨، بتصرف يسير.

(٢) سورة المؤمنون: ٩١، ٩٢.

(٣) قد استغنى هذا السياق القرآني بالاستدلال على انتفاء تعدد الآلهة عن الاستدلال على انتفاء اتخاذ الولد، وذلك إما لظهور فساده، أو بناءً على أن ابن الإله يلزم أن يكون إلهاً، إذ الولد يكون من جنس والده وجوهره، انظر روح المعاني للآلوسي: ٢٦٠/٩.

(٤) يدل على هذا سباق الآية وسياقها، انظر تفسير السعدي: ٣٧٢/٣، ففيه ما يؤيد هذا. ومعلوم أن لفظي إله ورب في القرآن قد يتحدان في المعنى، وقد يفترقان بحسب اجتماع اللفظين وافتراقهما، انظر بيان هذا في مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب: ١٧/٥ عن دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب: ص ٣٣٥ للدكتور عبدالعزيز عبداللطيف، ولا يعني هذا عدم دلالة الآية على توحيد الألوهية، بل هي تدل عليه من طريق الاقتضاء، إذ هو مقتضى توحيد الربوبية.

وكثير من المفسرين يفسرونها بدليل التمانع، ويجعلونها مفصلة
لآية الأنبياء، ومبينة لمقتضى الفساد المذكور فيها^(١).

ويُربي ابن تيمية على هذا التقرير للدليل الآية، ويبين أن في هذه
الآية برهانين يقينيين على امتناع تعدد الأرباب.

فالبرهان الأول في قوله - تعالى -: ﴿إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ لَئِمٍ بِمَا خَلَقَ﴾،
وقد علم أن ذلك لم يحصل، فإذا لم يحصل مع الله - تعالى - إله؛ فإن
ما ذكر في البرهانين لازم لثبوت إله مع الله - تعالى -، وإذا علم انتفاء
اللازم، علم انتفاء الملزوم قطعاً.

وبيان هذا التلازم - كما يذكر ابن تيمية^(٢) - أنه إذا كان مع الله
- تعالى - إله امتنع أن يكون هذا الإله مستقلاً بخلق العالم مع أن الله
- تعالى - مستقل بخلق العالم، إذ إن هذا جمع بين النقيضين، وفساده
معلوم بالضرورة، وامتنع أيضاً أن يكون هذا الإله مشاركاً له أو معاوناً؛
لأن ذلك يستلزم عجز كل منهما، والعجز يعود على الألوهية بالإبطال.

وبيان ذلك العجز، أن أحدهما إذا لم يكن قادراً إلا بإعانة الآخر،
لزم عجزه حال الانفراد، وامتنع أن يكون قادراً حال الاجتماع؛ أما
الأول فواضح؛ وأما الثاني فلأنه دور قبلي^(٣)، فإن هذا لا يكون قادراً
حتى يجعله الآخر قادراً أو يعينه الآخر، وذاك لا يجعله قادراً ولا يعينه
حتى يكون هو قادراً، وهو لا يكون قادراً حتى يجعله ذاك أو يعينه،

(١) انظر المحرر الوجيز لابن عطية: ١٥٤/٤، وتفسير ابن كثير: ٢٨٠/٣.

(٢) انظر منهاج السنة النبوية: ٣١٥/٣، ومابعدهما.

(٣) الدور القبلي (هو أن أن يكون هذا قبل ذاك، وذاك قبل هذا، وذاك فاعلاً
لهذا، وهذا فاعلاً لذاك، فيكون الشيء فاعلاً لفاعله، ويكون قبل قبله).
الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ٢٥٧. وانظر التعريفات للجرجاني:
ص ١٠٥.

فامتنع أن يكون أحدهما قادراً، فامتنع أن يكون لكل واحد منهما فعل حال الانفراد وحال الاجتماع، في حين أن ألوهية كل منهما تستلزم أن يكون قادراً عند انفراده، فلا بد أن يمكن أحدهما أن يفعل فعلاً لا يشاركه الآخر فيه، وحيث أن يكون مفعول هذا متميزاً عن مفعول هذا، فيذهب كل إله بما خلق، هذا بمخلوقاته، وهذا بمخلوقاته، وهذا غير واقع؛ فإنه ليس في العالم شيء إلا وهو مرتبط بغيره من أجزاء العالم، فإذا: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ﴾^(١)، هذا تقرير البرهان الأول في الآية.

أما البرهان الثاني: وهو في قوله - تعالى -: ﴿وَلَمَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فينبني على امتناع كونهما متساويين في القدرة، وإلا كان مفعول كل منهما متميزاً عن مفعول الآخر، وهو باطل كما تقدم؛ لأنهما إذا كانا كذلك لم يفعلوا شيئاً حال الاتفاق، ولا حال الاختلاف، سواء كان الاتفاق لازماً، أو كان الاختلاف هو اللازم، أو جاز الاتفاق وجاز الاختلاف؛ لأنه إذا قدر لزوم اتفاقهما فإن أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل، وليس تقدم أحدهما أولى من تقدم الآخر لتساويهما، فيلزم ألا يفعل واحد منهما، فإن قدر التقارن بين إرادتيهما وفعلهما، فالتقدير أنه لا يمكن أحدهما أن يريد ويفعل إلا مع الآخر، فتكون إرادته وفعله مشروطة بإرادة الآخر وفعله، فيكون كل منهما عاجزاً حال الانفراد، ويمتنع مع ذلك أن يصيرا قادرين كما تقدم.

أما إذا قدر لزوم اختلافهما، فإنه يمتنع مع تساويهما أن يفعلوا شيئاً؛ لأن هذا يمنع هذا، وهذا يمنع هذا؛ لتكافؤ القدرتين، فلا يفعلان شيئاً، وأيضاً فإن امتناع أحدهما مشروط بمنع الآخر، فلا يكون كل منهما ممنوعاً حتى يمنعه الآخر، فيلزم أن يكون كل منهما مانعاً

(١) سورة المائدة: ٧٣.

ممنوعاً، وهذا ممنوع...

أما إذا قدر إمكان اتفاقهما وإمكان اختلافهما، فإن تخصيص أحدهما دون الآخر يكون محتاجاً إلى مرجح، ولا مرجح إلا هما، وترجيح أحدهما دون الآخر محال، واتفاقهما على ترجيح أحدهما يفتقر إلى مرجح آخر، فيلزم التسلسل في العلل.

فتبين أنه لو قدر إلهان متكافئان في القدرة لم يفعلوا شيئاً، لاحال الاتفاق، ولاحال الاختلاف، فلا بد أن يكون حينئذ - إذا قدر إلهان - أن يكون أحدهما أقدر من الآخر، فتبطل ألوهية الآخر، وهو المطلوب^(١).

ولاشك أن القارىء قد لاحظ تطويلاً في تقرير هذه الحجة على توحيد الربوبية، وهو أمر ليس بمعتاد في براهين القرآن وحججه، التي تميزت بالسهولة، والبعد عن التكلف والتعقيد، والحق أنه كذلك الأمر حتى في هذه الحجة، فالآية إنما هي في كلمات معدودة سهلة، وإنما دعا الإمام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - إلى هذا البسط للدلالة الآية - مع أننا لم نذكر إلا ملخص كلامه - ماشغب به بعض أهل الكلام، من القول بأن هذه الحجة إقناعية لا برهانية، لإمكان اتفاق الإلهيين على خلق العالم وتدبير شئونه، وأن هذا هو الأليق بمقام الألوهية، حيث كمال العلم والحكمة، وقد مرّ في خلاصة تقرير الشيخ للدلالة الآية ما أبطل هذه الشبهة غاية الإبطال.

(١) اختصرت تقرير هذين البرهانين بشيء من التصرف من كلام ابن تيمية في منهاج السنة: ٣/٣١٣ - ٣٢٥، والعجيب أن الشيخ - رحمه الله - بعد هذا التقرير قال: (وهذا بعض تقرير البرهانين اللذين في القرآن).

وقد ذكر الشيخ الدكتور محمد خليل هراس أنه لم يجد من سبق ابن تيمية إلى هذا التقرير، انظر ابن تيمية السلفي: ص ٩١، وانظر درء تعارض العقل والنقل: ٩/٣٥٥ - ٣٦١، والصواعق المرسلة لابن القيم: ٢/٤٦٣ - ٤٦٤.

كما مر أيضًا عند الكلام على دليل التمانع عند المتكلمين إبطال ما أُورِدَ عليه من شبه.

وبما ذُكِرَ من تقرير لدلالة الآية يتبين أن برهان التمانع الذي يذكره المتكلمون لإثبات الوحدانية غير مقطوع الصلة بالأدلة القرآنية، وخصوصًا آية المؤمنون هذه.

ففضية التغالب والتنازع جامع يجمع بينهما، ولعل هذا يعطيه شيئًا من الصبغة الشرعية، الأمر الذي جعل أكثر المفسرين يربطون بينه وبين دلالة الآيات القرآنية.

أما إذا اعتبرنا أن صحته في نفسه وسلامته كافيين في إضفاء الشرعية عليه، فلا شك في شرعيته بهذا الاعتبار، كما سبق أن ذكرنا، والله أعلم.

الفصل الثالث

أدلة الكمال والتنزيه

مقدمة

المقصود هنا بيان غناء نصوص الوحي في هذا الباب بالدلائل العقلية اليقينية، السالمة ممّا في دلائل أهل الأهواء والبدع الكلامية من التناقض واللوازم الباطلة، والقول على الله - تعالى - بلا علم؛ فإن المعطلة - نفاة الصفات الإلهية كلياً أو جزئياً - لهم صولة وجولة في هذا الشأن، ليست كغيرها في بقية أبواب الاعتقاد، وهم في ذلك لا يلوون على شيء مما جاء به النبي ﷺ، زاعمين أنه لم يتكلم في الصفات الإلهية بما يعول عليه، أو أنه لم يتكلم في ذلك ببيان أصلاً^(١).

يقول ابن تيمية: (المعطلة نفاة الصفات أو بعضها لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول ﷺ، إذ كان ذلك يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون على ما يظنون أنه أدلة عقلية، ويعارضون به ما جاء به الرسول).

وحقيقة قولهم: إن الرسول لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه، لامن سمع ولا من عقل، بخلاف غير الصفات، فهم يعترفون بأن الرسول ذكر في القرآن أدلة عقلية على ثبوت الرب، وصدق الرسول، وقد

(١) انظر كلام القاضي عبد الجبار المتقدم في ص: ١٤٨، ويقول الدهلوي في كتابه «حجة الله البالغة» وهو يتكلم عن الصفات: (والحق في هذا المقام: أن النبي ﷺ لم يتكلم فيه بشيء...) والعجيب أنه قال بعد ذلك: (والحق أن صفاته وأسماءه توقيفية...): ١٩٢/١.

يقولون أيضًا: إنه أخبر بالمعاد، أما الصفات، فزعموا أن الحق الذي دل عليه البرهان هو نفيها، ولكن لما رأوا أن الرسول إنما ذكر الإثبات، ولم يذكر ما يزعمون من النفي، ولا ذكر دليلًا عقليًا عليه، نسبوا إلى ما جاء به الرسول أنه ليس فيه دليل سمعي ولا عقلي، ولا خبر يبين الحق، ولا دليل يدل عليه، فعاقبهم الله بجنس ذنوبهم، فكان ما يقولونه في هذا الباب خارجًا عن العقل والسمع، مع دعواهم أنه من العقليات البرهانية، فإذا اختبره العارف وجده من الشبهات الشيطانية^(١).

وليس من غرض هذا البحث تفصيل الردّ على نفات الصفات وأصناف المعطلة، فإن الكلام في هذا المجال يطول جدًّا، وقد تصدى له علماء السلف قديمًا وحديثًا، وبيّنوا بطلان قول المعطلة بالأدلة القطعية، الثقلية والعقلية، بما لا مزيد عليه^(٢).

ولما كان هذا البحث محصورًا في الدلالات العقلية دون السمعية، وجب التمييز بين ماهو سمعي وماهو عقلي، من صفات الله - تعالى -؛ وذلك لبيان ما يتناوله البحث من الدلائل الكثيرة في هذا الباب الواسع، أما أسماء الله - تعالى - فلا يخفى كونها سمعية، فلا علاقة لها بهذا البحث.

والصفات السمعية هي التي لا سبيل للعقل إلى معرفتها إلا من جهة إخبار الوحي بها، لذلك تسمى: الصفات الخبرية، ومن أمثلتها صفات: الوجه، واليدين، والعين، والمجيء، والنزول، والاستواء

(١) مجموع الفتاوى: ١٣/١٧٥، ١٧٦ [بتصرف].

(٢) انظر على سبيل المثال: مجموعة «عقائد السلف» لجمع من الأئمة، وشرح اعتقاد أهل السنة للآل كاثي، ومؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لاسيما التدمرية، ونقض التأسيس، ودرء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة، ومؤلفات تلميذه ابن القيم؛ خصوصًا الصواعق المرسلة، واجتماع الجيوش الإسلامية، والنونية، وغيرها كثير.

على العرش، وغيرها، فهذه لاسبيل إلى إثباتها لله - تعالى - إلا السمع، على أن العقل وإن كان لا يثبتها مباشرة، فإنه كذلك لا يدل على انتفائها، أو امتناع اتصاف الله - تعالى - بها^(١)، وإنما تكون علاقتها بالدلائل العقلية من جهة ثبوت صدق المخبر بها، وما قام على ذلك من أدلة عقلية، فمستندها العقلي: دلائل النبوة العقلية.

وأما الصفات العقلية: فهي ما كان للعقل مجال في إيجابها لله - تعالى -، مستندًا في ذلك إلى ماتمليه الفطرة، من وجوب اتصاف الخالق البارئ الأول بالكمال المطلق^(٢).

ولا يعني هذا استقلاله في إثباتها عن السمع، إلا أن يكون ذلك على سبيل التفصيل في التنزيه، فإن السمع إنما أتى به مجملًا، كما هو اللائق بالصفات السلبية^(٣).

أما الصفات الثبوتية، فقد جاء النقل بالتفصيل فيها، عقليها وسمعيها، وما كان عقليًا منها فليس المراد به أن العقل مستقل بإثباتها لله - تعالى -، بل المراد انضمام دلالة عليه إلى الدلالة السمعية الخبرية، فهي صفات نقلية عقلية، نقلية؛ لدلالة النقل عليها، وعقلية؛ لأن للعقل وجها في إدراك ثبوتها لله - تعالى -، ووجوب اتصافه بها، فخرج بذلك أن يقدر صفة يوجب العقل ثبوتها لله - تعالى - مع كون النقل لم يأت بها، ولم يشر إليها من قريب أو بعيد، فهذه لا يصح وجودها أصلاً، ضرورة كون الكتاب جاء تبياناً لكل شيء، وصفة الرب المعبود هي أولى شيء بالبيان.

(١) بل هو أقرب إلى إثبات بعضها كما سيأتي في ص: ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) وذلك كصفات القدرة، والعلم، والحياة، والعلو، والرحمة، وغيرها، وسيأتي ذكر الضابط لها إن شاء الله - تعالى - ص ٣٦٥.

(٣) لا يجوز نفي وصف عن الله - تعالى - إلا استناداً إلى دليل شرعي، إما مفصل، أو مجمل كما سيأتي في ص: ٣٧٧.

ولعل من نافلة القول أن نؤكد على أن ثبوت الكمال المطلق لله - تعالى - مسألة فطرية، يقر بها جميع الخلق، فهي رديفة للإقرار بالخالق من الأصل، إذ لا يتصور إثبات الخالق في الفطر إلا على وجه يكون فيه موصوفاً بمنتهى الكمال وغايته، فكماله ملازم لكونه خالقاً، لذلك كان الغالب على أدلة كمال الرب في القرآن والسنة أن تكون سمعية.

كما أنه لم يقع خلاف في هذه المسألة من حيث الأصل والمبدأ، وإنما وقع الخلاف العظيم فيها من جهة بيان صفات الكمال وتفصيلها، فالذين لم يعتصموا بالوحي في هذا المجال، وأطلقوا العنان لأهوائهم التي يسمونها: عقولاً، غلّوا في اتجاهين: إما في التنزيه المفرط، المؤدي إلى التعطيل، وهذا حال أكثر أهل الأهواء، ومنهجهم في الصفات معاكس تماماً لطريقة الكتاب والسنة، ومنهج السلف، حيث يعتمدون الإثبات المجمل، والنفي المفصل^(١)، وإما في الإثبات المفرط، غير المنضبط بنفي المثل^(٢).

وأما الذين اعتصموا بالوحي ومنهاج النبوة، فقد هداهم الله - تعالى - لما اختلف فيه من الحق بإذنه ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣)، فتمسكوا بطريقة الكتاب والسنة في الصفات، التي تنص على الإجمال في النفي والتنزيه، والتفصيل في الإثبات، على أساس نفي المثل، ونفي إدراك كيفية الصفة، مع معرفة معناها المميز للصفات بعضها من بعض^(٤).

(١) انظر مثلاً مذكره الأشعري عن توحيد المعتزلة في مقالات الإسلاميين: ٢٣٥/١.

(٢) انظر مذكره البغدادي عن الكرامية في الفرق بين الفرق: ٢١٦، ٢١٧.

(٣) سورة البقرة: ٢١٣.

(٤) انظر قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل في فتاوى ابن تيمية: ٣٧/٦.

وفيما يلي سوف أعرض - إن شاء الله تعالى - ماوقفت عليه من الطرق العقلية التي استخدمها القرآن، أو أشار إلى دلالتها على صفات الكمال لله - تعالى -^(١). ثم أتبع ذلك بما ورد في القرآن والسنة من الاستدلال العقلي على تنزيه الله - تعالى - عن العيوب والنقائص.

(١) انظر تفسير سورة العلق لابن تيمية في الفتاوى: ٣٥٦/١٦ - ٣٥٨ حيث ذكر بعض الطرق القرآنية في إثبات صفات الكمال، وقد أوردتها هنا من غير التزام بترتيبه.

المبحث الأول

أدلة الكمال

أولاً - دلالة أفعال الله - تعالى -

تتجلى آثار صفات الله - تعالى - في مفعولاته، سواء كان ذلك في مخلوقاته أو كلماته، كما تتجلى في أفعاله - تعالى -، كالإحياء والإماتة، والبرء والإعدام، والرّزق، والخفض والرفع، وإنزال الغيث، وإهلاك العصاة، وإرسال الرسل، وتدبير شئون الخلائق، وغير ذلك من أفعال الرب - تعالى -، فما كان من هذه الأفعال مشاهدًا محسوسًا بالنسبة للمستدل، فإنه يدل على الصفات دلالة حسية عقلية، لا تستند إلى السمع، وذلك كالأفعال المذكورة، فإنها - دون شك - دالة على كمال قدرة فاعلها، وكمال حكمته، وكمال رحمته وعلمه، بل إن إهلاكه للعصاة والمكذّبين للرسل دال على غضبه وانتقامه، وقهره وجبروته، كما أن إنعامه على عباده وإحسانه إليهم دال على رحمته ولطفه وحنانه.

وقد تقدم في الفصل الأول أمثلة كثيرة لهذا النوع من الأدلة العقلية الشرعية على صفات الكمال^(١)، وأشرنا إلى أن هذه المخلوقات مع كونها تدل على خالقها من وجوه كثيرة؛ فإنها تدل على كثير من صفات الكمال الثابتة له، بل إن من أعظم الطرق الشرعية للاستدلال على وجود الخالق - جل وعلا - : التعرف عليه من خلال آثار صفاته في مفعولاته. ولما كانت هذه الدلالة في غاية الظهور والبيان، فقد أغنى ما سبق

(١) راجع ص: ٢٠٩ - ٢٩٥.

ذكره هناك عن إعادته هنا، إلا أنني أود أن أنبه إلى بعض الأمثلة من النصوص الشرعية التي تضمنت استدلالاً صريحاً بأفعال الله - تعالى - على بعض صفاته، حيث إن أفعال الله - تعالى - لا تنحصر في الخلق، بل هي أشمل وأعم، فكلام الله - تعالى - مثلاً - هو من أفعاله المتعلقة بمشيئته، والقرآن من كلامه، وكل ذلك ليس بمخلوق، وله دلالة عظيمة على صفات الكمال لله - تعالى -، وكذلك أحكام الله - تعالى - الشرعية كما سيأتي^(١)، وإليك فيما يلي بعض الأمثلة الصريحة على هذا الضرب من الاستدلال:

١ - قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّكُمْ عَلَيْكُمْ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۖ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٢).

فهذه الآية الكريمة فيها أعظم دليل يمكن أن يقام على صفة العلم لله - تعالى -، بل دلت على العلم بالجزئيات، الذي أنكره الفلاسفة وغلاة القدرية، وأكفرهم السلف بذلك، ودالاتها تبين من وجوه:

أ - أن الخلق هو الإبداع بتقدير سابق، متضمن تقدير المخلوقات في العلم قبل تكوينها.

ب - أن خلق الخالق مشروط بتصوره للمخلوق قبل أن يخلقه؛ لأنه يخلقه بإرادة، والإرادة مشروطة بالعلم، إذ إرادة ما لا يشعر به محال، وهذه - كما يقول ابن تيمية - هي الطريقة المشهورة لنظار المسلمين، وطرد هذه الدلالة على أصول السنة أن من سوى الله - تعالى - لا يخلق شيئاً؛ لأنه لا يحيط علماً بجزئيات أفعاله، فلا يكون خالقاً لها، وإن كان شاعراً مريداً لها من بعض الوجوه، فهو فاعل لها من ذلك الوجه.

(١) انظر ص: ٣٥١.

(٢) سورة الملك: ١٣، ١٤.

ج- أن علم الله - تعالى - بنفسه يستلزم علمه بسائر مخلوقاته؛ باعتباره خالقاً لها، إذ هو سببها التام، والعلم بالأصل يوجب العلم بالفرع.

د- أنه - تعالى - لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفي، كما يظهر من صنعه، وهذا هو المقتضي للعلم بالأشياء، فيجب وجود المقتضى؛ لوجود السبب التام.

هـ- أن المخلوقات فيها من الأحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها؛ لأن العمل المتقن يمتنع صدوره من غير العالم.

ومن خلال هذه الوجوه تُعلم دلالة الآية القاطعة على علم الله - تعالى - بالجزئيات والكماليات وكل شيء؛ فإن من أقر بأن الله - تعالى - هو الخالق، وأنه خالق الصدور، وماتضمنته من الخطرات، فكيف تخفى عليه وهي خلقه؟^(١).

وهذا التقرير لدلالة الآية يصح على كلا التقديرين في إعراب (من) في الآية، فسواء قُدرت مرفوعة على الفاعلية، فيكون المعنى: ألا يعلم الخالق الذي شأنه الخلق؟.

أو قُدرت منصوبة على المفعولية، فيكون المعنى: ألا يعلم الرب مخلوقه ومصنوعه، فعلى كلا التقديرين، فالدلالة صحيحة صريحة^(٢). يقول ابن رشد معلقاً على هذا الدليل في الآية:

(وجه الدلالة: أن المصنوع يدل من جهة الترتيب الذي في أجزائه

(١) انظر هذه الوجوه في مجموع الفتاوى: ٦٠/١٦، ٣٥٤، ٣٥٥، ودرء تعارض العقل والنقل: ١١٤/١٠، ١١٧، وشرح الأصفهانية: ص ٢٤ وقد أوردت عبارات ابن تيمية بتصرف.

(٢) وقد ضعف النحّاس التقدير بالنصب، كما في إعراب القرآن: ٤٧٠/٤، بينما رجّحه أبو حيان في البحر المحيط: ٣٠٠/٨، وانظر الصواعق المرسلة لابن القيم: ٤٩٢/٢.

- أعني كون صنع بعضها من أجل بعض-، ومن جهة موافقة جميعها للمنفعة المقصودة لذلك المصنوع أنه لم يحدث من صانع هو طبيعة، وإنما وجدت عن صانع رتب ما قبل الغاية لأجل الغاية، فوجب أن يكون عالمًا به.

مثال ذلك: أن الإنسان إذا نظر إلى البيت، فأدرك أن الأساس إنما صُنِعَ من أجل الحائط، وأن الحائط من أجل السقف، تبين أن البيت إنما وجد عن فاعل عالم بصناعة البناء، وهذه الصفة هي صفة قديمة، إذ لا يجوز عليه أن يتصف بها وقتًا ما^(١).

٢ - قوله - تعالى -: ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلِيدَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٢).

هذه الآية قد صرحت بأن جعل الكعبة ومتعلقاتها مما ذكر في الآية قيامًا للناس، - أي لمن كان يحرم ذلك من العرب ويعظمه، جعله قوامًا لمن لا قوام له منهم، فهو بمنزلة الرئيس الذي يحجز قوتهم عن ضعيفهم، ومسيئهم عن محسنهم، وظالمهم عن مظلومهم -^(٣)، صرحت بأن ذلك له حكمة عظيمة، وهي العلم بأن الله - تعالى - يعلم ما في السموات وما في الأرض، وأن الله بكل شيء عليم، وذلك واضح من لام التعليل في قوله - تعالى -: (لتعلموا).

ووجه الدلالة هنا على علم الله - تعالى - بمصالح خلقه ظاهر من

(١) مناهج الأدلة: ص ٧٠.

(٢) سورة المائدة: ٩٧.

(٣) (القيام في الأصل مصدر قام إذا انتقل على رجليه، ويُستعار للنشاط، ويستعار من ذلك للتدبير والإصلاح؛ لأن شأن من يعمل عملاً مهمًا أن ينهض له.. فالقيام هنا بمعنى الإصلاح والنفع) التحرير والتنوير لابن عاشور: ٥٦/٧.

ترتب ذلك على ماشرعه لهم، حتى ظهرت آثاره عليهم، وأصبح واقعًا محسوسًا لديهم.

ولكن ماهو وجه الدلالة في ذلك على أنه - تعالى - يعلم مافي السموات ومافي الأرض، وأنه تعالى بكل شيء عليم؟.

جواب ذلك كما يقول ابن عاشور، (أنه - تعالى - أمر ببناء الكعبة في زمن إبراهيم، فلم يدر أحد يومئذ إلا أن إبراهيم اتخذها مسجدًا، ومكة يومئذ قليلة السكان، ثم إن الله أمر بحج الكعبة، وبحرمة حرمتها، وحرمة القاصدين إليها، ووَقَّت للناس أشهر القصد فيها، وهدايا يسوقونها إليها، فإذا في جميع ذلك صلاح عظيم، وحوائل دون مضار كثيرة بالعرب لولا إيجاد الكعبة. . فكانت الكعبة سبب بقائهم، حتى جاء الله بالإسلام، فلاشك أن الذي أمر ببنائها قد علم أن ستكون هنالك أمة كبيرة، وأن ستحمد تلك الأمة عاقبة بناء الكعبة، ومامعه من آثارها، وكان ذلك تمهيدًا لما علمه من بعثة محمد ﷺ فيهم، وجعلهم حملة شريعته إلى الأمم، وماعقب ذلك من عظم سلطان المسلمين، وبناء حضارة الإسلام)^(١).

فهذا وجه الدلالة على أن الله - تعالى - يعلم مافي الأرض، وأما مافي السموات فمن باب أولى، باعتبار أنها أقرب إليه، وأنه - تعالى - أعنى بها^(٢).

قال ابن عاشور: (وأما دلالة ذلك على أنه بكل شيء عليم: فلأن فيما ثبت من هذا العلم الذي تقرر، من علمه بما في السموات ومافي الأرض، أنواعا من المعلومات، جليلة ودقيقة، فالعلم بها قبل وقوعها لامحالة، فلو لم يكن يعلم جميع الأشياء لم يخل من جهل

(١) التحرير والتنوير: ٦٠/٦.

(٢) انظر المرجع السابق: ٦٠/٦.

بعضها، فيكون ذلك الجهل معطلاً لعلمه بكثير مما يتوقف تدبيره على العلم بذلك المجهول، فهو ما دبر جعل الكعبة قياماً وما نشأ عن ذلك إلا عن عموم علمه بالأشياء، ولولا عموم ما تم تدبير ذلك المقدر^(١).

ورغم وضوح دلالة هذه الآية على مدلولها وقطعية ذلك، إلا أن أقواماً من الزنادقة - كما يذكر الإمام ابن قتيبة رحمه الله - أنكروا الارتباط بين أول الآية وآخرها، وظنوا بعماهم أن ذلك خلل في القرآن، فأبانوا بذلك عن جهل فاضح، وحاشا القرآن أن يأتيه الباطل من بين يديه أو من خلفه، وقد تصدى الإمام ابن قتيبة للرد عليهم، فكان مما قاله جواباً على استشكالهم هذه الآية:

(وتأويل هذا أن أهل الجاهلية كانوا يتغاورون، ويسفكون الدماء بغير حقها، ويأخذون الأموال بغير حلها، ويخيفون السبل، ويطلب الرجل منهم الثأر فيقتل غير قاتله، ويصيب غير الجاني عليه، ولا يبالي من كان، بعد أن يراه كفاً لوليه، ويسميه: الثأر المُنيم^(٢)، وربما قتل أحدهم حميمه بحميمه... وربما أسرف في القتل، فقتل بالواحد ثلاثة أو أربعة وأكثر.. فجعل الله الكعبة البيت الحرام، وماحولها من الحرم، والشهر الحرام، والهدى، والقلائد، قواماً للناس، أي: أمناً لهم، فكان الرجل إذا خاف على نفسه لجأ إلى الحرم فأمن. يقول الله - عز وجل -: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُخَفِّطُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾^(٣).

وإذا دخل الشهر الحرام تقسمتهم الرُّحل، وتوزعتهم النجع، وانبسطوا في متاجرهم، وأمنوا على أموالهم وأنفسهم.

(١) التحرير والتنوير: ٦٠/٦.

(٢) أي الثأر الذي فيه وفاء طلبته، كأنه لم يذق النوم قبل أخذه به. انظر لسان

العرب: ٥٩٧/١٢. مادة (نوم).

(٣) سورة العنكبوت: ٦٧.

وإذا أهدى الرجل منهم هذياً، أو قلّد بغيره من لحاء شجر الحرم،
أمن كيف تصرّف، وحيث سلك.

ولو ترك الناس على جاهليتهم وتغاورهم في كل موضع وكل
شهر لفسدت الأرض، وفني الناس، وتقطعت السبل، وبطلت المتاجر.
ف فعل الله ذلك لعلمه بما فيه من صلاح شؤونهم، ول يعلموا أنه كما علم
فيه الخير لهم، أنه يعلم أيضاً مافي السموات ومافي الأرض، من مصالح
العباد ومرافقهم، وأنه بكل شيء عليم.^(١)

وللكعبة شأن عظيم، من تأمل فيه لم يستغرب أن يجعلها الله
- تعالى - من أعظم أدلة علمه الشامل.

يقول ابن تيمية: (. . . وكذلك الكعبة، فإنها بيت من الحجارة،
بواد غير ذي زرع، ليس عندها أحد يحفظها من عدو، ولا عندها بساتين
وأمر يرغب الناس فيها، فليس عندها رغبة ولا رهبة، ومع هذا فقد
حفظها بالهيبة والعظمة، فكل من يأتيها يأتيها خاضعاً ذليلاً، متواضعاً
في غاية التواضع، وجعل فيها من الرغبة ما يأتيها الناس من أقطار
الأرض، محبة وشوقاً، من غير باعث دنيوي، وهي على هذا الحال
من ألوف السنين، وهذا مما لا يعرف في العالم لبنية غيرها . . . والكعبة
لها خاصة ليست لغيرها، وهذا مما حير الفلاسفة ونحوهم؛ فإنهم
يظنون أن المؤثر في هذا العالم هو حركات الفلك، وأن ما بنى وبقي
فقد بُني بطالع سعيد، فخاروا في طالع الكعبة، إذ لم يجدوا في الأشكال
الفلكية ما يوجب مثل هذه السعادة والفرح، والعظمة والدوام، والقهر
والغلبة)^(٢).

وأخيراً فلعل ما بسط ذكره في دلالة هذه الآية داخل في الآيات

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٧٣، ٧٤.

(٢) النبوات: ص ١٦٠، ١٦١.

البيانات، المذكورة في قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ (١٦) فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴿ (١) .

٣ - قوله - تعالى -: ﴿ فَأَنْظِرْ إِلَى آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (٢) .

هذه الآية مسوقة أصلاً للاستدلال بإحياء الأرض الميتة على القدرة على البعث، فهي دليل على صفة القدرة، والآيات مثلها كثيرة جداً، وسنرجى الحديث عن دلائل هذه الصفة إلى حين الكلام عن المعاد، فإن غالب استدلال القرآن على القدرة كان منصباً على تقرير إمكان البعث، وقدرة الله - تعالى - عليه، أما مانريده هنا من الآية فدلالتها على رحمة الله - تعالى -، حيث نبهت إلى أن ما يرى من إغاثة الله - تعالى - لعباده بإنزال المطر بعد قنوطهم، هو أثر حسي لرحمة الله - تعالى - ودليل عليها، فقد سبق هذه الآية قوله - تعالى -: ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ فَتُفْرِغُ سَحَابًا فَيَسْطُرُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُ السَّحَابَ مَوَدَّةً لِلنَّاسِ فَيُخْرِجُ مِنْ خِلَالِهِ أَصَابًا يَهْبِطُ مِنْهَا مَاءٌ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ (٤٨) وَلَئِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْشِرِينَ ﴿ (٤٩) فَأَنْظِرْ إِلَى آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ . . . ﴾ (٣) .

وفي هذه الآية ردّ قاطع على من يؤول الرحمة بالإنعام، حيث نصت على أن الإنعام المتمثل في إحياء الأرض بالنبات إنما هو أثر من آثار رحمة الله - تعالى -، التي هي صفة قائمة به - عز وجل -، على الوجه اللائق به - سبحانه - .

٤ - مارواه أبو الشيخ الأصبهاني بسنده عن أبي موسى - رضي الله عنه - أن موسى - عليه السلام - قال له قومه: أينام ربك؟ قال:

(١) سورة آل عمران: ٩٦ - ٩٧ .

(٢) سورة الروم: ٥٠ .

(٣) سورة الروم: ٤٨ - ٥٠ .

اتقوا الله إن كنتم مؤمنين . فأوحى الله إلى موسى - عليه السلام - أن
خذ قارورتين فاملأهما ماءً، ثم أمسكهما، ففعل، فنعس فنام، فسقطتا
من يده فانكسرتا، فأوحى الله - عز وجل - إلى موسى: إني كذلك أمسك
السموات والأرض أن تزولا، ولو نمتُ لزالتا^(١).

في هذا الأثر استدلال بما هو ماهد محسوس من أفعال الله - تعالى -
في هذا الكون على كمال حياته وقيوميته . والتنبيه إلى هذا الدليل بضرب
المثل بالقارورتين هو من جنس قياس الأولى، فإن حاجة السموات
والأرض إلى مدبر قيوم لا يغفل ولا ينام، أعظم من حاجة القارورتين
إلى مثل ذلك .

(١) العظمة: ٤٢٥/٢، برقم: (١١٩-٣) بتحقيق رضاء الله المباركفوري.
وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات: ص ٦٨.

ثانيًا - طريقة قياس الأولى

طريقة القياس هي أن الخالق أولى من المخلوق بالكمال في النفي والإثبات، فكل وصف كمال يثبت للمخلوق لانقص فيه بوجه من الوجوه وأمكن اتصاف الخالق به فهو أحق به، وواجب اتصافه به، وكل نقص تنزه عنه غيره فهو أولى بالتنزه عنه.

وهذا النوع من القياس هو الذي يجب سمعًا وعقلًا استعماله في حق الله - تعالى -، دون غيره، فلا يجوز في هذا الشأن استعمال قياس التمثيل، الذي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا قياس الشمول الذي يدخل فيه طرفا القياس تحت قضية كلية تستوي أفرادها، وذلك أن الخالق - سبحانه - ليس كمثله شيء، وهو مفارق كل المفارقة في صفاته للمخلوق^(١).

وقد تضمن هذه الطريقة كثير من نصوص الكتاب والسنة، كما جاء استعمالها في حق الله - تعالى - عند كثير من أئمة السلف، ولم يكن ذلك مقتصرًا على باب الكمال والتنزيه لله - تعالى -، بل جاء استعمال هذا القياس الشرعي في سائر أبواب الاعتقاد، كما سيأتي^(٢).

يقول ابن تيمية: (والأقيسة العقلية - وهي الأمثال المضروبة كالتى تُسمى: أقيسة منطقية، وبراهين عقلية، ونحو ذلك - استعمال سلف الأمة وأئمتها منها في حق الله - سبحانه وتعالى - ما هو الواجب، وهو ما يتضمن نفيًا وإثباتًا بطريقة الأولى؛ لأن الله - تعالى - وغيره لا يكونان متماثلين

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٢٩/١.

(٢) انظر ص: ٤٠٤، ٤٥٤، ٥٦٣.

في شيء من الأشياء، لافي نفي ولا إثبات، بل ماكان من الإثبات الذي ثبت لله - تعالى - ولغيره، فإنه لا يكون إلا حقًا، متضمنًا مدحًا وثناءً وكمالًا، والله أحق به، ليس هو فيه مماثلًا لغيره، وما كان من النفي الذي يُنفى عن الله وعن غيره فإنه لا يكون إلا نفي عيب ونقص، والله - سبحانه - أحق بنفي العيوب والنقائص عنه من المخلوق، فهذه الأقيسة العادلة، والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة.

فأما مايفعله طوائف من أهل الكلام، من إدخال الخالق والمخلوقات تحت قياس أو تمثيل يتساويان فيه، فهذا من الشرك والعدل بالله، وهو من الظلم، وهو ضرب الأمثال لله، وهو من القياس والكلام الذي ذمّه السلف وعابوه^(١).

ويدل قياس الأولى على صفات الكمال من طريقين: طريق الترجيح والتفضيل، وطريق دلالة الأثر على المؤثر، وأن واهب الكمال أحق به، وفيما يلي بيان كل منهما:

الأول - طريق الترجيح والتفضيل: وهو أن كل كمال ثبت للمخلوق المحدث المربوب الممكن، فإنه يكون ثابتًا للخالق المحدث الواجب من باب أولى، فطرةً وبداهة، لا لشيء إلا لكون هذا خالقًا قديمًا واجبًا، وذلك مخلوقًا محدثًا ممكنًا^(٢). وعلى هذا دلت الأدلة الكثيرة، ومنها:

١ - ماورد من ذكر المثل الأعلى في قوله - تعالى -: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣).
وقوله - تعالى -: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: ٥٣٦/٢.

(٢) انظر شرح الأصفهانية لابن تيمية: ص ٨٦.

(٣) سورة الروم: ٢٧.

وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ (١).

فإن المراد بالمثل الأعلى هنا: الوصف الأعلى والأكمل والأفضل، (وهو - كما يقول ابن القيم - الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان أعلى من غيره) (٢).

ومما يؤيد هذا التفسير للمثل الأعلى سياق الآيتين، فقد جاء ذكر المثل في سورة النحل، بعد ذكر ما افتراه المشركون من جعل الولد لله - تعالى -، حيث يقول - عز وجل -: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (٥٧) وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ﴿٦٠﴾ (٣).

فلما أثبتوا لله - تعالى - وتقدس الولد في أدنى وصفيه، وهو الأنثى، ردّ الله - تعالى - عليهم بأن هذا حكم سيء باطل، حيث جعلوا للخالق - جل وعلا - ما يعتبرونه نقصاً في حقهم ومذمة، وبين أنه - سبحانه وتعالى - هو الأولى بالتنزيه من كل نقص، وبالاتصاف بكل كمال، وأن هذا هو

(١) سورة النحل: ٦٠.

(٢) انظر الصواعق المرسلّة: ٣/ ١٠٣٠ - ١٠٣٦، وقد ذكر ابن القيم أن المثلى الأعلى يتضمن أربعة أمور:

١ - ثبوت الصفات العليا لله - تعالى - في نفس الأمر.

٢ - وجودها في العلم والتصور.

٣ - ذكر صفاته، والإخبار عنها، وتنزيهها عن النقص والتمثيل.

٤ - عبادة الموصوف، حباً، وتوحيداً، وإخلاصاً. الخ.

وعلى هذه الأمور خرّج ماورد عن السلف من تفسيرات للمثل الأعلى، مزيلاً بذلك ما استشكله بعض المفسرين من اختلاف عباراتهم.

(٣) سورة النحل: ٥٧ - ٦٠.

الواجب في حقه ضرورة، وأن الأولى والأحق بوصف السوء والنقص هم هؤلاء الذين يجعلون لله ما يكرهونه من الصفات، ولا يؤمنون باليوم الآخر.

أما آية الروم، فقد جاء إثبات المثل الأعلى فيها لله - تعالى - بعد ذكر قدرته على البعث، والاستدلال على ذلك بالبده، وأن من قدر على الخلق أول مرة فهو أولى بالقدرة على الإعادة، قال - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١).

فهذا - والله أعلم - كأنه من باب التعميم بعد التخصيص، فكما أنه - تعالى - كان أولى بوصف كمال القدرة على الخلق أول مرة، فكذلك شأنه دائماً - سبحانه -، له الوصف الأكمل الأعظم، وهذا هو الحكم الثابت ضرورة في حقه - سبحانه -، لا يشاركه فيه أحد، ولا يليق به غيره (٢).

٢ - ماورد في القرآن والسنّة وصفاً لله - تبارك وتعالى - على صيغة التفضيل: (أفعل)، مثل: الأكرم، والأعلى، وأنه - تعالى - أكبر، وأعلم، وأبقى، وأرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين، وأحسن الخالقين، وخير الغافرين، وغيرها كثير، فهذه النصوص المصرحة بإثبات الوصف الأعلى لله - تبارك وتعالى -، مع ما سبق من ذكر المثل الأعلى، ومع ما جاء من نفي التمثيل، تكون بمثابة التقييد لسائر نصوص الصفات، بأنها إنما

(١) سورة الروم: ٢٧.

(٢) ذكر الألوسي في معنى قوله - تعالى - في هذه الآية: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: أن دلالة خلقهما على عظيم القدرة أتم من دلالة الإنشاء، فهو أدل على جواز الإعادة، ولهذا جعل أعلى من الإنشاء فتأمل أ.هـ. روح المعاني: ٣٨/١١، وعلى هذا تكون الآية إشارة إلى معنى قوله - تعالى -: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

تكون على الوجه الأكمل مطلقًا، فهي ذات دلالتين:

الأولى - نفي التصور، ونفي استلزام النقص في ذات الصفة.

الثانية - نفي المثل والنظير والمشارك في ذلك الكمال المطلق.

يقول شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - معلقًا على أول سورة العلق: (كل واحد من ذكر أنه خلق وأنه الأكرم الذي علم بالقلم يدل على هاتين الطريقتين^(١)) من^(٢) إثبات الصفات، كما دلنا على الطريقة الأولى: طريقة الاستدلال بالفعل. فإن قوله: ﴿الْأَكْرَمُ﴾ يقتضي أنه أفضل من غيره في الكرم، والكرم اسم جامع لجميع المحاسن، فيقتضي أنه أحق بجميع المحامد، والمحامد هي صفات الكمال، فيقتضي أنه أحق بالإحسان إلى الخلق والرحمة، وأحق بالحكمة، وأحق بالقدرة، والعلم والحياة وغير ذلك.

وكذلك قوله ﴿خَلَقَ﴾ فإن الخالق قديم أزلي، مستغن بنفسه، واجب الوجود بنفسه، قيوم، ومعلوم أنه أحق بصفات الكمال من المخلوق المحدث الممكن، فهذا من جهة قياس الأولى، ومن جهة الأثر: فإن الخالق لغيره، الذي جعله حيًا، عالمًا، قادرًا، سميعًا، بصيرًا، هو أولى بأن يكون حيًا، عالمًا، قادرًا، سميعًا، بصيرًا، والأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، هو أولى أن يكون عليمًا، وكذلك سائر صفات الكمال والمحامد^(٣).

٣ - إنكار التسوية بين صفات الكمال ومن يتصف بها، وبين ما يقابل ذلك من صفات النقص ومن يتصف بها، كما في الآيات التالية:

(١) يعني طريقة الترجيح والتفضيل، وطريقة دلالة الأثر على المؤثر.

(٢) كذا في المطبوع، ولعلها: (في)، أو (لـ).

(٣) مجموعة الفتاوى: ١٦/٣٦٠، ٣٦١.

﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (١٧) ﴿ (١)

﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوِي الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٧٥) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٧٦) ﴿ (٢)

﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ﴿
﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ (١٦) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿ (٢٠) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿ (٢١) وَمَا يَسْتَوِي الْأَنْجَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ (٤)

وغيرها من الآيات كثير^(٥)، تدل على أن الرب - تعالى - أكمل من كل الموجودات، وأحق منها بصفات الكمال، من جهة أنه لا يستوي المتصف بها مع الخالي منها، وقد عُلم من الفطرة، ومن كونه - تعالى - واهباً للكمال، وجوب اتصافه بالوصف الأعلى، وتنزيهه من الأدنى، فثبت بذلك اتصافه بجميع صفات الكمال، على وجه لا يشاركه فيه غيره.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقد بين الله - سبحانه - أنه أحق بالكمال من غيره، وأن غيره لا يساويه في الكمال، في مثل قوله - تعالى - : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (١٧) ﴿، وقد بين أن الخلق صفة كمال، وأن الذي يخلق أفضل من الذي لا يخلق، وأن من عدل هذا

(١) سورة النحل: ١٧.

(٢) سورة النحل: ٧٥، ٧٦.

(٣) سورة الزمر: ٩.

(٤) سورة فاطر: ١٩ - ٢٢.

(٥) انظر مثلاً سورة الأعراف: ١٤٨ - سورة يونس: ٣٥ - سورة طه: ٨٩ -

سورة الروم: ٢٨.

بهذا فقد ظلم، وقال - تعالى -: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوِي الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٧٦) ، فبين أن كونه مملوكًا عاجزًا صفة نقص، وأن القدرة والملك والإحسان صفة كمال، وأنه ليس هذا مثل هذا، وهذا لله، وذلك لما يعبد من دونه، وقال - تعالى -: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٧٦) ، وهذا مثل آخر، فالأول مثل العاجز عن الكلام وعن الفعل، الذي لا يقدر على شيء، والآخر المتكلم الأمر بالعدل، الذي هو على صراط مستقيم، فهو عادل في أمره، مستقيم في فعله، فبين أن التفضيل بالكلام، المتضمن للعدل والعمل المستقيم، فإن مجرد الكلام والعمل قد يكون محمودًا، وقد يكون مذمومًا، فالمحمود هو الذي يستحق صاحبه الحمد، فلا يستوي هذا والعاجز عن الكلام والفعل (١).

٤ - أن الفطرة والعقل قد استقر فيهما إنكار التسوية بين صاحب الكمال، وصاحب النقص، روى الإمام أحمد بسنده عن عدي بن حاتم (٢) - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - سأله: «يا عدي: ما أفرك؟» (٣) أن

(١) الفتاوى: ٧٩/٦، ٨٠، وقد ذكر الشيخ على مثال ما سبق بعض الآيات الدالة على نقص المعبودات من دون الله، مستدلًا بها على وجوب ضد ذلك النقص من الكمال المطلق للمعبود الحق.

(٢) هو الصحابي الجليل: عدي بن حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشر بن امرئ القيس بن عدي الطائي، أبو طريف، أسلم سنة تسع، وقيل عشر، وكان نصرانيا قبل ذلك، وثبت على إسلامه في الردة، وشهد فتح العراق، وشهد صفين مع علي، ومات سنة ٦٨ هـ وقد أسن. انظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٤٦٠/٢، ٤٦١.

(٣) أي: ما يحملك على الفرار؟. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير الجزري: ٤٢٧/٣.

يقال لا إله إلا الله؟ فهل من إله إلا الله؟ ما أفرك؟ أن يقال: الله أكبر؟
فهل شيء هو أكبر من الله - عز وجل - قال: فأسلمت.. (١)

الطريق الثاني - إثبات الصفات من طريق دلالة الأثر على المؤثر:
ويراد بهذه الطريقة أن واهب الكمال ومعطيه وفاعله أحق بالاتصاف به
من الموهوب المعطى، يقول شيخ الإسلام: (من جعل غيره على صفة
من صفات الكمال فهو أولى باتصافه بصفة الكمال من مفعوله، وأما
صفات النقص، فلا يلزم إذا جعل الجاعل غيره ناقصاً أن يكون هو ناقصاً،
فالقادر يقدر أن يُعجز غيره، ولا يكون عاجزاً، والحي يمكنه أن يقتل
غيره، ولا يكون ميتاً، وكذلك من جعل غيره ظالماً وكاذباً، لا يلزم أن
يكون ظالماً وكاذباً؛ لأنها صفات نقص) (٢).

فأولوية الاتصاف هنا منحصرة في صفات الكمال، التي لانقص
فيها بوجه من الوجوه.

ويقول شيخ الإسلام عند بيانه لطرق إثبات الكمال: (وأما الطريق
الأخرى في إثبات الصفات - وهي الاستدلال بالأثر على المؤثر، وأن
من فعل الكمال فهو أحق بالكمال - فهذا أكمل، ومثاله قوله - تعالى -:
﴿وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنْ قُوَّةٍ أُولَئِكَ بَرَأَ إِلَهُ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (٣).

وهكذا كل ما في المخلوقات من قوة وشدة تدل على أن الله أقوى
وأشد، وما فيها من علم يدل على أن الله أعلم، وما فيها من علم وحياة
يدل على أن الله أولى بالعلم والحياة. وهذه الطريقة يُقرّ بها عامة

(١) المسند: ٣٧٨/٤، وانظر سنن الترمذي، كتاب التفسير، باب «ومن سورة
فاتحة الكتاب»، ٢٠٣/٥، حديث رقم: (٢٩٥٣)، وقد حسنه الألباني كما
في صحيح سنن الترمذي: ١٩/٣، ٢٠، برقم: (٢٣٥٣).

(٢) الفتاوى: ٤٥٠/١٦.

(٣) سورة فصلت: ١٥.

العقلاء، حتى الفلاسفة يقولون: كل كمال في المعلول فهو من العلة^(١). والفرق بين هذه الطريقة وطريقة الترجيح والتفضيل هو أن الأحقية بالكمال هنا من جهة أنه واهبه ومعطيه وفاعله، أما هناك فمن جهة كونه - تعالى - أفضل وأكمل من خلقه مطلقاً^(٢)، فطرة وبداهة.

ولكي يتم الاستدلال بهذه الطريقة لابد من بيان الضابط لوصف الكمال الذي لا نقص فيه بوجه ما، حتى يمكن الاحتراز مما هو كمال في حق المخلوق، نقص في حق الخالق.

وضابط ذلك هو أن يكون الوصف وصف كمال في ذاته، بقطع النظر عن نسبته إلى الخالق أو المخلوق، وذلك كالحياء، والغنى، والإرادة، والرحمة، والعلو، وغيرها، وأن يكون سالماً من استلزام ماينافي بقية صفات الكمال الواجبة لله - تعالى -، فما كان من صفات المخلوق مستلزماً لإمكان العدم، كالولادة، والنمو، فإن الله - تعالى - يُنَزَّه عنه لمنافاته لوجوبه وقيوميته، وكذلك ماكان مستلزماً للحدوث أو الفقر، المنافيين لأوليته وغناه، كالنوم، والطعام، والشراب، والنكاح، وغيرها، فهذه كلها صفات كمال في حق المخلوق، يكون معيباً ناقصاً عند فقدها، لكنها مستحيلة في حق الله - تعالى -، لاستلزامها ماينافي كماله الواجب^(٣).

أما الأمثلة على هذه الطريقة من طرق إثبات صفات الكمال فمن أظهرها قوله - تعالى - في قوم هود: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَقَالُوا مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾^(٤)

(١) مجموع الفتاوى: ٣٥٧/١٦، ٣٥٨، [بتصرف].

(٢) انظر الفتاوى: ٣٥٨/١٦.

(٣) انظر الأكملية ضمن مجموع الفتاوى: ٨٧/٦.

(٤) سورة فصلت: ١٥.

فأنكر عليهم غفلتهم أو تغافلهم عن أنّ الذي وهبهم القوة أولى منهم
بكمالها.

ومما يدخل في هذه الطريقة دلائل القدرة، نحو قوله - تعالى -:
﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفَ مِنْ بَعْدِكُمْ مَا
يَشَاءُ كَمَا أَنْشَأَكُمْ مِنْ ذُرِّيَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ﴾ (١).

فإن هذا استدلال على قدرة الله - تعالى - على إنفاذ مشيئته بقياس
اللاحق على السابق، فكما أنه أنشأكم من ذرية آبائكم بعد أن لم تكونوا،
وذهب بهم واستخلفكم من بعدهم، فهو كذلك - من باب أولى - قادر
على أن يذهبكم ويستخلف من بعدكم قوما آخرين.
فهذا من جنس دلالة الأثر على المؤثر، حيث استدل بالأثر السابق،
على قدرة الله - تعالى - على إعادته.

قال ابن القيم: (فهذا قياس جلي، يقول - سبحانه -: إن شئت
أذهبكم واستخلفت غيركم، كما أذهبت من قبلكم واستخلفتكم، فذكر
أركان القياس الأربعة: علة الحكم، وهي عموم مشيئته وكمالها، والحكم،
وهو ذهابه بهم وإتيانه بغيرهم، والأصل وهو من كان قبلهم، والفرع
وهم المخاطبون) (٢).

وقريب من هذا قياس القدرة على خلق عيسى من غير أب على
خلق آدم - عليهما السلام - من تراب، كما قال - تعالى -: ﴿إِنَّ مَثَلَ
عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (٣).

قال ابن القيم: (فأخبر - سبحانه - أن عيسى نظير آدم في التكوين،
بجامع ما يشتركان فيه من المعنى الذي تعلق به وجود سائر المخلوقات،

(١) سورة الأنعام: ١٣٣.

(٢) إعلام الموقعين: ١٨٥/١.

(٣) سورة آل عمران: ٥٩.

وهو مجيئها طوعا وكرها لمشيئته وتكوينه، فكيف يَستنكر وجود عيسى من غير أب من يقر بوجود آدم من غير أب ولا أم، ووجود حواء من غير أم؟ فأدم وعيسى نظيران، يجمعهما المعنى الذي يصح تعليق الإيجاد والخلق به^(١).

وعلى ماسبق بيانه بُنيت قاعدة الكمال الكبرى، التي تنص على أن كل كمال لانقص فيه بوجه من الوجوه ثبت للمخلوق، وأمكن اتصاف الخالق به، فهو أولى به وجوبًا.

وقولنا في هذه القاعدة: (لانقص فيه بوجه من الوجوه)، احتراز عما هو كمال في حق المخلوق، نقص في حق الخالق، وهو كل ما كان مستلزما لإمكان العدم عليه، المنافي لوجوبه وقيوميته، أو مستلزما للحدوث المنافي لقدمه، أو مستلزما للفقير المنافي لغناه^(٢).

وقولنا: (وأمكن اتصاف الخالق به): لأن الممتنع لاحقيقة له أصلاً، فضلاً عن أن يقال إنه موجود أو كمال، وقد سبق بيان الضابط فيما يمكن وما لا يمكن، عند بيان ضابط وصف الكمال السالم من النقص.

وقولنا: (إنه يجب اتصافه به): لأن ما جاز الله - تعالى - من الأوصاف فإنه يكون واجبا له، حيث إنه لا يتوقف على غيره، إذ لو توقف على غيره لم يكن موجوداً إلا به، فإن كان مخلوقاً لزم الدور القبلي الممتنع، وإن كان واجبا آخر قديماً بنفسه، قيل: إن كان أحد هذين هو المعطي للكمال دون العكس فهو الرب والآخر عبده.

فإن قيل: بل كل منهما يعطي للآخر الكمال: لزم الدور في التأثير وهو باطل.

وإن قيل: كل واحد له آخر يكمله إلى غير نهاية: لزم التسلسل

(١) إعلام الموقعين: ١/ ١٨١.

(٢) انظر الأكمالية ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦/ ٨٧.

في المؤثرات، وهو باطل بالضرورة واتفاق العقلاء.

وإذا كان كماله بنفسه لا يتوقف على غيره: كان الكمال له واجبا بنفسه، وامتنع تخلف شيء من الكمال عنه: بل ماجاز له من الكمال وجب له^(١).

ومن جنس الاستدلال بقياس الأولى: ما جاء في السنة من إثبات إمكان رؤية الله - تبارك وتعالى - مع نفي الإحاطة، فقد جاء في حديث أبي رزين العقيلي الطويل فيما رواه عبدالله بن الإمام أحمد بسنده: قول النبي ﷺ: «... فتنتظرون إليه وينظر إليكم، قلت: يا رسول الله، كيف ونحن ملء الأرض، وهو شخص واحد، ينظر إلينا وننظر إليه؟ قال: «أنبتك بمثل ذلك في آلاء الله - عز وجل -: الشمس والقمر آية منه صغيرة، وترونها ساعة واحدة ويريانكم، ولا تضامون في رؤيتهما، ولعمر إلهك لهو أقدر على أن يراكم وترونه من أن ترونها ويريانكم ولا تضامون في رؤيتهما»^(٢).

(١) انظر الأكمالية لابن تيمية. ضمن مجموع الفتاوى: ٧٧/٦ - ٧٩.

(٢) جزء من حديث طويل رواه عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند: ١٣/٤، ١٤. وفي السنة: ٤٨٥/٢ - ٤٨٩ رقم (١١٢٠)، وقال محققه: إسناده ضعيف. وابن أبي عاصم في السنة: ص ٢٨٦ - ٢٨٩، برقم (٦٣٦) قال الألباني في ظلال الجنة في تخرج السنة لابن أبي عاصم: إسناده ضعيف، انظر: ص ٢٣١، ٢٨٩.

وذكر ابن القيم أن هذا حديث كبير مشهور، جلاله النبوة بادية على صفحاته، تنادي عليه بالصدق، وأنه صححه بعض الحفاظ، وذكر من أخرجه من الأئمة، كالطبراني، والأصبهانيين: أبي الشيخ، وأبي نعيم، وابن مردويه، وابن منده، وغيرهم، وأنهم قابلوه بالقبول، وتلقوه بالتصديق والتسليم، وذكر قول ابن منده: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصغاني، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وغيرهما، وقرأوه بالعراق بجمع =

وروى أبو داود الطيالسي بسنده عن أبي رزين قال: قلت يا رسول الله، أكلنا يرى ربه يوم القيامة؟ قال: «أكلكم يرى القمر مخليًا به؟ قال: قلنا نعم. قال: الله أعظم»^(١).

فهذا قياس أولوي صريح، حيث بين أن إمكان رؤية الله - تعالى - من كل واحد من عباده أولى من إمكان رؤيتهم للقمر دون ضيم وعناء؛ لأن الأعظم والأكبر أولى أن يُرى مما هو دونه.

أما استخدام قياس الأولى في مسألة التفريق بين الرؤية وبين الإحاطة والإدراك، فقد جاء في الأثر أن عكرمة أو ابن عباس قاس رؤية الله - تعالى - مع عدم الإدراك على رؤية السماء مع عدم إدراكها، قياساً أولوياً، كما ذكر السيوطي أن ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه أخرجوا عن عكرمة عن ابن عباس قوله: «إن النبي ﷺ رأى ربه. فقال له رجل عند ذلك: أليس قال الله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾»^(٢)، فقال له عكرمة: ألسن ترى السماء؟ قال: بلى. قال: فكُلُّها ترى؟»^(٣).

فهذا الاستدلال من أئمة السلف بقياس الأولى، على إمكان الرؤية دون الإحاطة والإدراك، إذ إمكان ذلك في حق المخلوق يدل على

= العلماء وأهل الدين، ولم ينكره أحد منهم، ولم يتكلم في إسناده، وكذلك رواه أبو زرعة وأبو حاتم على سبيل القبول. انظر زاد المعاد لابن القيم: ٦٧٧/٣، ٦٧٨، وحادي الأرواح له: ١٦٧ - ١٧١، ومختصر الصواعق المرسلّة: ص ٣٧٩، ٣٨٠.

(١) المسند: ص ١٤٧ برقم: (١٠٩٤) وابن أبي عاصم في السنة: ص ٢٠٠ رقم (٤٥٩) وقال الألباني: حديث حسن.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٣) انظر الدر المنثور: ٦٩/٣، ولم أجده في تفسير ابن جرير لآية الأنعام، وقد ذكر هذا الأثر ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل: ٢٣٧/١، على أن المستدل هو ابن عباس لا عكرمة والله أعلم.

إمكانه في حق الخالق من باب أولى.

ومما جاء في السنة من استعمال القياس في إثبات قدرة الرب - تعالى -: ما روى البخاري بسنده عن أنس - رضي الله عنه - أن رجلاً قال: يا نبي الله، كيف يُحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ: «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة» قال قتادة: بلى وعزة ربنا^(١).

والأولوية هنا في قياس القدرة اللاحقة على السابقة، لا في كيفية المشي.

وذكر عن ابن عباس أنه قاس تكليم الله - تعالى - عباده يوم القيامة في ساعة واحدة، على رزقهم في ساعة واحدة^(٢).

(١) الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله - تعالى -: الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم... الآية: ١٧٨٤/٤ رقم (٤٤٨٢). وانظر صحيح مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب يحشر الكافر على وجهه. ١٧١٤/٤، ١٧١٥ برقم (٢٨٠٦).

(٢) ذكره ابن تيمية في الفتاوى: ١٣٣/٥.

ثالثاً - إثبات صفات الكمال بنفي ما يناقضها

إن إثبات صفات الكمال بنفي ما يناقضها طريقة متكاملة مع سابقتها، والفرق بينهما أن السابقة يُستدل فيها على ثبوت صفات الكمال بطريق الأولى من جهة الإثبات، وأن الخالق واهب الكمال أولى بكل كمال فطرة وبداهة، وأما هنا: فالمقصود أن الله - تعالى - لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالسمع لوصف بالصمم، ولو لم يوصف بالبصر لوصف بالعمى، ولو لم يوصف بالكلام لوصف بالخرس، ولو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلاً فيه، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى^(١).

وقد عُلم من الطريقة السابقة وجوب اتصافه بالوصف الأعلى، فعلم من مجموع هاتين الطريقتين وجوب اتصافه بأكمل الوصفين المتقابلين:

ومن أمثلة هذه الطريقة في القرآن والسنة: النصوص التي تبطل ألوهية الأصنام والأوثان، وكل ماعبد من دون الله - تعالى -، بدلالة اتصافها بصفات النقص.

فكل نقص جعل دليلاً على بطلان ألوهية المتصف به فإنه يجب تنزيه الله - تعالى - عنه، وإثبات كمال ضده له، وذلك كوصف الأصنام بأنها أموات، لا تسمع، ولا تبصر، ولا تنفع، ولا تضر، ولا تملك،

(١) انظر التدمرية لابن تيمية: ص ١٥١، وقد أورد ابن تيمية اعتراضاً للنفاة على هذه الطريقة، وردّ عليه ردّاً مفصلاً، انظر التدمرية: ص ١٥١ - ١٦٤، والفتاوى له: ٨٨/٦، وما بعدها.

ولا تعقل، ولا تهدي، ولا تبطش، ولا تنصر، ولا تنتصر، ولا تمشي، وغير ذلك من العيوب والنقائص، فهذه كلها تدل على ثبوت ما يقابلها من صفات الكمال للإله الحق - سبحانه وتعالى -.

وسياتي التنبيه على كثير من الأمثلة من الكتاب والسنة على هذه المسألة، عند الكلام على أدلة توحيد العبادة^(١)، وذلك كقوله - تعالى - في عجل بني إسرائيل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾^(٢) قال ابن القيم: (فجعل امتناع صفة الكلام والتكليم، وعدم ملك الضر والنفع دليل على عدم الإلهية، وهذا دليل عقلي سمعي على أن الإله لا بد أن يكلم ويتكلم، ويملك لعابده الضر والنفع، وإلا لم يكن إلهاً)^(٣).

وكقوله - تعالى -: ﴿أَلَمْ أَرْجُلْ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يَصْرُوفٌ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾^(٤) قال ابن القيم: (فجعل - سبحانه - عدم البطش والسمع والبصر دليلاً على عدم إلهية من عُدَّت فيه هذه الصفات، فالبطش والمشي من أنواع الأفعال، والسمع والبصر من أنواع الصفات، وقد وصف - سبحانه - نفسه بضد صفة أربابهم، وبضد ما وصفه به المغطلة والجهمية، فوصف نفسه بالسمع والبصر والفعل واليدين والمجيء والإتيان، وذلك ضد الأصنام، التي جعل امتناع هذه الصفات عليها منافياً لإلهيتها)^(٥).

وقد احتج الإمامان عثمان بن سعيد الدارمي وابن خزيمة بهذه

(١) انظر ص ٤٢٨ وما بعدها.

(٢) سورة طه: ٨٩.

(٣) الصواعق المرسلة: ٩١٤/٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٥) الصواعق المرسلة: ٩١٥/٣.

الآية على ثبوت صفات الرجل واليد والعين والسمع لله - عز وجل - على أنها صفات كمال^(١).

ولم يذكر الأذن، لعدم ثبوتها في نص صريح، ولا يلزم من ثبوتها آلة للسمع في حق المخلوق أن تكون كذلك للمخالف، إذ صفة المخلوق غير صفة الخالق، كما أن ذاته غير ذاته، ولوازم صفة المخلوق لا تلزم صفة الخالق.

أما العين واليد فقد صرح بهما القرآن والسنة، والرجل قد صرحت بها السنة، كما في الحديث الذي رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال: «تحتاج الجنة والنار...» فذكر الحديث وفيه: «فأما النار فلا تمتلىء، حتى يضع رجله، فتقول: قط قط قط...» الحديث^(٢).

وهذا من احتياط أئمة السلف في إثبات الصفات، لكن الذي يظهر أنه يلزم من الاستدلال بهذه الآية على ثبوت الرجل واليد والعين طرد ذلك في الأذن، وإلا لم يكن للآية دلالة مستقلة على هذه الصفات، والله أعلم.

والإمام أحمد عاب على الجهمية تشبيههم الله - تعالى - بالأصنام في نفي الكلام والحركة عنه، وعبارته: (قد أعظمتكم على الله الفرية، حين زعمتم أنه لا يتكلم، فشبهتموه بالأصنام التي تُعبد من دون الله، لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تنزل من مكان إلى مكان)^(٣).

(١) انظر الرد على بشر المريسي للإمام الدارمي، ضمن مجموعة عقائد السلف: ٤٠٢، وكتاب التوحيد لابن خزيمة: ٢٠٢/١.

(٢) الصحيح، كتاب التفسير، باب قوله - تعالى -: ﴿وَقُولْ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾، (١٨٣٦/٤) حديث رقم: (٤٥٦٩).

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية: ص ٣٦، الطبعة السلفية، ١٣٩٣ هـ.

فإن احتملت عبارته هذه إثبات الحركة والنقلة لله - تعالى - ، كما فهم شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) ، فهذا جار على طريقة إثبات صفات الكمال بنفي ما يناقضها ، وأن كل نقص دلّ على بطلان ألوهية المتصف به ، فالواجب إثبات كمال ضده للإله الحق - سبحانه - ، ولو لم يرد صريحا ، كما هو الحال في الحركة .

ونظير هذا استدلال بعض العلماء على إثبات العيين لله - تعالى - بما رواه الإمام البخاري بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «إن الله لا يخفى عليكم ، إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى»^(٢) .

ومعلوم أن تثنية العيين لله - تعالى - لم يصرح بها في القرآن ، ولا في صحيح السنة ، وإنما ذكرت في حديث ضعيف^(٣) .

وهكذا فكل وصف استلزم القدح في الكمال الواجب للإله الحق ، فالواجب إثبات كمال ضده له ، كما أن كل وصف يقدح سلبه في ألوهية فاقده ، فالواجب إثباته للإله الحق ، لكن يبقى أمر تسميته والتعبير عنه توقيفيا ، سداً للذريعة القول على الله بلا علم ، فلا يوصف

(١) انظر شرح حديث النزول : ص ٤١٩ .

(٢) الصحيح ، كتاب التوحيد ، باب قول الله - تعالى - ﴿ وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي ﴾ ، ٢٦٩٥/٦ حديث رقم : (٦٩٧٢) . وانظر كتاب الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي : ص ٦٤ ، ٦٥ ، بتحقيق الدكتور علي الفقيهي ، ورد الدارمي على بشر المريسي ، ضمن عقائد السلف : ص ٤٠١ ، والصواعق المرسله لابن القيم : ٢٥٦/١ - ٢٥٩ ، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ عبدالله الغنيان : ٢٨١/١ ، ٢٨٢ .

(٣) ومثته : «إن العبد إذا قام في الصلاة قام بين عيني الرحمن . . . » ، رواه العقيلي في الضعفاء الكبير : ٧٠/١ ، ٧١ ، وفي سنده إبراهيم بن يزيد الخوزي ، متروك الحديث ، وانظر الصواعق المرسله : ٢٥٦/١ - ٢٥٨ ، الحاشية .

بالعقل مثلاً، ولا ينفى عنه، بل يعبر بالحلم، المؤدي لمعناه، مع ورود النقل به، وكذا الجسدية والجسمية، لا ينفى ولا يثبت، ويستغنى عنه بالصمد، وهلمَّ جرّاً.

يقول ابن تيمية: (والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزّه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو - سبحانه وتعالى - موصوف بالعمل والفعل، إذ ذلك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل)^(١).

ويقول أيضاً: (ومثل هذا في القرآن متعدد، من وصف الأصنام بسلب صفات الكمال، كعدم التكلم والفعل، وعدم الحياة، ونحو ذلك، مما يبين أن المتصف بذلك منتقص معيب، كسائر الجمادات، وأن هذه الصفات لا تسلب إلا عن ناقص معيب، وأما رب الخلق الذي هو أكمل من كل موجود، فهو أحق الموجودات بصفات الكمال، وأنه لا يستوي المتصف بصفات الكمال والذي لا يتصف بها، وهو يذكر أن الجمادات في العادة لا تقبل الاتصاف بهذه الصفات.

فمن جعل واجب الوجود لا يقبل الاتصاف فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة، التي عابها الله - تعالى - وعاب عابديها)^(٢).

وبهذه الطريقة يمكن إقامة الدليل العقلي الشرعي على علو الله - تعالى - على خلقه، ومباينته لهم، حيث كانت جهة العلو أشرف الجهات، والاتصاف بها اتصافاً بأكمل الوصفين المتقابلين، فوجب إثباتها لله - تعالى - دون ما يقابلها من وصف المسامحة أو السفول، الذي هو وصف نقص^(٣).

(١) التدمرية: ص ١٤٣، ١٤٤.

(٢) الأكمالية، ضمن مجموع الفتاوى: ٨٢/٦، ٨٣. وانظر: ٢٢٣/٥.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٥/٧، ٦.

وقد قال الله - تعالى - في المشركين: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا إِلَهًا مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُشْرُونَ﴾^(١)، فالمرح بقوله: ﴿مِّنَ الْأَرْضِ﴾ إلى صفة نقص لا تليق بالإله الحق، فدل على وجوب اتصافه بضدها وهو وصف العلو في السماء^(٢).

ومن النصوص الدالة على هذه الطريقة: النصوص التي تنفي التساوي بين الوصفين المتقابلين، كقوله - تعالى -: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) وقوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾^(٤) وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ^(٥)، ففي هذا بيان أن العالم أكمل ممن لا يعلم، وأن البصير أكمل، والنور أكمل، والظل أكمل، وحيث أن الممتصف به أولى بالكمال^(٥).

(١) سورة الأنبياء: ٢١.

(٢) هذا على أحد التقديرين في متعلق الجار والمجرور.

(٣) سورة الزمر: ٩.

(٤) سورة فاطر: ١٩ - ٢١.

(٥) انظر الأكمليّة ضمن الفتاوى: ٨١/٦.

المبحث الثاني أدلة التنزيه

يُراد بالتنزيه الابتعاد بالمنزّه عما لا يليق به، وما يراد بيان تنزيه الله - تعالى - عنه هنا يعود إلى أمرين:

الأول - التنزيه عن العيب والنقص المضاد للكمال^(١).

يدل عليه جملةٌ سائر دلائل الكمال المتقدمة، باعتبار أنها تدل على ثبوت الكمال، وانتفاء ما يصاده، كما أن الأدلة المثبتة لكل وصف من أوصاف الكمال تدل على انتفاء ما يصاد هذا الوصف من العيوب والنقائص، فدلائل القدرة - مثلاً - تدل على تنزه الله - تعالى - عن التعب واللغوب والإعياء والعجز وغير ذلك مما ينافي كمال القدرة، وكذلك دلائل صفة الحياة، تدل على تنزه الله - تعالى - عن النوم، والموت، والسُّنة، والغفلة، وسائر الأوصاف المنافية لكمال حياته وقيوميته، وهكذا دلائل العلم، تدل على انتفاء الجهل، والنسيان، وسائر ما ينافي كمال العلم، ودلائل الغنى تدل على تنزهه عن الطعام والشراب، والنكاح والولد، وسائر ما يلزم منه الافتقار إلى غيره؛ لمنافاة ذلك لكمال غناه - سبحانه وتعالى -.

وهذه الدلالات راجعة أصلاً إلى الترابط التام بين التنزيه والكمال في حق الله - تعالى -؛ فإن النفي في حق الله - تعالى - ليس مقصوداً لذات النفي، إذ النفي المحض عدمٌ لا محمودة فيه، وإنما المقصود بالنفي إثبات كمال ضد الوصف المنفي^(٢)، فهو نفي متضمن للإثبات،

(١) انظر تفسير سورة العلق لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى: ٣٦٣/١٦.

(٢) انظر التدمرية لابن تيمية: ص ٥٧، ١٤١، ومنهاج السنة له: ٣١٩/٢ =

فيستج عن ذلك أن مادل على الإثبات فإنه يدل على النفي، ومادل على النفي فإنه يدل على الإثبات.

وعلى هذا النحو تقوم الدلالة العامة على التنزيه العام لله - تعالى -، والنفي المجمل لكل وصف لا يليق به - سبحانه -.

يقول ابن تيمية مبينا دلالة قياس الأولى على التنزيه:

(الواجب أن يكون أفضل الأنواع وأكملها لله، ومافيهما نقص وعيب فالمخلوق أحق بها من الخالق، إذ كل كمال في المخلوق فهو من خالقه، فيمتنع أن يكون الأنقص خلق الأكمل... ويمتنع اتصاف الأكمل بالنقائص، واتصاف الأنقص بالكمالات، ولهذا يوصف - سبحانه - بأنه الأكرم والأكبر والأعلى، وأنه أرحم الراحمين، وخير الحاكمين، وخير الغافرين، وأحسن الخالقين، فلا يوصف قط إلا بما يوجب اختصاصه بالكمالات، والممادح والمحسنات التي لا يساويه فيها غيره، فضلا عن أن يكون لغيره النوع الفاضل وله النوع المفضول... فهذه الطريقة - وهو أن ما يستحقه المخلوق من الكمال الذي لا ينقص فيه فالخالق أولى به، وما ينزه عنه المخلوق من العيوب المذمومة فالخالق - تعالى - أولى بتنزيهه من كل عيب وذم - من أبلغ الطرق البرهانية^(١)).

ومما ينزه الله - تعالى - عنه من هذا الباب:

= حيث يقول: (وهذا أصل مستمر، وهو أن العدم المحض الذي لا يتضمن ثبوتا، لا مدح فيه ولا كمال، فلا يمدح الرب نفسه به، بل ولا يصف به نفسه، وإنما يصفها بالنفي المتضمن معنى ثبوتيا، كقوله - تعالى -: ﴿لَا تَأْخُذُ سِنَةً وَلَا تُؤْمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]). وبذلك نبه الشيخ - رحمه الله تعالى - إلى أن نفي إمكان رؤية الباري - تعالى - لا يتضمن صفة مدح.

(١) النبوات: ص ٣٤٢، ٣٤٣ بتصرف.

١ - الولد والصاحبة .

نسبة الولد إلى الله - تعالى - نقص ورد نفيه، وتنزيه الله عنه تفصيلاً، على خلاف قاعدة: «النفي المجمل» التي غلبت على التنزيهات في القرآن^(١)؛ وذلك أن الكفار من أهل الكتاب والمشركين قد افتروا على الله الكذب، ووصفوه بما لا يليق به - سبحانه -، وأثاروا في ذلك الشبه المضلة، فكان لابد من تخصيص مقالاتهم بالرد والتفنيد، والإبطال والتنديد، ومن أقبح هذه الافتراءات على الله - تعالى - وأظهرها كفرًا وتنقصًا لرب العالمين نسبتهم اتخاذ الولد إليه، ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾^(٢)، وقد تقسمت هذه المقالة طوائف من المشركين ومن أهل الكتاب، كما حكي الله - تعالى - عنهم في مواضع كثيرة من كتابه، كما في قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَنَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُولَدُوا وَيُوتَوْنَ عِلْقًا﴾^(٣). وقال - تعالى - عن المشركين: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إَفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥٠﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَلَئِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥١﴾﴾^(٤)، والآيات في هذا كثيرة^(٥)، ولخطورة هذه الفرية العظيمة من جهة كونها إلحادًا في صفات الرب - تعالى - وتنقصًا له، ومن جهة مارتب عليها من

(١) انظر هذه القاعدة في التدمرية لابن تيمية: ص ٨ وما بعدها، حيث نبه إلى أن طريقة الرسل التي جاء بها القرآن في صفات الله - تعالى - هي الإثبات المفضل لصفات الكمال، والنفي المجمل لصفات النقص، بخلاف طريقة الجهمية ومن وافقهم.

(٢) سورة الإسراء: ٤٣.

(٣) سورة التوبة: ٣٠.

(٤) سورة الصافات: ١٥١ - ١٥٢.

(٥) انظر مثلاً: البقرة: ١١٦، ويونس: ٦٨، والنحل: ٧٥، والكهف: ١٨،

ومريم: ٨٨، والانبياء: ٢٦.

عبادة الولد المزعوم، فقد أبطلها الله - تعالى - بأدلة متنوعة، أعظمها:

أ - منافاة اتخاذ الولد لكمال غناه - سبحانه وتعالى -، وإلي هذا الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾^(١). وذلك أن الولد يلزم من اتخاذه الحاجة والافتقار؛ فإن الولد يتخذه المتخذ لحاجته إلى معاونته، كما يتخذ المال، فإن الولد إذا اشتد أعان والده، وكذلك فإن الولادة تكون بغير اختيار الوالد، والرب يمتنع أن يحدث شيء بغير اختياره، كما أن اتخاذ الولد هو عوض عن الولادة لمن لم تحصل له، فهو أنقص من الولادة^(٢).

ولما كانت الولادة بهذه المثابة من منافاة غناه - سبحانه - تكرر في القرآن مجيء تقرير أن الله - تعالى - إذا أراد شيئاً فإنما يقول له كن فيكون، بعد تنزيهه عن الولد، كما في قوله - تعالى -: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣).

ب - أن اتخاذ الولد منافٍ لأحدية الله وصمديته، روى البخاري بسنده عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال:

«قال الله: كذّبي ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إياي فقلوه: لن يعيدني كما بداني، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته، وأما شتمه إياي فقلوه: اتخذ الله ولداً، وأنا الأحد الصمد، لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفواً أحد»^(٤).

(١) سورة يونس: ٦٨.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٢٩، ٣٠.

(٣) سورة مريم: ٣٥، ونحوها في البقرة: ١١٦، ١١٧.

(٤) الصحيح، كتاب التفسير، سورة الإخلاص، (٤/١٩٠٣) حديث رقم: (٤٦٩٠) (٤٦٩١).

ففي هذا الحديث بيان أن اتخاذ الولد مناف لأحدية الله - تعالى - وصمديته، فلذلك كان شتمًا لله - تعالى -، وانتقاصًا لقدره.

ج - امتناع الولد لامتناع الولادة عليه - سبحانه -، ولو كان جائزًا على الله - تعالى - اتخاذ الولد لما كان ذلك الولد إلا من طريق التبني والاصطفاء، لامتناع الولادة عليه - سبحانه - وتعالى -، ولوقع الاصطفاء إذ ذاك على أشرف المخلوقات، وأليقها بهذا المقام، ولكن موصوفًا بالذكورة دون الأنوثة، لا كما تزعمون من نسبة البنات إلى الله تعالى.

هذا الاحتجاج هو - والله أعلم بمراده - مضمون قوله - تعالى - : ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (١). وفي معناه قوله - تعالى - : ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَأَتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَعَلِينَ﴾ (٢). أي : (لو أراد الله أن يفعل هذا لكان يصطفي لنفسه، ويجعل هذا الولد المتخذ من الجوهر الأعلى السماوي، الموصوف بالخلوص والنقاء من عوارض البشر، المجبول على الثبات والبقاء، لا من جوهر هذا العالم الفاني الدائر^(٤))، الكثير الأوساخ والأدناس والأقذار^(٥)).

د - أن الولادة لا تكون إلا من اثنين، والله - سبحانه - لاصحابة له، فأنى يكون له ولد؟ قال - تعالى - : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُمُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (٦) بديع

(١) سورة الزمر: ٤.

(٢) المراد باللغو هنا: الزوجة والولد، انظر جامع البيان للطبري: ١٧/١٠.

(٣) سورة الأنبياء: ١٧.

(٤) لم أفهم مراده بهذه الكلمة، ولعلها: الدائر، بمعنى: الدارس، راجع أساس البلاغة للزمخشري: ص ١٨٣.

(٥) الصواعق المرسله: ٤٨١/٢.

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ (١).

فبين - سبحانه - أنه مبدع السموات والأرض، والإبداع خلق الشيء على غير مثال سابق، بخلاف التولد الذي يقتضي تناسب الأصل والفرع وتجانسهما، والإبداع خلق الشيء بمشيئة الخالق وقدرته، وباستقلال الخالق به وعدم شريك له، والتولد لا يكون إلا بجزء من المولّد، بدون مشيئته وقدرته، ولا يكون إلا بانضمام أصل آخر إليه.

يقول ابن تيمية معلقاً على هذه الآية:

(فنفي التولد عنه لامتناع التولد من شيء واحد، وأن التولد إنما يكون بين اثنين، وهو - سبحانه - لاصاحبة له، وأيضا فإنه خلق كل شيء، وخلق له لكل شيء يناقض أن يتولد عنه شيء، وهو بكل شيء عليم، وعلمه بكل شيء يستلزم أن يكون فاعلاً بإرادته، فإن الشعور فارق بين الفاعل بالإرادة والفاعل بالطبع، فيمتنع مع كونه عالماً أن يكون كالأمور الطبيعية التي تتولد عنها الأشياء بلا شعور، كالبحار والبارد، فلا يجوز إضافة الولد إليه بوجه - سبحانه -) (٢).

وهذه الحجة كما تبطل زعم المشركين والنصارى، فهي كذلك تبطل دعوى الفلاسفة أن العقول والنفوس صدرت عن الله - تعالى - (٣).

(١) سورة الأنعام: ١٠٠، ١٠١.

(٢) الرد على المنطقيين: ص ٢١٩، وانظر درء تعارض العقل والنقل له: ٣٦٩/٧ وما بعدها.

(٣) انظر الرد على المنطقيين لابن تيمية: ص ٢١٩، أما نظرية الصدور أو الفيض عند الفلاسفة فتقوم على أن الموجودات صدرت عن الله، كما يفيض النور عن الشمس، وذلك على مراتب متدرجة، وأول القائلين بها من القدماء: أفلاطون، ومن الإسلاميين: الفارابي وابن سينا. انظر النجاة لابن سينا: ٢٨٨، وما بعدها، والموسوعة الفلسفية العربية: ١/٦٦٣، ٦٦٤. مادة (فيض).

هـ - وفي خصوص نسبة المشركين البنات إلى الله - تعالى - مع كونهم يرون الذكور أكمل الوصفين - فإن القرآن يحتج عليهم بقياس الأولى، تبعاً لقاعدة الكمال المبينة آنفاً، فيقول - تعالى - عنهم: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذْبَ أَنْ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ﴾ (١)، ويقول - تعالى -: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ﴾ (٢) تِلْكَ إِذْ أَسْمَتُ ضِرَىٰ (٢٢)﴾ (٢).

قال ابن تيمية: (وكان المشركون يقولون: إن الملائكة بنات الله، كما حكى الله ذلك عنهم بقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ (٣)، وهم مع هذا يجعلون البنات نقصاً وعبثاً، ويرون الذكر كمالاً، فقال لهم: كيف تصفون ربكم بأنقص الوصفين، وأنتم مع هذا لاترضون هذا لأنفسكم؟ فهذا احتجاج عليهم بطريق الأولى في بطلان قولهم: إن له البنات ولهم البنين، لم يحتج بذلك على نفي الولد مطلقاً، كما يقول من يفترى على القرآن) (٤).

وقال - تعالى -: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ

(١) سورة النحل: ٦٢.

(٢) سورة النجم: ٢١، ٢٢.

(٣) سورة الزخرف: ١٩.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ٣٦٢/٧، ويقصد بقوله (من يفترى على القرآن) مازعمه إلكيا الهراسي من أن حجج القرآن ليس فيها فُلج، وأنها خطايات، حيث إن الاحتجاج عليهم بنسبة البنات إلى الله - تعالى - دون البنين لاينفي الولد مطلقاً، فرد عليه الشيخ بأن ذلك ليس مراد الآية، وإنما المراد منها إفحامهم من جهة تفضيلهم أنفسهم على الله - تعالى -، وإظهار تناقضهم في ذلك فحسب، أما التنزيه من الولادة والولد مطلقاً ففي آيات أخرى كما تقدم. وانظر كلام إلكيا مع الرد عليه في درء تعارض العقل والنقل: ٣٦٠/٧، ومابعداها، مع بحث مهم في تنزيه الله - تعالى - عن الولد. انظر الفتاوى لابن تيمية: ٣/٣٠١، ٣٠٢، والنبوات له: ص ٣٤٢.

مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيِّ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ (١).

قال ابن القيم: (فأشار بتنشئتهن في الحلية إلى أنهن ناقصات، فيحتجن إلى حلية يكملن بها، وأنهن عيَّباتٌ فلا يُبَيَّنُّ عن حُجَّتِهِنَّ في وقت الخصومة، مع أن في قوله: ﴿أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْحَلِيِّ﴾ تعريضاً بما وُضعت له الحلية من التزيّن لمن يفترشهن ويطأهن، وتعريضاً بأنهن لا يُنشِئَان في الحرب والطعان والشجاعة، فذكر الحلية التي هي علامة الضعف والعجز والوهن) (٢).

و- أن هذا قولٌ على الله - تعالى - بلا علم، وليس عليه دليل أصلاً، وهذا وحده كاف في المنع من نسبته إلى الله - تعالى - (٣)، وإلى هذا الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَنْقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٤)، وقوله - تعالى -: ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾ (٥) فَأَتُوا بِكُرْبَىٰ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٦).

ز- إعراض أنبياء الله وأوليائه عن عبادة غيره، وقد اعتبر كثير من المفسرين ذلك دليلاً عقلياً على نفي الولد عن الله - تعالى -، مستندين إلى قوله - سبحانه -: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِ﴾ (٦)، أي لذلك الولد؛ لأنه حيثئذ يكون مستحقاً للعبادة، كوالده؛ ولأن ذلك مرضاة للرب، وطاعة له، وقيام بحق عبادته، كما يحصل في الدنيا من تعظيم أبناء الملوك طلباً لرضاهم، فلو صح ذلك وقام عليه برهان لكنت أولى منكم بعبادة هذا الولد وتعظيمه، لكن هذا ممتنع غاية

(١) سورة الزخرف: ١٧، ١٨.

(٢) الصواعق المرسلّة: ٤٨٥/٢.

(٣) راجع ما ذكر في ص ١٣٤.

(٤) سورة يونس: ٦٨.

(٥) سورة الصافات: ١٥٦، ١٥٧.

(٦) سورة الزخرف: ٨١.

الامتناع على الله - جل وعلا - ، فلا أعبد أحداً غيره ، فدل إعراض أعبد الناس لرب العالمين من الأنبياء وغيرهم عن عبادة هذا الولد المزعوم على بطلان نسبته إلى الله - سبحانه وتعالى -^(١).

٢ - الحلول في المخلوقات ومخالطتها .

تقدمت الإشارة إلى وجوب اتصاف الله - تعالى - بالعلو ، باعتباره أكمل الوصفين المتقابلين^(٢) ، ونود أن ننبه هنا إلى ما أشار إليه الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - من دلالة قياس الأولى على وجوب تنزه الله - تعالى - عن مخالطة خلقه ، ووجوب مباينته لهم ، ونقض الشبهة التي يتعلق بها الجهمية وغيرهم ، وهي معية الله - تعالى - لخلقه ، المذكورة في القرآن ، فذكر - رحمه الله تعالى - الأدلة السمعية على ثبوت العلو ، ثم نبه إلى أن السُّفل وصف ذم لا حمْد ، وأن ذلك معلوم بالضرورة عند جميع من سلمت فطرهم ، وأنه لا يجوز عقلاً أن يجتمع الرب - تعالى - وإبليس في مكان واحد ، وأن المقصود من معيته لخلقه معيته بعلمه ، ثم قال - رحمه الله تعالى - : (ومن الاعتبار في ذلك : لو أن

(١) انظر تقرير الآية على هذا الوجه أو نحوه في تفسير كل من : الزمخشري : ٤٢٦/٣ ، ٤٢٧ ، والرازي : ٢٢٩/٢٧ ، ٢٣١ ، والنسفي : ١٢٥/٢ ، وابن جزي : ٣١٩/٢ ، والبيضاوي : ٣٧٨/٢ ، والبقاعي : ٥٥/٧ ، ٥٦ ، وأبي السعود : ٥٦/٨ ، والآلوسي : ١٠٣/١٣ ، ١٠٤ ، والشوكاني : ٥٦٦/٤ ، والقاسمي : ٣٥٦/١٤ ، والسعدي : ٤٥٩/٤ ، وابن عاشور : ٢٦٤/٢٥ ، والمراغي : ١١٤/٢٥ ، وسيد قطب : ٣٢٠٣/٥ ، والجزائري : ٦٥٨/٤ ، وغيرهم ، وقد اختار ابن جرير قولاً لا يبعد عنه وأسنده إلى السدي ، وكذلك ابن كثير ، انظر تفسير ابن جرير : ١٠٣/٢٥ ، وابن كثير : ١٤٣/٤ .
وقد أنكر الشنقيطي تقرير الآية على هذا النحو غاية الإنكار ، وبالف في رده بما لا طائل تحته ، انظر أضواء البيان : ٢٨٧/٧ - ٣١٠ .
(٢) انظر ص : ٣٧٥ .

رجلاً كان في يديه قلدح من قوارير صافٍ، وفيه شراب صاف، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح، من غير أن يكون ابن آدم [في] ^(١)القدح، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه، من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيتاً في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله - وله المثل الأعلى - قد أحاط بجميع خلقه، وعلم كيف هو، وما هو، من غير أن يكون في شيء مما خلق ^(٢).

ويقول شيخ الإسلام معلقاً على كلام الإمام أحمد:

(ثم ذكر الإمام أحمد حجة اعتبارية عقلية قياسية لإمكان ذلك «يعني اجتماع المعية مع العلو فوق العرش» هي من باب الأولى، قال: ومن الاعتبار في ذلك... إلخ، قلت: وقد تقدم أن كل ما ثبت من صفات الكمال للخلق فالخالق أحق به وأولى، فضرب أحمد - رحمه الله - مثلاً وذكر قياساً، وهو أن العبد إذا أمكنه أن يحيط بصره بما في يده وقبضته من غير أن يكون داخلياً فيه، ولا محايثاً ^(٣) له، فالله - سبحانه - أولى باستحقاق ذلك واتصافه به، وأحق بالألا يكون ذلك ممتنعاً في حقه.

(١) ليست في المطبوع، وأضفتها ليستقيم الكلام.

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية: ص ٣٨، ٣٩. على الكتاب تعليقاتٌ سخيفة تجرأ صاحبها على الإمام أحمد، نحو قوله: (لاداعي لضرب الأمثال لإثبات علم المولى - جل وعلا - وبينوته من خلقه)، ونحوه ص ٣٧، ٤٤، فلا يلتفت إليها.

(٣) أي: لا مخالطاً، ولا متصلاً.

وَذَكَرُ أَحْمَدُ فِي ضَمَنِ هَذَا الْقِيَاسِ قَوْلَ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ مُطَابِقٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ قِيَاسُ الْأُولَى وَالْأُخْرَى بِالْمَثَلِ الْأَعْلَى، إِذِ الْقِيَاسُ الْأُولَى وَالْأُخْرَى هُوَ الْمَثَلُ الْأَعْلَى، وَأَمَّا الْمَثَلُ الْمَسَاوِي أَوْ النَاقِصُ فَلَيْسَ لِلَّهِ بِحَالٍ، فَفِي هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَاسْتِدْلَالُهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ تَحْقِيقٌ لِمَا قَدَمْنَاهُ، مِنْ أَنَّ الْأَقْيَسَ فِي بَابِ صِفَاتِ اللَّهِ هِيَ أَقْيَسُ الْأُولَى، كَمَا ذَكَرَهُ مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ هَذَا الْكَمَالُ ثَابِتًا لَهُ فَاللَّهُ الَّذِي لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى أَحَقُّ بِذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ قِيَاسًا آخَرَ فَقَالَ: وَخَصْلَةٌ أُخْرَى... إلخ.

وهذا أيضا قياس عقلي من قياس الأولى، قرر به إمكان العلم بدون المخالطة، فذكر أن العبد إذا فعل مصنوعًا كدارٍ بناها، فإنه يعلم مقدارها، وعدد بيوتها، مع كونه ليس هو فيها، لكونه هو بناها، فالله الذي خلق كل شيء، أليس هو أحق بأن يعلم مخلوقاته، ومقاديرها، وصفاتها، وإن لم يكن فيها محايثا لها؟ وهذا من أبين الأدلة العقلية^(١).

٣ - الظلم.

مما تردد في القرآن تنزيه الله - تبارك وتعالى - عنه: الظلم المنافي للحكمة، ولما كانت دلائل حكمة الله - تعالى - التامة قد استقرت في النفوس، وعلمتها العقول، وأيقنت بها، فقد احتج بها على تنزيه الله - تعالى - عن الظلم، كما قال - تعالى -: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا

(١) بيان تلبس الجهمية: ٥٤٦/٢، ٥٤٧، وانظر تعليق ابن تيمية على سائر كلام الإمام أحمد في الرد على الجهمية في نقض التأسيس: ٥٣٤/٢، إلى آخر الجزء الثاني.

(٢) سورة ص: ٢٨.

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ تَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٦١﴾ ﴿١﴾، وقال - تعالى -: ﴿ أَفَجَعَلُ السُّلَيْمِينَ كَالْجُرِمِينَ ﴿٦٢﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ ﴿٢﴾ .

قال ابن تيمية: (هذا استفهام إنكار على من ظن ذلك، وهو يتضمن تقرير المخاطبين واعترافهم بأن هذا لا يجوز عليه، وأن ذلك بينٌ معروف، يجب اعترافهم به، وإقرارهم به، كما يقال لمن ادعى أمراً ممتنعاً، مثل نعم كثيرة في موضع صغير، فيقال له: أههنا كانت هذه النعم؟ أي هذا ممتنع فاعترف بالحق) ﴿٣﴾ .

الثاني - التنزيه عن المثل والنظير.

وهذا ركن التنزيه الثاني، ويدل عليه سمعاً قوله - تعالى -: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ﴿٤﴾ .

وقوله - تعالى -: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ ﴿٥﴾، وقوله - تعالى -: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾ ﴿٦﴾، وقوله - تعالى -: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ﴿٧﴾ .

وأما الدليل العقلي الشرعي على ذلك، فهو قاعدة المثل الأعلى التي سبق بيانها، والمشار إليها بقوله - تعالى -: ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ﴿٨﴾ .

ووجه دلالة القاعدة على امتناع المثل والمكافئ - كما قال ابن

(١) سورة الجاثية: ٢١ .

(٢) سورة ن: ٣٥، ٣٦ .

(٣) النبوات: ص ٣٥٤ .

(٤) سورة الشورى: ١١ .

(٥) سورة مريم: ٦٥ .

(٦) سورة النحل: ٧٤ .

(٧) سورة الإخلاص: ٤ .

(٨) سورة الروم: ٢٧ .

القيم - رحمه الله - أنه: (يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى اثنان؛ لأنهما إن تكافأ لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافأ فالموصوف بالمثل الأعلى أحدهما وحده، يستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير، وهذا برهان قاطع من إثبات صفات الكمال على استحالة التمثيل والتشبيه، فتأمله فإنه في غاية الظهور والقوة)^(١).

(١) الصواعق المرسلة: ١٠٣٢/٣.

الفصل الرابع

أدلة توحيد العبادة

مقدمة

المراد بتوحيد الألوهية توحيد العبادة، وهو أفراد الله - عز وجل - بجميع أنواعها الظاهرة والباطنة، فهو توحيد لله - تعالى - بأفعال خلقه، كالصلاة، والدعاء، والذل، والخضوع، والانقياد، والخوف، والرجاء، والذبح، والنذر، وسائر العبادات والقربات بأنواعها الأربعة: القولية والقلبية والبدينية والمالية^(١).

ويدخل في هذا أفراد الله - تعالى - بالطاعة والتحاكم، إذ هي داخله في الذل والخضوع والانقياد لله - تعالى -.

ويطلق بعض العلماء على هذا النوع من التوحيد: التوحيد الإرادي الطلبي، أو التوحيد العملي، ويجعله قسيما للنوعين الآخرين من التوحيد، توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، ويطلق عليهما: التوحيد العلمي، أو الاعتقادي الخبري^(٢).

وهذا التقسيم لأنواع التوحيد مأخوذ من طريق الاستقراء التام لنصوص الكتاب والسنة، فهو يقيني لاشك فيه^(٣).

(١) انظر دعوة التوحيد للدكتور محمد خليل هراس: ٤١ وما بعدها.

(٢) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز: ٤٢/١.

(٣) انظر الرد على من شغب على هذا التقسيم في كتاب صيانة الإنسان للسهماني:

ص ٤٣٦، وما بعدها، ودعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب للدكتور عبدالعزيز عبداللطيف: ص ٣٢٨، وما بعدها.

والمنهج الشرعي في الدلالة العقلية على استحقاق الله - تعالى -
للإفراد بالعبادة والتأله دون غيره يدور حول محور واحد لا يكاد يتجاوزه،
ألا وهو: دلالة التفرد بالربوبية على استحقاق الأفراد بالعبادة.

وأعني بالربوبية هنا ما يشمل الأفعال والكمال، المعبر عنهما
اصطلاحاً بتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، فهما في هذا
المقام القسم المقابل لتوحيد العبادة كما تقدم^(١)، وإن كان لكل منهما
دلالة الخاصة على توحيد الألوهية كما سيأتي.
وقد جاءت هذه الدلالة العقلية في مقامين، أحدهما إيجابي،
والآخر سلبي.

وأعني بالإيجابي: إثبات التفرد باستحقاق العبادة، استناداً إلى
التفرد بالربوبية بالمعنى السابق، وبالسلبي: إثبات ذلك من طريق إبطال
الشرك في الألوهية.

وسأعرض فيما يلي الأدلة العقلية الشرعية على توحيد الألوهية
والعبادة من خلال هذين المقامين.

(١) ألمحت فيما سبق عند تعريف توحيد الربوبية؛ إلى أنه يمكن اعتبار توحيد
الربوبية شاملاً لجميع صفات الكمال باعتبارها من لوازم الربوبية.

المبحث الأول دلالة الربوبية على الألوهية

جاء تقرير دلالة الربوبية على الألوهية في القرآن من طريقين :
الأول - دلالة توحيد الربوبية بمعنى الانفراد بالخلق والملك والتدبير والإنعام وسائر الأفعال المتعدية.
الثاني - دلالة الانفراد بالكمال المطلق، وهو المسمى بتوحيد الأسماء والصفات. وفيما يلي تفصيل كل من الدالتين، وصورهما في القرآن والسنة.

المطلب الأول دلالة توحيد الربوبية على توحيد العبادة

سبق بيان أن المراد بتوحيد الربوبية: إفراد الله - عز وجل - بالخلق والملك والتدبير، وأن القرآن قد أقام الأدلة اليقينية القاطعة على هذا النوع من التوحيد^(١).

والمقصود هنا بيان الأثر المرتب على هذه الحقيقة في القرآن، وكيف ربط توحيد الربوبية بتوحيد العبادة، باعتبار أن الأول من أعظم الأدلة على الثاني، وما كان ليُعاد ويُشَى بذكر دلائل هذا النوع لمجرد الإقرار به والوقوف عنده، إذ الإقرار به فطري، والإتيان بأصله حاصل من عامة بني آدم، إلا ما شذَّ منهم، كما مر في الفصل الأول^(٢). وقد

(١) انظر ص: ٣٠٨.

(٢) انظر ص: ١٩٤ وما بعدها.

جاء عرض هذه الدلالة العقلية لتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية بصورتين: مجملة ومفصلة.

أما الم جملة فكانت بذكر لفظ الربوبية الشامل لسائر معاني الخلق والملك والتدبير والإنعام وغيرها، والاحتجاج بأن من ثبتت له هذه الصفة هو المستحق وحده لأن يُعبد دون غيره، ومن أوضح الأمثلة على هذا مايلي:

١ - قوله - تعالى -: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١)، فقد استنكر في الجملة الأولى أن يكون له مطلوب سوى الله - تعالى -، وهذا يتضمن التعبد دون شك، وأقام الدليل القاطع على ذلك في الجملة الثانية التالية، إذ كل ما سوى الله - تعالى - مربوب، فلا يصلح للربوبية، ولا يستحق أن يعبد^(٢).

٢ - قوله - تعالى -: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾^(٣)، حيث رتب الأمر بالعبادة على وصف الربوبية بالفاء.

وهكذا يمكن اعتبار لفظ (رب) حاملاً لهذه الدلالة على هذا النحو حيث ورد مضافاً إلى العالمين.

٣ - قوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾^(٤) رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ^(٥).

٤ - قوله - تعالى -: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِحُكْمِهِ﴾^(٥).
وأما تفصيل هذه الدلالة فيكون بذكر معاني الربوبية معنى معنى،

(١) سورة الأنعام: ١٦٤.

(٢) انظر تفسير البضاوي: ٣٣٠/١.

(٣) سورة الأنبياء: ٩٢، وانظر المؤمنون: ٥٢.

(٤) سورة ص: ٦٥ - ٦٦.

(٥) سورة مريم: ٦٥.

وتعليق استحقاق الله - تعالى - للإفراد بالعبادة على انفراد هذه المعاني والأوصاف دون غيره .

وهذا التفصيل قد يأتي أحياناً في سياق واحد، تذكر فيه بعض معاني الربوبية، كالخلق والتدبير، ثم تختتم بذكر اقتضاها للتوحيد في العبادة، وقد جاء هذا الأسلوب في الاستدلال على هذا المطلب بكثرة في القرآن، ومن أمثلته البيئة:

١ - قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْ يَهْدِي ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ (١)

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْخَيْبِ وَالنَّوَىٰ... ﴾ الآيات إلى قوله - تعالى - : ﴿ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ (٢).

٣ - قوله - تعالى - : ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ (٣)

٤ - قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ... ﴾ إلى قوله - تعالى - : ﴿ فَلِلَّهِ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ (٤) والمعنى هنا: فذلکم الله معبودکم الحق. إذ كانوا مقرين أن الله - تعالى - ربهم الحق، بدليل الآية قبلها.

٥ - قوله - تعالى - : ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

(١) سورة يونس : ٣ .

(٢) سورة الأنعام : ٩٥ - ١٠٢ .

(٣) سورة غافر : ٦١ ، ٦٢ .

(٤) سورة يونس : ٣١ ، ٣٢ .

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ (١). (٢)

قال ابن القيم عن قوله - تعالى -: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، - ضمن تعليق نفيس له على هاتين الآيتين -: (وفي ضمن هذه الكلمة البرهان القطعي على وجوب عبادته؛ لأنه إذا كان ربنا الذي يربينا بنعمه وإحسانه، وهو مالك ذواتنا ورقابنا وأنفسنا، وكل ذرة من العبد فمملوكة له ملكًا خالصًا حقيقيًا، وقد رباه بإحسانه إليه، وإنعامه عليه، فعبادته له، وشكره إياه واجب عليه، ولهذا قال: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾، ولم يقل إلهكم، والرب هو السيد والمالك والمنعم والمربي والمصلح، والله - تعالى - هو الرب بهذه الاعتبارات كلها، فلا شيء أوجب في العقول والفطر من عبادة من هذا شأنه وحده لاشريك له) (٣).

٦ - قوله - تعالى -: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ ... الآيات إلى قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٤).

ففي هذا السياق الكريم تكرر قوله - تعالى -: ﴿أُولَئِكَ مَعَ اللَّهِ﴾ في ختام الآيات التي تضمنت معاني الربوبية، وهذا استفهام إنكار على المشركين أن يعبدوا غير الله - تعالى -، مع اعترافهم بأنه المنفرد بالخلق والعناية والتدبير. وقد غلط ابن تيمية من جعل

(١) سورة البقرة: ٢١، ٢٢.

(٢) ذكر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه فسر ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ أي: وحدوا ربكم. انظر جامع البيان للطبري: ١/١٦٠.

(٣) بدائع الفوائد: ٤/١٣٢. وقد علق على تمام الآيتين بما يحسن الاطلاع عليه لأهميته. انظر: ٤/١٣٢ - ١٣٤.

(٤) سورة النمل: ٥٩ - ٦٤.

معنى الاستفهام: أي إله مع الله موجود؛ لأن المشركين ماكانوا يقولون إن شركاءهم الذين يجعلونهم مع الله آلهة يفعلون هذه الأمور، والتقرير في الآية لا يكون إلا لما يقرون به، وهم مقرون بأن شركاءهم لم يفعلوا ذلك، لكن لم يكونوا مقرين بأنه ليس مع الله - تعالى - آلهة أخرى، كما قال - تعالى -: ﴿ أَمْ كُمْ تَشْهَدُونَ أَنْتُمْ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ وَإِنِّي بِرَىِّ تَمَتُّ شَرِكُونَ ﴾ (١) (٢)

٧ - قوله - تعالى -: ﴿ وَلِلَّهِ كُزُّ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ (١٦٦) إن في خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ يَمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَنَّا فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَضْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَحَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١٦٧) الآية (٣).

فقد ذكر ابن جرير عن بعض السلف أنها نزلت تصديقا من الله - تعالى - لنبية ﷺ، واحتجاجا له على مايدعو إليه من توحيد العبادة، وذلك أنه لما نزل قوله - تعالى -: ﴿ وَلِلَّهِ كُزُّ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ (١٦٦)، طلب المشركون حجة وبرهانا على هذه الدعوى التي هي أصل الخصومة بينهم وبين النبي ﷺ، فأنزل الله - تعالى - الآية التي بعدها برهانا على ذلك (٤).

(١) سورة الأنعام: ١٩.

(٢) انظر الفتاوى: ٦٨٣/١١، وشرح الطحاوية لابن أبي العز: ٣٧/١ بتحقيق التركي.

(٣) سورة البقرة: ١٦٣، ١٦٤.

(٤) انظر جامع البيان: ٦٥/٢، ٦٦، وقد ذكر في سبب نزولها خلافا حاصله: هل نزلت بطلب من المشركين؟ أم ابتداء من الله - تعالى - احتجاجا لنبية ﷺ؟، وعلى كلا القولين فالمراد حاصل، وهو اشتغالها على الاستدلال بالربوبية على الألوهية، وانظر بيان الدلائل المذكورة في الآية فيما تقدم في الفصل =

وقد نبه ابن جرير إلى أن الله - تعالى - إنما حاجَّ بهذه الآية قوما كانوا مقرين بأن الله - تعالى - خالقهم، غير أنهم يشركون في عبادته، ولم يحاجَّ بها المعطلة ولا الدهرية الذين ينكرون الصانع أصلاً، وإن كان في أصغر ماعد الله - تعالى - في هذه الآية من الحجج البالغة المقنع لجميع الأنام.

وهو بهذا التنبيه يرد على من يعترض على دلالة الآية بأن أصنافاً من الكفار ينكرون أن تكون السموات والأرض وسائر ماذكر في الآية مخلوقاً أصلاً، فلا ينهض عليهم الاحتجاج بما فيها.

٨ - ما حكاه الله - تعالى - من قول إبراهيم لقومه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ (٧٥) ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ (٧٦) ﴿فَأَنَّهُمْ عُدُوِّيَ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (٧٧) ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (٧٨) ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ (٧٩) ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (٨٠) ﴿وَالَّذِي يُمَيِّتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ (٨١) (١).

والأمثلة على هذا كثيرة جداً في القرآن (٢).

كما قد يأتي الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد العبادة مفصلاً بصورة أكبر وأكثر تحديداً، وذلك بذكر معنى واحد من معاني الربوبية، والاستدلال به على توحيد العبادة، وهذا أكثر ما يأتي في القرآن من الاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد العبادة، ولاتكاد تخلو سورة منه.

وسأعرض فيما يلي ماوقفت عليه في القرآن من آحاد معاني

-
- = الأول (ص ٢٦٥ وما بعدها)، وانظر أيضاً في ذلك تفسير الرازي: ١٧٨/٤ وما بعدها، فقد توسع في بيان الدلائل التي تضمنتها هذه الآية الكريمة.
- (١) سورة الشعراء: ٧٥ - ٨١.
- (٢) انظر مثلاً: سورة الأنعام: ١، والأعراف: ٥٤ - ٥٦، وطه: ٤٩ - ٥٤، والسجدة: ٤، والزمر: ٢ - ٦، ونوح: ١٤ - ٢١.

الربوبية التي استخدمت دليلاً على توحيد العبادة، مع ذكر أمثلة متنوعة لكل معنى.

أ- الخلق.

وهو أبرز معاني الربوبية، وهو عند بعض المتكلمين كالأشعري وغيره أخص أوصاف الإله^(١). وهو دال على بقية معاني الربوبية بطريق اللزوم.

ومن الأمثلة القرآنية الظاهرة في الاستدلال به على توحيد العبادة مايلي:

* ماقصه الله - تعالى - من قول صاحب يس: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٢)، فإنه قصد الأفراد بالعبادة، لا مطلق العبادة، بدليل ذكره للدونية، والشفاعة في قوله بعدها: ﴿أَتَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرَدِّنَ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾^(٣)، فالخصومة كانت في أفراد الله - تعالى - بالعبادة، لا في مطلق عبادته ولو مع غيره على سبيل الاستشفاع. يقول ابن القيم عن هذا الاحتجاج:

(أخرج الحجة عليهم في معرض المخاطبة لنفسه تأليفاً لهم، ونبه على أن عبادة العبد لمن فطره أمر واجب في العقول، مستهجن تركها، قبيح الإخلال بها؛ فإن خلقه لعبده أصل إنعامه عليه، ونعمه كلها بعدُ تابعة لإيجاده وخلقهِ)^(٤).

* ماذكره الله - تعالى - من قول نبيه صالح - عليه السلام - لقومه:

(١) انظر أصول الدين للبغدادى، ص ١٢٣، والملل والنحل للشهرستاني: ١٠٠/١، ودرء تعارض العقل والنقل: ٣٧٧/٩.

(٢) سورة يس: ٢٢.

(٣) سورة يس: ٢٣.

(٤) الصواعق المرسله: ٤٩٥/٢، ٤٩٦.

﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (١) فقد أردف دعواه توحيد العبادة بدليلها القاطع، ألا وهو الانفراد بالخلق.

* مذكره الله - تعالى - من شأن صاحب الجنتين بقوله: ﴿قَالَ لَهُمُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾ (٢) ﴿لَٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ (٣).

* قوله - تعالى - : ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (٤).

* قوله - تعالى - : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٥)، والمراد هنا إنكار التسوية والعدل في استحقاق العبادة. فالذي يخلق هو المستحق للعبادة دون من لا يخلق، فهو بمعنى قوله - تعالى - : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (٦)، على أظهر التفسيرين لقوله: ﴿يَعْدِلُونَ﴾ (٦).

* مذكره الله - تعالى - من جواب موسى لفرعون عندما سأله: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَىٰ﴾ (٧) ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (٨)، فإن معنى سؤال فرعون: من ربكما الذي تعبدانه؟ أي: من معبودكما، وإلا فهو يعلم أنه لم يخلقهما، وإنما يطمع في عبادتهما له.

(١) سورة هود: ٦١.

(٢) سورة الكهف: ٣٧، ٣٨.

(٣) سورة فصلت: ٣٧.

(٤) سورة النحل: ١٧.

(٥) سورة الأنعام: ١.

(٦) انظر أضواء البيان: ١٧/٢.

(٧) سورة طه: ٤٩، ٥٠، وقد تقدم في الفصل الأول من هذا الباب ذكر الأقوال في تفسير هذه الآية. ص ١٨٠.

* مذكروه الله - تعالى - في كتابه الكريم، من جواب الرسل لأقوامهم لما قالوا لهم: ﴿وَأَنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ ﴿٩﴾ قَالَتْ رَسُولُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿١﴾، والرسل لم يكونوا يدعونهم إلى الإقرار بالصانع ﴿٢﴾، إذ كان هذا مسلماً لدى الجميع، وإنما كانوا يدعونهم إلى توحيد العبادة، ونبذ الأنداد، فمورد شك الكفار هنا هو أفراد الله - تعالى - بالعبادة دون غيره، فيكون قول الرسل: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ استدلال على توحيد العبادة بالدليل الفطري الداخلي، الذي هو مضمون استفهامهم الاستنكاري: (أفي الله شك)، وبالدليل العقلي الخارجي، الذي هو خلق السموات والأرض.

ولا يعني هذا عدم دلالة الآية على إثبات الصانع بطريق الأولى كما تقدم في الفصل الأول ﴿٣﴾.

* قوله - تعالى -: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿٦﴾ ﴿٤﴾.

* مذكروه الله - تعالى - عن نبيه إلياس - عليه السلام -، حيث قال لقومه: ﴿أَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾ ﴿١٦٤﴾ اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٦٥﴾ ﴿٥﴾.

(١) سورة إبراهيم: ٩، ١٠.

(٢) انظر تفسير الطبري: ١٣/١٩٠، وكلام ابن تيمية المتقدم، ص: ١٦٤، ١٦٥.

(٣) راجع ص: ١٦٩، ١٧٠.

(٤) سورة آل عمران: ٦، وفي هذه الآية كما يقول ابن كثير تصريح ببطلان

الوهبة عيسى ابن مريم؛ فإنه خلُق كغيره من سائر البشر، وصور في رحم أمه، والإله لا يتقلب في الأحشاء حالاً بعد حال كما قال ابن جرير: (فإن خلأق ما في الأرحام لاتكون الأرحام مشتملة عليه، وإنما تشتمل على المخلوقين). انظر جامع البيان: ٣/١٦٨، وعمدة التفسير: ٢/٢١٨.

(٥) سورة الصافات: ١٢٥، ١٢٦، ومعنى أحسن الخالقين: أحسن المقدرين. =

وفي هذا السياق - زيادةً على إقامة الدليل على توحيد العبادة -
إبطال احتجاج المشركين باتباع دين الآباء الأولين.

وهكذا فالقرآن مملوء من جنس هذا الاستدلال العقلي القاطع.
يقول الشنقيطي: (ومن كثرة الآيات القرآنية الدالة على إقامة هذا
البرهان القاطع المذكور على توحيده - جل وعلا - عُلم من استقراء
القرآن أن العلامة الفارقة بين من يستحق العبادة ومن لا يستحقها هو
كونه خالقاً لغيره، فمن كان خالقاً لغيره فهو المعبود بحق، ومن كان
لا يقدر على خلق شيء، فهو مخلوق محتاج، لا يصح أن يُعبد بحال)^(١).
ومما جاء في السنة على هذا المنوال:

- ما في الصحيحين عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: سألت
النبي ﷺ: أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: (أن تجعل لله نداً وهو خلقك).
قلت: إن ذلك لعظيم... الخ^(٢).

والشاهد هنا قوله: (وهو خلقك)، فإنه دليل على استحقاق الله
- تعالى - للإفراد بالعبادة ونبذ الأنداد، وقد قرنه ﷺ بذكر الشرك؛ ليبين
بعظمة دلالاته وظهورها عظمة هذا الذنب وظهور قبحه.

- ما رواه الإمام أحمد بسنده عن الحارث بن الحارث الأشعري
يرفعه: «إن الله - عز وجل - أمر يحيى بن زكريا - عليهما السلام - بخمس
كلمات... الحديث، وفيه أن يحيى - عليه السلام - قال لبني إسرائيل:

= انظر أضواء البيان للشنقيطي: ٧٨١/٤.

(١) أضواء البيان: ٣٦٦/٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله - تعالى -: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ
أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٦٢٦/٤)، حديث رقم (٤٢٠٧). وصحيح
مسلم، كتاب الإيمان: باب كون الشرك أقبح الذنوب، (٨٧/١)، حديث
رقم (٨٦).

«وإن الله خلقكم ورزقكم، فاعبدوه ولا تشركوا به شيئاً»^(١).

فرتب الأمر بتوحيد العبادة على التفرد بالخلق والرزق.

- مارواه البيهقي بسنده عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ - قال: «يقول الله - عز وجل -: (وإني والإنس والجن في نبأ عظيم، أخلق ويُعبد غيري، وأرزق ويُشكر غيري)»^(٢).

ووجه الشاهد منه ظاهر، وهو التهويل من أمر الشرك في العبادة، مع أن الفطرة والعقل شاهدان بأن من يخلق ويرزق هو وحده صاحب الحق أن يُعبد ويُشكر، ولا يخفى ما في هذا المعنى من تطابق مع ما قبله من الآيات والحديث.

ب - الملك.

وهو من لوازم الخلق بداهة، إذ يمتنع أن يكون مالك الخلق غير خالقهم، الذي أوجدهم من العدم، كما أنه من المعاني الرئيسة الظاهرة للربوبية، لغة وشرعاً كما سبق^(٣).

(١) المسند: ١٣٠/٤، ٢٠٢، وانظر سنن الترمذي، كتاب الأمثال، باب ما جاء في مثل الصلاة والصيام والصدقة، ١٤٨/٥ برقم: (٢٨٦٣)، وقال عنه: حديث حسن صحيح. وقد حسنه ابن كثير في تفسيره: ٦٢/١، وأورده أحمد شاكر في عمدة التفسير: ١١٧/١، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع: ٣٥٦/١ برقم (١٧٢٤) من الطبعة الثانية، وفي صحيح الترغيب والترهيب: ٢١٩/١ برقم (٥٥٣).

(٢) شعب الإيمان، باب في تعدد نعم الله - عز وجل - وما يجب من شكرها، (١٣٤/٤) حديث رقم (٤٥٦٣). وذكر السيوطي في الدر المنثور: ١٤٢/٦؛ أنه أخرجه الطبراني في مسند الشافيين والحاكم في التاريخ، وقد ضعفه الشيخ الألباني كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣٩٣/٥، حديث رقم (٢٣٧١)، والقصد من الحديث دلالة العقلية فلا يضرّ ضعفه إن شاء الله.

(٣) راجع تعريف توحيد الربوبية فيما سبق: ص ٣٠٨.

لذلك جاءت الدعوة إلى توحيد العبادة مقترنة بذكر انفراد الله - تعالى - بالملك المطلق التام، اقتران المدلول بدليله، والدعوى بحجتها، وذلك في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، منها على سبيل المثال:

* قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعْبَدَ رَبِّكَ هَٰذِهِ الْبَلَدَةُ الَّتِي حَرَّمَهَا وَلَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ﴾^(١).

والشاهد فيها قوله - تعالى -: ﴿ وَلَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ ﴾، قال ابن جرير في معناه: (ولرب هذه البلدة الأشياء كلها ملكًا، فإياه أمرت أن أعبد، لا من لا يملك شيئًا)^(٢).

* قوله - تعالى -: ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصَرِّفُونَ ﴾^(٣)، ووجه الدلالة هنا على توحيد العبادة: أنهم ماكانوا ينكرون أن الله - تعالى - الخلق والملك دون غيره، بدليل أن الله - تعالى - لما أمر نبيّه بقوله: ﴿ قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾^(٤)، كان الجواب: ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾^(٥).

فاستدل بما أقرّوا به - وهو الانفراد بالملك - على ما أنكروه، وهو قول «لا إله إلا الله»، فدل دلالة قطعية على أن معناها: لا معبود بحق إلا الله، ثم أنكروا عليهم غاية الإنكار أن يُصرفوا عن الحق مع ظهوره وقيام برهانه.

(١) سورة النمل: ٩١.

(٢) جامع البيان: ٢٤/٢٠، وقد ذكر ابن جرير أن الحكمة من تخصيص مكة بإضافة الربوبية إليها مع أنه رب البلاد كلها ليعرفهم نعمته عليهم وإحسانه إليهم بتحريمها دون سائر البلاد، مما جلب لهم الأمن دون غيرهم. وهذا هو مضمون سورة قريش.

(٣) سورة الزمر: ٦.

(٤) سورة المؤمنون: ٨٨.

(٥) سورة المؤمنون: ٨٩.

* قوله - تعالى - : ﴿ قُلِ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (١).

فهذا استدلال بالملك على الاستئثار بالشفاعة، وهو رد على شبهة المشركين في عبادة غير الله، وأن المقصود بها مجرد الشفاعة عند الله - تعالى - (٢).

فرد عليهم بأن هذه المعبودات كما أنها لا تملك شيئاً من السموات والأرض فكذلك لا تملك شيئاً من أمر الشفاعة، وإنما يملكها الذي يملك السموات والأرض وحده.

* ما رواه الإمام أحمد بسنده عن الحارث بن الحارث الأشعري أن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل أمر يحيى بن زكريا بخمس كلمات، أن يعمل بهن، وأن يأمر بني إسرائيل أن يعملوا بهن...» وذكر الحديث وفيه:

«وأولهن: أن تعبدوا الله لا تشركوا به شيئاً، فإن مثل ذلك مثل رجل اشترى عبداً من خالص ماله، بورق أو ذهب، فجعل يعمل ويؤدي الذي عليه إلى غير سيده، فأيكّم يسره أن يكون عبده كذلك؟، وإن الله خلقكم ورزقكم، فاعبدوه ولا تشركوا به شيئاً» (٣).

وروجه الشاهد في هذا الحديث - سوى ما تقدم عند ذكر دلالة الخلق - أن النبي ﷺ قاس استحقاق الله - تعالى - للعبادة من مملوكيه على استحقاق صاحب العبد المملوك أن تكون خدمته وعمله خالصين لسيده قياساً أولوياً، إذ إن وصف عبودية الخلق لله - تعالى - أعظم ثبوتاً منها فيما بينهم، كما أن صفة الملك لله - تعالى - الخالق الرازق مطلقة

(١) سورة الزمر: ٤٤.

(٢) انظر تفسير البيضاوي: ٣٢٧/٢.

(٣) سبق تخريجه قبل صفحتين.

تامة كاملة، بخلاف ملك المخلوق المحدود الناقص المقيد، فإذا كان واجبا عقلاً وفطرةً أن يخلص العبد عمله لسيده المخلوق المرزوق، فمن باب أولى إخلاص العمل التألّهي للسيد الخالق الرازق.

* وهذا المعنى الذي تقدم في الحديث السابق قد ذكره الله - تعالى - في كتابه حيث قال: ﴿ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَآ رَزَقْنَكُمْ فَآتَنَّهُ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (١).

وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه الآية فقال:

(يقول - تعالى -: إذا كان الواحد منكم ليس له من ممتلكاته شريك فيما رزقه الله، بحيث يخاف ذلك المملوك كما يخاف السادة بعضهم بعضاً، فكيف تجعلون لي شريكاً هو مملوكي، وتجعلونه شريكاً فيما يختص بي من العبادة والخافة والرجاء، حتى تخافوه كما تخافوني؟

ومن المعلوم أن ملك الناس بعضهم بعضاً ملك ناقص، فإن السيد لا يملك من عبده إلا بعض منافعه، لا يملك عينه، وهو شبيه بملك الرجل بعض منافع امرأته، وملك المستأجر بعض منافع أجيره... فإذا كان هذا الملك الناقص لا يكون المملوك فيه شريكاً للمالك، فكيف بالملك الحق التام لكل شيء؟ ملك المالك للأعيان والصفات، والمنافع والأفعال، الذي لا يخرج عن ملكه شيء بوجه من الوجوه، ولا لغيره ملك مفرد، ولا شريك في ملك ولا معاونة له بوجه من الوجوه، كيف يسوغ في مثل هذا أن يجعل مملوكه شريكه بوجه من الوجوه؟) (٢).

(١) سورة الروم: ٢٨.

(٢) درء التعارض: ٣٨٩/٧، ٣٩٠، وانظر إعلام الموقعين لابن القيم: ٣٨٩/٧ وما بعدها.

جـ - التدبير^(١)

وهو جنس يدخل تحته أنواع كثيرة، كالإحياء والإماتة، والنفع والضرر، والرزق والمنع، والخفض والرفع، والتحريك والتسكين، والجمع والتفريق، وغير ذلك من أنواع تدبير الله - تعالى - للخلائق، ومما يدخل فيه الإنعام بمختلف صورهِ الظاهرة والباطنة، ومن الاستدلال بصفة التدبير جملة على توحيد العبادة قوله - تعالى -: ﴿... وَمَنْ يُدَبِّرْ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ... ﴾^(٢). وقوله - تعالى -: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾^(٣).

المعنى: هل يستوي الرب القائم بحفظ أرزاق جميع الخلائق، الضامن لها، العالم بهم، وبما يكسبونه من الأعمال، الرقيب عليهم، وهذه معاني القيومية - هل يستوي مَنْ هذا حاله في استحقاق العبادة بهذه الآلهة التي يعبدها المشركون؟ مع كونها لا تتصف بشيء من ذلك إطلاقاً^(٤).

وقد حُذِفَ الجواب في الآية اكتفاء بعلم السامع بما ذُكِرَ عما تُرك ذكره^(٥).

وسأذكر أمثلة مما ورد في الكتاب والسنة من الاستدلال المفصل بهذه المعاني من معاني الربوبية على توحيد العبادة:

(١) مشتق من الدبر: وهو آخر الشيء، وأطلق على تصريف الأمور؛ لأن المدبر ينظر إلى ماتصير إليه عاقبة الأمور، وأواخرها. انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٣٢٤/٢، (مادة دبر).

(٢) سورة يونس: ٣١، ٣٢.

(٣) سورة الرعد: ٣٣.

(٤) انظر تفسير ابن جرير الطبري: ١٥٨/١٣، ١٥٩.

(٥) المرجع السابق: ١٥٩/١٣.

المثال الأول - الإحياء والإماتة، وقد جاء ذكرها عقب كلمة التوحيد في موضعين من القرآن، إيداناً بأن المحي المميت هو المستحق للعبادة وحده دون من لا يملك موتاً ولاحياة ولانشوراً، قال - تعالى - : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (١).

وذكرها إبراهيم الخليل - عليه السلام - ضمن صفات معبوده الحق بقوله : ﴿وَالَّذِي يُبَيِّنُ ثَمَّ يَحْيِي﴾ (٢).

وقال - تعالى - في محاجة المشركين : ﴿أَرَأَيْتُمْ أَزْوَاجَهُمْ لَوْلَا أَلَّهُ هُوَ أَوَّلُ الْوَلَدِ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٣)، فالولي الحق هو القادر على إحياء الموتى، دون من لا يقدر على ذلك.

كما جاء الاستدلال بالتوفي - الذي هو قبض الأرواح والإماتة - على توحيد العبادة بما هو أصرح من ذلك، كما في قوله - تعالى - : ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ رَبِّي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَقَّكُمْ﴾ (٤). (٥)

وكما في قوله - تعالى - : ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٦).

(١) سورة الأعراف : ١٥٨ ، والدخان : ٨ .

(٢) سورة الشعراء : ٨١ .

(٣) سورة الشورى : ٩ .

(٤) سورة يونس : ١٠٤ .

(٥) خُصص التوفي بالذكر هنا دون غيره من صفات الأفعال ومعاني الربوبية والتدبير لما فيه من التخويف الرادع عن العناد، أو لأنه واسطة بين البدء والإعادة، فاكتمى بذكره للدلالة عليه، وقيل غير ذلك، انظر تفسير الرازي : ١٧٢/١٧ ، وروح المعاني للآلوسي : ١٨٤/٦ .

(٦) سورة الزمر : ٤٢ .

قال ابن جرير عند تفسيرها: (يقول تعالى ذكره: ومن الدلالة على أن الألوهية لله الواحد القهار خالصة دون كل ماسواه: أنه يميم ويحي ويفعل ما يشاء، ولا يقدر على ذلك شيء سواه)^(١).

ويدخل هذا النوع من الاستدلال ضمناً في قوله - تعالى -: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^(٢)، فإن ترك عبادة الله، أو عبادة غيره من أعظم الكفر دون شك.

المثال الثاني - الإنعام، ويدخل فيه أمور كثيرة جاء الاحتجاج بها في القرآن على توحيد العبادة:

● أشرفها الاجتباء والاصطفاء والتفضيل، كما في قول موسى لقومه: ﴿ أَعِدَّ اللَّهُ لَأَبْنَيْكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾^(٣).

● ومنها الإيمان والإطعام كما في قوله - تعالى -: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۚ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾^(٤)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَقَالُوا إِن نَّبِيعَ الْهُدَى مَعَكَ نَنخَطِفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْلَمْ نَمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُحْيِي إِلَيْهِ ثَمَرَاتِ كُلِّ شَيْءٍ وَرِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(٥)،

والهدى الذي دعاهم إليه هو أفراد الله - تعالى - بالعبادة، ومثله قوله - تعالى -: ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُنْخَطِفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفْيَا لِبَطْلِ يَوْمُئِذٍ وَيَنْعَمَ اللَّهُ بِكَفْرُونٍ ﴾^(٦)، وقد سبقت هذه الآية بذكر شركهم في الدعاء الذي هو مخ العبادة، وذلك في حال الرخاء، وقد كانوا مخلصين

(١) جامع البيان: ٨/٢٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٨.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٠.

(٤) سورة قريش: ٣، ٤.

(٥) سورة القصص: ٥٧.

(٦) سورة العنكبوت: ٦٧.

في الشدة، كما في قوله - تعالى -: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ خَالِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ (١)، أي في العبادة والدعاء.

وكما في قوله - تعالى -: ﴿ قُلْ أَغْنَى اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطِيعُكُمْ وَلَا تَطِعُوا مَعًا ﴾ (٢)، وهذا استدلال بالخلق والإنعام معًا.

ونحوه قوله - تعالى -: ﴿ يَتَأَيَّأُ النَّاسُ أَذْكَرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتُمْ تُؤْفَكُونَ ﴾ (٣).

● ومنها تسخير الأنعام وسائر المخلوقات، وسورة النحل مملوءة من هذا النوع من الاستدلال، حتى إنها سميت سورة النعم، لكثرة ما ذكر الله - تعالى - فيها من أنواع النعم على عباده (٤)؛ جاء فيها قوله - تعالى - بعد ذكر جملة من النعم السابعة: ﴿ أَفَنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ (٥)، وقوله: ﴿ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَنِعْمَتَ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ (٦)، وقوله: ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٧) وقوله: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٨).

والجحود والكفران المستنكر بعد التذكير بهذه النعم إنما كان بعبادة غير الله - تعالى - معه، مع أنها ليس لها شرك مع الله - تعالى - في إيلاء هذه النعم وإسداؤها، أو بنسبة هذا الإنعام إلى غير الله - تعالى -، إما إلى أوثان أو إلى أسباب، كما قال - تعالى -: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ

(١) سورة العنكبوت: ٦٥.

(٢) سورة الأنعام: ١٤.

(٣) سورة فاطر: ٣.

(٤) انظر تفسير ابن كثير: ٦٣٩/٢.

(٥) سورة النحل: ٧١.

(٦) سورة النحل: ٧٢.

(٧) سورة النحل: ٨١.

(٨) سورة النحل: ٨٣.

تَكْذِبُونَ ﴿٨٢﴾ (١)، فقد جاء عن السلف أنهم فسروا التكذيب في هذه الآية بنسبة إنزال المطر إلى الأنواء (٢)، وهذا شرك في الربوبية لافي العبادة؛ لأنه نسبة صفة من صفات الربوبية لغير الله - تعالى -.

المثال الثالث - النفع والضرر (٣)، استدل بهما الخليل - عليه السلام - على التوحيد، كما في قوله: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (٤)، وقال - تعالى - في سياق الاحتجاج للتوحيد: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (٥)، وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهَآ﴾ (٦)، وقال: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضَرَّهُ أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِي قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (٧).

(١) سورة الواقعة: ٨٢.

(٢) انظر تفسير ابن كثير: ٣١٥/٤، والأنواء هي منازل القمر.

(٣) لم يأت في القرآن إسناد الضر وحده إلى الله - تعالى - بالمنطوق، وإنما يفهم ذلك مما جاء بمعناه من الآيات، ومن ترتيب بطلان عبادة الشركاء على تجردهم من الانصاف به، كما سيأتي، وفي ذلك سرٌّ بديع، وهو تنزيه الله - تعالى - عن نسبة الشر إليه إلا على سبيل الخلق، والضر من جنس الشر، فلا ينسب إلى الله - تعالى - وصفًا، بل خلقًا، كما لا يذكر إلا مقرونا بضده، أو مقيّدًا على الوجه اللائق بالله - تعالى -، كما في قوله: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]. وهذا معنى قوله ﷺ: «... والشر ليس إليك» أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب الدعاء في صلاة الليل: ٤٤٩/١ برقم (٧٧١). انظر الحسنة والسيئة لشيخ الإسلام ابن تيمية: ٤٨ - ٥٢.

(٤) سورة الشعراء: ٨٠.

(٥) سورة يونس: ١٠٧، ونحوها في الأنعام: ١٧.

(٦) سورة الإسراء: ٦٧.

(٧) سورة الزمر: ٣٨.

والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًا، كما سيأتي في المقام السليبي .
وجاء الاستدلال بتفرد الله - تعالى - بهما على توحيد العبادة في
قول النبي ﷺ لحصين الخزاعي - والد عمران بن حصين - فيما رواه
الإمام الترمذي بسنده عن عمران بن حصين مرفوعًا: «يا حصين، كم
تعبد اليوم إلها؟ قال: سبعة، ستًا في الأرض وواحدًا في السماء .
قال: فأيهم تعدّ لرغبتك ورهبتك؟ قال: الذي في السماء»^(١).

وفي رواية ابن خزيمة^(٢) أن النبي - ﷺ - قال له: «إذا أصابك
الضر من تدعو؟ قال: الذي في السماء. قال: فإذا هلك المال من تدعو؟
قال: الذي في السماء. قال: فيستجيب لك وحده وتشركهم معه؟! أرضيته
في الشكر، أم تخاف أن يغلب عليك؟ قال: ولا واحدة من هاتين».

المثال الرابع - الهداية، وقد جاء الاستدلال بها على توحيد
التحاكم في قوله - تعالى -: ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ
الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾^(٣) وفي مناظرة موسى لفرعون: ﴿ قَالَ رَبِّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ
شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾^(٤)، وقال - تعالى -: ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿١﴾ الَّذِي
خَلَقَ فَسَوَّى ﴿٢﴾ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴿٣﴾ ﴾^(٥) وقال: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا
هَدَانَكُمْ ﴾^(٦)، ولا يكون تكبير الله - تعالى - إلا بإفراده بالعبادة، وقال

(١) السنن، كتاب الدعوات، باب رقم (٧٠)، ٥١٩/٥، ٥٢٠، حديث رقم:

(٣٤٨٣)، وانظر السنن الكبرى للنسائي: ٢٤٧/٦، برقم: (١٠٨٣٢)،

وأورده الألباني في القسم الضعيف من سنن الترمذي.

(٢) ذكرها الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣٣٦/١) ولم
اهتد إليها في الموجود من صحيح ابن خزيمة.

(٣) سورة الأنعام: ١١٤.

(٤) سورة طه: ٥٠.

(٥) سورة الأعلى: ١ - ٣.

(٦) سورة البقرة: ١٨٥، والحج: ٣٧.

إبراهيم لقومه فيما أخبر الله عنه: ﴿أَتُحْجَوْنَ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾^(١)، أي في وجوب إفراده بالعبادة. وقال - تعالى -: ﴿قُلْ أَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا اللَّهُ﴾^(٢)، وقال تعالى - على لسان الرسل - ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا أَنْ نَكُفَّ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا﴾^(٣)، وقال: ﴿أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾^(٤) ﴿وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾^(٥) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ^(٦) ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾^(٧) ^(٤).

والآيات في هذا المعنى كثيرة، وسيأتي المزيد - إن شاء الله - عند إبطال الشرك.

-
- (١) سورة الأنعام: ٨٠.
 (٢) سورة الأنعام: ٧١.
 (٣) سورة إبراهيم: ١٢.
 (٤) سورة البلد: ٨ - ١١.

المطلب الثاني

دلالة الانفراد بالكمال على توحيد العبادة.

الاتصاف بالكمال المطلق إنما يدل في هذا الباب على استحقاق صاحبه للعبادة، أما دلالته على توحيد العبادة واستحقاق الله - عز وجل - أن يُفرد بها، فمن حيث إن من لم يبلغ هذا الكمال ولم يتصف به لزمه الاتصاف بضده، مما ينافي التعبد فطرة وعقلاً.

وعلى هذا فكل ما جاء في الكتاب والسنة من صفات الجلال والكمال الثابتة للرب - تبارك وتعالى - فإنها أدلة على استحقاقه لأن يفرد بالعبادة، إذ لم يشاركه أحد في شيء من ذلك الكمال الإلهي.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (والله سبحانه لم يذكر هذه النصوص [يعني آيات الصفات] لمجرد تقرير صفات الكمال، بل ذكرها لبيان أنه المستحق للعبادة دون ماسواه، فأفاد الأصلين اللذين بهما يتم التوحيد، وهما: إثبات صفات الكمال، ردًا على أهل التعطيل، وبيان أنه المستحق للعبادة لا إله إلا هو، ردًا على المشركين، والشرك في العالم أكثر من التعطيل)^(١).

وبهذا الاعتبار، فإن جميع معاني الربوبية السابق ذكرها في دلالة توحيد الربوبية على توحيد العبادة تدخل في هذا النوع من الدلالة.

ومن الأمثلة الظاهرة في القرآن على هذا النوع من الدلالة:

١ - ما جاء في أعظم آية^(٢) في كتاب الله - تعالى -: ﴿لَا إِلَهَ

(١) الفتاوى: ٨٢/٦، ٨٣.

(٢) ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث أبي بن كعب، في صلاة المسافرين، =

إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ^(١)، والدلالة هنا كامنة في اقتران كلمة التوحيد بهذين الاسمين من الأسماء الحسنى، فإنه يفيد دون شك دلالة الكمال المطلق على توحيد العبادة.

وذلك أن هذين الاسمين متضمنان لسائر صفات الكمال، وعليهما مدار الأسماء الحسنی كلها، فإن الحياة لا تكون أكمل حياة وأتمها إلا بثبوت كل كمال يُضاد نفيه كمال الحياة، وكذلك القيومية تتضمن كمال الغنى والقدرة، فالمتصف بها قائم بنفسه، لا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه، مقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته^(٢).

٢- ومما يحمل هذه الدلالة قوله - تعالى -: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣)

فقد رتب الأمر بالدعاء^(٤) في هذه الآية بالفاء، على ما سبقه من الوصف بالحياة وانتفاء الألوهية عن غير الله - تعالى -.

٣- ومما هو صريح في الاستدلال بتفرد الله - تعالى - بالكمال على تفردة باستحقاق العبادة: سورة الإخلاص؛ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٣﴾﴾

فإن الآية الأولى منها تدل على تفرد الله - تعالى - بالكمال المطلق (فهو أحد لا يماثله شيء من الأشياء بوجه من الوجوه) ^(٥).

= باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، (٤٦٥/١)، برقم (٨١٠).

(١) سورة البقرة: ٢٥٥، ونحوها في آل عمران: ١.

(٢) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز: ٩٠/١ - ٩٢.

(۳) سورة غافر: ۶۵.

(٤) الدعاء هنا يشمل النوعين: دعاء المسألة، ودعاء العبادة، انظر الفرق بينهما

في تفسير العزيز الحميد: ص ٢١٥، ٢٢٧.

(٥) تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية: ص ٢٩.

والثانية تدل على أن الله - تعالى - هو السيد الذي يُصمد إليه في الحوائج، وهذا هو معنى الصمد على أحد القولين^(١).

فعلى هذا يكون مجيء قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بين ذكر الكمال في أول السورة والتنزيه في آخرها من جنس الاستدلال بالكمال على أن صاحبه هو المستحق لأن يفرد بالعبادة والمسألة دون غيره.

٤ - ومن هذا الضرب من الاستدلال قوله - تعالى -: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٢) ^(٣).

وقد مر ذكر هذه الآية في دلالة الربوبية على توحيد العبادة، أما هنا فالدلالة المقصودة كامنة في مجيء قوله - تعالى -: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٤) ؟ بعد الأمر بالعبادة وبالصطبار عليها، فإن هذه إشارة إلى دلالة التفرد بالكمال على استحقاق التفرد بالعبادة، فكأنه قال: هل تعلم له سميًّا فيستحق أن يعبد معه؟.

٥ - ومن الإشارات القرآنية إلى هذه الدلالة: ذكر الأسماء الحسنى والصفات العلى الدالة على الكمال بعد ذكر كلمة التوحيد، وذلك في كثير من الآيات، كما في قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٥)، وقوله: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِلَهُ وَجِدْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾^(٦)، وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٦).

(١) تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية: ص ١٣.

(٢) معنى سميًّا: شبيها أو مثلاً، انظر جامع البيان: ١٠٦/١٦.

(٣) سورة مريم: ٦٥.

(٤) سورة طه: ٨.

(٥) سورة البقرة: ١٦٣.

(٦) سورة آل عمران: ٦، ١٨.

وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَئِنْ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (١)،
 وقوله: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (٢)،
 وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (٣)، وقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا
 إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (٤).

٦ - وأوضح من ذلك دلالة على التوحيد مجيء تنزيه الله - سبحانه -
 عن الشرك بعد ذكر صفات الكمال، في كثير من الآيات، كقوله - تعالى -:
 ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ
 الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٥)، وقوله:
 ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ
 مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَنَهُ وَقَعْلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٦).

٧ - ومن الاستدلال بصفات الكمال الإلهية على وجوب توحيد
 الله بالعبادة ما قصه الله - تعالى - عن هدهد سليمان، من إنكار سجود
 سبأ للشمس من دون الله، قال - تعالى - فيما حكاه عنه: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ
 سَبَإٍ بِبَنِي يُقِينٍ﴾ (١) إني وجدت امرأة تملكهم وأوتيت من كل شيء ولها عرش
 عظيم (٢) وخدمتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان أعمالهم
 فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون (٣) ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في
 السموات والأرض ويعلم ما تخفون وما تعلنون (٤) الله لا إله إلا هو رب العرش
 العظيم (٥) (٧).

-
- (١) سورة آل عمران: ٦٢.
 (٢) سورة طه: ٩٨.
 (٣) سورة ص: ٦٥.
 (٤) سورة الحشر: ٢٢.
 (٥) سورة الحشر: ٢٣.
 (٦) سورة الزمر: ٦٧.
 (٧) سورة النمل: ٢٢ - ٢٦.

والشاهد أن الهدهد استدل على توحيد العبادة بأن الله - تعالى - هو وحده الذي يُخرج المخبوء في السموات والأرض، وقد فُسر ذلك بأنه المطر والنبات^(١)، فهذا استدلال بكمال القدرة على أنه لا يستحق العبادة غير الله - تعالى -، ثم أردف ذلك بذكر صفة العلم مستدلاً بها على نفس المطلب.

(١) انظر ترجيح أساليب القرآن لابن الوزير: ص ٤٣، ١٥٩ - ١٦٣.

المبحث الثاني إبطال الشرك في العبادة

تقدمت دلالة القرآن على تفرد الله - تعالى - باستحقاق العبادة، استناداً إلى تفرده بالربوبية والكمال المطلق.

ونعرض هنا لإثبات القرآن لهذا المطلب من خلال صورة أخرى لهذا الاستدلال، ألا وهي إبطال عبادة الآلهة المتخذة من دون الله تعالى، وذلك ببيان أمرين:

الأول - أنها لا تتصف بشيء من معاني الربوبية.

الثاني - أنها متصفة بالنقص المنافي لاستحقاق العبادة.

وسنرى أن هذه الصورة للاستدلال بالربوبية على العبادة هي الأكثر مجيئاً في الكتاب والسنة، وإن كانت في جوهرها لا تختلف عن الصورة السابقة.

المطلب الأول تجرد الشركاء من الربوبية

تقدم أن أبرز معاني الربوبية: الخلق والملك والتدبير، وفيما يلي عرض لإبطال القرآن عبادة الشركاء، بدلالة تجردهم من هذه المعاني.

أولاً - أن الشركاء لا يخلقون شيئاً بل يُخلقون:

قال - تعالى -: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾^(١).

(١) سورة الفرقان: ٣.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ (١). (٢)

وقال - تعالى -: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٣).

والمعنى: أيكون هذا مثل هذا في استحقاق العبادة (٤).

وقال - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ (٥).

وفي هذه الآية وآية الفرقان السابقة زيادة معنى على بقية الآيات، وهي أن هذه الآلهة المزعومة مع كونها لا تخلق، فهي نفسها مخلوقة، وفي هذا إشارة إلى أن خالقها أحق منها بالعبادة (٦).

وقال - تعالى -: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٧).

قال ابن القيم معلقاً على هذه الآية: (فلله ما أحلى هذا اللفظ وأوجزه، وأدله على بطلان الشرك؛ فإنهم إن زعموا أن آلهتهم خلقت شيئاً مع الله طولبوا بأن يروه إياه، وإن اعترفوا بأنها أعجز وأضعف وأقل من ذلك كانت إلهيتها باطلاً ومحالاً) (٨).

وقال - تعالى -: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ

(١) سورة الحج: ٧٣.

(٢) انظر تعليق ابن القيم على هذه الآية في إعلام الموقعين: ١/ ٢٣٥، ٢٣٦، والصواعق المرسلة له: ٢/ ٤٦٦، ٤٦٧.

(٣) سورة النحل: ١٧.

(٤) انظر جامع البيان لابن جرير الطبري: ١٤/ ٩٢.

(٥) سورة النحل: ٢٠.

(٦) انظر مفاتيح الغيب للرازي: ٢٠/ ١٥.

(٧) سورة لقمان: ١١.

(٨) الصواعق المرسلة: ٢/ ٤٦٥.

خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴿١٦﴾ (١).

وقال - تعالى - : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (٢).

وقال - تعالى - : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ قُلِ اللَّهُ يَكْبِتُ دَا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ فَإِنَّ تَوْفِيقَهُ ﴾ (٣).

ثانيا - أن الشركاء ليس لهم نصيب من الملك :

قال - تعالى - : ﴿ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَقْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ ﴾ (٤).

وهذه الآية كما يقول ابن القيم : أخذت على المشركين بمجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك، وسدتها عليهم أحكم سد وأبلغه؛ فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه، وحينئذ فلا بد أن يكون المعبود مالكا للأسباب التي ينفع بها عابده، أو شريكا لمالكها، أو ظهيرا، أو وجيها ذا حرمة وقدر يشفع عنده، فإذا انتفت هذه الأمور الأربعة من كل وجه وبطلت انتفت أسباب الشرك وانقطعت مواده (٥).

وقال - تعالى - : ﴿ أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ ﴾ (٦) ﴿ قُلِ اللَّهُ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا لَمْ يَلِكْ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٦).

(١) سورة الرعد: ١٦.

(٢) سورة فاطر: ٤٠، ونحوها في سورة الأحقاف: ٤.

(٣) سورة يونس: ٣٤.

(٤) سورة سبأ: ٢٢.

(٥) باختصار من الصواعق المرسلّة: ٤٦١/٢، ٤٦٢.

(٦) سورة الزمر: ٤٣، ٤٤.

وقال - تعالى -: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ (١) ﴿١٣﴾ (٢).

ثالثا - أن الشركاء ليس لهم شيء من التدبير.

احتج بعض السلف بقوله - تعالى -: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُزِيلُ مَنْ تَشَاءُ وَتُؤَيِّدُ الْخَيْرَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٦) ﴿٦﴾ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَتُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٧) ﴿٧﴾، على بطلان دعوى النصارى إلهية عيسى - عليه السلام -؛ حيث كانوا يحتجون عليها بأنه يحيي الموتى، ويبرئ الأسقام، ويخلق الطير من الطين، ويحدث بالغيوب، وغير ذلك مما جعله الله - تعالى - آية لنبوته، فإن من سلطان الله - تعالى - وقدرته ما لم يعطه عيسى، وذلك مثل تمليك الملوك، واصطفاء الأنبياء، وإيلاج الليل في النهار، والنهار في الليل، وإخراج الحي من الميت، والميت من الحي، ورزق من شاء الله - تعالى - بغير حساب، فكل ذلك لم يُسلط عيسى عليه، ولم يُملكه، ولو كان إلهها لكان ذلك كله إليه، ومعلوم لدى النصارى أن عيسى - عليه السلام - كان يهرب من الملوك من بلد إلى بلد (٤).

ومن أنواع التدبير التي أبطل الله عبادة الشركاء بالتجرد منها:

(١) القطمير: الغشاء الذي على نواة التمرة. انظر معاني القرآن للنحاس: ٤٤٨/٥.

(٢) سورة فاطر: ١٣.

(٣) سورة آل عمران: ٢٦، ٢٧.

(٤) انظر جامع البيان لابن جرير الطبري: ٢٢٧/٣، وقد أسند ابن جرير هذا المعنى عن محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام، وهو من فقهاء السلف وقرائهم، توفي ما بين عامي ١١٠ و ١٢٠هـ، انظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ٨١/٩، ٨٢.

١ - عدم النفع والضرر:

وقد امتلأ القرآن بترديد هذا الدليل على بطلان عبادة غير الله - تعالى -، ومن أمثلة ذلك:

* قوله - تعالى -: ﴿ قُلْ أَفَأَتَّخِذُكُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا ۚ ﴾ (١)، وإذا كانت لا تملك ذلك لأنفسها فكيف تملكه لعباديتها؟! .

* مذكره الله - تعالى - من قول مؤمن يس: ﴿ أَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدِ الْرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ ﴾ (٢) إِنْ إِذَا لَفِيَ ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿ (٢) .

فهو استدل على بطلان عبادة هذه الآلهة بكونها لا تنفعه وقت حاجته إليها، إذ لا تملك من القدرة ما تنقذه به من الضر لو أصابه الله - تعالى - به -، كما أنها لا تملك من الجاه والمكانة عند الله - تعالى - ما يشفع له في دفع ذلك الضر، فبأي وجه تستحق تلك الآلهة العبادة (٣) .

* ما قصه الله - تعالى - من استنكار إبراهيم على قومه في قوله: ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴾ (٤) أَفِي لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿ (٤)، أي: أفلا تعقلون أن الذي يستحق العبادة إنما هو مالك النفع والضرر، دون من لا يملك ذلك .

* ما ذكره الله - تعالى - في معرض إبطال ألوهية المسيح وأمه حيث قال - تعالى -: ﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾ (٥) .

(١) سورة الرعد: ١٦ .

(٢) سورة يس: ٢٣، ٢٤ .

(٣) انظر الصواعق المرسله لابن القيم: ٤٩٧/٢ .

(٤) سورة الأنبياء: ٦٦، ٦٧ .

(٥) سورة المائدة: ٧٦ .

والآيات في هذا المعنى كثيرة جدًا^(١).

فهذه الآيات وأمثالها تدل على أن هذه الآلهة لاتنفع أحدًا ولا تنصره أبدًا، سواء عبدها أم لم يعبدها، وأن ذلك دليل على بطلان عبادتها. ولا يتعارض هذا مع قوله - تعالى -: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾^(٢)، فإن هذه الآية إنما أثبتت النفع والضّر للمدعو على هيئة اسم مضاف إليه، والشيء يضاف إلى الشيء لأدنى ملابسة، كما في قوله - تعالى -: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٌ وَالنَّهَارِ﴾^(٣)، في حين نفت الآية التي قبلها قدرة غير الله - تعالى - على الضر والنفع، حيث كان المنفي فيها هو فعلهم الضر والنفع، قال - تعالى -: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَمَا لَا يَنْفَعُهُمْ﴾^(٤)، وفي هذه الآية قال: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ ولم يقل: يضر أعظم مما ينفع، ولأريب أن بين المعبود من دون الله وبين ضرر عابديه تعلقًا يقتضي الإضافة، كأنه قيل: لمن شره أقرب من خيره، وخسارته أقرب من ربحه، ولو جعل فاعل الضر فإنما هو بهذا الاعتبار، وهو أنه سبب فيه، لا أنه هو الذي فعله، وبهذا البيان يظهر مزيد إبطال للإلهية هذه المعبودات، من حيث إنها ليست فقط لاتنفع ولا تنصر مطلقًا، بل ضررها الحاصل لعابديها أيضًا ليس صادرًا منها^(٥).

٢ - عدم الهداية للحق، أو الاهتداء إليه :

كما في قوله - تعالى -: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ

(١) انظر مثلاً: الأنعام: ٧١، يونس: ١٨، ١٠٦، ١٠٧، الإسراء: ٥٧، مريم:

٤٢، الفرقان: ٣، ٥٥، الزمر: ٣٨، طه: ٨٩، الشعراء: ٧٣، الحج:

١٢، ١٣.

(٢) سورة الحج: ١٣.

(٣) سورة سبأ: ٣٣.

(٤) سورة الحج: ١٢.

(٥) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٧١/١٥ - ٢٧٤.

يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ^(١) إِلَّا أَنْ يَهْدِيَنَّ فَلَئِنْ
كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ ^(٢)

وكما في قوله - تعالى - منكراً على قوم موسى اتخاذهم العجل
إلهاً: ﴿الْفَرِيرُونَ أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ ^(٣)

ووجه الدلالة هنا على بطلان الشركاء ظاهر، فإن الهداية بجميع
أنواعها من أعظم الضرورات والمطالب، ولا بد للمعبود إن كان إلهاً
حقاً أن يملكها لعباديه، وحيث انتفت الهداية عن غير الله - تعالى - دل
ذلك على بطلان عبادة غيره.

٣ - عدم امتلاك الرزق:

كما في قوله - تعالى -: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ^(٤)

وكما في قول الخليل - عليه السلام -: ﴿إِنَّكَ الْإِلَهَ الَّذِي تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ ^(٥)
وكما دل عليه قوله - تعالى -: ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِرِزْقِهِمْ﴾ ^(٦)

(١) يَهْدِي: أي يَهْتَدِي، وعبر عن الشركاء بما يدل على أنها قابلة للاهتداء وبمن
التي للعاقل مع كونهم ليسوا كذلك؛ لأنهم نزلوها منزلة من يعقل، أو لوجود
الهداية في بعض الشركاء، كعيسى والملائكة وعزير. انظر زاد المسير: ٣١/٤،
وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢٧/٥، وقد فسر الفراء الاهتداء
في آخر الآية بأنه الانتقال من مكان إلى مكان، انظر معاني القرآن: ٤٦٤/١،
ولا يخفى بعده، وعدم توافقه مع قوله - تعالى -: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾.

(٢) سورة يونس: ٣٥.

(٣) سورة الأعراف: ١٤٨.

(٤) سورة النحل: ٧٣.

(٥) سورة العنكبوت: ١٧.

(٦) سورة الملك: ٢١.

أَي مَن مِّن شُرَكَائِكُمُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ - تعالى - . يستطيع أَن يرزقكم إِن أَمْسَكَ اللَّهُ - تعالى - رزقه عنكم^(١) ؟ فَإِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا رَازِقَ إِلَّا اللَّهُ فَالْتَزِمُوا إِلَّا تَعْبُدُوا غَيْرَهُ .

وكما قال - عز وجل - : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَيْءٍ سُبْحٰنَهُ وَتَعَالٰى عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝﴾^(٢) .

٤ - عدم النصرة :

وقد نبه الله - تعالى - إلى هذه الدلالة في مواضع عدة، كما في قوله - عز وجل - : ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَّكُمْ يَصُرُّكُمْ مِّن دُونِ الرَّحْمٰنِ إِنَّ الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ۝﴾^(٣) ، وقوله في وصف الشركاء : ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا ۝﴾^(٤) ، وقوله : ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ ۝﴾^(٥) ، وجاء الاحتجاج صراحة على بطلان عبادة الآلهة بدلالة حلول العذاب بعابديها جزاء عبادتها، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ أَهَلَكْنَا مَا حَوْلَكُمْ مِّنَ الْقُرَىٰ وَصَرَفْنَا آلَاتِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ۝﴾^(٦) فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً بَلْ ضَلُّوا عَنْهُمْ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا يَفْكُرُونَ ۝﴾^(٧) .

وقوله - تعالى - : ﴿ذَٰلِكَ مِنۢ بَيْنِ أَنبَاءِ الْقُرَىٰ نَقِصُّهُ عَلَيْكَ مِنهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ ۝﴾^(٨) وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُهُمْ غَيْرَ تَتَابُعٍ ۝﴾^(٩) ،

(١) انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير : ٤/ ٤٢١ .

(٢) سورة الروم : ٤٠ .

(٣) سورة الملك : ٢٠ .

(٤) سورة الأعراف : ١٩٢ .

(٥) سورة الأعراف : ١٩٧ .

(٦) سورة الأحقاف : ٢٧ ، ٢٨ .

(٧) سورة هود : ١٠٠ ، ١٠١ .

وهذان السياقان يدلان على بطلان الشرك في العبادة من وجهين:

الأول - أنها لو كانت حقًا ما عذبوا.

الثاني - أن معبوداتهم لم تدفع عنهم العذاب، فدل على أنها ليست أهلاً لأن تعبد.

المطلب الثاني

إبطال عبادة الشركاء بدلالة اتصافهم بالنقص

سبقت الإشارة إلى أن من لم يتصف بالكمال المطلق لزمه الاتصاف بالنقص، وأن هذا منافٍ للتعبد فطرة وعقلاً^(١)، والقرآن مملوء بالاستدلال العقلي على بطلان الشرك من هذا الباب. وهو مع دلالة على بطلان عبادة غير الله - تعالى -، يدل دلالة صريحة على ثبوت صفات الجلال والكمال للإله الحق، كما سبق بيانه^(٢). ومن الإشارات الإجمالية إلى هذا الدليل قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ﴾^(٣).

ووجه الشاهد في هذه الآية: أن تسمية هذه الآلهة المزعومة شركاء لله - تعالى - المأمور به في الآية يكشف حقيقة حالها؛ فإنها إن سُميت بأسماء الإله الحق، كالحق القيوم الخالق الباري، ظهر زيفها، من عدم موافقة هذه الأسماء لحقيقتها، وإن سميت بأسمائها الحقيقية، كالحجارة والأصنام وغيرها من سائر المعبودات من دون الله، ظهر بطلان عبادتها بما دلت عليه أسماؤها الحقيقية من نقص.

يقول ابن تيمية معلقاً على هذه الآية:

(قد حام حول معنى هذه الآية كثير من المفسرين، فما شفو عليلاً، ولا أرووا غليلاً، وإن كان ما قالوه صحيحاً، فتأمل ما قبل الآية

(١) انظر ص: ٣٧١.

(٢) انظر ص: ٣٧٢.

(٣) سورة الرعد: ٣٣.

وما بعدها يُطلعك على حقيقة المعنى، فإنه - سبحانه - يقول: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾^(١)، وهذا استفهام تقرير، يتضمن إقامة الحجة عليهم، ونفي كل معبود مع الله، الذي هو قائم على كل نفس بما كسبت، بعلمه وقدرته، وجزائه في الدنيا والآخرة، فهو رقيب عليها، حافظ لأعمالها، مجاز لها بما كسبت، فإذا جعلتم أولئك شركاء فسموهم إذاً بالأسماء التي يسمي بها القائم على كل نفس بما كسبت؛ فإنه - سبحانه - يسمي بالحي القيوم، المحي المميت، السميع البصير، الغني عما سواه، وكل شيء فقير إليه، ووجود كل شيء به، فهل تستحق ألهمتكم اسمًا من تلك الأسماء؟

فإذا كانت آلهة حقاً فسموها باسم من هذه الأسماء، وذلك بهت بين، فإذا انتفى عنها ذلك علم بطلانها كما علم بطلان مسمّاها.

وأما إن سموها بأسمائها الصادقة عليها، كالحجارة وغيرها من الجمادات، أو البقر وغيرها من الحيوانات، أو الشياطين، أو الكواكب المسخرات تحت أوامر الرب، وغيرها من الأسماء التي هي أسماء مخلوقات محتاجة، مدبرة مقهورة، فهذه أسماؤها الحق، وهي تبطل إلهيتها؛ لأن الأسماء التي من لوازم الإلهية مستحيلة عليها، فظهر أن تسميتها آلهة من أكبر الأدلة على بطلان إلهيتها، وامتناع كونها شركاء لله - عز وجل -^(٢).

ومن صفات النقص التي نبه القرآن إلى دلالتها على بطلان عبادة الموصوف بها مايلي:

أولاً - عدم السمع والبصر:

وهذا مما استدل به إبراهيم - عليه السلام - على أبيه في بطلان

(١) سورة الرعد: ٣٣.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٥/١٩٦، ١٩٧ [بتصرف].

عبادته الأصنام، حيث قال فيما أخبر الله - تعالى - عنه: ﴿يَتَأْتُونَ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾^(١)، وعلى قومه حيث سألهم عن آلهتهم: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ﴾^(٢)، وجعلها الله - تعالى - علامة على بطلان دعاء غيره، حيث يقول: ﴿إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرْ كُفْرَكُمْ وَلَا يَنْتَفِكُمْ مِنْهُ خَيرٌ﴾^(٣). ويقول - عز وجل -: ﴿أَلَمْ أَرْسَلْ يَمْسُورِينَ بِهَا أَمْ لَكُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَكُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَكُمْ أَذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾^(٤)، (٥).

ويقول - عز وجل -: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يُنْظَرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾^(٦)، (٧).

ووجه الاستدلال في هذه الآيات ظاهر من بيان أن هذه الآلهة المدعوة من دون الله - تعالى - هي أقل حالاً ممن يدعوها ويستغيث بها، وهم أقدر منها على القيام ببعض مصالحهم، حيث فقدت الجوارح التي هي أدوات الكسب، التي يُنَاط بها النفع والضرر، فكيف يصح أن تُرفع إلى مقام الألوهية؟ مع أن الحس والمشاهدة يشهدان بكونها دون الصفات البشرية؟^(٨).

-
- (١) سورة مريم: ٤٢.
 - (٢) سورة الشعراء: ٧٢.
 - (٣) سورة فاطر: ١٤.
 - (٤) سورة الأعراف: ١٩٥.
 - (٥) انظر تعليق ابن القيم على هذه الآية في إعلام الموقعين: ١/١٩٩، ٢٠٠.
 - (٦) سورة الأعراف: ١٩٨.
 - (٧) في المراد بهذه الآية قولان كلاهما يحتمله السياق: الأول - أنهم الأصنام، ورؤي عن السدي. والثاني - أنهم المشركون، وروي عن مجاهد، والاستشهاد بالآية هنا على الأول، انظر جامع البيان: ٩/١٥٢، ١٥٣.
 - (٨) انظر تفسير المنار لمحمد رشيد رضا: ٥٢٩/٩.

ثانيا - عدم القدرة على الكلام.

وقد نبّه الخليل إبراهيم - عليه السلام - إلى دلالة هذا الوصف على نقص الأصنام، مما يدل على بطلان إلهيتها، حيث قال لها فيما أخبر الله - تعالى - عنه: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾^(١)، ونبه قومه إلى ذلك حيث قال لهم فيما أخبر الله: ﴿ فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾^(٢). وقال - تعالى - عن قوم موسى وعبادتهم العجل: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾^(٣).

فاستدل بعدم مخاطبته لهم على بطلان عبادته وألوهيته. ومثله قوله - تعالى -: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٤).

وفي هذا المعنى ماضرب الله - تعالى - من المثل لنفسه ولما يُعبد من دونه، حيث قال - تعالى -: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٥).

قال ابن القيم: (فالصنم الذي يُعبد من دونه بمنزلة رجل أبكم، لا يعقل ولا ينطق، بل هو أبكم القلب واللسان، قد عدم النطق القلبي واللسان^(٦))، ومع هذا فهو عاجز لا يقدر على شيء البتة، وعلى هذا فأينما أرسلته لا يأتيك بخير، ولا يقضي لك حاجة، والله - سبحانه - حي

(١) سورة الصافات: ٩٢، وقد قال إبراهيم - عليه السلام - ذلك تهكما واستهزاء بالأصنام، واحتقارا لشأنها، ولا يمنع هذا من تضمن الآية للدلالة المذكورة.

(٢) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٣) سورة طه: ٨٩.

(٤) سورة الأعراف: ١٤٨.

(٥) سورة النحل: ٧٦.

(٦) كذا، ولعلها: اللساني.

قادر متكلم، يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم، وهذا وصف له بغاية الكمال والحمد^(١).

ثالثا - حاجتها للطعام والشراب، وأنها مخلوقة مفتقرة فانية.

وسبب كون الطعام والشراب صفة نقص: هو منافاتها الغنى المطلق، والحياة الكاملة، واستلزامها كثيرا من الآفات، كقضاء الحاجة، والجوع والعطش، والموت، وغير ذلك من اللوازم التي لاتليق بمقام الألوهية، لذلك نزه الله - تعالى - نفسه عنها في قوله: (وهو يُطعمُ ولا يُطعمُ)، على قراءة من قرأ الفعل الثاني بفتح الياء والعين، وهي قراءة سعيد بن جبير ومجاهد والأعمش، وهي موافقة لأحد الأقوال في تفسير الصمد، وهو أنه الذي لاجوف له، ولا يأكل الطعام^(٢). وبهذه الحجة أبطل الله - تعالى - ألوهية عيسى ابن مريم التي ادعاها النصارى، حيث يقول - تبارك وتعالى -: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انظُرْ كَيْفَ بُيِّنْتُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّ يُؤْفَكُونَ﴾^(٣).

فهذه الآية الكريمة أبطلت ألوهية المسيح وأمه من وجهين كما يقول ابن القيم:

(الأول - حاجتهما إلى الطعام والشراب، الدالة على ضعف بنيتهما عن القيام بنفسيهما، ومن هذا حاله لا يكون إلها، إذ من لوازم الإله أن يكون غنيا.

الثاني - استلزام ذلك حصول الفضلات القدرة، التي يتزده عنها

(١) إعلام الموقعين: ٢١٢/١.

(٢) انظر أضواء البيان: ١٦٦/٢، ١٦٧، وانظر هذه القراءة الشاذة في إتحاف فضلاء البشر للبننا: ٦/٢، حيث ذكرها عن الحسن والمطوعي.

(٣) سورة المائدة: ٧٥.

مقام الألوهية، ولهذا - والله أعلم - كُتبي عنها في الآية بلازمها الذي هو أكل الطعام.

فكيف يليق بالرب - سبحانه - أن يتخذ صاحبة وولداً من هذا الجنس؟ ولو كان يليق به ذلك أو يمكن لكان الأولى به أن يكون من جنس لا يأكل ولا يشرب، ولا يكون منه الفضلات المستقذرة التي يُستحيا منها، ويُرغب عن ذكرها^(١).

وأما الموت، فهو من لوازم الطعام والشراب كما سبق، ولانخفي منافاته للاتصاف بكمال الحياة اللاتقة بمقام الألوهية، فنزه الله - تعالى - نفسه من ذلك بقوله: ﴿وَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾^(٢)، كما أشار إلى دلالة على بطلان ألوهية المتصف به كما في قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢١﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢٢﴾﴾^(٣).

ومعنى كونها أمواتاً في هذه الآية: أنها جمادات لاحياة فيها، فكل ما كان خالياً من الحياة صح وصفه بالموت، ولو لم يقبل الحياة أصلاً، وكان أنقص مما هو موصوف بالحياة^(٤).

ولاشك أن في هذا الدليل أبلغ الرد على عباد القبور، والمستغيثين بالموتى، وعلى من يعتقد فيهم القدرة على النفع والضرر، أو التصرف والتدبير لشيء من أحوال الخلق.

وقد استدل نبينا ﷺ بهذا الوصف على بطلان ألوهية المسيح - عليه السلام - كما هي دعوى النصارى.

(١) الصواعق المرسلة: ٢/٤٨٢، ٤٨٣، [بتصرف].

(٢) سورة الفرقان: ٥٨.

(٣) سورة النحل: ٢٠، ٢١.

(٤) انظر التدمرية لابن تيمية: ص ١٦٠.

فقد روى ابن جرير الطبري بإسناده عن الربيع^(١) قال: إن النصارى أتوا رسول الله ﷺ فخاصموه في عيسى ابن مريم، وقالوا له: من أبوه؟ وقالوا على الله الكذب والبهتان، لا إله إلا هو، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، فقال لهم النبي ﷺ: «الستم تعلمون أنه لا يكون ولد إلا وهو يشبه أباه؟».

قالوا: نعم.

قال: «الستم تعلمون أن ربنا حي لا يموت، وأن عيسى يأتي عليه الفناء؟».

قالوا بلى.. إلى آخر الحديث^(٢).

وقد أكد الله - تعالى - بطلان ألوهية عيسى - عليه السلام - بالتنبيه إلى بشريته، وأنه كغيره من الناس، يعتريه ما يعتريهم من الأحوال والأطوار، حتى قال ابن جرير في قوله - تعالى - في وصف عيسى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾^(٣): إن الله - تعالى - إنما أخبر بأنه يتكلم كهلاً، مع أن الغالب أن الناس يتكلمون كذلك، تأكيداً على مماثلته لغيره من الناس، وأنه كان يعاني ما يعانيه غيره من التقلب في الأحداث طفلاً ثم كهلاً، ومرور الأزمنة والأيام عليه من صغر إلى كبير، ومن حال إلى حال، مما لا يجوز على الإله الحق^(٤).

(١) هو ابن أنس البكري، روى عن أنس بن مالك وأبي العالية والحسن البصري، توفي سنة ١٣٩ أو ١٤٠ هـ. انظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: ٢٠٧/٣.

(٢) جامع البيان: ١٠٨/٣، ١٠٩، والحديث مرسل، وقد ذكره ابن تيمية، في الجواب الصحيح: ١٩٦/١.

(٣) سورة آل عمران: ٤٦.

(٤) انظر جامع البيان: ٢٧٢/٣.

رابعاً - أفولها واحتجابها:

وبهذا احتج إبراهيم - عليه السلام - على بطلان عبادة قومه للكواكب، كما قص الله - تعالى - عنه ذلك في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَدْرَأَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَىٰ أَرْبَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ۖ وَكَذَلِكَ نَرَىٰ إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمٰوٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ۖ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ۚ ۞ (١) فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ ٱلْأَفْلَٰكَ ۖ ۞ ... الآيات إلى قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ۖ (٢) ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۖ ۞ (٣)﴾، ويتبين وجه دلالة الأفول على بطلان عبادة الأفل بأمور، منها:

١ - أن الأفول مغيب واحتجاب عن الخلق، والشأن في الإله الحق أن يكون دائم الشهود والمرافقة لخلقه، ليدبر شؤونهم، ويقوم على مصالحهم، فدل مغيب الكوكب والشمس والقمر على بطلان عبادتها؛ لأنها لاتغني شيئاً عن عابديها حال مغيبها^(٤).

(١) هل كان إبراهيم في قوله عن الكوكب: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ ناظرًا يبحث عن الحقيقة وينشدها، أم أنه كان مناظرًا لقومه يريد إقامة الحجة عليهم، مع اطمئنان قلبه ومعرفته لربه؟ قولان للعلماء، وأكثر المحققين على الثاني، وممن رجح الأول ابن جرير في تفسيره: ٢٥٠/٧ وابن الوزير اليماني في البرهان القاطع: ص ١٠٦ ومابعدهما، وممن رجح الثاني الحافظ ابن كثير في تفسيره: ١٦٩/٢، ١٧٠، والشنقيطي في أضواء البيان: ١٨٠/٢، ونص على أن القرآن يبطل القول الأول، وإن كان لفظ الآية يحتمل القولين.

(٢) التحقيق أن قول إبراهيم: ﴿لَا أُحِبُّ ٱلْأَفْلَٰكَ ۖ﴾ داخل في هذه الحجة، خلافاً لمن زعم أن الحجة مختصة بقوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾ [سورة الأنعام: ٨١]، انظر آداب البحث والمناظرة للشنقيطي: ٨٢/٢، ٨٣.

(٣) سورة الأنعام: ٧٤ - ٨٣.

(٤) انظر التحرير والتنوير لابن عاشور: ٣٢٠/٧، ٣٢١.

٢ - مذكره صاحب تفسير المنار، من أن العاقل السليم الفطرة والذوق، لا يختار لنفسه حب شيء يغيب عنه، ويوحشه فقد جماله وكماله، حتى في الحب الذي هو دون حب العباد، فكيف بحب العباد الذي هو أعلى الحب وأكملها؟ فإنه لا يجوز أن يكون إلا للرب الحاضر القريب، السميع البصير القريب، الذي لا يغيب ولا يأفل، ولا ينسى ولا يذهل، الظاهر في كل شيء بآياته وتجليه، الباطن في كل شيء بحكمته ولطفه الخفي فيه^(١).

وقد زعم كل من المتفلسفة وأهل الكلام أن الأفول في هذه الآيات معناه الحركة والتغير، وأن إبراهيم استدل على بطلان ربوبية الكواكب بطريقة الأعراض والأجسام، حيث جعل حلول الحوادث بهذه الكواكب دليلاً على حدوثها، على قول المتكلمين^(٢)، أو أنه جعل أفولها دليلاً على إمكانها على قول الفلاسفة^(٣).

وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول من الوجوه التالية:

١ - لو كان قول إبراهيم: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ معناه: هذا رب العالمين، لكانت الحجة عليهم لا لهم: لأنه حينئذ لم تكن الحركة عنده مانعة من كونه رب العالمين، وإنما المانع الأفول^(٤).

(١) انظر تفسير المنار: ٥٥٨/٧.

(٢) انظر تفسير الرازي: ٥٤/١٣، وانظر ردّ شيخ الإسلام على استدلال الرازي بهذه الآيات على نفي قيام الحوادث بذات الله - تعالى - في درء تعارض العقل والنقل: ٢/٢١٦.

(٣) انظر مناهج الأدلة لابن رشد: ص ٥٢، وانظر ردّ ابن تيمية عليه في درء تعارض العقل والنقل: ٨٢/٩، ومابعداها. وانظر أيضاً ردّ ابن تيمية على القرامطة في استدلالهم بهذه الآيات على مذهبهم الفاسد في درء تعارض العقل والنقل: ٣١٥/١ - ٣١٧.

(٤) انظر منهاج السنة: ١٩٦/٢.

٢ - أن الأفول باتفاق أهل اللغة والتفسير هو المغيب والاحتجاب، لا الحركة والانتقال. ويطلق على ذهاب ضوء القمر والكواكب بطلوع الشمس، كما يطلق على غروب هذه الأجرام^(١).

٣ - أن إبراهيم - عليه السلام - لو استدل بالحركة لكان من حين بزغت الكواكب استدل بذلك، ولم ينتظر حتى المغيب، ولكان نفس الحركة التي يشاهدها من حين تطلع إلى أن تغيب هي الأفول.

٤ - أن إبراهيم لم يكن يعني بقوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ أنه رب العالمين على أي وجه قاله، ولا اعتقد ذلك قومه ولا غيرهم، وإنما كان الذي يقول ذلك يتخذه ربًا يعبد له لينال بذلك أغراضه، كما كان عباد الكواكب يفعلون ذلك، وكان قومه من هؤلاء، لم يكونوا جاحدين للصانع، بل مشركين به^(٢).

وبهذا يظهر أن إبراهيم - عليه السلام - إنما كان بصدد إبطال عبادة قومه لغير الله - تعالى -، وأنه إنما احتج بالأفول على هذا المطلب لا غير، وأن الأفول والمغيب والاحتجاب صفات نقص تدل على بطلان عبادة من يتصف بها.

وإذا تقرر هذا، فقد يرد سؤال عن كيفية الجمع بينه وبين قول

(١) انظر شرح حديث النزول لابن تيمية: ص ٤٢٣.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٣٥٦/٨، وانظر هذه الوجوه في درء تعارض العقل والنقل: ١٠٩/١ - ١١٢، ٣١١ - ٣١٧، و ٣٥٥/٨، ٣٥٦، ومنتهاج السنة: ١٩٤/٢ - ١٩٦، ومجموع الفتاوى: ٢٥٣/٦ - ٢٥٦، والرد على المنطقيين: ٣٠٤ - ٣٠٧، وشرح حديث النزول: ٤٢٣ - ٤٢٦. وانظر كلام الدارمي في رده على بشر المريسي في عقائد السلف: ٤١٢، ٤١٣. وموافقة ابن الوزير لابن تيمية في هذا النقد في كتابه البرهان القاطع: ص ١٠٣، ١٠٤، مع مخالفته له في أن إبراهيم كان ناظرًا لا مناظرًا كما يرجح ابن تيمية وغيره.

النبي ﷺ عن ربه - تبارك وتعالى - فيما رواه مسلم بسنده عن أبي موسى - رضي الله عنه -: «حجابه النور» وفي رواية «النار، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»^(١)، وكذلك ماجاء عن بعض السلف في تفسير قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾^(٢) أنه الله - تعالى -^(٣).

والجواب: أنه لا إشكال هنا البتة؛ فإن الله - تعالى - رقيب شهيد على خلقه لم يغيب عنهم طرفة عين، كما قال - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٤)، وكما قال النبي ﷺ فيما رواه مسلم بسنده عن أبي هريرة: «وأنت الباطن فليس دونك شيء»^(٥)، وليس احتجابه عن خلقه كاحتجاب الكواكب وأقولها ومغيبها، وإنما احتجب - سبحانه وتعالى - بحجاب النور، للحكمة التي بينها الحديث، وهي أن يحترق خلقه بسبحات^(٦) وجهه - تعالى وتقدس -، فاحتجابه - تبارك وتعالى - إنما كان لكمال عظمته وهيبته وجلال أنواره، ولنقص الخلائق وقصورهم عن إضاءة تلك الأنوار القدسية، روى الإمام مسلم بسنده عن أبي ذر - رضي الله عنه - أنه سأل النبي ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أتى

(١) الصحيح، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: إن الله لا ينام، وفي قوله: حجابه النور...، (١٤١/١)؛ حديث رقم: (١٧٩).

(٢) سورة البقرة: ٣.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥١/١٤.

(٤) سورة البروج: ٩.

(٥) الصحيح، كتاب الذكر، باب مايقول عند النوم، (٤/١٦٥٥)، حديث رقم: (٢٧١٣).

(٦) قال النووي: (قال صاحب العين والهروي وجميع الشارحين للحديث من اللغويين والمحدثين: معنى سبحات وجهه: نوره وجلاله وبهاؤه)، شرح صحيح مسلم: ١٣/٣، ١٤.

أراه؟^(١)، فعدم رؤية الباري - تعالى - رؤية حسية في الدنيا إنما انتفت لقيام مانع في الأبصار، لا لمغيب العزيز الجبار، وسوف يزول هذا المانع بقدره الله - تعالى - في الآخرة، في حق المؤمنين الموعودين برؤية ربهم في الجنة.

أما الإخبار عن الله - تعالى - بالغياب، المأخوذ من تفسير بعض السلف لقوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، فقد يُوهم تعارضه مع قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾^(٢)، ومع ماتقرر سابقا من أن الغياب والأفول والاحتجاب صفة نقص جعلها الخليل دليلاً على بطلان عبادة الكوكب.

والواقع ألا تعارض إطلاقاً، وذلك أن اسم الغيب والغائب من الأمور الإضافية، يراد به ماغاب عنا فلم ندركه، ويراد به ماغاب عننا فلم يدركنا، والله - سبحانه - ليس غائباً، ولكن لما لم يره العباد كان غيباً، ولهذا يدخل في الغيب الذي يؤمن به وليس هو بغائب؛ فإن الغائب اسم فاعل، وأما الغيب فهو مصدر، فتسميته باسم المصدر دون الفاعل فيه تنبيه على النسبة إلى الغير، أي ليس هو بنفسه غائباً، إنما غاب عن غيره أو غاب غيره عنه، فالمعنى في كونه غيباً هو انتفاء شهودنا له^(٣).
خامساً - عجزها عن الدفاع عن نفسها والكيد بأعدائها.

وهذا معنى قوله - تعالى - في وصف الشركاء: ﴿وَلَا أَنْفُسُهُمْ يَنْصُرُونَ﴾^(٤) وقوله - تعالى -: ﴿لَا يَسْتَعْطِفُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ

(١) الصحيح، كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: نور أتى أراه...، (١٤١/١)، حديث رقم: (١٧٨).

(٢) سورة الأعراف: ٧.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٥٢/١٤، ٥٣.

(٤) سورة الأعراف: ١٩٢، ١٩٧.

مِنَّا يُصْحَبُونَ ﴿٤٣﴾^(١)، وبهذا الوصف فيها أراد الخليل - عليه السلام - أن يدل قومه على بطلان عبادتها حين حطمها، كما أخبر الله - تعالى - عنه بقوله: ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ﴾^(٢) وقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَيْدَ إِيَّاهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾^(٣) إلى قوله - تعالى -: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْتَخِرْتُهُمْ إِنْ كَانُوا يُطِيقُونَ﴾^(٤).

وقد روي في السيرة أن عمرو بن الجُموح^(٥) كان قد اتخذ في داره صنمًا من خشب يقال له: مناة، فكان ابنه معاذ يسرى بالليل هو ومعاذ بن جبل على ذلك الصنم فيطرحونه منكسًا على رأسه في حفرة يتخذها الناس للمذرة، فإذا أصبح عمرو قال: ويلكم، من عدا على آلهتنا هذه الليلة؟ فيأخذه ويغسله ويطيئه، ثم يعود المعاذان إلى فعلهما فيه، فلما أكثرا عليه، جاء عمرو بسيفه فعلقه عليه وقال له: إني والله ما أعلم من يصنع بك ماترى؛ فإن كان فيك خيرٌ فامتنع، فهذا السيف معك، فغدا عليه الشابان، فأخذا السيف من عنقه، ثم قرنا به كلبا ميتا، وألقياه في بئر، فلما رآه عمرو على تلك الحال ثاب إلى عقله، وأسلم وحسن إسلامه، وأنشأ يقول في صنمه:

والله لو كنت إلها لم تكن أنت وكلب وسط بئر في قرن
أف لملقاك إلها مستدن الآن فتشاك عن سوء الغبن^(٥)

وأما عجز الآلهة عن الكيد بأعدائها، فقد اتخذها الأنبياء برهانا

(١) سورة الأنبياء: ٤٣.

(٢) سورة الصافات: ٩٣.

(٣) سورة الأنبياء: ٥٨ - ٦٣.

(٤) هو الصحابي الجليل عمرو بن الجُموح ابن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن سلمة الأنصاري السلمي، من سادات الأنصار، استشهد يوم أحد، وبشره النبي - ﷺ - بالجنة. انظر الإصابة: ٥٢٢/٢، ٥٢٣.

(٥) السيرة النبوية لابن هشام: ٤٥٢/١، ٤٥٣ باختصار.

على بطلانها، واحتجوا به على المشركين، حيث تحدوهم غاية التحدي أن يلحقوا بهم هم وشركاؤهم أدنى أذى، وذلك على الرغم مما صرح به الرسل من احتقار وتسفيه لشأن هذه الآلهة ومن يعبدها، ووصفها بما هي أهله من العجز والنقص، كما ذكر الله - تعالى - ذلك عن بعض أنبيائه:

فقال عن نوح - عليه السلام -: ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَفْقَهُوا إِن كَانِ كَبَرٌ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِمَا نَبَأَ اللَّهُ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾ (١)

وقال عن هود - عليه السلام - حين قال له قومه: ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوْرَةٍ قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ بِاللَّهِ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ (٢) مِنْ دُونِهِ، فَيَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴾ (٣) إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِن رَّبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٤)

وقال في حق إبراهيم - عليه السلام -: ﴿ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٥) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٦) الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ (٧)، وأمر نبيه محمداً - عليه أفضل الصلاة والسلام - بقوله: ﴿ قُلْ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾ (٨) إِنَّ وَلِيَیَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴾ (٩)

سادساً - أنها ترد النار.

كما دل عليه قوله - تعالى - في كفار قريش: ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا

(١) سورة يونس: ٧١.

(٢) سورة هود: ٥٤ - ٥٦.

(٣) سورة الأنعام: ٨٠ - ٨٢.

(٤) سورة الأعراف: ١٩٥، ١٩٦.

تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿٩٨﴾ لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ
ءَالِهَةً مَا وَرَدُّوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩٩﴾ (١)

وهذا الوصف في الحقيقة ليس دليلاً عقلياً مستقلاً قائماً بذاته
على بطلان إلهية هذه الأصنام، أو غيرها من المعبودات التي ترد النار
مع عابديها؛ لأن دلالة إذا تكون متوقفة على ورود هذه الآلهة المزعومة
النار، وهي لما ترد، والحاصل أن الخطاب بهذه الآية وجه إلى الكفار
في الدنيا قبل حصول الورد، فلذلك لا يقال إنه دليل تام مستقل على
بطلان الآلهة إلا بعد ورودها النار مع عابديها، وشهودهم ذلك.

ويقال عن دلالة هذه الآية - كما عبر سيد قطب -: إنه (برهان
وجداني، ينتزع من هذا المشهد المعروض عليهم في الدنيا، وكأنما
هو واقع في الآخرة) (٢).

فالآية إذا أُريد بها الزجر والتهديد في الدنيا، بعرض مشهد القيامة،
والتبكيك والتوبيخ في الآخرة بعد حصول الورد.

ومما يدل على ذلك سياق الآيات قبلها وبعدها، فإنه ذكر قبلها
قيام الساعة وما يحصل فيها من بهوت الكفار، وذعرهم، ودعوتهم
بالويل والثبور، وتحسرهم على تفريطهم، ثم وجه الخطاب لهم ببيان
مآلهم ومصيرهم، هم وآلهتهم، ثم جاءت هذه الآية موبخة لهم ومبكتة،
زيادة في التنكيل بهم، ثم جاء وصف حالهم في النار.

فقال - تعالى - في هذه الآيات: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ
شَخْصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقُولُونَ لَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا بَلْ كُنَّا
ظَالِمِينَ﴾ ﴿٧﴾ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا
وَرِدُونَ ﴿٨﴾ لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ ءَالِهَةً مَا وَرَدُّوهَا وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٩﴾ لَهُمْ

(١) سورة الأنبياء: ٩٨، ٩٩.

(٢) ٢٣٩٩/١٧.

فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾ (١).

فظاهر من السياق إذن أن قوله - تعالى - : ﴿لَوْ كَانَتْ هَذِهِ آيَةً﴾
إِلَهُةً مَا وَرَدُوهَا ﴿١٠١﴾ ، أنه من تمام ما يقال لهم يوم القيامة ، توبيخا
وتقريعا لهم على ما كان منهم من عبادتها .

وإذ تقرر هذا فلا يتوجه الخطاب لهم في الدنيا بهذه الآية إلا
على سبيل التخويف والتهديد ، لأعلى سبيل الاحتجاج والاستدلال .
اللهم إلا أن يقال : إنه لا مانع من توجه هذا الاستدلال والاحتجاج
عليهم باعتبار انضمامه إلى الدلائل والبراهين الأخرى القاطعة ، التي
دلت على بطلان عبادتها ، وعلى صدق محمد - عليه الصلاة والسلام - ،
وأنه لا يخبر إلا بحق ، وأن ما ذكره من ورودها النار واقع لا محالة ،
لما ثبت من صدقه وتأكد نبوته ، فحينئذ يكون الخطاب موجها إليهم
في الدنيا على سبيل الاحتجاج .

ومما يؤيد هذا التوجيه ، أن كفار قريش لم يجادلوا النبي ﷺ في
هذه النجفة من هذه الجهة ، وما ورد عنهم البتة أنهم قالوا له : كيف
تحتج علينا بأمر لم نسلّمه لك بعد ، ولم نؤمن لك فيه . بل إنهم ذهبوا
بجادلونه في أمر آخر غير هذه المسألة ، وهو أنه إذا كان كل من عبد من
دون الله سيدخل النار مع من عبده ، فكيف الشأن بعيسى ابن مريم وقد
عبده النصارى ؟ حتى أنزل الله - تعالى - في الرد عليهم الآية التي بعد
هذا السياق : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ (٢).

فلا شك أن انصرافهم عن الطعن في الدليل على النحو الأول إلى
التشغيب عليه على هذا النحو دال على أنهم لم يروا فيه مطعنا في
أصل دلالته ، لما اقترن به واحتف من دلائل أخرى تدل على صدق

(١) سورة الأنبياء : ٩٧ - ١٠٠ .

(٢) سورة الأنبياء : ١٠١ .

النبي ﷺ وبطلان الأصنام، أو أنهم علموا أنه ما وُجّه إليهم على سبيل الدلالة المستقلة الفورية على بطلان الآلهة، كما تقدم آنفاً.

وإذا كانت هذه الآية الكريمة ليست دليلاً تاماً مستقلاً على بطلان الآلهة، أو على الأقل موقوفة الدلالة على حصول الورود يوم القيامة، فما سبب إيرادها في هذا البحث الخاص بالأدلة العقلية؟

والجواب أنه ماكان لهذه الآية أن تُورد في هذا البحث، لولا ما ذكره الرازي في تفسيره لها من شبهة خطيرة، أظهرتها بمظهر ضعيف، لا يليق بأدلة القرآن وحججه المنزلة من لدن حكيم خبير. فقد قال الرازي عند تفسيره هذه الآية مانصه:

(ههنا سؤال: وهو أن قوله: ﴿لَوْ كَانَتْ هَؤُلَاءِ إِلَهَةً مَا وَدَّوْهَا﴾ - لكنهم وردوها، فهم ليسوا آلهة - حجة، وهذه الحجة إما أن يكون ذكرها لنفسه أو لغيره، فإن ذكرها لنفسه فلا فائدة فيه؛ لأنه كان عالماً بأنها ليست آلهة، وإن ذكرها لغيره فإما أن يذكرها لمن يصدق بنبوته أو لمن يكذب نبوته؛ فإن ذكرها لمن صدّق بنبوته فلا حاجة إلى هذه الحجة؛ لأن كل من يصدق نبوته لم يقل بإلهية هذه الأصنام، وإن ذكرها لمن يكذب نبوته فذلك المكذب لا يسلم أن تلك الآلهة يردون النار، ويكذبونه في ذلك، فكان ذكر هذه الحجة ضائعاً كيف كان، وأيضاً فالقائلون بإلهيتها لم يعتقدوا فيها كونها مدبرة للعالم، وإلا لكانوا مجانين، بل اعتقدوا فيها كونها تماثيل الكواكب أو صور الشفعاء، وذلك لا يمنع من دخولها في النار.

وأجيب عن ذلك بأن المفسرين قالوا: المعنى لو كان هؤلاء - يعني الأصنام - آلهة على الحقيقة ماوردوها، أي: ما دخل عابدوها النار^(١).

(١) التفسير الكبير: ٢٢/٢٢٥.

ولا يخفى ضعف الجواب الذي أورده عن هذه الشبهة^(١)، فإن قوله - تعالى -: ﴿وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ يشمل العابد والمعبود، وحتى على فرض صحة ما ذكره عن المفسرين، فإن الشبهة لا تزال قائمة، والجواب الصحيح هو ما تقدم ذكره من أن الخطاب في الآية إنما يتجه إلى المشركين بعد ورودهم النار مع آلهتهم، وأنه قبل ذلك يكون بمثابة الوعيد والتهديد لهم، والله أعلم.

وأما الشبهة الثانية التي جاءت في كلام الرازي، وهي أن المشركين ما كانوا يعتقدون ربوبية هذه الآلهة، وإنما عبدوها للتقرب، وأن ذلك لا يمنع دخولها النار! فلا أدري ماوجه السؤال فيها أصلاً؟ فإن ورود هذه الآلهة النار على سبيل الإهانة والتبكيك لعابديها برهان على بطلان عبادتها دون شك، سواء اعتقد عابدها فيها الربوبية، أو عبدوها للتقرب والشفاعة، فالدليل مستقيم على كلا الحالين.

وما ذكره من كونهم إنما عبدوها للتقرب هو الحق الذي شهد له القرآن، ولكنه لا يتعارض مع دلالة الآية بحال، والله أعلم.

وبعد، فهذه بعض الإشارات من الكتاب والسنة إلى دلالة النقص على بطلان الألوهية، وبالجملة فكل ما تقدم في المطلب السابق من الاستدلال على بطلان عبادة آلهة مع الله بعدم اتصافها بشيء من معاني الربوبية؛ فإنه يدخل في دلالة اتصافها بالنقص على بطلان ألوهيتها، إذ فقدان الاتصاف بمعاني الربوبية ولو ازمها من أعظم النقص المنافي لكمال الألوهية.

(١) هذا من أوضح الأمثلة لما قيل من أن الرازي يورد الشبهة نقداً ويردها نسيئة.

المطلب الثالث

إبطال احتجاج المشركين بالشفاعة والزلفى

بالتأمل في الأدلة التي جاءت في القرآن الكريم لإبطال عبادة غير الله - تعالى - نعلم أن الحجة التي يمكن أن يدلي بها المشركون في العبادة لاتعدو أحد أمرين:

الأول - أن معبودهم قد شارك الله - تعالى - في بعض صفات الربوبية كالنفع والضرر.

الثاني - أن معبودهم يقربهم إلى الله - تعالى -، ويشفع لهم عنده.

وغالب ما جاء في القرآن من إبطال الشرك في العبادة متجه إلى الأمر الأول، لا لأن الغالب على المشركين اعتقاد الربوبية في الآلهة، فإن القرآن قد صرح بأنهم كانوا مقرين بتوحيد الربوبية على وجه الإجمال، فلم يدعوا وجود خالقين للعالم، أو أن الله - تعالى - شريكا في تدبير الأمر، بل الصواب أن هذا لم يقل به أحد من عقلاء بني آدم على الإطلاق، حتى فرعون في قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾^(١) لم يكن يدعي أنه خالق العالم ومدبره، وإنما كان ذلك بمعنى أنه يجب على قومه طاعته والانقياد له، وعدم الاشتغال بطاعة غيره^(٢)، لكن قد يحصل منهم اعتقاد بعض خواص الخالق ثابتة للمخلوق على سبيل التبعية لا الاستقلال، كقول مشركي العرب: لبيك لاشريك لك، إلا شريكا هو

(١) سورة النازعات: ٢٤.

(٢) انظر تفسير الرازي: ٦٤/٢٢.

لك، تملكه وما ملك^(١)، وكاعتقاد النفع والضرر، بل يمكن القول إنه لا يكاد يخلو عابد لغير الله - تعالى - من اعتقاد بعض معاني الربوبية فيه^(٢)، ولو النفع والضرر على أقل تقدير، حتى ولو عبده على سبيل التقرب والتزلف، فإن اعتقاده أنه يملك إجابته، ويجلب له منفعة، أو يدفع عنه مضرة، على أي وجه كان ذلك، شرك في الربوبية دون شك، وإن لم يعتقد مساواته لرب العالمين في الخلق والملك والتدبير، فكان غالب ما في القرآن من البراهين على بطلان الشرك في الألوهية منصباً على الاستدلال بعدم اتصاف الشركاء بالربوبية؛ لأن انفراد الله - تعالى - بها وبالكمال المطلق دون غيره أعظم الأدلة وأوضحها وأظهرها دلالة على وجوب إفراده بالعبادة دون غيره، فكان للمبالغة في نفي ذلك عن الآلهة المتخذة من دون الله - تعالى - مع كون عابديها غالباً لا يعتقدونه فيها - دلالة زائدة على مجرد إثبات عدم استحقاقها للعبادة، وهي أنها لا تصلح عبادتها أصلاً ولا تصح، وأن ذلك قبيح ممتنع في العقول السليمة والفطر المستقيمة، ولهذا امتنع كل الامتناع أن يشرع الله - تعالى - أو يأذن في عبادة غيره ولو على سبيل التقرب والتزلف.

وهذا هو الأمر الثاني الذي يحتج به المشركون على عبادة غير الله - تعالى -، وهو الذي عليه أكثر المشركين في العبادة، كما ذكر الله ذلك عنهم في قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أُولَئِكَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٣)، وقوله - تعالى -: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤).

(١) انظر تفسير الطبري: ٧٩/١٣.

(٢) انظر حجة الله البالغة للدهلوي: ١٨٤/١.

(٣) سورة الزمر: ٣.

(٤) سورة يونس: ١٨.

وماتقدم في هذا الفصل كان في سبيل إبطال عبادة غير الله - تعالى - بالحجة الأولى، أما الحجة الثانية فتحتاج إلى مزيد بيان لإبطالها؛ فإن صاحبها ينكر أن يكون معبوده متصفاً بشيء من الربوبية، لكنه يزعم أن عبادة غيره على سبيل التقرب والوساطة سائغة، وأنها ربما تكون أولى من عبادة الله - تعالى - مباشرة، جرياً على عادة الناس مع ملوك الأرض في اتخاذ الوسائط والشفاعات، التي هي أعظم أسباب حصول المطلوب منهم، أو لأن العابد يكون أقل شأنًا وأحق منزلة من أن يتوجه مباشرة بالعبادة إلى الله - تعالى -، فلا بد له إذاً من التماس الوسيط الشافع من ذوي الحظوة والمنزلة عند الله - تعالى - من الأنبياء والأولياء وغيرهم، أو غير ذلك مما توحيه الشياطين إلى أوليائهم، مما يتوهمونه مسوغاً لهم في التوجه إلى غير الله - تعالى - بالعبادة^(١).

وإبطال هذه الحجة عقلاً يكون ببيان فساد الشرك من أصله، وقبحه في الفطر والعقول، ولو كان على سبيل التقرب والتزلف، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

يقول ابن القيم: (هذا مثل ضربه الله لمن عبده وحده فسلم له، ولمن عبد من دونه آلهة، فهم شركاء فيه متشاكسون عسرون، فهل يستوي في العقول هذا وهذا؟

وقد أكثر الله - تعالى - من هذه الأمثال، ونوعها مستدلاً بها على حسن شكره وعبادته، وقبح عبادة غيره، ولم يحتج عليهم بنفس الأمر،

(١) انظر حجة الله البالغة للدهلوي: ١٧٧/١، وانظر الرد على شبهة المشركين في أن الله - تعالى - أعظم من أن يقترب إليه مباشرة، وأن في ذلك غصاً من مقامه الرفيع في فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٣٣/٦.

(٢) سورة الزمر: ٢٩.

بل بما ركبه في عقولهم من الإقرار بذلك، وهذا كثير في القرآن، فمن تتبعه وجدته^(١).

ومما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِ رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعِنْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾^(٢).

فإن هذا مثل ضربه الله - تعالى - للمشركين به، ينكر فيه عليهم مساواة عبيده به في العبادة، في حين أنهم لا يرضون أن يكونوا هم وعبيدهم سواء فيما رزقهم الله - تعالى - من رزق.

روى ابن جرير بسنده عن ابن عباس أنه قال في معنى الآية: (يقول: لم يكونوا ليشركوا عبيدهم في أموالهم ونسائهم، فكيف يشركون عبيدي معي في سلطاني؟) وفي رواية عنه أنه قال في معناها: (فكيف ترضون لي ما لا ترضون لأنفسكم؟)^(٣).

ومن أدلة ذلك قوله - تعالى -: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٤)، على قول من جعل التمانع في الآية تمانعاً في الألوهية، والفساد فيها بمعنى الفساد الناشئ عن عبادة غير الله - تعالى -^(٥).

يقول ابن القيم معلقاً على هذه الآية:

(أي لو كان في السموات والأرض آلهة تُعبد غير الله لفسدتا وبطلتا، ولم يقل أرباب، بل قال آلهة، والإله: المعبود المألوه، وهذا يدل على أنه من الممتنع المستحيل عقلاً أن يشرع الله عبادة غيره أبداً،

(١) مفتاح دار السعادة: ٩/٢.

(٢) سورة النحل: ٧١.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٤٢/١٤.

(٤) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٥) راجع الفصل المتعلق بأدلة توحيد الربوبية ص ٢٨٠، ٢٨١.

وأنه لو كان معه معبود سواه لفسدت السموات والأرض، ففُتِح عبادة غيره قد استقرت في الفطر والعقول، وإن لم يرد النهي عنه في الشرع، بل العقل يدل على أنه أقبح القبيح على الإطلاق، وأنه من المحال أن يشرعه الله قط، فصلاح العالم في أن يكون الله وحده هو المعبود، وفساده وهلاكه في أن يُعبد معه غيره، ومحال أن يشرع لعباده ما فيه فساد العالم وهلاكه، بل هو المنزّه عن ذلك^(١).

ولما كانت عبادة غير الله - تعالى - بهذه المثابة من القبح ومخالفة العقل والفطرة، جاء في القرآن التأكيد على أن المشركين ليس لهم على شركهم هذا أي دليل أصلاً، وأنهم إنما يعتمدون في ذلك على أوهام لاحقيقة لها، كما قال - تعالى -: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا^(٢) يَسْمَعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَدْعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٦٦﴾^(٣). المعنى: أي حجة يتبعها هؤلاء في شركهم؟ الحقيقة أنهم إنما يتبعون الظن، والظن لامعول عليه، كما قال - تعالى -: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يَفْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴿٦٧﴾^(٤).

-
- (١) مفتاح دار السعادة: ١١/٢، وانظر تجريد التوحيد المفيد للمقريزي: ٥٢.
 (٢) يحتمل في (ما) أن تكون استفهامية، ويحتمل أن تكون نافية، والاستشهاد بالآية هنا على الاحتمال الأول، انظر روح المعاني للآلوسي: ١٤٥/٦.
 (٣) سورة يونس: ٦٦.
 (٤) سورة يونس: ٣٦.

الفصل الخامس

دلائل النبوة

مقدمة

كان الحديث في الفصول السابقة عن الإلهيات؛ الباب الأول من الأبواب الثلاثة الرئيسة للاعتقاد: الإلهيات، والنبوات، والمعاد^(١)، وفي هذا الفصل يكون الحديث - إن شاء الله - تعالى - في الجوانب العقلية من النبوات، فبين الدلائل العقلية التي جاءت في الكتاب والسنة لإثبات النبوات عمومًا، والرسالة الخاتمة على وجه الخصوص، وأن القرآن كلام الله - تعالى -، ووحى من عنده.

وقد جاءت دلائل النبوة العقلية في الكتاب والسنة كثيرة ومتنوعة ومفصلة، ربما أكثر من غيرها من أبواب الاعتقاد؛ ذلك أنها هي المستند العقلي العام لسائر مسائل الاعتقاد ودلائلها السمعية، فإذا ثبتت النبوة وجب عقلاً قبول سائر ما يخبر به النبي عن الله - تعالى - واليوم الآخر وسائر الأمور الغيبية، لذلك كانت دلائل النبوة من أعظم الطرق عند السلف لمعرفة الله - تعالى - وإثبات وجوده، كما تقدم في الفصل الأول من هذا الباب^(٢).

ولما كانت النبوة من أصول الاعتقاد بهذه المثابة تكفل الله - تعالى - بنصب الآيات والبراهين الدالة عليها، بما لا يبقى بعده عذر لأحد في تكذيبها، ويمتنع أن يرسل الله - تعالى - رسولاً لا يجعل معه من آيات

(١) انظر اعتبار هذا التقسيم وصحته في الجواب الصحيح لابن تيمية: ٣٧٩/٦.

(٢) انظر ص ٢٩٦.

صدقه ما يميزه عن الكذابين والدجاجلة، كما يمتنع - كما يقول الإمام ابن تيمية - (أن يجعل مجرد الخبر المحتمل للصدق والكذب دليلاً له، وحجة على الناس)^(١).

فكان ذكر البينات مع ذكر الإرسال في القرآن معاً، كما في قوله - تعالى -: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٣)، والبيّنات جمع البينة، وهي الآية الواضحة، الدالة على صدق الرسول.

وقد قال النبي ﷺ فيما رواه الشيخان عن أبي هريرة - رضي الله عنه -: «ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر...»^(٤).

والآيات والدلائل التي ينصبها الله - تعالى - لتصديق أنبيائه ورسله هي شهادته الحسية العقلية لهم، لا مجرد الشهادة القولية السمعية، وبهذا تعلم شهادة الله - تعالى - بصدق رسله، فتقوم بها الحجة، إذ لا تنفع الشهادة ما لم تُعلم من غير طريق المدعي.

يقول - عز وجل -: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(٥) لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَكُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥). فالحجة قائمة

(١) النبوات: ص ٢٢١.

(٢) سورة الحديد: ٢٥.

(٣) سورة غافر: ٨٣.

(٤) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي، (٤/١٩٠٥) حديث رقم (٤٦٩٦) و(٦٨٤٦)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد - ﷺ -...، (١/١٢١) حديث رقم (١٥٢). وسيأتي الحديث بتمامه في ص ٤٤٣.

(٥) سورة النساء: ١٦٥، ١٦٦.

على الخلق بمقتضى هذه الشهادة^(١).

ويقول - تبارك وتعالى -: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَ اللَّهِ عِلْمٌ الْكِتَابِ﴾^(٢).

ويقول - تعالى -: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنٍ مِّن رَّبِّهِ، وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ^(٣) وَمِنْ قَبْلِهِ، كَتَبَ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ، وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ، مِنَ الْأَحْزَابِ، فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، أي: أفمن كان هذا حاله كمن لم يكن كذلك: أو: أفمن كان هذه حاله يُذم، أو يطعن فيه، أو يُعرض عن متابعتة، أو يُفتن ويعذب^(٥).

وقد جاء في القرآن بيان إمكان الإرسال عقلاً، بل ضرورته واضطرار الناس إليه، وأن حاجتهم إليه أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب والهواء.

فأما إمكانه، فدليله عموم أدلة قدرة الله - تعالى - على كل شيء؛ فإن دلائل الكمال والجلال شاهدة كما يقول الإمام ابن تيمية: (بأن

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٤٦٥/١٦٠، ٤٦٦.

(٢) سورة الرعد: ٤٣. وانظر تعليق ابن تيمية على هذه الآية في الفتاوى: ١٩٢/١٤ - ١٩٥.

(٣) الضمير في ﴿مِّنْهُ﴾ عائد إلى الله - تعالى -، والشاهد هو القرآن، ﴿وَيَتْلُوهُ﴾ أي: يتبَّعُه فيصدقُه ويؤيده ويثبتُه، والذي على يَتْنٍ من ربه: الرسول وأتباعه إلى يوم القيامة، بدلالة قوله بعدها: ﴿أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾، وانظر تفصيل القول في الآية في مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٦٢/١٥ - ١٠٢، حيث أطال في بيانها بما يبيهر.

(٤) سورة هود: ١٧.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٣/٣، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ٧٩/١٥.

إرسال رسول من البشر يبلغهم رسالات ربهم ويهديهم إلى صراط مستقيم أبلغ في قدرة الرب ورحمته بعباده وإحسانه إليهم وأعظم إثباتاً للكمال من كون ذلك غير ممكن له، ومن امتناعه عن فعله^(١).

وقد جاء الإنكار على من تعجب من أن يرسل الله - تعالى - رسولا إلى الناس منهم، يبشرهم وينذرهم، كما في قوله - تعالى -: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٢)، وقال كل من نوح وهود لقومه فيما حكاها الله - تعالى -: ﴿ أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ﴾^(٣)، وقال - تعالى - عن كفار قريش: ﴿ وَجِئُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾^(٤).

وقد قرر الله - تبارك وتعالى - إمكان النبوة والإرسال في أول سورة أنزلها على نبيه، حيث قال له: ﴿ اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾^(٥).

فإن لذكر التعليم هنا بعد ذكر الخلق دلالة على إمكان النبوة؛ فإن النبوة نوع من التعليم، هذا وجه، ووجه آخر، وهو الاستدلال بقياس الأولى، يقول الإمام ابن تيمية: (فإن جعل الإنسان نبياً ليس بأعظم من جعل العلقة إنساناً حياً عالماً ناطقاً سميعاً بصيراً متكلماً قد علم أنواع المعارف.. والقادر على هذا التعليم كيف لا يقدر على ذاك التعليم)^(٦).

(١) درء تعارض العقل والنقل: ٢٤/١٠، وقد جاءت كلمة (غير ممكن) (عنه ممكن) وهو خطأ.

(٢) سورة يونس: ٢.

(٣) سورة الأعراف: ٦٣، ٦٩.

(٤) سورة ص: ٤، ونحوها في سورة ق: ٢.

(٥) سورة العلق: ١ - ٥.

(٦) مجموع الفتاوى: ٢٦٣/١٦، ٢٦٤، بتصرف يسير.

وتأمل كيف أنه لما كانت الآيات أول ما نزل، وكان المقام مقام إثبات النبوة، خُصّ التعليم بالذكر بعد الخلق، دون الهداية العامة الشاملة للإنسان والحيوان، كما في قوله - تعالى -: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۖ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾ (١). وقوله: ﴿رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (٢)، وذلك - كما يقول ابن تيمية -: (. . . أن هذا التعليم الخاص يستلزم الهدى العام ولا ينعكس، وهذا أقرب إلى إثبات النبوة، فإن النبوة نوع من التعليم) (٣).

وكذلك قوله - تعالى - في آخر هذه الآيات: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ يدل على النبوة من جهة أن جنس الإنسان فيه أنواع من النقص، فإذا كان قادراً على تعليمه مع ذلك، كان قادراً - من باب أولى - على تعليم الأنبياء الذين هم أكمل الناس (٤).

وأما بيان ضرورة الإرسال في ذاته، فقد نبّهت إليه الآيات الدالة على أن مقتضى الحكمة التامة أن من خُلِقَ للعبادة لا يصح ولا يحسن أن يُهمل، ويترك دون أمر ونهي، ودون حساب أو جزاء؛ فإن ذلك يتنافى مع الحكمة الإلهية، ومع تنزه الخالق عن العبث واللغو، وإلى هذا الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ (٥)، أي: هملًا لا يؤمر ولا ينهى (٦)، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ (٧)، والأمر والنهي والشرائع لا بد لها من رسول مبلغ.

(١) سورة الأعلى: ٢، ٣.

(٢) سورة طه: ٥٠.

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٦٤/١٦.

(٤) انظر المرجع السابق: ٣٦٢/١٦.

(٥) سورة القيامة: ٣٦.

(٦) انظر القرطبي لابن مطرف: ١٩٤/٢، ومجاز القرآن لابي عبيدة: ٢٧٨/٢.

(٧) سورة المؤمنون: ١١٥.

فالمسألة إذن لها اتصال مباشر بتنزيه الله - تعالى - عما ينافي بحكمته، وهذا من أقوى الأدلة العقلية على إمكانها، بل ضرورتها، ولذلك جاء التأكيد التام بأن الناس لامناص لهم عن أن يُبعث إليهم رسول يُبتلون بدعوته، وتقام عليهم الحجة به، مهما كان حالهم من الشرك والإسراف، كما في قوله - تعالى -: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ^(١) حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ^(٢)﴾.

وكما في قوله - تعالى -: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ^(٣)﴾.

ومما يشير إلى ضرورة الإرسال، وحاجة البشر الماسة إليه : الآيات والآثار التي تنبه إلى حالهم في فترات انقطاع الرسل عنهم، واندراس تعاليمهم، حيث يكونون في حال مزرية من الفساد العام المطبق، في التصورات وفي السلوك، في جميع النواحي الدينية والدنيوية، واطراداً هذا في كل أمة تندثر فيها النبوة دليل قاطع - دون شك - على افتقار العالم الشديد إلى الرسائل السماوية، وامتناع استغنائهم عنها بقولهم.

ومن أمثلة ذلك: قوله - تعالى - في وصف العرب قبل البعثة المحمدية: ﴿وَلَمَّا كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَيْلٍ ضَلُّوا مُبِينًا^(٤)﴾، وقوله - تعالى - في ذكر أول انحراف في الناس: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ

(١) يقول ابن تيمية: (لفظ (منفك) يستعمل فيما يلزم به الإنسان، ويقيد اختياره، ويُقهر عليه، إذا تخلص منه يقال: انفك منه) مجموع الفتاوى: ٤٩٤/١٦، فمعنى الآية: أنهم لم يكونوا متروكين بلا شرع ولا رسالة، انظر معاني القرآن للفراء: ٢٨١/٣، ومجموع الفتاوى: ٤٩٥/١٦.

(٢) سورة البينة: ١.

(٣) سورة الزخرف: ٥. ومعناها: لأجل إسرافكم تُعرض عن إنزال الذكر وإرسال الرسل؟! انظر مجموع الفتاوى: ٤٩٥/١٦.

(٤) سورتى آل عمران: ١٦٤، والجمعة: ٢.

وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ الَّذِينَ فِيهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴿١﴾ ،
ومعنى الآية: أنهم كانوا أمة واحدة على التوحيد، ثم اختلفوا فبعث
الله - تعالى - رسله ليردوهم إلى التوحيد^(٢).

ومن أمثلة ذلك: ما رواه مسلم بسنده عن عياض بن حمار
- رضي الله عنه - أن النبي ﷺ خطب ذات يوم فقال في خطبته: «إن
ربي - عز وجل - أمرني أن أعلمكم ما جهلتم مما علمني في يومي هذا:
(كل مال نحلته عبادي حلال، وإنني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم
أتهم الشياطين فأضلّتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم،
وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً) ثم إن الله - عز وجل -
نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عجميهم وعربيهم إلا بقايا من أهل
الكتاب...» الحديث^(٣).

والكتاب والسنة مملوآن بما يدل على ذلك لمن تأمل فيهما، بل
ماتواتر من أخبار الأمم وتواريخ البشر شاهد على أن الرسالات الإلهية
ما عُدّت في مكان أو زمان إلا فسد أهله، ووقعوا في الضلال المبين،
وما وُجدت وتوافرت إلا كان ذلك سبباً لصلاح البلاد والعباد.

ومما تقدّم ذكره من بيان ضرورة الرسالات للعالمين، وحاجة
الخلائق الماسة إليها، تظهر الحكمة والرحمة الإلهية في تنويع دلائل
النبوة، والإكثار من أفرادها، ومن وجوه الدلالات فيها، بما يناسب
خطورة قدرها، ومكانتها من أصول الاعتقاد، كما هي سنة الله - تعالى -

(١) سورة البقرة: ٢١٣.

(٢) هذا الراجح في تفسير الآية، انظر تحقيق ذلك في دعوة التوحيد للهراس:
ص ٨٦ - ٩٧.

(٣) الصحيح، كتاب الجنة...، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل
الجنة وأهل النار، (٤/١٧٤١) برقم: (٢٨٦٥) وانظر المسند للإمام أحمد:
١٦٢/٤.

في تيسير الدلائل وأسباب العلم بالشيء بقدر أهميته والحاجة إليه .
وقد اعتنى العلماء بذكر دلائل النبوة، والتنبيه على أنواعها وأقسامها،
وصنفوها باعتبارات مختلفة؛ فباعتبار الزمان مثلاً هناك آيات الأنبياء
قبل بعثهم، كالإرهاصات والبشارات، وآياتهم حين بعثهم، كالمعجزات
الحسية، وآياتهم في حياتهم، كنصرهم وإهلاك أعدائهم، وآياتهم بعد
موتهم، كنصرة أتباعهم وهلاك أعدائهم^(١).

وباعتبار من ظهرت على يديه قسم ابن الوزير دلائل النبوة المحمدية
إلى حسية وعقلية، وجعل الحسية ثلاثة أنواع: معجزاته، وخُلُقُه، وخُلُقُه.
أما العقلية فجعلها ستة أنواع: أميته، وغفلته قبل الرسالة، وصبره،
واستجابة الخلق له، والبشارات السابقة له، وإخباره بالمغيبات^(٢).

ويلاحظ أنه يمكن إرجاع كثير من هذه الأنواع إلى نوع واحد،
ألا وهو دلالة أحواله - عليه الصلاة والسلام - على نبوته، كما أن جعله
الحسية قسيمة للعقلية يوهم مغايرتها لها، وسيأتي أنها داخلة فيها،
باعتبار الحواس وسائل إدراك.

وباعتبار طبيعة الدليل ومجاليه يقسم شيخ الإسلام دلائل النبوة
إلى بايين: باب العلم، وباب القدرة والتأثير؛ فالأول يدخل فيه
الإخبار بالمغيبات بأنواعها كما سيأتي^(٣)، كما يدخل فيه ما جاء في
الكتب والنبؤات السابقة، من الإخبار بمبعث نبينا محمد - عليه الصلاة
والسلام -، ويدخل في ذلك أيضاً أخبار الكهنة، كسطيح وشق^(٤)

(١) انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٤٠٨/٦.

(٢) انظر إيثار الحق على الخلق: ٧٩ - ٨٢.

(٣) ص ٤٦١.

(٤) سطيح الكاهن، اسمه ربيع بن ربيعة بن مسعود بن عدي الأزدي، وشق هو
ابن صعب بن يشكر بن رهم بن أفرك بن نذير بن قسر، من كهنة العرب في =

وغيرهما، وكذلك المتنامات وتعبيرها، كمنام كسرى، وتعبير الموبذان^(١)، فهذا كله من باب العلم؛ وأما باب القدرة والتأثير، فيدخل فيه الآيات الحسية التي أجراها الله على يد نبيه، ويُقسّم هذه أيضا إلى قسمين، فهي كما يقول ابن تيمية: (إما أن تكون في العالم العلوي أو فيما دونه، وما دونه إما بسيط وإما مركب، والبسيط إما الجو وإما الأرض، والمركب إما حيوان، وإما نبات، وإما معدن، والحيوان، إما ناطق، وإما بهيم، فالعلوي كانشقاق القمر وغيره، وأما الجو فاستسقاؤه واستصحائه، وأما الأرض والماء فاهتزاز الجبل تحته، وتكثير الماء في عين تبوك وغيرها، وأما المركبات فتكثيره الطعام غير مرة... الخ)^(٢).

وسوف أعرض في هذا الفصل - إن شاء الله - مatisر لي من أنواع دلائل النبوات عموما، والنبوة الخاتمة خصوصا، وذلك من خلال المباحث التالية:

١ - الإخبار بالمغيبات.

٢ - الآيات الحسية، (المعجزات).

٣ - دلالة النصر والعاقة.

٤ - دلالة الأحوال والصفات.

٥ - دلالة مضمون الرسالة.

٦ - إعجاز القرآن.

= جاهليتهم، ذكروا لهما خلقا عجيبا، أدركا مولد النبي - عليه الصلاة والسلام -. انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم: ص ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٨، والأعلام للزركلي: ١٤/٣، ١٧٠.

(١) لفظ فارسي، معناه الفقيه، أو الحاكم، وهو كرئيس القضاة عند المسلمين.

انظر تاج العروس للزبيدي: ٤٩٣/٩.

(٢) الفتاوى: ٣١٥/١١ وانظر نحو هذا في الجواب الصحيح: ٨٠/٦ - ١٥٨.

٧ - الرد على من زعم أن محمداً ﷺ مفترٍ أو معلم.

وقد أفردت إعجاز القرآن بمبحث خاص لأهميته، وتعلّقه بمسائل تستدعي استقلاله. أما المبحث الأخير فهو كالتمة للفصل، وقد أفردته لشدة الاحتياج إليه في كل عصر، والله - تعالى - قد تولى إبطال تلك الفرية في كتابه الكريم، وأقام الحجج والبراهين الدامغة على ذلك. وأود قبل الدخول في مباحث هذا الفصل أن أنبه إلى الأمور التالية في شأن آيات الأنبياء عموماً:

١ - أن آيات الأنبياء مستلزمة لصدقهم استلزام الدليل للمدلول، وذلك أنها أدلة وبراهين، فلها حد الدليل والبرهان، ومعنى ذلك أنه لا يتصور أن توجد هذه الآيات مع انتفاء صدقهم، إذ ليس لمن يدّعي النبوة إلا حالان: إما أن يكون الله - تعالى - قد أرسله حقاً فيكون صادقاً فيؤيده بالآيات، أو لا يكون صادقاً فلا يؤيده بها^(١).

٢ - أن دلائل النبوة فيها الظاهر لكل أحد، ومنها ما يختص به من عرفه، فالظاهر من دلائل النبوة كآيات الحسبة، كعصى موسى مثلاً، والإجابة الفورية الظاهرة لدعاء النبي - عليه الصلاة والسلام - . والدقيق الخاص كالإعجاز البلاغي والتشريعي والعلمي في القرآن، لا يعرفه إلا من عرف لغة العرب، ومن كان له علم بوجوه المصالح والمفاسد في التشريعات والقوانين، ومن كان من أهل العلوم التجريبية والطبية وغيرها، فهؤلاء يعرفون من ذلك ما لا يدركه العامي الجاهل الذي لا يكاد يعرف من القرآن إلا قراءة ألفاظه، وعلى هذا فليس ضرورة أن تكون كل آية على النبوة صالحة لكل أحد، بل يُستدل لكل واحد بما يناسبه من الآيات والدلائل، وهذا هو مقتضى الحكمة، وقد جعل الله - تعالى - آيات كل نبي مناسبة لقومه، باعتبار ما برعوا فيه وتميزوا به،

(١) انظر النبوات لابن تيمية: ٢٨٧، ٣٢٨.

فلما كان قوم موسى قد اشتهروا بالسحر أتهم بما يناسبهم من الآيات الحسية التي تبطل سحرهم، ولما كان قوم عيسى قد اشتهروا بالطب أجرى الله - تعالى - على يديه إبراء المرضى بإذن الله، ولما كان العرب أرباب بيان وفصاحة أتهم القرآن فأعجزهم وأخضعهم.

٣ - أنه لا يشترط في آيات الأنبياء أن يستدلوا بها ولا أن يتحدّوا، كإخبار من تقدم بنبوّة محمد ﷺ؛ فإنه دليل على صدقه، وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به، ولا يستدل به^(١).

٤ - أن شأن آيات النبوة كشأن آيات القرآن، من حيث الإعلام والإلزام وتكذيب المكذبين، فإذا كان كلام الله - تعالى - في القرآن، أو في غيره من كتبه المنزلة يتضمن الإعلام والإلزام منه لعباده، حيث تضمن إخباره وأمره لهم، فكذلك الشأن بالنسبة لآيات النبوة ودلائلها؛ فإنها تتضمن إخبار الله - تعالى - لعباده بأن هذا رسوله، كما أنها تتضمن أمره لهم بطاعته واتباعه والإيمان به، وهذا هو الإلزام.

أما تكذيب المكذبين فإنه كذلك واحد في الأمرين، فكما أنهم زعموا أن آياته القولية ليست من كلامه، بل هي قول البشر، وأن الرسول افترأها على الله، كذلك زعموا أن آياته الفعلية التي صدّق بها رسوله ليست منه، ولا تدل على صدق الرسول، وإنما هي من فعل الرسول نفسه وتأثيره، فينسبها إلى الله كذبا عليه، وهي في الحقيقة - بزعمهم - سحر مفترى^(٢).

٥ - أن دلائل النبوة مختصة بالأنبياء، وهذا يعني أمرين: أنه لا يشاركهم فيها أحد، وأنها ملازمة للنبوة، فتدل عليها ولو كان النبي ميتاً، أو غائباً^(٣).

(١) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٥٦.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٣٣٤.

(٣) انظر المرجع السابق: ٣٨٧.

المبحث الأول الإخبار بالمفريات

الإخبار بالغيوب هو أهم ما في باب النبوات من مسائل ودلائل، كما أنه ألصقها بمدلول لفظة (نبي)، كما دل على ذلك أحد الوجهين في تفسيرها، وهو أنها من النبأ، وهو الخبر الذي له شأن وخطب^(١)، وكما هي قراءة من قرأها بالهمز (نبيء)، فهي فعيل من النبأ بمعنى مفعول، أي: مُنبأ، أو بمعنى فاعل، لأنه يُنبىء بما يوحى إليه^(٢).

وقد قال الله - عز وجل - في وصف نفسه: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٢١) إِلَّا مَنْ أَرَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴿٢٢﴾ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَكَ رَيْبَهُمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٢٣﴾.

فذكر - سبحانه - أنه يُطلع رسله المرتضين على ما شاء من غيبه، وهو ما كان له تعلق برسالاتهم من الشرائع، وماتت به نبوتهم من أنباء الغيب^(٤).

(١) والوجه الآخر أنها من التنبؤ بمعنى الرفعة، من نبا ينبو بدون همز، انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٤٥، وفيه خطأ طباعي، حيث أثبتت الهمزة في قوله: (نبا ينبو)، وانظر مقاييس اللغة لابن فارس: ٥/٣٨٤، ٣٨٥.

(٢) انظر عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي: ٤/١٥٦، وقراءة الهمز هي قراءة نافع وحده، انظر السبعة لابن مجاهد: ص ١٥٧، وزاد المسير لابن الجوزي: ١/٩٠.

(٣) سورة الجن: ٢٦ - ٢٨.

(٤) انظر زاد المسير لابن الجوزي: ٨/٣٨٥، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ٢٤٨/٢٩.

وقال - تعالى - عن القرآن: ﴿ قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١)، وهذه إشارة إلى أن مافي القرآن من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله - تعالى - دليل قاطع على أنه منزل من عند الله، وأنه الحق الذي لا شك فيه، وأن من أتى به صادق^(٢).

وإخبار الرسل بأنباء الغيب الذي جعله الله - تعالى - آية لنبيوتهم ينقسم إلى أنواع ثلاثة^(٣): الإخبار عن الله - تعالى - وملائكته واليوم الآخر وسائر عوالم الغيب، والإخبار بالغيوب الماضية، والإخبار بالغيوب المستقبلية.

وسأتكلم فيما يلي على كل واحد من هذه الأنواع، وكيفية دلالة على صدق الرسول.

أولاً - الإخبار عن أمور الغيب (أصول الاعتقاد).

والمقصود بذلك إخبار الأنبياء والمرسلين عموماً، وخاتمهم خصوصاً، بتفاصيل أصول الاعتقاد، التي جعل الله - تعالى - الإيمان بها إخصيصاً لأوصاف المتقين، كما في قوله تعالى: ﴿الْعَمَلُ ۖ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۖ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ۖ ۝﴾^(٤)، وذلك يتضمن الإخبار عن الله - تعالى - وربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته وأفعاله وكلماته، وعن ملائكته، وعن اليوم الآخر وما يكون فيه، وعن الجنة والنار وصفتهما، وعن سائر أمور الغيب الداخلة في قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ۖ﴾، فالإخبار بذلك كله على وجه التفصيل هو من أعظم الآيات الدالة على صدق الأنبياء عموماً، ونبينا خصوصاً - صلى الله عليه وعلى سائرهم -،

(١) سورة الفرقان: ٦.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩٨/١٤.

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣١٥/١١، ومابعدا.

(٤) سورة البقرة: ١ - ٣.

ووجه ذلك: أنه يوافق بهذا الإخبار خبر من قبله من الأنبياء، من غير تعلم منهم، ولا من أتباعهم، فالدلالة هنا تتركز في هذه الموافقة، وطريق العلم بهذه الموافقة يكون بالنظر فيما بأيدي أتباعهم من بقايا كتبهم، ومقارنته بما جاء به - عليه الصلاة والسلام -، أو بالنظر فيما عند خواص علمائهم^(١).

فالتوافق التام بين علوم الأنبياء، وتصديق بعضها لبعض - مع العلم اليقيني بعدم التناقض وتواطئهم، أو توارثهم هذا العلم - دليل قاطع يشهد لهم جميعاً بالصدق، من أولهم إلى آخرهم.

أما كيفية العلم بانتفاء تعلم اللاحق منهم من السابق، فهذا يُعلم باستقراء أحوالهم، وماتواتر من سيرهم.

وقد جاء في القرآن العظيم هذا الدليل المهم من دلائل النبوة، وفيه التنبيه إلى كفايته في الدلالة على صدق الرسول، وإغنائه عن الآيات الحسية، كما جاء في قوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَأَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾^(٢)، يقول ابن تيمية في تقرير هذه الآية:

(فإنه أتاهم بتجلية ما في الصحف الأولى، كما في التوراة والإنجيل، مع علمهم بأنه لم يأخذ عن أهل الكتاب شيئاً، فإذا أخبرهم بالغيوب التي لا يعلمها إلا نبي، أو من أخبره نبي، وهم يعلمون أنه لم يعلم ذلك بخبر أحد من الأنبياء، تبين لهم أنه نبي، وتبين ذلك لسائر الأمم؛ فإنه إذا كان قومه المعادون وغير المعادين له مقرين بأنه لم يجتمع بأحد يُعلمه ذلك، صار هذا منقولاً بالتواتر، وكان مما أقر به مخالفوه، مع حرصهم على الطعن لو أمكن)^(٣).

(١) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣١٦/١١.

(٢) سورة طه: ١٣٣.

(٣) الجواب الصحيح: ٤٠٧/١، ٤٠٨، وانظر منه: ٣٤٤/٥.

ومن إشارات القرآن إلى هذا الدليل: ما جاء من ذكر تعليم النبي ﷺ وغيره من الأنبياء وسائر الناس مالم يكونوا يعلمون هم ولا آباؤهم من علوم الكتاب والحكمة، كما في قوله - تعالى - لمحمد ﷺ: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (١)، وكما دل عليه قوله - تعالى -: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ يَجْعَلُونَهُ قَرَارِيسَ يَتَذَكَّرُونَ وَتُخَفَّوْنَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلْ اللَّهُ﴾ (٢)، يقول ابن القيم: (جعل - سبحانه - تعليمهم مالم يعلموا هم ولا آباؤهم دليلاً على صحة النبوة والرسالة، إذ لا ينال هذا العلم إلا من جهة الرسل، فكيف يقولون: ما أنزل الله على بشر من شيء) (٣).

ومما يحمل هذه الدلالة ما وصف الله - تعالى - به نبيه ﷺ في رده على قول المشركين: ﴿أَبِنَا لِنَارِكُوا إِلَهَتَنَا لِيُشَاعِيَ تَجْنُومَ﴾ (٤)، قال - تعالى - راداً عليهم: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٥)، وشاهدنا هنا قوله - تعالى -: ﴿وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٦)؛ فإن معناها - كما يقول الواحدي - أن محمداً (إنما أتى بما أتى به من قبله من الرسل) (٦).

ولاشك أن ذكر هذا الوصف في معرض الرد على من وصفه بأنه شاعر مجنون، يعني اعتباره قطعي الدلالة على صحة نبوته.

هذه بعض الشواهد القرآنية التي ذكر فيها هذا الدليل، والأمثلة غيرها كثيرة، وسيأتي الكثير منها عند ذكر النوع الخامس من دلائل

(١) سورة النساء: ١١٣.

(٢) سورة الأنعام: ٩١.

(٣) مفتاح دار السعادة: ٥٧/١.

(٤) سورة الصافات: ٣٦، ٣٧.

(٥) سورة الصافات: ٣٦، ٣٧.

(٦) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي: ٥٢٥/٣.

النبوة، وهو دلالة مضمون الرسالة.

ثانيا - الإخبار بالغيوب الماضية.

من المعلوم أن الغيبات تنقسم إلى مطلقة ونسبية، فالمطلقة لا يعلمها إلا الله - تعالى - ومن شاء أن يطلع عليها من خلقه، وأما النسبية فهي ما غابت عن بعض الناس؛ لعدم إدراك حواسهم لها، وعدم وصول خبرها إليهم، وإن كان بعضهم الآخر عالما بها مطلقاً عليها.

ومثال هذا قوله - تعالى - عن عيسى - عليه السلام - : ﴿وَأَتَيْنَاكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ (١).

فهذا غيب بالنسبة لعيسى عليه السلام بالوحي، وهو شهادة بالنسبة لمن يخاطبهم من بني إسرائيل، وكذلك قوله - تعالى - عن يوسف : ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمَا طَعَامٌ تُزْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ (٢)، وكذلك مارواه ابن إسحاق بسنده عن عروة بن الزبير أن صفوان ابن أمية وعمير بن وهب تأمرا عند الكعبة على اغتيال النبي ﷺ، ولم يعلم بهما أحد، فأطلع الله نبيه على ذلك، وكان هذا سببا لإسلامهما (٣). وأمثلة هذا كثيرة.

ولافرق بين نوعي الغيب بالنسبة لعدم إدراك الإنسان له، وانقطاع علمه عنه، فكله غيب بالنسبة له، ويمتنع انكشافه له إلا بسبب حسي، أو وحي من الله - تعالى -.

والغيوب الماضية من قصص الأمم السابقة مع رسلهم وغيرها تدخل في الغيب النسبي، فقد يكون معلوماً لدى بعض الأمم متواتراً

(١) سورة آل عمران: ٤٩.

(٢) سورة يوسف: ٣٧.

(٣) انظر السيرة النبوية لابن هشام: ٦٦١/١، ٦٦٢، وتاريخ الإسلام للذهبي، المغازي: ٧١ - ٧٣.

لديهم، منقطعاً عن غيرهم من الأمم، كما هو شأن كثير من أخبار بني إسرائيل، فهي معلومة لدى أهل الكتاب، وإن كانت مجهولة لدى أكثر الغرب، وقد تنقلب بعض الأخبار الماضية غيباً مطلقاً، بسبب انقطاعها عن أهل الأرض جميعاً، كما ذكر الله - تعالى - في قوله عَمَّنْ جَاءَ مِنَ الْأُمَمِ بَعْدَ ثَمُودَ: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١).

فهذه الأخبار الغيبية الماضية بأنواعها قد جاء بها محمد ﷺ، وكلها دلائل تشهد بصحة نبوته، فإنه - كما يقول شيخ الإسلام -: (كان يخبر الناس بالأمور الماضية خبراً مفصلاً لا يعلمه أحد، إلا أن يكون نبياً أو من أخبره نبي، وقومه يعلمون أنه لم يخبره بذلك أحد من البشر، وهم مع عداوتهم له وحرصهم على مايطعون به عليه لم يمكنهم أن يطعنوا طعنًا يقبل منهم، وعلم سائر الأمم بأن قومه المعادين له المجتهدين في الطعن عليه لم يمكنهم أن يقولوا: إن هذه الغيوب علمها إياه بشر، فوجب على جميع الخلق أن يقرّوا بأن هذا لم يعلمه إياه بشر)^(٢).

فهذه الدلالة إذن مستندة إلى ثبوت عدم تعلمه - عليه الصلاة والسلام - من بشر، وهذا ماسنينه إن شاء الله تعالى - في المبحث الأخير من هذا الفصل.

وقد كان إخبار النبي ﷺ بالغيوب الماضية على نوعين:

- ١ - ماكان الله تعالى يخبره به ابتداءً، ويجعله علماً وآية لنبوته، وذلك كسائر قصص الأنبياء الواردة في القرآن.
- ٢ - جواب ماكان يسأله عنه المشركون وأهل الكتاب، ليُنظر هل هو نبي أم لا؟، وذلك كقصة أصحاب الكهف وذوي القرنين^(٣).

(١) سورة إبراهيم: ٩.

(٢) الجواب الصحيح: ٤٠٣/١، بتصرف واختصار.

(٣) انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٣١٩/٥.

وكل من هذين النوعين له دالتان:

أ - دلالة على صدق دعوى النبوة، من جهة أنه إخبار بالغيب الذي لا يعلمه إلا نبي علمه الله.

ويوضح هذه الدلالة الشيخ السعدي في تعليقه على قوله - تعالى -: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفَرْقِ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾^(١) فيقول: (والمقصود: أن المُجريات التي جرت لموسى - عليه الصلاة والسلام - في هذه الأماكن فقصصتها كما هي، من غير زيادة ولانقص، لا يخلو من أحد أمرين: إما أن تكون حضرتها وشاهدتها، أو ذهبت إلى محالها فتعلمتها من أهلها، فحينئذ قد لا يدل ذلك على أنك رسول الله، إذ الأمور التي يخبر بها عن شهادة ودراسة من الأمور المشتركة غير المختصة بالأنبياء، ولكن هذا قد علم وتُيقَّن أنه ما كان وما صار، فأولياؤك وأعداؤك يعلمون عدم ذلك، فتعين الأمر الثاني، وهو أن هذا جاءك من قبل الله ووحيه وإرساله)^(٢).

ب - دلالة على صدق دعوى النبوة، من جهة الاعتبار بما في هذه الأخبار من أحوال المؤمنين والكافرين، مما يوجب اتباع سبيل المؤمنين الذين اتبعوا الرسل السابقين، وتجنب سبيل الكافرين الذين خالفوا الرسل السابقين، إذ حكم الشيء حكم نظيره^(٣). ولهذا القصص والأخبار الماضية أيضًا دلالة على نبوة الأنبياء قبل محمد ﷺ وذلك من وجهين:

(١) سورة القصص: ٤٤.

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: ٢٣/٤، وانظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٣٢٥/٥.

(٣) انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٣٢٠/٥.

* أنهم أخبروا به قبل أن يبعث بسنين كثيرة، فكان الأمر كما أخبروا.

* أنه أخبر بمثل ما أخبروا به، من غير مواطاة بينهم وبينه، وأخبروا بأخبار مفصلة يمتنع الاتفاق عليها عادة إلا بتواطؤ، فعلم أن كلاً من المخبرين صادق^(١).

أما الإشارات القرآنية إلى دلالة الإخبار بالغيب الماضي على صدق النبوة فتجيء عادة بعد ذكر قصص الأنبياء مع أمهم، وعلى ذلك الأمثلة التالية:

- قال - تعالى - بعد ذكر قصة نوح مع قومه: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَذَابَ لِلْمُصْطَفَيْنَ﴾^(٢).

قال ابن تيمية معلقاً على هذه الآية:

(فذكر أن هذا الذي أوحاه إليه من أنباء الغيب ما كان يعلمه هو ولا قومه من قبل هذا؛ فإذا لم يكن قومه يعلمون ذلك لامن أهل الكتاب ولا من غيرهم، وهو لم يعاشر إلا قومه، وقومهم يعلمون ذلك منه، ويعلمون أنهم لم يكونوا يعلمون ذلك، ويعلمون أيضاً أنه هو لم يكن تعلم ذلك، وأنه لم يكن يعاشر غيرهم، صار ذلك حجة على قومه، وعلى من بلغه خبر قومه)^(٣).

- قال - تعالى - بعد ذكر قصة آل عمران: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَمَنْهُمْ آيَةٌ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾^(٤).

(١) انظر الجواب الصحيح: ٣٢٠/٥.

(٢) سورة هود: ٤٩.

(٣) الجواب الصحيح: ٣٢٣/٥.

(٤) سورة آل عمران: ٤٤.

وقد نبه محمد بن أبي بكر الرازي^(١) إلى وجه الدلالة في هذه الآية بإيراد سؤال يقول: (كيف نفى حضور النبي ﷺ في زمن مريم...) وذلك معلوم عندهم لاشك فيه، وترك استماعه ذلك الخبر من حفظه، وهو الذي كانوا يتوهمونه؟ [يعني كفار مكة، ثم أجاب على ذلك ببراعة مبينة وجه الدلالة في الآية بقوله] كان معلوماً أيضاً عندهم علماً يقينياً أنه ليس من أهل القراءة والرواية، وكانوا منكرين للوحي، فلم يبق إلا المشاهدة والحضور، وهي غاية الاستحالة، فنفيت على طريق التهكم بالمنكرين للوحي، مع علمهم أنه لا قراءة له ولا رواية.^(٢)

- قال - تعالى - بعد ذكر قصة موسى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفَرْقِ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ ^(١١) وَلَكِنَّا أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَلَكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ^(١٢) وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِن رَّحِمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَتْهُمْ مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ^(١٣)﴾ ^(٣)، وقد تقدم كلام السعدي في تقرير دلالتها.

- قال - تعالى - بعد الخبر عن إنزاله القرآن: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ ^(٤).
والشاهد في قوله - تعالى - : ﴿وَإِن كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ ^(٥)، فإن هذا تنبيه إلى أنه - عليه الصلاة والسلام - ما كان

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، زين الدين: صاحب مختار الصحاح في اللغة، من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والأدب، توفي بعد سنة ٦٦٦ هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٥٥/٦.

(٢) نموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل، أو مسائل الرازي وأجوبتها، لمحمد بن أبي بكر الرازي: ص ٣٢.

(٣) سورة القصص: ٤٤ - ٤٦.

(٤) سورة يوسف: ٣.

يعلم شيئاً من شأن القرآن، وما فيه من قصص السابقين، قبل أن ينزل عليه الوحي من ربه بذلك^(١)، ونحو هذا قوله - تعالى -: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ﴾^(٢).

- وقال - تعالى - بعد ذكر قصة يوسف مع إخوته: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾^(٣).
ثالثاً - الإخبار بالغيب المستقبل.

ودلالة الإخبار بالغيب المستقبل إنما تظهر وتقوم بها الحجة عند وقوعها وفق ما أخبر به عنها؛ فإذا وقع المخبر به كما كان أخبر عنه فيما مضى عُرف صدق من أخبر به، وهذا لا يمكن أن يخبر به إلا نبي أو من أخذ عن نبي، ونبينا محمد ﷺ معلوم أنه لم يأخذ عن أحد من الأنبياء شيئاً، فدل وقوع ما أخبر به أنه سيقع وفق ما أخبر على صدق نبوته^(٤).

والأمثلة على هذا كثيرة جداً في الكتاب والسنة، ومما جاء في القرآن من ذلك:

١ - قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ غَلِبَتْ الرُّومُ﴾^(٥) فِي آدَنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ^(٦) فِي يَضْعَ سِنِينَ^(٧) ... الآيات^(٨).

روى الترمذي بسنده عن نيار بن مكرم الأسلمي أن أبا بكر - رضي الله عنه - تحدى المشركين بهذه الآية، وأنه لما وقع ما أخبر به أسلم ناس كثير، وأن ذلك وقع يوم بدر^(٩).

(١) انظر تفسير الطبري: ١٥٠/١٢.

(٢) سورة الشورى: ٥٢.

(٣) سورة يوسف: ١٠٢.

(٤) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٥٤، ١٥٥.

(٥) سورة الروم: ١ - ٥.

(٦) السنن، كتاب تفسير القرآن، باب (ومن سورة الروم)، (٥/٣٤٤، ٣٤٥) =

٢ - قوله - تعالى - بعد تحدي المشركين أن يأتوا بسورة من مثل القرآن: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(١)، ومعلوم أنهم لم يفعلوا البتة.
 ٣ - قوله - تعالى -: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾^(٢) وهذا وعد من الله - تعالى - للمؤمنين بهزيمة المشركين، وقد صدق الله - تعالى - وعده هذا يوم بدر.

روى ابن جرير بسنده عن عكرمة أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لما نزلت هذه الآية جعل يقول: أي جمع يهزم؟ فلما كان يوم بدر رأى النبي ﷺ يشب في الدرع ويقول: ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾^(٣).

٤ - قوله - تعالى -: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾^(٤)، ومعلوم لكل أحد أن هذا الوعد الصادق قد تحقق للمسلمين لما وفوا بشرطه.

٥ - قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْيُهُمْ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ

= برقم (٣١٩٤) وقال الترمذي: هذا حديث صحيح حسن غريب، وانظر المسند: ٢٧٦/١، ٣٠٤، ودلائل النبوة للبيهقي: ٩١/٢، وتفسير ابن جرير: ١٢/٢١، ومستدرک الحاكم، كتاب التفسير ٤٢٤/٢، وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وذكر ابن تيمية أن ذلك مشهور متواتر عند أهل التفسير والمغازي والحديث والفقه، وأن القصة متواترة عند الناس، انظر الجواب الصحيح: ٤٠٨/١.

(١) سورة البقرة: ٢٤.

(٢) سورة القمر: ٤٥.

(٣) جامع البيان: ١٠٨/٢٧، وأخرج نحوه الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة، انظر الدر المنثور للسيوطي: ١٨٤/٦.

(٤) سورة النور: ٥٥.

جَهَنَّمَ ﴿١﴾ وقد تحقق هذا وشاهده الناس في الدنيا، وهذا يصدق الخبر الثاني في الآية (٢).

٦ - وعده - تعالى - في آيات عديدة بإظهار دينه على الدين كله، كما في قوله - تعالى - : ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ (٣)، ووقوع هذا معلوم لكل أحد.

٧ - قوله - تعالى - عن اليهود: ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٤) وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴿٥﴾.

قال قوام السنة الأصبهاني: (قد قطع عليهم في هذا القول أنهم لا يتمنونه أبدًا فكان كذلك، وفي امتناعهم من تمني الموت دليل على علمهم بصدقه، وإلا فأي شيء أسهل من أن يقولوا قد تمنينا الموت) (٥) والأمثلة القرآنية على هذا كثيرة جدًا (٦).

أما ما جاء في السنة من ذلك فلا يكاد يُحصى (٧)، فمن ذلك ما رواه الشيخان عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده) (٨)، والذي

(١) سورة آل عمران: ١٢.

(٢) انظر الجواب الصحيح: ٤١٠/١.

(٣) سورة التوبة: ٣٣، والفتح: ٢٨، والصف: ٩.

(٤) سورة البقرة: ٩٤، ٩٥، ونحوها في الجمعة: ٦، ٧.

(٥) الحجة في بيان المحجة: ٣٥٢/١.

(٦) انظر المرجع السابق: ٣٥١/١، وما بعدها.

(٧) أحيل القارئ الكريم في ذلك إلى رسالة علمية بعنوان: (نبوءات الرسول ﷺ: ماتحقق منها ومايتحقق) لمحمد ولي الله عبدالرحمن الندوي، وقد نشرتها دار السلام بالقاهرة. وإلى كتاب: الصحيح المسند من دلائل النبوة للشيخ مقبل الوادعي: ص ٤٠١ وما بعدها.

(٨) المراد أنهما لم تبق مملكتها على الوجه الذي كان في زمن النبي ﷺ، فلم =

نفسى بيده لتُنفق كنوزهما في سبيل الله - عز وجل -^(١).
ومن ذلك ما جاء من أحاديث الفتن وأخبار آخر الزمان وأشراط الساعة، روى الشيخان عن عمرو بن تغلب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ: (لاتقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين، دلف^(٢) الأنوف، حمر الخدود، ينتعلون الشعر، كأن وجوههم المجان المطرقة^(٣))^(٤).
وروى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: (لاتقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء لها أعناق الإبل ببصرى)^(٥).
قال ابن تيمية: (وهذه النار قد خرجت قبل مجيء الكفار إلى

-
- = ببق كسرى بالعراق، ولا يقصر بالشام، فلا يُستشكل بقاء مملكتيهما بعد النبي ﷺ. انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ٧٢٣/٦، ٧٢٤.
- (١) صحيح البخاري، كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام، (١١٣٥/٣) حديث رقم: (٢٩٥٣). وصحيح مسلم، كتاب الفتن، باب لاتقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر...، (١٧٧٢/٤) حديث رقم: (٢٩١٩).
- (٢) جمع أدلف، بالإعجام وبالإهمال، قيل معناه الصغر، وقيل الاستواء في طرف الأنف، وقيل تشمير الأنف عن الشفة العليا، وقيل غير ذلك، وقد جاء في رواية «فطس الأنوف»، والفطس الانفراش. انظر فتح الباري لابن حجر العسقلاني: ٧٠٣/٦.
- (٣) قال البيضاوي: شبه وجوههم بالترسة لبسطها وتدويرها، وبالمطرقة لغلظها وكثرة لحمها [نقلًا عن ابن حجر في فتح الباري: ٧٠٣/٦].
- (٤) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (١٠٧٠/٣) حديث رقم (٢٧٦٩) (٢٧٧٠)، وصحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لاتقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل...، (١٧٦٩/٤)، حديث رقم: (٢٩١٢).
- (٥) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب خروج النار، (٢٦٠٥/٦)، حديث رقم: (٦٧٠١)، وصحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة باب لاتقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز، (١٧٦٤/٤) برقم: (٢٩٠٢).

بغداد سنة خمس وخمسين وستمائة، وقد تواتر من أهل بصرى أنهم رأوا ببصرى أعناق الإبل من ضوء تلك النار، وخبر هذه النار مشهور متواتر، بعد أن خرجت بجبال الحجاز، وكانت تحرق الحجر ولا تنضج اللحم^(١)، وفرغ لها الناس فرعاً شديداً^(٢).

والأحاديث في هذا كثيرة جداً.

وفي آخر هذا المبحث عن دلالة الإخبار بالغيوب على صدق نبوة الأنبياء أود أن أنبه إلى مسألة مهمة، وهي أنه قد يقول قائل: كيف يكون الإخبار عن الغيب آية على صدق الرسل، ونحن نرى الكهنة والمنجمين والعرافين يخبرون بذلك فيصيبون أحيانا أو كثيراً؟ والجواب أنّ حال الفريقين لا يمكن أن يلتبس على العقلاء، لما بينهما من الفروق العظيمة، التي هي غاية في التضاد، كما يظهر من أحوالهم وأقوالهم وأفعالهم، وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث التالي، عند الحديث عن الفرق بين النبي والساحر، والخوارق الإلهية والخوارق الشيطانية^(٣).

كما وأنّ غير الأنبياء إنّما يصلون إلى معرفة بعض المغيبات أحيانا بأسباب تؤدي إلى ذلك، يستخرجونها ويحتالون لها، ويعانون في طلبها، كما يفزع المنجم إلى حسابه، والمتكهن إلى ركيته، وذلك معلوم من أحوالهم، وأما أنبياء الله - عليهم السلام - فإنما كانوا يُخبرون بذلك من غير استخراج ولا طلب حيلة لمعرفة، بل يُعلمهم الله - تعالى -

(١) هذا الوصف زائد على ما في الحديث، ويحتاج إلى النظر في ثبوته، والآية على النبوة هنا ليست النار بذاتها، بل الخبر عنها قبل وقوعها، ولعلاقة لذلك بما ذكر من وصفها.

(٢) الرد على المنطقيين: ص ٤٤٦.

(٣) انظر ص ٤٨١.

به ابتداءً على الوجه الذي يعلم الخلق به أنه لا يوصل إليه إلا من قبل
الله - تعالى -، وهذا هو الفصل - كما يقول الإمام الطبري - بين علم
الأنبياء بالغيوب، وإخبارهم عنها، وبين علم سائر المتكذبة على الله،
أو المدعية علم ذلك^(١).

(١) انظر تفسير الطبري: ٢٧٨/٣.

المبحث الثاني الآيات الحسية

وهي ما يحدثه الله - تعالى - من خرق للعادة، ونقض للسنن والقوانين التي يدبر عليها خلقه، على وجه يدل على صدق النبي والرسول في دعوى النبوة والرسالة، سواء كان ذلك بطلب من النبي، أو من قومه، كإنزال المائدة لعيسى، أو كان من الله ابتداءً من غير طلب، كمباركة الطعام لنبينا - عليه الصلاة والسلام -، وسواء كان ذلك مقرونا بتحدٍ للكفار، مثل انشقاق القمر لنبينا - عليه الصلاة والسلام -، ووصفه لبيت المقدس، أو لم يكن كذلك، مثل نبع الماء من بين أصابعه.

ويبين العلماء وجه الدلالة في هذه الآيات على صدق الرسول بضرب مثال، وهو أنه لو قام رجل في مجلس أحد الملوك، وقال للحاضرين: إن الملك يأمركم بطاعتي واتباعي، والدليل على صدق قلبي أن الملك سيخرق عادته، ويقوم من مكانه ويقعد الآن، ثم فعل الملك ذلك، لدل ذلك دلالة قاطعة لاشك فيها على صدق دعواه على الملك، أنه أتمره على الناس، وأمرهم بطاعته^(١).

فكذلك إذا خرق الله - تعالى - عادته في أفعاله في مخلوقاته، تصديقاً لنبيه، دل ذلك قطعاً على صدق ذلك النبي، وإقرار الله - تعالى - له على دعوى النبوة، بل وتأييده فيها، وهي دلالة ضرورية لاتحتاج إلى نظر، وتورث يقيناً بمدلولها فور العلم بها.

ولما كان طبع الناس مائلاً إلى الإيمان بالمحسوسات، فقد يستر

(١) انظر مثلاً الداعي إلى الإسلام لأبي البركات بن الأنباري: ص ٢٨٥.

الله - تعالى - برحمته وحكمته من الآيات الحسية لأنبيائه ما يكفي معشاره لمن أراد الإيمان، إلا أنا نلاحظ - ونتعجب - أن الغالب فيمن يطلبون الآيات الحسية من أنبيائهم من الكفار أنهم لا يؤمنون. كما ذكر الله - تعالى - عن آل فرعون، وهم أشهر وأكثر من جاءتهم الأنبياء بالآيات الحسية: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِيُتَسَحَّرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٦﴾ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالْدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ﴿١٢٧﴾ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَسْأَلُونَكَ لِمَا نَرَاكَ بِمَا عَاهَدَ عِنْدَكَ لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴿١٢٨﴾ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بَلِّغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ ﴿١٢٩﴾ فَانْقَمْنَا مِنْهُمْ غَارَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ يَأْتِينَهُمْ كَذِبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴿١٣٠﴾﴾^(١).

فهم لم يذكروا هذه الآيات، ولم يتأملوا ما دلت عليه من صدق موسى - عليه السلام -، فذمهم الله - تعالى - على الغفلة عن آياته، وعدم النظر والتأمل فيها، حيث إنها آيات محسوسة مشاهدة، فإذا جرد العقل عن الغفلة، وحقق النظر فيها، حصل له العلم بمدلولها، وقد يحصل العلم بذلك، ولكن يمنع من الخضوع له اتباع الهوى، كما قال - تعالى - عن قوم فرعون: ﴿وَحَمَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَطُغًى﴾^(٢)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (الحق إذا ظهر صار معلوما بالضرورة، والآيات والدلائل الظاهرة تدل على لوازمها بالضرورة، لكن اتباع الهوى يصد عن التصديق بها، واتباع ما أوجبه العلم بها، وهذه حال عامة المكذبين، مثل مكذبي محمد وموسى - عليهما السلام - وغيرهما؛ فإنهم علموا صدقهما علما يقينيا، لما ظهر من آيات الصدق ودلائله الكثيرة، ولكن اتباع الهوى صدهم، كما قال - تعالى -: ﴿لَئِنْهُمْ لَا يُكَذِّبُوكَ وَلَكِنْ

(١) سورة الأعراف: ١٣٢ - ١٣٦.

(٢) سورة النمل: ١٤.

الظَّالِمِينَ بِمَا كَذَّبُوا اللَّهَ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ (١) (٢).

فتكذيب المكذبين إذن - رغم مشاهدتهم ومعابنتهم ما يقتضي تصديقهم من الآيات الحسية - إنما يرجع إلى هذا السبب، لا إلى قصور في دلالة هذه الآيات.

وقد كان لدينا - عليه الصلاة والسلام - الحظ الوافر من هذه الآيات، كما سجلت ذلك كتب السيرة والدلائل، فضلاً عن القرآن وكتب الحديث، إلا أن شمس القرآن قد بهرت الناظرين، فلم يروا الآيات الحسية لدينا ﷺ كما رأوها لغيره من الأنبياء - عليهم السلام - . ومن أعظم ذلك وأشهره ما ذكره الله - تعالى - من انشقاق القمر فلقطين، آيةً على صدقه - عليه الصلاة والسلام -، كما قال - عز وجل - : ﴿ أَقْرَبَ السَّاعَةِ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَعْتِرٌ ﴿٢﴾ ﴾ (٣).

قال ابن تيمية: (... وانشقاق القمر قد عاينوه وشاهدوه، وتواترت به الأخبار، وكان النبي ﷺ يقرأ هذه السورة في المجمع الكبار، مثل الجمع والأعياد، ليسمع الناس مافيها من آيات النبوة ودلائلها والاعتبار، وكل الناس يقرّ ذلك ولا ينكره، فعلم أن انشقاق القمر كان معلوماً عند الناس عامة) (٤).

ويقول: (ومعلوم بالضرورة في مَطَرِد العادة أنه لو لم يكن انشقق لأسرع الناس المؤمنون به إلى تكذيب ذلك، فضلاً عن أعدائه من الكفار والمنافقين، لاسيما وهو يقرأ عليهم ذلك في أعظم مجامعهم) (٥).

(١) سورة الأنعام: ٣٣.

(٢) النبوات: ٢٣١، ٢٣٢، بتصرف.

(٣) سورة القمر: ١، ٢.

(٤) الجواب الصحيح: ٤١٤/١، وانظر منه: ٤١٨/١، ٤١٩.

(٥) الجواب الصحيح: ٤١٩/١، وفي صحيح مسلم عن أبي واقد الليثي قال: =

ويسمى علماء الكلام هذا النوع من الآيات: المعجزات، نظراً لحالها من عجز الخلق عن أن يأتوا بمثلها، ولاشك بأن على هذا مدار اعتبارها، لأمن التباسها بخوارق العادات الداخلة في مقدور الخلق، كالخوارق الشيطانية؛ فإنه ليس كل خرقٍ للعادة يكون معجزاً دالاً على النبوة.

كما يُشترط في هذه الآيات التلازم بينها وبين دعوى النبوة، بأن تقع على وفق ما أخبر به النبي، أو يطلب منه، أو تظهر على يديه مختصة به، على وجه مغاير لما يكون في مقدور البشر، لذلك يمتنع أن يستدل نبي بآية بعد ظهورها، إذ لا تلازم في هذه الحال، كما يمتنع أن يحتج بخارق لا يختص به، ويظهر على غيره من غير الأنبياء.

وقد قلل الفيلسوف ابن رشد من شأن المعجزات الحسية، وضعف دلالتها، إذ كانت في نظره ليست من العلامات الخاصة بالرسول؛ لأن العقل لا يدرك ارتباطاً بينهما، وحَصَرَ الإعجاز فيما كان من الأفعال المعجزة الداخلة في أفعال الرسالة، كالإعجاز في التشريع، وإصلاح النفوس، وتهذيب الأخلاق والسلوك، وغير ذلك من المعارف التي هي من شأن الأنبياء، أما المعجزات الحسية فلا تفيد اليقين عنده، وإنما تصلح لإقناع الجمهور، وضرب ابن رشد لذلك مثلاً فقال: (لو أن شخصين ادّعى الطب، فقال أحدهما: الدليل على أنني طبيب أنني أسير على الماء [وقال الآخر: الدليل على أنني طبيب أنني أبرئ هذه المرضى، لكان تصديقنا بوجود الطب للذي أبرأ المرضى ببرهان، وتصديقنا بوجود الطب للذي مشى على الماء مقنعاً، ومن طريق الأولى

= كان ﷺ يقرأ فيهما - العيدين - بقاف والقرآن المجيد، واقتربت الساعة وأنشق القمر، انظر صحيح مسلم، كتاب صلاة العيدين، باب ما يقرأ به في صلاة العيدين: (٥٠٧/٢) حديث رقم (٨٩١).

والأخرى، ووجه الظن الذي يعرض للجمهور في ذلك: أن من قدر على المشي على الماء الذي من صنع البشر، فهو أخرى أن يقدر على الإبراء الذي هو من صنع البشر، وكذلك وجه الارتباط الذي بين المعجز الذي ليس هو من أفعال الصفة - والصفة التي استحق بها النبي أن يكون نبيا هي الوحي - وبين^(١) هذه الصفة هو مايقع في النفس أن من أقدره الله على هذا الفعل الغريب، وخصه به من سائر أهل وقته. فليس يبعد عليه مايدعيه، من أنه قد أثره الله بوحيه^(٢).

ومع موافقتنا لابن رشد على أن القرآن وماتضمن من أنواع الهداية النبوية هو الآية الكبرى التي لاتدانيها آية من آيات النبوة، إلا أنا لانوافقه في التقليل من شأن الآيات الحسية؛ فإنه ليس جميع الأنبياء قد أوتي قرآنا معجزا، يدل دلالة قاطعة على نبوته، فهل يعني هذا عدم قيام الدليل القاطع على نبوتهم؟ كما أن علوم الأنبياء ومضمون دعوتهم تبقى عادة في أتباعهم عدة أجيال، فلو جاء أحد يدعو إلى مثل طريقته، ويدعى النبوة، وهو كاذب في حقيقة الأمر، لم يكن من سبيل إلى معرفة كذب دعواه على قول ابن رشد هذا، ولم يبق إلا انضمام دلائل النبوة إلى أحواله وأقواله للوقوف على حقيقة أمره.

والمثال الذي ذكره فيه مغالطة؛ فإنه جعل الآيات الحسية تقابل مشي أحد الرجلين على الماء، واستدلالة بذلك على طبه، والواقع أن هذه المقابلة غير منصفة، والإنصاف والصواب أن تقابل الآيات الحسية في المثال بشهادة طبيب أعظم، قد اشتهر عند الناس، وعُرف بخبرته الكاملة في الطب، فشهادة هذا الطبيب الأعظم أوثق وأقطع في الدلالة

(١) مناهج الأدلة: ص ١١٩، ١٢٠، وما بين [] زيادة من عندي اقتضاها السياق، ويشبه أن تكون المطبوعة فيها سقط.

(٢) في المطبوع: ومن.

على طب من شهد له، من مجرد مداواة المرضى وإبرائهم أحياناً؛ فإنه لا يلزم من حصول البرء على يد أحد من الناس أن يكون طبيياً، وقد تقدم أن الآيات الحسية قائمة مقام شهادة الله - تعالى - بصدق نبيه، وقوله: صدق عبدي فيما يبلغ عني، وجرى ضرب المثل لذلك، بما يبين الدلالة القاطعة التي لاشك فيها للمعجزات الحسية على صدق النبوة، وإن كان ذلك لا يتم إلا بذكر الفارق اليقيني بين المعجز الإلهي والخارق الشيطاني، وهذا ماسنينه فيما يلي.

فإن الدلالة العقلية في هذا النوع من دلائل النبوة وإن كانت ظاهرة إلا أنها متوقفة على بيان الفرق بين معجزات الأنبياء وخوارق السحرة، ومتوقفة كذلك على بيان أن الأخبار المتضمنة لدلائل النبوة تفيد العلم، وفيما يلي بيان هذين الأمرين:

الأول - الفرق بين النبي والساحر، والخوارق الإلهية والخوارق الشيطانية.

لما كانت دلالة المعجزات الحسية على النبوة متوقفة على التفريق بين الخوارق الإلهية والخوارق الشيطانية - حتى يتوصل بذلك إلى التمييز بين النبي والساحر - بينها الله - تعالى - أتم بيان، كما جاء ذلك في خاتمة سورة الشعراء، في قوله - تعالى - عن القرآن: ﴿وَلَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١١٦﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١١٧﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١١٨﴾ بِلِسَانٍ عَرَفٍ مُبِينٍ ﴿١١٩﴾ . . (الآيات إلى قوله - تعالى -) . . ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا نَزَّلَ الشَّيْطَانُ ﴿٢٢٠﴾ نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢١﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتَرَهُمْ كَذِبًا ﴿٢٢٢﴾ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ ﴿٢٢٣﴾﴾ (١).

فهذا السياق الكريم أصل في إثبات النبوة، والتفريق بين الأنبياء وآياتهم والكذابين وخوارقهم، وذلك أنه نبه إلى الحقائق التالية:

(١) سورة الشعراء: ١٩٢، ٢٢٧.

١ - أن آيات الأنبياء لا يقدر عليها أحد غير الله، لامن الإنس ولا من الجن، فهي خارقة لعادة الثقلين. أما ما يأتي به الكهان والسحرة فإنه لا يخرج عن كونه مقدوراً للجن أو الإنس، وهذا فارق بين نفس الخوارق، وقد أشار إليه قوله - تعالى - في هذا السياق: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (٢١) و﴿مَا يَكْفِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٢٢).^(١)

وبناءً على هذا، فإن ما يأتي به هؤلاء الكذبة يمكن أن يعارض بمثله، إذ كانت خوارقهم أموراً معتادة معروفة لأصحابها، ليست خارقة لعادتهم، أما آيات الأنبياء فلا يمكن أحداً معارضتها بمثلهما البتة^(٢).

وهذا حتى بالنسبة لكرامات الصالحين كما سيأتي^(٣)؛ فإنها لا تكون من جنس آيات الأنبياء الكبرى، التي قال الله - تعالى - فيها: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ (٤)، فهذه مختصة بالأنبياء، لا يشاركهم فيها أحد من الأولياء، فضلاً عن أن يقدر عليها شياطين الإنس والجن، أما الآيات الصغرى، كتكثير الطعام والماء، فهذه قد يشاركهم فيها الصالحون، على فارقٍ عظيم في القدر، كما سيأتي بيانه، أما الخوارق الشيطانية فجنس آخر، يقوم على التحايل، والأسباب الخفية، والتخيل، فلا تلتبسُ بآيات الأنبياء الصغرى، فضلاً عن الكبرى^(٥).

(١) سورة الشعراء: ٢١٠ - ٢١١.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٨٨، ١٨٩، ٤٢٢، ومابعداها، وانظر أعلام النبوة للماوردي: ص ٣٦.

(٣) ص ٤٨٦.

(٤) سورة النجم: ١٨.

(٥) انظر الفرق بين الآيات الصغرى والكبرى للأنبياء في النبوات لابن تيمية: ص ٢٩٦.

٢- أن من تظهر عليه آيات النبوة لا يكون إلا صادقاً فيما يخبر به، لا يكذب قط، ولم يُجَرَّب عليه كذب، أما أصحاب الخوارق الشيطانية فإنهم لابد أن يكونوا موصوفين بالكذب، وأنه عادة عندهم، وصفة ملازمة لهم، وهذا فارق يُعلم من حال من ظهرت عليه الخارقة وصفته وسيرته، وقد أشار إليه قوله - تعالى - في هذا السياق: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَا نَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢﴾ تَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٣﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُهُمْ كَذِبٌ ﴿٢٤﴾ ﴾، والعقلاء يدركون هذا الفرق الواضح غاية الإدراك، كما كان من أم المؤمنين خديجة بنت خويلد - رضي الله عنها -، لما رأت النبي ﷺ قد خاف على نفسه، عندما نزل عليه الوحي في الغار، أن يكون ذلك من قبل الشياطين^(١)، استدلت - لكمال عقلها - على أن الذي أتاه لا يمكن أن يكون من هذا القبيل، بما علمت من أوصافه وأحواله المناقضة لإخوان الشياطين، فقالت - لما قال: «إني خشيت على نفسي» -: (كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكلّ، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق).

قال ابن تيمية: (فاستدلت - رضي الله عنها - بحسن عقلها على أن من يكون الله قد خلقه بهذه الأخلاق الكريمة التي هي من أعظم صفات الأبرار الممدوحين، أنه لا يخزيه فيفسد الشيطان عقله ودينه، ولم يكن معها قبل ذلك وحي تعلم به انتفاء ذلك، بل علمته

(١) قطعة من حديث رواه البخاري ومسلم عن عائشة، انظر صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي، (١/٥) حديث رقم: (٣)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي، (١/١٢٦)، حديث رقم: (١٦٠).

بمجرد عقلها الراجح^(١).

وقد أنكر المتكلمون هذا التفسير لخشية النبي - ﷺ - في هذه القصة^(٢)، جرياً على منهجهم في رد النصوص التي يزعمون قدحها في عصمة الأنبياء، ويتكلفون لها تأويلات أشبه بتأويلات الباطنية^(٣)، فزعموا في هذا الحديث أن النبي - ﷺ - إنما خشي على نفسه الموت أو المرض، أو غير ذلك مما ذكروا، غير الظاهر المتبادر، المصرح به في طرق أخرى^(٤)، وادعوا أن الله - تعالى - أحدث له علماً ضرورياً بأنه نبي، بمجرد ملاقاته جبريل، وسماعه الوحي منه، بلا دليل على ذلك، وفرطوا بذلك فيما في ظاهر القصة من دلالة بليغة مهمة، على خلو ذهن النبي تماماً من شأن الوحي، وعدم توقعه له، أو خطوره له على بال، أو استعداده له، أو تعنيه في طلبه، قبل أن يفجأه في الغار، حتى بلغ الأمر أن التبتت عليه حقيقته، حتى يسر الله له من ثبته، وجلّى له حقيقة الأمر، فما كان أغناه لو كان متقولاً متصنعاً عن أن يقول: «قد خشيت على نفسي».

٣ - أن ما يأمر به النبي الصادق إنما يكون من جنس ما أمرت به الرسل قبله، من العدل، وطلب الآخرة، وتوحيد الله، والبر والتقوى، وإلى

-
- (١) منهاج السنة: ٢/٤٢٠، وانظر شرح الأصفهانيه له: ص ٩٣.
(٢) انظر الشفا للقاضي عياض: ٢/٧٠٢، وفتح الباري لابن حجر: ١/٣٣، والمختار من كنوز السنة لدراز: ص ٣، ٢٦، ٢٧.
(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية: ١٠/٢٩٥، في بحث نفيس حول عصمة الأنبياء في الصفحات: ٢٨٩-٢٩٩.
(٤) انظر طبقات ابن سعد: ١/١٣٠، وتاريخ الطبري: ١/٥٣٢، ودلائل النبوة لأبي نعيم: ص ١٧١، والسيرة النبوية (ضمن تاريخ الإسلام للذهبي): ص ١٣١. وانظر الوحي المحمدي لمحمد رشيد رضا: ص ٦٢، حاشية (٢).

هذا الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾ (١٦) أَوْ لَرَبُّكُمْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُكُمُ الْبَاقِي إِسْرَافِيْلَ ﴾ (١٧)، أما الساحر والكاهن فإنما يأمران بالشرك والظلم، وتعظيم الدنيا، والإثم والعدوان، كما هو شأن نظرائه، وإلى هذا الإشارة بقوله - تعالى -: ﴿ تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴾ (٢٢) فذكر من صفة هؤلاء الإثم، المناقض لمضمون دعوة النبوة إلى البر والإحسان^(١).

هذه هي الفروق الأساسية المأخوذة من هذا السياق، والكافية كل الكفاية في التفريق بين النبي الصادق والمتنبئ الكاذب، والخوارق الإلهية والخوارق الشيطانية.

ويمكن أن يضاف إليها طرق أخرى قد تكون راجعة إليها، أو مستنبطة منها، كما في الحقائق اللاحقة.

٤ - أن الكهانة والسحر والخوارق الشيطانية تُنال بالاكْتِسَاب: التعلم والسعي والطلب، كما هو مجرب ومعروف، بخلاف النبوة وآياتها؛ فإنه لا ينالها أحد باكتسابه، وإنما هي اصطفاء من الله - تعالى - وابتداء منه، ولو قُدر أنها تُنال بالاكْتِسَاب، فإنما تنال بالأعمال الصالحة، والصدق والعدل والتوحيد، لا تحصل مع الكذب على الله وغيره، فالطريق الذي تحصل به - لو حصلت بالكسب - مستلزم للصدق على الله فيما يخبر به^(٢).

٥ - إن آيات الأنبياء وخوارقهم لا تكون إلا نافعة طيبة من جنس خير، لا يلزم منها شر ولا أذى لأحد بغير حق، كما هو شأن الخوارق الشيطانية، الملازمة لأنواع الشرور.

٦ - ولا مانع من أن يقال إجمالاً: إن الله - تعالى - لا يبعث رسولاً ويؤيده

(١) انظر النبوات: ص ١٨٨ - ١٩٠.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٨٨.

بالآيات إلا ويجعل له من القرائن والدلائل المحتفة به ما يمتنع معه أن يقع أدنى التباس بينه وبين إخوان الشياطين، فمجموع أحوال كل من الفريقين أكبر شاهد على صدق أحدهما أو كذبه، كما أشار إلى ذلك قوله - تعالى -: ﴿ أَتَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُنْتَهُدُونَ ﴾ (١)، فجعل وصف الهداية للمرسلين موجبا لاتباعهم، أما الكاذبون على الله - تعالى - من إخوان الشياطين فلا ينفكون من وصف الضلالة، كما قال - تعالى - في أمثالهم: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ (٢).

وكما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ (٣) وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴿٧٧﴾ قَالُوا ﴾ (٤)، فقد أنكر موسى وصفهم ما جاء به من الحق بأنه سحر، واستدل على ذلك بقوله: ﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴾، أي إنهم لا يتم لهم ما يريدون، ولا ينجحون في مآربهم، كما هو حال الرسل، المؤيدين من الله.

مسألة «التفريق بين آيات الأنبياء وكرامات الصالحين»

الذي دعا إلى هذه المسألة هو إنكار بعض أهل البدع للكرامات، بزعم أنها لو جاز وقوعها لالتبست بآيات الأنبياء، ولولا ذلك لما

(١) سورة يس: ٢١.

(٢) سورة المائدة: ٧٧.

(٣) الراجع أن هذا من قول موسى، وليس من قول فرعون وقومه، بدلالة دخول الاستفهام عليه، وهم يجزمون بكونه سحرا، وأما قولهم فمحذوف دلّت عليه الآية السابقة لهذه الآية، وهي قوله - تعالى -: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ (٧٦)، ونحو هذا الحذف أسلوب عربي معروف. انظر تفسير الطبري: ١١/١٤٥، ١٤٦.

(٤) سورة يونس: ٧٧.

احتجنا إلى إيرادها، فالصالحون لا يُتصوّر منهم ادعاء النبوة، وكرامات الصالحين من جنس معجزات الأنبياء، بل هي داخلة فيها^(١)، فهي كرامة للولي، ومعجزة للنبي في آن واحد؛ فإن الولي ما نالها وأكرم بها إلا لصدقه في متابعة النبي، فدلّت على صدق ذلك النبي، وطريق التفريق بينها وبين الخوارق الشيطانية هي نفس الطريق السابقة، في التفريق بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة، أي أنها تعلم بمجموع أحوال وأقوال كل من الفريقين.

أما طرق التفريق بينها وبين آيات الأنبياء فكثيرة بينة، منها^(٢):

١ - أن الكرامات معتادة في الصالحين من هذه الأمة ومن قبلها من الأمم، فهي ليست خارقة لعادة الصالحين، أما آيات الأنبياء فهي خارقة لعادة الصالحين، مختصة بالأنبياء.

٢ - أن الكرامات تُنال بالصلاح والدعاء والعبادة، أما معجزات الأنبياء فلا تُنال بذلك، ولو طلبها الناس؛ حتى يأذن الله فيها، كما قال - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّمَا آيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٣).

٣ - أن الأولياء أنفسهم لا يدعون النبوة، بل يشهدون على أنفسهم أنهم ما كانوا لينالوا هذه الكرامات من الله - تعالى - لولا لزومهم متابعة الأنبياء.

٤ - أن كرامات الأولياء من حيث خرقها للعادة لاتصل إلى حد آيات الأنبياء، وإن كانت تدخل معها في جنس خرق العادة، فإذا وُجد تكثير الطعام مثلاً على يد أحد من الصالحين؛ فإنه لا يبلغ ما كان

(١) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٨.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٨٩، وص ٤٢٢، ومابعداها، وإيثار الحق على

الخلق لابن الوزير: ص ٦٦، ٦٧.

(٣) سورة الأنعام: ١٠٩.

للنبي ﷺ من إطعام الجيش الكثير من الطعام اليسير، فقد يوجد لغير الأنبياء من جنس ما وُجد لهم، لكن لا يماثلون في قدره، فالأنبياء إذاً مخصصون إما بجنس الآيات، فلا يكون إلا لمثلهم، وهذا في الآيات الكبرى، كالإتيان بالقرآن، وانشقاق القمر، وقلب العصا حية، وغير ذلك، وإما بقدرها وكيفيتها، كنار الخليل - عليه السلام - بالنسبة لنار أبي مسلم الخولاني^(١)؛ فإنها ليست مثلها في قدرها وعظمتها، وكقول الذي عنده علم من الكتاب: ﴿أَنَا إِلَهِكَ بِهٖ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرَفُكَ﴾^(٢) بالنسبة لقول العفريت: ﴿أَنَا إِلَهِكَ بِهٖ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَّقَامِكَ﴾^(٣). (٤)

الثاني - إفادة الأخبار المتضمنة لدلائل النبوة العلم.

من المعلوم أن معاينة الآيات الحسية للأنبياء ومشاهدتها مباشرة لم يتيسر لكل أحد، وإنما كان ذلك محصوراً فيمن حضرها ساعة ظهورها، كحال من كان موجوداً في الميدان الذي حصلت فيه المباراة بين موسى - عليه السلام - وسحرة فرعون - رحمهم الله -، وكحال من أبصر بعيني رأسه انشقاق القمر فلقطين، تصديقا لنبينا محمد - عليه الصلاة والسلام -، فهل يقال: إن دلالة هذه الآيات البينات، والحجة بها إنما تتوجه على من حضرها وياشر مشاهدتها؛ لأن العلم الضروري

(١) تنبأ الأسود العنسي في اليمن، فأنكر عليه سيد التابعين عبدالله بن ثوب، المعروف بأبي مسلم الخولاني، فألقاه الأسود في نار عظيمة فلم تضربه، فلما علم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بذلك قال: الحمد لله الذي لم يُمتني حتى أراني في أمة محمد من صنع به كما صنع بإبراهيم الخليل. انظر هذا الخبر في سير أعلام النبلاء للذهبي: ٨/٤، ٩.

(٢) سورة النمل: ٤٠.

(٣) سورة النمل: ٣٩.

(٤) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٢٩٦.

بوقوعها إنما حصل لهؤلاء؟ الواقع أن هذا لم يقل به أحد^(١)، بل لا يمكن أن يقول به عاقل يدري مايقول، وذلك أن الإحساس المباشر بالبصر أو اللمس أو غير ذلك إنما هو طريق محدود جدًا من طرق العلم والمعرفة، ولو توقف العلم اليقيني بأي شيء عليه لأفضى ذلك إلى الجهل بأكثر الحقائق، والتشكيك في أكثر الضروريات، إذ إن عمر الإنسان محدود، كما أن إدراكه للمحسوسات قاصر، وهذه مسألة أظهر من أن ينه عليها، ولكن المقصود أن المشاهدة البصرية وإن كانت أدق وأعمق وأعظم في الإدراك والإيقان بالشيء، إلا أنها أضيق من الطريق الآخر للمعرفة والعلم، ألا وهو السماع وتلقي الأخبار، الذي حقيقته أنه استفادة من إدراكات من النوع الأول المباشر، حصلت لأناس آخرين، فهو إذًا تعويض وتكميل للقصور الطبيعي الحاصل في الإحساس المباشر للإنسان، حيث لم يستوعب قدرًا كبيرًا من المدركات، وهذا وإن كان ينزل عن رتبة المباشرة، إلا أنه لا ينزل عن رتبة الإفادة اليقينية، إذا توافرت فيه شروط ذلك، كالتواتر، أو الثقة مع احتفاف القرائن الدالة على الصدق، وثبوت الخبر.

والمقصود من هذا أن طريق العلم بهذه الآيات التي أيد الله - تعالى - بها أنبياءه ورسله بالنسبة لمن يأتي بعد زمنهم، هو نفس الطريق الذي علم به ذلك معاصروهم، ممن لم يباشروا ظهور الآية، تمامًا كما لو أن أحد الحاضرين في قصة موسى مع السحرة مثلاً كان ضريبًا أعمى لا يرى؛ فإنه يوقن ويعلم ضرورةً بالذي حصل من ظهور موسى عليهم،

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ١٣٠/٥، والرد على المنطقيين له: ص ٣٢٩، حيث غلط من قال إن السمنية ينكرون ماسوى الحسيات حتى المتواترات، وأنهم إنما أنكروا ما لا يمكن الإحساس به، ولم ينكروا وجود ما لا يحسون هم به. وقد تقدم التنبيه على هذا، راجع ص ٣٢.

وتأييد الله - تعالى - له بالآيات البينات، من طريق سماع الناس حوله يخبرونه بذلك.

وبذلك نعلم أنه لا ينبغي التقليل من شأن دلالة الآيات الحسية للأنبياء - عليهم السلام -، بدعوى أنه قد مضى زمنها وانقضى عهدها، وأفاد منها من أفاد عند معاينتها وحضورها، ثم لم يبق لها سلطان بعد ذلك على غيرهم، بل كل من بلغته وأتاه خبرها من طريق صحيح مفيد للعلم، فحكمه وحكم من حضرها سواء، وقد قامت عليه الحجة بها^(١).
يقول ابن تيمية عن الأخبار والآثار التي تتضمن ذكر معجزات الأنبياء:

(وهذه الأخبار: منها ما هو في القرآن، ومنها ما هو متواتر يعلمه العامة والخاصة .. فإن كلاً من ذلك تواترت به الأخبار، واستفاضت، ونقلته الأمة جيلاً بعد جيل، وخلفاً عن سلف، فما من طبقة من طبقات الأمة إلا وهذه الآيات منقولة مشهورة مستفيضة فيها، ينقلها أكثر ممن ينقل كثيراً من القرآن، وقد نقلها وسمعها من الأمة أكثر ممن سمع ونقل كثيراً من آيات القرآن، وأكثر ممن سمع ونقل أنه كان يسجد في الصلاة سجدي السهو، وممن سمع ونقل نُصِبَ الزكاة وفرائضها، بل مواقيت الصلاة وأعدادها إنما شاع نقلها للعمل الدائم بها، وأما هذه الآيات فنقلها أكثر من مواقيت الصلاة من جهة الأخبار المعينة، وذلك أن آيات الرسول كان كثيراً منها يكون بمشهد من الخلق العظيم، فيشاهدون تلك الآيات، كما شاهد أهل الحديبية وهم ألف وخمسمائة نبع الماء من بين أصابعه، وظهور الماء الكثير من بئر الحديبية، لما نزحوها ولم يتركوا فيها قطرة، حتى روى العسكر .. وكانوا ينقلون ذلك بينهم، وهو مشهور ينقله بعض من شاهده إلى من غاب عنه،

(١) انظر أعلام النبوة للماوردي: ص ٤٥.

فكان استفاضة آياته وشهرتها وتواترها في الأمة أعظم من تواتر سجود السهو في الصلاة؛ فإن هذا إنما كان مرات قليلة، ولم يحضره إلا المصلون خلفه لتلك الصلاة، وكذلك نقلهم لنصب الزكاة وفرائضها .. وكذلك حكمه بالشفعة ..) إلى أن قال: (فإذا كان مثل هذه الأمور تواتر في الأمة، واتفقت على نقله، فكيف بما كان أشهر وأظهر عند من عاينه، وكان علم الذين رأوه به أظهر من علمهم بهذه الأحكام، وقد نقلوا ذلك إلى من غاب عنهم؛ فإنه قطعاً يجب أن يكون تواتر هذه الآيات في الأمة أعظم وأظهر^(١)).

وهذا الذي ذكره شيخ الإسلام لا يختص بمعجزات نبينا محمد ﷺ، بل هو عام في جميع آيات الأنبياء قبله.

وقد أفاض ابن تيمية - رحمه الله - في ذكر الطرق التي يُعلم بها أن مرويات دلائل النبوة وأخبارها تفيد العلم، ويمكن تلخيصها في الفقرات التالية: (٢)

١ - التواتر العام: وهو تناقل الأمة لها جيلاً بعد جيل، وخلفاً عن سلف بمختلف طبقاتها.

٢ - التواتر الخاص: وهو تواترها عند أهل العلم بالحديث، وقطعهم بصحتها، وتيقنهم بذلك، وإن كانت قد لا تتواتر وتستفيض عند غيرهم؛ فإن الأخبار قد تتواتر وتستفيض عند قوم دون قوم، بحسب عنايتهم بها وطلبهم لها، وعلمهم بمن أخبر بها، وصفاتهم ومقاديرهم، وما دل من الدلائل على صدقهم.

٣ - التواتر المعنوي: حين يسمع الناس أخباراً متفرقة، بحكايات يشترك

(١) الجواب الصحيح: ٣٢٤/٦ - ٣٢٧.

(٢) انظر الجواب الصحيح: ٣٢٤/٦ - ٣٦١.

مجموعها في أمر واحد، فيحصل بمجموع الأخبار علم ضروري بذلك الأمر، وإن كان كل من الأخبار لو تجرد وحده لم يفد العلم، وإن كان كل من الحكايات ليست وحدها منقولة بالتواتر.

٤ - اتفاق من حضر هذه الآيات عند نقلها وروايتها وتصديق بعضهم لبعض، رغم كثرتهم الكاثرة، وذلك من غير تواطىء ولا تشاعر، مع ماعرف عنهم من تحري الصدق، وشدة توقي الكذب على رسول الله ﷺ، فاتفقهم على إقرار ذلك، وعلى تناقله بينهم دون نكير بينهم، يُعلم منه قطعاً صحة هذه الآيات عن محمد ﷺ وثبوتها.

٥ - مامن صنف من العلماء إلا وقد تواتر عندهم من الآيات ما فيه كفاية، كعلماء التفسير، وعلماء الحديث، وعلماء السير والمغازي، والمؤرخين، والفقهاء، وغيرهم.

٦ - مصنفات العلماء الكثيرة في ذكر آياته وبراهينه، مثل دلائل النبوة للبيهقي، ولأبي نعيم، ولأبي الشيخ، وللطبراني، ولأبي زُرعة، ولابن أبي الدنيا، وللحري، وللغريبي، وللمقدسي، وغيرهم.

فمن هذه الطرق التي لخصناها من كلام الشيخ - رحمه الله تعالى -، نعلم حجية آيات الأنبياء على كل من بلغته بطريق صحيح، فضلاً عما باشرها، وأن من يقلل من شأن دلائلها، أو لا يابيه لها، أو يريد الاستغناء عنها بإعجاز القرآن، أو الاكتفاء بدلالة مضمون الرسالة والدعوة على صدق الرسول، أو غير ذلك من أنواع دلائل النبوة، أنه لا يستند إلى دليل، ولا حجة عقلية، ولا سمعية.

بل إن حجيتها قائمة على كل من حصلت له مُكنة العلم بها، ولو لم يحصل له العلم بها فعلاً لتفريط منه، خلافاً لما يزعمه بعض المناطق، من أن المتواترات والمجربات والحدسيات مختصة بحجيتها بمن علمها، فلا تكون حجة على غيره، ويجعلون هذا فرقاً بينها وبين

غيرها من القضايا البرهانية، فعلى هذا لا تكون آيات الأنبياء حجة على من لم يحصل عنده التواتر.

وهذا - كما يقول شيخ الإسلام - أصل من أصول الإلحاد والكفر، ويقال في الرد على هذا القول: من أراد أن يحصل له العلم فليسمع كما سمع غيره، فإن أعرض، لم يك ذلك مانعا من قيام الحجة عليه، كما قامت على الكفار مع إعراضهم عن سماع القرآن وتدبره^(١).

(١) انظر الرد على المنطقيين: ص ٩٢ - ١٠٠.

المبحث الثالث

دلالة النصر والعاقبة

كثرت الإشارة في القرآن الكريم إلى دلالة النصر والعاقبة، وجاء التنبيه إلى أن مائتس ويشاهد من اطراد العادة بأن ينصر الله - تعالى - أنبياءه ورسله، ويؤيدهم ويظهرهم على عدوهم بأنواع الظهور، باللسان وباللسان، ويجعل العاقبة دائماً لهم ولأنصارهم وأتباعهم ولو بعد حين، أن هذا من أعظم الآيات الدالة على صدق هؤلاء الرسل، وأنهم لو كانوا يفترون على الله الكذب بدعوى النبوة والرسالة، لامتنع في حكمة الله - تعالى - أن يؤيدهم وينصرهم، على هذا الوجه المطرد، ولكان ذلك تليساً وإضلالاً عاماً للخلق، يتنزه عنه أرحم الراحمين، وأحكم الحاكمين.

ولا تقتصر هذه الدلالة على النصر الحسي، المتمثل في نجاه الرسل وأتباعهم، وهلاك أعدائهم واستئصالهم، بل هي تشمل إلى جانب ذلك النصر المعنوي، وذلك بظهور حجج الرسل وبراهينهم الدالة على صدقهم؛ فإن هذا من أعظم أنواع النصر، كما تشمل إذلال أعداء الرسل والظهور عليهم وإن لم يُستأصلوا، وهذا كحال المجاهد الذي هزم عدوه، والأول كحال المجاهد الذي قتل عدوه^(١).

ولا يعترض على هذا الدليل بأن الكفار قد يتسلطون، وتكون لهم الدولة في كثير من الأحيان، كما كان من شأن فرعون ونمرود وغيرهم من الملوك الكافرين، فإن هؤلاء لم يدع أحد منهم النبوة والرسالة،

(١) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٤٠ - ٤٢.

فلا اعتراض بمثلهم ليس وارداً على هذا الدليل أصلاً، أما من يدعي أن الله أرسله إلى الناس، وأمرهم بطاعته واتباعه، فإنه لا يخلو من حالين؛ إما أن يكون رسولاً صادقاً فينصره الله وأتباعه، ويجعل العاقبة لهم، وإما أن يكون كذاباً مفترياً على الله - تعالى -، فينتقم الله منه، ويقطع دابره^(١).

كما أن ظهور الكفار على المؤمنين أحياناً هو بسبب ذنوبهم، ومخالفتهم لأنبيائهم، كما حصل للمسلمين في أحد، وهذا مما يزيد في الدلالة على صدق النبي ويؤيدها، حيث كان (مدار النصر والظهور - كما يقول شيخ الإسلام - مع متابعة النبي وجوداً وعدماً، من غير سبب يزاحم ذلك، .. وهذا يوجب العلم بأن المدار علة للدائر: وقولنا: من غير مزاحمة وصف آخر، يزيل النقوض الواردة، فهذا الاستقراء والتتبع يبين أن نصر الله وإظهاره هو بسبب اتباع النبي، وأنه - سبحانه - يريد إعلاء كلمته ونصره ونصر أتباعه على من خالفه، .. وهذا يوجب العلم بنبوته ... وهذا بخلاف الكفار الذين ينتصرون على أهل الكتاب أحياناً؛ فإن أولئك لا يقول مطاعهم إني نبي، ولا يقاتلون أتباع الأنبياء على دين، ولا يطالبون من أولئك أن يتبعوهم على دينهم، بل قد يصرّحون بأننا إنما نُصِرنا عليكم بذنوبكم، وأن لو اتبعتم دينكم لم ننصر عليكم، وأيضاً فلا عاقبة لهم، بل الله يهلك الظالم بالظالم، ثم يهلك الظالمين جميعاً، ولا قتلهم يطلب بقتله سعادة بعد الموت، ولا يختارون القتل ليسعدوا بعد الموت، فهذا وأمثاله مما يظهر به الفرق بين انتصار الأنبياء وأتباعهم وبين ظهور بعض الكفار على المؤمنين، أو ظهور بعضهم على بعض^(٢).

(١) انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٤١٦/١، ٤١٧.

(٢) الجواب الصحيح: ٤١٦/٦، ٤١٧، [بتصرف يسير].

كما لا يجوز أيضا أن يُعترض عليه بأن في الأنبياء من قُتل، كما في قوله - تعالى - عن بني إسرائيل: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾^(١) وغيرها من الآيات، فإن (حال هؤلاء [كما يقول شيخ الإسلام] كحال من يُقتل من المؤمنين شهيداً في الجهاد، ومعلوم أن من كان هذا حاله فهو أكمل ممن يموت حتف أنفه، ثم إن القتل لا يتعارض مع حقيقة الانتصار والظهور، فإن الدين الذي قُتل عليه الشهداء يتنصر ويظهر، فتكون لأهله السعادة في الدارين؛ من قتل كان شهيداً، ومن عاش كان منصوراً سعيداً، وهذا غاية ما يكون من النصر، كما قال - تعالى -: ﴿قُلْ هَلْ تَرَوْنَ شَيْئاً إِلَّا أَحَدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾^(٢)، فإذا كان هذا قتل المؤمنين، فما الظن بقتل الأنبياء، ففيه لهم ولأتباعهم من سعادة الدارين ما هو من أعظم الفلاح)^(٣).

وهذا النوع من الدلالة الشرعية هو في حقيقته قياس عقلي تمثيلي؛ لأنه مبني على اعتبار الشيء بنظيره، والتسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، كما جاءت الإشارة إلى ذلك في قوله تعالى عند ذكر عاقبة الذين كفروا من أهل الكتاب، وكيف أن الله - تعالى - أخرجهم من ديارهم، وأظهر نبيه عليهم: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَتْهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾^(٤). وكما في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ﴾^(٥) وذلك بعد قوله: ﴿وَاللَّهُ

(١) سورة البقرة: ٦١.

(٢) سورة براءة: ٥٢.

(٣) الجواب الصحيح: ٤١٥/٦، ٤١٦ [بتصرف].

(٤) سورة الحشر: ٢.

(٥) سورة آل عمران: ١٣.

يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴿١﴾، وكما في قوله - تعالى - عن الرسل: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(١).

قال شيخ الإسلام: (فالعبرة إنما تكون، بالقياس والتمثيل .. فإذا عُرِفَتْ قصص الأنبياء ومن اتبعهم ومن كذبهم، وأن متبعيهم كان لهم النجاة والعاقبة والنصر والسعادة، ولمكذبيهم الهلاك والبوار، جعل الأمر في المستقبل مثلما كان في الماضي، فعُلم أن من صدقهم كان سعيداً، ومن كذبهم كان شقياً، وهذه سنة الله وعادته، ولهذا يقول - سبحانه - في تحقيق عادته وسنته، وأنه لا ينقضها ولا يبطلها: ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكَ أَمْ لَهُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾^(٢)، يقول: فإذا لم يكونوا خيراً منهم فكيف ينجون من العذاب مع مماثلتهم لهم؟ هذا بطريق الاعتبار والقياس، ثم قال: ﴿أَمْ لَهُمْ بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾^(٣) أي معكم خبر من الله بأنه لا يعذبكم؟ فنفي الدليلين العقلي والسمعي^(٤).

وجه الدلالة في هذا النوع من الدلائل على صدق الأنبياء ظاهر، حيث ارتبطت العاقبة بسببها المباشر وعلتها الظاهرة، فالنصر للأنبياء وأتباعهم بسبب صدقهم وإيمانهم، والهلاك للكافرين والانتقام منهم لكفرهم وعنادهم، فهذه الدلالة من جنس دلالة سائر الآيات والمعجزات على صدق الأنبياء، وكما قال شيخ الإسلام: (كون هذا فعل لأجل هذا وكون ذلك سبب هذا هو مما يعلم بالاضطرار عند تصور الأمر على ما هو عليه، كانقلاب العصا حية عقب سؤال فرعون الآية، وانشقاق القمر عند سؤال مشركي مكة آية، وأمثال ذلك)^(٤).

(١) سورة يوسف: ١١١.

(٢) سورة القمر: ٤٣.

(٣) النبوات: ص ٣٧٨، ٣٧٩، بتصرف، وانظر الفتاوى ٣/ ٣٣٢.

(٤) الجواب الصحيح: ٦/ ٣٩٣، وانظر منه: ٦/ ٤١٩ - ٤٢١.

بل إن الاستدلال بالعاقبة أبلغ في حصول المقصود من الاستدلال بالمعجزات، وذلك أن الأدلة نوعان:

نوع يدل على مجرد العلم بالمدلول عليه دون ترغيب ولا ترهيب، فهو من جنس الخبر المجرد، والمعجزات من هذا النوع، فهي تدل على صدق النبي، ثم يُعلم بعد ما يخبر به النبي من الأمر والنهي، والوعد والوعيد.

ونوع يدل على المراد مع الحض فيه أو الرهبة منه، فهو من جنس الحث والطلب والإرادة والأمر بالشيء والنهي عنه، ومن هذا إثبات نبوة الأنبياء بما فعل بهم وبأتباعهم من حسن العاقبة، وما فعل بمكذبيهم من ضد ذلك، وهذه الطريق أبلغ وأكمل، حيث تفيد العلم بصدقهم، وترغب في اتباعهم، وترهب من خلافهم^(١).

ومما يؤكد هذا الارتباط والتلازم بين العاقبة وعلتها - والذي يمثل وجه الدلالة في هذا النوع من دلائل النبوة - ذلك التميز الموجود في عقوبة أعداء الرسل وإهلاكهم؛ فإنها تكون من جنس لا يعذب به إلا من كذب الرسل، وذلك كتغريق فرعون، وإهلاك قوم هود بالريح الصرصر العاتية، وقوم صالح بالصيحة، ونحو ذلك مما يسمى عذاب الاستئصال، والله - تعالى - قد يميت الناس ويهلكهم بأنواع معتادة من البأس، كأنواع الطواعين والأوبئة، لكن هذا معتاد لغير مكذب الرسل، أما ما عذب الله به مكذبي الرسل فهو خاص لهم، ولهذا كان من آيات الله الدالة على صدق أنبيائه^(٢).

ولعل مما يشهد لهذا قوله - تعالى - لبني إسرائيل - لما سألوا عيسى - عليه السلام - أن ينزل عليهم مائدة من السماء -: ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنْزِلُهَا

(١) انظر المرجع السابق: ٤٢٦/٦، ٤٢٧.

(٢) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٥٤.

عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١١٤﴾ (١).
وأما طريق العلم بهذه الدلالة فإنه على ثلاث حالات (٢):

إما ان يكون بالبصر، أو بالسمع، أو بهما معا:

فأما البصر والمشاهدة فلمن رأى وعاین بنفسه، كيف نصر الله - تعالى - أنبياءه وأهلك أعداءه، وهذا كحال بني إسرائيل إذ قال الله لهم: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ﴾ (٣).

وكحال من رأى من أهل مكة وغيرهم ما أوقعه الله - تعالى - بأصحاب الفيل، ويلحق بهذا من رأى وشاهد آثار المهلكين، ووقف عليها وأحسها، فإن حراسة الكعبة شهادة لمة إبراهيم، وإرهاص لمبعث خاتم المرسلين، عليهما - الصلاة والسلام -.

وأما طريق السمع فيكون بمعرفة الأخبار التي تفيد العلم، كتواتر الأخبار بقصة موسى مع فرعون، وقصة إبراهيم مع النمرود، وقصة نوح والطوفان، وأمثال ذلك من الأخبار المتواترة عند أهل الملل وغيرهم.

وأما اشتراك السمع والبصر معا، فكان تشاهد آثار السابقين، كديار ثمود، ويعلم بالخبر تفصيل ما حصل لهم، وكأن يُعتبر بما كان على مثال السابق، ويعلم بالخبر مافي ذلك من الذكرى، كحال سفينة نوح، التي قال الله فيها: ﴿وَأَيُّ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ﴾ (٤) وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٧﴾ (٤)، وقال - تعالى -: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْبَارِيَةِ ﴿١١﴾ لَنَجْعَلَنَّكُمْ نَذْرَةً تَنْبَعِيهَا أُذُنٌ رَغِيَّةٌ﴾ (٥)، فإن مشاهدة السفن

(١) سورة المائدة: ١١٥.

(٢) انظر شرح الأصفهانية: ص ١٠٢، ١٠٣، والنبوات له: ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣) سورة البقرة: ٥٠.

(٤) سورة يس: ٤١، ٤٢.

(٥) سورة الحاقة: ١١، ١٢.

بعدها يذكر بها، وبما جرى من خبرها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

(وبالجملة فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول بأنهم رسل الله، وأن أقواما اتبعوهم، وأن أقواما خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقب أعداءهم؛ هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها، ونقل هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار ملوك الفرس والعرب في جاهليتها، وأخبار اليونان وعلماء الطب والنجوم والفلسفة اليونانية...، فكل عاقل يعلم أن نقل أخبار الأنبياء وأتباعهم ينقلها من أهل الملل من لا يحصى عدده إلا الله، ويدونونها في الكتب، وأهلها من أعظم الناس تدنينا بوجوب الصدق وتحريم الكذب، ففي العادة المشتركة بينهم وبين سائر بني آدم ما يمنع اتفاقهم وتواطؤهم على الكذب، بل ما يمنع اتفاقهم على كتمان ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله^(١)).

ولظهور دلالة هذا النوع على النبوة لم يكن فضل من كان إيمانه صادراً من جهته كفضل من آمن بالرسالة قبل الظهور والنصرة؛ فإن هؤلاء قد استخدموا بصائرهم، وخضعوا للحق من أول أمره^(٢).

وإذ قد أثبتنا فيما سبق حقيقة هذا النوع من دلائل النبوة، ووجه دلالاته عليها وطرق معرفته، وما قد يرد عليه من اعتراضات، وتفنيدها، فلنلق نظرة فيما يلي على بعض الإشارات القرآنية إلى هذا الدليل:

١ - قال - تعالى -: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾^(٣). قال ابن القيم: (أي: قد كان من قبلكم أمم أمثالكم، فانظروا إلى عواقبهم السيئة، واعلموا أن سبب

(١) شرح الأصفهانية: ص ١٠٣، وانظر النبوات له: ص ٣٧.

(٢) انظر مفتاح دار السعادة لابن القيم: ١٣/٢.

(٣) سورة آل عمران: ١٣٧.

ذلك ماكان من تكذيب بآيات الله ورسله، وهم الأصل وأنتم الفرع،
والعلة الجامعة: التكذيب، والحكم: بالهلاك^(١).

وقد جاء في هذه الآية الأمر بالسير في الأرض، وهذا يكون
حسيا ومعنويا: حسيا في حق من أراد معاينة ذلك، فإذا لم يكن
يراه بببلده فليذهب لينظر إليه حيث كان، ومعنويا بالتأمل في أخبار
من غبر، وتذكر آثارهم، والاعتبار بمايقوم بالقلب من مشاهد
مصارعهم، وبقايا مساكنهم، كما قال - تعالى -: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ
خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٥٢﴾ وَأَنبِئْنَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٥٣﴾^(٢).

٢ - قال - تعالى -: ﴿الَّذِينَ يَرَوْنَ كَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ
نُمْكِنْ لَهُمْ لَكَرُّهُنَّ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ
بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخِرِينَ﴾ ﴿١﴾^(٣)، قال ابن القيم: (فذكر
- سبحانه - إهلاك من قبلنا من القرون، وبين أن ذلك كان لمعنى
القياس، وهو ذنوبهم، فهم الأصل، ونحن الفرع، والذنوب:
العلة الجامعة، والحكم: الهلاك، فهذا محض قياس علة، وقد
أكده - سبحانه - بضرب من الأولى، وهو أن من قبلنا كانوا أقوى
منا، فلم تدفع عنهم قوتهم وشدتهم ماحل بهم)^(٤).

٣ - قال - تعالى -: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ
الْحَقُّ﴾ ﴿٥٥﴾^(٥)، فقد ذكر المفسرون أن المراد بذلك ماكان من فتوح

(١) إعلام الموقعين: ١/ ١٨١.

(٢) سورة النمل: ٥٢، ٥٣.

(٣) سورة الأنعام: ٦.

(٤) إعلام الموقعين: ١/ ١٨٢.

(٥) سورة فصلت: ٥٣.

الإسلام الخارقة، وفسروا الآفاق بأنها بلاد العجم، وفسروا قوله - تعالى -: ﴿ وَفِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ بأن المراد بلاد العرب^(١).

٤ - قوله - تعالى -: ﴿ وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿١٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿١٦﴾ فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿١٧﴾^(٢).

وقوله - تعالى -: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ﴾^(٣).

ومافي معناه من الآيات الدالة على أن الله - تعالى - ماكان ليتصر نبيه ويؤيده بأنواع الظهور والتمكين لو كان متقولاً عليه مفترياً، وقد ذكر في الآية الأولى أنه لو تقول بعض الأقاويل لأهلكه، فكيف لو كان متقولاً الرسالة كلها؟^(٤).

قال ابن تيمية معلقاً على الآية الثانية:

(فمحوه للباطل وإحقاقه الحق خبر منه لا بد أن يفعله... فإنه إذا أنزل كلماته دل بها على أنه نبي صادق، إذ كانت آية له، وبين بها الحق من الباطل، وهو أيضاً يحق الحق ويبطل الباطل بكلماته التي تكون بها الأشياء، فيحق الحق بما يظهره من الآيات، وما ينصر به أهل الحق كما تقدمت كلمته بذلك، كما قال: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْغُرُسَيْنِ ﴾ ﴿١٧﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ ﴿١٨﴾ وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴿١٩﴾^(٥) ^(٦)).

٥ - قال - تعالى - على لسان شعيب - عليه السلام -: ﴿ وَنَقُورَ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ

(١) انظر الكشف: ٣/ ٣٩٥، وتفسير الطبري: ٥/ ٢٥.

(٢) سورة الحاقة: ٤٤ - ٤٧.

(٣) سورة الشورى: ٢٤.

(٤) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٣٤٥.

(٥) سورة الصافات: ١٧١ - ١٧٣.

(٦) النبوات: ص ٣٤٦.

شَقَافٍ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمَ لُوطٍ
 مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ ﴿٨٩﴾ (١)، ونحوه في قول مؤمن آل فرعون: ﴿يَقَوْمِ إِنِّي
 أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ﴾ (٣٠) مِثْلَ ذَابِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ
 بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظَلَمًا لِلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ (٢)، فهذا الخطاب وإن خرج مخرج
 الوعظ والتذكير، إلا أنه استدلال عقلي على صدق الأنبياء بدلالة
 العاقبة الحسنة لهم، والسيئة لأعدائهم، على نحو ماتقدم، وهو
 مع ذلك وجداني يحمل أسلوب الترغيب والترهيب.

٦ - قال - تعالى -: ﴿وَلِئَلَّ لُوطًا لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٣٣) إِذْ بَخَّسَتْهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ (٣)،
 فإن جعل الإنجاء ظرفا لكونه من المرسلين إشارة إلى مافي هذا
 الإنجاء من الدلالة على صدقه وتأيد الله له، قال ابن عاشور:
 (وإنما حُصِّنَ حينُ إنجائه بجعله ظرفا للكون من المرسلين؛ لأن
 ذلك الوقت ظرف للأحوال الدالة على رسالته، إذ هي مماثلة
 لأحوال الرسل من قبل ومن بعد) (٤).

٧ - ومن لطيف الإشارات القرآنية إلى هذه الدلالة قول مؤمن آل فرعون
 عن موسى - عليه السلام -: ﴿وَلَنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي
 يَعِدُكُمْ﴾ (٥).

فكأنه قال لهم: (أقل ما يكون في صدقه أن يصيبكم بعض الذي
 يعدكم، وفي بعض ذلك هلاككم) (٦). ومفهوم ذلك أنه إذا أصابهم
 بعض مايعدهم من الهلاك، كان برهانا على صدقه، فكيف إذا أصابهم

(١) سورة هود: ٨٩.

(٢) سورة غافر: ٣٠، ٣١.

(٣) سورة الصافات: ١٣٣، ١٣٤.

(٤) التحرير والتنوير: ١٧١/٢٣.

(٥) سورة غافر: ٢٨.

(٦) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٣٧٢/٤.

كل ما يعدهم، وهو الواقع فعلاً، كما علم من عاقبة فرعون وجنوده، قال - تعالى - : ﴿ فَأَخَذْنَاهُ وَجُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ (١). لكن ينبغي التنبيه هنا إلى أن هذه الدلالة العقلية إنما تمت بعد حصول التفريق لفرعون، وقبل ذلك كانت من مؤمن آل فرعون على سبيل الوعظ والجدل، أما البراهين التي احتج بها عليهم قبل ذلك - وهي آيات موسى - فقد نبه إليها بقوله : ﴿ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (٢).

(١) سورة القصص : ٤٠.

(٢) سورة غافر : ٢٨.

المبحث الرابع دلالة الأحوال والأوصاف

لا يخفى أن ما مرّ ذكره من أنواع دلائل النبوة داخل في أحوال الرسل، إلا أن المقصود هنا تلك الدلالة المستقلة التي يجدها الناظر في مجموع أحوال نبيٍّ من الأنبياء وصفاته، وخصوصاً خاتمهم - عليهم السلام^(١)، فإن الناظر عندما يتحقق من أحواله وصفاته على ماهي عليه دون تشويه، أو افتراء، أو تزيف، مع تجرده من الهوى، والتعصب يقطع بعقله أن من هذا حاله ووصفه لا يمكن أن يكون كذاباً، ويوقن بأنه صادق فيما يدعيه من إرسال الله له، ونزول الوحي عليه، بل إنه يعلم يقيناً أنه يمتنع عليه - وهذا حاله - أن يكون مجنوناً، أو ذا صرع، وتخيلات، ومنامات باطلة، أو غير ذلك مما يفتره أعداء الله على رسوله، ويجعلونه تفسيراً لظاهرة الوحي.

وتحصيل هذه الدلالة يكون بالتأمل الشامل في أحوال الرسول وصفاته الخلقية، منذ ولادته وحتى وفاته، بل يتبع ذلك التأمل في حال أمته من بعده.

وطريق ذلك: النظر فيما تواتر وقُطع بصحته من سيرته وأخباره، التي تناقلها الناس جيلاً بعد جيل، ودونها العلماء واعتنوا بحفظها وروايتها.

وقد جاء في القرآن التنبيه على هذه الدلالة المهمة جملة وتفصيلاً،

(١) لأننا نعلم من أحواله وصفاته - عليه الصلاة والسلام - ما لم يتهياً لغيره من الأنبياء، وإن كان ماتواتر عنهم من ذلك كاف في استقلال هذه الدلالة لهم.

من ذلك دلالة مجمل أحوال الرسول وصفاته على صدقه، كما في قوله تعالى:- ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْطَاكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِزْفٍ أَنْ لَبِيتُمْ الْمُؤْمِنِينَ عَدُوًّا وَبَغَضُوا لَكُمْ أُولَئِكَ أَوْفَوْا بِعَهْدِهِمْ وَإِنَّا جُنَّاحٌ مِمَّا يَفْعَلُونَ ﴾ (١)، وقوله تعالى:- ﴿ أُولَئِكَ يَفْعَلُوا مَا يُصَاحِبُهُمْ مِنَ الْجِنَّةِ إِنَّا هُمْ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ (٢)، وقوله تعالى:- ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (٣)، وغيرها من الآيات. ومن ذلك دلالة أحواله تفصيلاً، وأن من اتصف بهذا الوصف وكان هذا حاله يمتنع أن يكون كاذباً مفترياً على الله. وسيأتي ذكر الأمثلة - إن شاء الله تعالى -

يقول ابن الوزير منبها على حجية هذا النوع من دلائل النبوة واستقلاله عن غيره، في تعليق له على الآيات التي مرّ ذكرها.

(. . لافرق بالنظر إلى دليل المعجز بين أن يكون النبي ﷺ كان يتلو من قبله كتابا ويخطه بيمينه أو لا ، وبين أن يكون لبث فيهم عمرا من قبله أو لا ، إذ فعل المعجز يتعذر على من قرأ قبله كتابا وخطه ، وعلى من لم يلبث فيهم عمرا ، كما يتعذر على من لم يكن كذلك ، فلما فرق الله بين الحالتين - حتى أثبتت الريبة في إحداهما دون الأخرى ، وحتى وبخهم بقوله : (أفلا تعقلون) حين لم يصدّقوا من لبث فيهم عمرا كثيرا لم يأت بشيء من القرآن ، ولا جرى على لسانه ذكر النبوة ، ثم جاء بذلك بعدما مضى أكثر عمره ، علمنا أنه - تعالى - احتج عليهم في هاتين الآيتين بالقرائن التي تفيد العلم ، إذ لو لم يحتج بها لما كان لهما معنى ، ولكان إفحام الرسول حين جاء بهما ممكنا ،

(١) سورة صبا: ٤٦.

(٢) سورة الأعراف: ١٨٤.

(۳) سورة یونس: ۱۶.

وذلك لا يجوز^(١).

وقد نبه ابن الوزير إلى كثير من قرائن الأحوال الدالة بمجموعها على صدق النبوة، نشير إليها فيما يلي باختصار:

١ - أن الرسل من أعدل الناس طريقة، وأصدقهم لهجة، وأكثرهم وقاراً، وأوسطهم من ناحية الصفات الخلقية.

٢ - معاداتهم لقربائهم وأرحامهم الذين جُبلت الطباع على محبتهم.

٣ - أنهم فقراء مساكين^(٢)، تقتحمهم العيون، ولا يؤبه لهم عند أعداء الله، ومع ذلك تجدهم رابطي الجأش، قلوبهم راسية رسو الجبال، مطمئنة واثقة بنصر الله.

٤ - حصول أغراضهم، وكون العاقبة لهم ولأتباعهم على أعدائهم.

٥ - زهدهم في الدنيا، وإقبالهم على الآخرة.

٦ - عدم تغير طريقتهم في الزهد والإقبال على الآخرة؛ إذا تمكنوا من الدنيا.

٧ - إجماعهم وعدم اختلافهم في دعوتهم مع عدم تواطئهم.

٨ - عجز أعدائهم عن إثبات كذبة واحدة في أي مما قالوا به وأخبروا به^(٣).

(١) البرهان القاطع: ص ٨٥، ٨٦، وانظر ما بعدها؛ فقد أسهب ابن الوزير في تقرير دلالة قرائن الأحوال عقلاً، وغنيها عن المعجزة، فراجعه فإنه مهم.

(٢) في مسند الإمام أحمد (٣٨٤/٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال عن لوط - عليه السلام -: «فما بُعث بعده نبي إلا في ثروة من قومه»، وأورده الألباني في الصحيحة برقم (١٨٦٧)، وفُسر قوله: (في ثروة) بالعدد الكثير، انظر الفتح الرباني للبنا: ١٧٩/١٨.

(٣) انظر البرهان القاطع لابن الوزير من أوله. وانظر نحوه من هذا لابن تيمية في شرح الأصفهانية: ص ١٠٤، ١٠٥.

هذا قليل من كثير من الأوصاف والأحوال المقارنة للأنبياء؛ منها ما هو في خلقهم، ومنها ما هو في خلقهم؛ منها ما هو فيهم، ومنها ما هو في أتباعهم؛ منها ما هو في أقوالهم، ومنها ما هو في أفعالهم، وكلها تدل بداهة على صدقهم، كما قال عبدالله ابن رواحة في النبي ﷺ:

لو لم تكن فيه آيات مينة كانت بداهته تنبيك بالخبر^(١)

وكما قال عبدالله بن سلام - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ فيما رواه الإمام أحمد بسنده: « فلما رأيته عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب »^(٢).

وروي عن كعب الأحبار عند تفسير قوله - تعالى -: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾^(٣) أنه قال: يكاد نور محمد وأمره يتبين للناس ولو لم يتكلم أنه نبي، كما يكاد ذلك الزيت يضيء ولو لم تمسه نار^(٤).

وقد ذكر الله - تعالى - بعضاً من أحوال الأنبياء وصفاتهم الدالة على صدقهم، فمن ذلك:

١ - قوله - تعالى - في حق خاتم الأنبياء - عليه الصلاة والسلام -: ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَسْلَوْنَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّونَ بِمِثْلِهِ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطَلُونَ ﴾^(٥)، فبين أن كونه أمياً لا يقرأ ولا يكتب مانع من حصول الرتبة في نبوته.

(١) انظر الروض الأثف للسهيلي: ١٥٣/٣، تحقيق عبدالرحمن الوكيل.

(٢) المسند: ٤٥١/٥.

(٣) سورة النور: ٣٥.

(٤) رواه ابن جرير في تفسيره: ١٣٧/١٨، وشاهدنا هنا قول كعب الأحبار، دون تفسيره للآية بذلك.

(٥) سورة العنكبوت: ٤٨.

يقول ابن تيمية: (يبين - سبحانه - من حاله ما يعلمه العامة والخاصة، وهو معلوم لجميع قومه الذين شاهدوه، فتواتر عند من غاب عنه وبلغته أخباره من جميع الناس، أنه كان أمياً لا يقرأ كتاباً، ولا يحفظ كتاباً من الكتب، لا المنزل ولا غيرها، ولا يقرأ شيئاً مكتوباً، لا كتاباً منزلاً ولا غيره، ولا يكتب بيمينه كتاباً، ولا ينسخ شيئاً من كتب الناس، المنزل ولا غيرها).

ومعلوم أن من يعلم من غيره إما أن يأخذ تلقيناً وحفظاً، وإما أن يأخذ من كتاب، وهو لم يكن يقرأ شيئاً من الكتب من حفظه، ولا يقرأ مكتوباً، والذي يأخذ من كتاب غيره، إما أن يقرأه، وإما أن ينسخه، وهو لم يكن يقرأ ولا ينسخ^(١).

٢ - قوله - تعالى -: ﴿ أَتَسِعُوا مِنْ لَآئِسَتِكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُتَعَدُونَ ﴾^(٢)، فجعل عدم سؤالهم الأجر من الناس مع اهتدائهم موجباً لاتباعهم.

٣ - قوله - تعالى -: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمْ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٣) أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُمْ مُكْرُوتٌ^(٤)، قال ابن القيم معلقاً عليها: (فدعاهم - سبحانه - الى تدبر القول، وتأمل حال القائل؛ فإن كون القول [للشيء]^(٤) كذباً وزوراً يعلم من نفس القول تارة، وتناقضه واضطرابه، وظهور شواهد الكذب عليه، فالكذب بادٍ على صفحاته، وبادٍ على ظاهره وباطنه، ويعرف من حال القائل تارة، فإن المعروف بالكذب والفجور والمكر والخداع لا تكون أقواله إلا مناسبة لأفعاله، ولا يتأتى منه من القول والفعل ما يتأتى من البار الصادق المبرأ من كل

(١) الجواب الصحيح: ٣٣٨/٥، ٣٣٩، وانظر الفتاوى له: ٢٦٦/١٦.

(٢) سورة يس: ٢١.

(٣) سورة المؤمنون: ٦٨، ٦٩.

(٤) يبدو أن هذه الكلمة زائدة.

فاحشة، وغدر، وكذب، وفجور، بل قلب هذا وقصده، وقوله، وعمله يشبه بعضه بعضاً، وقلب ذلك، وقوله، وعمله، وقصده يشبه بعضه بعضاً، فدعاهم - سبحانه - إلى تدبر القول، وتأمل سيرة القائل وأحواله، وحيث تدبر قولهم حقيقة الأمر، وأن ما جاء به من أعلى مراتب الصدق^(١).

٤ - قوله - تعالى -: ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْهِمْ وَلَا أَذْرَبْتُمْ بِهِمْ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾^(٢).

فانكر عليهم أنهم لا يعقلون هذه الحجة الظاهرة على صدقه، وهي أنه قد أمضى جل عمره فيهم دون خوض في شيء من أمر النبوة، ثم إذا به يخوض دفعة واحدة في أمر النبوة وما يتبعها من الخبر عن الله - تعالى - وصفاته، وأحكامه، وملائكته، وجنته، وناره، وغير ذلك من العلوم الإلهية. فكيف يكون ذلك من متنبئ كاذب، أو معلّم مجنون^(٣).

ومن كلام ابن القيم في تعليق له على هذه الآية:

(الحجة الثانية: أني قد لبثت فيكم عمري إلى حين أتيتكم به، وأنتم تشاهدوني، وتعرفون حالي، وتصحبوني حضراً وسفراً، وتعرفون دقيق أمري وجليله، وتحققون سيرتي، هل كانت سيرة من هو من أكذب الخلق وأفجرهم وأظلمهم؟ فإنه لا أكذب ولا أظلم ولا أقبح سيرة ممن جاهر ربه وخالفه بالكذب والفرية عليه، وطلب إفساد العالم، وظلم النفوس، والبغي في الأرض بغير الحق. هذا وأنتم تعلمون أني لم أكن أقرأ كتاباً، ولا أخط بيمينني، ولا

(١) الصواعق المرسلة: ٤٦٩/٢، ٤٧٠.

(٢) سورة يونس: ١٦.

(٣) انظر البرهان القاطع لابن الوزير: ص ٩٦، وانظر للأهمية تعليق ابن تيمية على هذه الآية في الجواب الصحيح: ٣٣٤/٥، ٣٣٥.

صاحبت من أتعلم منه، بل صحبتكم في أسفاركم لمن تتعلمون منه،
وتسألونه عن أخبار الأمم والملوك وغيرها، مالم^(١) أشارككم فيه
بوجه، ثم جئتكم بهذا النبأ العظيم، الذي فيه علم الأولين والآخرين،
وعلم ماكان وما سيكون على التفصيل، فأبي برهان أوضح من هذا؟
وأي عبارة أفصح وأجز من هذه العبارة المتضمنة له^(٢).

٥ - قوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ
مُّبِينٌ﴾^(٣)، فإنكر عليهم عدم تفكرهم في حاله، وتوصلهم بذلك
إلى الحكم بصدقه، وأنه لا يمكن أن يخفى عليهم، فهو صاحبهم الذي
يعرفونه، وقد لبث فيهم عمراً طويلاً قبل أن يفجأهم بهذا الأمر، فهل
يعرفون من حاله جنوناً، أو صرعاً، أو كذباً، أو خيانةً، أو غير ذلك
من موانع النبوة، لاحكم للعقل المتجرد بعد النظر في أحواله إلا أن
يقطع بأنه نبي صادق مرسل من الله، منذر من عذابه الشديد، ظاهر
الحال غير خافيه، يبين الحجة، مبين لما أرسل به.

٦ - روى البخاري ومسلم عن عائشة - رضي الله عنها - في حديث
بدء الوحي إلى النبي - ﷺ - أنه لما رجع من غار حراء، ترجف بواده،
قال لخديجة: «أي خديجة، مالي، لقد خشيت على نفسي» فأخبرها
الخبر، قالت خديجة: كلا، أبشر، فوالله لا يخزيك الله أبداً، فوالله إنك
لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتكسب المعدوم،
وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق^(٤).

(١) هكذا في المطبوع، ويظهر لي أن صوابها: (فلم)، حتى يستقيم المعنى.

(٢) الصواعق المرسلة: ٢/ ٤٧٠ - ٤٧٢.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب التفسير باب تفسير سورة العلق، (٤/ ١٨٩٤)،

حديث رقم: (٤٦٧٠)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي،
١/ ١٢٦، حديث رقم: (١٦٠).

يقول ابن تيمية معلقاً:

(فهو لم يَخَفْ من تعمد الكذب؛ فإنه يعلم من نفسه أنه لم يكذب، لكن خاف في أول الأمر أن يكون قد عرض له عارض سوء، فذكرت خديجة ما ينفي هذا، وهو ما كان مجبولاً عليه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم والأعمال، وهو الصدق المستلزم للعدل، والإحسان إلى الخلق، ومن اجتمع فيه الصدق والعدل والإحسان، لم يكن ممن يُخزيه الله، كما هو معلوم من سنة الله - تعالى -^(١)).

٧ - قوله - تعالى - عن هود: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ^(٢) مِنْ دُونِهِ. فَيَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظِرُونِ ﴿٥٥﴾ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴿٢﴾، ونحوها عن نوح: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ﴾ ^(٣) ﴿٦١﴾ وَلَنَبِيْنَا ﷺ: ﴿قُلْ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنْظِرُونِ﴾ ^(٤) ﴿١٩٥﴾، فهذا من أعظم الآيات: أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب غير جزع ولا قزع ولا خوار، بل هو واثق بما قاله، جازم به^(٥).

٨ - ومن أعظم الأمثلة على هذا النوع من دلائل النبوة: ما جاء في قصة هرقل مع أبي سفيان، التي رواها الشيخان عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، وفيها أن هرقل ألقى على أبي سفيان أحد عشر سؤالاً، تتناول أحوال وصفات النبي ﷺ، وبعد أن عرف هرقل جوابها من أبي سفيان، بنى على ذلك ثبوت النبوة المحمدية، وأن من هذا حاله لا يمكن أن يكون كاذباً وهي:

(١) شرح الأصفهانية: ص ٩٣ [بتصرف] وانظر النبوات له: ص ٣٥٣.

(٢) سورة هود: ٥٤، ٥٥.

(٣) سورة يونس: ٧١.

(٤) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٥) انظر مدارج السالكين لابن القيم: ٤٦٥/٣.

كيف نسبه فيكم؟ قال أبو سفيان: قلت: هو فينا ذو نسب.
 ثم قال: هل قال هذا القول منكم أحد قط قبله؟ قلت: لا.
 قال: هل كان من آبائه من ملك؟ قلت: لا.
 قال: فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم؟ قلت: بل ضعفاؤهم.
 قال: أيزيدون أم ينقصون؟ قلت: بل يزدون.
 قال: هل يرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ قلت: لا.
 قال: فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ قلت: لا.
 قال: هل يغدر؟ قلت: لا.
 قال: هل قاتلتموه؟ قلت: نعم.
 قال: كيف قتالكم إياه؟ قلت: الحرب بيننا وبينه سجال، ينال منا وننال منه.
 قال: ماذا يأمركم؟ قلت: يقول اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئا، واتركوا ما يقول آبائكم، ويأمرنا بالصلاة، والصدق، والعفاف، والصلة.
 ثم أبان هرقل بعد ذلك لأبي سفيان وجه دلالة هذه المعلومات المهمة عن أحوال النبي وصفاته على صدق نبوته، فقال له:
 (سألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب، فكذلك الرسل تُبعث في نسب قومها.
 وسألتك هل قال أحد منكم هذا القول؟ فذكرت أن لا، فقلت لو كان أحد قال هذا قبله لقلت: رجل يأتي بقول قيل قبله.
 وسألتك هل كان من آبائه من ملك فذكرت أن لا، قلت: فلو كان من آبائه من ملك قلت: رجل يطلب ملك أبيه.
 وسألتك: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟

فذكرت: أن لا، فقد أعرف أنه لم يكن ليزر الكذب على الناس ويكذب على الله.

وسألتك: أشرف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم؟ فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل.

وسألتك: أيزيدون أم ينقصون؟ فذكرت أنهم يزدون، وكذلك أمر الإيمان حتى يتم.

وسألتك: أيرتد أحد منهم سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه؟ فذكرت: أن لا، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب.

وسألتك: هل يغدر؟ فذكرت أن لا، وكذلك الرسل لا تغدر.

وسألتك: بما يأمركم؟ فذكرت أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا، وينهاكم عن عبادة الأوثان، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف، فإن كان ماتقول حقا فسيملك موضع قدمي هاتين^(١).

(١) انظر صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله - ﷺ - (١/٧، ٨)، حديث (٧). وصحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي إلى هرقل، (٣/١١٧)، حديث: (١٧٧٣).

المبحث الخامس

دلالة مضمون الرسالة

تتوجه دلالة مضمون الرسالة على صدق صاحبها من طريقين:
الأول - موافقته للرسالات السابقة.

ويسمى هذا النوع من دلائل النبوة: المسلك النوعي، حيث يُسلك في الاستدلال هنا لصدق النبوة؛ طريقُ التأمل في أقوال النبي وهديه وما يدعو إليه، ومدى موافقة ذلك لمن سبقه من الأنبياء، وقد عُلِمَ بالتواتر أن دعوتهم واحدة، وأنهم متفقون في أصول ما يدعون إليه من شرائع الإيمان والإسلام، فبالمقارنة بين أحدهم، وبين سائرهم؛ يظهر صدقه من موافقته لهم.

يقول ابن تيمية: (النبوة في الأدميين هي من عهد آدم؛ فإنه كان نبيا، وكان بنوه يعلمون نبوته وأحواله بالاضطرار، وقد عُلِمَ جنس ما يدعو إليه الرسل، وجنس أحوالهم، فالمدعى للرسالة في زمن الإمكان إذا أتى بما ظهر به مخالفته للرسل عُلِمَ أنه ليس منهم، وإذا أتى بما هو من خصائص الرسل عُلِمَ أنه منهم، لاسيما إذا علم أنه لا بد من رسول منتظر، وعُلِمَ أن لذلك الرسول صفات تميزه عن سواه^(١)).

ولاشك أن هذا النوع من الدلائل على النبوة يكون أقوى كلما كثر أفراد الأنبياء؛ لأن في كثرتهم تأكيدًا على أصولهم التي أجمعوا عليها، فمتى ما وافقهم بعدُ نبيٌّ من الأنبياء في دعوتهم كان ذلك أقوى في الدلالة على صدقه، وذلك بخلاف أوائل الأنبياء كنوح - عليه

(١) شرح الأصفهانية: ص ٩٣.

السلام-، فإنه غير مسبوق بنظير له في دعوته المشركين إلى الإسلام، فتكون موافقته له وتصديقه له آية على صدقه، وبهذا يُعلم أن أعظم الأنبياء حظاً من هذه الدلالة هو خاتمهم - عليه أفضل الصلاة والتسليم -.

ومما ينبغي أن يعلم أن هذا النوع من دلائل النبوة إنما يتأكد في حق من أقر بجنس الأنبياء والمرسلين، كأهل الكتاب؛ لأنهم قد عرفوا دعوة الرسل، وأقروا بجنس الإرسال، أما من أنكر جنس الرسالة، كقوم نوح وعاد وثمود، وكبعض مشركي العرب، فإن الحال يكون مختلفاً بالنسبة لهم، ولذلك أخبر الله - تعالى - عنهم بأنهم كذبوا المرسلين، مع أن كلا منهم إنما جاءه رسول واحد، لكن لما كان تكذيبهم إياه غير خاص به، بل هو تكذيب لجنس الإرسال، كانوا مكذبين للرسل جميعاً^(١).

فهؤلاء أحيلوا في جواب شبههم في إنكار جنس الرسالة، كقولهم فيما حكاه الله: ﴿أَبَعَثَ اللَّهُ بُشْرًا رَسُولًا﴾^(٢) على أهل الكتاب الذين قد تواتر عندهم خبر الرسل، كما قال - تعالى -: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَتَتْلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣). يقول الإمام ابن تيمية:

(فكان علمهم بثبوت معين من هذا النوع يوجب العلم بقضية مطلقة، وهو أن هذا النوع موجود، بخلاف ما إذا أُثبت ذلك ابتداءً بلا وجود نظير؛ فإنه يكون أصعب، وإن كان ممكناً)^(٤).

والمقصود أن هؤلاء يُسلَك بهم طرق أخرى لإثبات الإرسال من

(١) انظر سورة الشعراء: الآيات ١٠٥، ١٢٣، ١٤١، ١٦٠، ١٧٦.

(٢) سورة الإسراء: ٩٤.

(٣) سورة النحل: ٤٣.

(٤) الرد على المنطقيين: ص ٣٧٠.

أصله، وتقرير جنس النبوة أولاً، وهكذا كانت طريقة القرآن مع هؤلاء، كما في قوله - تعالى - حكاية عن نوح: ﴿أَوْحَيْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾^(١)، وكما قال في حق محمد ﷺ: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾^(٢)، أما أهل الكتاب فمحمجون بأعظم حجة، حيث كان ما جاء به محمد ﷺ مصدقاً لما معهم موافقاً له، وكان كفرهم به لأحد سببين، إما الجهل بما جاء به، وهذا هو الغالب على عامتهم، وإما العناد والاستكبار، وهذا حال أهل الرياسة الدينية منهم. وأما العرب؛ فإنهم بعدما أقرؤا بجنس الأنبياء لم يبق لديهم أي شك في نبوة محمد ﷺ إذ كانت من هذا الجنس^(٣).

ويقول ابن تيمية: (ومن المعلوم أن موسى كان قبل محمد - صلوات الله عليهما وسلامه -، ولم يأخذ عنه شيئاً، وكل من عرف حال محمد ﷺ يعلم أنه لم يأخذ عن أهل الكتاب شيئاً، فإذا أخبر هذا بمثل ما أخبر به هذا عن مُرسِل واحد من غير تواطؤ ولا تشاعر - فيما يمتنع في العادة التوافق فيه من غير تواطؤ - كان هذا مما يدل على صدق كل من الرسولين في أصل الرسالة، وعلى صدق خبر كل من الرسولين فيما أخبر به من صفات ربه، إذ كان كل منهما أخبر بمثل ما أخبر به الآخر)^(٤).

وكذلك الأمر بالنسبة لسائر الأنبياء والمرسلين، فإنهم قد تميزوا بهذه الخاصية العظيمة، ألا وهي تصديق بعضهم لبعض، كما قال - تعالى - عن نبينا ﷺ: ﴿بَلْ جَاءَ بِالْحَقِّ وَصَدَقَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٥)، في حين

(١) سورة الأعراف: ٦٣، ونحوها عن هود في سورة هود: ٦٩.

(٢) سورة يونس: ٢.

(٣) انظر النبوات لابن تيمية: ص ٣٩.

(٤) درء تعارض العقل والنقل: ٧٨/٥، وانظر شرح الأصفهانية له: ص ١٥٣،

١٥٤.

(٥) سورة الصافات: ٣٧.

أن حال أعداء الأنبياء من السحرة والكهنة وأضرابهم معاكس لهذا تماماً، فهم لا ينفكون من وقوع التخالف والعداوة فيما بينهم، والتضاد بين ما يدعوا إليه كل منهم، وكذلك الحال بالنسبة لأتباع كل من الفريقين^(١). أما النصوص التي تنبه إلى هذا النوع من دلائل النبوة فمتوافرة، ومن أظهرها:

١ - قوله - تعالى - لنبينا ﷺ: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾^(٢)، وكذلك سائر الآيات التي تقرر وقوع الإرسال قبل محمد ﷺ، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾^(٤)، وقوله: ﴿مَا يَقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدِ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾^(٥)، وقوله: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٦)، وغيرها كثير.

قال الشنقيطي عند آية الأحقاف: (ومعنى الآية: قل لهم يا نبي الله ما كنت أول رسول أرسل إلى البشر، بل قد أرسل الله قبلي جميع الرسل إلى البشر، فلا وجه لاستبعادكم رسالتي واستنكاركم إياها؛ لأن الله أرسل قبلي رسلاً كثيرة)^(٧).

٢ - قصة النجاشي مع المهاجرين إلى الحبشة، وفيها أنه طلب من جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنه، وكان على رأسهم - أن يقرأ عليه شيئاً من القرآن، فقرأ عليه أول سورة مريم، فبكى النجاشي

(١) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٦٥، ١٦٦.

(٢) سورة الأحقاف: ٩.

(٣) سورة الرعد: ٣٨، وغافر: ٧٨.

(٤) سورة النساء: ١٦٣.

(٥) سورة فصلت: ٤٣.

(٦) سورة الشورى: ٣.

(٧) أضواء البيان: ٣٧٧/٧.

حتى أخضل لحيته وبكت أساقفته، ثم قال: إن هذا الكلام ليخرج من المشكاة التي جاء بها موسى، انطلقوا راشدين^(١). فالنجاشي في هذه القصة استدل على صحة نبوة محمد ﷺ، بما رأى من التوافق التام بين دعوته ودعوة موسى - عليه السلام -، عرف ذلك مما سمعه من القرآن، مع أنه لم يسمع منه إلا القليل، لكن لما كانت موانع قبول الحق زائلة في حقه، عرف الحق وخضع له، وكان من المؤمنين، ولما مات صلى عليه النبي ﷺ صلاة الغائب^(٢)، - رضي الله عنه ورحمه -، كما أن في العرض الحكيم لدعوة الإسلام الذي قام به جعفر - رضي الله عنه - أمام النجاشي وأساقفته ما يؤكد انتماء هذه الدعوة لجنس دعوة الأنبياء والمرسلين، فلا عجب ألا يتردد النجاشي في الإيمان وقبول دعوة الحق.

٣ - شهادة ورقة بن نوفل - رضي الله عنه - بأن ما رآه النبي ﷺ في غار حراء إنما هو الناموس الذي كان يأتي موسى - عليه السلام -، كما ثبت ذلك في الصحيحين^(٣). فورقة عرف من وصف النبي ﷺ لحاله مع الملك، وما جرى له في الغار، ومما قال له الملك - إضافة إلى ما عرفه سابقا عن محمد ﷺ من كمال بشري - أن ما جاءه إنما هو وحي من الله، من جنس ما كان يأتي موسى - عليه السلام -.

(١) انظر سيرة ابن هشام: ٢٨٩/١ - ٢٩٣، وقد حسن إسناد القصة الدكتور أكرم العمري في السيرة النبوية الصحيحة: ١٧٤/١.

(٢) انظر صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنازة أربعاً، ٤٤٧/١، برقم (١٢٦٨) ومسلم، كتاب الجنائز، باب في التكبير على الجنازة، ٥٤٧/٢، برقم (٩٥٢) (٩٥٣).

(٣) راجع تخريجه فيما سبق: ص ٥١١، حاشية (٤). والناموس هو صاحب السر، وهو جبريل - عليه السلام -، انظر فتح الباري لابن حجر: ٣٠/١.

الثاني - طريق تحسين العقل .

لاتقتصر دلالة مضمون الدعوة على صدق النبي على مجرد موافقتها في طبيعتها وشرائعها للنبوات السابقة حتى تلحق بنوعها، بل يشمل ذلك أيضا موافقتها للعقول السليمة، وللنظر المستقيمة؛ فإنه مامن أحد سليم الفطرة صحيح التجرد موفور العقل يُعرض عليه حال النبي ﷺ وما جاء به من عقائد وشرائع وأخلاق وآداب، بل وما رواه عن ربه - تعالى - من قرآن، وما نطق به من حكمة، إلا ويقطع أن هذا لا يمكن أن يكون إلا نبيا صادقا، وأنه يمتنع أشد الامتناع في حكم العقل أن من هذا حاله وكلامه يكون كاذبا متقولا على الله.

والى هذا المعنى الإشارة في قوله - تعالى -: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَشْئِئَ قُرْدَىٰ ثُمَّ تَضَافُوا إِلَيْكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ قُرْدَىٰ فَتُخَذَلُونَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (١).

يقول ابن القيم: (ومعلوم أن نفس الدين الذي جاء به، والملة التي دعا إليها، من أعظم براهين صدقه، وشواهد نبوته، ومن لم يُثبت لذلك صفات وجودية أوجبت حسنه وقبول العقول له، ولضده صفات أوجبت قبحه ونفور العقول عنه، فقد سد على نفسه باب الاستدلال بنفس الدعوة، وجعلها مستدلا عليه فقط) (٢).

ومن أمثلة الاستدلال على صحة الرسالة بمعرفة العقل لحسنها وقبول الفطرة السليمة لها قوله - تعالى -: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (٣).

(١) سورة سبأ: ٤٦.

(٢) مفتاح دار السعادة: ٦/٢، وهو في كلامه هذا يرد على من ينفي التحسين والتقيح العقليين، وقد أسهب في الرد عليهم في هذا الموضع فراجع.

(٣) سورة النساء: ١٢٥.

قال ابن القيم: (وهذا احتجاج منه - سبحانه - على أن دين الإسلام أحسن الأديان، بما تضمنه مما تستحسنه العقول وتشهد به الفطر، وأنه قد بلغ الغاية القصوى في درجات الحسن والكمال، وهذا استدلال بغير الأمر المجرد، بل هو دليل على أن ما كان كذلك فحقيق بأن يأمر به عباده، ولا يرضى منهم سواء، ومثل هذا قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣) (١)، فهذا احتجاج بما ركب في العقول والفطر؛ لأنه لا قول للعبد أحسن من هذا القول) (٢).

ومن أمثلة ذلك أيضا قول حكيم العرب في جاهليتهم، أكثم بن صيفي، عن النبي - ﷺ -: «إن هذا الذي يدعو إليه لو لم يكن ديناً لكان في أخلاق العرب حسناً» (٣).

وهذا تنزل منه على سبيل الجدل، فهو يقول: إن هذا الذي جاء به محمد لو كان من عنده - على فرض أنه من مقدور البشر - لأوجب العقل الصحيح متابعتة عليه، وطاعته فيه، فكيف وهو دين الله وشريعته، الذي لا يطبق مخلوق إحداثة واختراعه.

(١) سورة فصلت: ٣٣.

(٢) مفتاح دار السعادة: ١٠/٢.

(٣) انظر سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون لابن ثباته المصري: ص ٣٣. وانظر ترجمة أكثم بن صيفي وقصة إسلامه في الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: ١١٨/١.

المبحث السادس إعجاز القرآن

لقد شاء الله - تعالى - أن تكون الآية الكبرى الدالة على صدق الرسول الخاتم ﷺ هي ذات الكتاب الذي يتضمن دعوته، ففيه هدي النبوة، وفيه برهانها. روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «ما من الأنبياء نبي الا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيا أوحاه الله إلي، فأرجوا أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة»^(١).

وقد أنكر الله - عز وجل - على الكفار عدم اكتفائهم بالقرآن آية على صدق محمد ﷺ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٥١﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾^(٢).

فبالرغم من إلحاحهم في سؤال الآيات الحسية واقتراحهم الكثير منها إلا أنهم لم يجابوا إلى ذلك، وإنما كانوا يُردّون دائما إلى القرآن، ويندبون للنظر في دلالة، أو إلى معارضته إن كانوا صادقين في تكذيبهم، وذلك أن الله - تعالى - قد علم من أنفسهم العناد والاستكبار، وإرادة التعجيز للنبي ﷺ في طلب الآيات، لا إرادة الحق والإيمان، لذلك - والله أعلم - لم يجابوا إلى ما سألوا^(٣)، إذ في دلالة القرآن أعظم كفاية لمن

(١) تقدم تخريجه في ص: ٤٥١.

(٢) سورة العنكبوت: ٥١، ٥٢.

(٣) انظر تفسير الرازي: ١٣/١٩.

كان صادقا في طلب الحق، كما أن له ﷺ من الآيات الحسية ما يكفي عن السؤال والاقتراح، لمن بلدت قريحته وقصر فهمه عن معرفة دلالة القرآن.

ووجه دلالة القرآن على صدق النبي - عليه الصلاة والسلام -: هو أنه ليس في مقدور أحد كائنا من كان أن يأتي بهذا القرآن من عند نفسه إلا رب العالمين - تبارك وتعالى -، كما دل على ذلك قوله - عز وجل -: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١).

قال ابن تيمية في معنى الآية: (يقول: ما كان ليفعل هذا، فلم ينف مجرد فعله، بل احتمال فعله، وأخبر بأن مثل هذا لا يقع، بل يمتنع وقوعه، فيكون المعنى: ما يمكن ولا يحتمل ولا يجوز أن يُفترى هذا القرآن من دون الله، فإن الذي يفتره من دون الله مخلوق، والمخلوق لا يقدر على ذلك) (٢).

وكما دل على ذلك أيضا قوله - تعالى -: ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٣) إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ ﴿١٦﴾ (٤).

وفي هذا المعنى قوله - تعالى -: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (٥).

(١) سورة يونس: ٣٧.

(٢) الجواب الصحيح: ٤٢٥/٥.

(٣) سورة الشعراء: ٢١٠ - ٢١٢.

(٤) سورة الإسراء: ٨٨.

(٥) يذكر بعض من يتكلم في إعجاز القرآن هذه الآية ضمن آيات التحدي، وإنما هي خبر عن امتناع أن يكون القرآن صادرا عن غير الله - تعالى -، كما دلت على ذلك الآيتان المذكورتان قبلها، أما التحدي فإنه طلب وإنشاء، بأن يحدهم الرسول، أي يدعوهم ويحثهم إلى أن يعارضوه، كما يقال: حادي العيس، لمن يبعثها على السير (انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٤٢٢/٥، ٤٢٣) وهذا المعنى ليس موجودا في هذه الآية، والله أعلم.

فإذا كان الإتيان بمثل القرآن ممتنعاً على هؤلاء حال اجتماعهم، فهو على محمد وحده أشد امتناعاً، وفي آية الإسراء هذه وما في معناها كقوله - تعالى -: ﴿وَلَنْ تَقْعَلُوا﴾^(١)، دليل عقلي على النبوة من جهة أنه لا يُقدم على هذا الخبر العظيم المؤكد بالقسم من يطلب من الناس أن يصدقوه، إلا وهو واثق بأن الأمر كذلك، ولو كان عنده شك في ذلك لجاز أن يظهر كذبه في هذا الخبر فيفسد عليه ما قصده، وهذا مالا يُقدم عليه العاقل، وجميع الأمم متفقة مؤمنها وكافرها على كمال عقل محمد ومعرفته وخبرته، فلا يتصور أن يصدر هذا الخبر عن مثله إلا وهو يعلم أن هذا مما يعجز عنه الخلق، وهذا في حد ذاته من علوم الغيب الدالة على نبوته، وهو آية مستقلة، لها دلالتها غير الإعجاز؛ لأنه قد وقع الأمر كما أخبر، ولم يقدر أحد على معارضة القرآن^(٢).

ولما كانت دلالة إعجاز القرآن على النبوة لا تنهض إلا بإثبات امتناع القرآن على الثقلين، وعجزهم عن أن يأتوا بمثله، أمر الله - تعالى - نبيه ﷺ أن يتحدى كل من كذبه أن يأتي بمثله، أو بعشر سور مثله، أو بسورة من مثله على الأقل، وليستعينوا بمن شاؤوا، وكرر هذا الأمر لنيبه في عدة مواضع من كتابه، مبالغة في حثهم على معارضة القرآن، ليثبتوا بذلك دعواهم أنه مفترى؛ فإن هم لم يستجيبوا لهذه الدعوة، ولم يقدموا على مواجهة هذا التحدي - وكذلك كان - ثبت أنه إنما أنزل بعلم الله، وأنهم إنما يتبعون أهواءهم. ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه تحدى مكذبيه بغير القرآن^(٣).

(١) سورة البقرة: ٢٤

(٢) انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٤٠٩/٥ - ٤١١.

(٣) انظر النبوات لابن تيمية: ص ١٧٧، ١٧٨، وقد ذكر ابن تيمية أنه لا يشترط في دلائل النبوة التحدي، بل لم ينقل التحدي بغير القرآن لاعتنا نبينا ولاعن غيره من الأنبياء، وإنما كان موقف السحرة من موسى معارضةً لابتحاده منه، أو طلب.

وقد جاء هذا التحدي في خمسة مواضع من كتاب الله - تعالى -، أربعة منها كان نزولها في المرحلة المكية من الدعوة، والآخر كان نزوله في أول المرحلة المدنية، فأما ما كان في مكة:

فأولها^(١) - قوله - تعالى - عن كفار مكة: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوْتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَىٰ أَوْ لَمْ يَكْفُرُوا^(٢) بِمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ^(٣) تَظْهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرٍ ﴿١٨﴾ قُلْ فَاتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَنْتَهِمَا أْتِيعَهُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٩﴾ فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾^(٤) والشاهد في هذا السياق قوله: ﴿ قُلْ فَاتُوا ﴾

(١) المستند في ترتيب النزول أثر ذكره السيوطي في الإتيان عن جابر بن زيد، من علماء التابعين، وقد قال السيوطي بعد إيراده: (هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر) الإتيان: ص ٢٥، وانظر الإعجاز البياني لبنت الشاطيء: ص ٦٧، ٦٨. وعدم ثبوته لا يضر، فالدلالة غير مبنية على ترتيب النزول.

(٢) أي: أولم يكفر جنس البشر بما أوتي موسى من تلك الآيات العظيمة، وبهذا يفهم كيف نُسب الكفر إلى قوم لم يدركوا موسى، انظر تفسير ابن كثير: ٣/ ٣٩٣.

(٣) هذه قراءة الكوفيين الثلاثة: عاصم، وحمة، والكسائي، وقرأ باقي السبعة: ساحران بألف قبل الحاء، وعلى قراءة الكوفيين: في المقصود بالسحرين ثلاثة أقوال: أنهما التوراة والإنجيل، أو التوراة والفرقان، أو الإنجيل والفرقان، وعلى قراءة الباقيين: في المقصود بالساحرين ثلاثة أقوال كذلك: موسى وهارون، أو موسى ومحمد، أو عيسى ومحمد - عليهم الصلاة والسلام -.

(انظر تفسير الطبري: ٨٣/ ٢٠ - ٨٥) وقد رجح ابن جرير قراءة الكوفيين، واضطرب كلامه في تحديد المراد بالسحرين، فذكر أنهما كتابا موسى وعيسى، ثم عاد فذكر أنهما كتابا موسى ومحمد. وانظر هاتين القراءتين في كتاب السبعة لابن مجاهد: ص ٤٩٥.

(٤) سورة القصص: ٤٨ - ٥٠.

يَكْتَسِبُ مَن عِنْدَ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبَعُهُ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٤١﴾ فَإِنِ التَّحْدِي فِيهِ ظَاهِرٌ، وَلَا يَضُرُّ الْخِلَافَ الْحَاصِلَ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْهُمَا﴾، فَسَوَاءٌ قِيلَ إِنَّهُمَا التَّوْرَةُ وَالْقُرْآنُ أَوِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ، فَهُوَ يَطَالِبُهُمْ عَلَى كِلَا الْحَالَيْنِ أَنْ يَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَمَا جَاءَ هُوَ بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، وَكَمَا جَاءَ مُوسَىٰ بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَكَمَا جَاءَ عِيسَىٰ بِكِتَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَالْبَرَهَانُ الدَّالُّ عَلَى كَوْنِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ صَدَقَ ذَلِكَ مِنْ كَذِبِهِ هُوَ مَا فِيهِ مِنَ الْهَدَايَةِ، فَلِإِنْ زَعَمُوا أَنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ سِحْرُ مَفْتَرٍ، فَلْيَأْتُوا هُمْ بِالْحَقِّ الْمَتَضَمِّنِ لِلْهَدَى، إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ فِي زَعْمِهِمْ هَذَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لِذَلِكَ فَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ، وَلَا أَحَدٌ أَضَلُّ مِمَّنْ هَذَا حَالُهُ.

على أن الذي يتأمل سياق الكلام لا يشك في أن مرجع الضمير هما التوراة والقرآن، إذ لم يرد ذكر لعيسى ولا للإنجيل في هذه السورة، لا قبل هذا الموضع ولا بعده، وإنما الذي جاء قبله ذكر قصة موسى ومجيئه بالتوراة إلى قوم فرعون، وتكذيبهم له ووصفهم لما جاء به بأنه سحر مفترى، كما في قوله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا بَيَّنَّتْ قُلُوبُهُمْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٦٦﴾ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّي أَعْلَمُ بِمَن جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ ﴿١﴾، ثم تكرر ذكر كتاب التوراة وما فيه من الهدى في الآية (٤٣)، ثم انتقل الكلام إلى تقرير نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الحق الذي هو القرآن دون شك.

فالمذكور في هذا السياق إنما هو موسى والتوراة، ومحمد والفرقان، وفي الآية مزيد بحث ليس هذا مجاله، إلا أنني أود أن أنبه إلى أن هذه الآية تميزت عن سائر آيات التحدي بما يلي:

(١) سورة القصص: ٣٦، ٣٧.

(١) أنه طلب منهم هنا كتابا، بينما طلب منهم في غيرها سورة، أو عشر سور، أو حديثا مثله.

(٢) أنه قيد الكتاب هنا بكونه من عند الله، فالزمهم أن ينسبوه إلى الله - تعالى - إذا هم أتوا به، بينما تنزل معهم في غيرها فاكتمى بأن يكون حديثا مثله، ولو كان مفترى ظاهر الافتراء.

(٣) أنه ذكر وجه الإعجاز في هذه الآية، وأنه الهداية، فاشترط أن يكون ما يأتون به (أهدى منهما)، وهذا يدل على أن التحدي - في هذه الآية على الأقل - غير مقصور في الإعجاز البلاغي، بل إن اقتران القرآن بالتوراة في التحدي دال على أن الإعجاز المراد في هذه الآية خاصة دون غيرها إنما هو في الهداية لا غير؛ لأن التوراة ليست بلغة العرب أصلاً، فضلاً عن أن تكون معجزاً من جهة الفصاحة.

ثانيها - قوله - تعالى - : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُمْفَرَّاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (١٢) فَإِلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴿ (١).

ثالثها - قوله - تعالى - : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٣٨) بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا بَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴿ (٢)، وقوله - تعالى - هنا : ﴿ بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ نص في أن مرجع الهاء هو القرآن لا غير، وعلى هذا تحمل آية سورة البقرة التي فيها قوله : ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾، والتي يحتمل الضمير فيها أن يعود إلى القرآن، أو إلى محمد ﷺ، وفي قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ ﴾ إشارة إلى أن من دلائل صدقه وصدق من جاء به مافيه من علم.

(١) سورة هود: ١٣، ١٤.

(٢) سورة يونس: ٣٨، ٣٩.

ويلاحظ التدرج في التحدي بين هذه الآية وسابقتها، فقد انخفض المتحدى به من عشر سور إلى سورة واحدة، وهذا دال على أن سورة هود سابقة لسورة يونس في ترتيب النزول، وإن كانتا مكيتين جميعاً^(١).

رابعها - قوله - تعالى -: ﴿ فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴾ (٢٨) أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّبَرِئْتُ بِهِ رَبِّي أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ مِنَ الْمُرْصِينَ ﴿٢٩﴾ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَهْلُكُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ ﴿٣٠﴾ أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣١﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴿٣٢﴾^(٢). والحديث يصدق هنا على القليل والكثير، فليأتوا من جنس هذا الكلام ولو بالقليل.

خامسها - قوله - تعالى -: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٣٣) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا النَّارَ^(٣)، ولما كانت هذه الآية آخر ما نزل، جاء التأكيد فيها على هزيمتهم في هذا التحدي بقوله تعالى: ﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾، وقد تقدم أن هذا من دلائل النبوة من جهة الإخبار بالغيب المستقبل، حيث شهد الواقع أنهم لم يفعلوا ولن يفعلوا، كما أن قوله هنا (من مثله) فيه زيادة تنزل معهم، يقول الدكتور محمد عبدالله دراز^(٤): (فكانه يقول: لا أكلفكم بالمماثلة العامة، بل حسبكم أن تأتوا بشيء فيه جنس المماثلة ومطلقها، ربما يكون مثلاً على التقريب لا التحديد، وهذا أقصى ما يمكن من التنزل)^(٥).

هذه آيات التحدي بالقرآن، ودليلها واحد، وهو أنكم أيها المكذبون

(١) انظر تفسير الرازي: ٩٥/١٧.

(٢) سورة الطور: ٢٩ - ٣٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٣ - ٢٤.

(٤) فقيه متادب مصري أزهرى، كان من هيئة كبار العلماء بالأزهر، توفي سنة

١٣٧٧ هـ. انظر الأعلام للزركلي: ٢٤٦/٦.

(٥) النبأ العظيم: ص ٨٤ حاشية ١.

بالقرآن وبنبوة محمد ﷺ إن كنتم صادقين في زعمكم أن محمداً مفترٍ على ربه في نسبته هذا الكلام إليه، فهو بشر مثلكم، وأنتم فصحاء بلغاء مثله، بل ربما كان فيكم من قد فاقه في ذلك من الشعراء والخطباء^(١)، فلتفتروا كما افتري، ولتأتوا بمثل ما أتى به، فيظهر بذلك كذبه، وتسقط الكلفة عنكم في معاناة تكذيبه وتسفيهه والخصومة معه^(٢).

ويزيد هذا إيضاحاً قول الإمام الخطابي: (بقي النبي ﷺ يطالبهم به مدة عشرين سنة، مُظهرًا لهم النكير، زارياً على أديانهم، مسفهاً آراءهم وأحلامهم، حتى نابذوه وناصبوه الحرب، فهلك في النفوس، وأريق المهج، وقُطعت الأرحام، وذهبت الأموال، ولو كان ذلك في وسعهم وتحت أقدارهم لم يتكلفوا هذه الأمور الخطيرة، ولم يركبوا تلك الفواقير المبيرة، ولم يكونوا تركوا السهل الدمث من القول إلى الحزن الوعر من الفعل، وهذا مالا يفعله عاقل ولا يختاره ذولب، وقد كان قومه قریش خاصة موصوفين برزانة الأحلام، ووفارة العقول... فكيف كان يجوز على قول العرب ومجرى العادة مع وقوع الحاجة ولزوم الضرورة أن يغفلوه، ولا يهتبلوا الفرصة فيه، وأن يضربوا عنه صفحاً، ولا يحوزوا الفلح والظفر فيه، لولا عدم القدرة عليه، والعجز المانع منه، ومعلوم أن رجلاً عاقلاً لو عطش عطشاً شديداً خاف منه الهلاك على نفسه، وبحضرته ماء معروض للشرب، فلم يشربه حتى هلك عطشاً، لحكمنا أنه عاجز عن شربه، غير قادر عليه)^(٣).

(١) هذا قبل النبوة، أما بعدها فإن الأحاديث النبوية تشهد أنه ﷺ أنصح العرب، انظر جامع العلوم والحكم لابن رجب: ص ٣-٥ والنبأ العظيم للدكتور دراز: ص ٩٦.

(٢) انظر ما قاله ابن جرير في تفسيره لآية هود في التحدي: ١٢/١٠، وشرح الأصفهانية لابن تيمية: ص ١٦٥، ١٦٦، والنبوات له: ص ١٦٤.

(٣) بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ص ٢١، ٢٢، =

هذه على وجه الإجمال دلالة القرآن على صدق النبوة، أما تفصيل الكلام في ذلك، وبيان السبب المباشر في عجز العرب عن المعارضة، وهل المثلية المطلوبة منهم مقتصرة على النواحي اللغوية، أم أنها تشمل مافي القرآن من أخبار الغيب وأحكام التشريع والأخلاق والآداب والحكم والمواعظ وغيرها من المعاني التي يعجز عن جمعها أحد من الخلق على نحو مافي القرآن، ففي هذا كلام طويل، وخلاف لا يتسع المقام لذكره فضلاً عن تحقيقه، إلا أن الخلاصة أنه لاخلاف في تعدد الوجوه والدلائل في القرآن على أنه معجز للخلق، وليس من مقدورهم، فبلاغته معجزة، وأخباره معجزة، وأحكامه وشرائعه معجزة، وأخلاقه وآدابه معجزة، وسائر معانيه وعلومه معجزة للعرب ولغيرهم من الإنس والجن، إلا أن التحدي الموجه: هل كان شاملاً لهذه الوجوه كلها^(١)؟ هذا المقام قد وقع فيه خلط بين حقيقتين متباينتين^(٢):

الأولى - أن التحدي الذي جاء في القرآن إنما هو تحدٍ بلفظه ونظمه وبيانه لاغير، فلا يدخل في ذلك إخباره بالغيب، ولاغير ذلك من معانيه.

الثانية - أن إثبات النبوة بالقرآن وإثبات تنزيله من عند الله لايتوقف على كونه معجزاً في لفظه، بدليل أن التوراة والإنجيل والزبور - مع كونها ليست معجزة بألفاظها كماعجاز القرآن - متضمنة لكثير من الوجوه الدالة على نبوة من أوحيت إليهم، وأنها من كلام الله.

= وانظر كلاماً نحو هذا في بدائع الفوائد لابن القيم: ١٣٥/٤ و«النبا العظيم» للدكتور دراز: ص ٨٩.

(١) انظر تحقيق هذه المسألة للأستاذ محمود شاكراً في تقديمه لكتاب الظاهرة

القرآنية لمالك بن نبي: ص ٢٦ - ٣١.

(٢) انظر الظاهرة القرآنية: ص ٢٨.

وإذا كان النبي ﷺ في أوائل دعوته إنما نزل عليه قليل من القرآن ومع ذلك كان هذا القليل هو برهان نبوته؛ فإن هذا يدل على أن قليل القرآن؛ وكثيره؛ أو كله سواء في إثبات النبوة وقيام الحجة بها على من سمعه، وأن الوجه في ذلك إنما هو وجه البيان والنظم، فإذا أقرروا أنه كلام رب العالمين بهذا الدليل كانوا مطالبين بأن يؤمنوا بأن ما جاء فيه من المعاني حق لا ريب فيه، يقول محمود شاكر: (وإذن فإقرارهم من وجه النظم والبيان أن هذا القرآن كلام رب العالمين دليل يطالبهم بالإقرار بصحة ما جاء فيه..)

أما صحة ما جاء فيه؛ فليست هي الدليل الذي يطالبهم بالإقرار بأن نظم القرآن وبيانه مبين لنظم البشر وبيانهم، وأنه بهذا من كلام رب العالمين^(١).

وبهذا التحقيق يظهر لنا أن مصطلح «إعجاز القرآن» قد وقع فيه إجمال، فقد يطلق على التحدي الذي وجهه الله - تعالى - في القرآن إلى المكذبين من قريش والعرب، وهذا دون شك محصور في الناحية اللفظية البيانية، إذ هي القدر المشترك بين سائر آيات القرآن وسوره، لا تختص به سورة عن سورة، ولا آية عن آية، وعجز فصحاء العرب وبلغائهم دليل على عجز غيرهم من معاصريهم ومن جاء بعدهم ممن هو دونهم في الفصاحة والبيان من باب أولى، كما قد يطلق «إعجاز القرآن» على وجوه دلالاته على النبوة المحمدية، من حيث إنه حوى معاني يعجز عنها محمد وغيره من الإنس والجن، وفي بيان هذه المعاني توسع العلماء وأطنبوا، وذكروها على أنها أنواع لإعجاز القرآن، وجعلوها شرحاً وبيانا لآيات التحدي، مع أنها - كما ظهر لنا مما سبق - لا تلازم بينها وبين إثبات أن القرآن كلام الله، حتى تجعل

(١) الظاهرة القرآنية: ٢٨، من مقدمة محمود شاكر.

دليلاً عليه، إذ يمكن أن يوحى الله - تعالى - هذه المعاني إلى نبيه فيبينها للناس بكلامه هو، وبلفظه هو، أو أنها تكون من كلام الله - تعالى - لكن دونما إعجاز بياني، كما هو شأن الأحاديث القدسية، وكما هو شأن التوراة والإنجيل، وحينئذ تكون دلالتها على النبوة من جهة الهداية، كما سبق بيانه في آية القصص، فلا اختصاص للقرآن حينئذ بهذا النوع من الإعجاز من بين الكتب الإلهية.

وبهذا البيان أيضاً يُعلم صواب من تكلم من العلماء في بيان وجوه إعجاز القرآن، ودلالته على النبوة^(١)، كما حكى الخطابي في رسالته في بيان إعجاز القرآن^(٢)، حيث ذكر قول من قال بالصرقة، ووصفه بأنه قريب، إلا أنه ضعفه، وسيأتي الكلام عليه، وذكر قول من قال إنه معجز لما تضمنه من أنباء الغيب المستقبل، ومع تأكيده على أن هذا من أنواع إعجازه، إلا أنه ضعفه بكونه ليس موجوداً في كل سورة من القرآن، فهو بذلك يريد اختيار الوجه الذي وقع به التحدي، ثم ذكر القول بأن الإعجاز حاصل من جهة البلاغة، وأن عليه أكثر علماء أهل النظر، إلا أنه يعرض لهم فيما اختاروه إشكال من جهة تحديد هذه البلاغة التي اختص بها القرآن، والمعنى الذي تميزت به عن سائر أنواع الكلام البليغ، ثم انتقدهم الخطابي بأنهم أحالوا في بيان هذا الإشكال على إيهام، وذكروا مالا مقلع فيه، ثم ذكر هو أن من أسباب الإعجاز البلاغي في القرآن: جمعه بين وصفي الفخامة والعدوبة، فهما وصفان إذا انفردا كانا متضادين، (لأن العدوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة تعالجان نوعاً من الوعورة، فكان اجتماع الأمرين في نظم القرآن مع نبوء كل واحد منهما عن الآخر فضيلةً خُص

(١) انظر مثلاً الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني: ٣٥٠/١، ٣٥١.

(٢) انظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ص ٢٢ - ٢٤، ٧٠.

بها القرآن^(١) كما ذكر أن سبب تعذر مثل ذلك على البشر: عدم إحاطتهم بجميع أسماء اللغة العربية وألفاظها.

ثم ذكر أن الكلام إنما يقوم بثلاثة أشياء: (لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور فيه في غاية الشرف والفضيلة... وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام، فأما أن توجد مجموعة في نوع واحد، فلم توجد إلا في كلام العليم القدير، الذي أحاط بكل شيء علما، وأحصى كل شيء عددا. فتفهم الآن واعلم أن القرآن إنما صار معجزا؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمنا أصح المعاني^(٢). ثم ذكر الخطابي في آخر رسالته وجها آخر لإعجاز القرآن، ذهب عنه الناس فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ من آحادهم، ألا وهو صنيعه بالقلوب، وتأثيره في النفوس^(٣).

وهكذا نرى أن الخطابي - رحمه الله تعالى - لم يجعل الجانب المعنوي من الإعجاز بمعزل عن التحدي، بل اعتبره ثالث ثلاثة أسس يقوم الإعجاز البلاغي على اجتماعها في الكلام، إلا أن الأصل فيها الجانب البياني، والجانب المعنوي مرجح على سبيل التبع والانضمام. وكذلك وصف الرازي تنوع وجوه دلالة القرآن على النبوة بأنه اختلاف في وجه إعجازه فقال: (اختلف الناس في الوجه الذي لأجله كان القرآن معجزا، فقال بعضهم: هو الفصاحة، وقال بعضهم: هو الأسلوب، وقال ثالث: هو عدم التناقض، وقال رابع: هو اشتماله على العلوم الكثيرة، وقال خامس: هو الصرف، وقال سادس: هو

(١) ثلاث رسائل في الإعجاز: ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٧.

(٣) انظر المرجع السابق: ص ٧٠.

اشتماله على الإخبار عن الغيوب^(١).

ثم اختار هو القول الأول، محتجاً بوصف السور المطلوبة في التحدي بأنها مفتريات، كما نصّت على ذلك آية سورة هود، إذ لو كان وجه الإعجاز هو كثرة العلوم أو الإخبار عن الغيب أو عدم التناقض لم يكن لوصفها بذلك معنى، أما على القول بالفصاحة فإن ذلك يصح؛ لأن الفصاحة لا يشترط فيها صدق الكلام.

فهذا الخلاف الذي حكاه الرازي يزول عند تفصيل المراد بالإعجاز على نحو ما ذكر سابقاً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (والقرآن مما يعلم الناس عربهم وعجمهم أنه لم يوجد له نظير، مع حرص العرب وغير العرب على معارضته، فلفظه ونظمه آية، وإخباره بالغيوب آية، وأمره ونهيه آية، وإذا ترجم بغير العربية كانت معانيه آية، كل ذلك لا يوجد له نظير في العالم)^(٢). وقال أيضاً: (كل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن هو حجة على إعجازه، ولاتناقض في ذلك، بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له)^(٣).

وذكر ابن الوزير اليماني أن وجوه إعجاز القرآن ثلاثة:
الأول - بلاغته وأسلوبه.

الثاني - ما اشتمل عليه من أنباء الغيب.

الثالث - ما اشتمل عليه من المنع من المفساد والأمر بالمصالح، والأخبار الصادقة والأحكام العادلة.

وقد استنبط هذه الوجوه الثلاثة من قوله - تعالى - عن القرآن:

(١) مفاتيح الغيب: ١٧/١٩٥.

(٢) النبوات: ص ١٦٤.

(٣) الجواب الصحيح: ٥/٤٢٩.

﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ (١) ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٢) ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ﴾ (٣). فالأول أشار إليه قوله - تعالى -: ﴿وَمَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (١)، والثاني أشار إليه قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ﴾ (٢)، والثالث أشار إليه بقوله: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ﴾؛ لأن الشياطين لا يصدر منهم مافيه إرشاد إلى الخير والمنع من الشر (٢).

وذكر ابن الوزير أنه لم يعلم من سبقه للوجه الثالث، وأنه نبهه إليه قوله - تعالى -: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ (٣)، قال: (لأن كتاب موسى - عليه السلام - غير معجز من جهة البلاغة... ولكنهم يعلمون جملةً بالتواتر: أنه مشتمل على المنع من المفساد والأمر بالمصالح، وهذا لا يكون من شيطان؛ لأنه نقض قصده) (٤).

وما ذكره ابن الوزير هنا في الوجه الأخير، واستنباطه ذلك من آية الشعراء والأنعام، يؤكد ماسبق ذكره من دلالة القرآن على النبوة من جهة الهداية، وفي ذلك يقول ابن تيمية:

(ومن تدبر ماصنفه جميع العقلاء في العلوم الإلهية والحلقة والسياسية وجد بينه وبين ماجاء في الكتب الإلهية: التوراة والإنجيل والزيور وصحف الأنبياء، وجد بين ذلك وبين القرآن من التفاوت أعظم مما بين لفظه ونظمه وبين سائر ألفاظ العرب ونظمهم، فالإعجاز في معناه أعظم وأكثر من الإعجاز في لفظه، وجميع عقلاء الأمم عاجزون عن الإتيان بمثل معانيه، أعظم من عجز العرب عن الإتيان

(١) سورة الشعراء: ٢١٠ - ٢١٢.

(٢) انظر العواصم والقواصم: ٢٠٤/١.

(٣) سورة الأنعام: ٩١.

(٤) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ٢٠٤/١ وما ذكر أنه لم

يعلم من سبقه إليه ابن تيمية، كما في الجواب الصحيح:

٣٤٩/٥ - ٣٥٠.

بمثل لفظه^(١).

ومن الوجوه التي ذكرت لإعجاز القرآن: القول بأن الله - تعالى - صرف همم العرب ودواعيهم عن معارضته، مع كونها من مقدورهم. ورغم أن هذا القول لا يعطل الدلالة العقلية للقرآن على صحة النبوة، بل هي قائمة تامة حتى على القول به - إذ هو على هذا القول آية ظاهرة باهرة تدل على صدق الرسول دلالة حسية كغيرها من آيات الأنبياء، كما لو أن الله - تعالى - جعل معجزة نبي من الأنبياء أن يحرك يده أو رجله ولا يستطيع ذلك غيره من الناس، دونما آفة في جوارحهم، لكانت تلك آية عظيمة دالة على نبوته^(٢) - إلا أن القول بها ينزل بإعجاز القرآن من مرتبة الإعجاز الذاتي إلى مرتبة الإعجاز الخارجي، وشتان بين المنزلتين.

ولهذا أنكر أهل السنة القول بالصرقة^(٣)، بل إن المعتزلة الذين صدّروا هذا القول منهم من خالف في ذلك كالجاحظ^(٤)، مع كونه تلميذاً للنظام، الذي ذكر أنه أول من قال بهذا القول، وألف في ذلك كتابه (نظم القرآن) مخالفاً به رأي شيخه^(٥)، وكالقاضي عبد الجبار الهمداني^(٦) المعتزلي، ومنهم من عدّه وجهاً من وجوه الإعجاز

(١) الجواب الصحيح: ٤٣٤/٥.

(٢) انظر بيان إعجاز القرآن للخطابي: ص ٢٣.

(٣) انظر تفسير ابن كثير: ٦٥/١.

(٤) هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ، من أئمة المعتزلة، كان عالماً بالأدب، فصيحاً بليغاً مصنفًا في فنون العلم، توفي سنة: ٢٥٥هـ. انظر معجم الأدباء لياقوت: ٧٤/١٦، ونزهة الألباء لابن الأنباري: ص ١٤٨.

(٥) انظر الإعجاز البياني لبنت الشاطيء: ص ٨٣.

(٦) انظر المغني: ٣٢٢/١٦.

كالرمانى^(١)، إلا أنه لم يحصر الإعجاز فيه.

ومن أهل السنة من يجعل القول بالصرقة مقبولا على سبيل التنزل مع الخصم، بمعنى أنه حتى على القول به فإن دلالة على صحة النبوة صحيحة ثابتة، وإلا فالمقطوع به أنه قول باطل، أو على الأقل غير مرضي كما عبّر ابن كثير^(٢)، وقد مرت عبارة الخطابي اللينة في التعبير عن ضعف هذا القول، حيث وصفه بأنه قريب إلا أنه مرجوح.

يقول ابن تيمية: (من أضعف الأقوال قول من يقول من أهل الكلام إنه معجز بصرف الدواعي، مع تمام الموجب لها، أو بسلب القدرة التامة، أو بسلبهم القدرة المعتادة في مثله سلبا عاما، مثل قوله - تعالى - لذكرى: ﴿أَيُّتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾^(٣)، ... فإن هذا يقال على سبيل التقدير والتنزيل، وهو أنه إذا قُدر أن هذا الكلام يقدر الناس على الإتيان بمثله، فامتناعهم جميعهم عن هذه المعارضة مع قيام الدواعي العظيمة إلى المعارضة من أبلغ الآيات المخارقة للعادات... الخ)^(٤).

وممن نصر القول بالصرقة، وجعله وجه إعجاز القرآن ابن حزم^(٥)، مع أنه يقول في ترجيح أن المعجز من القرآن هو النظم والمعنى معاً: (وقال سائر أهل الإسلام: بل كلا الأمرين، نظمه ومافيه من الإخبار

(١) انظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ص ١١٠. والرمانى هو أبو الحسن علي بن عيسى بن عبدالله، من كبار النحويين، كان متفنا في اللغة والفقه والاعتزال والمنطق، توفي سنة ٣٨٤هـ. انظر نزهة الألباء: ص ٢٣٣ - ٢٣٥.

(٢) انظر تفسير القرآن العظيم: ٦٥/١.

(٣) سورة مريم: ١٠.

(٤) الجواب الصحيح: ٤٣١/٥.

(٥) انظر الفصل: ٢٧/٣.

بالغيوب، وهذا هو الحق الذي ماخالفه فهو باطل^(١) فكأنه يجعل هذا هو المتحدى به، والصرفة السبب المباشر للعجز عن المعارضة.

وعلى كل حال فالأدلة الموجبة لرد هذا القول كثيرة منها:

(١) ما ذكره الرازي من أنه (لو كان الوجه في كون القرآن معجزاً هو الصرف لكان دلالة الكلام الركيك النازل في الفصاحة على هذا المطلوب أوكد من دلالة الكلام العالي في الفصاحة)^(٢).

(٢) أنه ينزل برتبة الإعجاز القرآني كما تقدم.

(٣) أنه لا دليل عليه أصلاً، بل هو قول مبتدع.

(٤) أن من العرب من عارض القرآن كمسيلمة وغيره، وإن كان نادراً، فدل على عدم الصرف.

وبعد، فهذا على وجه الإجمال والإيجاز الشديد عرض سريع لقضية إعجاز القرآن، ذكرت منها ما رأيته كافياً لبيان الدلالة العقلية المستقلة لإعجاز القرآن على النبوة، وإلا فهي قضية واسعة ربما احتملت رسالة كاملة.

ولنختم هذا المبحث بذكر مالا يد منه لتمامه، من الشبه الواردة على هذا الدليل الأعظم من دلائل النبوة، مع الرد عليها وتفنيدها.

وقد كفانا مؤونة ذلك بما لا مزيد عليه الدكتور محمد عبدالله دراز - رحمه الله - في كتابه «النبا العظيم»، حيث استقصى ما يمكن أن يتعلق به المكذبون من شبه لإسقاط دلالة الإعجاز، وكرّر عليها بالنقض، في غاية من القوة والدقة.

وقد ذكر أن شبههم في ذلك لاتعدو ستة وجوه.

(١) الفصل: ٢٦/٣.

(٢) تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): ١٧/١٩٥.

- ١ - أن يزعموا أنهم على ذلك قادرون.
 - ٢ - أنهم علموا من أنفسهم العجز، لكن لم يقرّوا بعمومه عليهم وعلى غيرهم.
 - ٣ - أن يقرّوا بأنه لم يعارض القرآن أحد، إلا أنهم ينكرون أن سبب ذلك عجزهم.
 - ٤ - أن يقرّوا بعجز الناس عنه، لكن ينكرون أن يكون سر ذلك بلاغته وفصاحته.
 - ٥ - أن يقرّوا بإعجاز القرآن لسائر الخلق، عدا من جاء به.
 - ٦ - أن يردوا هذه الدلالة لعجزهم عن معرفة أسرار الإعجاز وأسبابه^(١).
- ثم نقض هذه الوجوه واحدًا واحدًا بما أُورد خلاصته على الترتيب فيما يلي:

١ - هذا الزعم ليس بجديد، وقد ذكره القرآن عن الكفار، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا نُنَادُوا عَلَيْهِمْ أَنْ يُخْرِجُوا كِتَابَ اللَّهِ قَالُوا هَذَا هَدْيٌ مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٢) ومع ذلك لم يتقدموا بمحاولة تذكر، إلا ما ذكر عن مسيلمة وأمثاله من الهذيان، وهو إنما كان يقتبس من القرآن مع تبديل بعض الألفاظ، يقول الدكتور دراز: (وإن في التاريخ لعبراً تؤثر من أناس حاولوا مثل هذه المحاولة، فجاءوا في معارضة القرآن بكلام لا يشبه القرآن ولا يشبه كلام أنفسهم، بل نزلوا به إلى ضرب من السخف والتفاهة بادّ عواره، باقي عاره وشناره، فمنهم عاقل استحيا أن يتم تجربته، فحطم قلمه ومزق صحيفته،

(١) انظر النبأ العظيم ص ٨٠، ومابعدا وقد اختصرت كلامه مع شيء من التصرف.

(٢) سورة الأنفال: ٣١.

ومنهم ماكر وجد الناس في زمنه أعقل من أن تروج فيهم سخافاته،
فطوى صُحفه وأخفاها إلى حين، ومنهم طائش برز بها إلى الناس،
فكان سخرية للساخرين ومثلاً للآخرين^(١).

ومن كان عنده وسواس أنه يقدر عليه، فدواؤه أن ينظر في أساليب
العرب حتى تستحكم عنده ملكة النقد البياني، وتستبين له طريق الحكم
في مراتب الكلام، ثم ينظر في القرآن بعد ذلك، فإنه كلما زاد بصره
بأسرار اللغة زادت معرفته بقدر نفسه.

٢ - وأما زعمهم عدم عموم الإعجاز فجوابه أن يقال: ﴿فَسْتَلُوا
أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، ارجعوا إلى أدبائكم وأعظمكم
فصاحة وبيانا، ثم سلوهم هل يقدرّون على مثل القرآن، فإن ادعوا
ذلك، فجوابهم ماسبق ذكره في جواب الشبهة السابقة، وإن أقروا
بالعجز قامت الحجة بهم على غيرهم. ويُجاب على ذلك أيضا بشهادة
التاريخ أن أحدا لم يرفع رأسه لمعارضة القرآن دهرًا ما، لا في عصر
نزوله ولا بعده، مع أن عصر نزوله هو أزهى عصور البيان العربي،
فيكون عجز أهله دالًّا على عجز من بعدهم من باب أولى، هذا مع
كون الأوائل قد ووجهوا بالتحدي، وتُذبوا إلى المعارضة، وهم أهل
الأنفة والخصومة واللدد، الحريصون على تكذيب محمد، ثم هم بعد
ذلك لا ينتدبون لمعارضته، فلا أعظم من هذا دلالة على عموم العجز
والإعجاز^(٣).

٣ - أما إنكار أن يكون سبب ترك المعارضة العجز فيقال في رده:

الفروض التي يمكن أن يعلل بها سكوتهم عن المعارضة هي:

(١) النبأ العظيم: ص ٨٢.

(٢) سورة النحل: ٤٣.

(٣) انظر النبأ العظيم: ص ٨٣ - ٨٥.

أ - عدم توفر البواعث إلى ذلك .

ب - أنهم لم يكثرثوا له ولم يكن شغلهم الشاغل ، فأعرضوا عنه استصغاراً لشأنه .

ج - أن يكون عرض عارض لهم عطلهم عن ذلك ، مع توجه إرادتهم إليه^(١) .

وهذه الفروض يُعلم بطلانها عند أدنى تأمل .

أما الأول : فإن القرآن قد أعاد وثني قضية التحدي ، وقرّعه على عجزهم عن ذلك ، وفي ذلك مايكفي لإثارة حفيظة الجبان ، وإشغال همته للدفاع عن نفسه ، فكيف الأمر بمن كان مجبوراً على الأنفة والحمية كما هو حال العرب ؟ بل كيف إذا كان الأمر الذي تتحداه به هو صناعته التي يفاخر بها ؟ بل كيف لو كان مع ذلك يُرمى بسفاهة الرأي وضلال المعتقد؟^(٢) .

وأما الثاني : فالواقع يشهد بخلافه ، فإنهم لم ينصرفوا عنه البتة ، بل كان شغلهم الشاغل ، وهمهم الناصب ، حتى إنهم لم يدعوا وسيلة لمقاومته إلا توسلوا بها ، ترغيباً وترهييباً ، باللين والشدّة ، باللسان واللسان ، فكيف يقول عاقل بعد هذا إنهم كانوا في شغل عن القرآن وقلة عناية بشأنه ؟ مع أنه كان يمكنهم أن يستريحوا من عناد هذه المقاومة المكلفة لهم أشد الكلفة وأن يُسكتوه بمعارضتهم هذا الكلام الذي يتحداهم به^(٣) .

وأما الثالث : فهو القول بالصرفة ، ولو صح لما استبان إلا بعد أن يسيطوا ألسنتهم ، ويجربوا قدرتهم ، إذ لا يمكن أن يحسوا بزوال

(١) انظر النبأ العظيم : ص ٨٦ .

(٢) انظر المرجع السابق : ص ٨٦ .

(٣) انظر المرجع السابق : ص ٨٧ .

قدرتهم إلا بعد المحاولة والتجربة، وهم لم يحاولوا ولم يجربوا، فكان ذلك دليلاً على بأسهم الطبيعي من أنفسهم، وعلى شعورهم بأن عجزهم عنه عجز فطري عتيد، كعجزهم عن إزالة الجبال، وعن تناول نجوم السماء، وأنهم كانوا في غنى بهذا العلم الضروري عن طلب الدليل عليه بالمحاولات والتجارب.

على أنه لو صح هذا القول لكان عجب الناس إذا متوجهاً إلى أنفسهم: كيف عجزوا عنه وهو في مستوى كلامهم، كيف عيوا به وهو منهم على طرف ألستهم؟ أو لرجعوا إلى نتاجهم القديم، فأتوا منه بما يضاهي القرآن، وتقدموا به للتحدي؛ فإنه كان مشحوناً بالدعوة إلى ما دعا إليه القرآن، كما كان في كلام الحنفاء من فحول الخطباء والشعراء، كقس ابن ساعدة^(١) وأمية بن أبي الصلت^(٢) وغيرهما.

ولكنهم لم يجيئوا بقديم ولا جديد، بل كان القرآن مثار عجبهم وإعجابهم، حتى إنهم ليخرون سجداً عند سماعه، قبل أن يتمهلوا للموازنة بينه وبين فصيح كلامهم، بل منهم من لا يستطيع أن يكتم ما في نفسه، فيقول معترفاً: ما هذا بقول بشر^(٣).

٤ - أما إنكار أن يكون سر الإعجاز في فصاحته وبيانه فلا يقول

(١) هو قس بن ساعدة بن جذامة بن زفر بن إياد بن نزار الإيادي، البلغ الخطيب المشهور، أول من آمن بالبعث من أهل الجاهلية، كانت العرب تعظمه، ذكروا أنه عُمّر دهرًا طويلاً، مات قبل البعثة، وروي أن النبي ﷺ - ترحم عليه. انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني: ٢٦٤، ٢٦٥.

(٢) الثقيفي، الشاعر المشهور، امتنع عن الإسلام حسداً للنبي ﷺ، ورثى المشركين الذين قتلوا بيد، ومات كافراً باتفاق، سنة ٩ هـ فيما يقال، انظر الإصابة لابن حجر: ١٣٤/١، ١٣٥.

(٣) انظر النبأ العظيم للدكتور دراز: ص ٨٩.

به إلا من لم يرزق قوة الفصل بين درجات الكلام، ومعرفة أنه ليس بكلام عربي ككل كلام عربي، وأن الناحية اللغوية البيانية جديرة بأن تتفاوت فيها القوى، نازلةً إلى حد العجز، أو صاعدةً إلى حد الإعجاز.

فمن كان هذا سبيله فعليه أن يأخذ حكمه مسلماً عن أهله، ويقنع فيه بشهادة العارفين به، وليأخذ عبرة في ذلك من قصة الوليد بن المغيرة^(١) وسماعه القرآن من رسول الله ﷺ^(٢).

٥ - أما زعمهم إمكان أن يكون معجزاً للجميع عدا محمداً ﷺ^(٣)، بمعنى أنه أسلوب خاص به، كما أن غيره يختص بأسلوبه؟ فجوابه: أنه لا يلزم من التحدي بالقرآن أن يؤتى بنفس صورته الكلامية، وإنما المطلوب كلامٌ أيًا كان نمطه ومنهاجه، على النحو الذي يُحْسِنه المتكلم أيًا كانت فطرته ومزاجه، بحيث إذا قيس مع القرآن بمقياس الفضيلة البيانية حاذاه أو قاربه في ذلك المقياس وإن كان على غير صورته الخاصة^(٤)، وهذا هو القدر الذي فيه يتنافس البلغاء، وفيه يتماثلون أو يتقاربون، وذلك غير المعارض والصور المعينة التي لا بد من الاختلاف فيها بين متكلم ومتكلم.

(١) هو الوليد بن المغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم، أبو عبد شمس، من قضاة العرب في الجاهلية، ومن زعماء قريش، نزل فيه قوله - تعالى -: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾، الآيات ١١ - ٣٠ من سورة المدثر، وقصة سماعه القرآن من النبي ﷺ، في تفسير ابن جرير الطبري: ١٥٦/٢٩. هلك في السنة الأولى من الهجرة. انظر الأعلام للزركلي: ١٢٢/٨.

(٢) انظر النبأ العظيم: ص ٨٩ - ٩٤.

(٣) سيأتي إن شاء الله - تعالى - في المبحث التالي ردّ القرآن على من زعم أن محمداً افتراه.

(٤) راجع ما قاله الطبري في المراد بالمثلية في قوله - تعالى -: ﴿يُؤَوِّرُ مِنْ مِثْلِهِ﴾، جامع البيان: ١٦٦/١.

وحينئذ إذا فرضنا في المدعوين إلى المعارضة من هو كفؤ وند
لمحمد ﷺ في المقدرة البيانية، أو من هم أكمل منه فيها، أو أنهم
جميعاً دونه في تلك المنزلة؛ فإن الأعلين سيجيئون على وفق سليقتهم
بقول أحسن من قوله، وأما الأنداد فسيجيئون بشيء مثله، وأما من هم
دونه فلن يكبر عليهم أن يقاربوا ويجيئوا بشيء من مثله، وشيء من
هذه المراتب الثلاث لو تم لكان كافياً في رد الحجة وإبطال التحدي^(١).
فإن قيل: بل الواقع أن أحدًا لا يداني محمدًا في بلاغته، وقصورهم
عن معارضة القرآن راجع إلى ذلك.

فجوابه: أن التفاوت الذي كان بين محمد ﷺ وبين فصحاء
العرب لم يكن تفاوتاً خارقاً للعادة، خارجاً عن حدود القدرة البشرية،
وإنما كان شبيهاً بما يكون في العادة بين البليغ والأبليغ، والحسن
والأحسن، وهذا القدر من التفاوت إن حال بينهم وبين أن يجيئوا بمثل
كلامه كله لم يكن ليحول بينهم وبين قطعة واحدة منه، فلو كان القرآن
من كلامه لما أعياهم ذلك اليسير أن يأتوا به، أو بمثله، أو يدانوه^(٢).
فإن قيل: إن مرجع هذا التفاوت هو اختصاص محمد من بين
الناس بفطرة شاذة لاتناسب بينها وبين سائر الفطر في قليل ولا كثير.

فجوابه: أن حقيقة هذا القول إخراج محمد ﷺ من بشريته،
وكان قائله يقول: إن من الإنسان ما ليس بإنسان، أو إن ما يجيء به
هذا الإنسان لا يكون من عمل الإنسان، والواقع أن الطبيعة الإنسانية
العامّة واحدة، فلو كان أسلوب القرآن من عمل صاحبه الإنسان لكان
حريراً أن يجيء بشيء من مثله من كان أشبه بهذا الإنسان مزاجاً،
وأقرب إليه هدياً وسمتاً، ولكان جديراً بأصحابه الذين نزل القرآن بين

(١) انظر النبأ العظيم: ص ٩٤ - ٩٦.

(٢) انظر النبأ العظيم: ص ٩٦، ٩٧.

أظهرهم فقرؤوه وتذوّقوه وتمثلوه أن يدنو أسلوبهم شيئاً فشيئاً من أسلوبه على ماتقضي به غريزة التأسّي، ولكن شيئاً من ذلك كله لم يكن^(١).

٦ - أما العجز عن إدراك إعجاز القرآن، ومعرفة أسرارهِ فجواب ذلك أن يقال: إن كان هذا العجز عن جهل فدواؤه العلم و«إنما شفاء العي السؤال»^(٢)، وقد انتدب العلماء لبيان إعجاز القرآن قديماً وحديثاً، فليُرجع إليهم في هذا، وليُقرأ ما كتبوه، حتى يقف الناظر على روعة البيان القرآني، ويتكشف له سر إعجازه.

وإن كان عن يأس وعدم ملكة فليسهه التقليد في هذا؛ فإن من علم حجة على من لم يعلم، وعجز الفصحاء والبلغاء عن معارضة القرآن، وشهادتهم له بأنه فوق طاقة البشر كل أولئك حجة على الناس أجمعين، والحمد لله رب العالمين^(٣).

(١) انظر المرجع السابق: ص ٩٧ - ١٠٠.

(٢) انظر سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في المجروح يتيمم، (٩٣/١)، برقم (٣٣٦).

(٣) انظر النبأ العظيم: ١٠٠، ١٠١. وسائر ما أوردته من شبهات وردود من ص ٥٥٤ إلى هنا فإنما هو ملخص من هذا الكتاب.

المبحث السابع

الرد على من زعم أن محمدًا ﷺ مفترٍ يعلمه بشر

كل مامضى من أنواع دلائل النبوة ردود على هذا الافتراء، وقد مرّ عند ذكر شبهات المنكرين لإعجاز القرآن أنهم قالوا: ما الذي يؤمننا من أن يكون معجزًا لكل أحد عدا محمدًا، وأن هذا من قبيل الاختصاص بأسلوب معين من الكلام، لا يشارك صاحبه فيه غيره، وذكرنا جواب ذلك باختصار، وهنا نسوق الدلائل القاطعة، على امتناع صدور القرآن عن النبي ﷺ بالذات، وامتناع أن يكون قد تعلمه من بشر. والله - تعالى - قد بين أن من حكّم تفصيل الآيات أن يصير المكذبون إلى هذا القول الظالم، لتتم بذلك حكمة الابتلاء، ويظهر المكذب من المصدق، وذلك في قوله - تعالى -: ﴿وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ أَدْرَسَتْ﴾ (١) وَلِنُبَيِّنَهُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٢﴾

وقد اتهم المشركون النبي ﷺ بهذه الفرية، كما ذكر الله - تعالى - عنهم في قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ (٣) وَقَالُوا اسْطِطِيزُ الْاَوَّلِينَ اَكْتَتَبَهَا فِيْهِ ثَمَلٰى عَلَيْهِ بُعْثَرَةٌ وَاَصِيْلًا ﴿٥﴾ (٣).

فرد الله - تعالى - عليهم في الآية التي تليها بقوله: ﴿قُلْ اَنْزَلَهُ الَّذِي

(١) في هذا الحرف ثلاث قراءات سبعيات: دَرَسَتْ ودارَسَتْ، ودرَسَتْ بمعنى انمحت وتقادم عهدها، واستشهدنا هنا على القراءتين الأوليين. انظر كتاب السبعة لابن مجاهد: ص ٢٦٤.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٥.

(٣) سورة الفرقان: ٤، ٥.

يَعْلَمُ الْغَيْبُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(١)، وهذه إشارة إلى أن مافي القرآن من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله دالٌّ على أن الله - تعالى - هو الذي أنزله^(٢)؛ فإن ذلك ليس في مقدور أحد من البشر، لا محمد ولا غيره، وأهل الملل متفقون على ما دل عليه العقل الصريح من أن الأمور الغيبية المفصلة، لا يؤخذ خبرها قط إلا عن نبي، كموسى ومحمد - عليهما الصلاة والسلام -، وهذا من خصائص الأنبياء دون غيرهم، فإذا كان محمد ﷺ قد أخبر من ذلك بما أخبر به موسى وغيره من الأنبياء - وقد عُرف أن محمدًا لم يتعلم هذا من بشر - كان هذا آية وبرهانا قاطعا على نبوته^(٣).

وسوف يأتي بعد قليل - إن شاء الله تعالى - بيان الطرق التي بها يُعلم أنه ﷺ لم يتعلم من بشر. ومما ردّ الله - تعالى - عليهم به في زعمهم هذا: مافي القرآن من الأحكام والانسجام من جميع الوجوه، وخلوه تماما من التناقض والفساد والاختلاف، سواء في أخباره أو في أحكامه، وذلك ما لا يقدر عليه غير الله - تعالى -، يقول الله - تعالى - منكرًا على المنافقين: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبُيُوتُ الْمُنَافِقِينَ﴾^(٤)، وقد تقدم تفصيل هذا في المبحث السابق.

ومن أعظم ما يدل على بطلان هذه الدعوى: ما ذكره الله - تعالى - من أنه ما كان لمحمد أن يفترى على الله - تعالى - هذه الفرية العظيمة كما زعموا وهي من أظلم الظلم، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ

(١) سورة الفرقان: ٦.

(٢) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٩٨/١٤.

(٣) انظر الجواب الصحيح لابن تيمية: ٣٨٦/٥ - ٣٨٨.

(٤) سورة النساء: ٨٢.

مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿١﴾ - ثم يتركه الله - تعالى - دون أن ينتقم منه، بل يؤيده ويمكن له، وينتقم من أعدائه، كما تقدم بيانه في دلالة التأييد والعاقبة والنصرة ﴿٢﴾.

وقد جاء هذا المعنى في قوله - تعالى -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ إِنِّي افْتَرَيْتُهُ فَلَا تَمْلِكُونَ لِي مِنَ اللَّهِ شَيْئًا هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ كَفَىٰ بِهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٨﴾﴾ ﴿٣﴾، فهو يقول لمكذبيه: إني إذا افتريت القرآن كما هو زعمكم، فإني أعرض نفسي لعذاب الله الأليم، وحينئذ لن تغنوا عني من الله شيئا، ولن تردوا عذابه عني، فكيف أكذب عليه من أجلكم والحال هذه، فأقرار الله - تعالى - لي، وعدم تعذيبه إياي، بل نُصْرَتُهُ وتأييده لي، كل ذلك شهادة منه بصدقي، وكفى بالله شهيدا بيني وبينكم.

وفي هذا المعنى قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿١١﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿١٢﴾ ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿١٣﴾ فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ ﴿١٤﴾﴾ ﴿٤﴾ وقوله - تعالى -: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَاهُ قُلْ إِنِّي افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَائِي وَأَنَا بِرِيءٌ ﴿٣٥﴾﴾ ﴿٥﴾

أما الطرق التي بها يُعلم قطعا انتفاء أن يكون محمد ﷺ تعلم القرآن من أحد من البشر، فكثيرة جدا، أهمها:

١ - أن هذا المعلم المزعوم إن كان من العرب فقد ظهر أنه لم يكن أحد منهم على الدين الذي دعا إليه، وحتى الحنفاء منهم على

(١) سورة الأنعام: ٩٣.

(٢) انظر ص: ٤٩٤ وما بعدها.

(٣) سورة الأحقاف: ٨.

(٤) سورة الحاقة: ٤٤ - ٤٧.

(٥) سورة هود: ٣٥.

ندرتهم إنما كانوا يجتنبون عبادة الأوثان، ويتشككون بفطرتهم فيما كان عليه قومهم من فساد الاعتقاد، دون أن يهتدوا إلى تفصيل أمر الاعتقاد وبيان العلوم الإلهية، على نحو ما أوحى إلى نبينا ﷺ، ولم يدع أحد من المشركين أن محمداً ﷺ قد أخذ القرآن ودينه الجديد من أحد من هؤلاء، لعلمهم التام بقصورهم عن هذا المقام؛ وإنما كان غاية ماتعلقوا به في هذا الباب أن يتهموه بالتعلم على يد غلامين صبيين أعجميين لآل الحضرمي، كانا يصقلان السيوف، اسمهما: يسار، وخير، وكانا يقرآن التوراة بلسانتهما، فمر بهما رسول الله ﷺ وهما يقرآن، فاستغلها المشركون لإثارة الشبهات والشكوك حول النبي ﷺ، والذي ثبت في النقل أنه مر بهما مرة واحدة، لكن لو فرض أنه جالسا عدة مرات فمن أين لهما - كما يقول الدكتور العمري -: (أن يُعلِّما رسول الله ﷺ نظاماً شاملاً ينبثق عن عقيدة مغايرة للنصرانية؟، ثم لماذا انفرد الرسول ﷺ بمعرفة ما عندهما من العلم، وأين مالكتهما ابن الحضرمي من ذلك، وقد آمن برسالة محمد ﷺ، وعنه نُقل الخبر الصحيح بشأن غلاميه النصرانيين، وغني عن القول أن لالعلاقة للغلامين الأعجميين ببلاغة القرآن المعجزة^(١).

وقد نقض الله - تعالى - هذه الشبهة من أصلها، بعد أن حكاها عن المشركين، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّئَلَّا يُكْذَبَ وَإِنِّي إِلَهُهُ أَعْجَبُ وَهَذَا لِسَانٌ عَرِيفٌ مُبِينٌ﴾^(٢).

٢ - أن أهل الكتاب - وهم المتهمون بتعليم النبي ﷺ - يشهدون بخلاف ذلك. ولو صح أنه تعلم منهم لكانوا يخبرون بذلك ويظهرونه، بعد أن قامت العداوة بينهم وبينه، ولو أظهروا ذلك لنقل وعرف،

(١) السيرة النبوية الصحيحة للدكتور أكرم ضياء العمري: ١٦٦/١.

(٢) سورة النحل: ١٠٣.

لتوفر الهمم والدواعي على نقل مثل ذلك.

يقول ابن تيمية: (هاجر [النبي] إلى المدينة وبها خلق كثير من اليهود، لعلهم كانوا بقدر نصف أهلها، وكانوا يسألونه عن الغيوب التي لا يعلمها إلا نبي فيخبرهم بها، فأمن به طائفة من أهل الكتاب وكفرت أخرى، والطائفتان ليس فيهم من يقول: إن هذا تعلمه منا، أو من إخواننا، ولا يقولون له: إنك قرأته في كتبنا، ولو كان شيء من ذلك بينوه وأظهروا كذبه في دعوى النبوة، لاسيما مع ما فعله باليهود من القتل والحصار والجلاء والسبي وغير ذلك. وهذا من أعظم ما تتوافر الهمم والدواعي على نقله^(١)).

أما شهادة أهل الكتاب لنبينا ﷺ فمعلومة متواترة، حتى إن الله - تعالى - قال له: ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أُنزِلْنَا إِلَيْكَ فَسَلِ الَّذِينَ يَفْقَهُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾^(٢)، فأحال من وقع في شك من نبوته على أهل الكتاب؛ فإن كتابهم شاهد على نبوته، ناطق بصفته، مبشّر به وبكتابيه، كما قال - تعالى -: ﴿ وَإِنَّمَا لَفِي زُجُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾^(٣) أَوْ لَرِيكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾^(٤)، وكما قال - تعالى -: ﴿ الَّذِي يَخْذُ مِنْهُمْ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴾^(٥)، وكما قال - تعالى -: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْثَبُ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾^(٦)، وقال: ﴿ الَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْثَبُ مِنْ قَبْلِهِ هُمْ بِهِ يُؤْمِنُونَ ﴾^(٧) ولذا ينال عليهم قالوا آمنا به إنه الحق من ربنا^(٨)، وقد سلط أهل الكتاب يد التحريف على هذه الشهادات

(١) الجواب الصحيح: ٣٩٢/٥ - ٣٩٤، بتصرف.

(٢) سورة يونس: ٩٤.

(٣) سورة الشعراء: ١٩٦، ١٩٧.

(٤) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٥) سورة الأنعام: ١١٤.

(٦) سورة القصص: ٥٢، ٥٣.

الناطقة بعموم نبوة محمد ﷺ، وخانوا ما اتتمنهم الله عليه، فلم يكذب
يبقى منها شيء اليوم، ومع ذلك فقد بقيت إشارات وبشارات تدل
بمجموعها على ما حذفوا، وتفضح ما أسروا وكتموا^(١).

أما من آمن من أهل الكتاب فقد أقر بذلك، وأظهره وبينه، كما
فعل عبدالله بن سلام - رضي الله عنه -، وقد كان حبراً من أحبار
اليهود، ولما قيل له: أخبرنا ببعض صفة رسول الله ﷺ في التوراة
قال: إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ
إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾^(٢) وحرزاً للأمين، أنت عبيد،
سميتك المتوكل، لست بفظ ولا غليظ، ولا سخاب بالأسواق، ولا تجزي
بالسيئة السيئة، ولكن تجزي بالسيئة الحسنة، وتعفو وتغفر، ولن أقبضه
حتى أقيم به الملة العوجاء، فأفتح به أعينا عمياً، وآذاناً صماً، وقلوباً
غلغلاً، بأن يقولوا لا إله إلا الله^(٣).

وكما جاء في صفة إسلام سلمان الفارسي - رضي الله عنه -^(٤).

(١) راجع في ذلك ما كتبه علماء الإسلام كالإعلام للقرطبي: ص ٢٦٣ وما بعدها،
والجواب الصحيح لابن تيمية: ١٩٧/٥ وما بعدها، وإظهار الحق لرحمة الله
الهندي: ص ١٠٧٨ وما بعدها وغيرها، وقد جمعها عبدالوهاب طويلة في
كتاب «ميثاق النبيين» من ص ١٦١ إلى آخر الكتاب.

(٢) سورة الأحزاب: ٤٥.

(٣) الصحيح، كتاب البيوع، باب كراهية السخب في السوق، (٧٤٨/٢) عن
عبدالله بن عمرو بن العاص مسنداً، وعن عبدالله بن سلام معلقاً، حديث:
(٢٠١٨). قال الحافظ بن حجر: (لامانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن
كل منهما). فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٤/٤٠٣.

(٤) انظر المسند: ٤٤١/٥ - ٤٤٤، وطبقات ابن سعد: ٧٥/٤، وقد حسن
إسنادها الدكتور أكرم ضياء العمري كما في السيرة النبوية الصحيحة:
١٢٢/١، حاشية ١.

وكما جاء في حديث هرقل ملك الروم - وقد سبق ذكره - حيث قال في آخره:

(وقد كنت أعلم أنه خارج، لم أكن أظن أنه منكم)^(١).

وكما ذكر في تفسير قوله - تعالى - عن اليهود: ﴿وَكَاثُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، من أنهم كانوا يتوعدون أهل يثرب بأن الأوان قد آن لمبعث نبي، يؤمن به اليهود، ويقاتلونهم معه، فيقتلونهم شر قتله، فكان ذلك سببا لمبادرة الأنصار إلى الإسلام^(٣).

٣ - أن أهل الكتاب كانوا يسألون النبي ﷺ امتحانا له، ليتيقنوا من نبوته، كما روى البخاري بسنده عن أنس أن عبد الله بن سلام سأل النبي ﷺ عندما قدم إلى المدينة عن ثلاث مسائل لا يعلمهن إلا نبي: ما أول أشراط الساعة؟ وما أول طعام يأكله أهل الجنة؟ والولد يتزع إلى أمه تارة وإلى أبيه تارة؟ فأجابه النبي ﷺ^(٤).

وكما روى مسلم بسنده عن ثوبان أن حبرا من أحبار اليهود سأل النبي ﷺ: أين الناس يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات؟ من أول الناس إجازة؟ ماتحتهم حين يدخلون؟ وما غذاؤهم على إثره؟ وما شربهم عليه؟ وسأله عن الولد: كيف يكون ذكرا أو أنثى؟ فأجابه النبي ﷺ عن ذلك كله^(٥).

(١) سبق تخريجه في ص: ٤٣٦.

(٢) سورة البقرة: ٨٩.

(٣) انظر جامع البيان لابن جرير الطبري: ٤١٠/١، والسيرة النبوية الصحيحة لأكرم العمري: ١٢٢/١.

(٤) الصحيح، أحاديث الأنبياء، باب قول الله - تعالى -: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ...﴾، (١٢١١/٣)، رقم (٣١٥١).

(٥) انظر الصحيح، كتاب الحيض باب صفة مني الرجل والمرأة، ٢١١/١، ٢١٢، برقم (٣١٥).

وكما روى أبو داود الطيالسي بسنده عن ابن عباس أن عصابة من اليهود سألت النبي ﷺ عن الطعام الذي حرّمه إسرائيل على نفسه، وعن ماء الرجل: كيف يكون منه الذكر والأنثى؟، وعن حال النبي في النوم، وعن وليه من الملائكة، فأجابهم، فصدقوه ولم يُسلموا؛ لعداوتهم لجبريل - عليه السلام -^(١).

يقول ابن تيمية بعد أن أورد هذه السؤالات:

(ففي هذه الأحاديث أن علماء اليهود كعبدالله بن سلام وغيره كانوا يسألونه عن مسائل يقولون فيها: لا يعلمها إلا نبي، أي ومن تعلمها من الأنبياء، ... فكانوا يمتحنونه بهذه المسائل ليتبين هل يعلمها؟ وإذا كان يعلم ما لا يعلمه إلا نبي كان نبيا.

ومعلوم أن مقصودهم بذلك إنما يتم إذا علموا أنه لم يعلم هذه المسائل من أهل الكتاب ومن تعلم منهم، وإلا فمعلوم أن هذه المسائل كان تعلمها بعض الناس، لكن تعلمها هؤلاء من الأنبياء ...

فلا بد أن يكون هؤلاء السائلون يقطعون بأنه لم يكن يتعلم من أهل الكتاب، وهذا كان بالمدينة، بعد أن أقام بضع عشرة سنة، وانتشر أمره وكذّبه قومه، وحرصوا على إبطال أمره بكل طريق يقدرّون عليه، فلو كان بمكة أو بالمدينة أحد من أهل الكتاب يتعلم منه، أو لقي أحدا من أهل الكتاب في طريقه فتعلم منه، لكان ذلك يقدرّ في مقصود هؤلاء السائلين، وكذلك كان أهل الكتاب يرسلون إلى قريش قومه ليسألوه عن مسائل يمتحنونه بها، فلو لم يكن انتفاء تعلمه من بشر محل إجماع من أهل الكتاب ومن قومه قريش لما كان لسؤالهم إياه وامتحانهم له فائدة)^(٢).

(١) انظر المسند: ص ٣٥٦، ٣٥٧، حديث رقم (٢٧٣١).

(٢) الجواب الصحيح: ٤٠٢/٥، ٤٠٣، بتصرف.

٤ - شهادة من آمن به واتبعه على ذلك؛ فإنهم - كما يقول شيخ الإسلام -: (كانوا خلقا كثيرًا، ومعلوم أن الخلق الكثير الذين اتبعوا شخصًا قد جاء بدين لا يوافقهم عليه أحد، وطلب منهم أن يتبعوه، ويفارقوا دين آبائهم، ويصبروا على عداوة الناس وأذاهم... وهو مع ذلك لم يعط أحدًا منهم مالًا ولا ولاية، بل لم يكن له مال يعطيه، ولا عنده ولاية يوليها، ولا أكره أحدًا ولا بقرصة في جلده، وهو مع ذلك يقول عما يخبرهم به من الغيب: الله أخبرني به، لم يخبرني بذلك بشر، فلو كانوا مع ذلك يعلمون أنه تعلم من بشر لكان هذا مما يقوله بعضهم لبعض، ويمتنع في جبهة بني آدم وفطرتهم أن يعلموا أنه كاذب، وأنه تعلمه من بشر، وليس فيهم من يخبر بذلك، مع أنهم كانوا كثيرين لا يمكن تواطؤهم على الكذب والكتمان، بل ولاداعي يدعوهم إلى ذلك، ويمتنع ألا يعلموا ذلك وهم بطائفة المطلعون على أحواله، وهم يسمعون كلام أعدائه المطلعين على حاله)^(١).

٥ - أن قومه المعادين له الذين هم من أحرص الناس على القدح في نبوته لو علموا أنه تعلم من بشر لطعنوا عليه بذلك وأظهروه؛ فإنهم مع كمال علمهم بحاله يمتنع ألا يعلموا ذلك لو كان، ومع حرصهم على القدح فيه يمتنع أن لا يقدحوا فيه، ويمتنع ألا يظهر ذلك^(٢).

وقد أمر الله - تعالى - نبيه الكريم ﷺ أن يحتج عليهم بأنهم يعلمون حاله، لم يغب عليهم منه شيء، ويعلمون اتصالاته ولقاءاته، وسفراته وعلاقاته، فلو كان في شيء من ذلك ما بيعت على الريبة في أمر هذا العلم الذي أوحى إليه لما توانوا في إظهاره، ولبادروا إلى الاحتجاج به عليه، ولكن شيئًا من ذلك لم يكن البتة، وقد جاء بهذا

(١) الجواب الصحيح: ٣٩٢/٥ [بتصرف].

(٢) انظر المرجع السابق: ٣٢٥/٥.

التوجيه الإلهي في قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ أَوْشَاءَ اللَّهِ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (١).

أنكر عليهم أنهم لا يعقلون هذا البرهان القاطع على أنه ماتعلم من بشر، وما عانا شيئاً من الشعر أو الكهانة، أو دراسة الكتب السابقة، أو مدارس لها، أو تكلف أن يكون نبي هذه الأمة، أو تكلم بهذا الأمر من قبل، أو كان يراوده أن يصلح أحوال العالم، أو غير ذلك مما يشبه أمور النبوة وأحوالها، إنما كان كما وصفه الله - تعالى - بقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ ﴾ (٢)، وقوله : ﴿ مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ ﴾ (٣)، وقوله : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ (٤)، وقومه يعرفون هذا منه غاية المعرفة، فقد عاش فيهم أربعين سنة قبل النبوة، لم يلحظوا فيها عليه أدنى ما يتمسك به، ليكون شبهة حول مفاجأة الوحي له، وحتى مرحلة الإعداد لنزول الوحي، التي هيأ الله - تعالى - نبيه فيها لاستقباله، لم تتجاوز أشهراً معدودة، حُبب إليه فيها الخلاء، وصار يُكثر من التحنث في غار حراء، كما أخبرت بذلك عائشة - رضي الله عنها (٥) - .

ولمعرفة قومه بحالته دلالة أخرى غير انتفاء دراسته على بشر، ألا وهي انتفاء قدرته نفسه على الإتيان بالقرآن من تلقاء نفسه، كما قال لهم لما طلبوا تبديل القرآن ما قاله الله - تعالى - له : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِ نَفْسِي ﴾ (٦)، ثم ذكر برهان ذلك بقول ما قاله الله - تعالى - :

(١) سورة يونس: ١٦.

(٢) سورة يوسف: ٣.

(٣) سورة الشورى: ٥٢.

(٤) سورة الضحى: ٧.

(٥) انظر أول صحيح البخاري: ٤/١، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء

الوحي إلى رسول الله ﷺ، حديث رقم: (٣).

(٦) سورة يونس: ١٥.

﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِ﴾^(١).

ولو كان أتى به من تلقاء نفسه لأمكنه إذا أن يبدله من تلقاء نفسه، حتى يكون ذلك سببا لإيمان قومه، وهو الحريص أشد الحرص على ذلك.

ولو كان أتى به من تلقاء نفسه؛ فإن ذلك ما كان ليكون إلا بعد تدرج طويل؛ وممارسة مكثفة، يجرب فيها قدراته البيانية والعلمية، حتى يصل إلى ما وصل إليه في القرآن - على زعمهم - من قمة البيان الإنساني، المضمّن أكمل أنواع العلم والهداية، وقومه يعلمون من حاله تماما أن شيئا من ذلك لم يكن البتة.

٦ - أن في القرآن العظيم من الأخبار والمعارف ما لم يكن معلوما لأحد من أهل الأرض، لا أهل الكتاب ولا غيرهم، هذا فضلا عن غفلة النبي ﷺ وقومه عنها، كما قال - تعالى -: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾^(٢)، وكما قال - تعالى -: ﴿تِلْكَ مِن أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنَّتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا﴾^(٣)، أما ما لا يعلمه أهل الكتاب مما في القرآن فمثاله كما يقول شيخ الإسلام: (قصة هود^(٤)) وصالح وشعيب، وبعض التفاصيل

(١) سورة يونس: ١٦.

(٢) سورة النساء: ١١٣.

(٣) سورة هود: ٤٩.

(٤) قد روى الطبري بسنده في التفسير (١/٤١٠) عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري عن أشياخ من الأنصار في سبب نزول قوله - تعالى -: ﴿وَكَاذِبِينَ قَبْلَ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أنها نزلت في اليهود؛ كانوا يقولون: إن نبيا الآن مبعثه قد أظلم زمانه، يقتلكم قتل عاد وإرم... إلخ. فهذا الخبر قد يشعر بأن عند أهل الكتاب طرفا من خبر قبيلة عاد الذين بعث قبيهم هود، لكن يظهر لي أن هذا لا يشكل على كلام الشيخ، لأن هذا خرج مخرج المثل، المعبر به عن المبالغة في القتل، وهذا قد يكون مما تلقفه يهود =

في قصة إبراهيم وموسى وعيسى، مثل تكليم المسيح في المهد، ومثل نزول المائدة؛ فإن هذا لا يعرفه أهل الكتاب، ومثل إيمان امرأة فرعون، وغير ذلك، فيمتنع أن يقال: إن هذا تعلمه من أهل الكتاب^(١).
هذا فضلاً عما في القرآن من أحكام وشرائع باهرة، ما كان لأهل الكتاب ولا غيرهم أن يدانوها بعلمهم، فضلاً عن أن يكونوا مصدرها.
هذه بعض الردود القاطعة لشبهة المكذبين، الذين يقولون ما حكاه الله عنهم: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾^(٢)، وقد تقدم ما يرد ذلك في المبحث المتعلق بدلالة أحواله.

= الجزيرة عن العرب، كما أن سماعهم بخبر عاد لا يلزم منه العلم باسم نبيهم وخبره مع قومه، وقد يكون هذا أيضاً من تعبير بعض الرواة، حكاه بالمعنى عن أهل الكتاب؛ فإن للقصة روايات كثيرة خالية من ذكر عاد وإرم، أما معرفة عرب الجاهلية بقصة صالح فيشهد لها قول زهير في معلقته:

فتتج لكم غلمان أشأم كلهم

كأحمر عادٍ ثم ترضع فتفطم

فإن أحمر عاد المذكور هو قدار بن سالف، عاقر الناقة، وعاد في هذا البيت هي عاد الثانية، وهي قبيلة ثمود الذين بعث فيهم صالح - عليه السلام -.
انظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري: ص ٢٦٩.
وشرح القصائد المشهورات لابن النحاس: ١١٤/١.

(١) الجواب الصحيح: ٣٨٨/٥.

(٢) سورة النحل: ١٠٣.

الفصل السادس

أدلة البعث والجزاء

مقدمة

الإيمان باليوم الآخر هو الركن الخامس من أركان الإيمان، كما جاء في حديث جبريل المشهور^(١)، ويتضمن الإيمان به: الإيمان بمسائل غيبية كثيرة، أغلبها سمعي لاسبيل للعقل إلى معرفته إلا من جهة الوحي، وإنما يستند عقلاً إلى دلائل النبوة، وذاك مثل النفخ في الصور، وصفة النشر، والحشر، والشفاعة، والصراط، والجنة والنار، وتفاصيل ذلك كله، وغيره مما جاء في الكتاب العزيز وصحيح السنة، وأورده العلماء في مصنفاتهم الاعتقادية في الأبواب المتعلقة بالإيمان باليوم الآخر.

إلا أن هناك مسألتين أساسيتين هما الأصل الأهم في هذا الباب، جاء الاستدلال العقلي عليهما مؤكّداً في القرآن والسنة مرة بعد مرة، هما:

إمكان البعث في ذاته، وعدم امتناعه عقلاً، ودخوله تحت قدرة الله - تعالى - الشاملة.

وضرورة الجزاء، وامتناع انتفائه، بمقتضى حكمة الله التامة وعذله. وكونهما الأهم في هذا الباب هو من حيث إثباتهما؛ والاستدلال

(١) انظر صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان...، (٤٦/١، ٤٧)، حديث رقم: (٨).

لهما، فإن غيرهما من السمعيات منبئ عليهما، أما من حيث اعتقادهما والإيمان بهما: فيستويان في ذلك مع سائر ما أخبر به الوحيان دون تفصيل إلى سمعي مهم، وعقلي أهم، والله أعلم.

وفي هذا الفصل نعرض استدلال القرآن والسنة عقلا لهذين الأصلين من أصول الإيمان باليوم الآخر، وذلك في مبحثين:

الأول - أدلة البعث.

الثاني - أدلة الجزاء.

المبحث الأول

أدلة إمكان البعث وقدره الرب عليه

البعث في اللغة: الإثارة، يقال بعثت الناقة إذا أثرتها^(١)، وفي الاصطلاح الشرعي: إثارة الناس من قبورهم يوم القيامة، وإعادة موتهم للحساب والجزاء.

والإمكان هو عدم اقتضاء الشيء الوجود والعدم لذاته^(٢). أما القدرة فهي الصفة التي تمكن الحي من الفعل وتركه بالإرادة^(٣).

والمستدل عليه هنا أمران:

الأول - إمكان البعث في ذاته، وعدم امتناعه، الثاني - قدرة الرب - تعالى - عليه، وهذا قدر زائد على مجرد الإمكان، ويتطلب دلالة مستقلة، والقرآن استدل عقلاً على الأمرين.

أما وجوب وقوع البعث لامحالة؛ فإنما يُعلم من جهة السمع، إذ غاية ما يدل عليه العقل في مثل هذا: الإمكان وعدم الامتناع، وإن كان ما سيأتي في المبحث الثاني من دلالة العقل على ضرورة الجزاء الأخروي، قد يدل على ذلك دلالة التزام.

وإنما قلنا: إن ذلك قد يدل، دون قطع؛ لأن العقل لا يمنع حصول الجزاء دون البعث، كأن يكون في القبور، أو الدنيا، وإن كان

(١) انظر معجم مقاييس اللغة: ٢٦٦/١. مادة (بعث).

(٢) انظر التعريفات للجرجاني: ص ٣٦.

(٣) انظر المرجع السابق: ص ١٧٣.

السمع يمنع ذلك .

والله - سبحانه وتعالى - لما بين في كتابه إمكان البعث عقلاً لم يكتف ببيان إمكانه في الذهن؛ فإن ذلك غير كاف في حصول الإمكان الخارجي، بل بين انتفاء امتناعه في الخارج بما نبه إليه من وجوده، أو وجود نظائره، أو وجود ما هو أولى بالوجود منه .

وذلك أن الإمكان الذهني حقيقته: عدم العلم بالامتناع، وهذا لا يستلزم العلم بإمكان وقوعه خارج الذهن، إذ قد يكون الشيء ممتنعاً في الخارج ولو لغيره، وإن لم يعلم الذهن امتناعه في ذاته، فيبقى الشيء في الذهن غير معلوم الامتناع ولا معلوم الإمكان الخارجي، وهذا هو الإمكان الذهني، وهو غير كاف في إقامة الدلالة على البعث، وبذلك نعلم فضل طريقة القرآن على ما يذكره بعض المتكلمين^(١)، من إثبات الإمكان الخارجي بمجرد الإمكان الذهني وعدم العلم بالامتناع؛ لأنه كما يقولون: لو قدر وجوده لم يلزم من ذلك محال؛ فإن الشأن في هذه المقدمة، فمن أين يُعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال؟ ولا ينفع ما يحتج به بعضهم بأننا لانعلم امتناعه كما نعلم امتناع الأمور الظاهر امتناعها، كاجتماع النقيضين؛ فإن القضايا تتفاوت في الجلاء والخفاء لتفاوت تصورها، كما تتفاوت لتفاوت الأذهان، وذلك لا يقدح في كونها ضرورية، ولا يوجب أن مالم يظهر امتناعه يكون ممكناً؛ لأن الشيء قد يكون ممتنعاً لأمر خفية لازمة له، فمالم يُعلم انتفاء تلك اللوازم، أو عدم لزومها لا يمكن الجزم بإمكانه^(٢).

(١) انظر مثلاً المحصل للرازي: ص ٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل: ٣٠/١ - ٣٢، ومنهاج السنة: ٣٧٠/١،

ومابعداها، والرد على المنطقيين: ص ٣١٨، ومابعداها، ومجموع الفتاوى:

٣/ ٢٩٨ - ٣٠٠.

والطرق التي بها يُعلم الإمكان الخارجي للبعث ثلاثة كما تقدم:

الأول - إثبات إمكان البعث بدلالة وقوعه.

الثاني - إثباته بدلالة وقوع نظيره.

الثالث - إثباته بدلالة وقوع ما يكون البعث أولى بالوقوع منه.

وإلى هذه الطرق مرجع الأدلة المستخدمة في الكتاب، والستة لإثبات البعث، كما أن نظائر هذه الطرق مستخدم لإثبات قدرة الرب - تبارك وتعالى - على البعث والإنشاز.

والنصوص العقلية دلت على المطلبين معًا لتلازمهما، فما دل على الإمكان دل على القدرة، وما دل على القدرة دل على الإمكان. وبالنظر في مجموع هذه النصوص نجد أن الأدلة العقلية المستخدمة لإثبات البعث والقدرة عليه تتمثل في الأقيسة العقلية التالية^(١):

١ - قياس الإعادة على البدء.

٢ - قياس الإعادة على خلق السموات والأرض، وهذا والأول يرجعان إلى الطريق الثالث.

٣ - قياس الإعادة على إحياء الأرض الميتة.

٤ - قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر، وهذا وسابقه يرجعان إلى الثاني.

٥ - قياس الإعادة الأخروية على إحياء الأموات في الدنيا، وهذا يرجع إلى الأول.

(١) انظر الإتقان للسيوطي: ١٣٦/٢، والرد على المنطقيين لابن تيمية:

ص ٣١٨ - ٣٢٢ وأضواء البيان للشنقيطي: ٢٠٣/٣، ٢٠٤، وتفسير الرازي:

١٦/١٧ - ١٨.

٦ - قياس الإعادة على إنماء الأحياء بعد هزاهم .
ولنفصل القول على كل من هذه الأقيسة .

١ - قياس الإعادة على البدء .

قياس الإعادة على البدء هو من قياس الأولى ، الذي تقدم استخدامه في الإلهيات ، وقد جاء استخدامه في القرآن في الدلالة على البعث في كثير من المواضع ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَىٰ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (٢٧) ، وقوله - تعالى - : ﴿ نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿١﴾ عَلَىٰ أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ (١١) ، وقوله - تعالى - : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ (٣) ، على أرجح الأقوال في تفسيرها (٤) ، وقوله - تعالى - : ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْتُم مِّن تَرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّن مُّضْغَةٍ مُّخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّن يُّنَوِّفُ وَمِنْكُمْ مَّن يُّرَدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُصْرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مَن بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَىٰ الْأَرْضَ هَامِدَةً فَلِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٦﴾ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴾ (٧) (٥) .

(١) سورة الروم : ٢٧ .

(٢) سورة الواقعة : ٦٠ - ٦٢ .

(٣) سورة الأعراف : ٢٩ .

(٤) انظر جامع البيان لابن جرير الطبري : ١٥٨/٨ ، وتفسير القرآن العظيم لابن

كثير : ٢٣٣/٢ ، ٢٣٤ .

(٥) سورة الحج : ٥ - ٧ .

ومثل هذا في القرآن كثير.

يقول الشنقيطي - رحمه الله -: (ولأجل قوة دلالة هذا البرهان المذكور على البعث بين - جل وعلا - أن من أنكر البعث فهو ناس للإيجاد الأول، كقوله - تعالى -: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾^(١) ... الخ)^(٢).

ونظير هذا الاستدلال في السنة ما رواه البخاري بسنده عن أبي هريرة وابن عباس - رضي الله عنهم - عن النبي ﷺ قال: «يقول الله - تعالى -: شتمني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك، وكذبني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك، فأما شتمة إياي فقوله: إني اتخذت ولدا، وأنا الأحد الصمد، لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفوا أحد، وأما تكذيبه إياي فقوله: لن يعيدني كما بداني، وليس أول الخلق بأهون علي من إعادته»^(٣).

ووجه هذا الدليل أن المنكرين للبعث لا ينازعون في أن الله - تعالى - يخلق في الدنيا أناسا أمثالهم، فهذا واقع مشاهد ومحسوس؛ فإن الله - تعالى - يخلق قرنا بعد قرن، ويخلق الولد من الوالدين، وهذه هي النشأة الأولى التي قد علموها. فالنشأة الأخرى التي أنكروها نظير هذه التي علموها، فما مستند الإنكار؟^(٤)

وهذه الدلالة ظاهرة على كل من الإمكان والقدرة، ومن استخدامها

(١) سورة يس: ٧٨.

(٢) أضواء البيان: ١٩/٥، ٢٠.

(٣) الصحيح، كتاب التفسير باب تفسير سورة الإخلاص، (٤/١٩٠٣)، حديث رقم: (٤٦٩٠).

(٤) انظر الفتاوى: ١٧/٢٥١، ٢٥٢، وإعلام الموقعين: ١/١٨٨.

في القدرة قوله - تعالى - لذكريا - عليه السلام - : ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾^(١). ومن الآيات التي تحمل هذه الدلالة: قوله - تعالى - : ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٢). وحول هذه الآية بحث، فقد أخطأ بعض المتكلمين خطأ فاحشا في فهم الآية، جرّاه إلى التجرؤ على حُجبتها، ووصفها بأنها غير مُفحمة، وليس فيها فليج للخصم^(٣).

وذلك أنه زعم أن موطن الوهن في هذه الحجة، الذي أنزلها عن رتبة اليقين، أنه ليس من أنكر الحشر ينكر الإعياء، فكيف يُحتج عليه بانتفائه؟ وظاهر أن هذا الاعتراض مبني على أن المذكور في الآية: هو الإعياء الذي هو التَّصَبُّبُ واللُّغُوبُ، وأن المعنى: إذا كنا ما تعبنا في الخلق الأول، فكيف نتعب في الثاني؟

وهذا فهم ساذج للآية، فإن العِيَّ المذكور فيها ليس هو الإعياء قطعاً، وإنما هو من قول العرب: عَيَّ وَعَيَّيَ بأمره إذا لم يهتد لوجهته، فالعَيَّ بالأمر يكون عاجزاً عنه، مثل ألا يدري ما يفعل فيه، فجاء في الآية نفى ذلك عن الله - تعالى - في صيغة الاستفهام المتضمن للإنكار، وأن ذلك معلوم لدى المخاطب، فقوله - تعالى - : ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ معناه: أفلم نكن عالمين بما نصنع فيه ولا قادرين عليه؟ أم خلقناه بعلمنا وقدرتنا؟ وهذا نظير قوله - تعالى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَكُنْ يَخْلُقْهُنَّ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ الْمَوْتَ﴾^(٤).^(٥)

(١) سورة مريم: ٩.

(٢) سورة ق: ١٥.

(٣) ذكره شيخ الإسلام عن إلكيا الهراسي، انظر درء التعارض: ٣٨٠/٧، ومابعدا.

(٤) سورة الأحقاف: ٣٣.

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية: ٣٨٠/٧، ومابعدا.

٢ - قياس الإعادة على ماهو أبلغ منها .

قياس الإعادة على ماهو أبلغ منها من قياس الأولى ، والمقصود أن إمكان خلق الأعظم ، والقدرة عليه ، دالان على حصول ذلك فيما هو دونه ، ولاشك أن خلق السموات والأرض أعظم من خلق البشر ، كما دل على ذلك قوله - تعالى - : ﴿ لَخَلَقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) . وقد كثر في القرآن الاستدلال بالقدرة على خلقهما ؛ على القدرة على ماهو دونهما . كما في قوله - تعالى - في رده على أبي بن خلف وأمثاله من المكذبين بالبعث : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ أي مثل هؤلاء البشر ؟ ﴿ بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾ (٢) ، وكما في قوله - تعالى - : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ مِثْلَهُمْ بَلَى إِنَّهُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٤) ، وقد تقدم تقرير دلالة هذه الآيات .

ومن الإشارات اللطيفة إلى هذه الدلالة قوله - تعالى - : ﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴾ (٥) . والشاهد من هذه الآية آخرها كما هو ظاهر ، وقد قال الرازي بعد تفسيرها : (اعلم أن الدلائل المذكورة كما تدل على وجود الصانع الحكيم فهي أيضا

(١) سورة غافر : ٥٧ .

(٢) سورة يس : ٨١ .

(٣) سورة الإسراء : ٩٩ .

(٤) سورة الأحقاف : ٣٣ .

(٥) سورة الرعد : ٢ .

تدل على صحة القول بالحشر والنشر؛ لأن من قدر على خلق هذه الأشياء وتديرها على عظمتها وكثرتها فلأن يقدر على الحشر والنشر كان أولى^(١).

ومما يدخل في هذا الضرب من الاستدلال على البعث قوله تعالى - في رده على المنكرين لما قالوا: ﴿لَوْذَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفْنَا أَوْ نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ ﴿١٩﴾ ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ ﴿٢٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِمَّا يَكْثُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْفِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ ﴿٢١﴾^(٢).

قال ابن القيم: (مضمون الدليل: إنكم مربوبون مخلوقون مقهورون على ما يشاء خالقكم؟ وأنتم لاتقدرون على تغيير أحوالكم من خلقة إلى خلقة لاتقبل الاضمحلال، كالحجارة والحديد، ومع ذلك فلو كنتم على هذه الخلقة من القوة والشدة لنفدت أحكامي فيكم وقدرتي ومشيتي، ولم تسبقوني ولم تفوتوني، كما يقول القائل لمن هو في قبضته: اصعد إلى السماء فإني لاحقك، أي: لو صعدت إلى السماء لحقتك.

وعلى هذا فمعنى الآية: لو كنتم حجارة أو حديدًا أو أعظم خلقا من ذلك لما أعجزتموني ولما فُتُموني... وهذا من أبلغ البراهين القاطعة التي لاتعرض فيها شبهة البتة، بل لاتجد العقول السليمة عن الإذعان والانقياد لها أبداً)^(٣).

٣ - قياس الإعادة على إحياء الأرض الميتة.

قياس الإعادة على إحياء الأرض الميتة هو من باب الاستدلال

(١) مفاتيح الغيب: ٢٣٤/١٨.

(٢) سورة الإسراء: ٤٩ - ٥١.

(٣) إعلام الموقعين: ١/١٩١، ١٩٢، وانظر الصواعق المرسلية: ٢/٤٧٨ وما بعدها.

على البعث بنظيره في قدرة الله - تعالى -، وذكره في القرآن كثير جدًا.
يقول ابن القيم: (وقد كرر - سبحانه - ذكر هذا الدليل في كتابه
مرارًا؛ لصحة مقدماته ووضوح دلالاته، وقرب تناوله، ويُعده من كل
معارضة وشبهة، وجعله تبصرة وذكرى، كما قال - تعالى -: ﴿وَالْأَرْضُ
مَدَدَتْهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَلْبَسْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ
مُنِيبٍ ﴿٨﴾﴾ (١). (٢).

ومن مواضع ذكره في القرآن قوله - تعالى -: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ
الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا بِقَالًا سُقْنَتْهُ لِيَكْدِرَ مَيْتٌ فَأَنْزَلْنَا
يَهُ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾
ومنها قوله - تعالى -: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خُشْعَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا
الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتِ إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥﴾﴾ (٤)، قال
ابن القيم: (فدل - سبحانه - بما أراه من الإحياء الذي تحققوه وشاهدوه
على الإحياء الذي استبعدوه، وذلك قياس إحياء على إحياء، واعتبار
الشيء بنظيره، والعلة الموجبة: هي عموم قدرته - سبحانه -، وكمال
حكيمته، وإحياء الأرض دليل العلة) (٥).

ومنها قوله - تعالى -: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي
الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ ﴿١١﴾﴾ (٦).

قال ابن القيم: (فدل بالنظير على النظير، وقرب أحدهما من

(١) سورة ق: ٧، ٨.

(٢) إعلام الموقعين: ١/ ١٩٣، ١٩٤.

(٣) سورة الأعراف: ٥٧.

(٤) سورة فصلت: ٣٩.

(٥) إعلام الموقعين: ١/ ١٨٦.

(٦) سورة الروم: ١٩.

الآخر جدًا بلفظ الإخراج. أي: يُخرجون من الأرض أحياء، كما يُخرج الحي من الميت ويُخرج الميت من الحي^(١).

ومواضع ذكر هذا الدليل في القرآن كثيرة جدًا كما أسلفنا^(٢).
وأما ذكره في السنة فقد جاء في حديث لقيط بن عامر - رضي الله عنه -، - وهو حديث طويل -، جاء فيه:

«فقلت: يا رسول الله: كيف يجمعنا بعدما تمزقنا الرياح والبلى والسباع؟ قال: أنبئك بمثل ذلك في آلاء^(٣) الله، الأرض أشرفت عليها وهي مدرة^(٤) بالية، فقلت لاتحيا أبدًا، ثم أرسل ربك عليها السماء، فلم تلبث عنك إلا أيامًا حتى أشرفت عليها وهي مشربة^(٥) واحدة، ولعمرو إلهك لهو أقدر على أن يجمعكم من الماء، على أن يجمع نبات الأرض، فتخرجون من الأصواء^(٦) ومن مصارعكم، فتنتظرون إليه

(١) إعلام الموقعين: ١/١٨٦.

(٢) انظر مثلاً هذه المواضع: البقرة: ١٦٤، النحل: ٦٥، الروم: ٥٠، فاطر: ٩، الزخرف: ١١، الجاثية: ٥.

(٣) آلاء: كذا في السنة، وفي منال الطالب في شرح طوال الغرائب ص ٢٣٨ أورد الرواية وشرحها على أنها: (في إل الله) وأن معناها: في إلهية الله وقدرته، وهي أنسب للسياق من (آلاء) التي معناها: نعم الله، واحدها: ألى وإلى. انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٤٣٠/١٥.

(٤) قوله: (مَدْرَة): واحدة المدر، وهو الطين والتراب.

(٥) قوله: (مشربة): وقع في منال الطالب (شربة) بمعنى: المرة من الشرب، وإن فتحت الراء، فمعناها أن الماء قد غمر الأرض حتى صارت كحوض النخلة، و(مشربة) هنا هي على هذا المعنى الثاني.

(٦) قوله: (الأصواء) هي القبور، واحدها (صوى) وواحد هذه: صوة، وهي الأعلام المنصوبة على الأرض، أو هي المكان المرتفع فيه غلظ. انظر هذا الشرح في منال الطالب لابن الأثير: ص ٢٣٨، ٢٣٩. وزاد المعاد: ٦٧٨/٣ - ٦٨١.

وينظر إليكم...» (١).

وروى أبو داود الطيالسي بسنده عن أبي رزين العقيلي قال: قلت: يا رسول الله، كيف يحيي الله الموتى؟ قال: «أما مررت بوادي ممحل، ثم مررت به خضرًا؟» قال: بلى. قال: «فكذلك النشور. أو قال: كذلك يحيي الله الموتى» (٢).

٤ - قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر.

قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر من باب قياس الإعادة على نظيرها في قدرة الله - تعالى -، بل على ما هو أبلغ منها، وقد ردّ الله - تعالى - بذلك على من قال: ﴿مَنْ يُعَيِّ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٣) وهذا - كما يقول شيخ الإسلام - (استفهام إنكار متضمن للنفي، أي: لا أحد يحيي العظام وهي رميم؛ فإن كونها رميما يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة المنافية للحياة، التي مبناها على الحرارة والرطوبة... فبين الله - تعالى - إمكان إحيائها ببيان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ (٤) الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا» (٥)، فبين

(١) سبق تخريجه في ص: ٣٦٨.

(٢) المسند: ص ١٤٧، برقم (١٠٨٩)، وأخرجه أحمد في المسند: ١١/٤، ١٢، والطبراني في الكبير: ٢٠٨/١٩، وقال الهيثمي في المجمع (٨٥/١): رجاله موثقون، وحسنه الألباني في صحيح الجامع: ٢٨٤/١ برقم (١٣٣٤)، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة: ص ٢٩٠ برقم (٦٣٩) وقال الألباني: إسناده ضعيف. وأبو رزين العقيلي راوي هذا الحديث هو نفسه لقيط ابن عامر بن المنتفق بن عامر بن عقيل ابن عامر وافد بني المنتفق، الصحابي الذي روى الحديث السابق. انظر الإصابة: ٣/٣١١.

(٣) سورة يس: ٧٨.

(٤) سورة يس: ٧٩ - ٨٠.

أنه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب، وذلك أبلغ في المنافاة؛ لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليبوسة، إذ الرطوبة تقبل من الانفعال مالا تقبله اليبوسة، ولهذا كان تسخين الهواء والماء أيسر من تسخين التراب، وإن كانت النار نفسها حارة يابسة؛ فإنها جسم بسيط، واليبس ضد الرطوبة، والرطوبة يُعنى بها البلّة كرطوبة الماء، ويُعنى بها سرعة الانفعال، فيدخل في ذلك الهواء، فكذلك يُعنى باليبس عدم البلّة، فتكون النار يابسة، ويراد باليبس ببطء الشكل والانفعال، فيكون التراب يابسًا دون النار، فالتراب فيه اليبس بالمعنيين، بخلاف النار، لكن الحيوان الذي فيه حرارة ورطوبة يكون من العناصر الثلاثة: التراب والماء والهواء^(١)، وأما الجزء الناري فللناس فيه قولان: قيل: فيه حرارة نارية، وإن لم يكن فيه جزء من النار، وقيل: بل فيه جزء من النار، وعلى كل تقدير فتكون الحيوان من العناصر أولى بالإمكان من تكون النار من الشجر الأخضر، فالقادر على أن يخلق من الشجر الأخضر نارا أولى بالقدرة أن يخلق من التراب حيوانا؛ فإن هذا معتاد^(٢).

وقال أبو الحسن الأشعري معلقا على هذه الآية: (فدلهم بما يشاهدونه من جعله النار من العفار والمرخ - وهما شجرتان خضراوان إذا حكت إحداهما بالأخرى بتحريك الريح لهما اشتعل النار فيهما - على جواز إعادته الحياة في العظام النخرة، والجلود الممزقة)^(٣).

(١) الظاهر أنه يقصد الجوامد والسوائل والغازات عموماً، لا خصوص التراب والماء والهواء المعروفة، بدلالة قوله قبل ذلك (.. تسخين الهواء والماء أيسر من تسخين التراب)، وعلى كل فهو لا يقصد بالعناصر المصطلح المستخدم حديثاً في علم الكيمياء، فلا يعترض عليه بأن من السذاجة حصرها في ثلاثة أو أربعة، بعدما اكتُشف منها حديثاً.

(٢) درء تعارض العقل والنقل: ٣٣/١، ٣٤ [بتصرف].

(٣) رسالة إلى أهل الثغر: ص ١٦٠، ١٦١.

وقد نبه ابن عاشور في تفسيره إلى أنه ليس المراد من وصف الشجر في الآية بالخضرة اللون، (وإنما المراد لازمه وهو الرطوبة؛ لأن الشجر أخضر اللون مادام حياً، فإذا جف وزالت منه الحياة استحال لونه إلى الغبرة، فصارت الخضرة كناية عن رطوبة النبات وحياته)^(١).

وفي دليل الآية - كما يقول ابن القيم -: (جواب عن شبهة من قال من منكري المعاد: الموت بارد يابس، والحياة طبعها الرطوبة والحرارة، فإذا حل الموت بالجسم لم يمكن أن تحل فيه الحياة بعد ذلك؛ لتضاد ما بينهما، وهذه شبهة تليق بعقول المكذبين الذين لا سمع لهم ولا عقل؛ فإن الحياة لاتجامع الموت في المحل الواحد ليلزم ما قالوا، بل إذا أوجد الله فيه الحياة وطبعها ارتفع الموت وطبعه، وهذا الشجر الأخضر طبعه الرطوبة والبرودة، تخرج منه النار الحارة اليابسة)^(٢).

٥ - قياس الإعادة الأخروية على إحياء الأموات في الدنيا.

قياس الإعادة الأخروية على إحياء الأموات في الدنيا هو استدلال على إمكان الشيء بوقوعه فعلاً، وقد نبه الله - تعالى - إلى هذا في مواضع كثيرة من كتابه، وفي سورة البقرة وحدها تكرر ذكر هذا البرهان ست مرات.

قال - تعالى -: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾^(٣).

وقال - تعالى -: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِمُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذْنَاكُم بِالضُّعْفَةِ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ ﴾^(٤) ثُمَّ بَعَثْنَاكَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكَ لَمَلَكِكُمْ تَشْكُرُونَ^(٥).

(١) التحرير والتنوير: ٧٧/٢٣.

(٢) إعلام الموقعين: ١٨٩/١، ١٩٠، وانظر الصواعق المرسلّة: ٤٧٥/٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٨.

(٤) سورة البقرة: ٥٥ - ٥٦.

وقال - تعالى - : ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرَيْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ (٧٢) قُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ (١).

وقال - تعالى - : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَخَذَهَا إِلَى اللَّهِ تَدْوٍ فَضَلِّ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ (٧٤) (٢).

وقال - تعالى - : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٧٥) (٣).

وقال - تعالى - : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولَٰئِكَ ثُبُورٌ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٧٦) (٤).

وسياتي التعليق على بعضها.

وإذا ثبت أن الإحياء بعد الموت والبلى واقع فعلاً ولو مرة واحدة، فإن هذا كافٍ في الدلالة القاطعة على إمكانه، وقدرة الرب - تعالى - عليه؛ لأن من أحيا نفساً واحدة بعد موتها فهو قادر على إحياء جميع النفوس، كما قال - تعالى - : ﴿ مَا خَلَقَكُمْ وَلَا يَبْعَثُكُمْ إِلَّا

(١) سورة البقرة: ٧٢ - ٧٣.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٦٠.

كَفَسٍ وَجَدَةٍ (١). (٢)

ولا يضر هذه الدلالة كونها متوقفة على ثبوت الخبر بوقوع ذلك، وقد تقدم التنبيه على مثل هذا، وحجيتها على من لم يحضرها أو يشاهدها (٣).

وقد تواترت الأخبار بمالا مجال معه للشك في وقوع ما أخبر عنه القرآن من قصص الذين أحياهم الله في الدنيا بعد موتهم، كما في قصة القتيل الذي ضرب ببعض البقرة، والذين خرجوا من ديارهم حذر الموت، وأصحاب الكهف، وغيرهم ممن تواترت أخبارهم وتناقلتها الأمم قرنا بعد قرن.

وهذه أمثلة ما ذكره الله - تعالى - من دلالة هذه القصص على البعث:

* يقول الله - جل وعلا - في بيان دلالة قصة أصحاب الكهف على البعث: ﴿وَكَذَلِكَ أَعِزَّنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ (٤)، فبين أن الحكمة من إطلاع الناس على خبرهم أن يدركوا حقيقة البعث، وقدرة الله - تعالى - عليه (٥).

وقد يقال: إن الضرب على آذانهم سنين عددا لا يعني إمامتهم، فهم كانوا أحياء وإن لم يكن لهم إدراك، فلا يستدل بقصتهم على البعث.

والجواب: أن السياق صريح في الاستدلال بقصتهم على البعث،

أما وجه ذلك مع كونهم ليسوا بميتين، فالحال التي لبثوا عليها في كهفهم ثلاث مائة سنين تأخذ حكم الموت دون شك، فهي نوع وفاة مثله، ومثل النوم، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ

(١) سورة لقمان: ٢٨.

(٢) انظر أضواء البيان للشنقيطي: ٢٠٤/٣.

(٣) راجع ص: ٤٨٨، ٤٨٩.

(٤) سورة الكهف: ٢١.

(٥) انظر تفسير الرازي: ١٠٥/٢١.

الْآخِرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ (١).

فإذا كان الإرسال من الوفاة الصغرى دليلاً على البعث (٢)، فلاشك أن بعث أصحاب الكهف من رقدتهم أولى بالدلالة عليه.

ومع ما في قصتهم من الآيات العظيمة الدالة على قدرة الله - تعالى - فقد قال عنهم: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾ (٣)، أي: ليسوا أعجب من آيات الله، بل من آيات الله - تعالى - ما هو أعجب من ذلك (٤).

* يقول الله - تعالى - في قصة عزيز: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُغْنِي عَنْهُ اللَّهُ بِعَدِّ مَوْتِهَا فَاَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثْنَا قَالَ كَمْ لَيْتُ قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَلْ لَيْتُ مِائَةَ عَامٍ فَانْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ (٥) وَانْظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانْظُرْ إِلَىٰ الْعِظَامِ (٦) كَيْفَ نُنشِزُهَا (٧) ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا

(١) سورة الزمر: ٤٢.

(٢) انظر تفسير البغوي: ٨١/٤.

(٣) سورة الكهف: ٩.

(٤) انظر تفسير ابن جرير الطبري: ١٥/١٩٧، وتفسير الرازي: ٨١/٢١، ٨٢، ٨٣.

(٥) أي: لم تغيّره السنون. معاني القرآن للفراء: ١/١٧٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٨٠/١.

(٦) العظام: قيل المقصود عظام الرجل، وقيل عظام الحمار، ورجح ابن جرير أن المراد عظام نفسه وحماره، وعلى هذا قيل: إن أول ما أحيا الله فيه بصره ليرى بعينه كيف يؤلف الله - تعالى - عظامه ويكسوها لحما، ولا يلزم هذا إن لم يرد به خبر صحيح؛ فإن العبرة حاصلة من نظره إلى نفسه وحماره على كل حال، سواء بعد إحيائهما أو أثناءه، والله أعلم. انظر تفسير الطبري: ٤٢/٣.

(٧) وقرئت: نُشْرِها من الإنشاز بمعنى الإحياء، انظر السبعة: ١٨٩، أما =

فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ (١).

وقوله - تعالى - : ﴿ وَلَنَجْْمَعَنَّ أَيَاتَهُ لِلنَّاسِ ﴾ فيه بيان الحكمة والعلة فيما فعل به من الإماتة والإحياء، وهي أن تكون قصته علامة ظاهرة للناس على قدرة الله - تعالى - على البعث، بعد أن كان ما فعل به جواباً على تساؤله : ﴿ أَأَنِّي يُحْيِي هَٰذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾.

يقول الشيخ عبدالرحمن الدوسري - رحمه الله تعالى - : (أما كون ما رأى آية له فظاهر واضح، وأما كونه آية للناس فهو أن علمهم بحادثته من أكبر الآيات التي تكون حجة على من عرفه من ولده وقومه، ممن علم موته وإحياء الله له بعد مائة سنة، وعلى من بُعث إليه إن كان نبياً، والله أعلم) (٢).

وفي قوله : ﴿ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ استدلال منه بالشيء على نظيره، وعلى ماهو دونه في القدرة؛ فإنه اعتبر مما رأى، وتوصل إلى اليقين التام بأن من قدر على إحياء العظام وهي رميم، وتأليف بعضها إلى بعض، وكسوها باللحم، أنه ذو قدرة عامة شاملة، لا يعجزه شيء مهما عظم وكبر، ومهما دق ولطف.

* يقول - تبارك وتعالى - : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (٣)، ومن جملة الكفر المستنكر بهذا الاستفهام إنكار البعث.

وقد ذكر الله - تعالى - في هذه الآية أربعة أمور، ثلاثة منها مشهودة،

= الإنشاز: فهو نقلها من موضع إلى موضع، أي نجمعها ونؤلف بينها. وانظر

معاني القرآن للفراء: ١/ ١٧٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/ ٨٠.

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) صفوة الآثار والمفاهيم: ٣/ ٤٧٦.

(٣) سورة البقرة: ٢٨.

والرابع موعود به، وما هو إلا طور منها، فالذي أحياكم بعد أن كنتم أمواتا في النطف، ما الذي يعجزه عن إحيائكم بعدما يميتكم^(١).

٦ - قياس الإعادة على إنماء الأحياء بعد هزالهم.

هذا القياس ذكره الرازي في تفسيره، وجعله مشاراً إليه بقوله - تعالى -: ﴿وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

ومفاده (أن كل واحد منا يجد من نفسه الزيادة في النمو بسبب السمن، والنقصان والذبول بسبب الهزال، ثم إنه قد يعود إلى حاله الأولى بالسمنة، وإذا ثبت هذا فنقول: ما جاز تكون بعضه لم يمتنع أيضاً تكون كله، ولما ثبت ذلك ظهر أن الإعادة غير ممتنعة)^(٣).

ولا يخلو هذا الاستنباط من تكلف، والذي يظهر أن المقصود بالإنشاء في الآية النشأة الآخرة، لا ما يتعلق بالدنيا من التخليق، والإنماء والإهزال الذي ذكره الرازي، بدليل قوله - تعالى - بعدها: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى﴾.

(١) انظر بدائع الفوائد لابن القيم: ١٣٧/٤.

(٢) سورة الواقعة: ٦١.

(٣) تفسير الرازي: ١٦/١٧ [بتصرف يسير].

المبحث الثاني أدلة الجزاء

الجزاء الأخروي واجب بمقتضى خبر الأنبياء والمرسلين، كما أنه معلوم بمقتضى دلالة حكمة الله - تعالى - وعدله، وتنزهه عن الظلم والعبث، وهذا كما يُعلم بالسمع، فهو أيضا يعلم ضرورة من طريق العقل، كما سيتبين من عرض الأدلة إن شاء الله - تعالى -.

ومما يدل على وجوبه مفهوم قوله - تعالى -: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾^(١).

قال ابن عطية في تفسيرها: (ويتجه في الآية معنى ضِمْنَه وعيد يبين، وذلك أنه ذكر من عمل صالحا وهو مؤمن، ثم عاد إلى ذكر الكفرة الذين من كفرهم ومعتقدهم أنهم لا يحشرون إلى رب، ولا يُرجعون إلى معاد، فهم يظنون بذلك أنه لا عقاب ينالهم، فجاءت الآية مكذبة لظن هؤلاء، أي: ويمتنع على الكفرة المهلكين أنهم لا يرجعون، بل هم راجعون إلى عقاب الله، وأليم عذابه، فتكون ﴿لَا﴾ على بابها، والحرام على بابها، وكذلك الحِزْم، فتأمله)^(٢).

(١) سورة الأنبياء: ٩٥.

(٢) المحرر الوجيز: ٩٩/٤، وأكثر المفسرين على أقوال أخرى في الآية، لالتوافق مع استشهدانا بها، انظر زاد المسير لابن الجوزي: ٣٨٧/٥، ٣٨٨، وقد صرح النحاس أن الآية مشككة، كما نقل عنه القرطبي في تفسيره: ٣٤٠/١١، وقال الزجاج عن ظاهر الآية إنه (يحتاج إلى أن يبين، ولا أعلم أحدا من أهل اللغة، ولا من أهل التفسير بينه). انظر معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٤/٣، ٤٠٥، وانظر من وافق ابن عطية في محاسن التأويل =

وليس هذا من الإيجاب العقلي على الله - تعالى - الذي ذهب إليه المعتزلة^(١) - في شيء البتة، وإنما هو أمر أوجه الله - تعالى - على نفسه^(٢)، على نحو قوله - تعالى -: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾^(٣)، وفي الحديث القدسي الذي رواه مسلم بسنده عن أبي ذر أن الله - تعالى - قال: «إني حرمت الظلم على نفسي»^(٤).

والأدلة العقلية الشرعية المستخدمة لتقرير ضرورة الجزاء الأخروي ثواباً وعقاباً ترجع إلى مقتضى صفتين عظيمتين من صفات الرب - جل وعلا -:

الأولى - كمال الحكمة، المستلزم تنزهه عن العبث واللعب.

الثانية - تنزهه عن الظلم، المتضمن اتصافه بكمال العدل.

وهما صفتان متلازمان؛ لأن الحكمة هي: وضع الشيء في موضعه، والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه^(٥)، وكمال الحكمة يقتضي كمال العدل ويستلزمه، كما أن نفي الظلم عن الله - تعالى - يتضمن إثبات كمال العدل والحكمة.

فأما اقتضاء الحكمة الإلهية للجزاء الأخروي فبيانه أن الله - تعالى - قد وهب المكلفين عقولاً يميزون بها بين الحسن والقبيح،

= للقاسمي: ٢٩٣/٧، ونظم الدرر للبقاعي: ١١٢/٥، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ١٤٥/١٧.

(١) انظر شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار: ١٢٣، ٣١٤ - ٣١٧، ٣٤٥، ٦٤٥ - ٦٤٧.

(٢) انظر اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية: ٧٨٥/٢.

(٣) سورة الأنعام: ٥٤.

(٤) الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (٤/١٥٨٣)، برقم (٢٥٧٧).

(٥) انظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٩١/٢، ٤٦٨/٣.

والخير والشر، والشكر والكفر، كما أنه وهب لهم قُدراً يقدرُون بها على اختيار أحد الضدين، وهذا ثابت بالسمع والحس، والحكمة التامة تقتضي - دون شك - أن يؤمر المكلفون بالأخذ بالحسن والخير والشكر، ويُرغبوا في ذلك ويُحثوا عليه، وأن يُنْهوا عن القبيح والشر والكفر، ويُرهبوا من ذلك ويزجروا عنه، ومعلوم أن الترغيب والترهيب والحث والجزر إنما يكون بالوعد بالثواب، والوعيد بالعقاب، إما عاجلاً، وإما آجلاً، ومن المشاهد المحسوس يقيناً أن هذا الثواب المرغَب فيه، وهذا العقاب المُهدد به، غير حاصلين في الدنيا إلا يسيراً، فلا بد إذن بمقتضى الحكمة التامة من دار أخرى، يكون فيها تمام الجزاء، وإلا لزم القُدح في الحكمة، وفي صدق الوعد والوعيد، وهذا ما ينزه الرب عنه أعظم تنزيه^(١).

وأما اقتضاء العدل الإلهي للجزاء الأخروي فظاهر؛ لأن من أعظم مظاهر العدل الإلهي: التفريق بين المحسن والمسيء، كما قال الله - تعالى -: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً نَحْيَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ^(٢) سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١١﴾ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾^(٣) فجعل التسوية بين المحسن والمسيء حكماً سيئاً، منافياً للحق الذي خلقت به السموات والأرض، والواقع أن هذا التفريق الذي يقتضيه عدل الله - تعالى - وحكمته غير متحقق تماماً في الدنيا، بل إنا قد نشاهد الكافر أو المسيء منعمًا في الدنيا، والمحسن المؤمن مبتلىً مقدوراً عليه؛ لحكمة يريد بها الله، فلزم من ذلك ضرورة وجود جزاء أخروي، يتجلى فيه العدل الإلهي بإثابة المحسنين ومعاقبة المجرمين.

(١) انظر تفسير الرازي: ١٨/١٧.

(٢) المعنى: أنهم يستون في الدنيا والآخرة.

(٣) سورة البقرة: ٢١، ٢٢.

وقد قيل في معنى قوله - تعالى -: ﴿سَوَاءٌ نَحْيَهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾: إن محيا كل من الذين اجترحوا السيئات والذين آمنوا مساو لمماتهم، أي لا يتبدل حال الفريقين بعد الممات، بل يكونون بعد الممات كما كانوا في الحياة، فيكون ضمير «محياهم» وضمير «مماتهم» عائدين للفريقين على التوزيع^(١).

وهذا معنى صحيح يحتمله لفظ الآية، وإحدى القراءتين لحرف (سواء)^(٢)، كما يدل عليه ماتقدم من مشاهدة الكفار والمسيئين منعمين في الدنيا، بينما المحسنون على عكس حالهم، وإن كان هذا محصوراً في الناحية المادية، أما الناحية الروحية المتمثلة في اطمئنان النفس وراحة القلب وصلاح البال فلا يكون إلا للمحسنين خاصة دون المسيئين، كما دل على ذلك قوله - تعالى -: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾^(٣)، مع قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾^(٤).

وفيما يلي عرض لما تيسر من الإشارات القرآنية للدلالة السابقة، وفيها مزيد بيان وتوضيح لوجهها.

ففي معنى آية الجائية السابقة؛ قوله - تعالى -: ﴿أَمْ يَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحٰتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ يَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(٥)،

(١) انظر تفسير ابن جرير: ١٤٨/٢٥، والتحرير والتنوير لابن عاشور: ٣٥٣/٢٥.

(٢) قرأ جمهور القراء: (سواء) بالرفع، على أنه كلام مستأنف، وهذا يوافق المعنى الثاني، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (سواء) بالنصب مفعولاً ثانياً لنجعلهم. وهذا مستند المعنى الأول. انظر تفسير ابن جرير: ١٤٨/٢٥، والسبعة لابن مجاهد: ص ٥٩٥.

(٣) سورة النحل: ٩٧.

(٤) سورة طه: ١٢٤.

(٥) سورة ص: ٢٨.

وقوله تعالى: ﴿أَفَجَعَلَ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ مَالِكُ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾ (١)، وقد علق عليها ابن القيم بقوله: (أنكر - سبحانه وتعالى - على من نسب إلى حكمته التسوية بين المختلفين، كالتسوية بين الأبرار والفجار؛ بأن هذا حكم سيء قبيح، ينزه الله عنه، ولم ينكره - سبحانه - من جهة أنه أخبر بأنه لا يكون، وإنما أنكره من جهة قبحه في نفسه، وأنه حكم سيء، يتعالى ويتنزه عنه؛ لمنافاته لحكمته وغناه وكماله، ووقوع أفعاله كلها على السواء والصواب والحكمة، فلا يليق به أن يجعل البر كالفاجر، ولا المحسن كالمتسيء، ولا المؤمن كالمفسد في الأرض، فدل على أن هذا قبيح في نفسه، - تعالى الله عن فعله -) (٢).

ومن مواطن هذه الدلالة في القرآن: آيات قرنت بين حكمة الله - تعالى - في خلقه، وحكمته في أمره وحكمه، فجعلت ما تجلى للعالمين من مظاهر حكمته في الخلق والتدبير للآفاق والأنفس دليلاً على كمال حكمته وعدله في أمره وحكمه، كما ذكر الله - تعالى - عن أولي الأبواب أنهم تنبهوا لهذه الدلالة، كما في قوله - تعالى - عنهم: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلاً سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (٣). قال ابن جرير: (لم تخلق هذا الخلق عبثاً ولا لعباً، ولم تخلقه إلا لأمر عظيم، من ثواب وعقاب، ومحاسبة ومجازاة) (٤)، وتصديرهم طلب الوقاية من النار بالفاء ربط منهم بين حكمته وعدله في خلقه، وحكمته وعدله في جزائه، فكانهم قالوا: يامن خلق الخلق بالحق والعدل، يامن هو منزّه عن النقائص والعيب والعبث، قنا عذاب

(١) سورة ن: ٣٥، ٣٦.

(٢) مفتاح دار السعادة: ١٢/٢ [بتصرف يسير]، وانظر إعلام الموقعين له: ١٨٠/١.

(٣) سورة آل عمران: ١٩١.

(٤) جامع البيان: ٢١٠/٣.

النار^(١).

وقد تكرر اقتران ذكر خلق السموات والأرض بالحق بذكر العدل في الجزء، والتفريق بين أهل الإحسان وأهل الإساءة، فأية سورة (ص) التي سبق ذكرها قبل قليل مسبوقة بقوله - تعالى -: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكُمْ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٢)، وآية الجاثية متبعة بقوله - تعالى -: ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٣).

فهذا مثال ما جاء من الاستشهاد بالحكمة في خلق الآفاق على الحكمة والعدل في الحكم والجزاء.

وأما مثال ذلك في الأنفس: فقوله - تعالى -: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾^(٤) التريك نطفة من مني يمتني^(٥) ثم كان علقه فخلق فسوى^(٦) فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى^(٧) أليس ذلك يقدر على أن يحيى الموتى^(٨)؟^(٩)

وقد علق ابن القيم على هذا السياق بقوله:

(احتج - سبحانه - على أنه لا يترك الإنسان مهملاً معطلاً عن الأمر والنهي والثواب والعقاب، وأن حكمته وقدرته تأبى ذلك، فإن من نقله من نطفة مني إلى العلقة ثم إلى المضغة، ثم خلقه وشق سمعه وبصره، وركب فيه الحواس والقوى والعظام والمنافع والأعصاب، والرباطات التي هي أسره^(١٠)، وأتقن خلقه، وأحكمه غاية الأحكام، وأخرجه على

(١) انظر عمدة التفسير عن الحافظ بن كثير لأحمد شاكر: ٩٠/٣.

(٢) سورة ص: ٢٧.

(٣) سورة الجاثية: ٢٢.

(٤) سورة القيامة: ٣٦ - ٤٠.

(٥) الأسر هو الإمساك، وقال - تعالى -: ﴿وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان ٢٨]،

أي: خلقهم. انظر معجم مقاييس اللغة: ١٠٧/١.

هذا الشكل والصورة التي هي أتم الصور وأحسن الأشكال، كيف يعجز عن إعادته وإنشائه مرة ثانية؟ أم كيف تقتضي حكمته وعنايته به أن يتركه سدى، فلا يليق ذلك بحكمته، ولا تعجز عنه قدرته^(١).

وفي هذا المعنى قوله - تعالى -: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (١٦٩) فَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ ﴿٢﴾.

ومن الإشارات اللطيفة إلى هذه الدلالة، قوله - تعالى -: ﴿فَمَا يَكْذِبُكَ بَعْدَ الْدِّينِ﴾ (٧) أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾^(٣)، فإن الدين هو الجزاء، وقد قال الفراء إن معناها: (فمن يقدر على تكذيبك بالثواب والعقاب، بعدما تبين له من خلقنا الإنسان على ما وصفنا)^(٤).

وذلك أن الله - تعالى - قال قبلها: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٥)، فذكر خلق الإنسان في أحسن تقويم استدلال به على ما بعده من ذكر الجزاء.

وقد قيل: إن قوله - تعالى -: ﴿بَعْدُ﴾، أن معناه: بعدما ذكر من دلائل الدين^(٦).

وبهذه الأمثلة وغيرها يتبين أن للعقل حظًا في إدراك وجوب الجزاء والثواب والعقاب، وأن الشرع قد دل على ذلك وبينه أتم بيان، يقول ابن القيم: (أفلا ترى كيف ظهر في العقل الشهادة بدينه وشرعه، وبثوابه وعقابه، وهذا يدل على إثبات المعاد بالعقل، كما يدل على

(١) الصواعق المرسلة: ٢/٤٨٠.

(٢) سورة المؤمنون: ١١٥، ١١٦.

(٣) سورة التين: ٧، ٨.

(٤) معاني القرآن: ٣/٢٧٧.

(٥) سورة التين: ٥.

(٦) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٦/٢٨٣ - ٢٨٩، حيث ذكر ابن تيمية الراجح في تفسير هذه السورة، وقلة من تنبه لمعناها من المفسرين.

إثباته بالسمع، وكذلك دينه وأمره، ومابعث به رسله، هو ثابت في العقول جملة، ثم عُلم بالوحي، فقد تطابقت شهادة العقل والوحي على توحيده وشرعه، والتصديق بوعدته ووعيده، وأنه - سبحانه - دعا عباده على السنة رسله إلى ما وضع في العقول حسنه، والتصديق به جملة، فجاء الوحي مفصلاً مبيناً، ومقرراً ومذكراً لما هو مركز في الفطر والعقول^(١).

وهناك دلائل عقلية أخرى غير ماتقدم، تدل على البعث والجزاء، استنبطها من القرآن بعض العلماء، أذكرها هنا إتماماً للبحث.

منها ما استنبطه ابن السيد البطليوسي^(٢) من قوله - تعالى -: ﴿وَأَقْسُمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٢٨) لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلَفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ (٣٩).

حيث قال: (وهذه الآية أحد ماتضمنه القرآن العزيز من الأدلة البرهانية على صحة البعث، ووجه البرهان المنفك من هذه الآية - التي لا يقدرها حق قدرها إلا العالمون، ولا يتنبه لغامض سرها إلا المستبصرون - أن اختلاف الناس في الحق لا يوجب اختلاف الحق في نفسه، وإنما تختلف الطرق الموصلة إليه، والقياسات المركبة عليه، والحق في نفسه واحد، فلما ثبت أن ههنا حقيقة موجودة لامحالة، وكان لاسبيل لنا في حياتنا هذه إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب لنا الائتلاف، ويرفع

(١) مفتاح دار السعادة: ١٢/٢.

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي الأندلسي، من العلماء باللغة والأدب، توفي سنة ٥٢١هـ. انظر وفيات الأعيان لابن خلكان: ٩٦/٣ - ٩٨.

(٣) سورة النحل: ٣٨، ٣٩.

عنا الاختلاف... صحَّ ضرورة أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة، فيها يرتفع الخلاف والعناد^(١).

هذا ما استنبطه ابن السيد من الآية، وهو غير بعيد عما تقدم تقريره من دلالة الحكمة والعدل؛ فإن الاختلاف الذي جعل بيانه من حَكَم البعث شامل للاختلاف في العقائد والأعمال، وبيانه في الآخرة متضمن أو مستلزم للثواب للمحق المحسن، والعقاب للمبطل المسيء.

وكذلك ما ذكره الرازي في تفسيره من أدلة على البعث والجزاء؛ منها ما قدمنا ذكره، ومنها ما لا يخلو من تكلف وتعقيد، كاستدلاله بأن الله - تعالى - خلق الناس لعبادته، والناس لا يخلو حالهم من فساد ينتج من طلبهم اللذات لأنفسهم، ومع انتشار هذا الفساد وما يصحبه من هرج ومرج؛ فإن المكلف لا يطبق القيام بواجب العبادة، فلزم من هذا أن يوجد دار للثواب والعقاب يرغب الناس بها ويرهبون، حتى ينتظم أمرهم ويتحقق أمر العبادة.

وكقوله: لو لم يحصل للإنسان معاد لكان أخس من جميع الحيوانات في المنزلة والشرف. وغير ذلك مما ذكر^(٢).

(١) «الإنصاف في التبيين على المغاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» لابن السيد البطليوسي: ص ٢٧. وانظر الإنصاف للسيوطي: ١٣٦/٢.

(٢) انظر مفاتيح الغيب: ١٨/١٧، وما بعدها.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث بخاتمة النبوات، وبعد.

فقد انتهيت - بتوفيق الله - من دراستي للأدلة العقلية في النصوص الشرعية إلى جملة من النتائج، أجمل أهمها في الأمور التالية:

● أن نصوص الكتاب والسنة غنية بالأدلة العقلية اليقينية على أصول الاعتقاد ومبادئه، خلافاً لمن زعم أنها مجرد أدلة سمعية تحتاج إلى براهين خارجية.

● أن كمال الدين وتبليغ الرسالة مستلزمان بيان دلائل الاعتقاد، كاستلزامهما بيان مسائله.

● أنه مامن أصل من أصول الاعتقاد أو مسألة من مسائله يمكن الاستدلال عليها عقلاً، إلا وفي النقل التنبيه على ذلك، علمه من علمه، وجهله من جهله.

● أن الدليل الشرعي لا يقابل العقلي، بل هو مشتمل عليه، وإنما يقابل البدعي، ويمكن المقابلة بين الدليل العقلي والدليل السمعي، لكن لا يوجد دليل شرعي سمعي محض، والدلائل السمعية تستند عقلاً إلى دلائل النبوة.

● أن حصر الدلالات الشرعية في الطرق السمعية خطأ فادح، وهو من أعظم أسباب تقديم العقل على النقل عند الخلف.

● أن المنهاج الشرعي في الاستدلال العقلي على العقائد مغاير تماماً للمناهج البدعية، وله خصائصه ومساكنه التي تميزه عنها.

● أن منهج أهل السنة والجماعة في باب الاستدلال العقلي وسط بين

المُفَرِّطِينَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَمَنِ تَأَثَّرَ بِهِمْ، وَالْمُفَرِّطِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَأَهْلِ التَّقْلِيدِ وَمَنِ وافقَهُمْ.

● أن النظر العقلي على الوجه الشرعي، مع الإيمان لاقبله، وهو شرط في كمال الإيمان، وقد يكون واجبا عند فساد الفطرة بشبهة لاتزول إلا به.

● أن معرفة الله فطرية، ودلائل الربوبية في القرآن إنما جاءت ضمن دلائل الألوهية والبعث.

● أن كل شيء يدل على الله، من جهة أنه - تعالى - خالقه ومالكة ومدبره.

● أن دلالة التخصيص في المخلوقات دلالة شرعية، ويشترط لصحتها عدم التباسها بنفي التعليل في أفعال الله - تعالى -، وهي راجعة إلى دلالة الإتيان والتقدير.

● أن الاستدلال على حدوث الإنسان منهج بدعي، واستدلال بالخفي على الجلي، والطريقة القرآنية الشرعية اعتبار ذلك معلوماً بالحس بداهةً، والاستدلال به على الخالق رأساً.

● أن ما ورد في القرآن من الأمر بالنظر في ملكوت السموات والأرض، يتناول الرؤية العلمية، كما يتناول البصرية.

● أن الاستدلال بدلائل النبوة على الربوبية قسيم الاستدلال بها على النبوات، بل هو أولى.

● أن دلالة التمانع على الوجدانية صحيحة يقينية، والراجع أن دلالة القرآن تشملها وتربي عليها.

● أن الربوبية والعبادة متلازمان؛ فمن عبد مع الله - تعالى - غيره لزمه ادعاء الربوبية له.

● أن تفسير الأقول في قوله - تعالى - عن الكوكب في قصة إبراهيم عليه السلام - ﴿ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ ﴾ ﴿٦٦﴾ بالحركة والتغير

- باطل، وهو قول أهل البدع من الفلاسفة والمتكلمين.
- أنه يمتنع عقلاً أن يشرع الله - تعالى - عبادة غيره، ولو لم يرد الشرع بالنهي عنه، لعرفت الفطر والعقول قبحه على الإطلاق.
- أن آيات الأنبياء الحسية أدلة عقلية، باعتبار أن الحواس من وسائل الإدراك العقلي.
- أن قصر المعرفة اليقينية على المحسوسات يفضي إلى الجهل بأكثر الحقائق، والتشكيك في أكثر الضروريات.
- عدم الخلاف في تعدد الوجوه والدلائل في إعجاز القرآن للخلق، لكن التحدي الذي جاء فيه إنما هو بلفظه ونظمه وبيانه لاغير.
- ضعف القول بأن الله - تعالى - صرف همم العرب عن معارضة القرآن، مع أنه لا يعطل الدلالة العقلية للقرآن على النبوة، لكنه ينزل بإعجاز القرآن من مرتبة الإعجاز الذاتي إلى مرتبة الإعجاز الخارجي، ولهذا أنكره أهل السنة.
- إدراك العقل أن مجازاة العباد، وعدم التسوية بين محسنهم ومسيئهم، من مقتضى الحكمة الإلهية، مع عدم إيجاب ذلك على الله - تعالى - على سبيل المقابلة كما تقول المعتزلة، وإنما هو أمر أوجبه الله - تعالى - على نفسه، على سبيل الفضل أو العدل، والعلم به سبيله الوحي لاغير.
- أن الأصل في الحجاج العقلي في النقل هو القرآن، وما جاء في السنة منه - وهو يسير بالنسبة للقرآن - فالغالب أنه لا يزيد عما جاء في القرآن.
- هذه هي أبرز نتائج البحث، وهناك نتائج أخرى فرعية، وقضايا في الاستدلال والمنهج، تناولها البحث، وعالجها، أرجو أن أكون وفقت فيها للصواب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المراجع مرتبة حسب أسماء المؤلفين

- ١ - القرآن الكريم.
- إبراهيم بن السري، أبو إسحاق، الزجاج.
- ٢ - معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- إبراهيم بن علي، أبو إسحاق، الشيرازي.
- ٣ - شرح اللمع في أصول الفقه، تحقيق د. علي العميريني، دار البخاري - بريدة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- إبراهيم بن عمر، أبو الحسن، برهان الدين، البقاعي.
- ٤ - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تخريج عبدالرزاق المهدي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- إبراهيم بن محمد، البريكان.
- ٥ - المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة، دار السنة - الخبر، ١٤١٣هـ.
- إبراهيم بن محمد الشافعي، الباجوري.
- ٦ - تحفة المريد شرح جوهره التوحيد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
- إبراهيم بن موسى اللخمي، أبو إسحاق، الشاطبي.
- ٧ - الاعتصام من البدع، تحقيق محمد رشيد رضا، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٨ - الموافقات في أصول الشريعة، ضبط محمد عبدالله دراز، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط١.
- أبو بكر جابر، الجزائري.
- ٩ - أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، وبهامشه نهر الخير، ط١، ١٤١٤هـ.
- أحمد بن الحسين، أبو بكر، البيهقي.
- ١٠ - دلائل النبوة، تحقيق عبدالمعطي قلنجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ١١ - الزهد الكبير، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٢ - شعب الإيمان، تحقيق محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

- أحمد بن شعيب، النسائي.

١٣ - السنن الكبرى، تحقيق عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

- أحمد بن القاسم، أبو العباس، موفق الدين، ابن أبي أصيبعة.

١٤ - عيون الأنباء في طبقات الأطباء، دار الثقافة - بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ.

- أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام، أبو العباس، تقي الدين، ابن تيمية.

١٥ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق د. ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٣هـ.

١٦ - بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تصحيح وتكميل وتعليق محمد بن عبدالرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، ط١، ١٣٩١هـ.

١٧ - تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع (التدمرية)، تحقيق محمد ابن عودة السعوي، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٨ - تفسير سورة الإخلاص، تقديم محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الطباعة المحمدية - القاهرة، ط١.

١٩ - تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال (الأكلمية)، ضمن مجموع الفتاوى ٦، جمع ابن قاسم، وضمن مجموعة الرسائل والمسائل، جمع محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢٠ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق علي بن حسن وزميليه، دار العاصمة - الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٢١ - الحسنة والسيئة، حققه د. محمد جميل غازي، مطبعة المدني - القاهرة، ط١.

٢٢ - درء تعارض العقل والنقل، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط١.

٢٣ - (الرد على المنطقيين)، نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، تحقيق عبدالصمد الكتبي، إدارة ترجمان السنة - لاهور، ط٤، ١٤٠٢هـ.

٢٤ - السبعينية (بغية المرتاد)، تحقيق موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم - ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٥ - شرح العقيدة الأصفهانية، تقديم حسنين مخلوف، دار الكتب الإسلامية - القاهرة، ط١.

٢٦ - الفرقان بين الحق والباطل، ضمن مجموع الفتاوى: ١٣.

- ٢٧ - مسألة في النفس والعقل، ضمن مجموع الفتاوى: ٩.
- ٢٨ - المسودة في أصول الفقه، بالاشتراك مع أبيه وجده، جمعها أحمد بن محمد بن أحمد الدمشقي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١.
- ٢٩ - معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول، ضمن مجموع الفتاوى: ١٩.
- ٣٠ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام، ١٤٠٦هـ.
- ٣١ - النبوات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٣٢ - نقض المنطق، ضمن مجموع الفتاوى: ٩.
- أحمد بن عبد اللطيف، العبد اللطيف.
- ٣٣ - منهج إمام الحرمين في دراسة العقيدة، مؤسسة الملك فيصل الخيرية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- أحمد بن علي، شهاب الدين، ابن حجر.
- ٣٤ - الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١.
- ٣٥ - تهذيب التهذيب، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٣٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط ٤، ١٤٠٨هـ.
- ٣٧ - لسان الميزان، دار الفكر - بيروت، ط ١.
- أحمد بن علي بن عبد القادر، المقرئ.
- ٣٨ - تجريد التوحيد المفيد، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار - الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- أحمد عمر، أبو حجر.
- ٣٩ - التفسير العلمي للقرآن في الميزان، دار قتيبة - بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- أحمد بن فارس، أبو زكريا، ابن فارس.
- ٤٠ - معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر، النحاس.
- ٤١ - معاني القرآن الكريم، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- أحمد بن محمد، البنا.

- ٤٢ - إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، حققه د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.
- أحمد بن محمد، أبو عبدالله، ابن حنبل.
- ٤٣ - الرد على الزنادقة والجهمية، المطبعة السلفية - القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- ٤٤ - المسند، المكتب الإسلامي، ط١.
- أحمد بن محمد، أبو العباس، شمس الدين، ابن خلكان.
- ٤٥ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط١.
- أحمد محمد، أبو الأشبال، شاعر.
- ٤٦ - عمدة التفسير عن الحفاظ ابن كثير، اختيار وتحقيق. ط١.
- أحمد بن عمر، شهاب الدين، الخفاجي.
- ٤٧ - عناية القاضي وكفاية الراضي، حاشية على تفسير البيضاوي، دار صادر - بيروت، ط١.
- أحمد مصطفى، المراغي.
- ٤٨ - تفسير المراغي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١.
- أحمد بن الإسكندري، ناصر الدين، ابن المنير.
- ٤٩ - الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال. في حاشية الكشف، دار المعرفة - بيروت، ط١.
- أحمد بن موسى التميمي، أبو بكر، ابن مجاهد.
- ٥٠ - كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط٣، ١٣٠٠هـ.
- د. أحمد بن ناصر، آل حمد.
- ٥١ - ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٦هـ.
- أحمد بن يوسف، السمين الحلبي.
- ٥٢ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، حققه د. محمد التونجي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
- إسماعيل باشا، البغدادي.
- ٥٣ - هدية العارفين في أسماء الكتب والمصنفين، وكالة المعارف - اسطنبول، ١٩٥٥م.
- إسماعيل بن حماد، الجوهري.
- ٥٤ - الصحاح، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ.

- إسماعيل بن كثير، أبو الفداء، عماد الدين، ابن كثير.
- ٥٥ - البداية والنهاية، تحقيق أحمد أبو ملحم وزملائه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٥٦ - تفسير القرآن العظيم، تقديم عبدالقادر الأرناؤوط، دار الفيحاء ومكتبة دار السلام - الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- إسماعيل بن محمد، أبو الفضل، قوام السنة، الأصبهاني.
- ٥٧ - الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تحقيق محمد المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية - الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
- د. أكرم ضياء، العمري.
- ٥٨ - السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ١٤١٢هـ.
- أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء، الكفوي.
- ٥٩ - الكليات، تحقيق عدنان دريش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.
- الحارث بن أسد، المحاسبي.
- ٦٠ - مائة العقل وفهم القرآن، تحقيق حسين القوتلي، دار الكندي ودار الفكر - بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.
- حسن محمود، الشافعي.
- ٦١ - المدخل إلى دراسة علم الكلام، مكتبة وهبة - القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ.
- حمد بن سليمان، الخطابي.
- ٦٢ - بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، حققها محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، ط٤، ط١.
- خلف بن عبد الملك، أبو القاسم، ابن بشكوال.
- ٦٣ - كتاب المستغيثين بالله - تعالى - عند المهمات والحاجات، تعليق غنيم بن عباس بن غنيم، دار المشكاة - القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ.
- الحسين بن علي، أبو علي، الرئيس، ابن سينا.
- ٦٤ - كتاب النجاة، تنقيح د. ماجد فخري، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني.
- ٦٥ - تفصيل الشأتين وتحصيل السعادتين، تحقيق عبدالمجيد النجار، دار الغرب، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٦٦ - الذريعة إلى مكارم الشريعة، تحقيق أبو اليزيد العجمي، دار الوفاء - المنصورة،

ط ٢، ١٤٠٨هـ.

٦٧ - المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت، ط ١.

- الحسين بن مسعود، أبو محمد، البغوي.

٦٨ - معالم التنزيل (تفسير البغوي)، تحقيق خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ.

- خير الدين، الزركلي.

٦٩ - الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١.

- رحمة الله الهندي، الهندي.

٧٠ - إظهار الحق، تحقيق محمد ملكاوي، نشر الرئاسة العامة للإفتاء - الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.

- زاهر عواض، الألمي.

٧١ - مناهج الجدل في القرآن الكريم، ط ٣، ١٤٠٤هـ.

- سليمان بن أحمد، أبو القاسم، الطبراني.

٧٢ - المعجم الأوسط، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٧٣ - المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، ط ٢، ط ١.

- سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو داود.

٧٤ - سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ط ١.

- سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود، الطيالسي.

٧٥ - المسند، دار المعرفة - بيروت، ط ١.

- سليمان بن عبدالله بن محمد، ابن عبد الوهاب.

٧٦ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، المكتب الإسلامي، ط ٦، ١٤٠٥هـ.

- سيد قطب إبراهيم.

٧٧ - في ظلال القرآن، دار العلم - جدة، ط ١٢، ١٤٠٦هـ.

٧٨ - مقومات التصور الإسلامي، دار الشروق - القاهرة، ط ٤، ١٤٠٨هـ.

- شاه ولي الله بن عبد الرحيم، الدهلوي.

٧٩ - حجة الله البالغة، تعليق محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، ط ١، ١٤١٠هـ.

- صالح بن مهدي، المقبل.

- ٨٠ - الأرواح النوافع، حاشية على العلم الشامخ.
- ٨١ - العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشائخ، مكتبة دار البيان - دمشق، ط١.
- صديق حسن خان، القنوجي.
- ٨٢ - أبجد العلوم، وزارة الثقافة - دمشق، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٨ م.
- ٨٣ - الدين الخالص، دار التراث - القاهرة، ط١.
- طاهر بن محمد، أبو المظفر، الإسفراييني.
- ٨٤ - التبصير في معالم الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين، تحقيق كمال الحوت، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.
- عبدالحق بن غالب، أبو محمد، ابن عطية.
- ٨٥ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبدالسلام عبدالشافى، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣ هـ.
- عبدالحليم محمود.
- ٨٦ - الإسلام والعقل، دار المعارف، ط٣، ط١.
- عبدالجبار الأسدي، الهمذاني.
- ٨٧ - شرح الأصول الخمسة، تحقيق عبدالكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨ هـ.
- ٨٨ - المحيط بالتكليف، جمع الحسن بن أحمد بن متويه، تحقيق عمر عزمي، المؤسسة المصرية، ط١.
- ٨٩ - المغني في أبواب العدل والتوحيد، تحقيق توفيق الطويل وزملائه، وزارة الثقافة - مصر، ط١.
- عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، السيوطي.
- ٩٠ - الإتيقان في علوم القرآن، وبهامشه إعجاز القرآن للباقلاني، عالم الكتب - بيروت، ط١.
- ٩١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية - بيروت، ط١.
- ٩٢ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١ هـ.
- ٩٣ - صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تعليق علي سامي النشار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١.
- ٩٤ - طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١.

- عبدالرحمن بن أحمد، ابن رجب.
- ٩٥ - جامع العلوم والحكم، دار الريان - القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٩٦ - الذيل على طبقات الحنابلة، دار المعرفة - بيروت، ط ١.
- عبدالرحمن بن أحمد، الإيجي.
- ٩٧ - المواقف في علم الكلام، عالم الكتب - بيروت، ط ١.
- عبدالرحمن بن خلدون، ابن خلدون.
- ٩٨ - مقدمة ابن خلدون، مع التاريخ، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٣هـ.
- عبدالرحمن بن علي، أبو الفرج، ابن الجوزي.
- ٩٩ - زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، ط ٤، ١٤٠٧هـ.
- ١٠٠ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- عبدالرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين، الأنباري.
- ١٠١ - الداعي إلى الإسلام، تحقيق سيد حسين باغجوان، دار البشائر - بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ١٠٢ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار - الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ.
- عبدالرحمن المحمود.
- ١٠٣ - موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٥هـ.
- عبدالرحمن بن ناصر، السعدي.
- ١٠٤ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (تفسير السعدي)، دار المدني - جدة، ط ١٤٠٨هـ.
- عبدالرحمن، الدومري.
- ١٠٥ - صفوة الآثار والمفاهيم من تفسير القرآن العظيم، مكتبة دار الأرقم - الكويت، ط ١، ١٤٠١هـ.
- العراقي - عبدالرحيم بن الحسين.
- ١٠٦ - المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الآثار، في حاشية الإحياء.
- عبدالرزاق بن همام، الصنعاني.
- ١٠٧ - المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- عبدالعزيز بن محمد، العبد اللطيف.

- ١٠٨ - دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عرض ونقض، دار طيبة - الرياض، ١٤٠٩هـ.
- عبدالعزيز بن يحيى، الكنانى.
- ١٠٩ - كتاب الحيدة، تحقيق جميل صليبا، دار صادر - بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ.
- عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور، البغدادي.
- ١١٠ - أصول الدين، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركيه - إسطنبول، ط ١، ١٣٤٦هـ.
- ١١١ - الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط ١.
- عبد الكريم، الشهرستاني.
- ١١٢ - نهاية الإقدام في علم الكلام، صححه الفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية - مصر، ط ١.
- أبو عبد الرحمن، عبدالله بن أحمد بن حنبل.
- ١١٣ - كتاب السنة، تحقيق د. محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- عبدالله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، النسفي.
- ١١٤ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، دار القلم - بيروت، ط ١.
- عبدالله بن عمر بن محمد، البيضاوي.
- ١١٥ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- عبدالله المروزي، ابن المبارك.
- ١١٦ - الزهد، حققه حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١.
- عبدالله بن محمد، ابن السيد البطنيوسي.
- ١١٧ - الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر - دمشق، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- عبدالله بن محمد العبسي، أبو بكر، ابن أبي شيبة.
- ١١٨ - الإيمان، بتخريج الألباني، دار الأرقم - الكويت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- عبدالله بن مسلم، أبو محمد، ابن قتيبة.
- ١١٩ - تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- ١٢٠ - غريب القرآن، ضمن كتاب القرطين لابن مطرف الكنانى.
- ١٢١ - المعارف، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٧هـ.

- عبدالله بن يوسف، ابن هشام.
- ١٢٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه مازن المبارك ومحمد علي، دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
- عبد الملك بن عبدالله، أبو المعالي، إمام الحرمين، الجويني.
- ١٢٣ - الإرشاد، تحقيق محمد يوسف موسى وعلي عبدالمنعم، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١٣٦٩هـ.
- ١٢٤ - الشامل في أصول الدين، حققه هلموت كلوبفر، دار العرب - القاهرة، ١٩٨٨م.
- ١٢٥ - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق محمد زاهد الكوثري، ط ١.
- ١٢٦ - الكافية في الجدل، تحقيق د. فوقيه حسين، ١٣٩٩هـ.
- عبد الملك بن هشام، ابن هشام.
- ١٢٧ - السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، ط ١.
- عبد النبي بن عبد الرسول، الأحمد نكري.
- ١٢٨ - دستور العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٢، ١٣٩٥هـ.
- عبد الوهاب بن علي، أبو نصر، تاج الدين، ابن السبكي.
- ١٢٩ - طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلوي، دار إحياء الكتب العربية، ط ١.
- عبد الوهاب طويلة.
- ١٣٠ - ميثاق النبيين، دار القبلة - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ١٤١٠هـ.
- عائشة بنت عبدالرحمن، بنت الشاطيء.
- ١٣١ - الإعجاز البياني للقرآن، دار المعارف، ط ٢، ط ١.
- عابد بن محمد، السفياني.
- ١٣٢ - الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنارة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- عباس بن منصور التريفي، أبو الفضل، السكسكي.
- ١٣٣ - البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، تحقيق د. بسام علي سلامة، مكتبة المنار - الأردن، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- أبو العتاهية.
- ١٣٤ - ديوان أبي العتاهية، دار بيروت، ١٤٠٦هـ.
- عثمان بن سعيد، الدارمي.
- ١٣٥ - الرد على بشر المريسي، ضمن مجموعة عقائد السلف، تحقيق علي النشار وعمار الطالبي، منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٩٧١م.

- عثمان علي حسن .
- ١٣٦ - منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، مكتبة الرشد - الرياض، ط٢، ١٤١٣هـ.
- علي بن أبي بكر، نور الدين، الهيثمي .
- ١٣٧ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مؤسسة المعارف - بيروت، ١٤٠٦هـ.
- علي بن أحمد، أبو الحسن، الواحدي .
- ١٣٨ - الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق عادل عبدالموجود وزملائه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- علي بن إسماعيل، أبو الحسن، الأشعري .
- ١٣٩ - رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق عبدالله الجنيدي، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ١٤٠ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ١٤١١هـ.
- ١٤١ - اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تعليق حمودة غرابة، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، ط١.
- علي بن إسماعيل النحوي، ابن سيدة .
- ١٤٢ - المخصص، لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١.
- علي بن بلبان، علاء الدين، ابن بلبان .
- ١٤٣ - الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ.
- علي سامي، النشار .
- ١٤٤ - مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار النهضة العربية - بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- علي بن عقيل، أبو الوفاء، ابن عقيل .
- ١٤٥ - الواضح في أصول الفقه، تحقيق موسى القرني، جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ.
- علي بن علي، ابن أبي العز .
- ١٤٦ - شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق عبدالله التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٣ - ١٤١٢هـ. وبتخريج الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٨، ١٤٠٤هـ.
- علي بن محمد بن حبيب، أبو محمد، الماوردي .

- ١٤٧ - أعلام النبوة، تحقيق محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ١٤٨ - النكت والعيون (تفسير الماوردي)، تعليق سيد عبدالمقصود، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- علي بن محمد، الجرجاني.
- ١٤٩ - التعريفات، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- ١٥٠ - شرح المواقف - الإلهيات، تحقيق أحمد المهدي، مكتبة الأزهر - القاهرة، ط١.
- علي بن محمد، أبو محمد، ابن حزم.
- ١٥١ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد إبراهيم نصر وعبدالرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ١٥٢ - المحلى، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة التراث، ط١.
- علي بن يوسف، أبو الحسن، جمال الدين، القفطي.
- ١٥٣ - إخبار العلماء بأخبار الحكماء، مكتبة المتنبي - القاهرة، ط١.
- ١٥٤ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- محمد عمارة.
- ١٥٥ - رسائل العدل والتوحيد، لبعض أئمة المعتزلة، تحقيق محمد عمارة، ط١.
- عمر بن الضحاك، أبو بكر، ابن أبي عاصم.
- ١٥٦ - كتاب السنة، بتخريج الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- عمر بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، سيبويه.
- ١٥٧ - الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- محمود بن محمد، قطب الدين الرازي.
- ١٥٨ - تحرير القواعد المنطقية شرح الرسالة الشمسية، ط٢، ١٣٦٧هـ، مصطفى البابي الحلبي - مصر.
- عمرو بن بحر، أبو عثمان، الجاحظ.
- ١٥٩ - الدلائل والاعتبار في الخلق والتدبير.
- عياض بن موسى اليحصبي، أبو الفضل، القاضي عياض.
- ١٦٠ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١.
- مالك بن أنس الأصبحي.
- ١٦١ - الموطأ، ترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث - القاهرة، ط١.

- المبارك بن محمد الجزري، أبو السعادات، مجد الدين، ابن الأثير.
- ١٦٢ - منال الطالب في شرح طوال الغرائب، تحقيق محمد الطناحي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١.
- ١٦٣ - النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناحي.
- أبو عبدالله، ابن الوزير - محمد بن إبراهيم.
- ١٦٤ - إيثار الحق على الخلق، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ١٦٥ - البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع، تحقيق مصطفى الكريم الخطيب، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ١٦٦ - ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ١٦٧ - العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ.
- محمد بن أبي بكر، الرازي.
- ١٦٨ - نموذج جليل في أسئلة وأجوبة من غرائب التنزيل (مسائل الرازي وأجوبتها)، تحقيق إبراهيم عطوة، شركة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- محمد بن أبي بكر، ابن القيم.
- ١٦٩ - إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق عبدالرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ١.
- ١٧٠ - بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١.
- ١٧١ - زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق شعيب عبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، مكتبة المنار - الكويت، ط ١٢، ١٤٠٧هـ.
- ١٧٢ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١٧٣ - الروح، تحقيق عبدالفتاح محمود عمر، دار الفكر - عمان، ط ٢، ١٩٨٦م.
- ١٧٤ - الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ١٧٥ - مفتاح دار السعادة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١.
- محمد بن أحمد، أبو منصور، الأزهرى.
- ١٧٦ - تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ط ١.
- محمد بن أحمد الأنصاري، أبو عبدالله، القرطبي.

- ١٧٧ - الإعلام بما في دين النصارى من الأوهام، تحقيق أحمد السقا، دار التراث العربي - بيروت، ط ١.
- ١٧٨ - الجامع لأحكام القرآن، تصحيح أحمد البردوني، ط ٢، ١٣٧٢هـ.
- محمد بن أحمد، أبو الوليد، ابن رشد.
- ١٧٩ - فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، ضمن فلسفة ابن رشد، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١، ١٣٩٨هـ.
- ١٨٠ - الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة وبيان ما وقع فيها بسبب التأويل من الشبه المزيفة والبدع المضلة، ضمن فلسفة ابن رشد.
- محمد بن أحمد، شمس الدين، الذهبي.
- ١٨١ - تاريخ الإسلام - المغازي، تحقيق عمر التدمري، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ١٨٢ - تذكرة الحفاظ. دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١.
- ١٨٣ - سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ.
- ١٨٤ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق محمد علي البجاوي، دار المعرفة - بيروت، ط ١.
- محمد بن أحمد، السفاريني.
- ١٨٥ - لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرق المرضية، المكتب الإسلامي - بيروت، مكتبة أسامة - الرياض، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- محمد أحمد، العدوي.
- ١٨٦ - آيات الله في الآفاق والأنفس (طريقة القرآن في العقائد)، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ١.
- محمد بن أحمد الكلبي، أبو القاسم، ابن جزى.
- ١٨٧ - التسهيل لعلوم التنزيل، صححه محمد سالم هاشم. دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- محمد بن أحمد الكنانى، ابن مطرف.
- ١٨٨ - القرطين، في الجمع بين كتابي غريب القرآن ومشكل القرآن لابن قتيبة، دار المعرفة - بيروت، ط ١.
- محمد بن إدريس المطلبى، الشافعي.
- ١٨٩ - الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة دار التراث، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- محمد بن إسحاق، أبو بكر، ابن خزيمة.

- ١٩٠ - كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب - عز وجل -، تحقيق د. عبدالعزيز الشهوان، دار الراجية - الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
- محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله، البخاري.
- ١٩١ - الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري) ترقيم د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير - بيروت، دار اليمامة، ط٤، ١٤١٠هـ.
- محمد الأمين الجكني، الشنقيطي.
- ١٩٢ - آداب البحث والمناظرة، دار ابن تيمية، ط١.
- ١٩٣ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، مكتبة ابن تيمية - جدة، ط ١٤١٣هـ.
- محمد بشير الهندي، السهسواني.
- ١٩٤ - صيانة الإنسان من وسوسة الشيطان، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٤، ١٤١٠هـ.
- محمد بن بهادر بن عبدالله، بدر الدين، الزركشي.
- ١٩٥ - البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق عبدالستار أبو غدة، ط١.
- محمد جابر الفياض.
- ١٩٦ - الأمثال في القرآن الكريم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٤هـ.
- محمد بن جرير، أبو جعفر، الطبري.
- ١٩٧ - تاريخ الأمم والملوك، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ١٩٨ - التبصير في معالم الدين، تحقيق علي الشبل، دار العاصمة - الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- ١٩٩ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ.
- محمد جمال الدين، القاسمي.
- ٢٠٠ - دلائل التوحيد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٠١ - محاسن التأويل (تفسير القاسمي)، خدمة محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.
- ٢٠٢ - الفتوى في الإسلام، تحقيق محمد القاضي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ.
- محمد خليل، الهراس.
- ٢٠٣ - ابن تيمية السلفي، مكتبة الصحابة، طنطا، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٤ - دعوة التوحيد، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٧هـ.

- محمد رشيد رضا.
- ٢٠٥ - تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٤هـ.
- محمد، أبو زهرة.
- ٢٠٦ - المعجزة الكبرى، دار الفكر العربي، ط١.
- محمد السيد، الجليلي.
- ٢٠٧ - دراسات في المنطق ومناهج البحث.
- محمد بن صالح، ابن عثيمين.
- ٢٠٨ - القول المفيد على كتاب التوحيد، دار العاصمة، ط١، ١٤١٥هـ.
- محمد الطاهر، ابن عاشور.
- ٢٠٩ - تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (تفسير التحزير والتنوير)، الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر، ط١.
- محمد بن الطيب، الباقلاني.
- ٢١٠ - الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق عماد الدين حيدر، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٢١١ - تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ. وتحقيق محمود الخضيرى ومحمد أبو زيدة، دار الفكر، ط١.
- محمد عبدالخالق، عضيمة.
- ٢١٢ - دراسات لأسلوب القرآن، ط١.
- محمد عبدالله، دراز.
- ٢١٣ - النبأ العظيم، دار القلم، ط٣، ١٩٨٨م.
- محمد بن عبدالله المعافري، أبو بكر القاضي، ابن العربي.
- ٢١٤ - العواض من القواصم، تحقيق عمار الطالبي، دار الثقافة - الدوحة، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٢١٥ - قانون التأويل، تحقيق محمد السليمانى، دار الغرب - بيروت ط٢، ١٩٩٠م.
- محمد بن عبدالله النيسابوري، الحاكم.
- ٢١٦ - المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطاء، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.
- محمد عبده.
- ٢١٧ - رسالة التوحيد، تقديم حسين الغزال، دار إحياء العلوم - بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ.

- محمد العروسي عبدالقادر، العروسي .
٢١٨ - المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، دار حافظ - جدة، ط١، ١٤١٠هـ.
- محمد بن علي، الشوكاني .
٢١٩ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة - بيروت . ط١ .
٢٢٠ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار المعرفة - بيروت، ط١ .
— محمد علي الفاروقي، التهانوي .
٢٢١ - كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبدالبدیع، المؤسسة المصرية العامة، ط ١٣٨٢هـ.
- محمد بن عمر، فخر الدين، ابن الخطيب، الفخر الرازي .
٢٢٢ - الأربعين في أصول الدين، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ .
٢٢٣ - اعتقادات فرق المسلمين والمشرکین، تعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ .
٢٢٤ - لوامع البينات شرح أسماء الله - تعالى - والصفات: (شرح أسماء الله الحسنى)، تعليق طه عبدالرؤوف أسعد، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٠هـ .
٢٢٥ - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، مراجعة طه عبدالرؤوف أسعد، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ .
٢٢٦ - المطالب العالية، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ .
٢٢٧ - معالم أصول الدين، تحقيق طه عبدالرؤوف أسعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١ .
— محمد ولي الله الندوي .
٢٢٨ - نبوءات الرسول ما تحقق منها وما يتحقق، دار السلام - القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ .
— محمد بن عيسى، أبو عيسى، الترمذي .
٢٢٩ - سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار عمران - بيروت، ط١ .
— محمد فؤاد، عبد الباقي .
٢٣٠ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، المكتبة الإسلامية - اسطنبول، ١٣٦٤هـ .

- محمد بن محمد العمادي، أبو السعود.
- ٢٣١ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث، ط ١.
- محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي.
- ٢٣٢ - إحياء علوم الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٣٣ - الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٣٤ - إلبام العوام عن علم الكلام، تعليق محمد المعتصم بالله، البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٣٥ - الحكمة في المخلوقات، تحقيق محمد رشيد قباني، دار إحياء العلوم، ط ٣، ١٤٠٦ هـ.
- ٢٣٦ - القسطاس المستقيم، ضمن مجموعة القصور الغوالي، مكتبة الجندي - القاهرة، ط ١.
- ٢٣٧ - المستصفى من علم الأصول، مع فواتح الرحموت، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٠٣ هـ.
- ٢٣٨ - المصنوعون به على غير أهله، ضمن مجموعة رسائل الغزالي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- ٢٣٩ - معارج القدس في مدارج النفس، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- ٢٤٠ - معيار العلم، دار الأندلس، ط ١.
- ٢٤١ - المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال، تصحيح محمد جابر، المكتبة الثقافية - بيروت، ط ١.
- محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، الماتريدي.
- ٢٤٢ - كتاب التوحيد، حققه فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، ط ١.
- محمد مرتضى الحسيني، الزبيدي.
- ٢٤٣ - تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٨٥ هـ.
- محمد بن مكرم، أبو الفضل، جمال الدين، ابن منظور.
- ٢٤٤ - لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط ١.
- محمد بن الموصلي.
- ٢٤٥ - مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- محمد ناصر الدين، الألباني.

- ٢٤٦ - سلسلة الأحاديث الصحيحة، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤٠٥هـ.
- ٢٤٧ - صحيح الترغيب والترهيب، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- ٢٤٨ - صحيح سنن الترمذي، مكتب التربية العربي، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٢٤٩ - ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، المكتب الإسلامي، ط١.
- محمد بن يوسف، أبو حيان.
- ٢٥٠ - البحر المحيط في التفسير، دار الفكر - بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- محمد بن يوسف، السنوسي.
- ٢٥١ - شرح أم البراهين مع حاشية الدسوقي، مكتبة البابي الحلبي، ١٣٥٨هـ.
- محمود البغدادي، أبو الفضل، شهاب الدين، الألويسي.
- ٢٥٢ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- محمود شاكر.
- ٢٥٣ - تقديم كتاب الظاهرة القرآنية لمالك بن نبي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.
- محمود بن عمر، أبو القاسم، جار الله، الزمخشري.
- ٢٥٤ - أساس البلاغة، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٩هـ.
- ٢٥٥ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة - بيروت، ط١.
- مرعي بن يوسف الكرمي، الحنبلي.
- ٢٥٦ - الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، تحقيق نجم خلف، دار الفرقان - عمان، ط١، ١٤٠٤هـ.
- مسعود بن عمر، التفتازاني.
- ٢٥٧ - شرح العقائد النسفية، تحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٥٨ - شرح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن عميرة، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- مسلم بن الحجاج، النيسابوري.
- ٢٥٩ - صحيح مسلم، بترقيم محمد فؤاد عبدالباقي، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ.
- مصطفى العقاد.
- ٢٦٠ - الفلسفة القرآنية، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٦٩م.
- أبو العلاء، المعري.
- ٢٦١ - ديوان أبي العلاء المعري.

- معمر بن المثنى، أبو عبيدة.
- ٢٦٢ - مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ.
- مقبل الوادعي.
- ٢٦٣ - الصحيح المسند من دلائل النبوة، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ١٤٠٧هـ.
- منيف بن مرزم، العتيبي.
- ٢٦٤ - بين ابن تيمية وابن رشد في الإلهيات، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، ١٤١١هـ.
- ميمون بن محمد، أبو المعين، النسفي.
- ٢٦٥ - تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق كلود سلامة، المعهد العلمي الفرنسي - دمشق، ط ١، ١٩٩٠م.
- نديم الجسر.
- ٢٦٦ - قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن، المكتب الإسلامي، ط ٣، ١٣٨٩م.
- نصر بن محمد بن أحمد، أبو الليث، السمرقندي.
- ٢٦٧ - تحقيق عبدالرحيم أحمد، بغداد، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- نصير الدين، الطوسي.
- ٢٦٨ - تلخيص المحصل، بحاشية المحصل للرازي.
- هبة الله بن الحسن، أبو القاسم، اللالكائي.
- ٢٦٩ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- يحيى بن زياد، أبو زكريا، الفراء.
- ٢٧٠ - معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي التجار - طهران، ط ١.
- وحيد الدين خان.
- ٢٧١ - الإسلام يتحدى، دار البحوث العلمية، ط ٤، ١٤٠٣هـ.
- أ. ي. ونسك.
- ٢٧٢ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، دار الدعوة - اسطنبول، ١٩٨٨م.
- ياقوت الحموي.
- ٢٧٣ - معجم الأدباء، دار إحياء التراث - بيروت، ط ١.
- ٢٧٤ - معجم البلدان، دار إحياء التراث - بيروت، ١٣٩٩هـ.

- يحيى بن شرف، أبو زكريا، محي الدين، النووي.
٢٧٥ - تهذيب الأسماء واللغات، إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة، ط ١.
٢٧٦ - شرح صحيح مسلم، دار الريان - القاهرة، ط ١، ١٤٠٧ هـ.
— يحيى هاشم حسن، فرغل.
٢٧٧ - الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية، ط ١.
— يوسف، ابن تغري بردي.
٢٧٨ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق د. جمال الدين الشيال وفهيم شلتوت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٢ هـ.
٢٧٩ - مجموعة التوحيد، دار الفكر، ط ١، ١٤١١ هـ.
٢٨٠ - المعجم الوسيط، إخراج إبراهيم أنيس وزملائه، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢.
٢٨١ - الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، ط ١، ١٩٨٨ م.

فَهْرَسْتُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١٥	الباب الأول - الاستدلال العقلي النقلي على أصول الاعتقاد
١٧	الفصل الأول - الدليل العقلي ومكانته الشرعية
١٧	المبحث الأول - الدليل ومرادفاته القرآنية في اللغة والاصطلاح
١٧	أولاً: الدليل ومرادفاته القرآنية في اللغة
٢٢	ثانياً: الدليل في الاصطلاح
٢٤	علاقة الاستدلال بالعلم
٢٦	المبحث الثاني - تعريف العقل ومكانته الشرعية
٢٦	أولاً: تعريف العقل في اللغة وفي الاصطلاح
٢٦	١ - التعريف اللغوي
٢٧	٢ - التعريف الاصطلاحي
٣٢	٣ - دور العقل في المعرفة والنظر
٣٥	ثانياً: مكانة العقل كمصدر للمعرفة والعلم الإلهي
٤٣	المبحث الثالث - تقسيم العقائد ودلائلها إلى سمعية وعقلية، وأقسام الناس بالنسبة إلى ذلك
٥٧	الفصل الثاني - غنى النقل بالأدلة العقلية على أصول الاعتقاد
٥٨	المبحث الأول - دلالة القرآن على احتمال النقل على الأدلة العقلية
٦٤	المبحث الثاني - شهادة العلماء بغنى النقل بالدلائل العقلية
٦٥	أبو الحسن الأشعري
٦٥	أبو سليمان الخطابي
٦٧	القاضي عياض
٦٨	ابن الوزير اليماني
٦٩	ابن أبي العز الحنفي

٦٩	جلال الدين السيوطي
٧٠	شيخ الإسلام ابن تيمية
٧٢	العلامة ابن القيم
٧٣	اعتراف أصحاب المناهج الفلسفية والطرق الكلامية
٧٤	عبد الجبار المعتزلي
٧٥	أبو المعالي الجويني
٧٧	أبو حامد الغزالي
٧٨	فخر الدين الرازي
٨٠	ما ذكره ابن القيم عن بعض المتكلمين
٨٢	الفصل الثالث - خصائص الأدلة العقلية النقلية
٨٢	المقدمة - المنهاج الشرعي والمنهاج البدعي
٨٢	الخلط بين الطريقة القرآنية والطريقة المنطقية عند الغزالي
٨٤	انتقاد شيخ الإسلام ابن تيمية مسلك الغزالي
٨٧	كلام ابن القيم في مجمل خصائص الأدلة القرآنية
٩٠	المبحث الأول - تأثيرها وارتباطها بالإيمان
٩٤	المبحث الثاني - اليقينية
١٠٠	المبحث الثالث - السهولة والواقعية والمباشرة
١٠٥	المبحث الرابع - التنوع والكثرة
١١٠	المبحث الخامس - قرب الدليل وملاصته للمستدل
١١٢	المبحث السادس - إيجاز الدليل
١١٥	الفصل الرابع - مسالك الاستدلال العقلي النقلية
	المسلك الأول - ضرب الأمثال والجمع بين المتفقات والتفريق بين
١١٦	المختلفات
١٢٥	المسلك الثاني - قياس الأولى
١٢٨	المسلك الثالث - السبر والتقسيم
١٣٢	المسلك الرابع - الافتقار إلى الدليل نفياً وإثباتاً
١٣٦	المسلك الخامس - دلالة الأثر على المؤثر

١٣٨	الفصل الخامس - موقف الخلف من الأدلة العقلية الثقيلة
١٣٨	المبحث الأول - تحديد الخلف ومجمل موقفهم من النقل
١٤١	الابتداع في الدلائل مشمول بعموم النهي عن الابتداع في الدين
١٤٣	تحذير أبي الحسن الأشعري من الابتداع في دلائل الاعتقاد
١٤٥	موقف الخلف من الأدلة العقلية الثقيلة فرع لموقفهم من النقل
١٤٥	طرق المبتدعة في نصوص الأنبياء
	المبحث الثاني - إعراض الخلف عن الأدلة العقلية الثقيلة
١٤٧	وإهمالهم لها
١٥١	المبحث الثالث - نظرة الخلف إلى الأدلة العقلية الثقيلة
١٥١	المطلب الأول - توهين الخلف للأدلة العقلية الثقيلة
١٥٧	المطلب الثاني - جعلها تابعة لعقلياتهم
١٦١	الفصل السادس - الاستدلال العقلي بين الإفراط والتفريط
١٦١	المبحث الأول - الإفراط والتفريط في النظر العقلي
	حجة أهل الكلام على إفراطهم في العقليات وجواب ابن الوزير
١٦٢	عليها
١٦٧	المفراطون في النظر العقلي ونقد موقفهم
١٧١	المبحث الثاني - موقف السلف من العقل
١٨١	المبحث الثالث - الإيمان والنظر العقلي
١٨٩	الباب الثاني - الأدلة العقلية الثقيلة على أصول الاعتقاد
١٩١	الفصل الأول - أدلة وجود الله - تعالى -
١٩١	المبحث الأول - الفطرة
١٩١	المطلب الأول - إثبات الربوبية في القرآن بين الفطرة والنظر
١٩٥	دلائل القرآن لا تقتصر على إثبات الربوبية، وأسباب ذلك
١٩٦	مبررات إيراد الفطرة ضمن موضوع الدلائل العقلية
١٩٨	المطلب الثاني - دلالة الفطرة على وجود الله - تعالى -
١٩٨	التنبيه على ذلك في القرآن والسنة
٢٠٤	حقيقة المعرفة الفطرية بالخالق

٢٠٩	المبحث الثاني - دلالة المخلوقات على الخالق
٢٠٩	تمهيد - كل شيء يدل على الله - تعالى -
٢١٧	المطلب الأول - مظاهر دلالة المخلوقات على الخالق
٢١٧	أولاً - دلالة الخلق والاختراع
٢٢٢	إبطال التسلسل في المؤثرات
٢٢٦	ثانياً - دلالة العناية في المخلوقات
٢٣٤	ثالثاً - دلالة الإتقان والتقدير
٢٣٨	رابعاً - دلالة التسخير والتدبير
٢٤١	خامساً - دلالة التخصيص
٢٤٤	المطلب الثاني - صور الاستدلال بالمخلوقات على الخالق
٢٤٤	الصورة الأولى - خلق الإنسان
٢٥٩	نقد الطريقة الكلامية في الاستدلال بخلق الإنسان على الربوبية
٢٦٥	الصورة الثانية - خلق السموات والأرض والدواب
٢٦٨	١ - آيات السماء
٢٧٢	أ - إمساكها ورفعها
٢٧٤	ب - بناؤها وحكها وإيساعها
٢٧٦	ج - تزيينها بالكواكب والنجوم
٢٧٧	د - الليل والنهار والشمس والقمر
٢٨١	هـ - الظل
٢٨٣	٢ - آيات الأرض
٢٨٤	تهيئتها للسكنى
٢٨٦	جعل السبل
٢٨٧	النبات
٢٩٠	الرياح والسحاب والمطر
٢٩٣	٣ - الدواب
٢٩٦	المبحث الثالث - دلالة دلائل النبوة على الربوبية
٢٩٩	أولاً - آيات الأنبياء (المعجزات)

٣٠٠ ثانياً - العاقبة
٣٠٤ ثالثاً - إجابة الدعوات وكشف الكربات
٣٠٨ الفصل الثاني - أدلة توحيد الربوبية
٣٠٨ مقدمة
٣١٣ المبحث الأول - دليل التمانع بين الظن واليقين
٣١٩ المبحث الثاني - دلالة القرآن العقلية على توحيد الربوبية
٣١٩ أولاً - ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا يَشْعُرُونَ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾
٣١٧ ثانياً - ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾
 ثالثاً - ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾
٣٣٨
٣٤٣ الفصل الثالث - أدلة الكمال والتنزيه (توحيد الأسماء والصفات)
٣٤٣ مقدمة - تمييز السمعي من العقلي في هذا الباب
٣٤٨ المبحث الأول - أدلة الكمال
٣٤٨ أولاً - دلالة أفعال الله - تعالى -
٣٥٧ ثانياً - طريقة قياس الأولى ، ودلالته على الكمال من طريقتين :
 الأول - الترجيح والتفضيل (الخالق أولى بالكمال من المخلوق
٣٥٨ بداهة)
٣٦٤ الثاني - دلالة الأثر على المؤثر (واهب الكمال أحق بالاتصاف به)
٣٧١ ثالثاً - إثبات صفات الكمال بنفي ما يناقضها
٣٧٧ المبحث الثاني - أدلة التنزيه
٣٧٧ الأول - التنزيه عن العيب والنقص
٣٧٩ ١ - التنزيه عن الولد
٣٨٥ ٢ - التنزيه عن الحلول في المخلوقات
٣٨٧ ٣ - التنزيه عن الظلم
٣٨٨ الثاني - التنزيه عن المثل والنظير
٣٩٠ الفصل الرابع - أدلة توحيد العبادة
٣٩٠ مقدمة

٣٩٢	المبحث الأول - دلالة الربوبية على الألوهية
٣٩٢	المطلب الأول - دلالة توحيد الربوبية على توحيد العبادة
٣٩٨	أ - الخلق
٤٠٢	ب - الملك
٤٠٦	ج - التدبير
٤٠٧	المثال الأول - الإحياء والإماتة
٤٠٨	المثال الثاني - الإنعام
٤١٠	المثال الثالث - النفع والضرر
٤١١	المثال الرابع - الهداية
٤١٣	المطلب الثاني - دلالة الانفراد بالكمال على توحيد العبادة
٤١٨	المبحث الثاني - إبطال الشرك في العبادة
٤١٨	المطلب الأول - تجرد الشركاء من الربوبية
٤١٨	أولاً - لا يخلقون شيئاً بل يخلقون
٤٢٠	ثانياً - ليس لهم نصيب من الملك
٤٢١	ثالثاً - ليس لهم شيء من التدبير
٤٢٢	١ - عدم النفع والضرر
٤٢٣	٢ - عدم الهداية للحق أو الاهتداء إليه
٤٢٤	٣ - عدم امتلاك الرزق
٤٢٥	٤ - عدم النصر
٤٢٧	المطلب الثاني - إبطال عبادة الشركاء بدلالة اتصافهم بالنقص
٤٢٨	أولاً - عدم السمع والبصر
٤٣٠	ثانياً - عدم القدرة على الكلام
٤٣١	ثالثاً - حاجتها للطعام والشراب، وأنها مخلوقة مفتقرة فانية
٤٣٤	رابعاً - أفولها واحتجابها
٤٣٨	خامساً - عجزها عن الدفاع عن أنفسها والكيد بأعدائها
٤٤٠	سادساً - أنها ترد النار
٤٤٥	المطلب الثالث - إبطال احتجاج المشركين بالشفاعة والزلفى

٤٥٠	الفصل الخامس - دلائل النبوة
٤٥٠	مقدمة
٤٦١	المبحث الأول - الإخبار بالمغيبات
٤٦٢	أولاً - الإخبار عن أمور الغيب (أصول الاعتقاد)
٤٦٥	ثانياً - الإخبار بالغيوب الماضية
٤٧٠	ثالثاً - الإخبار بالغيوب المستقبل
٤٧٦	المبحث الثاني - الآيات الحسية
٤٨١	الفرق بين النبي والساحر
٤٨٦	مسألة التفريق بين آيات الأنبياء وكرامات الصالحين
٤٨٨	الطرق التي بها يبين أن الأخبار المتضمنة لدلالة النبوة تفيد العلم ...
٤٩٤	المبحث الثالث - دلالة النصرة والعاقبة
٤٩٩	طريق العلم بهذه الدلالة
٥٠٥	المبحث الرابع - دلالة الأحوال والأوصاف
٥١٥	المبحث الخامس - دلالة مضمون الرسالة
٥١٥	موافقة الرسائل السابقة
٥٢٠	تحسين العقل
٥٢٢	المبحث السادس - إعجاز القرآن
٥٣٦	القول بالصرفه وردّه من وجوه
٥٣٨	الشبه الواردة على إعجاز القرآن ونقض الدكتور دراز لها
	المبحث السادس - الرد على من زعم أن محمداً ﷺ مفتري
٥٤٦	يعلمه بشر
٥٥٨	الفصل السادس - أدلة البعث والجزاء
٥٥٨	مقدمة
٥٦٠	المبحث الأول - أدلة إمكان البعث وقدرة الرب عليه
٥٦٣	١ - قياس الإعادة على البدء
٥٦٦	٢ - قياس الإعادة على ما هو أبلغ منها
٥٦٧	٣ - قياس الإعادة على إحياء الأرض الميتة

٥٧٠	٤ - قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر
٥٧٢	٥ - قياس الإعادة الأخروية على إحياء الأموات في الدنيا
٥٧٧	٦ - قياس الإعادة على إنماء الأحياء بعد هزاهم
٥٧٨	المبحث الثاني - أدلة الجزاء
٥٨٧	الخاتمة
٥٩١	ثبت المراجع
٦١٣	فهرس الموضوعات